



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المجربة الحربية السعودية

مجلة تبيين للدراسات القرآنية

مجلة علمية دورية محكمة



KINGDOM OF SAUDI ARABIA
Ministry Of Education
Al-imam Muhammad Ibn Saud
Islamic University
Saudi Academic Association
The Holy Qur'an and Its sciences



TBEIAN

FOR QUR'ANIC STUDIES

Refereed Scholarly Journal



31

العدد الواحد والثلاثون - رجب 1439 هـ ، إبريل 2018 م

TBEIAN FOR QUR'ANIC STUDIES

Issue 31 - Rajab 1439 AH/ April 2018

موضوعات العدد الواحد والثلاثون

- * الآثار الواردة في فتنة داود عليه السلام في سورة (ص) «جمع وتحقيق ودراسة».
- * نفاثس الهمزة في وقف هشام وحمزة للإمام عفيف الدين عثمان الناشري (848 هـ) «دراسة وتحقيق».
- * الحروف التي تفرّد بها أبو عبد الرحمن قتيبة الأزداني للإمام محمد بن محمد المقرئ الشيرازي الشهير بالزعرافاني (845 هـ) «دراسة وتحقيق».
- * بناء النص القرآني في ضوء الوقف والابتداء.
- * المعهود من معاني القرآن الكريم وأساليبه وتطبيقاته عند ابن القيم رحمه الله .
- * قاعدة (القول الذي يتفق مع نوع السورة أولى من غيره) التأصيل والتمثيل.
- * أحداث وجه جديد في التفسير بين المجيزين والمعانين «دراسة تأصيلية تطبيقية».

Contents

- * Historical information contained in the sedition of Dawood "peace be upon him" in Surat (ص). Dr. Ahmed Abdulaziz Al-Qaseer
- * Nafae's Al Hamza fi Waqf Hisham and Hamzah by Imam Afifuddin Osman Al-Nashiri (848 H) «study and investigation». Prof. Mohammed Ibrahim Al Mashhadani
- * The unique letters of Abu Abdul Rahman Qutaiba Azadani to Imam Mohammed Al Moqre' Al Shirazi Known for Al zafrani (845 H) «study and investigation». Dr. Ali Salama Abdel Halim
- * The construction of the Quranic text in light of the Pauses and Starts. Dr. Salwa bint Ahmed Al Harthy
- * The familiar meanings of the Holy Quran and methods and applications of Ibn al-Qayyim may Allah have mercy on him. Dr. Kholoud Shaker Abdali
- * The rule (saying that agrees with the type of sura is more important and applicable than others) rooting and representation. Dr. Aliawi bin Abdullah Al - Shamrani
- * Create a new direction in the interpretation between those who allow and prevent « study the originality of application». Dr. Amin bin Aish al-Muzaini

ردمد ١٦٥٨-٣٥١٥
ISSN.1658-3515
رقم الإيداع ١٤٢٨/٢١٩٠

حقوق الطبع محفوظة
للجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه
العام ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٨ م



التعريف بالمجلة

مجلة "تبيان" للدراسات القرآنية

مجلة (دورية - محكمة)، تعنى بنشر البحوث في مجال الدراسات القرآنية، تصدر أربع مرات سنوياً عن الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه "تبيان"، صدر العدد الأول منها عام ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م.

الرؤية:

الريادة في نشر البحوث المحكمة في الدراسات القرآنية.

الرسالة:

نشر البحوث المحكمة في حقول الدراسات القرآنية من خلال معايير مهنية عالمية متميزة.

الأهداف:

- ١- إيجاد مرجعية علمية للباحثين في مجال الدراسات القرآنية.
- ٢- المحافظة على هوية الأمة والاعتزاز بقيمتها من خلال نشر الأبحاث المحكمة التي تسهم بتطوير المجتمع وتقدمه.
- ٣- تلبية حاجة الباحثين محلياً وإقليمياً وعالمياً للنشر في مجال الدراسات القرآنية.

مجلة تبيان للدراسات القرآنية

المشرف العام

د. عبد الله بن حمود العماج

رئيس مجلس إدارة الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه

رئيس هيئة التحرير

أ.د. محمد بن سريع بن عبد الله السريع

أستاذ القرآن وعلومه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مدير التحرير

عبد الله بن خالد الحسن

المحاضر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أعضاء هيئة التحرير

١- أ.د. عيسى بن ناصر الدريبي

أستاذ الدراسات القرآنية بجامعة الملك سعود بالرياض

٢- أ.د. أحمد بن علي السديس

عميد كلية القرآن الكريم والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

٢- أ.د. عبد الرحمن بن معاضة الشهري

أستاذ الدراسات القرآنية بجامعة الملك سعود بالرياض

٤- أ.د. يحيى بن محمد زفمي

أستاذ القراءات بجامعة أم القرى بمكة المكرمة

٥- أ.د. إبراهيم بن محمد الحميضي

أستاذ القرآن وعلومه بجامعة القصيم

٦- أ.د. حسين بن علي الحربي

أستاذ القرآن وعلومه بجامعة جازان

سكرتير التحرير

عمار عادل سالم

الهيئة الاستشارية

١- أ.د. محمد بن عبد الرحمن الشايع

أستاذ القرآن وعلومه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

٢- أ.د. علي بن سليمان العبيد

وكيل الرئيس العام لشؤون المسجد النبوي

٣- أ.د. فهد بن عبد الرحمن الرومي

أستاذ الدراسات القرآنية بجامعة الملك سعود بالرياض

٤- أ.د. إبراهيم بن سعيد الدوسري

رئيس قسم القرآن وعلومه بجامعة الإمام وأستاذ كرسي الملك عبد الله ابن عبدالعزيز للقرآن الكريم بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

٥- أ.د. أحمد سعد محمد الخطيب

عميد كلية الدراسات الإسلامية والعربية - جامعة الأزهر - مصر

٦- أ.د. ذوالكفل ابن الحاج محمد

يوسف ابن الحاج إسماعيل

عميد أكاديمية الدراسات الإسلامية بجامعة مالايا بماليزيا

٧- أ.د. طيار ألتى قولاج

رئيس مجلس الأمناء بجامعة إستنبول بتركيا

٨- أ.د. عبد الرزاق بن إسماعيل هرماس

استاذ التعليم العالي - كلية الآداب - جامعة ابن زهر - مملكة المغرب

٩- أ.د. غانم قدوري الحمد

الأستاذ بكلية التربية - جامعة تكريت - العراق

١٠- أ.د. زيد بن عمر العيص

المشرف على مركز بيت للدراسات القرآنية بالمملكة الأردنية

شروط وإجراءات النشر

في مجلة (تبيان) للدراسات القرآنية

المواصفات العلمية والمنهجية:

- الأمانة العلمية.
 - الأصالة والابتكار.
 - سلامة الاتجاه.
 - سلامة منهج البحث.
 - مراعاة أصول البحث العلمي في الاقتباس والتوثيق، وسلامة اللغة، والإملاء، والطباعة.
 - كتابة مقدمة تحتوي على: (موضوع البحث، ومشكلته، وحدوده، وأهدافه، ومنهجه، وإجراءاته، وخطة البحث، والدراسات السابقة - إن وجدت - وإضافته العلمية عليها).
 - تقسيم متن البحث إلى فصول ومباحث ومطالب، حسب ما يناسب طبيعة البحث موضوعه ومحتواه.
 - كتابة خاتمة بخلاصة شاملة للبحث تتضمن أهم (النتائج) و(التوصيات).
 - كتابة قائمة بمراجع البحث، وفق المواصفات الفنية المشار إليها لاحقاً.
- شروط تسليم البحث:
- ألا يكون البحث قد سبق نشره.
 - ألا يكون مستلاً من بحث أو رسالة نال بها الباحث درجة علمية، وفي حال كان كذلك يجب على الباحث أن يشير إلى ذلك، وأن لا يكون سبق نشره، لتنظر هيئة التحرير مدى الفائدة العلمية من نشره.
 - أن لا يزيد عدد الصفحات عن ٥٠ صفحة - كاملاً مع الملحقات - بعد التقيد بالمواصفات الفنية لطباعة البحث من حيث نوع الخط، وحجمه، والمسافات، والهوامش.
 - رفع البحث عبر البوابة الإلكترونية للمجلة نسخة إلكترونية من البحث بصيغة (Word)، ونسخة أخرى بصيغة (BDF) بدون بيانات الباحث.
- مرفقات البحث عند تسليمه:
- رفع ملف يشتمل على عنوان البحث والسيرة الذاتية.
 - رفع ملف ملخص البحث باللغة العربية، لا يزيد عن (٢٠٠) كلمة، ويتضمن

العناصر التالية: (عنوان البحث، اسم الباحث ورتبته العلمية، موضوع البحث، وأهدافه، ومنهجه، وأهم النتائج، وأهم التوصيات). مع كلمات دالة (المفتاحية) معبرة بدقة عن موضوع البحث، والقضايا التي تناولها، بحيث لا يتجاوز عددها (٦) كلمات.

- رفع ملف ترجمة الملخص وعنوان الموضوع واسم الباحث ورتبته، والكلمات الدالة إلى اللغة الإنجليزية، ويجب أن يعتمد الملخص المترجم من قبل مركز ترجمة متخصص.

إجراءات التحكيم:

- تنظر هيئة التحرير في مدى تحقيق البحث لشروط النشر، فإن كان مطابقاً للشروط حول للتحكيم.

جوانب الضعف	الدرجة الفعلية	الدرجة التامة	معيّار التقييم
		٢٥	قيمة الموضوع العلمية
		٢٥	جدة الموضوع والإضافة العلمية
		٢٥	سلامة منهجية البحث
		٢٥	شخصية الباحث وحسن معالجته للموضوع
		١٠٠	المجموع

- تؤخذ النتيجة بمتوسط درجات أعضاء هيئة التحرير.

- يجتاز البحث القبول الأولي للعرض على المحكمين إذا تجاوز ٦٠٪.

- تُحكّم البحوث من قبل محكمين اثنين على الأقل، برتبة علمية تساوي أو تزيد عن الباحث.

- تُحكّم البحوث وفق المعايير التالية:

جوانب الضعف	الدرجة الفعلية	الدرجة التامة	معيّار التقييم
		٥	العنوان: جودة الصياغة، مطابقة العنوان للمضمون
		٥	ملحقات البحث: ملخص، مقدمة، خاتمة، توصيات، قائمة مراجع. مع توفر العناصر الأساسية لكل منها.
		٥	الدراسات السابقة: وافية، وضوح العلاقة بالبحث، الإضافة العلمية محدد

معيّار التقييم	الدرجة التامة	الدرجة الفعلية	جوانب الضعف
اللغة: النحو، الإملاء، الطباعة	٥		
المنهجية: الوضوح، السلامة، الالتزام، دقة الخطة، سلامة التوزيع	١٠		
الأسلوب: الجزالة، الإيجاز، الوضوح، الترابط	٢٠		
المضمون العلمي: المطابقة للعنوان والأهداف، السلامة العمية، القوة، الإضافة العلمية ظاهرة وقيمة.	٢٠		
الإضافة العلمية: الأصالة، التجديد، الأهمية.	١٥		
المصادر: الأصالة، الحداثة، التنوع، الشمول	٥		
النتائج: مبنية على الموضوع، الشمول، الدقة	٥		
التوصيات: منبثقة عن الموضوع، الواقعية، الشمول	٥		
النتيجة	١٠٠		

- قرار التحكيم يعتمد على متوسط درجات المحكمين ويتضمن الاحتمالات التالية:
- في حال اجتياز البحث درجة ٩٠٪ يعتبر البحث مقبولاً للنشر على حاله.
 - يحتاج لتعديل في حال حصول البحث على درجة ما بين ٦٠٪ - ٨٩٪.
 - مرفوض في حال حصول البحث على درجة أقل من ٦٠٪.
- في حال الحاجة للتعديل يعاد البحث مع التعديلات المطلوبة للباحث، ويقوم هو بدوره بالتعديل وإن بقي على رأيه يرد على ملاحظة المحكم بما يوضحه ويقويه.
- بعد أن يجري الباحث التعديل يعاد البحث للمحكم للحكم النهائي، ويتضمن الحكم أحد احتمالين:
- مقبول للنشر في حال حصوله على ٩٠٪ فما فوق.
 - مرفوض في حال حصوله على ٩٠٪ فما دون.
- شروط النشر:
- في حال قبول البحث للنشر تؤول كافة حقوق النشر للمجلة، ولا يجوز نشره في أي منفذ نشر آخر ورقياً أو إلكترونياً، دون إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة، وللمجلة الحق في نشر البحث على موقع الجمعية وغيره من أوعية النشر الإلكتروني.

- ينشر البحث إلكترونياً في موقع المجلة وفي المجلة نفسها حسب أولوية النشر، وهذه تعتمد على تاريخ قبول البحث، واعتبارات تحددها هيئة التحرير مثل تنوع الأبحاث في العدد الواحد.
- في حال قبول البحث للنشر يرسل للباحث قبول النشر، وعند رفض البحث للنشر يرسل له اعتذار عن النشر.
- يلزم الباحث بدفع تكاليف التقييم في الحالات التالية:
 - إذا ثبت عدم صدق الإقرار.
 - إذا أخل الباحث بالتعهد.
 - إذا سحب الباحث بحثه بعد التقييم.
 - إذا لم يلتزم بتسليم البحث بصيغته النهائية وفق شروط النشر المعتمدة في المجلة.
- يلتزم الباحث عند الموافق على نشره بتقديمه بالصيغة النهائية المشار إليها في المواصفات الفنية المعتمدة.
- المواصفات الفنية للبحث:**
- يستخدم خط (Traditional Arabic) للغة العربية بحجم (١٨) أبيض للمتن وأسود للعناوين، وبحجم (١٤) أبيض للحاشية والملخص.
- يستخدم خط (Times New Roman) للغة الإنجليزية بحجم (١١) أبيض للمتن وأسود للعناوين، وبحجم (١٠) أبيض للحاشية والمستخلص.
- عدد صفحات البحث (٥٠) صفحة (A4).
- تترك مسافة بداية كل فقرة لا تزيد على ١ سم.
- المسافة بين السطور مفرد.
- الهوامش الصفحة من الأعلى والأسفل واليسار ٥, ٢ سم ومن اليمين ٥, ٣ سم.
- الآيات القرآنية تكتب وفق المصحف الإلكتروني لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بحجم ١٤ بلون عادي (غير مسود).

طريقة التوثيق

توثيق الآيات:

- توثق الآيات في المتن عقب النص القرآني مباشرة بذكر السورة متبوعة بنقطتين ثم رقم الآية داخل حاصرتين، هكذا: [البقرة: ٢٥٥].

توثيق النصوص:

- يلحق النص المراد توثيقه داخل المتن برقم صغير علوي بعد علامة الترقيم.
- يربط بحاشية سفلية أسفل الصفحة بترقيم مستقل لكل صفحة، وتضبط الحواشي آليا لا يدويا.

أولا: عند ورود المصدر أول مرة وكذلك في قائمة المراجع في نهاية البحث.

عنوان الكتاب بخط غامق متبوعا بفاصلة، اسم العائلة متبوعا بفاصلة، ثم الاسم الأول والثاني وتاريخ وفاة المؤلف بين قوسين متبوعا بفاصلة، ثم الناشر متبوعا بفاصلة، ثم مكان النشر متبوعا بفاصلة، ثم رقم الطبعة متبوعا بفاصلة، ثم تاريخ النشر متبوعا بفاصلة، ثم الجزء والصفحة متبوعا بنقطة.

مثال:

الصباح، الجوهري، إسماعيل بن حماد (١٢٠٥هـ)، تحقيق أحمد عبدالغفور عطا، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م، ٤٦/٢.

ثانيا: إذا ورد المراجع مرة ثانية

عنوان الكتاب بخط غامق متبوعا بفاصلة، اسم العائلة متبوعا بفاصلة، ثم الجزء والصفحة متبوعا بنقطة.

مثال:

الصباح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، ٤٦/٢.

- توثيق الحديث النبوية: تتبع ذات الخطوات السابقة، ويضاف رقم الحديث، والحكم عليه.

- توثيق بحث في مجلة: يضاف لما سبق عنوان البحث بعد اسم المجلة بخط غامق، ثم رقم العدد.



جميع المراسلات وطلبات الاشتراك باسم: رئيس هيئة التحرير
على النحو التالي: المملكة العربية السعودية - الرياض
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - كلية أصول الدين - الجمعية العلمية
السعودية للقرآن الكريم وعلومه - مجلة "تبيان" للدراسات القرآنية

البريد الإلكتروني:

quranmag@gmail.com

الفييس بوك: www.facebook.com/Quranmag

تويتر: <https://twitter.com/quranmag1>

هاتف المجلة: ١١٢٥٨٢٧٠٥ (+٩٦٦)

هاتف وفاكس الجمعية: ١١٢٥٨٢٦٩٥ (+٩٦٦) - ٠٥٤٦٦٦٧١٤١

موقع الجمعية

www.alquran.org.sa

* * *

المحتويات

العنوان	الصفحة
افتتاحية العدد	١٧
رئيس هيئة تحرير المجلة (أ.د. محمد بن سريع بن عبد الله السريع)	
البحوث	
١. الآثار الواردة في فتنة داود <small>عليه السلام</small> في سورة (ص)	٢١
د. أحمد بن عبد العزيز بن مقرن القصير	
٢. نفاثس الهمزة في وقف هشام وحمزة للإمام عفيف الدين عثمان الناشري	٧١
(٨٤٨هـ)	
أ.د. محمد بن إبراهيم بن فاضل المشهداني	
٣. الحروف التي تفرد بها أبو عبد الرحمن قتبية الأزاداني للإمام محمد بن	١٥١
محمد المقرئ الشيرازي الشهير بالزعفراني (٨٤٥هـ)	
د. سلوى بنت أحمد بن محمد الحارثي	
٤. بناء النص القرآني في ضوء الوقف والابتداء	٢٢٧
د. علي سلامة عبد الحليم	
٥. المعهود من معاني القرآن الكريم وأساليبه وتطبيقاته عند ابن القيم <small>رحمته الله</small>	٢٧٣
د. خلود شاكر العبدلي	
٦. قاعدة (القول الذي يتفق مع نوع السورة أولى من غيره) - التأصيل والتمثيل	٣٤١
د. عليوي بن عبد الله الشمراني	
٧. إحداث وجه جديد في التفسير بين المعجيزين والمانعين - دراسة تأصيلية	٤١١
تطبيقية	
د. أمين بن عائش المزيني	
ملخصات البحوث باللغة الإنجليزية.	٤٩١

مقدمة التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على معلم الناس الخير، محمد بن عبدالله وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد :
فهذا هو العدد الحادي والثلاثون من مجلة تبيان للدراسات القرآنية نقدمه للباحثين والعلماء وطلبة العلم مشتملاً على عدد من البحوث المميزة في القراءات والتفسير الأثري وأصول التفسير وعلوم القرآن .

تعنى مجلة تبيان للدراسات القرآنية بنشر البحوث في مجال الدراسات القرآنية، وتصدر أربع مرات سنوياً عن الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه (تبيان). صدر العدد الأول منها عام ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م. وتسعى للريادة في نشر البحوث المحكمة في الدراسات القرآنية، حسب معايير مهنية عالمية، وتهدف إلى إيجاد مرجعية علمية للباحثين في مجال الدراسات القرآنية، وإلى المحافظة على هوية الأمة من خلال نشر الأبحاث المحكمة التي تسهم بتطوير المجتمع وتقدمه، وتلبية حاجة الباحثين محلياً وإقليمياً.

لدئى المجلة بوابة إلكترونية لاستقبال البحوث وتحكيمها إلكترونياً من الخطوة الأولى حتى صدور النتيجة. وتقوم المجلة على نظام تقييم دقيق يتسم بالعدالة والموضوعية، وسرعة الإنجاز وسهولة الإجراء، تبدأ بنظر هيئة التحرير في مدى تحقيق البحث لشروط النشر، من ناحية قيمة الموضوع العلمية، وجدّته والإضافة العلمية التي يقدمها، وسلامة منهجية البحث، بالإضافة إلى مدى بروز شخصية الباحث وحسن معالجته للموضوع، وتؤخذ النتيجة بمتوسط درجات أعضاء هيئة التحرير.

ثم تُحكّم البحوث من قبل محكمين اثنين على الأقل، برتبة علمية تساوي أو تزيد على رتبة الباحث العلمية، وفق معايير دقيقة، منها: الدقة في اختيار العنوان، وجودة الصياغة، ومطابقة العنوان للمضمون، وإثبات الدراسات السابقة وعرضها عرضاً وافياً، وإبراز الإضافة العلمية. بالإضافة إلى سلامة البحث من ناحية اللغة والنحو، والإملاء، والطباعة، وسلامة منهجيته، وسلامة أسلوب الكتابة والجزالة، والإيجاز، والوضوح والترابط، بالإضافة إلى جودة المضمون العلمي، وقيمة الإضافة العلمية وأصالتها وجدّتها،

وفيما يتعلق بالمصادر لا بد من أن تتسم بالأصالة، والحدائثة، والتنوع، والشمول، وأخيراً: ما ينتهي إليه البحث من النتائج، والتوصيات وجودتها من حيث ارتباطها بالموضوع، وواقعيتها، وشمولها .

نسأل الله تعالى أن ينفع بهذه الجهود وأن يتقبلها في العمل الصالح .
وفي الختام فإن الشكر أوفره وأوفاه لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود أيده الله ولولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان سده الله على ما يلقاه كتاب الله من خدمة ورعاية في بلاد الحرمين حفظها الله .
والشكر موصول لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ممثلة في معالي مديرها الأستاذ الدكتور سليمان بن عبدالله أبا الخيل على دعم العلم والبحث العلمي .
اللهم احفظ بلادنا ، وأدم أمنها وإيمانها واستقرارها ، ووفق ولاة أمرنا وسددهم ، واحرس حدودنا ، وانصر جنودنا .

اللهم اجعل هذا العمل صالحاً ولوجهك خالصاً .
وصلّى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين .

رئيس تحرير مجلة تبيان للدراسات القرآنية

أ.د. محمد بن سريع بن عبد الله السريع

البحوث

الآثار الواردة في فتنة داود ﷺ في سورة (ص)
جمعٌ وتحقيقٌ ودراسةٌ

إعداد

د. أحمد بن عبد العزيز بن مُقرن القُصير

الأستاذ المساعد في جامعة القصيم

قسم الدراسات الإسلامية، كلية العلوم والآداب في الرس

ملخص البحث

يتناول هذا البحث: جمع وتحقيق ودراسة الآثار الواردة في تفسير الآيات [٢١-٢٥] من سورة (ص)، حيث ذكر المفسرون آثارا تتعلق بمقام نبي الله داود ﷺ؛ وأنه وقع منه استحسان لامرأة أحد جنوده، وأنه سعى في قتل زوجها، ثم تزوجها من بعده، فعاتبه الله على ذلك.

ولما كان في هذه الآثار نسبة ما لا يليق بمقام نبي الله داود ﷺ، فقد عملت على جمع وتقصي هذه الآثار ومن ثمّ دراستها دراسة علمية وفق مناهج البحث والتحقيق الأكاديمي، وكانت النتيجة أن هذه الآثار لا يثبت منها شيء، ثم عمدتُ بعد ذلك إلى بيان المعنى الصحيح في تفسير الآيات.

الكلمات الدالة (المفتاحية):

الآثار، فتنة، داود، تفسير، تحقيق.

* * *

المقدمة

أهمية الموضوع وسبب اختياره:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

فقد ذكر المفسرون عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَهَلْ أُنْتَكَبْتُ نَبِيًّا أَخْصِمَ إِذْ سَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾ (١) إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصِمَانِ بَعِي بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فَأَحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ (٢) إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجْمَةً وَلِي نَجْمَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ (٣) قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَجْمِكَ إِلَى نَجْمِهِ وَإِنْ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لِيَبْعِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَا هُمْ وَظَنَّ دَاوُدُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَحَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ (٤) فَغَفَرْنَا لَهُ ذَلِكَ وَإِنَّ لَهُ عِنْدَنَا لَزُلْفَىٰ وَحُسْنَ مَّآبٍ (٥) [ص: ٢١-٢٥]، ذكروا آثارا تتعلق بمقام نبي الله داود ﷺ؛ ملخصها: أنه ﷺ أشرف يوما من كوة^(١) كانت في محرابه، فرأى امرأة -يقال لها: بثبع، وهي امرأة أوريا بن حنانيا، أحد جنوده- رأها تغتسل في حجرتها فأعجبه حسننها، فسعى بعد ذلك في قتل زوجها، ثم تزوجها من بعده، فعاتبه الله على ذلك.

وهذه الآثار روي بعضها مرفوعا للنبي ﷺ، وبعضها موقوفا على بعض الصحابة رضوان الله عليهم، وبعضها مقطوعا عن التابعين رحمهم الله، وتناولها جمع من المفسرين في كتبهم، فبعضهم أشار إلى بطلانها، وبعضهم أوردتها وتأولها على معنى يليق بمقام نبي الله داود ﷺ -في نظرهم-، والبعض الآخر أوردتها وسكت عنها دون نقد أو تعليق.

ولما كان في هذه الآثار قدح في عصمة نبي الله داود ﷺ، ونسبة ما لا يليق بمقامه الكريم، وحيث إن ظاهر الآيات يؤهم إمام داود ﷺ بشيء ما أوجب عليه الاستغفار والتوبة، وحيث لم أقف على بحث علمي تناول جميع هذه الآثار بالنقد والتمحيص، وبيان الموقف الصحيح منها، فقد رأيت أن أفرد هذا البحث لدراسة وتحقيق هذه الآثار، وبيان وجه الحق في معنى الآيات والمراد بها.

(١) الكوة: هي الخرق في الحائط. انظر: القاموس المحيط، للفيروزآبادي (ص: ١٣٢٩).

مشكلة البحث وأهدافه:

من خلال قراءتي لقصة داود ﷺ، في سورة (ص)، في كتب التفسير، لاحظتُ أنَّ أغلب المفسرين يوردون أحاديث وآثاراً تتعلق بمقام نبي الله داود ﷺ، وفي هذه الآثار نسبة ما لا يليق بمقامه الكريم، وهذه الآثار يوردها بعض المفسرين ويحكمون عليها بالضعف على سبيل الإجمال، دون ذكر التفاصيل في سبب ضعفها، وربما فصل بعضهم وذكر عللها، ولكن لبعض الآثار دون بعض، وهناك جمع من المفسرين أثبت أصل القصة بناء على هذه الآثار ولكنهم تأولوها على أوجه لا تقدر بمقام نبي الله داود في نظرهم، لذا فقد عمدت في هذا البحث على تقصي جميع الأحاديث والآثار الواردة في شأن فتنة داود ﷺ، ومن ثمَّ دراستها وتحقيقتها تحقيقاً علمياً. وبيان الموقف الصحيح من هذه القصة، والرد على المذاهب التي أثبتت أصل القصة بناء على هذه الروايات.

الدراسات السابقة:

من خلال تبقي للدوريات والمجلات العلمية المحكمة، وغيرها، وقفت على عدد من الدراسات التي تناولت قصة داود ﷺ، إلا أن غالب هذه الدراسات تناولت القصة بشكل عام، دون نقد وتمحيص لرواياتها، وثمة مؤلفات أخرى تناولت هذه الروايات، وعالجتها بأسلوب علمي يهدف إلى تنزيه مقام الأنبياء عليهم السلام، إلا أنها لم تتقصَّ روايات القصة كاملة، ولم تدرس جميع الروايات دراسة علمية وفق مناهج التحقيق والبحث العلمي، ومن هذه المؤلفات:

- ١- القول المحمود في تنزيه داود ﷺ: تأليف: تقي الدين السبكي الشافعي، المتوفى سنة ٧٥٦هـ، قدم لها وعلق عليها: حسام الحفناوي.
- ٢- تأويلات لا تتفق و قدسية القرآن، (قصة داود ﷺ): تأليف: فضل عباس، مجلة منار الإسلام: أبو ظبي.
- ٣- دراسات قرآنية (فتنة داود وسليمان): تأليف: مصطفى محمد الحديدي الطير، مجلة الأزهر (نور الإسلام)، القاهرة.

- ٤- تحرير الكلام في براءة داود عليه السلام: تأليف: عبد الحميد بن أحمد بن حسين بن شحاته، جامعة الأزهر، القاهرة.
- ٥- فتنه داود في القرآن في ضوء سورة (ص): تأليف: د/ سعود الحمد.
- وفي الكتاب الأخير تناول المؤلف روايات القصة بالدراسة والتحقيق، إلا أن ثمة ملاحظات على الباحث، ومن هذه الملاحظات:
- ١- أنه اقتصر في بحثه على دراسة الآثار المروية في بعض كتب التفسير والحديث، ولم يتقصَّ جميع الآثار الواردة في القصة من جميع مظانها في الكتب الأخرى؛ حيث قال: "وسأذكر بحول الله أسانيد القصة عند الطبري؛ لأنه الوحيد من بين المفسرين الذي ساق القصة بأسانيداً إلى من تُروى عنه، وأسوق رواية الحكيم الترمذي في نوادر الأصول، ورواية ابن أبي شيبة في المصنف"^(١).
 - ٢- لم يسق الباحث جميع متون الأحاديث والآثار المروية في القصة؛ وإنما أورد فقط متن رواية الطبري عن السدي.
 - ٣- لم يذكر جميع أسماء من رويت عنهم القصة من الصحابة والتابعين، ولم يبين بالتفصيل ما كان منها مرفوعاً أو موقوفاً أو مقطوعاً.
 - ٤- لم ينقد الباحث جميع متون روايات القصة، وإنما اقتصر على نقد بعضها على سبيل الإجمال.
 - ٥- لم يبين الفروقات بين متون روايات القصة، ولم يقسمها حسب درجاتها من حيث النكارة، والقدح بمقام نبي الله داود.
 - ٦- لم يقارن بين هذه الروايات وما جاء في كتب أهل الكتاب.
 - ٧- أورد نقولاً عن المفسرين تبين موقفهم من القصة إجمالاً، دون تقسيم منه لهذه النقول، ودون تعليق عليها.
- لذا فقد عمدت إلى إعادة دراسة هذه الروايات، حيث تناول هذا البحث دراسة

(١) (ص: ٢٧).

جميع الروايات الواردة في فتنة داود، وذلك بتقصيها من مظانها في كتب التفسير والحديث والعقائد والتراجم والسير والتاريخ، وغيرها، مع بيان من رويت عنه من الصحابة والتابعين، وبيان ما كان منها مرفوعاً أو موقوفاً أو مقطوعاً، ثم عمدت إلى دراسة أسانيدنا ونقد متونها كل إسناد ومتن على حدة، مع عرض مذاهب المفسرين تجاه هذه الروايات وتقسيم مذاهبهم كل حسب موقفه، ومناقشة هذا المذهب والرد على ما خالف منها الصواب، ومن ثم الترجيح وذكر حجة الترجيح.

خطة البحث:

جعلت البحث في مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة.

المقدمة: وفيها بيان أهمية الموضوع، وسبب اختياره، ومشكلة البحث وأهدافه، والدراسات السابقة حول الموضوع، وخطة البحث، والمنهج المتبع فيه.

المبحث الأول: وفيه تحرير القول في عصمة الأنبياء، وموقف العلماء من قصة داود على ضوء مذاهبهم في العصمة.

المبحث الثاني: وفيه ذكر الآثار الواردة في فتنة داود ﷺ، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الأحاديث المرفوعة للنبي ﷺ.

المطلب الثاني: الآثار الموقوفة على الصحابة ﷺ.

المطلب الثالث: الآثار المقطوعة عن التابعين رحمهم الله.

المبحث الثالث: موقف المفسرين من هذه الآثار، ومذاهبهم في معنى الآيات.

المبحث الرابع: الموازنة والترجيح.

الخاتمة: وتشتمل على أهم نتائج البحث.

منهج البحث:

- ١- جمعت كل ما وقفت عليه من أحاديث وآثار تتعلق بفتنة داود عليه السلام، وذلك من مظانها في كتب: التفسير والحديث والعقائد والتراجم والسير والتاريخ، وغيرها.
- ٢- خرجت الأحاديث والآثار الواردة في البحث؛ وذلك من مظانها في كتب التفسير والحديث والعقائد والتراجم والسير والتاريخ، وغيرها، مع ذكر كلام أهل العلم فيها -إن وجد- فإن لم يوجد اجتهدت رأيي في الحكم عليها حسب الصناعة الحديثية.
- ٣- إذا كانت الأحاديث أو الآثار التي تأتي في الشواهد والمتابعات ليس لها علاقة بموضوع البحث، وهو فتنة نبي الله داود عليه السلام؛ فإنني لا أحكم على إسنادها، ولا أبين درجتها من حيث الصحة والضعف.
- ٤- بينت أمام كل حديث أو أثر -ورد في المتن - درجته من حيث الصحة والضعف، وهذا الحكم هو على الإسناد فقط دون المتن.
- ٥- بينت معاني الكلمات الغريبة التي تحتاج إلى بيان عند أول ورودها، وذلك بالرجوع إلى مصادرها المختصة.
- ٦- أشرت إلى مواضع الآيات، بذكر أسماء السور وأرقام الآيات. وفي الختام أسأل الله تعالى أن يمنحنا الفقه في دينه، وأن يوفقنا للعلم النافع والعمل الصالح، كما أسأله أن يجزي علماء الأمة خير الجزاء، وأن يوفقنا لسلوك طريقهم، إنه جل وعلا جواد كريم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول:

تحرير القول في عصمة الأنبياء، وموقف العلماء من قصة داود على ضوء مذاهبهم في العصمة:

العصمة في اللغة: المنع.^(١) قال القرطبي: "سُمِّيَتِ الْعَصْمَةُ عَصْمَةً؛ لِأَنَّهَا تَمْنَعُ

(١) انظر: تهذيب اللغة، للأزهري (٢/٥٤).

من ارتكاب المعصية".^(١)

وفي الاصطلاح: حفظ الله أنبياءه ورسله من النقائص، وتخصيصهم بالكمالات النفسية، والنصرة والثبات في الأمور، وإنزال السكينة.^(٢)

وقد أجمعت الأمة على أن الأنبياء معصومون في تبليغ الرسالة، فلا يجوز عليهم الخطأ ولا النسيان في شيء مما أوحاه الله إليهم، إلا شيئاً قد نُسخ؛ فإنه يجوز عليهم نسيانه^(٣)، وأجمعوا على عصمتهم من الوقوع في الشرك والكفر، قبل النبوة وبعدها.^(٤)

وأما الوقوع في الكبائر والصغائر فقد اختلفوا فيها:

فذهبت الكرامية^(٥) وبعض الخوارج^(٦): إلى أن الأنبياء غير معصومين من

الوقوع في الكبائر والصغائر.^(٧)

(١) تفسير القرطبي (٩/١٨٣).

(٢) انظر: فتح الباري، لابن حجر (١/٥٠١).

(٣) انظر: الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض (٢/٣٢٨)، وأضواء البيان، للشنقيطي (٤/١٠٥)، والعقيدة في ضوء الكتاب والسنة، الرسل والرسالات، للأشقر (ص: ٩٧، ١٠٧).

(٤) انظر: الشفا، للقاضي عياض (٢/٢٣٠، ٢٥٧)، والإتقان في علوم القرآن، للسيوطي (١/٣٠٩).

(٥) الكرامية: فرقة إسلامية تُنسب إلى محمد بن كرام، الذي نشأ في سجستان وتوفي في بيت المقدس سنة ٢٥٦ هـ. وقد عددهم الشهرستاني: من الصفاتية الذين غلوا في الإثبات حتى انتهى بهم إلى التشبيه والتجسيم، وأما الأشعري في المقالات: فعدهم من فرق المرجئة لقولهم: إن الإيمان هو الإقرار والتصديق دون اعتقاد القلب وعمل الجوارح. انظر: الملل والنحل، للشهرستاني (١/١٠٨)، ومقالات الإسلاميين، للأشعري (ص: ١٤١).

(٦) الخوارج: هم الذين خرجوا على علي بن أبي طالب عليه السلام ممن كان معه في حرب صفين، وكبار الفرق منهم: المحكمة، والأزارقة، والنجدات، والبهيسية، والعجاردة، والشعالية، والإباضية، والصفيرية، ويجمعهم القول بالتبري من عثمان وعلي عليهما السلام، ويكفرون أصحاب الكبائر، ويرون الخروج على الإمام إذا خالف السنة. انظر: الفرق بين الفرق، للبغدادي (ص: ٥٤-٩٢)، والملل والنحل، للشهرستاني (١/١١٤).

(٧) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم (٤/٢)، وأصول الدين، للبزدوي (ص: ١٦٧).

وذهب الشيعة^(١) وعامة المعتزلة^(٢)، والأشاعرة^(٣): إلى عصمتهم من الوقوع في الكبائر والصغائر، سواء كانت عمداً أو سهواً.^(٤)

وذهب عامة أهل السنة - من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين من السلف والخلف - إلى عصمتهم من الوقوع في الكبائر، وأما الصغائر - التي لا تُزري بفاعلها ولا تحط من منزلته ولا تُسقط من مروءته - فليسوا بمعصومين منها، وإن وقعت منهم فإنهم لا يُقرّون عليها.

قال القاضي عياض: "وأما الصغائر فجزواها جماعة من السلف وغيرهم على الأنبياء، وهو مذهب أبي جعفر الطبري وغيره من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين".^(٥)

وقال النووي: "لا خلاف أنهم معصومون من الصغائر التي تُزري بفاعلها وتحط منزلته وتُسقط مروءته، واختلفوا في وقوع غيرها من الصغائر منهم؛ فذهب

(١) الشيعة: هم الذين شاعروا علياً عليه السلام على الخصوص، وقالوا بإمامته وخلافته نصاً ووصية، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج عن أولاده وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، وبتقية من عنده، وقالوا: ليست الإمامة قضية مصلحة تناط باختيار العامة وينتصب الإمام بنصيبهم بل هي قضية أصولية، وهي ركن الدين لا يجوز للرسول عليهم الصلاة والسلام إغفاله وإهماله ولا تفويضه إلى العامة وإرساله. يجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيب، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوباً عن الكبائر والصغائر، والقول بالتولي والتبري قولاً وفعلاً وعقداً إلا في حالة التقية. انظر الملل والنحل، للشهرستاني (١/١٤٦-١٤٧)، وفجر الإسلام، لأحمد أمين (١/٢٦٦-٢٧٨).

(٢) المعتزلة: هم إحدى الفرق الإسلامية الكبيرة، مؤلفة من عشرين فرقة، وهذه الفرق تجتمع على القول بالأصول الخمسة، وهي: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. انظر: الفرق بين الفرق، لعبد القاهر البغدادي، ص (١١٥)، والملل والنحل، للشهرستاني، ص (٥٦).

(٣) الأشاعرة: هم طائفة من طوائف أهل الكلام، ينتسبون إلى أبي الحسن الأشعري، الذي كان معتزلياً ثم ترك الاعتزال، وعامتهم يثبتون سبع صفات فقط لله تعالى، ويوافقون المرجئة في الإيمان، والجبرية في القدر. انظر: الملل والنحل، للشهرستاني (١/٩٤).

(٤) انظر: شرح العقائد النسفية، للتفتازاني (ص: ١٤٠)، والشفاء، للقاضي عياض (٢/٨٠٩، ٨٤٨)، وشرح الأصول الخمسة، لعبد الجبار الهمداني (ص: ٥٧٣).

(٥) الشفاء بتعريف حقوق المصطفى (٢/١٤٤).

معظم الفقهاء والمحدثين والمتكلمين من السلف والخلف إلى جواز وقوعها منهم...، وذهب جماعة من أهل التحقيق والنظر من الفقهاء والمتكلمين من أئمتنا إلى عصمتهم من الصغائر كعصمتهم من الكبائر، وأن منصب النبوة يجعل عن موافقتها وعن مخالفة الله تعالى عمداً...، وهذا المذهب هو الحق".^(١)

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "القول بأن الأنبياء معصومون عن الكبائر دون الصغائر هو قول أكثر علماء الإسلام وجميع الطوائف، حتى إنه قول أكثر أهل الكلام، كما ذكر أبو الحسن الأمدي أن هذا قول الأشعرية، وهو أيضاً قول أكثر أهل التفسير والحديث والفقهاء، بل لم يُنقل عن السلف والأئمة والصحابة والتابعين وتابعيهم إلا ما يوافق هذا القول".^(٢) وقال: "والقول الذي عليه جمهور الناس، وهو الموافق للآثار المنقولة عن السلف: إثبات العصمة من الإقرار على الذنوب مطلقاً، والرد على من يقول إنه يجوز إقرارهم عليها".^(٣)

وقال الذهبي: "وقد يقع منهم الذنب ولا يُقرّون عليه، ولا يُقرّون على خطأ ولا فسق أصلاً، فهم منزّهون عن كل ما يقدح في نبوتهم، وعامة الجمهور الذين يجوزون عليهم الصغائر يقولون: إنهم معصومون من الإقرار عليها".^(٤)

وأما فيما يتعلق بالروايات الواردة في فتنة داود عليه السلام؛ فإن المتأمل فيها يجد أن في بعضها نسبة ما لا يليق بمقام نبي الله داود، مما يعد من الكبائر؛ كتهمة أنه همّ بالمرأة، وأنه أرادها عن نفسها فامتنعت، وأنه سعى في قتل زوجها حتى قُتل. وهذه التهم اتفق المفسرون من جميع الطوائف على إنكارها وبطلانها، انطلاقاً من مذهبهم في عصمة الأنبياء من الوقوع في الكبائر، ما عدا الكرامية والخوارج، والذين يُجوزون ذلك، ولكن لم أطلع على موقفهم من روايات هذه القصة.

وقد أثبت جمع من المفسرين أصل القصة، ولكن على وجه لا تُزري بمقام

(١) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي (٣/٥٤).

(٢) مجموع الفتاوى (٤/٣١٩).

(٣) مجموع الفتاوى (١٠/٢٩٣).

(٤) المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال، للذهبي (ص: ٥٠).

النبوة - في نظرهم - ومما أثبتوه في ذلك: أنه لما وقع بصره عليها أشبع النظر إليها حتى علقت بقلبه، وأنه تمنى تلك المرأة حلالاً، فسأل زوجها أن يتنازل له عنها. وبعضهم يذهب إلى أن الذنب الذي وقع من داود أنه خطبها مع علمه بأن أوريا قد خطبها.

وتلك قال بها جمع من المفسرين من أهل السنة، ومن المعتزلة والأشاعرة، رغم أن عامة المعتزلة والأشاعرة يُزهون الأنبياء من الوقوع في الصغائر. إلا أن المفسرين من أهل السنة يرون أن هذه الأشياء تُعد من الصغائر التي لا تُزري بمقام الأنبياء، ولا تُنقص من قدرهم، وأن الله تعالى قد عاتب نبيه على ذلك، ولم يُقرّ صنيعه.

وسياتي مزيد تفصيل لمذاهبهم في المبحث الثالث، وسياتي أيضاً في مبحث الترجيح بيان أن رأيهم هذا محل نظر، لا يوافقون عليه، وأن مجرد إثبات أصل القصة يُعد قدحاً في مقام النبوة، وهذا مما يجب أن يُصان عنه مقام نبي الله داود ﷺ.

* * *

المبحث الثاني: ذكر الآثار الواردة في فتنة داود ﷺ

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الأحاديث المرفوعة للنبي ﷺ.

(١) - عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن داود النبي ﷺ حين نظر إلى المرأة فأهَمَّ، قطع على بني إسرائيل بعثاً، فأوصى صاحب البعث، فقال: إذا حضر العدو فقرب فلانا بين يدي التابوت^(١)، وكان التابوت في ذلك الزمان يستنصر به، من قدم بين يدي التابوت لم يرجع حتى يقتل أو ينهزم عنه الجيش، فقتل زوج المرأة، ونزل الملكان على داود يقصان عليه قصته، ففطن داود فسجد، فمكث أربعين ليلة ساجداً، حتى نبت الزرع من دموه على رأسه، وأكلت الأرض جبينه، وهو يقول في سجوده: رب زل داود زلة أبعد مما بين المشرق والمغرب، إن لم ترحم ضعف داود وتغفر ذنبه، جعلت ذنبه حديثاً في الخلوفاً من بعده، فجاءه جبريل رضي الله عنه من بعد أربعين ليلة، فقال: يا داود، إن الله قد غفر لك الهم الذي هممت به. فقال داود: علمت أن الرب قادر على أن يغفر لي الهم الذي هممت به، وقد عرفت أن الله عدل لا يميل، فكيف بفلان إذا جاء يوم القيامة فقال: يا رب، دمي الذي عند داود؟! فقال جبريل رضي الله عنه: ما سألت ربك عن ذلك، ولئن شئت لأفعلن، قال: نعم. فخرج جبريل وسجد داود، فمكث ما شاء الله، ثم نزل، فقال: قد سألت الله يا داود عن الذي أرسلتني فيه، فقال: قل لداود: إن الله يجمعكما يوم القيامة فيقول: هب لي دمك الذي عند داود، فيقول: هو لك يا رب. فيقول: فإن لك في الجنة ما شئت وما اشتهيت عوضاً». ^(٢) [ضعيف جداً].

(١) التابوت: هو الصندوق الذي يحرز فيه المتاع. انظر: لسان العرب (١٧/٢).

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٨٧/٢١)، وفي تاريخه (٤٨٣/١)، من طريق ابن وهب، قال: أخبرني

ابن لهيعة، عن أبي صخر، عن يزيد الرقاشي، عن أنس بن مالك، به. وأخرجه الثعلبي في الكشف

والبيان (١٩٠/٨)، من طريق ابن جرير، به.

والحديث ضعيف جداً؛ إذ فيه علتان: الأولى: أنه من رواية ابن لهيعة؛ وهو عبد الله بن لهيعة بن عقبة،

=

(٢) - وعن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «كان داود عليه السلام قد قسم الدهر على أربعة أقسام: فيوم لبني إسرائيل يدارسهم العلم ويدارسونه، ويوم للمحراب، ويوم للقضاء، ويوم للنساء، فبينا هو مع بني إسرائيل يدارسهم إذ قال بعضهم: لا يأتي على ابن آدم يوم إلا يصيب فيه ذنبا. فقال داود في نفسه: اليوم الذي أحلوا فيه للمحراب تتنحى عني الخطيئة. فأوحى الله إليه: يا داود! خذ حذرک، حتى ترى بلاءك». ^(١) [ضعيف].

الحضرمي، أبو عبد الرحمن المصري، احترقت كتبه فكان يحدث من حفظه فيخطئ كثيرا، إلا أن رواية ابن وهب عنه كانت قبل احتراق كتبه، لذا قال فيه الدارقطني في الضعفاء (٢/١٦٠): «يُعتبر بما يروي عنه العبادلة، ابن المبارك، والمقرئ، وابن وهب». ووافقه الذهبي في تذكرة الحفاظ (١/١٧٤) فقال: «فحديث هؤلاء عنه أقوى، وبعضهم يصححه، ولا يرتقي إلى هذا». وقال ابن حجر العسقلاني في التقریب (١/٣١٩): «صدوق، خلط بعد احتراق كتبه، ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما». قلت: وكون هذا الحديث جاء من طريق ابن وهب عنه، فإن هذا لا يعني صحة هذه الرواية؛ وذلك لأن ابن لهيعة قد تفردها عن أنس، وقد حكى البيهقي في معرفة السنن والآثار (٤٣/٩) إجماع أصحاب الحديث على ضعف ابن لهيعة وترك الاحتجاج بما ينفرد به. وانظر: تهذيب التهذيب (٥/٣٧٣). العلة الثانية: أن فيه يزيد بن أبان الرقاشي؛ اتفق النقاد على تضعيفه، قال أبو حاتم الرازي في الجرح والتعديل (٩/٢٥٢): «كثير الرواية عن أنس بما فيه نظر، وفي حديثه ضعف». وقال ابن حبان في المجروحين (٣/٩٨): «كان ممن غفل عن صناعة الحديث وحفظها، واشتغل بالعبادة وأسبابها، حتى كان يقلب كلام الحسن فيجعل عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو لا يعلم، فلما كثر في روايته ما ليس من حديث أنس وغيره من الثقات بطل الاحتجاج به، فلا تحل الرواية عنه إلا على سبيل التعجب». وانظر: تهذيب التهذيب (١١/٣١٠).

والحديث ضعفه ابن كثير في تفسيره (٧/٦٠)، حيث قال: «لا يصح سنده؛ لأنه من رواية يزيد الرقاشي، عن أنس. ويزيد - وإن كان من الصالحين - لكنه ضعيف الحديث عند الأئمة». وضعف الحديث أيضا: السيوطي في الدر المنثور (٧/١٥٦)، والألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة (١/٤٨٥).

(١) أخرجه ابن قدامة في كتاب التوايين (ص: ١٦) قال: أخبرنا أحمد بن المبارك قال: أنبأ ثابت، أنا أبو علي، أنا مخلد، أنا الحسن بن علي، أنا إسماعيل، أنبأ الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي هريرة، به. والحديث إسناده ضعيف؛ لضعف أبي علي، ومخلد. وفيه انقطاع؛ فإن يحيى بن أبي كثير لم يلق أبا هريرة، كما في تهذيب التهذيب (١١/٢٦٨). وثابت هو: ابن بندار بن إبراهيم بن بندار بن الحسن بن بندار الدينوري، البغدادي، ثقة. كما في سير أعلام النبلاء، للذهبي (١٩/٢٠٤). وأبو علي هو: الحسن بن الحسين بن العباس بن الفضل بن المغيرة، أبو علي المعروف بابن دوما النعالي، ذكره الخطيب البغدادي في تاريخه (٨/٢٥٥) وقال: «كان كثير السماع إلا أنه أفسد أمره بأن ألحق لنفسه السماع في أشياء لم تكن

(٣) وعن سمرة رضي الله عنه قال: قدم علي النبي صلى الله عليه وسلم وفد عبد القيس وفيهم غلام ظاهر الوضأة؛ فأجلسه النبي صلى الله عليه وسلم وراء ظهره وقال: «كان خطيئة داود النظر». ^(١) [موضوع]

سماعه". ومخلد هو: ابن جعفر بن مخلد بن سهل بن حمران، أبو علي الدقاق الفارسي، المعروف بالباقرحي، ذكره الخطيب أيضا (١٥/ ٢٣٠) وقال: "سألت أبا نعيم الحافظ، عن مخلد بن جعفر، فقال: لما سمعنا منه كان أمره مستقيما، ثم لما خرجنا من بغداد بلغنا أنه خلط".

(١) أخرجه الديلمي في مسند الفردوس [كما في الزيادات على الموضوعات للسيوطي (ص: ٥٢٢)] من طريق عبد الرحمن بن محمد بن أبي قرصافة، عن محمد بن حماد المصيصي، قال: حدثنا العباس بن محرز، حدثنا حماد بن أسامة، عن مجالد بن سعيد، عن الشعبي، عن الحسن، عن سمرة، به. وأخرجه عمر بن شاهين في الأفراد [كما في إحكام النظر لابن القطان (ص: ٣٣٤)، والتلخيص الحبير لابن حجر (٣/ ٣١٤)] من طريق محمد بن حماد المصيصي، قال: حدثنا العباس بن محرز، حدثنا حماد بن أسامة، عن مجالد بن سعيد، عن الشعبي، مرسلا. ومن طريق ابن شاهين: أخرجه ابن الجوزي في ذم الهوى (ص: ١٠٦)، وأبو محمد الخلال [كما في مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٥/ ٣٧٧)]. قال ابن القطان في «إحكام النظر» (ص: ٣٣٤): «رواه أبو حفص بن شاهين بإسناد مجهول إلى أبي أسامة حماد بن أسامة، عن مجالد، عن الشعبي....، وهو ضعيف؛ فإن من دون أبي أسامة لا يعرف، ومجالد ضعيف، وهو مع ذلك مرسل». وقال ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٥/ ٣٧٧): «هذا حديث منكر». وضعفه ابن الصلاح في شرح مشكل الوسيط (٥/ ٣٠). وقال الشوكاني في الفوائد المجموعة (ص: ٢٠٦): «لا أصل له، وفي إسناده مجاهيل». وقال الزركشي [كما في تنزيه الشريعة، لابن عراق (٢/ ٢١٦)]: «هذا حديث منكر؛ فيه ضعفاء ومجاهيل وانقطاع». وحكم عليه بالوضع الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (١/ ٤٨٣). وللحديث طريق أخرى عن نبيط بن شريط مرفوعا، رواه أبو نعيم في «نسخة نبيط بن شريط» [كما في الزيادات على الموضوعات للسيوطي (ص: ٥٢٢)]، قال أبو نعيم: حدثنا أبو الحسن أحمد بن القاسم بن الريان المصري، المعروف بـ (اللكي)، حدثنا أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن نبيط بن شريط أبو جعفر الأشجعي، حدثني أبي؛ إسحاق بن إبراهيم، حدثني أبي؛ إبراهيم بن نبيط، عن جده نبيط بن شريط قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم...، فذكره. وهذا حديث موضوع؛ فإنه من نسخة أحمد بن إسحاق بن نبيط المكذوبة، قال الذهبي في ميزان الاعتدال (١/ ٨٢): «أحمد بن إسحاق بن إبراهيم بن نبيط بن شريط، حدث عن أبيه، عن جده بنسخة فيها بلايا، سمعناها من طريق أبي نعيم، عن اللكي، عنه. لا يحل الاحتجاج به، فإنه كذاب». وأقره الحافظ ابن حجر في لسان الميزان (١/ ١٣٦)، وابن عراق في تنزيه الشريعة (١/ ٢٥). والحديث حكم عليه بالوضع: ابن عراق في تنزيه الشريعة (٢/ ٢١٦)، والألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة (١/ ٤٨٣) و (٢/ ٤٥). وللحديث طريق أخرى عن سعيد بن جبيرة، موقوفا، أخرجه ابن أبي شيبه في المصنف (٦/ ٣٤٢)، وابن أبي الدنيا في الورع (ص: ٦٣)، كلاهما من طريق خلف بن خليفة، عن أبي هاشم، عن سعيد بن جبيرة، به. قال الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة (١/ ٤٨٤): «وهذا الإسناد فيه ضعف، وهو مع ذلك أولى من المرفوع».

(٤) - وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لما أوحى الله إلى داود عليه السلام: ارفع رأسك فقد غفرت لك. فقال: يا رب كيف تكون هذه المغفرة وأنت قضاء بالحق ولست بظلام للعييد، ورجل ظلمته، غصبتة، قتلته؟ فأوحى الله تعالى إليه: بلى يا داود، إنكما تجتمعان عندي فاقضي له عليك فإذا برز الحق عليك أستوهبك منه فوهبك لي وأرضيته من قبلي وأدخلته الجنة. فرفع داود رأسه وطابت نفسه وقال: نعم يا رب، هكذا تكون المغفرة». ^(١) [لم أقف عليه مسندا]

(٥) - وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إن داود عليه السلام مكث أربعين ليلة ساجدا حتى نبت العشب من دموعه على رأسه، وأكلت الأرض من جبينه وهو يقول في سجوده: يا رب داود زل زلة أبعد مما بين المشرق والمغرب، رب إن لم ترحم ضعف داود وتغفر ذنبه جعلت ذنبه حديثا في الخلق من بعده. فقال له جبريل بعد أربعين سنة: يا داود إن الله قد غفر لك الهم الذي هممت به». ^(٢) [لم أقف عليه مسندا].



(١) أوردته السيوطي في الدر المنثور (١٦٣/٧) وعزاه لابن مردويه في تفسيره، ولم أقف عليه مسندا.
 (٢) أوردته القرطبي في الجامع لأحكام القرآن (١٨٥/١٥)، ولم ينسبه لأحد، ولم أقف عليه مسندا.

المطلب الثاني: الآثار الموقوفة على الصحابة رضي الله عنهم

(١) - عن كعب رضي الله عنه قال: «سجد داود نبي الله أربعين يوماً وأربعين ليلة لا يرفع رأسه، حتى رقاً دمعته ويبس، وكان من آخر دعائه وهو ساجد أن قال: يا رب رزقتني العافية فسألتك البلاء، فلما ابتليتني لم أصبر؛ فإن تعذبتني فأنا أهل ذاك، وإن تغفر لي فأنت أهل ذاك، قال: وإذا جبريل رضي الله عنه قائم على رأسه قال: يا داود إن الله قد غفر لك فارفع رأسك. فلم يلتفت إليه، وناجى ربه وهو ساجد فقال: يا رب كيف تغفر لي وأنت الحكم العدل؟! قال: إذا كان يوم القيامة دفعتك إلى أوريا ثم استوهبك منه فيهبك لي وأثيبه الجنة. قال: يا رب الآن علمت أنك قد غفرت لي. فذهب يرفع رأسه فإذا هو يابس لا يستطيع، فمسحه جبريل رضي الله عنه ببعض ريشه فانسط، فأوحى الله تعالى إليه بعد ذلك: يا داود قد أحللت لك امرأة أوريا فتزوجها. فولدت له سليمان عليه الصلاة والسلام لم تلد قبله ولا بعده».^(١) [لم أقف عليه مسنداً].

(٢) - وعن ابن عباس رضي الله عنهما: «أن داود حدث نفسه إن ابتلي أن يعتصم، فقيل له: إنك ستبتلي وتعلم اليوم الذي تبتلي فيه فخذ حذرک، فقيل له: هذا اليوم الذي تبتلي فيه، فأخذ الزبور فوضعه في حجره وأغلق باب المحراب وأقعد منصفاً على الباب وقال: لا تأذن لأحد علي اليوم، فبينما هو يقرأ الزبور إذ جاء طائر مذهب كأحسن ما يكون الطير، فيه من كل لون، فجعل يدرج بين يديه فدنا منه، فأمكن أن يأخذه، فتناول به يده ليأخذه، فاستوفزه من خلفه، فأطبق الزبور وقام إليه ليأخذه، فطار فوق على كوة المحراب، فدنا منه أيضاً ليأخذه فوق على حصن فأشرف عليه لينظر أين وقع فإذا هو بالمرأة عند بركتها تغتسل من المحيض، فلما رأت ظله حركت رأسها فغطت جسدها بشعرها فقال داود للمنصف: اذهب فقل لفلانة تجيء، فأتاها فقال: إن نبي الله يدعوك، فقالت: ما لي ولنبي الله، إن كانت له حاجة فليأتني، أما أنا فلا آتية، فأتاه المنصف^(٢) فأخبره بقولها،

(١) أورده السيوطي في الدر المنثور (١٦٣/٧) وعزاه لعبد بن حميد. وأورده مكّي بن أبي طالب في الهداية إلى بلوغ النهاية (١٠/٦٢٣٤)، ولم أقف عليه مسنداً.

(٢) المنصف بكسر الميم: الخادم. وقد تفتح. يقال: نصفت الرجل، نصافة، إذا خدمته. انظر: غريب =

فأتاها، وأغلقت الباب دونه، فقالت: ما لك يا داود؟ أما تعلم أنه من فعل هذا رجتموهما ووعظته فرجع، وكان زوجها غازيا في سبيل الله، فكتب داود عليه السلام إلى أمير المغزى: انظر أوريا فاجعله في حملة التابوت، فقتل، فلما انقضت عدتها خطبها فاشترطت عليه: إن ولدت غلاما أن يجعله الخليفة من بعده، وأشهدت عليه خمسين من بني إسرائيل وكتبت عليه بذلك كتابا، فما شعر بفتنته أنه فتن حتى ولدت سليمان وشب، فتسور الملكان عليه المحراب، فكان من شأنهما ما قص الله، وخر داود ساجدا فغفر الله له، وأتاب وتاب الله عليه». ^(١) [ضعيف].

(٣) - وعن ابن عباس رضي الله عنهما، قوله: ﴿وَهَلْ أُنْتُكَ نَبُؤُا الْخَصْمِ إِذْ سَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾ ^(١)

[ص: ٢١] قال: «إن داود عليه السلام قال: يا رب قد أعطيت إبراهيم وإسحاق ويعقوب من الذكر ما لوددت أنك أعطيتني مثله، قال الله: إني ابتليتهم بما لم أبتلك به، فإن شئت ابتليتك بمثل ما ابتليتهم به، وأعطيتك كما أعطيتهم، قال: نعم، قال له: فاعمل حتى أرى بلاءك؛ فكان ما شاء الله أن يكون، وطال ذلك عليه، فكاد أن ينساه؛ فبينا هو في محرابه، إذ وقعت عليه حمامة من ذهب فأراد أن يأخذها، فطار إلى كوة المحراب، فذهب ليأخذها، فطارت، فاطلع من الكوة، فرأى امرأة تغتسل، فنزل نبي الله صلى الله عليه وسلم من المحراب، فأرسل إليها فجاءته، فسألها عن زوجها وعن شأنها، فأخبرته أن زوجها غائب، فكتب إلى أمير تلك السرية أن يؤمره على السرايا ليهلك زوجها، ففعل، فكان

الحديث، لابن قتيبة (٢/٣٦٤)، والنهية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير (٥/٦٦).
 (١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٦/٣٤٣) قال: حدثنا عفان، قال: ثنا حماد بن سلمة، قال: ثنا علي بن زيد، حدثني خليفة، عن ابن عباس، فذكره. وأخرجه ابن الأعرابي في معجمه (١/٧٧)، من طريق حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، به. وهذا إسناد ضعيف؛ لضعف علي بن زيد بن جدعان، فجمهور علماء الجرح والتعديل على تضعيفه، كالإمام أحمد، وابن معين، والجوزجاني، والنسائي، وغيرهم. انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦/١٨٦-١٨٧)، والكامل، لابن عدي (٥/١٨٤٠-١٨٤٥)، وتهذيب التهذيب، لابن حجر (٧/٣٢٢-٣٢٤). وهناك من مال إلى توثيقه كالترمذي في سننه (٥/٤٦) حيث قال: "صدوق، إلا أنه ربما رفع الشيء الذي يوقفه غيره". وكالذهبي في المغني في الضعفاء (٢/٤٤٧) حيث قال: "صالح الحديث". قلت: والأرجح في حاله أنه ضعيف، لكن قد يقبل حديثه بالمتابعات، والله أعلم. وقد حسن حديثه بالمتابعات الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/٨٨٧).

يصاب أصحابه وينجو، وربما نصرُوا، وإن الله ﷻ لما رأى الذي وقع فيه داود، أراد أن يستنقذه؛ فبينما داود ذات يوم في محرابه، إذ تسور عليه الخصمان من قبل وجهه؛ فلما رأهما وهو يقرأ فزع وسكت، وقال: لقد استضعفت في ملكي حتى إن الناس يتسورون علي محرابي، قالوا له: ﴿لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ﴾ [ص: ٢٢] ولم يكن لنا بد من أن نأتيك، فاسمع منا؛ قال أحدهما: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجَّةً﴾ [ص: ٢٣] «أنثى» ﴿وَلِي نَجَّةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا﴾ [ص: ٢٣] يريد أن يتمم بها مائة، ويتركني ليس لي شيء ﴿وَعَزَّيْنِي^(١) فِي الْخِطَابِ﴾ [ص: ٢٣] قال: إن دعوت ودعا كان أكثر، وإن بطشت وبتش كان أشد مني، فذلك قوله: ﴿وَعَزَّيْنِي فِي الْخِطَابِ﴾ [ص: ٢٣] قال له داود: أنت كنت أحوج إلى نعتك منه ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نِعْمَتِكَ إِلَى تِعَاجِهِ﴾ [ص: ٢٤] ﴿إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾﴾ [ص: ٢٤] ونسي نفسه ﷻ، فنظر المملكان أحدهما إلى الآخر حين قال ذلك، فتبسم أحدهما إلى الآخر، فرآه داود وظن أنما فتن ﴿فَاسْتَغْفِرْ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾ [ص: ٢٤] أربعين ليلة، حتى نبتت الخضرة من دموع عينيه، ثم شدد الله له ملكه. ^(١) [ضعيف جدا].

(١) أي: صار أعز مني في مخاطبته إياي، لأنه إن تكلم فهو أبين مني، وإن بطش كان أشد مني فقهرني. انظر: تفسير الطبري (١٧٨/٢١).

(٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٨١/٢١) قال: حدثني محمد بن سعد، قال: حدثني أبي، قال: حدثني عمي، قال: حدثني أبي، عن أبيه، عن ابن عباس، فذكره. وهذا الإسناد ضعيف جدا؛ قال أحمد شاکر في تحقيقه لتفسير الطبري (٢٦٣/١): «هذا الإسناد من أكثر الأسانيد دوراناً في تفسير الطبري، وهو إسناد مسلسل بالضعفاء من أسرة واحدة، إن صح هذا التعبير! وهو معروف عند العلماء بـ"تفسير العوفي"، لأن التابعي - في أعلاه - الذي يروي عن ابن عباس، هو: "عطية العوفي". و"محمد بن سعد" الذي يروي عنه الطبري هو: محمد بن سعد بن محمد بن الحسن بن عطية بن سعد بن جنادة العوفي، وهو لين في الحديث، كما قال الخطيب في تاريخ بغداد (٣٦٨/٢). وقال الدارقطني: "لا بأس به". انظر: لسان الميزان (١٧٤/٥). وقوله: "حدثني أبي" هو: "سعد بن محمد بن الحسن العوفي"، ضعيف جدا، سئل عنه الإمام أحمد فقال: "ذاك جهمي"، ثم لم يره موضعاً للرواية ولو لم يكن، فقال: "لو لم يكن هذا أيضاً لم يكن ممن يستأهل أن يكتب عنه، ولا كان موضعاً لذلك". انظر: تاريخ بغداد (١٢٨/٩)، ولسان الميزان (١٨/٣). وقوله: "حدثني عمي" أي: عم سعد، وهو "الحسين بن الحسن بن عطية العوفي"، قال ابن معين: "كان ضعيفاً في القضاء، ضعيفاً في الحديث". وقال ابن سعد: "وقد سمع سماعاً كثيراً، وكان ضعيفاً في الحديث". وضعفه أيضاً أبو حاتم والنسائي. وقال ابن

(٤) - وعن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: «ما أصاب داود ما أصابه بعد القدر إلا من عجب عجب به من نفسه، وذلك أنه قال: يا رب ما من ساعة من ليل ولا نهار إلا وعابد من آل داود يعبدك؛ يصلي لك، أو يسبح، أو يكبر، وذكر أشياء، فكره الله ذلك فقال: يا داود إن ذلك لم يكن إلا بي، فلولا عوني ما قويت عليه، وجلالي لأكلنك إلى نفسك يوماً. قال: يا رب فأخبرني به، فأصابته الفتنة ذلك اليوم.»^(١) [ضعيف]

حبان في المجروحين: "منكر الحديث ولا يجوز الاحتجاج بخبره". انظر: الطبقات الكبرى (٧/٢٣٩)، والجرح والتعديل (٣/٤٨)، والمجروحين لابن حبان، ص (١٦٧)، وتاريخ بغداد (٨/٣٠)، ولسان الميزان (٢/٢٧٨). وقوله: "حدثني أبي هو: "الحسن بن عطية بن سعد العوفي"، وهو ضعيف أيضاً، قال البخاري: "ليس بذلك"، وقال أبو حاتم: "ضعيف الحديث"، وقال ابن حبان: "يروى عن أبيه، روى عنه ابنه محمد بن الحسن، منكر الحديث، فلا أدري البلية في أحاديثه منه، أو من أبيه، أو منهما معاً؟ لأن أباه ليس بشيء في الحديث، وأكثر روايته عن أبيه، فمن هنا اشتبه أمره، ووجب تركه". انظر: التاريخ الكبير، للبخاري (٢/٣٠١)، والجرح والتعديل (٣/٢٦)، والمجروحين، لابن حبان (١/٢٣٤)، وتهذيب التهذيب (٢/٢٩٤). وقوله: "عن أبيه هو: "عطية بن سعد بن جنادة العوفي"، وهو ضعيف أيضاً، ولكنه مختلف فيه، قال ابن سعد في الطبقات الكبرى (٦/٣٠٥): "كان ثقة إن شاء الله، وله أحاديث صالحة ومن الناس من لا يحتج به"، وقال أحمد: "هو ضعيف الحديث، بلغني أن عطية كان يأتي الكلبى فيأخذ عنه التفسير، وكان الثوري وهشيم يضعفان حديث عطية". انظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (٦/٣٨٣)، وضعفه النسائي في الضعفاء (١/٨٥)، وابن حبان في المجروحين (٢/١٧٦) وقال: "لا يحل كتابة حديثه إلا على وجه التعجب".

(١) أخرجه الحاكم في المستدرک (٢/٤٧٠) قال: أخبرنا إسماعيل بن محمد الفقيه بالري، ثنا أبو حاتم محمد بن إدريس، أنبأ سليمان بن داود الهاشمي، ثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن موسى بن عقبة، عن كريب، عن ابن عباس، فذكره. وأخرجه من طريق الحاكم: البيهقي في شعب الإيمان (٩/٣٩٧)، والضياء المقدسي في المنتقى من مسموعات مرو (ص: ١٨١). قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي. قلت: بل هو ضعيف؛ فيه عبد الرحمن بن أبي الزناد، وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن ذكوان، مختلف في توثيقه، وضعفه النسائي في الضعفاء والمتروكين (ص: ٦٨). وقال أبو حاتم الرازي في الجرح والتعديل (٥/٢٥٢): «يكتب حديثه، ولا يحتج به». وقال ابن حبان في المجروحين (٢/٥٦): «كان ممن ينفرد بالمقلوبات عن الأثبات، وكان ذلك من سوء حفظه وكثرة خطئه، فلا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد». وضعف بعض الأئمة أحاديثه التي حدث بها ببغداد، قال علي بن المديني كما في تهذيب التهذيب (٦/١٧٢): «ما حدث بالمدينة فهو صحيح، وما حدث ببغداد أفسده البغداديون، كان عند أصحابنا ضعيفاً». وقال ابن حجر في التقریب (١/٣٤٠): «صدوق، تغير حفظه لما قدم بغداد». قلت: وهذا الأثر يرويه عنه سليمان بن داود بن علي بن عبد الله ابن عباس بن عبد المطلب القرشي أبو أيوب الهاشمي، وهو بغدادى المسكن وتوفي بها. انظر: تهذيب التهذيب (٤/١٨٧).

المطلب الثالث: الآثار المقطوعة على التابعين رحمهم الله

(١) - عن مجاهد قال: «لما أصاب داود الخطيئة، وإنما كانت خطيئته أنه لما أبصرها أمر بها فعزلها فلم يقربها، فأتاه الخصمان فتسوروا في المحراب، فلما أبصرهما قام إليهما فقال: اخرجوا عني، ما جاء بكما إلي؟ فقالا: إنما نكلمك بكلام يسير، إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة وهو يريد أن يأخذها مني، قال: فقال داود ﷺ: والله إنه أحق أن ينشر منه من لدن هذه إلى هذه، يعني من أنفه إلى صدره، فقال الرجل: هذا داود قد فعله. فعرف داود ﷺ إنما يعني بذلك، وعرف ذنبه فخر ساجدا أربعين يوما وأربعين ليلة، وكانت خطيئته مكتوبة في يده، ينظر إليها لكي لا يغفل حتى نبت البقل^(١) حوله من دموعه ما غطى رأسه، فنادى بعد أربعين يوما: قرح الجبين وجمدت العين وداود لم يرجع إليه في خطيئته شيء. فنودي: أجاجع فتطعم أم عريان فتكسى أم مظلوم فتنصر، قال: فنحب نعبة هاج ما يليه من البقل حين لم يذكر ذنبه فعند ذلك غفر له، فإذا كان يوم القيامة قال له ربه: كن أمامي، فيقول: أي رب ذنبي ذنبي، فيقول: كن خلفي، فيقول له: خذ بقدمي فيأخذ بقدمه»^(٢). [ضعيف].

(٢) - وعن محمد بن كعب القرظي قال: «قال داود النبي ﷺ: إلهي ما شأن بني إسرائيل إذا كانت لهم إليك حاجة فأحبوا نجحها، سألوك بإبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب؟ قال: أي داود، إني ابتليتهم فصبروا، فقال: وأنا أي رب لو ابتليتني لصبرت، قال: فإني ابتليتهم ولم أخبرهم بأني ابتليتهم في أي سنة، ولا في أي شهر، ولا في أي يوم، وإني مبتليك فمخبرك، ثم في سنتك، ثم في شهرك، ثم في غدك،

(١) البقل: كل نبات ليس له ساق. انظر: لسان العرب (١١ / ٦٠).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٦ / ٣٤٢) (٧ / ٦٧)، وهناد بن السري في الزهد (١ / ٢٦٢)، كلاهما عن محمد بن فضيل، عن ليث، عن مجاهد، به. وأخرجه بنحوه دون ذكر المرأة: الطبري في تفسيره (٢١ / ١٨٦)، وفي تاريخه (١ / ٤٨٣)، وابن أبي الدنيا في الرقة والبكاء (ص: ٢٥٣)، كلاهما من طريق ليث، عن مجاهد، به. وإسناده ضعيف؛ لضعف ليث، وهو: ابن أبي سليم. انظر: تهذيب التهذيب (٨ / ٤٦٧).

ثم هي امرأة فاحذر نفسك، فلما كان ذلك اليوم قال: لا يأتيني اليوم أحد، فدخل المحراب فجعل يقرأ ويصلي، فلما ذهب من النهار ما ذهب قال: لو أني نظرت ماذا ذهب من النهار، فنظر فوق بين يديه طائر أحسن طائر في الأرض، جناحاه من ذهب، فأما أول ما وقع فلم يرفع به رأساً، ثم أقبل فجعل يقرأ ويصلي، ثم قال: لو أني أخذت هذا عجبت به بني إسرائيل، فتناوله ليأخذه فقفز غير بعيد وهو يطمعه حتى وقع على كوة المحراب فنظر فإذا هو بامرأة تغتسل، فوقعت المرأة في نفسه وذهب ذلك اليوم وظن أنه لم يفتن فيه بشيء، ثم إنه بعث بعثاً وأمر صاحب البعث أن يقدم زوج المرأة، وكان اسمه أوريا، فجاءه الكتاب بأنه قتل فلان وفلان حملة التابوت، فلما لم ير فيها اسمه ألقى الصحيفة وكان اسمه في آخر الصحيفة، ثم نظر فوجد فيها اسمه، فتركها حتى انقضت عدتها، ثم خطبها فتزوجها، ولم ير بذلك بأساً، فأراد الله أن يبصره خطيئته حتى يتوب منها، فأرسل الله تعالى ملكين فتسورا المحراب، ففرع داود فقالا: ﴿لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فَأَحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ﴾ (٢٢) إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ (٢٣) قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجِكَ إِلَى نِعَاجِهِ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخَالِطَاءِ يُبَغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ ^{٢٤} [ص: ٢٢-٢٤] فقال أحدهما: يا عبد الله، إنهم مني، إنها كانت لي نعجة آكل إليها، وأسكن إليها، وأشرب إليها، فغلبني ونزعها مني، فلما قال ذلك ظن داود أي أيقن داود قال: أيتها المرأة أنت هذه النعجة، وخر ساجداً بين أربعين ليلة ويوم، لا يقوم إلا لصلاة مكتوبة، أو لحاجة لا بد منها، فقال: أي رب، رقا الدمع، وقرح الجبين، وتناثر الدود من ركبتي، وخطيئتي ألزم بي من جلدي، فأوحى الله إليه أن ارفع رأسك يا داود، فقد غفرت لك، فلم يرفع رأسه حتى جاءه جبريل فرفع رأسه، قال أبو معشر: فحدثني سعيد بن أبي سعيد المقبري، أنه لما رفع رأسه قال: أي رب، إن لي إليك حاجة، فمر الخلائق أن ينصتوا، فأوحى الله إليه يا داود إنه لا يسد سمعي شيء، قال إني أحب ذلك، فمر الخلائق أن ينصتوا، فأوحى الله إلى السموات ومن فيها أن ينصتوا، وإلى الأرضين ومن فيها أن ينصتن، فقال

داود: أي رب، أوريا يطلب مني دمه يوم القيامة؟ قال: نعم، قال: فكيف بي وهو يطلب مني دمه؟ قال أجمع بينكما فأقضي بينكما، ثم أستوهبه دمك وأنا أغفر لك، فقال: الآن علمت أنك قد غفرت لي». ^(١) [ضعيف]

(٣) - وعن الحسن البصري قال: «إن داود ﷺ جزأ الدهر أربعة أجزاء: يوماً لنسائه، ويوما لعبادته، ويوما لقضاء بني إسرائيل، ويوما لبني إسرائيل يذاكرهم ويذاكرونه، ويكيهم ويكونه؛ فلما كان يوم بني إسرائيل قال: ذكروا فقالوا: هل يأتي على الإنسان يوم لا يصيب فيه ذنبا؟ فأضمر داود في نفسه أنه سيطلق ذلك؛ فلما كان يوم عبادته، أغلق أبوابه، وأمر أن لا يدخل عليه أحد، وأكب على التوراة؛ فبينما هو يقرؤها، فإذا حمامة من ذهب فيها من كل لون حسن، قد وقعت بين يديه، فأهوى إليها ليأخذها، قال: فطارت، فوقعت غير بعيد، من غير أن تؤيسه من نفسها، قال: فما زال يتبعها حتى أشرف على امرأة تغتسل، فأعجبه خلقها وحسنها؛ قال: فلما رأت ظله في الأرض، جللت نفسها بشعرها، فزاده ذلك أيضا إعجابا بها، وكان قد بعث زوجها على بعض جيوشه، فكتب إليه أن يسير إلى مكان كذا وكذا، مكان إذا سار إليه لم يرجع، قال: ففعل، فأصيب فخطبها فتزوجها، فبينما هو في المحراب، إذ تسور الملكان عليه، وكان الخصمان إذا أتوه يأتونه من باب المحراب، ففرغ منهم حين تسورا المحراب، فقالوا: ﴿لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ﴾ [ص: ٢٢]. حتى بلغ: ﴿وَلَا تَسْطُطْ﴾ [ص: ٢٢] أي لا تمل ﴿وَأَهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ﴾ [ص: ٢٢] أي أعدله وخيره ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَجْمَةً وَلِي نَجْمَةٌ﴾ [ص: ٢٣] وكان لداود تسع وتسعون امرأة ﴿وَلِي نَجْمَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [ص: ٢٣] قال: وإنما كان للرجل امرأة واحدة ﴿فَقَالَ أَكْفَلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾ [ص: ٢٣] أي: ظلمني وقهرني، فقال: ﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نِعْمِكِ إِلَى

(١) أخرجه المروزي في تعظيم قدر الصلاة (١/١٠٤)، قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، أنا يزيد بن هارون، أنا أبو معشر، عن محمد بن كعب... فذكره. وهذا الإسناد ضعيف؛ لضعف أبي معشر؛ وهو: نجيع ابن عبد الرحمن السندي أبو معشر المدني، ذكره الحافظ ابن حجر في التقریب (١/٥٩٩) وقال: ضعيف واختلط.

يَعْلَمُهُ ﴿٢٤﴾ [ص: ٢٤] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ فَعَلِمَ دَاوُدَ أَنَّمَا صَمَدٌ لَهُ: أَي: عَنَى بِهِ ذَلِكَ، وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ. قَالَ: وَكَانَ فِي حَدِيثٍ مَطَرٌ، أَنَّهُ سَجَدَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، حَتَّى أَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ: إِنِّي قَدْ غَفَرْتُ لَكَ، قَالَ: رَبِّ وَكَيْفَ تَغْفِرُ لِي وَأَنْتَ حَكَمَ عَدْلًا، لَا تَنْظُمُ أَحَدًا؟ قَالَ: إِنِّي أَفْضِيكَ لَهُ، ثُمَّ اسْتَوْهَبَهُ دَمَكَ أَوْ ذَنْبَكَ، ثُمَّ أَثْبِيهِ حَتَّى يَرْضَى، قَالَ: الْآنَ طَابَتْ نَفْسِي، وَعَلِمْتَ أَنَّكَ قَدْ غَفَرْتَ لِي. ^(١) [ضعيف]

(٤) - وعن وهب بن منبه قال: «إن داود عليه السلام حين دخل محرابه ذلك اليوم، قال: لا يدخلن علي محرابي اليوم أحد حتى الليل، ولا يشغلني شيء عما خلوت له حتى أمسى؛ ودخل محرابه، ونشر زبورته يقرؤه، وفي المحراب كوة تطلعه علي تلك الجنيته ^(٢)، فبينما هو جالس يقرأ زبورته، إذ أقبلت حمامة من ذهب حتى وقعت في

(١) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (٢١/ ١٨٤)، وفي تاريخه (١/ ٤٨٢)، والتعليبي في الكشف والبيان (٨/ ١٨٦)، كلاهما من طريق مطر، عن الحسن، به. وإسناده ضعيف؛ مطر هو: الوراق، أبو رجاء السلمي، صدوق كثير الخطأ، كما في التقريب (ص: ٥٣٤)، إلا أنه توبع في روايته عن الحسن، تابعه قتادة، وعمرو بن عبيد؛ إلا أن هاتين المتابعيتين لا اعتبار لهما؛ إذ مدارهما على راويين ضعيفين جدا، أخرجه من طريق قتادة: ابن قدامة في كتاب «التوايين» (ص: ١٧) من طريق ابن بشر، عن قتادة، به، بنحوه. وهذا الإسناد ضعيف جدا؛ ابن بشر هو: سعيد بن بشير أبو عبد الرحمن البصري مولى بني نصر، قال يحيى بن معين: «ليس بشيء». وضعف أمره أحمد بن حنبل. وقال ابن نمير: «منكر الحديث، ليس بشيء، ليس بقوي في الحديث، يروي عن قتادة المنكرات». وقال النسائي: ضعيف. وقال ابن حبان: «كان رديء الحفظ، فاحش الخطأ، يروي عن قتادة ما لا يتابع عليه». انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٤/ ٧)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي (١٠/ ٣٥٤)، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١/ ٣١٤). وأخرجه من طريق عمرو بن عبيد: عبد الرزاق في تفسيره (٣/ ١١٣)، عن معمر، عن عمرو بن عبيد، عن الحسن، بنحوه. وعمرو بن عبيد متروك الحديث كما في تهذيب التهذيب (٨/ ٧٠). وأخرجه المروزي في تعظيم قدر الصلاة (١/ ١٠٨)، عن عبد الرزاق، أنا معمر، عن الحسن، به. بإسقاط عمرو بن عبيد من إسناده. وقد روي هذا الأثر عن الحسن مختصرا من دون ذكر قصة المرأة، رواه ابن المبارك في الزهد والرفائق (١/ ١٦٢) من طريق الحسين بن داود قال: أخبرنا ابن المبارك قال: أخبرنا جرير بن حازم قال: سمعت الحسن يقول: «لما أصاب داود الخطيئة، خر ساجدا أربعين ليلة، فقيل له: يا داود، ارفع رأسك فقد عفوت عنك، قال: يا رب، أنت حكم عدل لا تظلم، وقد قتلت الرجل، قال: أستوهبك منه فيهبك لي، فأثنيه الجنة». وهذا الأثر موضوع؛ فيه الحسين بن داود أبو علي البلخي، متروك، وقال الخطيب البغدادي: «ليس بثقة، حديثه موضوع». انظر: تاريخ بغداد (٨/ ٤٣)، والوافي بالوفيات (١٢/ ٢٢٥)، والضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١/ ٢١٢).

(٢) الجنيته: تصغير (جنة) وهي الحديقة ذات النخل والشجر. انظر: تاج العروس، للزبيدي (٣٤/ ٣٧٤).

الكوة، فرفع رأسه فرأها، فأعجبته، ثم ذكر ما كان قال: لا يشغله شيء عما دخل له، فنكس رأسه وأقبل على زبوره، فتصوبت الحمامة للبلاء والاختبار من الكوة، فوقعت بين يديه، فتناولها بيده، فاستأخرت غير بعيد، فاتبعها، فنهضت إلى الكوة، فتناولها في الكوة، فتصوبت إلى الجنينة، فأتبعها بصره أين تقع، فإذا المرأة جالسة تغتسل بهيئة الله أعلم بها في الجمال والحسن والخلق؛ فيزعمون أنها لما رأتة نقضت رأسها فوارت به جسدها منه، واختطف قلبه، ورجع إلى زبوره ومجلسه، وهي من شأنه لا يفارق قلبه ذكرها، وتمادى به البلاء حتى أغزى زوجها، ثم أمر صاحب جيشه فيما يزعم أهل الكتاب أن يقدم زوجها للمهالك حتى أصابه بعض ما أراد به من الهلاك، ولداود تسع وتسعون امرأة؛ فلما أصيب زوجها خطبها داود، فنكحها، فبعث الله إليه وهو في محرابه ملكين يختصمان إليه، مثلاً يضربه له ولصاحبه، فلم يرع داود إلا بهما واقفين على رأسه في محرابه، فقال: ما أدخلكما علي؟ قالوا: لا تخف لم ندخل لبأس ولا لريبة ﴿حَصَمَانِ بَعَى بَعْضًا عَلَى بَعْضٍ﴾ (٢٢) [ص: ٢٢] فجئناك لتقصي بيننا ﴿فَأَحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تُشْطِطْ وَاهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ﴾ (٢٢) [ص: ٢٢] أي احملنا على الحق، ولا تخالف بنا إلى غيره؛ قال الملك الذي يتكلم عن أوربا بن حنانيا زوج المرأة: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي﴾ (٢٣) [ص: ٢٣] أي على ديني ﴿لَهُ تَسَعٌ وَسَعُونَ نَجَّةً وَلِي نَجَّةٌ وَحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفَلْنِيهَا﴾ (٢٣) [ص: ٢٣] أي احملني عليها، ثم عزني في الخطاب: أي قهرني في الخطاب، وكان أقوى مني هو وأعز، فحاز نعتي إلى نعاجه، وتركني لا شيء لي؛ فغضب داود، فنظر إلى خصمه الذي لم يتكلم، فقال: لئن كان صدقني ما يقول، لأضربن بين عينيك بالفأس ثم ارعوى داود، فعرف أنه هو الذي يراد بما صنع في امرأة أوربا، فوقع ساجدا تائباً منيباً باكياً، فسجد أربعين صباحاً صائماً لا يأكل فيها ولا يشرب، حتى أنبت دمه الخضر تحت وجهه، وحتى أنذب السجود في لحم وجهه، فتاب الله عليه وقبل منه ويزعمون أنه قال: أي رب هذا غفرت ما جنيت في شأن المرأة، فكيف بدم القتل المظلوم؟ قيل له: يا داود، فيما زعم أهل الكتاب، أما إن ربك لم يظلمه بدمه، ولكنه سيسأله إياك فيعطيه، فيضعه عنك؛ فلما فرج عن داود

ما كان فيه، رسم خطيئته في كفه اليمنى بطن راحته، فما رفع إلى فيه طعاما ولا شرابا قط إلا بكى إذا رآها، وما قام خطيبا في الناس قط إلا نشر راحته، فاستقبل بها الناس ليروا رسم خطيئته في يده». ^(١) [ضعيف]

(٥) - وعن أبي عمران الجوني، وقرأ هذه الآية: ﴿وَهَلْ أُنْتَكَبُوا الْخَصْمَ إِذْ سَوَّرُوا الْحَرَابَ﴾ (٢١) إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ ﴿٢١﴾ قال: «تسوروا على داود ﴿فَفَزِعَ مِنْهُمْ﴾ قَالُوا لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَعَى بَعْضًا عَلَى بَعْضٍ فَأَحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا تَشْطِطْ وَأَهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ﴾ (٢٢) [ص: ٢٢] فقال لهما: اجلسا مجلس الخصم. فجلسا مجلس الخصم، فقال لهما: قصا. فقال أحدهما: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ سِعٌّ وَسِعُونَ نَجْمَةً وَلِي نَجْمَةٌ وَوَجْدَةٌ فَقَالَ أَكْفَلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾ (٢٣) [ص: ٢٣] قال: فعجب داود ﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْمِكَ إِلَيَّ نَعَايِهِ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لِيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ (٢٤) [ص: ٢٤] قال: فأغلظ له أحدهما، وقال: يا داود، إنك لأهل أن يقرع رأسك بالعصا وارتفعا، فعرف داود أنما ويخ بذنبه. قال: فسجد مكانه أربعين يوما وليلة، لا يرفع رأسه إلا إلى صلاة فريضة. قال: حتى يبس، وقرحت جبهته، وقرحت كفاه، وركبناه. قال: فأتاه ملك فقال: يا داود، إني رسول ربك إليك، وإنه يقول لك: ارفع رأسك؛ فقد غفرت لك، فقال: فكيف يا رب، وأنت حكم عدل، وأنت ديان الدين، لا يتجاوز عنك ظلم ظالم، كيف تغفر لي ظلامة الرجل؟ قال: فترك ما شاء الله، ثم أتاه ملك آخر، فقال: يا داود، إني رسول ربك إليك، وإنه يقول لك: إنك تأتيني يوم القيامة أنت وابن صوريا، تختصمان إلي، فأقضي له عليك، ثم أسألها إياه، فيهبها لي، ثم أعطيه من الجنة حتى يرضى، ثم أغفرها لك قال: الآن أعلم يا رب أنك قد غفرت لي». ^(٢) [ضعيف]

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٨٥/٢١)، من طريق محمد بن إسحاق، عن بعض أهل العلم، عن وهب بن منبه، به. وهذا ضعيف؛ لإبهام شيخ ابن إسحاق.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في الزهد (ص: ٦١) رواية ابنه عبد الله قال: حدثني أبي، حدثنا سيار، حدثني جعفر قال: سمعت أبا عمران الجوني، فذكره. وإسناده ضعيف؛ من أجل سيار بن حاتم، لم يوثقه إلا ابن حبان، وقال أبو أحمد الحاكم: «في حديثه بعض المناكير». وقال العقيلي: «أحاديثه مناكير، ضعفه ابن المديني». وقال الأزدي: «عنده مناكير». انظر: تهذيب التهذيب (٤/٢٩٠).

(٦) - وعن السدي الكبير - في قوله: ﴿وَهَلْ أُنَبِّئُكَ نَبَأَ الْخَصْمِ إِذْ سَوَّرُوا الْمِحْرَابَ﴾ [ص: ٢١] - قال: «كان داود قد قسم الدهر ثلاثة أيام: يوم يقضي فيه بين الناس، ويوم يخلو فيه لعبادة ربه، ويوم يخلو فيه لنسائه؛ وكان له تسع وتسعون امرأة، وكان فيما يقرأ من الكتب أنه كان يجد فيه فضل إبراهيم وإسحاق ويعقوب؛ فلما وجد ذلك فيما يقرأ من الكتب قال: يا رب إن الخير كله قد ذهب به آبائي الذين كانوا قبلي، فأعطني مثل ما أعطيتهم، وافعل بي مثل ما فعلت بهم، قال: فأوحى الله إليه: إن آباءك ابتلوا ببلايا لم تبتل بها؛ ابتلي إبراهيم بذبح ابنه، وابتلي إسحاق بذهاب بصره، وابتلي يعقوب بحزنه على يوسف، وإنك لم تبتل من ذلك بشيء، قال: يا رب ابتلني بمثل ما ابتليتهم به، وأعطني مثل ما أعطيتهم؛ قال: فأوحى إليه: إنك مبتلي فاحترس؛ قال: فمكث بعد ذلك ما شاء الله أن يمكث، إذ جاءه الشيطان قد تمثل في صورة حمامة من ذهب، حتى وقع عند رجله وهو قائم يصلي، فمد يده ليأخذه، فتنحى فتبعه، فتباعد حتى وقع في كوة، فذهب ليأخذه، فطار من الكوة، فنظر أين يقع، فبيعت في أثره قال: فأبصر امرأة تغتسل على سطح لها، فرأى امرأة من أجمل الناس خلقا، فحانت منها التفاتة فأبصرته، فألقت شعرها فاستترت به، قال: فزاده ذلك فيها رغبة، قال: فسأل عنها، فأخبر أن لها زوجا، وأن زوجها غائب بمسلة كذا وكذا؛ قال: فبعث إلى صاحب المسلة أن يبعث أهريا إلى عدو كذا وكذا، قال: فبعثه، ففتح له. قال: وكتب إليه بذلك، قال: فكتب إليه أيضا: أن ابعثه إلى عدو كذا وكذا، أشد منهم بأسا، قال: فبعثه ففتح له أيضا قال: فكتب إلى داود بذلك، قال: فكتب إليه أن ابعثه إلى عدو كذا وكذا، فبعثه فقتل المرة الثالثة، قال: وتزوج امرأته قال: فلما دخلت عليه، قال: لم تلبث عنده إلا يسيرا حتى بعث الله ملكين في صورة إنسيين، فطلبا أن يدخلوا عليه، فوجداه في يوم عبادته، فمنعهما الحرس أن يدخلوا، فتسورا عليه المحراب، قالوا: فما شعر وهو يصلي إذ هو بهما بين يديه جالسين، قال: ففزع منهما، فقالا: ﴿لَا تَخَفْ﴾ [ص: ٢٢] إنما نحن خصمان نعي بعضنا على بعض فأحكم بيننا بالحق ولا نشطط ﴿٢٣﴾ [ص: ٢٢] يقول: لا تحف

﴿وَأَهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ﴾ (ص: ٢٢) [ص: ٢٢] إلى عدل القضاء. قال: فقال: قصا علي قصتكما، قال: فقال أحدهما: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِي نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ (ص: ٢٣) [٢٣] فهو يريد أن يأخذ نعتي، فيكمل بها نعاجه مائة قال: فقال للآخر: ما تقول؟ فقال: إن لي تسعا وتسعين نعجة، ولأخي هذا نعجة واحدة، فأنا أريد أن أخذها منه، فأكمل بها نعاجي مائة، قال: وهو كاره؟ قال: وهو كاره، قال: وهو كاره؟ قال: إذن لا ندعك وذاك، قال: ما أنت على ذلك بقادر، قال: فإن ذهبت تروم ذلك أو تريد، ضربنا منك هذا وهذا وهذا، وفسر أسباب طرف الأنف، وأصل الأنف والجبهة؛ قال: يا داود أنت أحق أن يضرب منك هذا وهذا وهذا، حيث لك تسع وتسعون نعجة امرأة، ولم يكن لأهريا إلا امرأة واحدة، فلم تزل به تعرضه للقتل حتى قتلته، وتزوجت امرأته قال: فنظر فلم ير شيئا، فعرف ما قد وقع فيه، وما قد ابتلي به. قال: فخر ساجدا، قال: فبكي. قال: فمكث يبكي ساجدا أربعين يوما لا يرفع رأسه إلا لحاجة منها، ثم يقع ساجدا يبكي، ثم يدعو حتى نبت العشب من دموع عينيه قال: فأوحى الله إليه بعد أربعين يوما: يا داود ارفع رأسك، فقد غفرت لك، فقال: يا رب كيف أعلم أنك قد غفرت لي وأنت حكم عدل لا تحيف في القضاء، إذا جاءك أهريا يوم القيامة أخذاً رأسه بيمينه أو بشماله تشخب أوداجه دما في قبل عرشك يقول: يا رب سل هذا فيم قتلني؟ قال: فأوحى إليه: إذا كان ذلك دعوت أهريا فأستوهبك منه، فيهبك لي، فأثيبه بذلك الجنة، قال: رب الآن علمت أنك قد غفرت لي، قال: فما استطاع أن يملأ عينيه من السماء حياء من ربه حتى قبض عليه السلام.^(١) [ضعيف]

(١) أخرجه ابن جرير في تفسيره (١٨٢/٢١)، وفي تاريخه (٤٧٩/١)، من طريق أحمد بن المفضل، قال: ثنا أسباط، عن السدي، به. وأخرجه الحاكم في المستدرک (٦٤١/٢)، من طريق عمرو بن طلحة القناد، ثنا أسباط، عن السدي، به. وأسباط هو: ابن نصر الهمداني، مختلف فيه؛ ضعفه أحمد، وقال أبو حاتم: سمعت أبا نعيم يضعفه، وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال البخاري: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال مرة: ثقة. انظر: تهذيب التهذيب (٢١٢/١). وفي إسناده ابن جرير: أحمد بن المفضل القرشي، قال أبو الفتح الأزدي: منكر الحديث. وقال أبو حاتم الرازي: صدوق من رؤساء الشيعة. وقال ابن حجر العسقلاني: صدوق شيعي في حفظه شيء. انظر: تهذيب التهذيب (٨١/١)، وتقريب التهذيب (ص: ٨٤). وفي إسناده الحاكم: عمرو بن طلحة القناد، =

- (٧) - وعن ثابت البناني قال: «قال داود عليه السلام: يا رب كيف بأوريا بن حنان؟ قال: أستوهبك منه فيهبك لي وأرضيه من عندي، قال: يا رب، الآن علمت أنك قد غفرت لي». ^(١) [صحيح]
- (٨) - وعن عطاء الخراساني: «أن كتاب صاحب البعث جاء يعني من قتل، فلما قرأ داود نعي رجل منهم رجع، فلما انتهى إلى اسم الرجل قال: كتب الله على كل نفس الموت، قال: فلما انقضت عدتها خطبها». ^(٢) [صحيح].



- صدوق رمي بالرفض. انظر: تقريب التهذيب (ص: ٤٢٠)، وفي الجملة فالأثر لا يصح؛ للاختلاف في توثيق أسباط.
- (١) أخرجه أبو طاهر المخلص في المخلصيات (٢/٣٦٥)، وابن الأبنوسي في مشيخة الأبنوسي (١/١٣٠)، كلاهما من طريق عبيد الله بن محمد العيشي، عن حماد بن سلمة، عن ثابت، به. وإسناده صحيح.
- (٢) أخرجه ابن جرير في تفسيره (٢١/١٨٨) قال: حدثني علي بن سهل، قال: ثنا الوليد بن مسلم، قال: ثنا ابن جابر، عن عطاء الخراساني، فذكره. وإسناده صحيح.
- وعلي بن سهل هو: ابن قادم، ويقال: ابن موسى الحرشي، أبو الحسن الرملي، روى عن الوليد بن مسلم، قال أبو حاتم: صدوق. وقال النسائي: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات: وقال الحاكم: كان محدث أهل الرملة وحافظهم. انظر: تهذيب التهذيب (٧/٣٢٩).
- والوليد هو: ابن مسلم القرشي مولى بني أمية، وقيل: مولى بني العباس، أبو العباس الدمشقي، روى عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، وثقه ابن سعد، وأحمد، وابن المديني، وغيرهم. انظر: تهذيب التهذيب (١١/١٥٣).
- وابن جابر هو: عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي، أبو عتبة الشامي الداراني. وثقه الإمام أحمد وابن معين والعجلي وابن سعد والنسائي وغيرهم، روى عن عطاء الخراساني، وروى عنه الوليد بن مسلم. انظر: تهذيب التهذيب (٦/٢٩٧).
- وعطاء هو: ابن أبي مسلم الخراساني، أبو أيوب، البلخي، روى عن الصحابة مرسلًا، قال ابن معين: ثقة. وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: ثقة صدوق. قلت: يحتج به؟ قال: نعم. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال الدارقطني: ثقة في نفسه. انظر: تهذيب التهذيب (٧/٢١٢).

المبحث الثالث

موقف المفسرين من هذه الآثار، ومذاهبهم في معنى الآيات

قبل أن نذكر موقف المفسرين تجاه هذه الآثار يحسن بنا التنبيه إلى أن القصة حُكيت في سفر «صموئيل الثاني» في الإصحاح الحادي عشر والثاني عشر، على خلاف ما في القرآن، وعلى خلاف ما تقتضيه العصمة للأنبياء عليهم السلام^(١)، وفيها قذف صريح، وافتراء وفحش وبهتان، في حق نبي الله داود عليه السلام.
ويلاحظ أن الروايات التي ذُكرت في كتب التفسير قد خلت من ذكر هذه التهم الشنيعة.

هذا وقد اختلف المفسرون تجاه هذه الآثار -بعد اتفاقهم على الإنكار والتشنيع على يهود فيما نسبوه لنبي الله داود- ولهم في الروايات الواردة في القصة مذاهب:

الأول: أن داود عليه السلام لما رأى المرأة همَّ بها، ثم إنه بعد ذلك سعى في قتل زوجها، ثم تزوجها من بعده.

وهذا ما تشير إليه بعض روايات القصة المرفوعة:

ففي حديث أنس، وأبي هريرة، ما يشير إلى وقوع الهم منه، فعن أنس مرفوعاً: «أنه نظر إلى المرأة فأهمَّ». وعن أبي هريرة مرفوعاً: «يا داود إن الله قد غفر لك الهمَّ الذي هممت به». وفي حديث أنس زيادة وهي: أنه سعى في قتل زوجها، ولم يذكر أنه تزوجها.

وفي حديث ابن مسعود مرفوعاً، يحكي قول داود: «ورجل ظلمته، غصبتة، قتلته».

وجاء في إحدئ روايتي ابن عباس الموقوفة التصريح بأنه أرادها عن نفسها فامتنعت؛ فعن ابن عباس: «فأتاها، وأغلقت الباب دونه، فقالت: ما لك يا داود؟ أما

(١) انظر: التحرير والتنوير (٢٣/٢٣٩).

تعلم أنه من فعل هذا رجتموهما، ووعظته فرجع...». وتشير هذه الرواية إلى أنه بعد ذلك سعى في قتل زوجها حتى قتله ثم تزوجها من بعده.

وقد تقدمت جميع هذه الروايات في أول هذا البحث، وبينت هناك بطلانها وعدم صحتها.

وهذه الروايات لم يتبين أحد من المفسرين - حسب اطلاعي - ما جاء فيها من تهمة أنه ﷺ همَّ بها، بل اتفق المفسرون على بطلان ذلك، كما سيأتي عند حكاية بقية مذاهبهم.

المذهب الثاني: أن داود عشق امرأة أوريا، فاحتال بالوجه الكثيرة حتى قتل زوجها، ثم تزوج بها.^(١)

وهذا المذهب جاء التصريح به في الرواية الثانية عن ابن عباس موقوفاً، وفيها: «فأرسل إليها فجاءته، فسألها عن زوجها وعن شأنها، فأخبرته أن زوجها غائب، فكتب إلى أمير تلك السرية أن يؤمِّره على السرايا ليهلك زوجها».

وجاء أيضاً التصريح به في الرواية عن: محمد بن كعب القرظي، والحسن البصري، ووهب بن منبه، والسدي الكبير.

وقد تقدمت جميع هذه الروايات في أول هذا البحث، وبينت هناك أنها ضعيفة ولا يصح منها شيء.

وقد اتفق المفسرون على بطلان ما جاء في هذه الروايات؛ من تهمة أن داود ﷺ سعى في قتل زوج المرأة، بل لم أقف على قول أيد هذه التهمة عدا ما تشير إليه عبارة الطبري، حيث قال: «وهذا مثل ضربه الخصم المتسورون على داود محرابه له، وذلك أن داود كانت له فيما قيل: تسع وتسعون امرأة، وكانت للرجل الذي أغزاه حتى قتل امرأة واحدة؛ فلما قتل نكح فيما ذكر داود امرأته...».^(٢) ولكن عند التأمل

(١) حكاة الرازي في: مفاتيح الغيب (٣٧٧/٢٦).

(٢) جامع البيان (١٧٧/٢١).

في كلام الطبري فإنه لا يظهر أنه يتبنى هذه التهمة؛ إذ الظاهر من كلامه أنه يحكي هذه المقولة وحسب؛ لقوله: «فيما قيل...»، ولقوله: «فيما ذكر...». لذا فإننا نستطيع الجزم بأن المفسرين متفقون على إنكار هذه التهمة.

قال ابن الجوزي -معلقاً على ما جاء في هذه الروايات-: «وهذا لا يصح من طريق النقل، ولا يجوز من حيث المعنى؛ لأن الأنبياء منزهون عنه»^(١).

وقال البيضاوي: «وما قيل: إنه أرسل أوربا إلى الجهاد مراراً، وأمر أن يُقدّم حتى قُتِل فتزوجها؛ هزء وافتراء، ولذلك قال علي عليه السلام: من حدث بحديث داود عليه السلام على ما يرويه القصاص جلدته مائة وستين»^(٢).

المذهب الثالث: أنه عليه السلام لما وقع بصره على المرأة مال إليها ورام تزوجها؛ فسأل زوجها أن يتنازل له عنها، وكان في شريعتهم مباحاً أن الرجل يتنازل عن زوجته إلى غيره، كما كان ذلك في صدر الإسلام.^(٤)

روي نحو هذا المذهب عن ابن مسعود، وابن عباس، وكعب؛ فعن ابن مسعود عليه السلام في قوله: ﴿وَعَزَّيْنِي فِي الْخَطَابِ (٢٣)﴾ قال: «ما زاد داود عليه السلام على أن قال: انزل لي عنها»^(٥). وعن ابن عباس عليه السلام في قوله تعالى: ﴿فَقَالَ أَكْفَلْنِيهَا (٢٣)﴾ قال: «فما زاد داود عليه السلام على أن قال: تحوّل لي عنها»^(٦). وعن كعب: «يا داود قد أحللت لك امرأة

(١) زاد المسير في علم التفسير (٣/٥٦٦).

(٢) قال الحافظ ابن حجر في حاشية الكشاف (٤/٨١): لم أجده. يعني أثر علي عليه السلام.

(٣) أنوار التنزيل وأسرار التأويل (٥/٢٧).

(٤) انظر: التحرير والتنوير (٢٣/٢٣٧).

(٥) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٣/١١٧)، عن الثوري، عن الأعمش، عن مسلم، عن مسروق، به. وأخرجه

الطبري في تفسيره (٢١/١٧٨)، عن ابن حميد، عن جرير، عن الأعمش، به. وإسناده صحيح.

- سفيان هو: ابن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، ثقة حافظ. التقريب (١/٢٤٤).

- الأعمش هو: سليمان بن مهران، ثقة حافظ ورع. التقريب (١/٣٣١).

- مسلم هو: ابن صبيح - بالتصغير - الهمداني أبو الضحى مشهور بكنته، ثقة فاضل. التقريب

(٢/٢٤٥).

- مسروق هو: ابن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي، ثقة فقيه مخضرم. التقريب (٢/٢٤٢).

(٦) أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٣/١١٧)، عن الثوري، عن عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، عن

أوريا فتزوجها»^(١).

وهذا القول قال به جمع من المفسرين.^(٢)

قال الزجاج: «وهذا - والله أعلم - إنما كان من داود على جهة محبة أن يتفق له ذلك من غير أن يتعمد أو يسعى في دم الرجل، فجعله الله له ذنباً لما أحبه. ويجوز أن يكون كتب في أن يُقدّم أمام التابوت هذا الرجل لبأسه ونجدته في الحرب ورجا كفايته فاتفق مع ذلك أن أصيب وبه حلت له امرأته؛ فعوتب على محبة امرأة رجل ليس له غيرها، ولداود تسع وتسعون امرأة، فكان ذلك من ذنوب الأنبياء...»^(٣).

وقال الزمخشري: «كان أهل زمان داود ﷺ يسأل بعضهم بعضاً أن ينزل له عن امرأته، فيتزوجها إذا أعجبت، وكانت لهم عادة في المواساة بذلك قد اعتادوها. وقد روينا أن الأنصار كانوا يواسون المهاجرين بمثل ذلك، فاتفق أن عين داود وقعت على امرأة رجل يقال له أوريا، فأحبها، فسأله النزول له عنها، فاستحيا أن يرده، ففعل، فتزوجها وهي أم سليمان، فقيل له: إنك مع عظم منزلتك وارتفاع مرتبتك وكبر شأنك وكثرة نسائك: لم يكن ينبغي لك أن تسأل رجلاً ليس له إلا امرأة واحدة النزول، بل كان الواجب عليك مغالبة هواك وقهر نفسك والصبر على ما امتحنت به»^(٤).

المنهال بن عمرو، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، به. وأخرج الطبري في تفسيره (١٧٨/٢١)، عن ابن وكيع، عن أبيه، عن المسعودي، به. وإسناده ضعيف؛ المسعودي مختلف في توثيقه، ولم يلق المنهال، والمنهال أيضاً مختلف في توثيقه، ولم يسمع من سعيد. انظر: تهذيب التهذيب (٦/٢١٠)، (٣١٩/١٠).

(١) سبق تخريجه: (ص: ١٦).

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج (٤/٣٢٨)، وتأويلات أهل السنة، للماتريدي (٨/٦١٦)، والكشاف، للزمخشري (٤/٨٠)، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي (٥/٢٧)، ومدارك التنزيل، للنسفي (٣/١٤٩)، والتسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي (٢/٢٠٥)، والجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي، لابن القيم (ص: ٢٣٧)، ولباب التأويل في معاني التنزيل، للخازن (٤/٣٧)، وإرشاد العقل السليم، لأبي السعود (٧/٢٢٢)، وفتح القدير، للشوكاني (٤/٤٩٠)، ومحاسن التأويل، للقاسمي (٨/٢٥١)، والتحرير والتنوير، لابن عاشور (٢٣/٢٣٧).

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٤/٣٢٨).

(٤) الكشاف (٤/٨٠).

المذهب الرابع: أنه تمنى تلك المرأة حالاً، وحدث نفسه بذلك، فاتفق غزو أوريا من غير أن يسعى في سبب قتله ولا في تعريضه للهلاك.^(١) وهذا المذهب تشير إليه الرواية عن عطاء الخراساني، وفيها: «أن كتاب صاحب البعث جاء ينعي من قتل، فلما قرأ داود نعي رجل منهم رجع، فلما انتهى إلى اسم الرجل قال: كتب الله على كل نفس الموت، قال: فلما انقضت عدتها خطبها».^(٢) المذهب الخامس: أنه لما وقع بصره عليها، أشبع النظر إليها حتى علقت بقلبه؛ فعوتب على ذلك.^(٣)

المذهب السادس: أن أوريا كان قد خطب تلك المرأة، فخطبها داود مع علمه بأن أوريا قد خطبها، فتزوجها، فاغتم أوريا، وعاتب الله تعالى داود إذ لم يتركها لخاطبها الأول.^(٤)

ويلاحظ في هذه المذاهب الأربعة الأخيرة أنهم يثبتون أصل القصة، ولكن على أوجه هي في نظرهم مما يجوز على الأنبياء، وذلك بناء على مذهب بعضهم في تجويز الصغائر على الأنبياء إذا لم تُزر بمقام النبوة. وسيأتي مناقشة رأيهم هذا والرد عليه في مبحث الترجيح.

المذهب السابع: أن القصة التي يذكرها المفسرون هاهنا أكثرها مأخوذ من الإسرائيليات، ولم يثبت فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث يجب اتباعه، فالأولى أن يقتصر على مجرد تلاوة هذه القصة، وأن يُرد علمها إلى الله تعالى؛ فإن القرآن حق وما تضمن فهو حق أيضاً.

(١) انظر: زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي (٣/٥٦٦)، ولباب التأويل في معاني التنزيل، للخازن (٣٧/٤).

(٢) سبق تخريجه: (ص: ١٧).

(٣) حكاها ابن الجوزي في: زاد المسير (٣/٥٦٦).

(٤) انظر: غرائب التفسير، للكرماني (٢/٩٩٧)، وإيجاز البيان عن معاني القرآن، للنيسابوري (٢/٧١١)، وزاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي (٣/٥٦٦)، ولباب التأويل في معاني التنزيل، للخازن (٣٧/٤).

وهذا المذهب قال به جمع من المفسرين.^(١) وقد تأولوا بعضهم معنى الآيات على وجه يليق بمقام نبي الله داود عليه السلام، وبعضهم توقف في معناها. قال القاضي عياض: «وأما قصة داود عليه السلام: فلا يجب أن يلتفت إلى ما سطره فيها الإخباريون عن أهل الكتاب الذين بدلوا وغيروا، ونقله بعض المفسرين، ولم ينص الله على شيء من ذلك، ولا ورد في حديث صحيح».^(٢) وقال ابن كثير: «قد ذكر المفسرون هاهنا قصة أكثرها مأخوذ من الإسرائيليات، ولم يثبت فيها عن المعصوم حديث يجب اتباعه... فالأولى أن يقتصر على مجرد تلاوة هذه القصة، وأن يُرد علمها إلى الله تعالى؛ فإن القرآن حق وما تضمن فهو حق أيضا».^(٣)

وقال الشنقيطي: «واعلم أن ما يذكره كثير من المفسرين في تفسير هذه الآية الكريمة، مما لا يليق بمنصب داود عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام، كله راجع إلى الإسرائيليات، فلا ثقة به، ولا معول عليه، وما جاء منه مرفوعاً إلى النبي صلى الله عليه وآله لا يصح منه شيء».^(٤)

وقالوا في تفسير الآيات: «الصحيح في قصة داود ما في القرآن فقط: أن داود عليه الصلاة والسلام أراد أن يتعبد الله تعالى فدخل محرابه وأغلق بابه، فأراد الله تعالى أن يبتليه، فساق إليه خصمين من البشر، فلما وجدا الباب قد أغلق تسورا عليه، فلما

(١) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم (١٤/٤)، والشفاء بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض (٣٧١/٢)، وأحكام القرآن، لابن العربي (٥٤/٤)، ومفاتيح الغيب، للرازي (٣٧٩/٢٦)، والبحر المحيط في التفسير، لأبي حيان (١٤٦/٩)، وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير (٦٠/٧)، والبداية والنهاية، له (١٣/٢)، وغرائب القرآن ورغائب الفرقان، للنيسابوري (٥٩١/٥)، وإرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، للقسطلاني (٣٩٨/٥)، وتفسير المراغي (١١١/٢٣)، وروح المعاني، للألووسي (٢٠٦/١١)، وتيسير الكريم الرحمن، للسعدي (ص: ٧١٢)، وأضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، للشنقيطي (٣٣٩/٦)، وشرح الأربعين النووية، للعثيمين (ص: ٢٠٨-٢٠٩).

(٢) الشفاء بتعريف حقوق المصطفى (٣٧١/٢).

(٣) تفسير ابن كثير (٦٠/٧).

(٤) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٣٣٩/٦).

رأى أنهما قد تسورا عليه خاف فقالا له: ﴿لَا تَخَفْ خَصْمَانِ بَغَى بَعْضُنَا عَلَى بَعْضٍ فَأَحْكُم بَيْنَنَا بِالْحَقِّ وَلَا نُشْطِطْ وَأَهْدِنَا إِلَى سَوَاءِ الصِّرَاطِ﴾ (٢٢) إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ نَسْعٌ وَسَعُونِ نَجْمَةً وَلِي نَجْمَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفَلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ ﴿[ص: ٢٢ - ٢٣] أي: غلبني وألح علي وأصر، فقال له داود: ﴿قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَجْمِكَ إِلَى نَجْمِهِ﴾ (٢٤) ﴿[ص: ٢٤] ولم يأخذ كلام الخصم من أجل إسراع القضية حتى يتفرغ لما هو فيه من العبادة الخاصة، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ دَاوُدَ أَتَمَّ فَتْنَهُ فَاسْتَعَفَّرَ بِهِ، وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾ (٢٤) ﴿[ص: ٢٤] هذه هي القصة وغير هذا لا تصدق به» (١).



(١) دروس للشيخ العثيمين (٢٤ / ١١). وانظر: شرح الأربعين النووية، للعثيمين (ص: ٢٠٩)، والفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم (١٤ / ٤).

المبحث الرابع: الموازنة والترجيح

الذي يظهر صوابه - والله تعالى أعلم - هو ما ذهب إليه أصحاب المذهب السابع، من أن القصة التي يذكرها المفسرون هاهنا أكثرها مأخوذ من الإسرائيليات، ولم يثبت فيها عن النبي ﷺ حديث يجب اتباعه، فالأولى أن يقتصر على مجرد تلاوة هذه القصة، وأن يُرد علمها إلى الله ﷻ.

يدل على هذا الاختيار:

١ - أن أصل هذه الروايات مأخوذ من الإسرائيليات، والإسرائيليات فيها حق وباطل، فما وافق شرعنا قبلناه، وما خالفه رددناه، وما كان من المسكوت عنه فإننا لا نصدقه ولا نكذبه، ويجوز حكايته إذا لم يخالف أصلاً من أصول الدين أو قواعده.^(١) وعند النظر في روايات القصة نجد أن فيها نسبة ما لا يليق بمقام نبي الله داود، وهذا مما يخالف وجوب تعظيم مقام الأنبياء ودفع كل ما ينسب إليهم من أمور لا تليق بهم. ويخالف قاعدة من قواعد التفسير المعتمدة وهي: "كل قول طعن في عصمة النبوة ومقام الرسالة فهو مردود".^(٢)

فإن قيل: إنه قد روي عن بعض الصحابة ما يدل على أن للقصة أصلاً؛ كابن مسعود، وابن عباس، وإن لم تصح عنه؛ فيكون لها حكم الرفع؛ لأنه مما لا مجال للرأي فيه.

فجوابه: أن هذا المروي عن بعض الصحابة رضوان الله عليهم؛ إنما يكون له حكم الرفع إذا لم يكن في خبرهم شبهة الخبر الإسرائيلي، وقد تحققنا أن أصل هذه

(١) قال الحافظ ابن كثير في تفسيره (٩/١): "الأحاديث الإسرائيلية على ثلاثة أقسام: أحدها: ما علمنا صحته مما بأيدينا مما يشهد له بالصدق، فذاك صحيح. والثاني: ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه. والثالث: ما هو مسكوت عنه لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل، فلا نؤمن به ولا نكذبه، وتجاوز حكايته، وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود إلى أمر ديني؛ ولهذا يختلف علماء أهل الكتاب في هذا كثيراً، ويأتي عن المفسرين خلاف بسبب ذلك، ولكن نقل الخلاف عنهم في ذلك جائز".

(٢) انظر: قواعد الترجيح، لحسين الحربي (٣٢٨/١)، واختلاف السلف في التفسير، لمحمد سليمان (ص: ٢٥٢-٢٥٥).

الروايات موجود في كتب أهل الكتاب، ورواها بعض الصحابة والتابعين ممن عُرف بكثرة الرواية عن أهل الكتاب^(١)، وبهذا يبقى الأمر محتملاً بين أن يكون الصحابي أخذها عن رسول الله ﷺ، وبين أن يكون أخذها عن أهل الكتاب، وما كان كذلك فالأولى التوقف فيه، خاصة إذا كان فيه نسبة ما لا يليق في حق الأنبياء عليهم السلام.

٢ - عند دراسة أسانيد روايات القصة تبين لي أنه لم يثبت منها شيء، عدا الرواية الثانية الموقوفة على ابن مسعود، والرواية عن ثابت البناني، وعطاء الخراساني، وليس في هذه الروايات أن داود همَّ بالمرأة، ولا أنه سعى في قتل زوجها، والثابت عن ابن مسعود أنه طلب من زوجها أن ينزل له عنها، وقد تقدم أن ثبوت هذا عن ابن مسعود لا يعني ثبوت أصل القصة، وقد بينت هناك أن الأقرب أن ابن مسعود إنما أخذ هذا عن أهل الكتاب؛ وعليه فلا يصح تفسير الآيات بناء على روايات: إما ضعيفة، أو مأخوذة عن أهل الكتاب.

٣ - أن في بعض هذه الروايات نسبة ما لا يليق بمقام نبي الله داود ﷺ، والأصل تنزيه الأنبياء عن كل ما لا يليق بمقامهم ومكانتهم.

٤ - أن ما ذهب إليه أصحاب المذهب الثالث إلى السادس إنما قالوا به استناداً إلى ما روي من آثار في القصة، وقد تبين بالتحقيق أن هذه الآثار لا يصح من المرفوع منها شيء، وأما الموقوف على الصحابة رضوان الله عليهم فلا يصح إلا ما روي عن ابن مسعود، والأقرب أن ابن مسعود أخذ رأيه هذا عن أهل الكتاب، والله تعالى أعلم.

* * *

(١) ككعب الأخبار، ومحمد بن كعب القرظي، ووهب بن منبه. وقد تقدمت جميع هذه الروايات عنهم.

الخاتمة

الحمد لله الذي منَّ عليَّ بإتمام هذا البحث، وقد خرجت بحمد الله تعالى بجملة من الفوائد والنتائج رأيت أن أجملها في النقاط الآتية:

أولاً: رويت قصة فتنة داود عليه السلام مرفوعة للنبي صلى الله عليه وسلم، وموقوفة على بعض الصحابة، ومقطوعة عن بعض التابعين، فأما المرفوعة؛ فرويت عن: أنس بن مالك، وابن مسعود، وأبي هريرة في روايتين، وسمرة. وأما الموقوفة على الصحابة؛ فرويت عن: ابن مسعود في روايتين، وابن عباس في أربع روايات، وكعب الأحماسي. وأما الموقوفة على التابعين؛ فرويت عن: مجاهد، ومحمد بن كعب القرظي، والحسن البصري، ووهب بن منبه، وأبي عمران الجوني، والسدي الكبير، وثابت البناني، وعطاء الخراساني.

ثانياً: تلخيص ألفاظ القصة:

من خلال جمع روايات القصة تحصل لي الألفاظ الآتية:

- ١- أنه أرادها عن نفسها فامتنعت، فسعى في قتل زوجها، ثم تزوجها: جاء ذلك في إحدى روايتي ابن عباس الموقوفة، وفيها: «فأتاها، وأغلقت الباب دونه، فقالت: مالك يا داود؟ أما تعلم أنه من فعل هذا رجتموهما، ووعظته فرجع...». وفي آخر هذه الرواية أنه بعد ذلك سعى في قتل زوجها ثم تزوجها. وحاشا ابن عباس أن يقول مثل هذا الكلام في حق نبي الله داود صلى الله عليه وسلم.
- ٣- أنه همَّ بها، ثم سعى في قتل زوجها: جاء ذلك في رواية أنس مرفوعاً، وفيه: «أنه نظر إلى المرأة فأهم». وفي آخر الرواية أنه سعى في قتل زوجها. وفي حديث ابن مسعود مرفوعاً، يحكي قول داود: «ورجل ظلمته، غصبتة، قتلته».
- ٤- أنه همَّ بها فقط: جاء ذلك في رواية أبي هريرة مرفوعاً، وفيه: «يا داود إن الله قد غفر لك الهم الذي هممت به».

٥- أنه أعجب بها، فسعى في قتل زوجها، ثم تزوجها: جاء ذلك في الرواية الثانية عن ابن عباس موقوفاً، وفيها: «فأرسل إليها فجاءته، فسألها عن زوجها وعن شأنها،

فأخبرته أن زوجها غائب، فكتب إلى أمير تلك السرية أن يؤمره على السرايا ليهلك زوجها».

وجاء أيضا نحو ذلك في الرواية عن: محمد بن كعب القرظي، والحسن البصري، ووهب بن منبه، والسدي الكبير.

٦- أنه لما نظر إليها فأعجبته طلب من زوجها أن ينزل له عنها دون أن يسعى في قتله: جاء ذلك في رواية ابن مسعود، وابن عباس، وكعب، فعن ابن مسعود رضي الله عنه في قوله: ﴿وَعَزَّيْنِي فِي الْخَطَابِ (٣٣)﴾ قال: «ما زاد داود عليه السلام على أن قال: انزل لي عنها». وعن ابن عباس رضي الله عنه في قوله تعالى: ﴿فَقَالَ أَكْفَلْنِيهَا (٣٣)﴾ قال: «فما زاد داود عليه السلام على أن قال: تحول لي عنها». وعن كعب: «يا داود قد أحللت لك امرأة أوريا فتزوجها». ٧- أنه نظر إليها فقط: جاء ذلك في رواية سمرة مرفوعا، وفيه: «كان خطيئة داود النظر». وجاء نحو ذلك في رواية مجاهد موقوفا.

٨- أنه لما بلغه خبر وفاة زوجها تقدم إليها وخطبها دون أن يسعى في قتله: جاء ذلك في رواية عطاء الخراساني.

ثالثاً: من خلال الدراسة والتحقيق تبين لي أن كل هذه الروايات لا يصح منها شيء، عدا الرواية الثانية الموقوفة على ابن مسعود، والرواية عن ثابت البناني، وعطاء الخراساني، وليس في هذه الروايات أن داود هم بالمرأة، ولا أنه سعى في قتل زوجها.

رابعاً: يلاحظ أن الروايات التي ذُكرت في كتب التفسير قد خلت من ذكر الفرية الشنيعة التي ألصقتها يهود في نبي الله داود عليه السلام.

خامساً: اتفق المفسرون على بطلان ما جاء في بعض روايات القصة؛ من أنه عليه السلام أرادها عن نفسها، وأنه سعى في قتل زوجها.

سادساً: أن أصل هذه القصة مأخوذ من رواية أهل الكتاب، وقد تناقلها جمع المفسرين إما أخذاً بحديث: "وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج"^(١)، وإما إجلالاً

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٤/ ١٧٠).

لمن رويت عنه من الصحابة والتابعين. والحق أنه لا يجوز إدخال مثل هذه الأشياء في التفسير لما فيها من القدح بعصمة الأنبياء ولما فيها من التنقيص من شأنهم. قال الشيخ أحمد شاكر رَحِمَهُ اللهُ: "إن إباحة التحدث عنهم فيما ليس عندنا دليل على صدقه ولا كذبه شيء، وذكر ذلك في تفسير القرآن وجعله قولاً أو رواية في معنى الآيات أو في تعيين ما لم يُعين فيها أو في تفصيل ما أُجمل فيها شيء آخر!! لأن في إثبات مثل ذلك بجوار كلام الله ما يُوهم أن هذا الذي لا نعرف صدقه ولا كذبه مُبَيَّنٌ لمعنى قول الله سبحانه، ومُفَصَّلٌ لما أُجمل فيه، وحاشا لله ولكتابه من ذلك، وإن رسول الله ﷺ إذ أذنَ بالتحدث عنهم أمرنا أن لا نُصدقهم ولا نكذبهم، فأى تصديق لرواياتهم وأقاويلهم أقوى من أن نُقرنَها بكتاب الله، ونضعها منه موضع التفسير أو البيان؟! اللهم غفراً" (١).

سابعاً: يتبين من رواية هذه القصة الأثر السلبي لحكاية بعض المفسرين للإسرائيليات في كتب التفسير، وأنه يجب تنقيح كتب التفسير من مثل هذه الإسرائيليات.

ثامناً: من خلال دراسة أسانيد هذه القصة يتبين لنا أهمية الدراسة والتحقيق لكثير من الآثار المروية في التفسير، والتي أحياناً ينطلق منها المفسرون في تفسير كتاب الله دون أن يتحققوا من ثبوتها.

والله تعالى أعلم

* * *

(١) عمدة التفسير (١/١٥).

المصادر والمراجع

- ١- القرآن الكريم.
- ٢- الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: ١٣٩٤ هـ.
- ٣- أحكام القرآن، لأبي بكر ابن العربي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٤ هـ.
- ٤- إحكام النظر في أحكام النظر بحاسة البصر، لعلي بن محمد بن القطان، المحقق: إدريس الصمدي، دار القلم، دمشق - سوريا، ١٤٣٣ هـ.
- ٥- اختلاف السلف في التفسير بين النظرية والتطبيق، لمحمد صالح سليمان، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ.
- ٦- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، للقسطاني، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ١٣٢٣ هـ.
- ٧- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، لأبي السعود العمادي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٨- أصول الدين، للقاضي أبو اليسر البزدوي، حققه: د. هانز بترلانس، طبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي وشركاه، القاهرة ١٣٨٨ هـ.
- ٩- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين الشنقيطي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ١٤١٥ هـ.
- ١٠- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لعبد الله بن عمر البضاوي، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ١٤١٨ هـ.
- ١١- إيجاز البيان عن معاني القرآن، لمحمود بن أبي الحسن النيسابوري، المحقق: الدكتور حنيف بن حسن القاسمي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ١٤١٥ هـ.
- ١٢- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان، المحقق: صدقي محمد جميل، دار الفكر - بيروت، ١٤٢٠ هـ.

- ١٣ - البداية والنهاية، لابن كثير، المحقق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٨هـ.
- ١٤ - تاج العروس من جواهر القاموس، للمرئضي، الزبيدي، الناشر: دار الهداية.
- ١٥ - تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك، لمحمد بن جرير الطبري، دار التراث - بيروت، ١٣٨٧هـ.
- ١٦ - التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل البخاري، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد - الدكن.
- ١٧ - تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية - بيروت، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ١٤١٧هـ.
- ١٨ - تأويلات أهل السنة = تفسير الماتريدي، لمحمد بن محمود الماتريدي، المحقق: د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، ١٤٢٦هـ.
- ١٩ - تأويلات لا تتفق و قدسية القرآن، (قصة داود عليه السلام): تأليف: فضل عباس، مجلة منار الإسلام: أبو ظبي.
- ٢٠ - تحرير الكلام في براءة داود عليه السلام: تأليف: عبد الحميد بن أحمد بن حسين بن شحاته، جامعة الأزهر، القاهرة.
- ٢١ - التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر - تونس، ١٩٨٤هـ.
- ٢٢ - تذكرة الحفاظ، لمحمد بن أحمد الذهبي، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ١٤١٩هـ.
- ٢٣ - التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي الكلبي، المحقق: د. عبد الله الخالدي، دار الأرقم، بيروت، ١٤١٦هـ.
- ٢٤ - تعظيم قدر الصلاة، لمحمد بن نصر بن الحجاج المروزي، المحقق: د. عبد الرحمن عبد الجبار الفيرواني، مكتبة الدار - المدينة المنورة، ١٤٠٦هـ.

- ٢٥- تفسير القرآن العظيم، لابن كثير، المحقق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ.
- ٢٦- تفسير المراغي، لأحمد بن مصطفى المراغي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٦٥هـ.
- ٢٧- تفسير عبد الرزاق، لعبد الرزاق الصنعاني، تحقيق: د. محمود محمد عبده، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ.
- ٢٨- تقريب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد - سوريا، ١٤٠٦هـ.
- ٢٩- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ.
- ٣٠- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لعلي بن محمد بن عراق الكناني، المحقق: عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الله محمد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ.
- ٣١- تهذيب التهذيب، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ١٣٢٦هـ.
- ٣٢- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ليوسف بن عبد الرحمن المزني، المحقق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، ١٤٠٠هـ.
- ٣٣- تهذيب اللغة، المؤلف: محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الأولى، ٢٠٠١م.
- ٣٤- تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، المحقق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ.
- ٣٥- جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ.

- ٣٦- الجامع لأحكام القرآن، لمحمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية - القاهرة، ١٣٨٤هـ.
- ٣٧- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم الرازي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ١٢٧١هـ.
- ٣٨- الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي، لابن قيم الجوزية، الناشر: دار المعرفة - المغرب، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.
- ٣٩- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي، دار الفكر - بيروت.
- ٤٠- دراسات قرآنية (فتنة داود وسليمان): تأليف: مصطفى محمد الحديدي الطير، مجلة الأزهر (نور الإسلام)، القاهرة.
- ٤١- دروس الشيخ محمد بن صالح العثيمين، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية، <http://www.islamweb.net>
- ٤٢- ذم الهوى، لابن الجوزي، المحقق: مصطفى عبد الواحد، مراجعة: محمد الغزالي.
- ٤٣- الرقة والبكاء، لابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ١٤١٩هـ.
- ٤٤- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للآلوسي، المحقق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٥هـ.
- ٤٥- زاد المسير في علم التفسير، لابن الجوزي، المحقق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي - بيروت، ١٤٢٢هـ.
- ٤٦- الزهد والرفائق، لعبد الله بن المبارك، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٤٧- الزهد، للإمام أحمد بن حنبل، وضع حواشيه: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٠هـ.
- ٤٨- الزيادات على الموضوعات، ويسمى: ذيل اللآلئ المصنوعة، للسيوطي، تحقيق: رامز خالد حاج حسن، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٣١هـ.

- ٤٩ - سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، لمحمد ناصر الدين الألباني، دار المعارف، الرياض - السعودية، ١٤١٢هـ.
- ٥٠ - شرح الأربعين النووية، لمحمد بن صالح العثيمين، دار الثريا للنشر.
- ٥١ - شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار الهمداني، تحقيق: د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة - القاهرة، الطبعة الأولى.
- ٥٢ - شرح العقائد النسفية، لنجم الدين عمر النسفي التفتازاني، كتبخانة إمدادية دي يوند - الهند.
- ٥٣ - شرح مشكل الوسيط، لعثمان بن الصلاح، مطبوع بحاشية كتاب: الوسيط في المذهب، للإمام محمد بن محمد الغزالي، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم، دار السلام، للنشر والتوزيع، ١٤١٧هـ.
- ٥٤ - شعب الإيمان، لأبي بكر البيهقي، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية بيومباي بالهند، ١٤٢٣هـ.
- ٥٥ - الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض، دار الفيحاء - عمان، ١٤٠٧هـ.
- ٥٦ - الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي، المحقق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤٠٦هـ.
- ٥٧ - الضعفاء والمتروكون، للدارقطني، تحقيق: د. عبد الرحيم محمد القشقري، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- ٥٨ - الضعفاء والمتروكون، للنسائي، المحقق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، ١٣٩٦هـ.
- ٥٩ - الطبقات الكبرى، لمحمد بن سعد، المحقق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ١٤٠٨هـ.
- ٦٠ - العقيدة في ضوء الكتاب والسنة، الرسل والرسالات، تأليف: د. عمر سليمان الأشقر، دار النفائس، الأردن، الطبعة السادسة، ١٤١٥هـ.

- ٦١ - عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير، لأحمد شاكر، داو الوفاء، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ.
- ٦٢ - غرائب التفسير وعجائب التأويل، لمحمود بن حمزة الكرمانى، دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة، مؤسسة علوم القرآن - بيروت.
- ٦٣ - غرائب القرآن ورغائب الفرقان، للحسن بن محمد النيسابوري، المحقق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٦هـ.
- ٦٤ - غريب الحديث، لعبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، المحقق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني - بغداد.
- ٦٥ - فتح القدير، للشوكاني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، ١٤١٤هـ.
- ٦٦ - فتنة داود في القرآن في ضوء سورة "ص": تأليف: د/ سعود الحمد.
- ٦٧ - فجر الإسلام، لأحمد أمين، دار الكتاب العربي، بيروت، العاشرة، ١٩٦٩م.
- ٦٨ - الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية منهم / عبد القاهر البغدادي ط. الثالثة ١٩٧٨ / دار الآفاق الجديدة - بيروت.
- ٦٩ - الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم، مكتبة الخانجي - القاهرة.
- ٧٠ - الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، للشوكاني، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ٧١ - القاموس المحيط، للفيروزآبادي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ١٤٢٦هـ.
- ٧٢ - قواعد الترجيح عند المفسرين، لحسين الحربي، دار القاسم.
- ٧٣ - القول المحمود في تنزيه داود ﷺ: تأليف: تقي الدين السبكي الشافعي، المتوفى سنة ٧٥٦هـ، قدم لها وعلق عليها: حسام الحفناوي.

- ٧٤- كتاب التوايين، لابن قدامة المقدسي، دار ابن حزم، ١٤٢٤هـ.
- ٧٥- الكتاب المقدس - العهد القديم - سفر صموئيل الثاني - الإصحاح الحادي عشر.
- ٧٦- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري، دار الكتاب العربي - بيروت، ١٤٠٧هـ.
- ٧٧- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، لأحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، تحقيق: الإمام أبي محمد ابن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان، ١٤٢٢هـ.
- ٧٨- لباب التأويل في معاني التنزيل، للخازن، المحقق: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٥هـ.
- ٧٩- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر - بيروت، ١٤١٤هـ.
- ٨٠- لسان الميزان، لابن حجر، المحقق: دائرة المعارف النظامية - الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت - لبنان، ١٣٩٠هـ.
- ٨١- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لمحمد بن حبان، المحقق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، ١٣٩٦هـ.
- ٨٢- مجموع الفتاوى، لابن تيمية، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦هـ.
- ٨٣- محاسن التأويل، للقاسمي، المحقق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت، ١٤١٨هـ.
- ٨٤- المخلصيات، لمحمد بن عبد الرحمن بن العباس المخلص، المحقق: نبيل سعد الدين جرار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، ١٤٢٩هـ.
- ٨٥- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، للنسفي، تحقيق: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ١٤١٩هـ.

- ٨٦- المستدرک علی الصحیحین، لمحمد بن عبد الله الحاکم، تحقیق: مصطفیٰ عبد القادر عطا، دار الکتب العلمیة - بیروت، ١٤١١هـ.
- ٨٧- المشیخة، لمحمد بن الأبوسی، المحقق: د. خلیل حسن حمادة، جامعة الملك سعود، ١٤٢١هـ.
- ٨٨- مصنف ابن أبي شيبة = الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر ابن أبي شيبة، المحقق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد - الرياض ١٤٠٩هـ.
- ٨٩- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، ١٤٠٨هـ.
- ٩٠- معجم ابن الأعرابي، لأحمد بن محمد الأعرابي، تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية.
- ٩١- المعجم الوسيط، لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة.
- ٩٢- معرفة السنن والآثار، لأحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلججي، مجموعة من المحققين، ١٤١٢هـ.
- ٩٣- مفاتيح الغيب، لفخر الدين الرازي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ١٤٢٠هـ.
- ٩٤- مقالات الإسلاميين، لأبي الحسن الأشعري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة مكتبة النهضة العربية سنة ١٣٨٩هـ، طبعة أخرى تحقيق هلموت ريتز، طبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٩٥- الملل والنحل، للشهرستاني، تعليق محمد سيد كيلاني، طبعة دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٥هـ.
- ٩٦- المتقى من مسموعات مرو - مخطوط -، لمحمد بن عبد الواحد المقدسي.
- ٩٧- المتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال، للذهبي، المحقق: محب الدين الخطيب.

- ٩٨- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للنووي، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ.
- ٩٩- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ١٣٨٢هـ.
- ١٠٠- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي - محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ.
- ١٠١- الهداية إلى بلوغ النهاية، لمكي بن أبي طالب القيسي، المحقق: مجموعة رسائل جامعية، مجموعة بحوث الكتاب والسنة - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة الشارقة، ١٤٢٩هـ.
- ١٠٢- الوافي بالوفيات، للصفدي، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، ١٤٢٠هـ.
- ١٠٣- الورع، لابن أبي الدنيا، المحقق: محمد بن حمد الحمود، الدار السلفية - الكويت، ١٤٠٨هـ.

* * *

نَفَائِسُ الهمزة

في وقف هشام وحمزة

تأليف

السَّيِّخِ عَفِيفِ الدِّينِ عُثْمَانَ بْنِ عَمَرَ بْنِ أَبِي بَكْرٍ النَّاشِرِيِّ

وُلِدَ سَنَةَ: (٨٠٤هـ-١٤٠١م)، وَتَوَفَّى سَنَةَ: (٨٤٨هـ-١٤٤٥م)

دراسة وتحقيق

أ.د. محمد بن إبراهيم بن فاضل المشهاني

أستاذ التفسير وعلوم القرآن والقراءات القرآنية بكلية الإمام الأعظم الجامعة في الموصل

ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على النبي الأمين، وعلى آله وصحبه والتابعين إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن هذا البحث تناول موضوعاً مهماً للغاية في علوم القرآن، بل في علم القراءات منها، إذ اشتمل على دراسةٍ وتحقيقٍ لكتابٍ نفيسٍ من كتب القراءات القرآنية، يختص بحال الوقف على الهمزة من حروف اللغة العربية في رواية هشام عن عبد الله بن عامر الشامي، وحمزة بن حبيب الزيات الكوفي، وهو كتاب: (نفائس الهمزة في وقف هشام وحمزة).

ومؤلفه: هو الشيخ المقرئ عفيف الدين أبو محمد عثمان الناصري الزبيدي اليماني رحمه الله تعالى، المتوفى باب في اليمن سنة: (٨٤٨) من الهجرة، ورغم عظم نفع هذا الكتاب وعلو شأن مؤلفه لم يبرز للعيان، ولم يعلم به إلا القلة القليلة من طلبة العلم، فهو كتابٌ نفيسٌ في بابه، ومؤلفه عالم نحير، يكفيه أنه تلميذ إمام المقرئين في عصره الإمام أبي الخير محمد بن الجزريّ الدمشقيّ.

ثم إن الكلام في هذا البحث جاء -من بعد المقدمة- في فصلين وخاتمة:

الفصل الأول: الدراسة:

ويكون الكلام فيها في تمهيدٍ ومبحثين:

التمهيد: في أحكام الوقف على الهمزة لهشام وحمزة:

والمبحث الأول: مؤلف الكتاب:

وهو: في ثمانين نقات، وهي: اسمه ونسبه، وكُنْيَتُهُ، ونسبته ولقبه، وولادته، وشيوخه، وتلامذته، ومؤلفاته، ووفاته.

والمبحث الثاني: الكتاب:

وهو: في ثمانين نقاتٍ أيضاً، وهي: اسم الكتاب، وتوثيق نسبه إلى المؤلف، ومحتواه، وأهميته، ومصادر المؤلف فيه، ونسخه المخطوطة، ومنهج تحقيقه، ونماذج لمخطوطاته.

والفصل الثاني: نصّ الكتاب المحقّق:

والخاتمة: خلاصة بأهمّ ما تحقّق في هذا البحث:

هذا.. وأسأل الله تعالى أن يوفّقنا لكلّ خير، وأن يجنّبنا الضّرّ والضّير، وأن

ينفّس كربنا، ويزيل غمّنا، آمين.

وصلّى الله وسلّم وبارك على نبينا محمّد، وعلى آله وأصحابه أجمعين،

والحمد لله ربّ العالمين.



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، منزل الكتاب المبين، والصلاة والسلام على النبي الأمين، إمام أئمة القراء والمقرئين، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين، ومن دعا بدعوته إلى يوم الدين.

أما بعد: فلا يخفى على ذي لب شرف علوم القرآن كلها، وفضل السعي بخدمته في كل أنواعها وتفصيلاتها، ومنها علوم قراءاته، إذ بها يُعلم كيفية نطق حروفه وحركاته وكلماته، وهذا التنوع في نطق القراءات بمنزلة تعدد الآيات^(١)، ولذا دأب على خدمته علماؤنا السابقون، ودرج عليها اللاحقون.

ومن أولئك العلماء: الشيخ المقرئ عفيف الدين أبو محمد عثمان الناشري الزبيدي اليماني رحمه الله، وجعل الجنة مأوانا ومأواه، أمين، حيث ترك لنا كتباً علمية، ورسائل في نفعها جلية، ومنها: هذا الكتاب الذي بين أيدينا: (نفائس الهمزة في وقف هشام وحمزة).

ورغم عظم نفع هذا الكتاب، وعلو كعب مؤلفه لدى الطلاب لم يبرز للعيان حاضراً، ولم يظفر بالاستفادة منه طلبة العلم آخرًا، ولذا حرصت على دراسته وتحقيقه، خدمة للقرآن المبين، وطلباً لمرضاة رب العالمين، إذ هو كتاب نفيس ثري، ومؤلفه يكفيه رفعة أنه تلميذ أبي الخير ابن الجزري، رحمهما الله تعالى. ثم إن الكلام في هذا البحث سيكون -من بعد هذه المقدمة- في فصلين، وخاتمة:

الفصل الأول: الدراسة: ويكون الكلام فيها في تمهيد ومبحثين:

التمهيد: في أحكام الوقف على الهمزة لهشام وحمزة:

والمبحث الأول: مؤلف الكتاب:

وقد جاء الكلام عن المؤلف في ثماني نقاط، وهي: اسمه ونسبه، وكنيته، ونسبته ولقبه، وولادته، وشيوخه، وتلامذته، ومؤلفاته، ووفاته:

(١) ينظر: مجموع الفتاوى ١٣/٤٠٠.

والمبحث الثاني: الكتاب:

ويكون الكلام عن الكتاب في ثماني نقاط كذلك، وهي: اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى المؤلف، ومحتواه، وأهميته، ومصادر المؤلف فيه، ونسخه المخطوطة، ومنهج تحقيقه، ونماذج لمخطوطاته.

والفصل الثاني: نص الكتاب المحقق:

والخاتمة: خلاصة بأهم ما تحقق في هذا البحث:

هذا.. وأسأل الله تعالى أن يُفَرِّجَ الكربَ عَنَّا وعن المكرويين من المسلمين، وأن يزيلَ همَّ المهمومين، آمين.

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ.
وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ وَبَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ،
والحمد لله رب العالمين.



الفصل الأول: الدراسة

ويكون الكلام فيها في تمهيدٍ ومبحثين:

التمهيد: في أحكام الوقف على الهمزة لهشام وحمزة

توطئة تعريفية بهشام وحمزة:

يجدر بنا قبل الخوض في غمار الحديث عن المؤلف والمؤلف أن نبين أحكام الهمزة في الوقف لهشام وحمزة وأن نفصل أقسامها الرئيسية، من بعد توطئة موجزة في التعريف بهذين المقرئين العلمين الجليلين، وإليك ذلك:

أما هشام: فهو أبو الوليد هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة السلمي، ويقال: الظفريّ الدمشقيّ، شيخ أهل دمشق ومفتيهم، وخطيبهم ومقرئهم ومحدثهم^(١). أخذ علم القراءات عن جماعة كثيرين من أئمة هذا العلم بالإسناد عن إمام أهل الشام أبي عمران عبد الله بن عامر ابن يزيد اليحصبيّ الدمشقيّ، أحد القراء العشرة، وأولهم وفاة، (ت ١١٨هـ)^(٢).

وأخذ عن هشام القراءات جمعٌ من طلبة العلم، وتوفي سنة: (٢٤٥هـ)^(٣). وأما حمزة: فهو أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفيّ المعروف بالزيّات، التيميّ أحد القراء السبعة، كان إماماً حجةً ثقةً ثبّتاً رضيعاً، قيماً بكتاب الله، بصيراً بالفرائض، خبيراً بالعربية، حافظاً للحديث، عابداً زاهداً خاشعاً قانتاً لله ورعاً عديم النظر^(٤).

أخذ علم القراءات عن أئمة كبار أعلام، وتصدّر للإقراء مدّة، وقرأ عليه عددٌ كبيرٌ من أصحابه، أحذقهم من خلفه في الإقراء: أبو عيسى سليم بن عيسى بن سليم

(١) ينظر: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: ١١٥، وغاية النهاية في طبقات القراء ٢/ ٣٥٤.

(٢) ينظر: سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٩٢، وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ٣/ ٢٦٠.

(٣) ينظر: التيسير في القراءات السبع: ٦، والقواعد المقررة والفوائد المحررة: (متن البقرية) في القراءات السبع: ٤١، ٤٢.

(٤) إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: (معجم الأديب) ٣/ ١٢١٩، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ٢/ ٢١٦.

الكوفي الحنفي، (ت ١٨٨هـ) ^(١).

وأخذ عن أبي عيسى سليم قراءة حمزة كثيرين، من أشهرهم راويان، وهما:
أبو محمد خلف بن هشام بن ثعلب البزار الصلحي، إمام في القراءة، ثبت عند
أهل الحديث، توفي سنة: (٢٢٩هـ) ^(٢).

وأبو عيسى خلاد بن خالد الشيباني الصيرفي الكوفي، مقرئ مشهور، توفي سنة:
(٢٢٠هـ) ^(٣).

أحكام الوقف على الهمزة لهشام وحمزة:

ذكر أهل اللغة وعلماء العربية أن حروف اللغة العربية تسعة وعشرون حرفاً،
أحدها الهمزة، وقد تفاوت العرب في كيفية النطق بالهمزة، ولذا جاء عنهم تحقيقها
وتليينها وتحويلها وحذفها ^(٤).

قال أبو زيد الأنصاري ^(٥): الهمز على ثلاثة أوجه: التَّحْقِيقُ وَالتَّخْفِيفُ وَالتَّحْوِيلُ:
فالتَّحْقِيقُ مِنْهُ أَنْ تُعْطِيَ الهمزة حَقَّهَا مِنَ الإِشْبَاعِ، فَإِذَا أُرِدَتْ أَنْ تُعْرَفَ إِشْبَاعُ
الهمزة، فَاجْعَلِ العَيْنَ فِي مَوْضِعِهَا، كَقَوْلِكَ: مِنَ الخَبءِ: قَدْ خَبَأْتُ لَكَ، بِوَزْنِ:
خَبَعْتُ لَكَ، وَقَرَأْتُ بِوَزْنِ: قَرَعْتُ.

والتَّخْفِيفُ مِنَ الهمزِ: إِتْمَا سَمَّوْهُ تَخْفِيفًا لِأَنَّهُ لَمْ يُعْطِ حَقَّهُ مِنَ الإِعْرَابِ
وَالإِشْبَاعِ، وَهُوَ مَشْرَبٌ هَمْزًا، كَقَوْلِكَ: خَبَأْتُ، وَقَرَأْتُ.

والتَّحْوِيلُ مِنَ الهمزِ: أَنْ تَحْوَلَ الهمزُ إِلَى اليَاءِ وَالْوَاوِ، كَقَوْلِكَ: قَدْ خَبَيْتُ
الْمَتَاعَ فَهُوَ مَخْبِي، فَجَعَلَ اليَاءَ أَلْفًا لِأَنَّ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحٌ ^(٦).

وقال ابن البادش ^(٧): (الهمزة: حرفٌ يخرج من أقصى الحلق، وهي أدخل

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء ٨/ ١٠٨، وتاريخ الإسلام ٤/ ٨٦١.

(٢) ينظر: الإقناع في القراءات السبع: ٣٩، وتجبير التيسير في القراءات العشر: ١١١.

(٣) ينظر: معرفة القراء الكبار: ١٢٤، والقواعد المقررة: ٤٦.

(٤) ينظر: العين ١/ ٥٧، وتهذيب اللغة ١٥/ ٤٩٣.

(٥) هو: سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري البصري، أحد أئمة الأدب واللغة، من ثقات اللغويين،
(ت ٢١٥هـ). الأعلام ٣/ ٩٢.

(٦) ينظر: سر صناعة الإعراب ١/ ١٣٠، ولسان العرب ١/ ١٩.

(٧) هو: أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن البادش الأنصاري الغرناطي، مقرئ خطيب غرناطة،
(ت ٥٤٠هـ). الأعلام ١/ ١٧٣.

الحروف في الحلق، فلمّا كانت كذلك استثقل أهل التّخفيف إخراجها من حيث كانت كالتّهوّع، فحفّفوها^(١).

وقال ابن الجزري^(٢): (وهو بابٌ مشكّلٌ يحتاج إلى معرفة تحقيق مذاهب أهل العربيّة، وأحكام رسم المصاحف العثمانيّة، وتمييز الرواية، وإتقان الدّراية)^(٣). وقد اهتمّ علماء القراءات اهتمامًا كبيرًا بالهمزة، فعقدوا لها فصولًا مطوّلة تحدّثوا فيها عن أحكامها محقّقة، أو مبدلة، أو محذوفة، أو مخفّفة، وحصروا أحوال الهمزة المفردة، والهمزتين المجتمعين، في كلمة واحدة أو في كلمتين، وتجمع كتب العربيّة على أنّ تحقيق الهمزة لغةٌ لتميم، وقيس، وبنو أسد ومن جاورها، أي: قبائل وسط شبه الجزيرة وشرقيّها، وأنّ تسهيلها لهجةٌ أهل الحجاز^(٤).

والهمزة باعتبار الحركة تنقسم إلى ساكنةٍ ومتحرّكة، وباعتبار موقعها في الكلمة العربيّة من جهة الوقف لحمزة وهشام على ثلاثة أقسام، إذ تكون أوّل الكلمة ووسطها وآخرها، وإليك تفصيل القول في الأقسام الثلاثة مُقارنَةً بما ذكره الشّيخ المؤلّف في مسأله في هذه الرّسالة:

القسم الأوّل: أن تكون الهمزة أوّل الكلمة:

وهذا القسم خاصٌّ بحمزة دون هشام عن ابن عامر، ويندرجٌ تحته أنواع إليك تفصيلها:

النوع الأوّل: الهمزة المسبوقة بـ"أل": سواءً كانت الهمزة مفتوحةً أو مضمومةً أو مكسورة، نحو: ﴿الْآخِرَةُ﴾ [البقرة: ٩٤]، و﴿الْأُنثَى﴾ [النجم: ٢١]، و﴿الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]، ولا تكون ههنا ساكنةً^(٥).

(١) الإقناع في القراءات السّبع: ١٦٥.

(٢) هو: أبو الخير محمّد بن محمّد بن الجزريّ العمريّ الدمشقيّ ثم الشيرازي، شيخ الإقراء، (ت ٨٣٣هـ). الأعلام ٧/٤٥.

(٣) النّشر في القراءات العشر ١/٤٢٨.

(٤) ينظر: أثر القراءات القرآنيّة في الصناعات المعجميّة، تاج العروس نموذجًا: ١١٣.

(٥) ينظر: المسائل: [٤٠، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٨، ٦٥].

ولحزمة من روايتي خلف وخلاّد وقفاً من طريق الشاطبيّة والطّيبة على هذا النوع وجهان فقط: السّكت والنّقل، وقد تناول الشيخ المؤلّف أحكام هذا النوع في بعض مسائل هذه الرّسالة^(١).

النوع الثّاني: الهمزة المتوسطة بحرف زائد: ويكون بدخول حرف من حروف المعاني عليها، كحروف العطف، وحروف الجرّ، ولام الابتداء، وهمزة الاستفهام، وغير ذلك، وهي ساكنة أو متحرّكة:

١. الهمزة السّاكنة: وقبلها فتح فقط، فلم يرد قبلها كسر أو ضمّ، نحو: ﴿وَأْمُرْ﴾ [الأعراف: ١٤٥]، فتبدل لحزمة حرف مدّ مجانس لحركة ما قبلها، وهو الألف من طريق الشاطبيّة والطّيبة^(٢).

٢. الهمزة المتحرّكة: وتأتي متحرّكةً بالحركات الثلاث، وقبل كلّ منها كسر أو فتح، فهي ستّ صور:

١. مفتوحة بعد كسر، نحو: ﴿يَتَايَعِرُ﴾ [آل عمران: ٤٩].

٢. مفتوحة بعد فتح، نحو: ﴿كَأَنَّهُ﴾ [الأعراف: ١٧١].

٣. مكسورة بعد كسر، نحو: ﴿لِيَأْمُرَ﴾ [الحجر: ٧٩].

٤. مكسورة بعد فتح، نحو: ﴿فَأَنهَمُ﴾ [آل عمران: ١٢٨].

٥. مضمومة بعد كسر، نحو: ﴿لَأُولئهِمُ﴾ [الأعراف: ٣٨].

٦. مضمومة بعد فتح نحو: ﴿فَأُوْرِي﴾ [المائدة: ٣١]^(٣).

وقد ذكر الشيخ المؤلّف مثالين على صورتين منها، وهما الثانية والرّابعة، وهما في الهمزة الأولى من كلّ من: ﴿وَأَحْبَبْتُوهُ﴾ [المائدة: ١٨]، و﴿وَلِيَتَايَعِرُ﴾ [النحل: ٩٠]^(٤).

(١) ينظر: طيّبة النّشر في القراءات العشر: ٢٤، ٢٥، رقم البيت: (٢٣٥)، وما بعده، والقواعد المقرّرة: ٣٠٦.

(٢) ينظر: الإفهام في شرح باب وقف حمزة وهشام: ٦٤ ط، ووقف حمزة وهشام على الهمزة من طريق الشاطبيّة والطّيبة: ٤٦.

(٣) ينظر: الجامع للأداء روضة الحفّاظ ١/٥٠٩، وعمدة الخلان في إيضاح زبدة العرفان: ٥٢.

(٤) ينظر: المسائل: [١٧، ٣٠].

ولحمزة وحده ههنا من طريقي الشاطبية والطيبية وجهان: تحقيق الهمزة وتخفيفها بالتسهيل بينَ بينَ، باستثناء الهمزة المفتوحة بعد كسرٍ في الصورة الأولى، فله فيها: التحقيق والإبدال ياءً خالصة^(١).

النوع الثالث: الهمزة المتوسطة بكلمة قبلها:

وهي الهمزة المتحركة المسبوقة بكلمة قبلها، سواءً اتصلت الكلمتان رسمًا أو انفصلتا:

١. الهمزة الواقعة في كلمتين اتصلتا رسمًا، فهما كالكلمة الواحدة:

وتكون الهمزة ههنا متحركة بالفتح، أو الضم، أو الكسر، وتقع بعد الألف من ياء النداء، وهاء التنبيه، فبعد ياء النداء نحو: ﴿يَأْتِيهَا﴾ [البقرة: ٢١]، و﴿يَأْتُوا﴾ [البقرة: ١٧٩]، و﴿يَأْتِيهِمْ﴾ [هود: ٧٦]، وبعد هاء التنبيه نحو: ﴿هَذَا﴾ [آل عمران: ٦٦]، و﴿هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١].

ولحمزة ههنا وحده من طريقي الشاطبية والطيبية ثلاثة أوجه: تحقيق الهمزة مع المدّ على الأصل، وتخفيفها بالتسهيل بينَ بينَ مع المدّ والقصر، ويمتنع من طريق الطيبية السكت مع التحقيق على المدّ، قال ابنُ الجزري: (ولا يأتي فيه سكتٌ، لأنّ رواة السكت فيه مجمعون على تحقيقه وقفًا، فامتنع السكت عليه حينئذ)^(٢).

٢. الهمزة الواقعة في كلمتين منفصلتين رسمًا:

وتكون الهمزة ههنا ساكنةً أو متحركةً، وهي بعد حرفٍ ساكنٍ أو متحركٍ بكلمة أخرى، وإليك التفصيل:

أولاً: وقوع الهمزة الساكنة بعد حرفٍ متحركٍ صحيح:

تقع الهمزة الساكنة المسبوقة بهمزة وصل بعد حرفٍ صحيحٍ متحركٍ بالحركات الثلاث، فالجملة ثلاثُ صور، وذكر لها الشيخ المؤلفُ أمثلة، وهي: ﴿الْهُدَى أَتَيْنَا﴾

(١) ينظر: تحفة الأنام في الوقف على الهمز لحمزة وهشام: ٤٥، والبدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرّة: ٣٣.

(٢) النّشر ١/ ٤٢٧، ٤٨٧، وينظر: شرح طيبة النّشر في القراءات العشر ١/ ٤٨٠، ٤٨٧، والقواعد المقررة: ٣٢٢.

[الأنعام: ٧١]، و﴿لَقَاءَ نَا أَنَّتِ﴾ [يونس: ١٥]، و﴿فِرْعَوْنُ أَتْتُونِي﴾ [يونس: ٧٩]، و﴿الَّذِي أَوْتَيْنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣]^(١).

ولحزمة ههنا في الصّور الثلاث وقفاً من طريقي الشّاطبيّة والطّيبة إبدال الهمزة حرف مدّ فحسب، فتبدل ألفاً في المثالين الأوّلين، وواوًا في الثّالث، وياءً في الرّابع^(٢)، وهذا ما قطع به الشّيخ المؤلّف مضجعاً ما سواه.

ثانياً: وقوع الهمزة المتحرّكة بعد حرف ساكنٍ صحيح، أو تنوين، أو حرف لين: تقع الهمزة المتحرّكة بالفتح أو الضمّ أو الكسر بعد الحرف الساكن الصّحيح أو التّنوين، نحو ما مثّل به الشّيخ المؤلّف في رسالته هذه: ﴿وَمِنَ آيَاتِي﴾ [طه: ١٣٠]، و﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ﴾ [لقمان: ٢٧]، و﴿قُلْ أُو۟تِي۟تُمُ الْكِتَابَ﴾ [آل عمران: ١٥]، و﴿قُلْ ءَأَن۟تُمْ﴾ [البقرة: ١٤٠]، و﴿مِنَ أَيَّامٍ آخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤، ١٨٥]، و﴿شَيْئًا مِّمَّا﴾ [الكهف: ٧١]، و﴿إِذْ أَنْذَر۟نَا قَوْمَهُ﴾ [الأحقاف: ٢١]، و﴿يَأ۟تِيهِم۟ أَنْب۟ؤُنَا﴾ [الأنعام: ٥]^(٣).

وبعد حرفي اللين نحو: ﴿الْفُؤَاءِ أَبَاءَهُمْ﴾ [الصّافات: ٦٩]، و﴿أَب۟ئِ۟ءَ آدَمَ﴾ [المائدة: ٢٧]^(٤)، ولم يمثّل عليهما الشّيخ المؤلّف بمثال!

ولحزمة ههنا وقفاً من طريقي الشّاطبيّة والطّيبة من رواية خلفٍ عنه ثلاثة أوجه: النّقل، والتّحقيق مع السّكت، ومع عدم السّكت، ومن رواية خلّاد عنه وجهان: النّقل، والتّحقيق مع عدم السّكت فحسب^(٥).

ولكنّ الشّيخ المؤلّف -تبعاً لابن الجزريّ وكافة أهل الأداء- نبّه في ما يخصّ الساكن الصّحيح إلى عدم جواز النّقل فيه وقفاً لحزمة إذا كان الساكن الصّحيح ميمّ الجمع، نحو: ﴿قُلْ ءَأَن۟تُمْ أَع۟لَمُ﴾ [البقرة: ١٤٠]، و﴿يَأ۟تِيهِم۟ أَنْب۟ؤُنَا﴾ [الأنعام: ٥]، لئلا

(١) ينظر: المسألة: [١٤] من هذه الرّسالة.

(٢) ينظر: شرح طيّبة النّشر في القراءات العشر ١/ ٤٩١، وما بعدها، والبدور الزّاهرة: ٦٥، ١١٨، ١٦١. [عمدة الخلان: ٢٧].

(٣) ينظر: المسائل: [١٨، ٤٠، ٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦٤، ٦٥، ٦٩].

(٤) ينظر: تحفة الأنام: ٤٧، ووقف حمزة وهشام على الهمزة من طريقي الشّاطبيّة والطّيبة: ٦٤.

(٥) ينظر: الجامع للأداء روضة الحفظ ١/ ٥٠٩، ٥١٠، والبدور الزّاهرة: ٢٢.

تغيير الميم عن حركتها الأصلية، وقد أجاز ذلك النُّحاة^(١).

ثالثاً: وقوع الهمزة المتحرّكة بعد حرفٍ ساكنٍ معتلّ: (حرف مدّ ولين):

تقع الهمزة المتحرّكة بالفتح أو الضمّ أو الكسر بعد الحروف المعتلّة: (حروف المدّ واللين)، نحو ما مثل به الشيخ المؤلّف في رسالته هذه على الألف: ﴿يَمَّا أَنْزَلَ﴾ [البقرة: ٤]، و﴿فَلَمَّا أَصَاءَتْ﴾ [البقرة: ١٧]، و﴿كُلَّمَا أَصَاءَ﴾ [البقرة: ٢٠]، و﴿وَلَا أَبْتَلِي﴾ [الأحزاب: ٥٥]، وعلى الواو: ﴿قَالُوا أَمَنَّا﴾ [البقرة: ١٤]، وعلى الياء: ﴿بِنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: ٨٣]، و﴿مِنْ ذُرِّيَةِ أَوْلِيَآءَ﴾ [الأعراف: ٣]^(٢).

ولحمزة ههنا وفقاً من طريق الشاطبية المدّ الطويل مع التّحقيق بلا سكت كحال الوصل فقط في حروف المدّ واللين الثلاثة، وله من طريق الطيبة زيادة على ذلك ثلاثة أوجه: السكت على المدّ الطويل مع التّحقيق، والتسهيل مع المدّ والقصر، فالمجموع أربعة أوجه، وهي مع حرف الألف، ويأتي وجهان آخران مع الواو والياء، وهما: النّقل، والبدل والإدغام، فالمجموع فيهما ستة^(٣).

وهذه الأوجه الزائدة على وجه الشاطبية الأوّل نبه عليها الشيخ المؤلّف بقوله: وهذه الطريقة ليست من طرق الشاطبية، والقارئ بطريق الشاطبية لا يخفّف المبتدأة ولا يسكت على حرف المدّ، فاعلم ذلك^(٤).

رابعاً: وقوع الهمزة المتحرّكة بعد حرفٍ متحرّكٍ صحيح:

تقع الهمزة المتحرّكة بالفتح أو الضمّ أو الكسر بعد الحروف المتحرّكة بالحركات الثلاث، فالجملة تسع صور، وتفصيلها على النحو الآتي:

١. مفتوحة بعد كسر، نحو: ﴿مِنْ ذُرِّيَةِ آدَمَ﴾ [مريم: ٥٨].

(١) سيأتي الكلام عن هذا الأمر موسّعاً في المسألة: [٦٩]، وفي التعلّيق عليها ثمّ.

(٢) ينظر: المسائل: [٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٦، ٦٧، ٦٨] من هذه الرّسالة.

(٣) ينظر: تُحفة الأنام: ٤٢، وما بعدها، والجواهر الغوالي العظام في وقف حمزة وهشام: ١٣١ ظ، وما بعدها.

(٤) ينظر: المسألة: [٦٠] من هذه الرّسالة.

٢. مفتوحة بعد ضمٍّ، نحو: ﴿ مِنْهُ ءَايَاتٌ ﴾ [آل عمران: ٧].
 ٣. مفتوحة بعد فتح، نحو: ﴿ قَالَ أَبُوهُمْ ﴾ [يوسف: ٩٤].
 ٤. مكسورة بعد كسر، نحو: ﴿ يَنْقُومِ إِلَيْكُمْ ﴾ [البقرة: ٥٤].
 ٥. مكسورة بعد ضمٍّ، نحو ما ذكره الشيخ المؤلف: ﴿ يَشَاءُ إِلَيَّ ﴾ [البقرة: ١٤٢].
 ٦. مكسورة بعد فتح، نحو: ﴿ قَالَ إِبْرَاهِيمُ ﴾ [البقرة: ١٢٦].
 ٧. مضمومة بعد كسر، نحو المثالين اللذين ذكرهما الشيخ المؤلف: ﴿ الْأَرْضِ أُمَّمًا ﴾ [الأعراف: ١٦٨]، و﴿ فِي الْأَرْضِ أَوْلِيَاكَ ﴾ [البقرة: ٢٧]، والرعد: ٢٥].
 ٨. مضمومة بعد ضمٍّ، نحو: ﴿ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ ﴾ [البقرة: ٢٤].
 ٩. مضمومة بعد فتح نحو: ﴿ مِنْهُنَّ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾ [الأحزاب: ٤]^(١).
- ولحزمة ههنا في الصّور التسع وقفًا من طريق الشّاطبيّة تحقيق الهمزة فحسب، ويزادُ له من طريق الطّبيّة تخفيفها بأن تبدل ياءً في الصّورة الأولى، وواوًا في الصّورة الثانية، وتسهّل بينَ بينَ في الصّور السّبع الباقية^(٢).
- القسم الثاني: أن تكون الهمزة وسط الكلمة:
- وهذا القسم خاصٌّ بحزمة دون هشام عن ابن عامر أيضًا، وتكون الهمزة فيه ساكنةً أو متحرّكة، وإليك تفصيل القول في هذين النّوعين:
- النّوع الأوّل: أن تكون الهمزة المتوسطة ساكنةً:
- تقع الهمزة المتوسطة الساكنة بعد حرفٍ صحيحٍ متحرّكٍ بالحركات الثلاث، فالجملة ثلاثُ صوَر، وإليك تفصيل القول فيها:
١. أن يسبق الهمزة حرفٌ مفتوح، وذكر لها الشيخ المؤلف أمثلة، وهي: ﴿ فَأَذْرَجْنَاهُمْ ﴾ [البقرة: ٧٢]، و﴿ أَمْتَلَاتِ ﴾ [ق: ٣٠]، و﴿ اسْتَجَرَّتْ ﴾ [القصص: ٢٦].
 ٢. أن يسبقها حرفٌ مضموم، وذكر لها المؤلف أمثلة، وهي الهمزة الأولى من:

(١) ينظر: المسائل: [٧٠، ٧١، ٧٢] من هذه الرّسالة.

(٢) ينظر: غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار ١/٢٥٧، والنّشر ١/٤٣٩.

﴿اللُّؤْلُؤُ﴾ [الرَّحْمَنُ: ٢٢]، و﴿لَوْلَا﴾ [الْإِنْسَانُ: ١٩]، و﴿وَتُؤَيِّ﴾ [الْأَحْزَابُ: ٥١]، و﴿تُؤَيِّدُ﴾ [المَعَارِجُ: ١٣].

٣. أن يسبقها حرفٌ مكسور، وذكر لها الشَّيْخُ المؤلِّفُ مثلاً، وهو: ﴿وَرَعِيًّا﴾ [مَرْيَمُ: ٧٤]^(١).

ولحمزة ههنا في الصَّوَرِ الثَّلَاثِ وَقَفًا من طَرِيقِي الشَّاطِئِيَّةِ والطَّيِّبَةِ إبدالِ الهمزة حرفَ مدٍّ فحسب، فتبدل ألفًا في الصَّوَرَةِ الأوَّلِيَّةِ، وواوًا في الصَّوَرَةِ الثَّانِيَةِ، وياءً في الصَّوَرَةِ الثَّلَاثَةِ، ويُزَادُ له في الصَّوَرَتَيْنِ الثَّانِيَةِ والثَّلَاثَةِ الإِدْغَامُ من بعد الإبدالِ في بعض الأمثلة، وهي: ﴿وَتُؤَيِّدُ﴾، و﴿تُؤَيِّدُ﴾، و﴿وَرَعِيًّا﴾^(٢).

النَّوْعُ الثَّانِي: أن تكون الهمزة المتوسطة متحرّكة:

تقع الهمزة المتوسطة المتحرّكة بعد حرفٍ ساكنٍ أو متحرّكٍ بالحركات الثَّلَاثِ، فالجملة أربع صوَرٍ، وإليك تفصيل القول فيها:

أولاً: وقوع الهمزة المتوسطة المتحرّكة بعد حرفٍ ساكنٍ معتلٍّ (حروف المدِّ واللين):

تقع الهمزة المتحرّكة بالحركاتِ الثَّلَاثِ بعد حروفِ المدِّ واللينِ الثَّلَاثَةِ، وقد ذكر لها الشَّيْخُ المؤلِّفُ أمثلةً متعدّدة على هذا النحو:

١. بعد حرف الألف: ﴿شُرَكَاءُنَا﴾ [النحل: ٨٦]، و﴿جَاءُوا﴾ [آل عمران: ١٨٤]، و﴿وَأَجَبْتُوهُمْ﴾ [المائدة: ١٨]، و﴿أُولَئِكَ﴾ [البقرة: ٥]، و﴿إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠]، و﴿الْمَلَكَةِ﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿بِرَاءَةٌ﴾ [التوبة: ١]، و﴿القمر: ٤٣]، و﴿دُعَاءَ وَنِدَاءَ﴾ [البقرة: ١٧١]، و﴿وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾ [النساء: ١١]، و﴿التوبة: ٢٤]، و﴿نَسَاؤُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، و﴿بِمَا وَرَاءَهُ﴾ [البقرة: ٩١]، و﴿دُعَاءَ وَنِدَاءَ﴾ [البقرة: ١٧١]، و﴿مَاءَ﴾ [البقرة: ٢٢]، و﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾ [آل عمران: ١١٣]^(٣).

(١) ينظر: المسائل: [٨، ٩، ١١، ١٢، ١٣] من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: شرح طيبة النشر ١/ ٤٩١، والقواعد المقررة: ٣١٠، وما بعدها.

(٣) ينظر: المسائل: [٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١] من هذه الرسالة.

٢. بعد حرف الواو: ﴿السُّوَّى﴾ [الرُّوم: ١٠] ^(١).

٣. بعد حرف الياء: ﴿خَطِيئَتُهُ﴾ [البقرة: ٨١]، و﴿خَطِيئَتِكُمْ﴾

[الأعراف: ١٦١]، و﴿خَطِيئَتِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥]، و﴿سَيِّئَتِ﴾ ^(٢).

ولحزمة ههنا في الهمزة بعد الحروف الثلاثة وقفًا من طريقي الشاطبية والطبية تسهيل الهمزة بينَ بينَ مع المد والقصر ^(٣)، وجزم المؤلف بعدم صحّة ما سوى ذلك ^(٤).

ثانيًا: وقوع الهمزة المتوسطة المتحرّكة بعد حرفي اللين:

تقع الهمزة المتحرّكة بالحركات الثلاث بعد حرفي اللين، وقد ذكر لها الشّيخ المؤلف أمثلة، وهي: ﴿كَهَيْتَهُ﴾ [آل عمران: ٤٩]، والمائدة: [١١٠]، ﴿شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨]، و﴿أَسْتَيْسَسَ﴾ [يوسف: ١١٠]، و﴿مَوِيلًا﴾ [الكهف: ٥٨]، و﴿أَلْمَوءِ دَةً﴾ [التكوير: ٨] ^(٥).

ولحزمة ههنا في الهمزة بعد حرفي اللين وقفًا من طريق الشاطبية والطبية وجهان: النّقل والإبدال مع الإدغام ^(٦).

ثالثًا: وقوع الهمزة المتوسطة المتحرّكة بعد الحرف الساكن الصّحيح:

تقع الهمزة المتوسطة المتحرّكة بالحركات الثلاث بعد الحرف الساكن الصّحيح، وقد ذكر لها الشّيخ المؤلف أمثلة، وهي في المفتوحة: ﴿النَّشَاءُ﴾ [العنكبوت: ٢٠]، و﴿سَكُّونًا﴾ [البقرة: ٢٧٣]، و﴿الْقُرْآنُ﴾ [البقرة: ١٨٥]، و﴿سَطَقَهُ﴾ [الفتح: ٢٩]، و﴿جُزْءًا﴾ المنصوب [البقرة: ٢٦٠]، والزّخرف: [١٥]،

(١) ينظر: المسألة: [٣٣] من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: المسألتان: [٣٣، ٣٢] من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: طبية النّشر: ٢٥، رقم البيت: (٢٤٢)، وشرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز من الشاطبية: ٨٨.

(٤) ينظر: المسألة: [٢٨] من هذه الرسالة.

(٥) ينظر: المسائل: [٣٦، ٣٥، ٣٤] من هذه الرسالة.

(٦) ينظر: شرح طبية النّشر: ٤٩٤، وعمدة الخلان في إيضاح زبدة العرفان: ٤٢.

و﴿هُزُوا﴾ [البقرة: ٦٧]، و﴿كُفُوا﴾ [الإخلاص: ٤] وفي المضمومة: و﴿مَدَّهُوَمَا﴾ [الأعراف: ٨]^(١)، وأهمل المؤلف مثال المكسورة، وهو: ﴿الْأَفْعِدُو﴾ [الهمزة: ٧]، وليس في القرآن غيره^(٢).

ولحمزة ههنا في الهمزة المتوسطة المتحركة بعد الحرف الساكن الصحيح وقفاً من طريق الشاطبية والطيبة وجه واحد، وهو: النقل، أي: مع حذف الهمزة، وزاد في بعض أمثله في المفتوحة الإبدال ألفاً اتباعاً للرسم، نحو: ﴿النَّشَاءُ﴾، و﴿سَعَلُونَ﴾^(٣).

رابعاً: وقوع الهمزة المتحركة بعد حرفٍ متحرك:

تقع الهمزة المتوسطة المتحركة بالفتح أو الضم أو الكسر بعد الحروف المتحركة بالحركات الثلاث، فالجملة تسع صور، وتفصيلها على النحو الآتي:

١. مفتوحة بعد كسر، نحو: ﴿مَائَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، وأهمل التمثيل عليه الشيخ المؤلف.
٢. مفتوحة بعد ضم، نحو ما مثل عليه المؤلف بالهمزة الثانية من: ﴿لَوْلُوا﴾ [الإنسان: ١٩].
٣. مفتوحة بعد فتح، ومثل عليه المؤلف بأمثلة منها: ﴿سَأَلَ﴾ [المعارج: ١].
٤. مكسورة بعد كسر، ومثل عليه المؤلف بأمثلة منها: ﴿بَارِيكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤].
٥. مكسورة بعد ضم، نحو ما ذكره الشيخ المؤلف من الفعل: ﴿سِيلَ﴾ [البقرة: ١٠٨].
٦. مكسورة بعد فتح، ومثل عليه المؤلف بأمثلة منها: ﴿تَطْمِينٌ﴾ [الرعد: ٢٨].

(١) ينظر: المسائل: [٣٧، ٣٨، ٣٩] من هذه الرسالة.

(٢) ينظر: النشر ١/ ٤٣٣.

(٣) ينظر: النشر ١/ ٤٣٣، ٤٤٨، وعمدة الخلان في إيضاح زبدة العرفان: ٧٣.

٧. مضمومة بعد كسر، ومثل عليه المؤلف بأمثلة منها: ﴿نَبِيْتُكَ﴾ [فاطر: ١٤].
٨. مضمومة بعد ضمّ، ومثل عليه المؤلف بمثاليين: ﴿بُرءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، و﴿رءُوسُ﴾ [الصافات: ٦٥].
٩. مضمومة بعد فتح ومثل عليه المؤلف بأمثلة منها: ﴿رءُوفٌ﴾ [البقرة: ٢٠٧]^(١).

ولحزمة ههنا في الصّور التسع وقفاً من طريقي الشّاطيئة والطّيئة تخفيف الهمزة، فتبدل ياء في الصّورة الأولى، وواوًا في الصّورة الثانية، وتسهّل بينَ بينَ في الصّور السّبع الباقية^(٢).

القسم الثالث: أن تكون الهمزة آخر الكلمة: (الهمزة المتطرّفة):

وهذا القسم يشترك فيه حمزة وهشام عن ابن عامر وقفاً، وتكون الهمزة فيه ساكنة أصالةً، أي: وصلًا ووقفًا، أو ساكنة للوقف، أي: أنّها متحرّكة وصلًا، وإليك تفصيل القول في هذين النوعين:

النوع الأوّل: أن تكون الهمزة المتطرّفة ساكنة أصالةً:

تقع الهمزة المتطرّفة الساكنة أصالةً بعد حرفٍ صحيحٍ متحرّكٍ بحركتي الفتح أو الكسر، فهي صورتان، وإليك تفصيل القول فيهما:

١. ساكنة أصالةً بعد فتح، نحو: ﴿أَقْرَأُ﴾ [الإسراء: ١٤]، وأهمل التمثيل عليه الشّيخ المؤلّف.

٢. ساكنة أصالةً بعد كسر، نحو ما مثل عليه المؤلّف: ﴿وَهَيْئٌ﴾ [الكهف: ١٠]، و﴿السّيِّئُ﴾ [فاطر: ٤٣]^(٣).

ولحزمة وهشام ههنا في الصّورتين وقفاً من طريقي الشّاطيئة والطّيئة تخفيف الهمزة، فتبدل ألفًا في الصّورة الأولى، وياءً في الصّورة الثانية^(٤)، ويزاد لهشام في:

(١) ينظر: المسائل: [٩، ٤١، ٤٢، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٦] من هذه الرّسالة.

(٢) ينظر: النّشر ١/ ٤٣٧، ٤٣٨، ووقف حمزة من طريقي الشّاطيئة والطّيئة: ٧٣، وما بعدها.

(٣) ينظر: المسائلتان: [١، ٢] من هذه الرّسالة.

(٤) ينظر: شرح طيئة النّشر ١/ ٤٩٠، ٤٩١، والبدور الزّاهرة: ٢٠٨، ٢١٥.

﴿السِّيِّ﴾، وجهان: الإبدال ياءً مع رَوَم الكسر، والتسهيل بينَ يينَ مع الرَّوم، لأنَّ حمزة قرأه بالإسكان في الحالين وصلًا للتخفيف لتوالي الحركات، أو على نيّة الوقف، وهشام مع الباقيين بالكسر وصلًا على الأصل^(١).

النوع الثاني: أن تكون الهمزة المتطرّفة ساكنةً للوقف، وأصلها الفتح:

تقع الهمزة المتطرّفة الساكنة للوقف وأصلها الفتح بعد حرفٍ ساكنٍ أو متحرّكٍ، وإليك تفصيل القول فيها:

١. أن تكون الهمزة المتطرّفة ساكنةً للوقف، وأصلها الفتح بعد حرفٍ ساكنٍ معتلّ:

أ. بعد حرف الألف:

ومثّل عليه الشيخ المؤلّف بمثال، وهو: ﴿أضَاءَ﴾ [البقرة: ٢٠]. ولحمزة وهشام ههنا من طريقي الشّاطبيّة والطّيبة تخفيف الهمزة المتطرّفة، فتبدّل ألفًا من جنس ما قبلها، فيجتمع ألفان حيثُذ، فإمّا أن تحذف إحداهما للسّاكنين أو تبقّيهما، لأنّ الوقف يحتمل اجتماع الساكنين، فإن حذفت إحداهما فإمّا أن تقدّرها الأولى أو الثانية، فإن قدرتها الأولى فالقصر ليس إلّا لفقد الشرط، لأنّ الألف تكون مبدلةً من همزة ساكنة، وما كان كذلك فلا مدّ فيه كألف: ﴿يَأْمُرُ﴾ [الأعراف: ٢٨]، وإن قدرتها الثانية جاز المدّ والقصر من أجل تغيّر السبب، فهو حرف مدّ قبل همزٍ مغيّرٍ، وإن أبقيتهما مددت مدًّا طويلا، وقد يجوز أن يكون متوسطًا لسكون الوقف^(٢).

ب. بعد حرفي الواو والياء:

ومثّل الشيخ المؤلّف على الياء بمثالين، وهما: ﴿وَجَاءَ﴾ [الزّمر: ٦٩]، والفجر: [٢٣]، و﴿سَيِّءٌ﴾ [هود: ٧٧]، والعنكبوت: [٣٣]^(٣)، وأهمل مثال الواو، وهو نحو: ﴿سُوءٌ﴾ [البقرة: ٤٩].

(١) ينظر: الإرشاد في قراءات الأئمة السبعة وشرح أصولهم: ٦٨٤، وكنز المعاني في شرح حرز الأمانى لشعلة ٢/٥٥٨، ٥٥٩.

(٢) ينظر: النّشر ١/٤٦٦، وتُحفة الأنام: ٥١، ٥٢.

(٣) ينظر: المسألة: [٢٥] من هذه الرّسالة.

ولحزمة وهشام ههنا من طريقي الشاطبية والطبية تخفيف الهمزة بوجهين: نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ثم حذفها، وإدغام الياء في الياء، والواو في الواو^(١).

٢. أن تكون الهمزة المتطرفة ساكنة للوقف، وأصلها الفتح بعد حرف ساكن صحيح: ومثّل عليه الشيخ المؤلف بمثال، وهو: ﴿الْحَبَّاءُ﴾ [النمل: ٢٥]^(٢).

ولحزمة وهشام ههنا من طريقي الشاطبية والطبية تخفيف الهمزة بوجه واحد، وهو: نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ثم حذفها مع إسكان الباء^(٣).

٣. أن تكون الهمزة المتطرفة ساكنة للوقف، وأصلها الفتح بعد حرف متحرك: ومثّل عليه الشيخ المؤلف بثلاثة أمثلة، وهي: ﴿أَمْرًا﴾ [مريم: ٢٨]، و﴿ذَرَأًا﴾ [الأنعام: ١٣٦]، و﴿بَدَأًا﴾ [العنكبوت: ٢٠]^(٤).

ولحزمة وهشام ههنا من طريقي الشاطبية والطبية تخفيف الهمزة بوجه واحد، وهو: إبدال الهمزة حرف مدّ مجانس لما قبلها، وهو الألف^(٥).

النوع الثالث: أن تكون الهمزة المتطرفة ساكنة للوقف، وأصلها الضمّ: تقع الهمزة المتطرفة الساكنة للوقف وأصلها الضمّ بعد حرف ساكن أو متحرك، وإليك تفصيل القول فيها:

١. أن تكون الهمزة المتطرفة ساكنة للوقف، وأصلها الضمّ بعد حرف ساكن معتلّ:

أ. بعد حرف الألف:

ومثّل عليه الشيخ المؤلف بمثالين، وهما: ﴿دَشَاءًا﴾ [الأنعام: ٨٣]، و﴿السَّفَهَاءُ﴾ [البقرة: ١٣]^(٦).

ولحزمة وهشام ههنا من طريقي الشاطبية والطبية تخفيف الهمزة المتطرفة،

(١) ينظر: القواعد المقررة: ٣١١، ٣١٢، ووقف حمزة من طريقي الشاطبية والطبية: ٥٥.

(٢) ينظر: المسألة: [٢٢] من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: الجامع للأداء روضة الحفاظ ١/ ٥٠٤، وشرح طيبة النشر ١/ ٤٩٢.

(٤) ينظر: المسألة: [١٠] من هذه الرسالة.

(٥) ينظر: التيسير في القراءات السبع: ٣٨، والشمعة المضيئة بنشر قراءات السبعة المرضية ٢/ ١٢.

(٦) ينظر: المسائل: [١٥، ٥٤، ٦١، ٦٨] من هذه الرسالة.

فلهما ثلاثة البدل المتقدّمة في الهمزة المفتوحة، نحو: ﴿أَضَاءَ﴾ [البقرة: ٢٠]، ويُزادُ عليها وجهان آخران، وهما: التّسهيل بالرّوم مع المدّ والقصر، مع العلم أنّ مدّ حمزة مع التّسهيل ستّ حركات، ومدّ هشام أربع حركات، فلكلّ من حمزة وهشام خمسة أوجه، وعند الجمع لهما يكون المجموع ستّة أوجه^(١).

ولكنّ، قد تزيد سبعة أوجه في ما رُسم من هذا النوع بالواو، ومن أمثله ما ذكره الشّيخ المؤلّف من نحو: ﴿بُرْءُؤًا﴾ [الممتحنة: ٤]، و﴿شُرْكُؤًا﴾ [الأنعام: ٩٤]، و﴿دُعُؤًا﴾ [غافر: ٥٠]، و﴿نَشْرُؤًا﴾ [هود: ٨٧]، و﴿أَنْبُؤًا﴾ [الأنعام: ٥]، والسّبعة هي: إبدال الهمزة واوًا اتّباعًا للرّسم بالطّول والتّوسط والقصر مع السّكون، ومع الإشمام، فهذه ستّة، والسّابع القصر مع الرّوم، فالجملة اثنا عشر وجهًا^(٢).

ب. بعد حرفي الواو والياء الأصليّتين: (من بنية الكلمة):

ومثّل الشّيخ المؤلّف على الهمز بعد الواو والياء الأصليّتين بمثالين، وهما: ﴿لَنْوًا﴾ [القصص: ٧٦]، و﴿بُضْيَاءُ﴾ [النّور: ٣٥]^(٣).

ولحمزة وهشام ههنا من طريقي الشّاطبيّة والطّيبة تخفيف الهمزة بوجهين: نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها مع حذفها، وإبدالها واوًا في الأوّل وياءً في الثاني، وعلى كلّ من الوجهين السّكون والرّوم والإشمام، فهي ستّة أوجه^(٤).

ج. بعد حرف الياء الزّائد: (ليس من بنية الكلمة):

ومثّل الشّيخ المؤلّف على الهمز بعد الياء الزّائدة بمثالين، وهما: ﴿الْتِيَاءُ﴾ [التوبة: ٣٧]، و﴿بَرِيءُ﴾ [الأنعام: ١٩].

ولحمزة وهشام ههنا من طريقي الشّاطبيّة والطّيبة تخفيف الهمزة بنقل حركتها إلى

(١) ينظر: النّشر ١/٣٥٦، ٤٦٦، والبدور الزاهرة: ٢٣.

(٢) ينظر: المسألّتان: [١٩، ٦٩] من هذه الرّسالة.

(٣) ينظر: شرح طيّبة النّشر ١/٥٠٥، ٥١١، والجواهر الغوالي العظام: ١٢٢ ظ.

(٤) ينظر: المسألّتان: [٢١، ٢٧] من هذه الرّسالة.

(٥) ينظر: فصل في وقف حمزة: ١٧ ظ، والبدور الزاهرة: ٢٥٣، ٢٧٥.

السَّاكن قبلها مع حذفها، وإبدالها ياءً، مع السَّكون والرَّوم والإشمام، فهي ثلاثة أوجه^(١).
 ٢. أن تكون الهمزة المتطرِّفة ساكنةً للوقف، وأصلها الضمُّ بعد حرفٍ ساكنٍ صحيح:
 ومثَّل عليه الشَّيخ المؤلِّف بمثالين، وهما: ﴿مِلْءٌ﴾ [آل عمران: ٩١]،
 و﴿دِفْءٌ﴾ [التَّحَلُّ: ٥] ^(٢).

ولحزمة وهشام ههنا من طريقي الشَّاطِيبِيَّة والطَّيْبِيَّة تخفيف الهمزة بنقل حركة
 الهمزة إلى السَّاكن قبلها ثمَّ حذفها، مع الإسكان والرَّوم والإشمام، ثلاثة أوجه^(٣).
 ٣. أن تكون الهمزة المتطرِّفة ساكنةً للوقف، وأصلها الضمُّ بعد حرفٍ مُتحرِّك:
 ومثَّل عليه الشَّيخ المؤلِّف بأمثلة كثيرة، وهي بعد الفتح: ﴿الْمَلَأُ﴾ [الأعراف:
 ٦٠]، و﴿نَبَأُ﴾ [التوبة: ٧٠]، وبعد الضمِّ: ﴿أَمْرُؤُا﴾ [النساء: ١٧٦]، و﴿الْوَلُؤُا﴾
 [الرَّحْمَن: ٢٢]، وبعد الكسر: ﴿يُنْيُؤُا﴾ [الرَّعد: ١٢]، والعنكبوت: ٢٠ ^(٤).

ولحزمة وهشام ههنا من طريقي الشَّاطِيبِيَّة والطَّيْبِيَّة وجهان: تخفيف الهمزة
 بإبدالها حرف مدٍّ مجانس لحركة ما قبلها، فتبدل بعد الفتح ألفاً، وبعد الضمِّ واوًا،
 وبعد الكسر ياءً، والتَّسهيلُ بينَ يمينَ ^(٥).

وقد رُسمت بالواو مواضعٌ ممَّا سُبقت بالفتح، ذكرها المؤلِّف، وهي: ﴿تَفْتَوُا﴾
 [يوسف: ٨٥]، و﴿أَتَوَكَّؤُا﴾ [طه: ١٨]، و﴿الْمَلُؤُا﴾ ^(٦)، و﴿نَبُؤُا﴾ ^(٧)، ففيها أربعة أوجه تبعًا

(١) ينظر: شرح طيِّبة النُّشر ١/ ٤٩٥، وما بعدها، والقواعد المقرَّرة: ٣١٥.

(٢) ينظر: المسألة: [٢٤] من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: النُّشر ١/ ٤٧٦، والجواهر الغوالي العظام: ١١٧ ظ.

(٤) ينظر: المسائل: [٣، ٤، ٥] من هذه الرسالة.

(٥) ينظر: شرح طيِّبة النُّشر ١/ ٤٩٧، وفوائد الأنام: ٣، وما بعدها.

(٦) رسم: ﴿الْمَلُؤُا﴾ بالواو في أربعة مواضع فقط، وهي في: [المؤمنون: ٢٤، والنمل: ٢٩، ٣٢، ٣٨]، وما سواها بالألف: ﴿الْمَلِإِ﴾.

ينظر: المقنع في رسم مصاحف الأمصار: ٦٢، وجميلة أبواب المراسد في شرح عقيلة أتراب
 القصائد: ٥٩٤.

(٧) رُسم: ﴿نَبُؤُا﴾ بالواو في أربعة مواضع، وهي في: [إبراهيم: ٩، وص: ٢١، ٦٧، والتغابن: ٥]، وما سواها بالألف: ﴿نَبَأُ﴾.

للرَّسم، إبدال الهمزة واوًا مع الإسكان، والرَّوم، والإشمام، وتسهيلها بينَ بينَ، بالإضافة إلى إبدالها ألفًا على القياس لسبقها بالفتح، فالجملة خمسة أوجه^(١).

النَّوع الرَّابع: أن تكون الهمزة المتطرِّفة ساكنةً للوقف، وأصلها الكسر:

تقع الهمزة المتطرِّفة الساكنة للوقف وأصلها الكسر بعد حرفٍ ساكنٍ أو متحرِّكٍ، وإليك التفصيل:

١. أن تكون الهمزة المتطرِّفة ساكنةً للوقف، وأصلها الكسر بعد حرفٍ

ساكنٍ معتلٍّ:

أ. بعد حرف الألف:

ومثَّل عليه الشَّيخ المؤلِّف بأمثلة، وهي: «الشَّهَدَاءُ» [البقرة: ٢٨٢]، و«مِن مَّاءٍ»

[البقرة: ١٦٤]، و«هَؤُلَاءِ» [البقرة: ٣١]، و«أَبْنَاءُ» [النور: ٣١]^(٢).

ولحمزة وهشام ههنا من طريقي الشَّاطِيبِيَّة والطَّيْبِيَّة تخفيف الهمزة المتطرِّفة،

فلهما ثلاثة البدل المتقدِّمة في الهمزة المفتوحة، نحو: «أَضَاءُ» [البقرة: ٢٠]، ويُزادُ

عليها وجهان آخران، وهما: التَّسْهِيلُ بالرَّوم مع المدِّ والقصر، ولا يخفى أنَّ مدَّ

حمزة مع التَّسْهِيلِ ستَّ حركات، ومدَّ هشام أربع حركات، فلكلٍّ من حمزة وهشام

خمسة أوجه، وعند الجمع لهما يكون المجموع ستَّة أوجهٍ^(٣).

ب. بعد حرفي الواو والياء الأصليَّتين: (من بنية الكلمة):

ومثَّل الشَّيخ المؤلِّف على الهمز بعد الواو والياء الأصليَّتين بمثالين، وهما:

«السَّوَاءُ» [التوبة: ٩٨]، و«مِن شَيْءٍ» [آل عمران: ٩٢]^(٤).

ينظر: المقنع في رسم مصاحف الأمصار: ٦١، وجميلة أرباب المراصد: ٥٩٥.

(١) ينظر: النَّشْرُ ١/٤٦٩، والبدور الزَّاهرة: ١٨٨، وما بعدها.

(٢) ينظر: المسائل: [١٦، ٥٥، ٦٨] من هذه الرَّسالة.

(٣) ينظر: شرح طيِّبة النَّشْر ١/٤٩٤، وتوضيح المقام في الوقف على الهمز لحمزة وهشام: ٣.

(٤) ينظر: المسألَتان: [٢٦] من هذه الرَّسالة.

ولحزمة وهشام ههنا من طريقي الشَّاطِيبِيَّة والطَّيْبِيَّة تخفيف الهمزة بوجهين: نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها مع حذفها، وإبدالها واوًا في الأوَّل وياءً في الثاني، وعلى كلٍّ من الوجهين السَّكون والرَّوم، فهي أربعة أوجه^(١).

ج. بعد حرف الواو الزائد: (ليس من بنية الكلمة):

ومثَّل الشيخ المؤلَّف على الهمز بعد الياء الزائدة بمثال، وهو: ﴿قُرُوْءٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨]^(٢).

ولحزمة وهشام ههنا من طريقي الشَّاطِيبِيَّة والطَّيْبِيَّة تخفيف الهمزة بإبدالها واوًا مع إدغامها في الواو، مع السَّكون والرَّوم، فهما وجهان، وليس فيه النُّقل مع الحذف، لأنَّ الواو زائدة^(٣).

٤. أن تكون الهمزة المتطرِّفة ساكنةً للوقف، وأصلها الضمُّ بعد حرفٍ ساكنٍ صحيح: ومثَّل عليه الشيخ المؤلَّف بمثال، وهو: ﴿بَيْنَ الْمَرْءِ﴾ [البقرة: ١٠٢، والأنفال: ٢٤]^(٤).

ولحزمة وهشام ههنا من طريقي الشَّاطِيبِيَّة والطَّيْبِيَّة تخفيف الهمزة بنقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها ثمَّ حذفها، مع الإسكان والرَّوم، وجهان^(٥).

٥. أن تكون الهمزة المتطرِّفة ساكنةً للوقف، وأصلها الكسر بعد حرفٍ مُنَحْرَكٍ: ومثَّل عليه الشيخ المؤلَّف بأمثلة كثيرة، وهي بعد الفتح: ﴿أَنْبِيَاءٌ﴾ [النَّبَأ: ٢]، وبعد الضمِّ: ﴿كَأَمْثَلِ اللُّؤْلُؤِ﴾ [الواقعة: ٢٣]، وبعد الكسر: ﴿مَنْ شَطِطٍ﴾ [القصص: ٣٠]، و﴿لِكُلِّ أَمْرٍ﴾ [عبس: ٣٧]^(٦).

ولحزمة وهشام ههنا من طريقي الشَّاطِيبِيَّة والطَّيْبِيَّة وجهان: تخفيف الهمزة

(١) ينظر: النَّشر ١/٤٦٣، وتحفة الأنام: ٥٠، وما بعدها.

(٢) ينظر: المسألة: [٢٠] من هذه الرسالة.

(٣) ينظر: طيِّبة النَّشر: ٢٥، رقم البيت: (٢٤٣)، وما بعدها، والبدور الزَّاهرة: ٥٦.

(٤) ينظر: المسألة: [٢٣] من هذه الرسالة.

(٥) ينظر: النَّشر ١/٤٣٢، ٤٧٦، وتحفة الأنام: ٦٧.

(٦) ينظر: المسائل: [٦، ٧، ٨] من هذه الرسالة.

بإبدالها حرف مدٍّ مجانس لحركة ما قبلها، فتبدل بعد الفتح ألفًا، وبعد الضمّ واوًا،
وبعد الكسر ياءً، والتسهيل بين بين^(١).
ويُزادُ في الهمزة المرسومة بالياء الواقعة بعد الفتح الإسكان، والرّوم مع الإبدال
ياءً، ويزاد في الهمزتين الواقعتين بعد الضمّ وبعد الكسر الرّوم مع الإبدال^(٢).
وبهذا نأتي إلى ختام القول في جميع أنواع الهمزة، وتفصيل حكمها عند الوقف
لدى هشام وحمزة، والحمدُ لله ربّ العالمين.



(١) ينظر: الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها: ٤٣٢، وشرح طيبة النشر ١/٤٩٧.
(٢) ينظر: الكامل المفصّل في القراءات الأربعة عشر: ١٣١، ٣٨٩، ٥٣٥، ووقف حمزة على الهمزة من
طريقي الشاطبية والطيبة: ٨٦.

المبحث الأول: مؤلف الكتاب^(١)

ويكون الكلام عن المؤلف في النقاط الثماني الآتية:

أولاً: اسمه ونسبه:

ذكر أهل التاريخ والتراجم أن اسم المؤلف هو: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن علي بن محمد بن أبي بكر بن عبد الله بن عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله^(٢). وهذا الاسم الثلاثي منه موافق لما جاء في عنوان الكتاب من النسخة الأصل: كتاب: نفائس الهمزة في وقف هشام وحمزة، تصنيف الشيخ الإمام العالم العلامة عثمان بن عمر بن أبي بكر الناشري المقرئ، رحمه الله تعالى، ونفعنا بعلومه في الدارين، آمين، آمين، آمين، بينما اقتصر الناسخ في النسخة الثانية على اسمه واسم أبيه فحسب^(٣).

ثانياً: كنيته:

اشتهر المؤلف بكنية: (أبو محمد)، هذا ما نصَّ عليه بعض المؤرخين^(٤)، وذكر

(١) المصادر في ترجمة المؤلف كثيرة، وقد أفاض الكلام عنه الأستاذ عبد الرزاق بن علي موسى في تحقيق: "الإيضاح على متن الدرّة" للمؤلف، والأستاذان إيباد السامرائي ويعقوب السامرائي في تحقيق: "الشمعة" للمؤلف أيضاً، وإليك ذكر أبرزها مرتبة ترتيباً زمنياً: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ٥/ ١٣٤، وطبقات صلحاء اليمن: ١١٤، وتاج العروس ١٤/ ٢٢٣، ٣٣/ ١٢١، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ٢/ ٣١٣، وتاريخ الأدب العربي: (النسخة الألمانية) لبروكلمان: الملحق: ٢٥٠: II، والأعلام ٤/ ٢١١، ٧/ ٣٤٦، وإيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ٣/ ١٨١، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين ١/ ٦٥٦، ومعجم المؤلفين ٦/ ٢٦٥، والفهرست المشروح للمخطوطات العربية ١/ ٣٢، وخزانة التراث ٩٢/ ٥٩٥، ومعجم مصنّفات القرآن الكريم ١/ ٢٧٧، برقم: (٥٧٩)، وفهرست مخطوطات مكتبة الجامع الكبير صنعاء: ٢٤، ٤٤، ٨٣، والفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط: علوم القرآن: التجويد ١/ ٢٣٠، ٣/ ٥٥٧، والفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط: علوم القرآن: القراءات: ٢٤، ٢٠٨، وتحقيق: "الإيضاح على متن الدرّة": ٢٦، وما بعدها، ودراسة وتحقيق: "الشمعة في انفراد الثلاثة عن السبعة": ٣٢٥، وما بعدها، وعلم القراءات من بعد الإمام ابن الجزري إلى الإمام البقري: ٩٧٠، ٩٧١.

(٢) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ٥/ ١٣٤، وطبقات صلحاء اليمن: ١١٤.

(٣) نفائس الهمزة في وقف هشام وحمزة: النسخة الأصل: ٩٥، والنسخة ن: ٣٥٤.

(٤) ينظر: تاج العروس ١٤/ ٢٢٣، والأعلام ٧/ ٣٤٦.

بعضهم أنه يُكنى بـ: (أبو عبد الله)^(١)، ونصّ آخرون على أنه يُكنى: (أبو عمرو)^(٢)، وانفرد محقق الإيضاح بتكنيته بـ: (أبو التوفيق)^(٣).

ثالثاً: نسبته ولقبه:

انتسب المؤلف رَحْمَهُ اللهُ إِلَى مدن عريقة شهيرة، ونسب شائعة كبيرة، إذ عُرف بـ(الناشري)^(٤)، نسبةً إلى ناشر بن تيم^(٥)، وَإِلَيْهِ نُسِبَ حِصْنُ: (ناشر) بِالْيَمَنِ، وَحَفِيدُهُ نَاشِرُ الْأَصْغَرِ بْنِ عَامِرِ بْنِ نَاشِرٍ، ابْنَتِي هَذَا الْقَرْيَةِ الْمَعْرُوفَةِ بـ: (الناشرية) فِي أَوَّلِ الْمِائَةِ الْخَامِسَةِ^(٦).

وَعَرَفَ أَيْضًا بـ: (الزبيدي) نسبةً إلى (زبيد)^(٧)، لِأَنَّهُ عَاشَ فِيهَا وَدَرَسَ فِي مَدَارِسِهَا^(٨)، وَعَرَفَ أَيْضًا بِ(اليماني)، وَ(اليميني) نسبةً إلى بلاد: (اليمن)^(٩)، لِأَنَّهُ

(١) ينظر: الفهرس الشامل: علوم القرآن: التّجويد ١ / ٢٣٠.

(٢) ينظر: الفهرس الشامل: علوم القرآن: التّجويد ٣ / ٥٥٧.

(٣) ينظر: الإيضاح على متن الدرّة: عنوان الكتاب.

(٤) عرف بهذه النسبة: (الناشري) جماعة، إليك ذكر أبرزهم على حسب قدم وفياتهم:

١. القاضي موفق الدين علي بن محمد بن أبي بكر الناشري، شاعر الأشرف، (ت ٧٣٩هـ). الأعلام ٧ / ٣٤٥.

٢. القاضي أبو الفتوح عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد الله الناشري، (ت ٨١٤هـ). الأعلام ٧ / ٣٤٦.

٣. إبراهيم بن عيسى بن إبراهيم الناشري، فقيه ناسك، (ت ٨١٧هـ). الأعلام ٧ / ٣٤٦.

٤. أبو عبد الله مُحَمَّد بن أحمد بن أبي بكر، الطيب الناشري الزبيدي، فقيه شافعي يماني، (ت ٨٧٤هـ). الأعلام ٥ / ٣٣٤.

٥. أبو العباس حمزة بن عبد الله بن محمد الناشري اليمني، عارف بالنبات والتاريخ والأدب، (ت ٩٢٦هـ). الأعلام ٢ / ٢٧٨.

(٥) هو: ناشر بن تيم بن سملقة، بطن من عك بن عدنان، جدّ يماني، لا تعلم سنة وفاته. الأعلام ٧ / ٣٤٥.

(٦) ينظر: تاج العروس ١٤ / ٢٢٢.

(٧) هي: مدينة مشهورة باليمن أحدثت في أيام المأمون وبازائها ساحل غلافقة وساحل المنذب، ينسب إليها جمع كثير من العلماء.

ينظر: معجم البلدان ٣ / ١٣١، ومراصد الأطلّاع على أسماء الأمكنة والباق ٢ / ٦٥٨.

(٨) ينظر: الضوء اللامع ٥ / ١٣٤، والأعلام ٤ / ٢١١.

(٩) هي: بلاد واسعة معروفة كانت لسبأ، من عُمان إلى نجران، تسمّى الخضراء لكثرة أشجارها وزروعها، سميت لأنّها عن يمين الكعبة.

ينظر: معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ٤ / ١٤٠١، وآثار البلاد وأخبار العباد: ٦٥.

عاش في مدنها، ومات في مدينة: (إب)^(١) منها^(٢).
 وأطلق عليه لقب: (المقري)، لأنه تفرغ لإقراء القراءات في مدن مختلفة من
 بلاد اليمن بعد إجازته بها^(٣).
 وعُرف أيضًا بـ(الفقيه)، لأنه اشتغل بالفقه على مذهب الإمام الشافعي^(٤) دراسةً
 وتدریسًا وتأليفًا^(٥).
 وأطلق عليه لقب: (الشاعر)، لأنه قرَضَ الشعر الحسن، ونظم القصائد
 العلمية^(٦).
 ولقبه أشياخه عند إجازته العالمية بلقب: (عفيف الدين)^(٧).

رابعًا: ولادته:

ذكر السخاوي^(٨) أن الشيخ المؤلف وُلِدَ سنة: (٨٠٥) من الهجرة، ثم نقل عن
 المؤلف نفسه في كتابه: "البستان الزاهر في طبقات علماء بني ناشر" أنه وُلِدَ سنة:
 (٨٠٤)^(٩)، فالثاني هو الراجح، وهو يوافق عليه سنة: (١٤٠١) للميلاد، وعلى الأول
 سنة: (١٤٠٢) للميلاد^(١٠).

خامسًا: شيوخه:

أخذ الشيخ المؤلف علومه عن جمع كبير من أهل العلم، وتلمذ على ذوي

-
- (١) هي: بكسر الهمزة، من قرى ذي جيلة باليمن. ينظر: معجم البلدان ١/٦٤، ومرصد الاطلاع ١/١٠.
 (٢) ينظر: طبقات صلحاء اليمن: ١١٦، والأعلام ٤/٢١١.
 (٣) ينظر: الضوء اللامع ٥/١٣٤، ومعجم المؤلفين ٢/٢٦٥.
 (٤) هو: أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس الهاشمي، أحد الأئمة الأربعة، وإليه نسبة الشافعية كافة،
 (ت ٢٠٤هـ). الأعلام ٦/٢٦.
 (٥) ينظر: طبقات صلحاء اليمن: ١١٥، وهديّة العارفين ١/٦٥٦.
 (٦) ينظر: طبقات صلحاء اليمن: ١١٤، والأعلام ٤/٢١١.
 (٧) ينظر: الضوء اللامع ٥/١٣٤، وتاريخ الأدب العربي: الملحق: II: ٢٥٠.
 (٨) هو: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، مؤرخ حجة، عالم بالحديث،
 (ت ٩٠٢هـ). الأعلام ٦/١٩٤.
 (٩) ينظر: الضوء اللامع ٥/١٣٤، والإيضاح: ٢٦.
 (١٠) ينظر: موقع: <http://www.al-islam.com/loader.aspx?pageid=620>.

الدراية والفهم، منهم من قرأ عليه،

ومنهم من سمع منه، وأجاز له، وقد جمعهم بخطه بجزء لطيف، ذكر أنه وقفه على أهله وعليه خط جماعة كثيرين من أهل العصر بمصر والشام والقدس وغيرها^(١)، وإليك ذكر أبرزهم في علمي التجويد والقراءات، مرتبين على حسب قدم وفياتهم:

١. شمس الدين علي بن محمد الشرعبي اليماني، قرأ عليه القراءات، (ت ٨٢٠هـ)^(٢).

٢. نفيس الدين سليمان بن إبراهيم بن عمر العلوي، أخذ عنه القراءات وسائر العلوم، (ت ٨٢٥هـ)^(٣).

٣. أبو حفص عمر بن عيسى بن إبراهيم الناشري، انتفع به في القراءات، (ت ٨٣٢هـ)^(٤).

٤. شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري، تلا عليه ختمة للعشر، (ت ٨٣٣هـ)^(٥).

٥. شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد الأشعري، جمع عليه للسبعة قبل بلوغه عشرين سنة، (ت ٨٤١هـ)^(٦).

ولم يكتف الشيخ المؤلف بعلمي التجويد والقراءات، بل أخذ علم الحديث والفقه والنحو وغيرها عن أجل العلماء، وإليك ذكر أبرزهم، وهم على حسب قدم وفياتهم:

١. أبو عبد الله محمد بن عمر بن شوعان الحنفي، قرأ عليه وأخذ

(١) ينظر: طبقات صلحاء اليمن: ١١٥.

(٢) ينظر: طبقات صلحاء اليمن: ٤٣، ١١٥، والشمعة: ٣٢٩.

(٣) ينظر: الضوء اللامع ٣/٢٥٩، وطبقات صلحاء اليمن: ٢٠٧، وما بعدها.

(٤) ينظر: الضوء اللامع ٦/١١١، ١١٢.

(٥) ينظر: طبقات صلحاء اليمن: ١١٦، والإيضاح: ٢٧، ٩٩.

(٦) ينظر: نفائس الهمزة: النسخة الأصل: ٩٥ ظ، وطبقات صلحاء اليمن: ١١٥.

- عنه، (ت ٨١٧هـ)^(١).
٢. عمّه شهاب الدّين أبو الفضل أحمد بن أبي بكر الناشرّي، أخذ عنه الحديث والفقّه، (ت نحو ٨٢٠هـ)^(٢).
٣. عمّه شمس الدّين عليّ بن أبي بكر النَّاشِرِيّ، حفظ عليه القرآن، وأخذ عنه الحديث والفقّه، (ت ٨٢١هـ)^(٣).
٤. شرف الدّين إسماعيل بن إبراهيم البومة، أخذ عنه النّحو، (ت ٨٣٧هـ)^(٤).
٥. تقيّ الدين عمر بن أبي القسم بن معيبد القاضي التعزيّ، أخذ عنه وأثنى على دروسه، (ت ٨٣٧هـ)^(٥).
٦. شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن عليّ بن حَجَر العسقلانيّ، أخذ عنه سائر العلوم، (ت ٨٥٢هـ)^(٦).
٧. شهاب الدّين أبو الفضل أحمد بن عليّ بن أبي بكر الناشرّي اليمانيّ، (ت ٨٥٤هـ)^(٧).
٨. ابن عمّه جمال الدّين الطّيب بن أحمد النَّاشِرِيّ، أخذ عنه الحديث والفقّه، (ت ٨٧٤هـ)^(٨).

سادساً: تلامذته:

أخذ العلوم عن الشيخ المؤلّف جمعٌ من أهل العلم، قال السخاويّ: (درّس بمدارس في زَبِيد، ثم رتبّه الظاهر في تدريس مدرسته، وكان مبارك التدريس، انتفع به جماعة كثيرون، وولي أيضاً إمامة الظاهريّة، فلما اختلّ الأمر انتقل إلى إبّ في أواخر

(١) ينظر: الضوء اللامع ٨/٢٤٦.

(٢) ينظر: طبقات صلحاء اليمن: ١١٥، والشّمعة: ٣٢٩.

(٣) ينظر: الضوء اللامع ١١/٥١، والشّمعة: ٣٢٩.

(٤) ينظر: الضوء اللامع ٢/٢٨٩، وطبقات صلحاء اليمن: ١١٦.

(٥) ينظر: الضوء اللامع ٦/١١٣.

(٦) ينظر: الضوء اللامع ٢/٣٦، وما بعدها، وطبقات صلحاء اليمن: ١١٥.

(٧) ينظر: الضوء اللامع ٢/١٦، والشّمعة: ٣٢٦.

(٨) ينظر: طبقات صلحاء اليمن: ٣١٩، والإيضاح: ٢٧.

جمادى الأولى سنة ثمان وأربعين باستدعاء مالكها أسد الدين أحمد بن الليث السبيري الهمداني صاحب حصن جبّ، فرّته مدرّسا بمدرسة الأسدية التي نشأها هناك، وأضاف إليه إمامتها وتدرّس القراءات بها، وكذا أعطاه تدرّس غيرها كالجلالية، وتصدّر للفتوى والإقراء، فلم يلبث أن مات^(١)، وإليك ذكر أبرزهم مرتّبين على حسب قدم وفياتهم:

١. وجيه الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر الشّويهري الركني، أخذ عن النّاشريّ القراءات، (ت ٨٣١هـ)^(٢).
٢. شمس الدّين يوسف بن يونس الجبائيّ التعزيّ، أخذ القراءات عن النّاشريّ، وغيره، (ت ٨٣٨هـ)^(٣).
٣. شهاب الدّين أبو عبد الله أحمد بن محمّد بن عليّ النّاشريّ، أخذ عنه القراءات، (ت ٨٥٧هـ)^(٤).
٤. جمال الدّين محمّد بن عمر العواديّ اليمانيّ، تلا بالسبع على النّاشريّ، (ت ٨٩٣هـ)^(٥).
٥. موسى بن أحمد بن موسى الرّدّاد بن الزين اليمانيّ الزبيديّ، أخذ عن النّاشريّ، (ت ٩٢٣هـ)^(٦).

سابعاً: مؤلّفاته:

كتب الشيخ المؤلّف كتباً مفيدة، وشروحاً سديدة، وتلخيصاتٍ علميّة، ومبسوطاتٍ جليّة، فقد كان فقيهاً عالماً محققاً لعلوم جمّة منها الفقه والقراءات والفرائض وغيرها، مع مشاركة في الأدب والشعر^(٧)، وإليك ذكرها مرتّبةً على

(١) الضوء اللامع ١٣٤/٥.

(٢) ينظر: الضوء اللامع ٧٢/٤، وما بعدها، ١٧١/٥، وطبقات صلحاء اليمن: ٣١٧.

(٣) ينظر: الضوء اللامع ٣٣٨/١٠، وما بعدها، وطبقات صلحاء اليمن: ١٥٦، ٢٤٦.

(٤) ينظر: الضوء اللامع ١٤٦/٢ وطبقات صلحاء اليمن: ٢١٥.

(٥) ينظر: الضوء اللامع ٢٦٩/٨، وما بعدها، وطبقات صلحاء اليمن: ١٩٩.

(٦) ينظر: الضوء اللامع ١٧٦/١٠، والبدر الطالع ٣١٣/٢.

(٧) الضوء اللامع ١٣٤/٥.

وفق حروف الهجاء:

١. الإيضاح على متن الدرّة^(١):

وهو شرحٌ على منظومة: "الدرّة المضية في القراءات الثلاث المرضية"^(٢) لشيخه ابن الجزري، أوضح فيها المؤلف قراءات الأئمة الثلاثة المتممين للعشرة أصولاً وفرشاً^(٣) بأسلوب سهل وواضح.

٢. البستان الزاهر في طبقات علماء بني ناشر^(٤):

وهو كتابٌ في التراجم والطبقات في الناشرين، إذ وصفه الزبيدي بقوله: (الناشريُّ نسابةُ اليمين)^(٥)، وقد بين فيه أعلام بني قبيلته، واستطرد فيه لغيرهم مع فوائد ومسائل، اطلع عليه السخاوي وغيره، ولم تذكر المصادر أموجود أم مفقود؟

٣. تعليقة مفردة في وقف حمزة وهشام على الهمز^(٦):

وهو كتابٌ خاصٌّ بالوقف على الهمز لحمزة وهشام، فهو نظير كتابنا هذا، وهو مفقود.

٤. در الناظم في رواية حفص عن عاصم^(٧):

وهو كتابٌ خصّصه المؤلف لأحكام رواية حفص، وهو مخطوط^(٨)، وقد ورد

(١) طبع "الإيضاح" بتحقيق الشيخ عبد الرزاق بن عليّ موسى بدار الضياء بطنطا، ط ٣، سنة ١٤٢٣هـ.
 (٢) طبعت: "الدرّة" لابن الجزري مرّات، أفضلها بتحقيق شيخنا د. أيمن رشدي سويد، طبعت بدار الغوثاني، ط ٢، سنة ١٤٣٤هـ.
 (٣) الأصول: (القواعد): هي الكليات التي تندرج تحتها جميع الجزئيات المتماثلة، كقواعد المدّ والهمز والإمالة والفرش: هو الجزئيات التي يقع خلافٌ في قراءتها ولا يقاس عليها، كقراءة: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ﴾ [البقرة: ٩]، لا يقاس عليها ما جاء في النساء: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ [١٤٢]. ينظر: كنز المعاني لشعلة ٥/٢، والقواعد المقررة: ٨١.
 (٤) ينظر: الصّوء اللامع ٥/١٣٤، وتاج العروس ١٤/٢٢٣.
 (٥) تاج العروس ٥/٢٣٨.
 (٦) نفائس الهمزة في وقف هشام وحزمة: المسألة: [١٥].
 (٧) ينظر: الصّوء اللامع ٥/١٣٤، ومعجم المؤلفين ٢/٢٦٥.
 (٨) ينظر: فهرست مخطوطات مكتبة الجامع الكبير صنعاء: ٤٤، والفهرس الشامل: علوم القرآن: القراءات: ٩١.

- اسمه في بعض الفهارس باسم: "الانفرادة"^(١).
٥. شرح الإرشاد في الفقه الشافعي^(٢):
وهو شرح على كتاب: "إرشاد الغاوي في مسالك الحاوي في الفقه الشافعي"^(٣)
لشرف الدين المقرئ الشاوري^(٤)، مات الشيخ عنه مسودة، والحاوي ههنا هو
الحاوي الصغير، الآتي ذكره.
٦. شرح الحاوي في الفقه الشافعي^(٥):
وهو شرح على كتاب: "الحاوي الصغير في الفقه الشافعي"^(٦) لنجم الدين
القزويني^(٧)، مات الشيخ عنه مسودة.
٧. الشمعة في انفراد الثلاثة عن السبعة^(٨):
وهو كتاب مفرد في القراءات الثلاث المتممة للعشرة، وبين المؤلف فيه
قراءاتهم أصولاً وفرشاً باختصار.
٨. نفائس الهمزة في وقف هشام وحمزة^(٩):
وهو كتابنا هذا الذي بين يديك، وسنأتي إلى تفصيل القول فيه في المبحث الثاني
إن شاء الله.

(١) ينظر: خزانة التراث ٥٧ / ٣٧١، ٧٨ / ٥٢٨.

(٢) ينظر: الضوء اللامع ٥ / ١٣٤، وتاريخ الأدب العربي: (النسخة الألمانية) لبروكلمان: الملحق: II: ٢٥٠.

(٣) طبع "إرشاد الغاوي" للمقرئ الشاوري قديماً بمصر، سنة: (١٣٢٠ هـ). الدليل إلى المتون العلمية:
٤١٨.

(٤) هو: أبو محمد إسماعيل بن أبي بكر بن عبد الله المقرئ الحسيني الشاوري اليمني، مصنف شافعي،
(ت ٨٣٧ هـ). الأعلام ١ / ٣١٠.

(٥) ينظر: الضوء اللامع ٥ / ١٣٤، ومعجم المؤلفين ٢ / ٢٦٥.

(٦) هو: مخطوط. ينظر: خزانة التراث ١٦ / ٧٠٧.

(٧) هو: نجم الدين عبد الغفار بن عبد الكريم بن عبد الغفار القزويني، من فقهاء الشافعية، (ت ٦٦٥ هـ).
الأعلام ٤ / ٣١.

(٨) طبعت: "الشمعة" بتحقيق الأستاذين إيباد السامرائي، ويعقوب السامرائي، ونشرت ضمن بحوث
مجلة الشاطبي، العدد: ٤، سنة ١٤٢٨ هـ.

(٩) ينظر: فهرست مخطوطات مكتبة الجامع الكبير صنعاء: ٨٣، والفهرس الشامل: علوم القرآن: التجويد
٢٣٠ / ١.

٩. الهداية إلى تحقيق الرواية في رواية قالون والدوري^(١):

وهو كتابٌ في القراءات، جمع فيه أحكام بعض القراءات، من روايتي قالون والدوري، وهو مخطوط^(٢)، وقد ورد اسمه في بعض الفهارس باسم: "رواية قالون والدوري"، أو "خلاف قالون والدوري"^(٣).

ثامناً: وفاته:

ذكر أكثر أهل التاريخ والتراجم: أن المؤلف توفي في إِبَّ من بلاد اليمن بالطَّاعون يومَ الأحد تاسعَ عَشْرِي ذِي الحِجَّة من سنة: (٨٤٨) للهجرة^(٤)، وانفرد البغداديُّ فزعم أنَّه توفي سنة: (٨٤٠) للهجرة^(٥).
ثم إنَّ التاريخ الميلاديُّ يوافق على الأوَّل الثامن والعشرين من شهر آذار، مارس، سنة: (١٤٤٥) للميلاد، وعلى قول البغداديُّ يوافق سنة: (١٤٣٦) للميلاد^(٦).



(١) ينظر: الأعلام ٤/ ٢١١، ومعجم المؤلفين ٢/ ٢٦٥.

(٢) يوجد نسخة منه في جامعة الملك سعود، ولديَّ صورة عنها، وهي برقم: (٥١٤). ينظر: الفهرس الشامل: علوم القرآن: القراءات: ٢٠٨.

(٣) ينظر: خزنة التراث ٤٨/ ٤١٤، ٦٥/ ٢٦٩.

(٤) ينظر: الصَّوِّء اللامع ٥/ ١٣٤، وطبقات صلحاء اليمن: ١١٦.

(٥) ينظر: إيضاح المكنون ٣/ ١٨١.

(٦) ينظر: موقع: <http://www.al-islam.com/loader.aspx?pageid=620>.

المبحث الثاني: الكتاب

ويكون الكلام عن الكتاب في النقاط الثماني الآتية:

أولاً: اسم الكتاب:

ورد اسم الكتاب في صدر نسختيه المخطوطتين واضحاً، وهو: (كتاب نفائس الهمزة في وقف هشام وحمزة)، وجاء في مقدمته: (هذه مسائل في مذهب حمزة وهشام)^(١)، وقال في خاتمته: (فهذه مسائل حمزة وهشام قس عليها ما وقع من نظيرها، فقد بالغت في تبينها راجياً ثواب ذلك)^(٢).

ولذا ذُكر اسمه هذا صريحاً في فهرس بعض المخطوطات، كفهرس مكتبة الجامع الكبير بصنعاء، ففيها اسم الكتاب: (نفائس الهمزة في وقف هشام وحمزة)^(٣)، وكذلك في الفهرس الشامل للتراث، وخزانة التراث^(٤).

ثانياً: توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف:

هذا الكتاب: (نفائس الهمزة في وقف هشام وحمزة) ثابت النسبة إلى مؤلفه الشيخ عفيف الدين عثمان الناشري من دون ريب، إذ قد كُتب اسم المؤلف صريحاً واضحاً من بعد ذكر اسم الكتاب في أول النسخة الأصل، وهو: (تصنيف الشيخ الإمام العالم العلامة عثمان بن عمر بن أبي بكر الناشري المقرئ، رحمه الله تعالى، ونفعنا بعلومه في الدارين، آمين، آمين، آمين)^(٥).

وكذلك الحال في النسخة الثانية: ن: (تأليف المقرئ الأجل الحافظ عفيف الدين عثمان بن عمر الناشري، رحمه الله، وغفر له)^(٦).

(١) نفائس الهمزة في وقف هشام وحمزة: النسخة الأصل: ٩٥ و.

(٢) نفائس الهمزة في وقف هشام وحمزة: النسخة الأصل: ١٠٠ ظ.

(٣) ينظر: فهرست مخطوطات مكتبة الجامع الكبير في صنعاء ١/ ٨٣.

(٤) ينظر: الفهرس الشامل: علوم القرآن: التجويد ١/ ٢٣٠، ٣/ ٥٥٧، وخزانة التراث ٩٢/ ٥٩٥، ٥٨٢/ ٩٣.

(٥) نفائس الهمزة: النسخة الأصل: ٩٥ و.

(٦) نفائس الهمزة: النسخة: ن: ٣٥٤ و.

وقد نُسب هذا الكتاب إلى مؤلفه الشيخ الناشر في بعض فهارس المخطوطات، ولذا عزي إليه في الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط، وخزانة التراث^(١).

ثالثاً: مُحتوى الكتاب:

خصّص الشيخ المؤلف كتابه هذا: (نفايس الهمزة في وقف هشام وحمزة) في تفصيل الكلام عن أحكام الهمزة وفقاً لهشام وحمزة، فاستوعب أنواعها في مسائل بلغت اثنتين وسبعين مسألة.

وقد سبق لنا في التمهيد تأصيل أحكام الهمزة وفقاً لهشام وحمزة، ويمكن لنا هنا بيان تفصيل أحوالها في الأنواع الآتية مقرونة برقم مسائلها في كتاب المؤلف هذا.

١. الهمزة المبتدأة: (الواقعة أول الكلمة):

وقد خصّص الشيخ المؤلف في هذا الكتاب لهذا النوع ثمان مسائل، وهي: (٤٠، ٥٢، ٥٨، ٥٩، ٦٥، ٧٠، ٧١، ٧٢)، وعرض لذكر أنواع فيها همزتان: مبتدأة ومتطرّفة في سبع مسائل، وهي: (١٧، ١٨، ٥٤، ٦١، ٦٧، ٦٨، ٦٩)، وأنواع فيها همزتان: مبتدأة ومتوسطة في سبع مسائل أيضاً، وهي: (٣٠، ٥٣، ٥٦، ٥٧، ٦٢، ٦٤، ٦٦).

فمجموع مسائل الهمزة المبتدأة إذن: اثنتان وعشرون مسألة فحسب.

٢. الهمزة المتوسطة:

ويشمل الكلام هنا الهمزة المتوسطة بنفسها، والمتوسطة بكلمة، وقد خصّص الشيخ المؤلف في هذا الكتاب لهذا النوع ثمان وعشرين مسألة، وهي: (١١، ١٢، ١٣، ١٤، ٢٨، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٦٠، ٦٣)، وعرض لذكر أنواع فيها همزتان: متوسطة ومتطرّفة في مسألتين، وهي: (٨، ٥٥)، وأنواع فيها همزتان متوسطتان في مسألة واحدة، وهي: (٩).

(١) ينظر: الفهرس الشامل: علوم القرآن: التجويد ١/ ٢٣٠، ٥٥٧، وخزانة التراث ٩٢/ ٥٩٥، ٩٣/ ٥٨٢.

فمجموع مسائل الهمزة المبتدأة إذن: إحدى وثلاثون مسألة فحسب.

٣. الهمزة المتطرّفة: (الواقعة آخر الكلمة):

وقد خصّص الشيخ المؤلّف في هذا الكتاب لهذا النوع تسع عشرة مسألة، وهي:

(١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ١٠، ١٥، ١٦، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧).

فمجموع مسائل الأنواع الثلاثة: (٢٢ + ٣١ + ١٩ = ٧٢): اثنتان وسبعون مسألة.

رابعاً: أهميّة الكتاب:

تبدو أهميّة هذا الكتاب واضحة جليّة من وجوه، إليك ذكرها:

١. إنّ كتاب الناشرّي هذا: (نفائس الهمزة في وقف هشام وحمزة) درس جميع

أحوال الهمزة وقفاً لهشام وحمزة، بل هو مخصّص لها فحسب، ولذا عرض لبيان

أحكام الهمزة المبتدأة والمتوسطة والمتطرّفة وقفاً بصيغة مسائل مفردة^(١).

٢. إنّ أغلب كتب القراءات تناولت أحكام الهمزة وقفاً في بابٍ مستقلٍّ من

أبواب الأصول، فأراد المؤلّف في هذا الكتاب أن يوضح أحكام الهمزة مختصرة

بهيئة مسائل مفردة، وهي مسائل في غاية الأهميّة.

٣. إنّ هذا الكتاب رغم فائدته العظيمة كان مغموراً في رفوف المخطوطات لا

يكاد يعرفه أحد.

٤. إنّ بعض طلبة العلم درجوا على الاهتمام بهذا الكتاب اهتماماً كبيراً، يظهر

هذا الأمر جلياً من كثرة الحواشي والتعليقات على النسختين الخطيّتين المعتمدتين

في الدراسة والتحقيق، وخاصةً النسخة الأصل منهما.

خامساً: مصادر المؤلّف في كتابه:

لا يخفى: أنّ دراسة الشيخ المؤلّف على مشايخه الفخام تعدّ أهمّ المصادر

لديه في كتابة مؤلّفاته، وخاصةً في علم القراءات القرآنيّة، ومنها هذا الكتاب الذي بين

أيدينا، كما صرّح هو نفسه في مقدّمته^(٢)، إضافةً إلى تعصّده لكتابه هذا بنقول من

(١) ينظر: تمهيد في أحكام الوقف على الهمزة لهشام وحمزة.

(٢) ينظر: نفائس الهمزة في وقف هشام وحمزة: مقدّمة الكتاب.

كتب أهل الأداء، وإليك ذكرها مرتبةً على وفق حروف الهجاء:

١. التجريد لبغية المريد في القراءات السبع^(١):

وهو كتابٌ في القراءات السبع لأبي القاسم عبد الرحمن بن عتيق الصقلي المعروف بابن الفحّام، شيخ الإسكندرية، (ت ١٦٥ هـ)^(٢)، وقد نقل عنه الشيخ المؤلف في مسألة واحدة، هي: المسألة: [٤٣].

٢. تعليقة مفردة في وقف حمزة وهشام على الهمز^(٣):

وهو كتابٌ للشيخ المؤلف نفسه، وقد أحال عليه في مسألة واحدة، هي: المسألة: [١٥].

٣. جامع البيان في القراءات السبع^(٤):

وهو كتابٌ في القراءات السبع لأبي عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان الداني، ويقال له ابن الصيرفي، من الأئمة في علم القرآن ورواياته وتفسيره، (ت ٤٤٤ هـ)^(٥)، وقد نقل عنه الشيخ المؤلف في عدّة مسائل وهي: المسائل: [١٤، ٣٥، ٣٦، ٣٩].

٤. حرز الأمان في القراءات السبع^(٦):

وهي منظومة لامية في القراءات السبع، لأبي محمد القاسم بن فيرّه بن خلف الشاطبي، إمام القراء، (ت ٥٩٠ هـ)^(٧)، وقد نقل عنه الشيخ المؤلف في مسألة واحدة، هي: المسألة: [٦٠].

(١) طبع كتاب التجريد بتحقيق زميلنا الشيخ الدكتور ضاري إبراهيم الدوّري بدار عمّار في الأردن، ط ١، سنة: ١٤٢٢هـ.

(٢) ينظر: الأعلام ٣/٣١٦.

(٣) هو كتابٌ في وقف حمزة وهشام على الهمز لم أقف له على ذكر في ما بين يديّ من مصادر، فلعله ممّا فُقد من كتب الشيخ المؤلف.

(٤) طبع كتاب جامع البيان بجامعة الشارقة في الإمارات، وأصله رسائل ماجستير من جامعة أم القرى، ط ١، سنة: ١٤٢٨هـ.

(٥) ينظر: الأعلام ٤/٢٠٦.

(٦) طُبعت عدّة طبعات، أفضلها بتحقيق شيخ الإقراء الدكتور أيمن رشدي سُويد بمكتبة ابن الجزريّ بدمشق، ط ١، سنة ١٤٣٤هـ.

(٧) ينظر: الأعلام ٥/١٨٠.

٥. طيبة النشر في القراءات العشر^(١):

وهي منظومة في القراءات العشر، لأبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن عمر بن الدمشقي، المعروف بابن الجزري، (ت ٨٣٣هـ)^(٢)، وقد نقل عنها الشيخ المؤلف في مسألة واحدة، هي: المسألة: [٦٠].

٦. غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار^(٣):

وهو كتاب في القراءات العشر لأبي العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن الهمداني العطار، شيخ همذان، وإمام العراقيين في القراءات، (ت ٥٦٩هـ)^(٤)، وقد نقل عنه الشيخ المؤلف في مسألة واحدة، وهي: المسألة: [٣٣].

٧. الكامل في القراءات العشر والأربعين الرائدة عليها^(٥):

وهو كتاب في القراءات الخمسين لأبي القاسم يوسف بن علي بن جبارة الهذلي، متكلم، عالم بالقراءات المشهورة والشاذة، (ت ٤٦٥هـ)^(٦)، وقد نقل عنه الشيخ المؤلف في مسألة واحدة، وهي: المسألة: [٤٣].

٨. المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن واختيار خلف

واليزيدي^(٧):

وهو كتاب في القراءات الثمان - أي: القراءات السبع ويعقوب -، مع خلف العاشر، بالإضافة إلى ثلاث قراءات شاذة، وهي قراءة الأعمش وابن محيصن

(١) طُبعت عدة طبعات، أفضلها بتحقيق شيخ الإقراء الدكتور أيمن رشدي سُويد بمكتبة ابن الجزري بدمشق، ط ١، سنة ١٤٣٣هـ.

(٢) ينظر: الأعلام ٧/ ٤٥.

(٣) طُبِع بتحقيق د. أشرف محمد فؤاد طلعت بالجماعة الخيرية، بإشراف جامعة الإمام محمد بن سعود، ط ١، سنة ١٤١٤هـ.

(٤) ينظر: الأعلام ٢/ ١٨١.

(٥) طبع بتحقيق جمال بن السيد بن رفاعي الشايب في مؤسسة سما للتوزيع والنشر، ط ١، سنة: ١٤٢٨هـ.

(٦) ينظر: الأعلام ٨/ ٢٤٢.

(٧) طبع كأطروحة دكتوراه بتحقيق عبد العزيز بن ناصر السبر، وبإشراف أ.د. عبد العزيز أحمد، بجامعة الإمام محمد بن سعود، سنة: ١٤٠٤هـ.

واليزيدي، لأبي محمد عبد الله بن علي بن أحمد البغدادي المعروف بسبط الخياط، شيخ الإقراء، (ت ٥٤١هـ)^(١)، وقد نقل عنه الشيخ المؤلف في مسألة واحدة، وهي: المسألة: [٢٩].

٩. النشر في القراءات العشر^(٢):

وهو كتاب في القراءات العشر لأبي الخير ابن الجزري، وقد نقل عنه الشيخ المؤلف في مسائل كثيرة، قرابة عشرين مسألة، وهي: المسائل: [١٤، ١٥، ١٧، ١٩، ٢٧، ٢٩، ٣١، ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٤٣، ٥٢، ٥٤، ٥٥، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٨، ٦٩].

سادساً: نسخ الكتاب المخطوطة:

ذكرت كتب فهرس المخطوطات في العالم نسختين لكتاب: (نفائس الهمزة في وقف هشام وحزمة) للشيخ عثمان الناشري، وهما:

١. نسخة مكتبة الجامع الكبير في صنعاء.

٢. نسخة مكتبة عشيرة شرف الملك بمدراس في الهند^(٣).

وقد وفقني الله تعالى في الحصول على صورة للنسخة الأولى اليمنية، ولكنني لم أفلح في الحصول على النسخة الهندية بعد طول سؤال ومتابعة، وقد رزقني الله تعالى بدلها بصورة من نسخة مكتبة مجلس الشورى ببيروت.

وإليك الآن تفصيل الوصف لكلتا النسختين المعتمدين في الدراسة والتحقيق:

النسخة الأولى: الأصل:

وهي نسخة مكتبة الجامع الكبير في صنعاء، وتحمل رقم: (٩٣ مجاميع) في المكتبة، وعليها تصويبات وتعليقات كثيرة^(٤).

حالة النسخة المخطوطة:

كُتِبَتْ هذه النسخة بخط النسخ، وخطها واضح غالباً، وفيها أخطاء يسيرة،

(١) ينظر: الأعلام ٤/ ١٠٥.

(٢) طبع بتحقيق الشيخ العلامة علي محمد الضباع (ت ١٣٨٠هـ)، بدار الكتاب العلمية، (لا.ت).

(٣) ينظر: الفهرس الشامل: علوم القرآن: التجويد ١/ ٢٣٠، ٥٥٧.

(٤) ينظر: فهرست مخطوطات مكتبة الجامع الكبير في صنعاء ١/ ٨٣.

وهي تقع في ستّ أوراق باثنتي عشرة صفحة، قياس كلّ صفحة منها: ١٥×٢٠ سم، في كلّ صفحة: ثلاثة وعشرون سطرًا، في كلّ سطر: ما يقارب ثلاث عشرة كلمة، كتبها عليّ بن صالح المكيّ، وعليها مقابلة سنة: (١٠٦٣هـ)^(١).

النسخة الثانية: ورمزها: (ن):

وهي نسخة مكتبة مجلس ملي شورى إيران، وتحمل رقم: (١٣٨٤) في المكتبة.

حالة النسخة المخطوطة:

كُتِبَتْ هذه النسخة بخطّ النسخ، وعناوينها بخطّ الثلث، وخطّها جيّد وجميل غالبًا، وهي تامّة، ولكنّ فيها سقطًا يسيرًا، وهي تقع في ستّ أوراق بثنتي عشرة صفحة، قياس كلّ صفحة منها: ١٥×٢٠ سم، في كلّ صفحة: تسعة عشر سطرًا، في كلّ سطر: ما يقارب ستّ عشرة كلمة، ولم يُعلم ناسخها، وعليها ختم باسم: المؤمن، واتّفق الفراغ من تنميقها ظهر الثلاثاء الخامس والعشرين من شهر جمادى الثانية في عام تسع ومائة بعد الألف من الهجرة النبويّة^(٢).

سابعًا: منهج تحقيق الكتاب:

انتهجتُ في الدّراسة والتحقيق لكتاب: (نفائس الهمزة في وقف هشام وحمزة) الأمور الآتية:

١. تحقيق اسم الشيخ المؤلّف، واسم كتابه، وتوثيق نسبة الكتاب إلى مؤلّفه.
٢. تحرير نصّ الكتاب من النسخة الأصل وفق القواعد المعروفة في الوقت الحاضر، باستثناء حروف القرآن الكريم، فقد حرّرتها برسم المصحف الشريف حرمةً له.
٣. مقابلة ما دوّن من النسخة الأصل على النسخة: ن، وتثبيت ما بين النسخ من اختلاف أو سقط أو تحريف في الهامش.

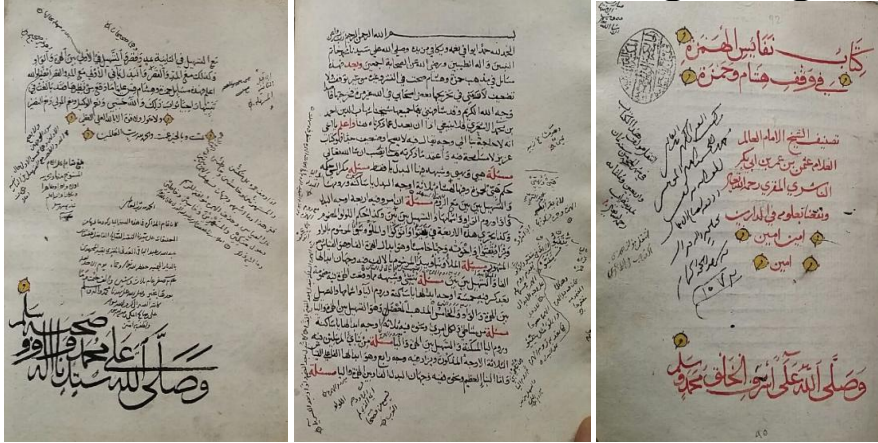
(١) ينظر: فهرست مخطوطات مكتبة الجامع الكبير في صنعاء ١/٨٣.

(٢) ينظر: نفائس الهمزة: النسخة: ن: ٣٦٤ظ.

٤. ضبط نصّ الكتاب ضبطاً محكماً، إذ هو متعلّق بأعظم قيل، كلام الملك الجليل، معتمداً على كُتُب القراءات ومراجع أصليّة كثيرة.
٥. تخريج الآيات الواردة في نصّ الكتاب بذكر اسم السورة ورقم الآية في صلب الكتاب داخل قوسين مربّعين تخفيفاً عن كاهل الهامش.
٦. تخريج القراءات الواردة في نصّ الكتاب من كتب القراءات خاصّة، وتثبيت ذلك بهامش الكتاب.
٧. تخريج أقوال أهل العلم من كتبهم المُحال عليها في الكتاب.
٨. تخريج المسائل المبحوثة في الكتاب من مصادرها الأصليّة المعروفة لدى المختصّين.
٩. ترقيم المسائل المبحوثة في الكتاب وجعلها مع أرقامها باللون الأحمر ليسهل الرجوع إليها.
١٠. ذكر تراجم موجزة للأعلام الذين يردُّ ذكرهم في الهامش، وقد أحلتُ على كتاب الأعلام للزركليّ، لأنّه مفتاحٌ لكثيرٍ من كتب التراجم.
١١. تمييز الآيات القرآنيّة بوضعها بأقواس مزهّرة خاصّة بها، هكذا: ﴿...﴾.
١٢. الإشارة إلى موضع انتهاء صفحتي المخطوطة (الأصل) في جميع الأوراق، ذاكراً موضع انتهاء الوجه والظهر معاً في صلب المنظومة، رامزاً للوجه ب(و)، وللظهر ب(ظ).

ثامناً: نماذج لمخطوطات الكتاب:

ندرجُ ههنا نماذج لمخطوطتي الكتاب المعتمدين في الدراسة والتحقيق:



صورة صفحة العنوان من النسخة الأصل صورة الصفحة الأولى من النسخة الأصل

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة الأصل



صورة صفحة العنوان من النسخة ن صورة الصفحة الأولى من النسخة ن صورة

الصفحة الأخيرة من النسخة ن

* * *

الفصل الثاني: نص الكتاب المحقق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^(١)

رَبِّ يَسَّرَ وَأَعِنَ^(٢).

الحمد لله حمداً يُوافي نعمه ويكافئ مزيده، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين، وآله الطيبين، ورضي الله عن الصحابة أجمعين.

وبعد: فهذه مسائل في مذهب حمزة وهشام^(٣) صحّت في النشر^(٤) وغيره من غير توقّف ولا تضعيف، لازمني في تخريجها بعض أصحابي في الله غير مرّة، فخرّجتها قاصداً وجه الله الكريم، وقد شافهني بها جميعاً شيخنا شهاب الدين أحمد بن محمد الأشعري^(٥)، فلا ينبغي إذاً أن يعدل عمّا ذكرناه هنا.

واعلم يا أخي أنّه لا حاجة بنا^(٦) إلى وجهه يُقال فيه: لا يصح أو ضعيف جداً، فهو كتاب عزيز^(٧) لا مُسامحة فيه، واعتمد ما ذكرته هنا تُصب إن شاء الله تعالى.

مسألة [١]: ﴿وَهَيَّ﴾ [الكهف: ١٠]، ﴿وَيَهَيَّ﴾ [الكهف: ١٦]، وشبهه: فيها البدل ياءً فقط^(٨).

(١) جاء في صفحة العنوان من النسخة الأصل: كتاب: نفائس الهمزة في وقف هشام وحمزة: تصنيف الشيخ الإمام العالم العلامة عثمان بن عمر بن أبي بكر الناشري المقرئ، رحمه الله تعالى، ونفعنا بعلومه في الدارين، أمين، أمين، أمين. وصلى الله على أشرف الخلق محمد وسلّم. وجاء في صفحة العنوان من النسخة ن: كتاب: نفائس الهمزة في وقف هشام وحمزة: تأليف المقرئ الأجل الحافظ عفيف الدين عثمان بن عمر الناشري، رحمه الله وغفر له.

(٢) ربّ يسّر وأعين: سقطت من: ن.

(٣) تقدّمت ترجمتهما في التمهيد من المبحث الأول من الفصل الأول.

(٤) أي: كتاب: النشر في القراءات العشر، للإمام العلامة أبي الخير ابن الجزري، تقدّمت ترجمته في المبحث الثاني من الفصل الأول.

(٥) سبقت ترجمته في المبحث الأول من الفصل الأول.

(٦) في ن: لنا.

(٧) أي: القرآن الكريم، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِنْتُبٌ عَزِيزٌ﴾ [فصلت: ٤١].

(٨) علّق النّاسخ في ن: ياء، أي: ساكنة. ينظر: حرز الأمامي ووجه التّهماني في القراءات السّبع: ٢٤، رقم =

مسألة [٢]: ﴿وَمَكْرَ السَّيِّئِ﴾ [فاطر: ٤٣]: حكمه حكم: ﴿وَهَيَّيْ﴾ لحمزة، وفيها لهشام ثلاثة أوجه: البدل ياء ساكنة، ورومها، والتسهيل بين بين مع الروم^(١).

مسألة [٣]: ﴿إِنْ أَمْرُؤًا﴾ [النساء: ١٧٦]: فيه أربعة أوجه: البدل واوًا، وروم الواو^(٢)، وإشمامها، والتسهيل بين بين، وكذا حكم: ﴿اللُّؤْلُؤُ﴾ [الرحمن: ٢٢] المضموم^(٣).

وكذا تجري هذه الأربعة في: ﴿تَفْتَوُا﴾ [يوسف: ٨٥]، و﴿أَتَوْكُنُؤًا﴾ [طه: ١٨]، و﴿الْمَلُؤُا﴾^(٤)، و﴿نَبُؤًا﴾ المرسوم بالواو^(٥)، ويزاد: ﴿تَفْتَوُا﴾ وإخوته وجهًا خامسًا، وهو: إبدال الهمزة ألفًا، وهو القياس المشهور^(٦).

البيت: (٢٣٦)، وتحبير التيسير في القراءات العشر: ٢٢٤.

(١) ينبغي أن يُعلم: أن حمزة قرأ: ﴿السَّيِّئِ﴾ بإسكان الهمزة في الوصل لتوالي الحركات تخفيفًا، وإذا وقف أبدلها ياء ساكنة فقط كما ذكر المؤلف أعلاه، وأما هشام فيحرك الكلمة وصلًا بالكسر كالباقين من القراء العشرة، فله وقفًا ثلاثة أوجه بينها كذلك أعلاه.

ينظر: التيسير في القراءات السبع: ١٨٢، والعنوان في القراءات السبع: ١٥٨، والموضح في وجوه القراءات وعللها ٣/ ١٠٦٥.

(٢) في ن: ورومها.

(٣) أي: الهمزة المتطرفة من: ﴿اللُّؤْلُؤُ﴾. وينظر: كنز المعاني لشعلة ١/ ٤٩١، وفوائد الأنام في شرح باب وقف حمزة وهشام: ٢ و.

(٤) رسم: ﴿الْمَلُؤُا﴾ بالواو في أربعة مواضع فقط، وهي في: [المؤمنون: ٢٤، والنمل: ٢٩، ٣٢، ٣٨]، وما سواها بالألف: ﴿الْمَلِإِ﴾.

ينظر: المقنع في رسم مصاحف الأمصار: ٦٢، وجميلة أرباب المراسد في شرح عقيلة أتراب القضاة: ٥٩٤.

(٥) رسم: ﴿نَبُؤًا﴾ بالواو في أربعة مواضع، وهي في: [إبراهيم: ٩، وص: ٢١، ٦٧، والتغابن: ٥]، وما سواها بالألف: ﴿نَبَأًا﴾.

ينظر: المقنع في رسم مصاحف الأمصار: ٦١، وجميلة أرباب المراسد في شرح عقيلة أتراب القضاة: ٥٩٥.

(٦) أي: الأوجه الأربعة تبعًا للرسم، والخامس على القياس. ينظر: الجواهر الغوالي العظام في وقف حمزة وهشام: ١٢٣، والتسهيل في الوقف على الهمز: ٩.

مسألة [٤]: ﴿الْمَلَا﴾ [البقرة: ٢٤٦]، و﴿نَبَأًا﴾ [المائدة: ٢٧]، و﴿يَبْدَأُ﴾
المرسوم بالألف^(١) فيه وجهان: إبدالها ألفًا، والتسهيل بين^(٢).

مسألة [٥]: ﴿يُنشِئُ﴾ [الرعد: ١٢]، والعنكبوت: ٢٠] وشبهه مِمَّا وقعتِ الهمزة
فيه مضمومةً بعد كسرٍ فيه^(٣) خمسة أوجه: إبدالها ياءً ساكنة، وروم الياء، وإشمامها،
والتسهيل بين الهمزة والواو^(٤)، والخامس: المذهب المعضّل، وهو التسهيل بين
الهمزة والياء^(٥).

مسألة [٦]: ﴿مَنْ شَطِئِي﴾ [القصص: ٣٠]، و﴿لِكُلِّ أَمْرِي﴾ [عبس: ٣٧]، ونحوه
فيه ثلاثة أوجه: إبدالها ياءً ساكنة، وروم الياء المسكّنة، والتسهيل بين الهمزة
والياء^(٦).

مسألة [٧]: ﴿مَنْ نَبَّأَ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤]: فيه الثلاثة الأوجه المذكورة،
ويُزَادُ فيه وجهٌ رابع^(٧)، وهو إبدالها ألفًا على القياس^(٨)، وأمّا: ﴿أَتَيْنَا الْعَظِيمَ﴾ [النبا: ٢]

(١) ينبغي أن يُعلم: أنّ الفعل: ﴿يَبْدَأُ﴾ ورد في ستة مواضع في القرآن، وهي: [يونس: ٤، ٣٤ موضعان،
والتّمّل: ٦٤، والرّوم: ١١، ٢٧]، وهو في جميعها مرسومٌ بالواو كما بيّن علماء الرّسم، ولا يوجد
موضعٌ رسم بالألف! فكلامُ المؤلّف أعلاه على لمح الأصل، أو ذهولٌ منه تابع فيه ابن الجزري!
ينظر: النّشر في القراءات العشر ١/ ٤٦٩، وفوائد الأنام: ٣، والمعجم المفهرس لألفاظ القرآن
الكريم: ١١٥.

(٢) ينظر: القواعد المقررة: ٣١١، وإتحاف الأنام وإسعاف الأفهام في وقف حمزة وهشام: ٣.

(٣) في ن: كسرة فيه لحمزة وهشام.

(٤) ينظر: إتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر: ٤٣٩، وجمع الأصول في مشهور المنقول في
القراءات العشر: ١٦.

(٥) ينبغي أن يُعلم: أنّ صفة الإعضال أخذها المؤلّف من قول الشّاطبي: (وَمَنْ حَكَى فِيهِمَا كَالْيَا وَكَالْوَا
أَعْضَلًا)، قال أبو شامة: ومن حكى فيهما: أي: في المضمومة بعد كسر، والمكسورة بعد ضمّ أن تجعل
المضمومة كالياء والمكسورة كالواو - أي: تسهّل كلّ واحدة منهما بينها وبين حرفٍ من جنس حركة
ما قبلها لا من جنس حركتها - أعضّل، أي: أتى بعضلة، وهي الأمر الشاقّ، لأنه جعل همزة بين بين
مخفّفة بينها وبين الحرف الذي منه حركة ما قبلها.

ينظر: إبراز المعاني من حرز الأمان: ١٧٥، وتُحفة الأنام في الوقف على الهمز لحمزة وهشام: ٤٩.

(٦) ينظر: كنز المعاني لشُعلة ١/ ٤٩١، والنّشر في القراءات العشر ١/ ٤٧٠.

(٧) في ن: ويُزَادُ وجهٌ رابع. والأوجه الثلاثة هي المذكورة في المسألة [٦] السابقة: إبدال الهمزة ياءً ساكنة،

ونحوه ففيه وجهان: البَدَلُ أَلْفًا، وبين الهمزة والياء^(٢).

مسألة [٨]/[٩٥ظ]: «اللُّؤْلُؤُ»^(٣) ونحوه مِمَّا وَقَعَتِ الهمزة فيه مكسورةً بعد الضمِّ فيه أربعة أوجه: إبدالها واوًا ساكنة، وروم هذه الواو، والتَّسْهِيلُ بَيْنَ الهمزة والياء، وبين الهمزة والواو، وهو مُعْضَلٌ^(٤).

مسألة [٩]: «لُؤْلُؤًا» المنصوب^(٥): فيه وجهٌ واحد، وهو إبدال الأولى واوًا، والثانية واوًا مفتوحة^(٦).

مسألة [١٠]: «مَا كَانَ أَبُوكَ أَمْرًا» [مريم: ٢٨]^(٧)، و«ذَرَأًا» [الأنعام: ١٣٦]، و«بَدَأَ» [العنكبوت: ٢٠]: فيه وجهٌ واحد، وهو إبدال الهمزة أَلْفًا^(٨).

مسألة [١١]: «وَتُؤَيِّ» [الأحزاب: ٥١]، و«تُؤَيِّدُ» [المعارج: ١٣]، و«وَرِيًّا»

وروم الياء المسكَّنة، والتَّسْهِيلُ بَيْنَهَا وبين الياء.

(١) ينظر: النَّشْرُ ١/٤٧٠، وفوائد الأنام: ٣ظ.

(٢) ينظر: الإِنْفِهَامُ فِي شَرْحِ بَابِ وَقْفِ حَمْزَةِ وَهْشَامٍ: ٥٠ظ، وإتحاف فضلاء البشر: ٤٣٩.

(٣) ورد معرَّفًا في موضعين: أوَّلُهُمَا مَرْفُوعٌ، وهو: «اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَاتُ» [الرَّحْمَنُ: ٢٢]، وثانِيَهُمَا مَجْرُورٌ، وهو: «كَأَمْثَلِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكُونِ» [الوَاقِعَةُ: ٢٣]، وهذا الثاني هو المقصود أعلاه، وورد منكَرًا مَرْفُوعًا فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، وهو: «لُؤْلُؤٌ مَكُونٌ» [الطُّورُ: ٢٤]. ينظر: المَعْجَمُ الْمَفْهَرَسُ: ٦٤٤.

(٤) ينظر: شرح باب وقف حمزة وهشام من الشَّاطِئِيَّةِ: ١١١، وما بعدها، والجواهر الغوالي العظام: ١٢٦و.

(٥) ورد منكَرًا منصوبًا على قراءة حمزة وهشام في موضعٍ واحد، وهو: «حَبِيبَتُهُمْ لُؤْلُؤًا مَنُورًا» [الإنسان: ١٩]، وأما موضعا: [الحجج: ٢٣]، وفاطر: [٣٣] فهما بالجرِّ على قراءتهما. ينظر: السَّبْسُوطُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ: ٢٥٦، والتَّدْكَرَةُ فِي الْقِرَاءَاتِ الثَّمَانِ ٢/٥٥١، والمُعْجَمُ الْمَفْهَرَسُ: ٦٤٤.

(٦) أي: لحمزة وحده، لأنَّ الهمزتين فيه متوسَّطتان. ينظر: إتحاف الأنام: ٣ظ، والبدور الزَّاهِرَةُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ الْمُتَوَاتِرَةِ: ٣٧٥.

(٧) فِي النَّسْخَتَيْنِ: الْأَصْلُ وَن: «مَا كَانَ أَبُوكَ أَمْرًا سَوِيًّا»، لكنَّ قَدْ أَعْلَمَ عَلِيٌّ: «سَوِيًّا» بِالْحَذْفِ مِنَ النَّسْخَةِ الْأَصْلِ، وَهُوَ الصَّوَابُ.

(٨) ينظر: التَّيْسِيرُ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ: ٣٨، والإقناع في القراءات السَّبْعِ: ١٩٩.

[مريم: ٧٤] فيه وجهان: الإبدال مع الإظهار، ومع الإدغام^(١).
 مسألة^(٢) [١٢]: «رُءِيَا» المضموم كيف وقع^(٣) فيه أيضًا الوجهان^(٤).
 مسألة [١٣]: «فَأَذْرَةٌ نُمْ» [البقرة: ٧٢]، و«أَمْتَلَاتِ» [ق: ٣٠]، و«أَسْتَجَرَّتْ» [القصص: ٢٦] فيه وجه واحد، وهو إبدال الهمزة ألفًا لسكونها وانفتاح ما قبلها^(٥).
 مسألة [١٤]: «أَلْهَدَى أَتَيْنَا» [الأنعام: ٧١]، و«الَّذِي أَوْثِقْنَ» [البقرة: ٢٨٣]، و«فَرَعَوْنُ أَتْتُونِي» [يونس: ٧٩]، و«لِقَاءَنَا أَتَتْ» [يونس: ١٥]، ونحوه، قال الشيخ^(٦): لا يصح فيها سوى وجه واحد، وهو البديل مع القصر، ولا تأتي الإمالة في: «أَلْهَدَى»، لأن المحذوف الأول^(٧)، لا لالتقاء الساكنين، هذا وقد ذكر فيها سبعة أوجه، وردّها كلها سوى هذا الوجه^(٨).

- (١) ينظر: لطائف الإشارات لفنون القراءات ٣/٩٣٧، والقواعد المقررة: ٣١٦.
 (٢) بدأ النَّاسُخُ في النسخة ن من ههنا إلى آخر الرسالة بوضع حرف الميم: م باللون الأحمر بدلًا من كلمة: مسألة.
 (٣) ورد معرّفًا بأل في أربعة مواضع: «الرُّؤْيَا» [يوسف: ٤٣]، والإسراء: ٦٠، والصفّات: ١٠٥، والفتح: ٢٧، وورد: «رُءِيَاكَ» [يوسف: ٥]، و«رُءِيَتِي» في موضعين [يوسف: ٤٣، ١٠٠]. ينظر: المعجم المفهرس: ٢٨٥.
 (٤) أي: الإبدال مع الإظهار: (رُؤْيَا)، ومع الإدغام: (رُؤْيَا). ينظر: الإفهام: ٤٩، و، وتحفة الأنام: ١٤٧، وما بعدها.
 (٥) ينظر: الإشارة بلطف العبارة في القراءات المأثورات بالروايات المشهورات: ٢٢٨، وسراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي: ٨٤، وما بعدها.
 (٦) ورد في هامش الأصل: أي ابن الجزري. وقد سبقت ترجمته. النشر ١/٤٣١، وينظر: المبهج في القراءات الثمان: ١٩٦.
 (٧) ورد في هامش الأصل: يعني ياء: «أَلْهَدَى». والمقصود أن ههنا ألفين: ألف: «أَلْهَدَى»، والألف المبدلة من همزة: «أَتَيْنَا»، والمحذوف الأول.
 (٨) في ن: الوجه المذكور. والمقصود بالأوجه السبعة تفصيله على النحو الآتي: تحقيق همزة: «أَتَيْنَا» مع فتح: «أَلْهَدَى»، وهو مذهب ابن سفيان في الهادي، وإبدال همزة: «أَتَيْنَا» مع ثلاثة المدّ والتوسط والقصر وفتح: «أَلْهَدَى»، وإبدال همزة: «أَتَيْنَا» مع ثلاثة المدّ والتوسط والقصر وإمالة: «أَلْهَدَى»، وهذا المدّ مع الفتح والإمالة استنبطه أبو شامة، والصحيح منها كلّها وجه واحد فقط، وهو إبدال همزة: «أَتَيْنَا» مع القصر وفتح: «أَلْهَدَى».

=

قلتُ: وقد نقل في باب الإمالة عن الداني^(١) ما يدلُّ بحذفِ الثانية^(٢).

مسألة [١٥]: ﴿نَشَاءُ﴾ [الأنعام: ٨٣]، و﴿السُّفَهَاءُ﴾ [البقرة: ١٣]، ونحوه لا يخلو
إمّا أن تبقى الألفين أو تحذف أحدهما، فإن أقيمت جاز الطّول والتوسّط والقصر،
والقصر هنا: عبارة عن المدّ بألفين^(٣)، وإن حذف^(٤) لا يخلو أيضًا إمّا أن تحذف
الأولى أو الثانية، فإن حذف الثانية فالمدّ والقصر من باب المعير^(٥)، وإن حذف
الأولى فالقصر فقط، ويجوز أيضًا فيها وجهان آخران، وهما: التسهيل مع الروم

ينظر: الهادي في القراءات السبع: ١٤٠، وإبراز المعاني: ١٥٧، والنشر ١/٤٧٣، وتحفة الأنام: ١١٤،
وإتحاف فضلاء البشر: ٩٠، ٢١٤.

(١) سبقت ترجمته في المبحث الثاني من الفصل الأول.

(٢) علّق على النسخة الأصل ههنا بعبارة: (لكنّه غير صحيح). وهذا صوابٌ، وقد سبق أنّ الألف
المحذوف هو الأول ألف: ﴿الهُدَى﴾ على الرَّاجح، ولكن الداني في الجامع ذكر احتماليّ الفتح
والإمالة! وقال: (فالفتح على أنّ الألف الموجودة في اللفظ بعد فتحة الدال هي المبدلة من الهمزة
دون ألف: ﴿الهُدَى﴾، والإمالة على أنها ألف: ﴿الهُدَى﴾ دون المبدلة من الهمزة، والوجه الأول
أقيس). جامع البيان في القراءات السبع ٢/٧٦١، وينظر: النشر ١/٤٣١، ٤٧٣، ٧٩/٢.

(٣) لا يخفى: أنّ المقصود بـ"القصر" هو المدّ بمقدار ألفٍ واحدٍ، وهذا هو المعروف من كلام أهل الأداء
كابن القاصح وابن الجزري وغيرهما، وهذا مفاد ما علّق به على النسخة الأصل: (يشير بـ"القصر"
إلى المدّ الطبيعيّ الذي لا تقوم ذات الحرف إلا به)، فلعلّ المؤلّف أطلقه تجوزًا، كما فعل الشاطبيّ
في نحو: ﴿سَقَى﴾ [البقرة: ٢٠] بقوله: (بطولٍ وقصرٍ وصلٍ ورشٍ ووقفه)، قال أبو شامة: (المراد
بالوجهين: المدّ المشبع والمتوسّط، نصّ على ذلك المهديّ وغيره)، أو هو ذهولٌ منه أو من
الناسخ!

ينظر: حرز الأمان: ١٨، رقم البيت: (١٨٠)، وإبراز المعاني: ١٢٣، وسراج القارئ المبتدي: ٥١،
والنشر ١/٣٢١.

(٤) في ن: حذف أحدهما.

(٥) أي: المدّ لأنّ أثر الهمز موجود وهو عارضٌ لا اعتداد به، والقصر لأنّ الهمز قد غير أخذًا من قول
الشاطبيّ:

وإن حرفٌ مدّ قبلَ همزٍ مغيرٍ يجزّ قصره والمدّ ما زال أعدلا

حرز الأمان: ٢١، رقم البيت: (٢٠٨)، وينظر: كنز المعاني لشعلة ١/٤٥٩، وغيث النفع في القراءات
السبع: ٨٥، وعمدة الخلان في إيضاح زبدة العرفان: ٤٩.

بمدّ وقصر^(١).

قلتُ: ولم يتعرّض الشيخُ لاتباع الرّسم في هذه المسألة، وهو ظاهرٌ لو قلنا به، وحكمه حكمٌ وجه حذف الألف الثانية المذكورة، وقد ذكرتُ هذه الأوجه بعينها في تعليقة مفردة^(٢)، واستوعبتُ تعليلاتها وتحقيقاتها، فمن أراد ذلك فعليه بها، والله الموفق. واعلم أنه ذكر أن لفظ هذه المسألة يكونُ بخمسة أوجه، وهي: الطول والتوسط والقصر، والتسهيل بمدّ وقصر، ومقتضى إطلاقه في هذه المسألة، وكلام غيره أن تكون ستة لفظية وثلاثة عشر معنوية، لأنّ التوسط هنا/ ٩٦ و/ يكون^(٣) بقدر ألفين ونصف، والله أعلم^(٤).

مسألة [١٦]: ﴿الشُّهَدَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، و﴿مِنْ مَاءٍ﴾ [البقرة: ١٦٤]، ونحوه ممّا تكونُ الهمزة فيه مكسورةً حكمه حكمُ المسألة المتقدمة سواء، إذ الإشمام ممتنعٌ فيهما^(٥).

مسألة [١٧]: ﴿وإِيتَايَ ذِي الْقُرْبَى﴾ [النحل: ٩٠] إذا قلنا بالقياس فلا كلام فيه، لأنّ حكمه حكم: ﴿السُّهَاءُ﴾ [البقرة: ١٣]، و﴿الشُّهَدَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٢] تأتي الخمسة الأوجه المذكورة عند الشيخ، فإذا قلنا بالرّسم، وهو بياء كان فيه أربعة أوجه: طولٌ

(١) ينظر: كنز المعاني في شرح حرز الأمانى للجعبري ١/ ٥٠٥، وتقريب النثر: ٧٤.

(٢) تقدّم الكلام عنها في المبحث الثاني من الفصل الأوّل.

(٣) في ن: يكون هنا.

(٤) لا يخفى: أنّ كلام المؤلف أعلاه غامضٌ ومبهّم، ولعلّ المقصود بالأوجه المعنوية يشمل ما كان مرسومًا بالواو، نحو: ﴿نَشْتَوُا﴾ [هود: ٨٧]، فتجري فيه الأوجه الخمسة على القياس لحمزة وهشام وقفًا، وهي التي سبق أن بيّنها الشيخ المؤلف في المسألة: [١٥]، ويزادُ إليها في حال القراءة بالجمع لهما أنّ المدّ مع التسهيل بالرّوم لهشام بأربع حركات، ولحمزة بست حركات، فهذه ستة أوجه. ويُضاف إلى هذه الستة سبعة أوجه تبعًا للرّسم، وهي: الإبدالُ وأوًا بالطول والتوسط والقصر على كلّ من الإسكان والإشمام، وهذه ستة، والسابعُ الإبدالُ وأوًا مع الرّوم بالقصر. وأمّا التوسط: فلا يُعرَفُ لدى القراء عند إطلاقه إلّا أنّه بمقدار ألفين فقط، أي: أربع حركات. ينظر: تحفة الأنام: ١٦٦، والكامل المفصل: ٢، ٢٣١.

(٥) أي: الإشمام ممتنعٌ في المسألتين: [١٥، ١٦]، فلحمزة وهشام الأوجه الخمسة المتقدمة فقط. ينظر: غيث النفع: ٨٤، والبدور الزاهرة: ٢٣.

وتوسّط وقصرٌ وروم الياء من باب العارض، فالجملة تسعة، هذا مع تحقيق المتوسطة بزائد، وكذلك مع تسهيلها، فالجملة ثمانية عشر^(١).

مسألة [١٨]: «وَمِنْ آتَايَ اللَّيْلِ» [طه: ١٣٠] حكمه حكم هذه المسألة لا فرق بينهما، إلا أن هذه لم يكن فيها متوسطة بزائد، فالجملة فيها تسعة، هذه التسعة مع السكت ومع عدمه ومع النقل، فالجملة سبعة وعشرون^(٢).

مسألة [١٩]: «بُرءُؤُا» [المتحنة: ٤]، و«شُرْكُؤُا» [الأنعام: ٩٤]، و«دُعُؤُا» [غافر: ٥٠]، و«نَشْرُؤُا» [هود: ٨٧]، وشبهه ممّا رُسم بالواو، وفيها على وجه القياس - وهو إبدالها ألفاً - الخمسة المذكورة عند الشيخ في: «السُّفْهَاءُ» [البقرة: ١٣]^(٣)، وتزيد هذه بأوجه العارض حالة أتباع الرسم، وهو أن تُبدل الهمزة واوًا، فيكون طولٌ وتوسّطٌ وقصرٌ مع السكون، ومع الإشمام، وقصرٌ مع روم الواو، وهذه سبعة، مع الخمسة قبلها، فالجملة اثنا عشر^(٤).

مسألة [٢٠]: «ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ» [البقرة: ٢٢٨] فيه وجهان: البدل، والإدغام والروم معه^(٥).

مسألة [٢١]: «الَلَّيِّئُ» [التوبة: ٣٧]، و«بِرِئُ» [الأنعام: ١٩] مثل: «قُرُوءٍ» غير أنه مضمومٌ، فزيد بالإشمام^(٦).

مسألة [٢٢]: «الْحَبَّءُ» [النمل: ٢٥] فيه النقل مع الإسكان فقط وجه^(٧).

مسألة [٢٣]: «يَيْنَ الْمَرْءِ» [البقرة: ١٠٢]، والأنفال: ٢٤] فيه النقل والروم،

(١) ينظر: النَّشْرُ في القراءات العشر ١/ ٤٧٤، والجواهر الغوالي العظام: ١٢٧ و.

(٢) ينظر: تحفة الأنام: ١٤٠، وغيث النَّفْع: ٢٩٢.

(٣) تقدّم الكلام عن أحكام هذه الهمزة في المسألة: [١٥].

(٤) ينظر: تقريب النَّشْر: ٧٨، وفصل في وقف حمزة: ١٦ و.

(٥) أي: بإبدال الهمزة واوًا مع إدغامها في الواو مع الإسكان والروم، وجهان. ينظر: إتحاف الأنام: ٥٥، عمدة الخلان: ٩٤.

(٦) ينظر: الإرشاد في قراءات الأئمة السبعة وشرح أصولهم: ٨٤٠، والجواهر الغوالي العظام: ١١٦ ظ.

(٧) في ن: وجهٌ فقط. ينظر: كنز المعاني لشعلة ١/ ٤٩٢، ووقف حمزة وهشام على الهمزة: ٣٨ ظ.

أعني روم الرّاء، وجهان^(١).

مسألة [٢٤]: ﴿مِلْءٌ﴾ [آل عمران: ٩١]، و﴿دِفْءٌ﴾ [النحل: ٥] فيه نقل حركة الهمزة إلى اللام والفاء، "ثم تُسكَن"، ورومهما، وإشمامهما، ثلاثة أوجه^(٢).

مسألة [٢٥]: ﴿وَجَائِءٌ﴾ [الزمر: ٦٩]، و﴿فَجْرٌ﴾ [٢٣]، و﴿سَيِّءٌ﴾ [هود: ٧٧]، والعنكبوت: [٣٣] فيه النقل والبدل، والإدغام، فقط وجهان^(٣).

مسألة [٢٦]: ﴿السَّوِيءُ﴾ [التوبة: ٩٨]، و﴿مِنْ شَيْءٍ﴾ [آل عمران: ٩٢] ونحوهما فيه أربعة أوجه: النقل مع السكون، وروم الواو والياء، والبدل والإدغام مع سكونيهما ورومهما^(٤).

مسألة [٢٧]: ﴿لِنُنَوِّئُ﴾ [القصص: ٧٦]، و﴿يُضَيِّئُ﴾ [النور: ٣٥]، ونحوهما فيه ستة أوجه: النقل ومعه سكون وروم وإشمام، والبدل مع الإدغام^(٥) ومعه أيضًا سكون وروم وإشمام^(٦).

قال الشيخ في هذه المسائل - أعني مسائل النقل والرّسم - تتحدّ مع ذلك^(٧).

مسألة [٢٨]: ﴿شُرَكَاءُنَا﴾ [النحل: ٨٦] / ٩٦ ظ /، و﴿جَاءُوا﴾ [آل عمران: ١٨٤]، و﴿وَأَحْبَبْتُهُمْ﴾ [المائدة: ١٨]، و﴿أُولَئِكَ﴾ [البقرة: ٥]، و﴿إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: ٤٠]، و﴿الْمَلِكِيَّةَ﴾ [البقرة: ٣١]، و﴿بَرَآءَةٌ﴾ [التوبة: ١]، و﴿القمر: ٤٣]، و﴿دُعَاءَ وَنِدَاءَ﴾ [البقرة: ١٧١]، و﴿وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾ [النساء: ١١]، و﴿التوبة: ٢٤]، و﴿فَسَاؤُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] لا يصحّ في جميع هذا الباب سوى التسهيل مع المدّ والقصر^(٨).

(١) أي: النقل مع الإسكان، ثمّ مع الروم. ينظر: إتحاف الأنام: ٣ ظ، وما بعدها، والبدور الزاهرة: ٤٢.

(٢) ينظر: توضيح المقام في الوقف على الهمز لحزمة وهشام: ٣، والتسهيل في الوقف على الهمز: ١١.

(٣) ينظر: الإشارة: ٢٥٨، ووقف حمزة وهشام على الهمزة: ٣٧ ظ.

(٤) ينظر: شرح باب وقف حمزة وهشام: ٨٤، وما بعدها، وعمدة الخلان: ٤٢، وما بعدها.

(٥) في ن: والإدغام.

(٦) ينظر: تحفة الأنام: ١٧٦، وفصل في وقف حمزة: ١٧ ظ.

(٧) قال ابن الجزري: (فإن أتباع الرّسم في ذلك متّحد). النّشر في القراءات العشر ١/ ٤٧٦.

(٨) ينظر: شرح باب وقف حمزة وهشام من الشاطبية: ٨٩، وباب وقف حمزة وهشام على الهمز: ٦.

مسألة [٢٩]: ﴿بِمَا وَرَاءَهُ﴾ [البقرة: ٩١]، ونحوه فيه ستة أوجه: إذا مددنا مع التسهيل جاز ثلاثة الوقف، وهي سكونٌ ورومٌ وإشمام، وكذلك مع قصره مع التسهيل^(١).

واعلم أنه قال^(٢) في مسألة: ﴿دُعَاءٌ وَنِدَاءٌ﴾ [البقرة: ١٧١]، و﴿مَاءٌ﴾ [البقرة: ٢٢]، و﴿يَسُوءًا سَوَاءً﴾ [آل عمران: ١١٣]: (وانفرد صاحب المبهج^(٣) بوجه واحد وهو الحذف^(٤))، وأطلقه عن حمزة بكماله، وهو وجهٌ صحيحٌ وردَّ به النص^(٥) عن حمزة من رواية الضبي^(٦)، وله وجهٌ، وهو إجراء المنصوب^(٧) مجرى المرفوع والمجرور، وهو لغةٌ للعرب معروفة، فتبدل الهمزة فيه ألفاً ثم تحذف للساكين، ويجوزُ معه المد والقصر، وكذا التوسط كما تقدّم، و"هو" هنا أولى منه في المتطرف، لأنّ الألف المرسومة هنا تحتمل أن تكون ألف البنية، وتحتمل أن تكون صورة الهمزة، وتحتمل أن تكون ألف التنوين، فعلى تقدير أن تكون ألف^(٨) البنية فلا بدّ من ألف التنوين فيأتي بقدر ألفين، وهو التوسط، وعلى أن تكون صورة الهمزة فلا بدّ من ألف البنية وألف التنوين، فيأتي بقدر ثلاث ألفات، وهو المد الطويل،

(١) ينبغي أن يُعلم: أنّ الوقف بالإشارة بالروم والإشمام على هاء الضمير مختلفٌ فيه، فأجازه كثيرٌ من أهل الأداء بالإضافة إلى الإسكان، ومنعه بعضهم، والصواب التفصيل: فإذا سبقت الهاء بالضمة أو الواو، أو الكسرة أو الياء امتنعت الإشارة بهما، وإلا جازت الإشارة بهما، كالمثال الذي ذكره المؤلف أعلاه.

وينظر: كنز المعاني لشعلة ١/٤٩٣، ٦٣٨، والنشر ١/٤٧٦، ٢/١٢٤.

(٢) أي: الإمام ابن الجزري، وليعلم: أنّ لحمزة وقفاً في هذه الأمثلة وجهين: تسهيل الهمز مع المد والقصر. عمدة الخلان: ٨٧.

(٣) تقدّمت ترجمته في المبحث الثاني من الفصل الأوّل.

(٤) علّق على هذا الكلام في النسخة الأصل: (وردّ ذلك ابن الجزري، ولم يعمل به جمهور أهل الأداء، هكذا نقلناه عن مشايخنا). وينظر: المبهج: ١٩٧.

(٥) حرّفت في ن: ورد في المنصوب لنص.

(٦) هو: أبو أيوب سليمان بن يحيى بن أيوب التميمي البغدادي، عرف بالضبي، مقرئ كبير ثقة، (ت ٢٩١هـ). غاية النهاية ١/٣١٧.

(٧) في ن: وهو إجراؤه.

(٨) ألف: سقط من ن.

وعلى أن تكون ألف التثوين فلا بد من ألف البنية، فيأتي بقدر ألفين أيضاً، فلا وجه للقصر، إلا أن يقدر الحذف اعتباراً^(١)، أو يراد حكاية الصورة، أو يجري المنصوب مجرى غيره لفظاً، ولو صحَّت روايته لكان ضعيفاً^(٢)، انتهى لفظه في النشر.

مسألة [٣٠]: ﴿وَأَجَبْتُهُ﴾ [المائدة: ١٨]: فيه اثنا عشر وجهًا: مع المدِّ حالة التسهيل ثلاثة الوقف، وهي سكون وروم وإشمام، وكذا مع القصر، وتجري هذه السنته مع تحقيق الأولى ومع تسهيلها، وهذا مفرغٌ على جواز الروم والإشمام في هاء الضمير بعد ضم^(٣).

مسألة [٣١]: ﴿تَرَيَا﴾ [الشعراء: ٦١] فيه وجهان: التسهيل مع المدِّ والقصر مع إثبات الألف الأخيرة التي هي لام الفعل، وذلك مع الإمالة، ولا يجوز غير ذلك^(٤)، نعم ذكر وجهًا ضعيفًا، وهو إبدال الهمزة ياءً مفتوحة، فيكون: (تَرَايَا) على وزن: (كَوَايَا)، على أن الرءاء مُمالة^(٥)، وقال آخر في هذه المسألة: والصحيح فيه^(٦) عن حمزة أيضًا/ ٩٧ و/ بين بين^(٧).

مسألة [٣٢]: ﴿خَطِيئَتُهُ﴾ [البقرة: ٨١]، و﴿خَطِيئَتِ﴾ فيه وجهٌ واحد، وهو

(١) علَّق عليه في النسخة ن: (الحذف الاعتياديّ: هو الحذف لغير سبب). ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس ٤٦٤/١٩.

(٢) العبارة الأخيرة في النشر: (ولولا صحَّته رواية لكان ضعيفًا). وهو تحريفٌ من النَّاسخ، أو ذهولٌ من المؤلف أعلاه، والله أعلم! النشر ١/ ٤٧٧، وينظر: الإرشاد: ٨٤٩.

(٣) في ن: الإضمام بعد ضم. وقد سبق تفصيل القول في هاء الضمير في التعليق على: المسألة [٢٩]. وينظر: تحفة الأنام: ١٠٥، والبدور الزاهرة: ١٠١.

(٤) ينظر: السبعة في القراءات: ٤٧١، ٤٧٢، وجامع البيان في القراءات السبع ٤/ ١٤٢٤.

(٥) في هامش النسخة الأصل: (تَرِيَا). وذكر ابن الجزري ههنا وجهين ضعيفين، هذا ثانيهما، وأولهما:

حذف الألف بعد الهمزة، وهي لام الكلمة أتباعاً للرسم، فتصير الهمزة متطرفةً مثل همزة: ﴿جَاءَ﴾

[النساء: ٤٣]، فتجري فيها أوجه المدِّ الثلاثة المدِّ والتوسط والقصر. ينظر: النشر ١/ ٣٤٤.

(٦) في ن: وقال آخر: هذه المسألة الصحيح فيها.

(٧) لعل المؤلف ههنا يقصدُ نصرة الوجهين المذكورين في صدر هذه المسألة. ينظر: لطائف الإشارات

٣١٣٦/٧، وما بعدها، و تحفة الأنام: ١٧٧.

(٨) المقصود: ﴿خَطِيئَتِكُمْ﴾ [الأعراف: ١٦١]، و﴿خَطِيئَتِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥].

البدل والإدغام^(١).

مسألة [٣٣]: ﴿سَيِّتٌ﴾ [المُلْك: ٢٧]، و﴿السُّوَأَى﴾ [الرُّوم: ١٠]، ونحوه فيه وجهان، أحدهما: النَّقْل، وهو القياس المطَّرد، والثاني: الإدغام كما ذهب إليه بعضهم^(٢)، قال^(٣): وحكي فيهما وجهٌ ثالث، وهو بينَ بين كما ذكره الحافظ أبو العلاء^(٤) وغيره، وهو ضعيفٌ، إلاَّ أنه في: ﴿السُّوَأَى﴾ أقرب عند من التزم اتباع الرَّسْم. قلتُ: وإنَّما ذكرتُ هذا الوجهَ وإن كان الشَّيْخُ لا يعملُ به، ولا يصحُّ عنده إلاَّ أنِّي أردتُ التَّنبيهَ على تفريقه بين: ﴿السُّوَأَى﴾، و﴿سَيِّتٌ﴾^(٥).

مسألة [٣٤]: ﴿كَهَيْتَةً﴾ [آل عمران: ٤٩، والمائدة: ١١٠]، و﴿شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨]، و﴿اسْتَيْسَسَ﴾ [يوسف: ١١٠]، وشبهه فيه الوجهان، وهما: النَّقْل، والإبدال والإدغام^(٦).

مسألة [٣٥]: ﴿مَوِيلًا﴾ [الكهف: ٥٨] فيه الوجهان أيضًا، وهما: النَّقْل، والإدغام، ونُقِلَ فيه بينَ بينَ عن "ابن" أبي هاشم^(٧) أيضًا، قال^(٨): (وهو داخلٌ في قاعدة تسهيل هذا الباب عند من رواه^(٩))، وهو أيضًا أقرب إلى اتباع الرَّسْم من الذي

(١) ينظر: الإرشاد: ٨٥٢، وجمع الأصول: ١٥ ظ.

(٢) ينظر: المبهج في القراءات الثمان: ١٩٨، والإفهام: ٥٢ و.

(٣) أي: ابن الجزري. النَّشْر: ١ / ٤٨٠.

(٤) سبقَتْ ترجمته في المبحث الثاني من الفصل الأوَّل. وقوله في: غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار ١ / ٢٥٠، وينظر: النَّشْر: ١ / ٤٨٠.

(٥) أي: يمكنُ أن يُؤخذ بالتسهيل بينَ بينَ كوجه ثالث في: ﴿السُّوَأَى﴾ دون: ﴿سَيِّتٌ﴾ لاتباع الرَّسْم. ينظر: جمع الأصول: ١٥ ظ، وتُحفة الأنام: ١٨٧.

(٦) ينظر: الإشارة: ٢٣٨، وعمدة الخلان: ٤٢.

(٧) هو: أبو طاهر عبد الواحد بن عمر بن أبي هاشم البغداديّ البزار، نحويٌّ مقرئ، (ت ٣٤٩ هـ). معجم المؤلفين ٦ / ٢١١.

وقوله في جامع البيان في القراءات السَّبع ٢ / ٥٨٩.

(٨) أي: ابن الجزريّ في النَّشْر، وردُّ الدَّانِي إِيَّاه في الجامع. ينظر: جامع البيان في القراءات السَّبع ٢ / ٥٨٩، والنَّشْر: ١ / ٤٨١.

(٩) حرَّفت في النَّسختين الأصل ون إلى: رآه، وما أثبتناه من النَّشْر. النَّشْر: ١ / ٤٨١.

قبله، وردّه الداني).

مسألة [٣٦]: «الْمَوْءِدَةُ» [التكوير: ٨] فيه وجهان: النَّقْل والإدغام^(١)، ونقل أيضاً هنا التسهيل عن "ابن" أبي هاشم وغيره، ونقل أيضاً وجهاً رابعاً، وهو: «أَلْمَوْءِدَةُ» على وزن: (المَوْزَةُ)، قال^(٢): (رواه منصوفاً عن حمزة أبو أيوب الضَّبِّي، واختاره ابن مجاهد^(٣)، وذكره الداني).

قلتُ: وإتّما ذكرتُ الوجهين الأخيرين وإن كان من قاعدتي أنّي لا أذكرُ إلا ما قطع بصحّته الشيخ، إلا أنّي استأنستُ بكونه نقلهما عن عدول، لاسيّما الوجه الأخير.

مسألة [٣٧]: «النَّشَاءُ» [العنكبوت: ٢٠]، و«سَتْلُوكٌ» [البقرة: ٢٧٣]^(٤)، و«مَذْمُومًا» [الأعراف: ٨]، و«أَلْقُرَّانُ» [البقرة: ١٨٥]، ونحوها: فيه وجهٌ واحدٌ وهو النَّقْل^(٥)، وزاد في: «النَّشَاءُ»، و«سَتْلُوكٌ» وجهاً "آخر"، وهو إبدالُ الهمزة ألفاً من أجل رسومها بالألف، وقال: البدل مسموعٌ، وأمّا: «سَطَطَهُ» [الفتح: ٢٩] فما فيها سوى النَّقْل^(٦).

مسألة [٣٨]: «جَزَاءٌ» المنصوب: [البقرة: ٢٦٠]، والزُّخْرُفُ: [١٥] فيه النَّقْل فقط، والمرفوع: [الحجر: ٤٤] فيه ثلاثة أوجه، وهي: سكون الزّاي ورومها وإشمامها، وأمّا الرَّسْمُ فمندرجٌ في هذه المسائل^(٧).

(١) ينظر: لطائف الإشارات ٣/٩٤٣، وتحفة الأنام: ٢٢٦.

(٢) أي: ابن الجزريّ نقلَ الوجهين الثالث والرابع، ثم ذكرَ هذا التّديل. النّشر ١/٤٨١، وينظر: السّبعة: ١٣٢، وجامع البيان ٢/٥٨٩.

(٣) هو: أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس البغداديّ، عرف بابن مجاهد، مُسبِّع السّبعة، (ت ٣٢٤هـ). الأعلام ١/٢٦١.

وينظر في اختياره: السّبعة في القراءات: ١٣٢، وجامع البيان في القراءات ٢/٥٨٩.

(٤) في الأصل: «سَتْلُوكٌ عَن» [الأحزاب: ٢٠]، وما أثبتناه من: ن. ولا يخفى: أنّ الحكمَ دائرٌ في الهمز وقفاً، وهو في: «سَتْلُوكٌ».

(٥) ينظر: الإشارة: ٣٥٣، وفصل في وقف حمزة: ١ و.

(٦) في ن: فما فيه سوى النَّقْل. وينظر: النّشر ١/٤٨١.

(٧) ينظر: كنز المعاني لشمعة ١/٤٩٢، وإتحاف الأنام: ٣ ظ.

مسألة [٣٩]: ﴿هُزُوا﴾ [البقرة: ٦٧]، و﴿كُفُوا﴾ [الإخلاص: ٤] فيه وجهان: أحدهما: سكون الزاي والفاء مع الواو، والثاني: النقل مع حذف الواو على القاعدة المشهورة^(١)، ونقل أيضًا ضمُّ الزاي والفاء مع إبدال الهمزة واوًا اتباعًا/ ٩٧ظ/ للرسم ولزومًا للقياس^(٢)، ذكره الحافظ أبو عمرو في جامعهم، وقال^(٣): (رواه أبو بكر أحمد^(٤) بن محمد الأدمي الحمزي^(٥) عن أصحابه عن حمزة، وقال أبو سلمة عبد الرحمن بن إسحاق^(٦)، عن "أبي" أيوب الضبي أنه كان يأخذ بذلك)، قال الداني: (والعمل بخلاف ذلك)^(٧).

مسألة [٤٠]: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَمٌ﴾ [لقمان: ٢٧] السكت في الثلاثة، والنقل في الأخير، وعدمه في الطرفين والسكت في الوسط، ويأتي أيضًا النقل في الأخير وعدم السكت في الثلاثة، والنقل أيضًا في الأخير، فالجملة ستة^(٨).

مسألة [٤١]: ﴿سَأَلْ﴾ [المعارج: ١]، و﴿سَأَلْتُمْ﴾ [المملك: ٨]، و﴿مَلَجًا﴾ [التوبة: ٥٧]، و﴿رَأَيْتَ﴾ [النساء: ٦١]، و﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ [الأعراف: ١٨]، و﴿أَلْمَسَابِ﴾ [آل عمران: ١٤]، و﴿رَبَا﴾ [الأنعام: ٧٦]، و﴿أَشْمَأَزَّتْ﴾ [الزمر: ٤٥]، ونحوه فيه وجه واحد، وهو التسهيل بينَ فقط^(٩).

(١) ينظر: الإرشاد: ٨٥٢، وعمدة الخلان: ٧٣.

(٢) أي: كرواية حفص عن عاصم: ﴿هُزُوا﴾، و﴿كُفُوا﴾. ينظر: النشر ١/ ٤٨٢، وتُحفة الأنام: ٢٢٩، ٦٤.

(٣) أي: أبو عمرو الداني ذكره في كتابه جامع البيان. جامع البيان في القراءات ٢/ ٥٩٢.

(٤) حرّفت في ن إلى: بن أحمد.

(٥) هو: أحمد بن محمد بن إسماعيل الأدمي الحمزي لأنه كان عارقًا بحروف حمزة، حاذق ثقة،

(ت) ٣٢٧هـ). غاية النهاية ١/ ١٠٦.

(٦) هو: عبد الرحمن بن إسحاق الكوفي المعروف بابن أبي الروس مقرئ معروف، (ت بعد ٢٩١هـ). غاية

النهاية ١/ ٣٦٥.

(٧) جامع البيان في القراءات ٢/ ٥٩٢، وينظر: النشر ١/ ٤٨٣.

(٨) ينظر: كنز المعاني لشعلة ١/ ٤٨٠، وما بعدها، ووقف حمزة على الهمزة من طريقي الشاطبية والطيبة:

٦٢، وما بعدها.

(٩) ينظر: الجواهر الغوالي العظام: ١٢٩، والبدور الزاهرة: ١٥٤، ٣٦٨.

نعم، ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ فيه وجهان من أجل المتوسط بزائد^(١)، والله أعلم.
مسألة [٤٢]: ﴿رءُوفٌ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، و﴿تَوَزُّهُمُ﴾ [مريم: ٨٣]، ونحوه
فيه وجهٌ واحد، وهو التسهيل بينَ بينَ، لكنَّ: ﴿رءُوفٌ﴾ يزيد بالروم والإشمام
باعتبار العارض^(٢).

مسألة [٤٣]: ﴿يَطَّوُونَ﴾ [التوبة: ١٢٠]، و﴿تَطَّوَهُمُ﴾ [الفتح: ٢٥]: فيه
التسهيل بينَ بينَ، وفيه وجهٌ آخرٌ، وهو حذف الهمزة^(٣)، كقراءة أبي جعفر^(٤)، ونصَّ
صاحبُ التجريد^(٥) على الحذف في: ﴿يُؤَدُّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقياسه: ﴿يُؤَسَّا﴾
[الإسراء: ٨٣]، وهو موافق للرسم، فهو راجح^(٦) عند من يأخذُ به، وقال الهذلي^(٧):
إنَّه الصَّحيح، قلتُ: وهذا الوجهُ لم يرده الشيخ، فظاهر إطلاقه جوازه^(٨).
مسألة [٤٤]: ﴿رءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، و﴿رءُوسِ الشَّيْطَانِ﴾ [الصفات: ٦٥]،
ونحوه: فيه وجهان: بينَ بينَ، والحذف، أعني: حذف الهمزة^(٩).

مسألة [٤٥]: ﴿نَيْتُكَ﴾ [فاطر: ١٤]، و﴿سُنُقْرُكَ﴾ [الأعلى: ٦]، وشبهه: فيه

(١) أي: تحقيق الأولى مع تسهيل الثانية، وتسهيلهما. ينظر: وقف حمزة وهشام على الهمزة: ٣٧، ووقف حمزة على الهمزة من طريقي الشاطبية والطبعية: ٧٨.
(٢) أي: لحمزة وفقاً في: ﴿رءُوفٌ﴾ ثلاثة أوجه: تسهيل همزه مع السكون في الفاء والروم والإشمام. تحفة الأنام: ٧٢، والبدور الزاهرة: ٤٧.
(٣) أي: الحذف: ﴿يَطَّوُونَ﴾، و﴿تَطَّوَهُمُ﴾. وعلَّق عليه في النسخة الأصل: (وهذان الوجهان صحيحان). ينظر: النثر ١/٤٣٨، وإتحاف فضلاء: ١٩٥.
(٤) هو: يزيد بن الققعاق المخزومي بالولاء، المدني، أحد القراء العشرة من التابعين، (ت ١٣٢ هـ). الأعلام ١٨٦/٨.
وقراءته في: الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها: ٣٧٣، وتحرير التيسير: ٢٢٢.

(٥) سبقَتْ ترجمته في الدراسة: في المبحث الثاني من الفصل الأول. وقوله في: التجريد ليغية المُرِيد في القراءات السبع: ١٣٥، وينظر: النثر ١/٤٨٤.

(٦) في ن: فهذا أرجح.
(٧) تقدَّمت ترجمته في المبحث الثاني من الفصل الأول. وقوله في: الكامل في القراءات العشر: ٣٧٢، ٤٣٢، وينظر: النثر ١/٤٨٤.

(٨) الشيخ: أي ابن الجزري. النثر ١/٤٨٤، وينظر: الإرشاد: ٨٥٠.

(٩) ينظر: الإقناع في القراءات: ٢٠٨، وتُحفة الأنام: ٧٨.

وجهان، أحدهما: التسهيل^(١) بين الهمزة والواو، والثاني: البدل ياءً صافية، والوجه المعضّل غير خاف^(٢).

مسألة [٤٦]: «مُسْتَهْرُؤُونَ» [البقرة: ١٤]، و«وَسْتَدْعُونَكَ» [يونس: ٥٣]، ونحوه: فيه ثلاثة أوجه: تسهيلها^(٣) بين الهمزة والواو، وإبدالها ياءً صافية، وحذف الهمزة مع ضمّ ما قبل الواو^(٤)، وهذه الثلاثة تجيء مع أوجه العارض في: «مُسْتَهْرُؤُونَ»، ونحوه، فالجملة تسعة^(٥).

مسألة [٤٧]: «وَتَطْمِئِنُّ» [الرعد: ٢٨]، ونحوه^(٦) فيه وجه واحد، وهو بين الهمزة والياء^(٧).

مسألة [٤٨]: «وَجَبْرَائِيلَ» [البقرة: ٩٨]^(٨)، و«بَيْسٍ» [الأعراف: ١٦٥]^(٩)، ونحوه: فيه وجه واحد، وهو بين الهمزة والياء^(١٠).

مسألة [٤٩]: «بَارِكُمْ» [البقرة: ٥٤]: بينَ يَينَ فقط^(١١).

(١) التسهيل: سقط من: ن.

(٢) أي: تسهيل الهمزة المضمومة بينها وبين الياء معضّل. ينظر: حرز الأمان: ٢٥، رقم البيت: (٢٤٦)، ووقف حمزة وهشام على الهمزة: ٣٩.

(٣) تسهيلها: سقط من: ن.

(٤) ينظر: الشمعة المضية بنشر قراءات السبعة المرضية ٢/ ٤٢١، وغيث النفع: ٣٧٣.

(٥) لا يخفى: أن الأوجه الثلاثة: المدّ والتوسط والقصر تجري في الواو من: «مُسْتَهْرُؤُونَ» ونحوه وفقاً للمدّ العارض، فإذا ضُربت مع الأوجه الثلاثة في الهمز منه: التسهيل والإبدال والحذف صارت تسعة. ينظر: التمهيد في علم التجويد: ١٦٣، وتُحفة الأنام: ٤٧، وما بعدها.

(٦) علّق على هذا الكلام في النسخة الأصل: «يَوْمِيذٍ» [آل عمران: ١٦٧]، و«جِيذٍ» [الواقعة: ٨٤]. وهو صواب.

(٧) ينظر: لطائف الإشارات ٣/ ٩٤٧، والجواهر الغوالي العظام: ١١٨ ظ.

(٨) أي: بفتح الجيم والراء وهمزة بعدها، على وزن: (جَبْرَعِيل) على قراءة حمزة ومن وافقه. السبعة في القراءات: ١٦٧، والإرشاد: ٤٢٦.

(٩) في: ن: «بِعْدَابٍ بَيْسٍ» [الأعراف: ١٦٥].

(١٠) ينظر: المبهج في القراءات الثمان: ١٩٧، وسراج القارئ المبتدي: ٨٧.

(١١) ينظر: إبراز المعاني: ١٧٢، وإتحاف فضلاء البشر: ٩٣.

مسألة [٥٠]: ﴿خَسِبِينَ﴾ [البقرة: ٦٥، والأعراف: ١٦٦]، و﴿مُتَكِينٍ﴾ [الكهف: ٣١]، ونحوه: فيه^(١) وجهان: بينَ بينَ، وحذف الهمزة/٩٨ و/^(٢).

مسألة [٥١]: ﴿سَيْلٍ﴾ [البقرة: ١٠٨]، و﴿سَيْلُوا﴾ [الأحزاب: ١٤] فيه وجهان أحدهما: التسهيل^(٣) بين الهمزة والياء، والثاني: بدلها واوا صافية، والمُعْضَلُ معروف^(٤).

مسألة [٥٢]: ﴿وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٣٣]، و﴿الْآخِرَةَ﴾ [البقرة: ٩٤]، و﴿الْإِيمَانِ﴾ [التوبة: ٢٣]، و﴿الْإِسْلَامِ﴾ [آل عمران: ١٩]، و﴿الْفَنِّ﴾ [البقرة: ٧١]، ونحوه فيه وجهان فقط: وهما السكتُ والنقل^(٥)، قال في النَّشْرِ: (وحكي فيه وجهٌ ثالث، وهو التَّحْقِيقُ من غير سكتٍ كالجماعة، ولا أعلمه نصًّا في كتابٍ من الكتب ولا طريقٍ من الطُّرُق عن حمزة، وقد رأيتُ بعضَ المتأخِّرين يأخذ به لخلاَّد اعتمادًا على بعض شروح الشاطبيَّة^(٦)، ولا يصحُّ ذلك في طريقٍ من طرقها)^(٧).

مسألة [٥٣]: ﴿ءَأَلْفَنَ﴾ بيونس [٥١، ٩١] لحمزة أربعة أوجه: البدل والتسهيل مع السكت ومع النقل، هذا في الوقف لأنَّ الكلام عليه، لكن يزيد وجهًا خامسًا حالة النقل بسبب الاعتداد وعدمه كقالون^(٨)، وأما الوصل فيكون أربعة، لكن بلا نقلٍ،

(١) في: ن: فيه ونحوه.

(٢) ينظر: تقريب النَّشْرِ: ٧٨، وتحفة الأنام: ٦٣.

(٣) التسهيل: سقط من: ن.

(٤) أي: تسهيل الهمزة المكسورة بينها وبين الواو مُعْضَلٌ. ينظر: التَّبَصُّرَةُ في القراءات السَّبع: ٢١٣، وكنز المعاني لَشُعْلَةَ: ٤٩٩، وما بعدها.

ينظر: تقريب النَّشْرِ: ٧٦، والإفهام: ٦٣ ظ.

(٥) ينظر: عمدة الخلان: ٣٦، وتوضيح المقام: ٦، ٧.

(٦) هي منظومة حرز الأمان للإمام الشاطبي، تقدّم الكلام عنها في الدراسة: في المبحث الثاني من الفصل الأوّل.

(٧) النَّشْرِ ١/٤٨٦، ٤٨٧، وممّن ذكر عدم السكت لخلاَّد وقفًا من شراح الشاطبيَّة ابن القاصح في السَّراج. سراج القارئ: ٨١.

(٨) هو: أبو موسى عيسى بن ميناء بن وردان المدنيّ، مولى الأنصار، أحد راويي نافع، (ت ٢٢٠هـ). الأعلام ٥/١١٠.

ويرجعُ عدم السّكت^(١).

مسألة [٥٤]: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، ونحوه فيه عشرة أوجه، وهي الوجهان المذكوران من النّقل والسّكت في تلك الخمسة المتقدّمة في: ﴿السُّفَهَاءُ﴾ [البقرة: ١٣] ونحوه عند الشّيخ^(٢)، والله أعلم.

مسألة [٥٥]: ﴿هُؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١] في الأولى التّحقيق مع المدّ، والتّسهيل مع المدّ والقصر، وفي الثّانية الخمسة المذكورة في: ﴿السُّهْدَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٢] ونحوه، وقد بيّنتُ ذلك قبل، فتصير الجملة خمسة عشر، غير أنّه في النّشر قال: يمتنع من الخمسة عشر وجهان، وهما: المدّ مع تسهيل الأولى مع القصر في تسهيل الثّانية، وعكسه من أجل التّركيب، ولتصادم المذهبين^(٣). قلتُ: فيبقى المدّ مع المدّ، والقصر مع القصر، فتصير الجملة ثلاثة عشر وجهًا^(٤).

مسألة [٥٦]: ﴿قُلْ أُو۟نِبِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥] فيها ثلاث همزات، فيكون فيها^(٥) عشرة أوجه:

الأول: السّكت مع تحقيق الثّانية وتسهيل الثّالثة بين الهمزة والواو، والثّاني: مثله

وقرأ قالون: ﴿آلَانَ﴾. ينظر: لطائف الإشارات ٢/ ٨٦١، وعمدة الخلان: ٢٥٩.
(١) في: ن: ويزيد مع عدم السّكت. والمقصود: أنّ عدم السّكت المتروك لحمزة وقفًا - إذ يحلّ مكانه النّقل - يرجع وصلًا، ويجري معه الوجهان:
البدل والتّسهيل، بالإضافة إليهما مع السّكت، فيكون المجموع أربعة أوجه. ينظر: النّشر ١/ ٣٥٧، ٤١٠، والشّمعة المضية ١/ ٣٧٦.

(٢) أي: ابن الجزري، والمقصود: الوقف على: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ﴾ بالنّقل والسّكت في لام التعريف مع الأوجه الخمسة في الهمزة المتطرّفة عليهما، فتكون عشرة أوجه.

ينظر: النّشر ١/ ٤٨٧، وإتحاف فضلاء البشر: ٢٩٣.

(٣) ينظر: النّشر ١/ ٤٨٧، ووقف حمزة وهشام على الهمزة: ٣٤ و.

(٤) وجهًا: سقط من: ن.

(٥) فيها: سقط من: ن.

غير أنه مع إبدال الثالثة ياء مضمومة، الثالث: عدم السكت على اللام مع تحقيق الهمزة الأولى والثانية، وتسهيل الثالثة بين الهمزة والواو، الرابع: مثله مع إبدال الثالثة ياء، الخامس: السكت على اللام مع تسهيل الثانية والثالثة بين الهمزة والواو، السادس: مثله مع إبدال الثالثة ياء، السابع/ ٩٨ ظ/ : عدم السكت مع تسهيل الثانية والثالثة بين الهمزة والواو، الثامن: مثله مع إبدال الثالثة ياء، التاسع: النقل مع تسهيل الثانية والثالثة بين الهمزة والواو، العاشر: مثله مع إبدال الثالثة ياء^(١).

مسألة [٥٧]: ﴿قُلْ أَنتُمْ﴾ [البقرة: ١٤٠]: فيه خمسة أوجه:

أحدها: السكت على اللام مع تسهيل الهمزة الثانية، والثاني: كذلك مع تحقيقها، والثالث: عدم السكت مع تسهيل الهمزة الثانية، والرابع: كذلك إلا أنه مع تحقيق الثانية، الخامس: النقل مع تسهيل الثانية، ولا يجوز مع التحقيق^(٢).

مسألة [٥٨]: ﴿وَالأُنثَىٰ بِالأُنثَىٰ﴾ [البقرة: ١٧٨] السكت فيهما، والنقل في الآخر، وعدم السكت في الأول والنقل في الآخر، الجملة ثلاثة، ويمتنع عدم السكت في الآخر لما قرّره من قبل^(٣).

مسألة [٥٩]: ﴿مِنَ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤، ١٨٥] السكت فيهما، والنقل في الآخر، وعدم السكت فيهما، والنقل في الآخر، الجملة أربعة^(٤).

مسألة [٦٠]: ﴿قَالُوا أَمَآءًا﴾ [البقرة: ١٤]: فيها خمسة أوجه:

أحدها: السكت، الثاني: عدمه، الثالث: النقل، وهو مذهب أكثر العراقيين، الرابع: البدل والإدغام، وهو جارٍ من أكثر طرقهم^(٥)، والخامس: التسهيل بين^(٦).

(١) الثالثة ياء: سقط من: ن. وينظر: شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز: ٢٣٢، وكنز المعاني للجعبري ١/ ٥٤٢.

(٢) ينظر: النثر ١/ ٤٨٩، والجواهر الغوالي العظام: ١٣١ ظ.

(٣) تقدّم تفصيل امتناعه في المسألة: [٥٢]، وينظر: إتحاف فضلاء البشر: ٨٧، والبدور الزاهرة: ٢٠.

(٤) ينظر: كنز المعاني لشعلة: ٤٨٠، وما بعدها، وغيث النفع: ٨٣.

(٥) في ن: وهو جائزٌ من طرق أكثرهم. وهو موافقٌ لما في كتاب النثر. النثر ١/ ٤٩٠.

(٦) ينظر: النثر ١/ ٤٨٩، والجواهر الغوالي العظام: ١٣١ ظ.

قلتُ: وكأنَّه استغنى بإطلاق التَّسهيل عن ذكر المدِّ والقصر فيه، إذ هو لا بدَّ منه، فتكون ستَّةً، وهذه الطَّرِيقَةُ ليست من طرقِ الشَّاطِبيَّة، بل هي من طريق النَّشر والطَّيِّبِ، والقارئُ بطريقِ الشَّاطِبيَّة^(١) لا يُخَفِّفُ المبتدأَةَ ولا يسكت على حرفِ المدِّ، فاعلم ذلك^(٢).

مسألة [٦١]: ﴿مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءُ﴾^(٣) في الهمزة الأولى الخمسة المذكورة في: ﴿قَالُوا أَمَنَا﴾ [البقرة: ١٤]، والستَّة كما بيَّنته مع الخمسة المشهورة في المتطرِّفة التي تقدَّم ذكرها في: ﴿السُّفَهَاءُ﴾ [البقرة: ١٣]^(٤)، فتكون الجملة خمسةً وعشرين أو ثلاثين على قولنا في: ﴿قَالُوا أَمَنَا﴾ ستَّة أوجه، وهو ظاهرٌ، إلا أن الإدغام فيها يُختارُ على التَّقِلِّ^(٥).

قلتُ: ولم يتعرَّض هنا لِمَا تعرَّض له في مسألة: ﴿هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١] في أنَّه إذا قلنا بالتَّسهيل مع المدِّ في الأولى ووافق تسيهيل الثانية أنَّه لا يكون إلا مع المدِّ، وكذلك لا يكون القصرُ إلا مع القصر^(٦)، ولا يأتي مدُّ الأولى حالة التَّسهيل مع قصر الثانية ولا عكسه، والأمر في ذلك قريبٌ. قلتُ: ولو قرئ به لجاز، إلا أنَّه يُكره من أجل التَّركيب^(٧).

مسألة [٦٢]/ ٩٩ و/ : ﴿بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [البقرة: ٨٣] فيها عشرة أوجه، الخمسة

(١) تقدَّم الكلام عن النَّشر والطَّيِّبِ والشَّاطِبيَّة في المبحث الثاني من الفصل الأوَّل.

(٢) طَيِّبَةُ النَّشر في القراءات العشر: ٢٤، البيت: ٢٣٥، وما بعده، وشرح طَيِّبَةُ النَّشر في القراءات العشر ٤٨٠/١.

(٣) ورد في ستَّة مواضع، جاء في خمسةٍ منها منصوبًا، أولها: ﴿مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءُ﴾ [الأعراف: ٣]، وهو غير مرادٍ ههنا، وفي موضع واحد جاء مرفوعًا، وهو: ﴿مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءُ﴾ [الأحقاف: ٣٢]، وهو المقصود ههنا. المعجم المفهرس: ٧٦٧.

(٤) تقدَّم ذلك في المسألة: [١٥].

(٥) ينظر: النَّشر ١/ ٤٩٠، وتحفة الأنام: ١١٩.

(٦) في ن: وكذلك القصر لا يكون إلا مع القصر.

(٧) ينظر: النَّشر ١/ ٤٨٧، ٤٩٠، والبدور الزَّاهرة: ٣٢.

المذكورة في: ﴿قَالُوا أَمَنَّا﴾، وفي: ﴿إِسْرَاءِ يَلْ﴾ التسهيل بمدّ وقصر^(١).
واعلم أنه يعرض هنا لما يعرض له في مسألة: ﴿هَوَّلَاءَ﴾، إيضاح ذلك: إذا قلنا بالسكت على: ﴿بَيْتَ﴾ كان في: ﴿إِسْرَاءِ يَلْ﴾ مدّ وقصر مع التسهيل، وإذا قلنا بعدم السكت^(٢)، وهو الوجه المشهور كان أيضًا في: ﴿إِسْرَاءِ يَلْ﴾ كذلك وجهان، وإذا قلنا بالنقل، أي: نقل حركة همزة: ﴿إِسْرَاءِ يَلْ﴾ إلى: ﴿بَيْتَ﴾ كان أيضًا وجهان في: ﴿إِسْرَاءِ يَلْ﴾، وهو المدّ والقصر مع التسهيل، فإذا قلنا بالبدل والإدغام، ومعنى البدل: أن تبدل همزة: ﴿إِسْرَاءِ يَلْ﴾ ياءً، وتدغم ياءً: ﴿بَيْتَ﴾ فيها، فيكون أيضًا مع هذا المدّ والقصر مع التسهيل في: ﴿بَيْتَ إِسْرَاءِ يَلْ﴾^(٣).

فإن لك أن الجملة ثمانية أوجه^(٤)، فإذا قلنا بتسهيل همزة: ﴿إِسْرَاءِ يَلْ﴾ المبتدأة كان مدّ وقصر، فهل نقول: المدّ وحده مع المدّ والقصر في الهمزة المتوسطة في: ﴿إِسْرَاءِ يَلْ﴾، أو نقول: لا يكون المدّ إلا مع المدّ، لأنهما سواء، ولا يكون القصر إلا مع القصر.

قال شيخنا شمس الدين الجزري: يكون المدّ مع المدّ، والقصر مع القصر فقط، فالجملة إذا عشرة^(٥).
وها أنا قد أوضحت لك غاية الإيضاح، والله الحمد، وقد قدمت أنه لو قيل فيها وفي نحوها باثني عشر وجهًا لجاز، وإنما كرهوا ذلك لأجل التركيب.
مسألة [٦٣]: ﴿بِمَا أَنْزِلَ﴾ [البقرة: ٤] فيها أربعة أوجه: أحدها: التحقيق بلا

(١) ينظر: النَّشْرُ ١/ ٤٩٠، ووقف حمزة وهشام على الهمزة: ٣٤ ط.

(٢) انعكست العبارة خطأ في ن: إيضاح ذلك: إذا قلنا بعدم السكت ...، وإذا قلنا بالسكت.

(٣) في ن: ﴿إِسْرَاءِ يَلْ﴾.

(٤) أي: الوجهان تسهيل الهمزة المتوسطة من: ﴿إِسْرَاءِ يَلْ﴾ بمدّ وقصر مع السكت في: ﴿بَيْتَ﴾، والوجهان مع عدم السكت، ومع النقل، ومع البدل، فهي ثمانية.

(٥) أي: الأوجه الثمانية المتقدمة مع هذين الوجهين، فتكون عشرة. ينظر: النَّشْرُ ١/ ٤٩٠، ونُحْفَةُ الأَنَام: ٥٩.

سكت، الثاني: مع السكت، الثالث: التسهيل مع المد، الرابع: مع القصر^(١).
 مسألة [٦٤]: ﴿شَيْئًا مَرًّا﴾ [الكهف: ٧١]: السكت فيهما، والنقل في الآخر،
 والسكت في الأول وعدمه في الثاني، وعدم السكت فيهما، والنقل في الآخر، الجملة
 خمسة^(٢).

مسألة [٦٥]: ﴿إِذْ أَنْذَرْتَهُمْ بِالْأَحْقَافِ﴾ [الأحقاف: ٢١]: السكت فيهما، والنقل في
 الآخر، وعدم السكت في الأول والسكت في الثاني، والنقل في الثاني أيضًا، الجملة أربعة^(٣).
 مسألة [٦٦]: ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ﴾ [البقرة: ١٧]: في الهمزة الأولى الأربعة المذكورة
 في: ﴿بِمَا أَنْزَلِ﴾، وفي الثانية المد والقصر مع التسهيل، فتصير ستة لتصحيح المد مع
 المد والقصر مع القصر حالة التسهيل وترك التركيب، وإلا كان القياس ثمانية^(٤).

مسألة [٦٧]: ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ﴾ [البقرة: ٢٠]: في الهمزة الأولى الأوجه المذكورة في:
 ﴿بِمَا أَنْزَلِ﴾، وفي الثانية ثلاثة لفظية عنده، وهي الطول والتوسط والقصر، وقد قدمت أن
 مقتضى إطلاقه وإطلاق غيره أن يكون أربعة^(٥)، فعلى قوله: / ٩٩ ظ / ثلاثة تصير
 الجملة اثني عشر، وعلى مقتضى الإطلاق تكون ستة عشر وجهًا^(٦).

مسألة [٦٨]: ﴿وَلَا أَبْأَ﴾ [الأحزاب: ٥٥] في الهمزة الأولى ما ذكرنا في: ﴿بِمَا
 أَنْزَلِ﴾، وفي الثانية خمسة على قوله^(٧)، فكل وجه من الأربعة يطلب خمسة، فتصير

(١) ينظر: شرح طيبة النشر ١/ ٤٨٠، وما بعدها، والجواهر الغوالي العظام: ١٣٢ و.

(٢) ينظر: إبراز المعاني: ١٦١، وغيث النفع: ١١٣.

(٣) ينظر: كنز المعاني لشعلة ١/ ٤٨٠، وما بعدها، وسراج القارئ: ٧٩.

(٤) ينظر: النشر ١/ ٤٩٠، وتحفة الأنام: ٥٠.

(٥) في ن: إطلاقه وإطلاق غيره يكون أربعة. أي: يكون المجموع أربعة أوجه في: ﴿كُلَّمَا﴾.

(٦) أي: يكون المجموع اثني عشر إذا ضربت الأوجه الأربعة في: ﴿كُلَّمَا﴾ بثلاثة الإبدال في همز:
 ﴿أَضَاءَ﴾، ويضاف إليها فيها التسهيل بين المد والقصر، لكن التسهيل بالقصر لا يجري إلا مع
 تسهيل الأولى مع القصر، ويجري التسهيل بالمد مع الأوجه الثلاثة الأخرى. ينظر: النشر ١/ ٤٩٠،
 وتحفة الأنام: ٥١.

(٧) علّق على النسخة الأصل بعبارة: (وهي المذكورة في: ﴿السُّفْهَاءُ﴾، إلا أن هذه مكسورة، فزومها
 بالكسر). وهي صحيحة.

الجملة عشرين وجهاً، لكن يسقط منها وجها التركيب والتصادم، فتصير ثمانية عشر وجهاً، ويأتي في هذه المسألة البحث الذي ذكرناه قبلها^(١).

فإن قلت: بين لي^(٢) قوله في المتطرفة، وما مقتضى إطلاق غيره وإطلاقه؟

قلت: أعلم أنه نص في مواضع كثيرة أن المتطرفة ك: «السفهاء» [البقرة: ١٣] فيها خمسة أوجه لفظاً، وهي الطول والتوسط والقصر، والروم بوجهين^(٣)، وأما مقتضى ما ذكره هو وغيره فيها أنهم يقولون مع اجتماع الألفين أنه يكون من باب العارض، فيكون المدُّ بثلاث ألفات، والتوسط بالألفين ونصف، والقصر بالألفين^(٤)، هذه ثلاثة مع اجتماع الألفين، فإذا قلنا بالحذف أتى لنا قصر، وهو بألف، ومع التسهيل مع الروم وجهان، فبان لك أن في لفظ: «السفهاء» [البقرة: ١٣] ونحوه ستة أوجه^(٥).

فإن قلت: ما أراد الشيخ بالتوسط أهو بالألفين ونصف أو بألفين؟

وكذلك ما أراد بالقصر أهو قصر^(٦) اجتماع الألفين أو قصر الحذف؟

قلت: أما القصر فالأقرب فيه أنه أراد قصر الحذف، وأما التوسط فهو مشكّل، فإن أراد به الألفين بقي علينا ما نص عليه أبو شامة^(٧)، وهو التوسط بالألفين ونصف^(٨)،

(١) ينظر: النثر ١/٤٩٠، والجواهر الغوالي العظام: ١٣٠ و.

(٢) لي: سقط من ن.

(٣) علّق على النسخة الأصل بتوضيح، وهو: (يعني: المدّ والقصر). وهو صحيح. ينظر: النثر ١/٣٥٦، ٤٦٦، ٤٩٠.

(٤) حرّفت في ن: والقصر والروم بالألفين. وقد أعلم فيها على كلمة: (والروم) بنقاط حمراء!!

(٥) لعلّ القصر بالألفين هو الوجه الزائد الذي جعلها ستة معنوية، ولكن أهل الأداء درجوا على معرفة القصر بألف واحد لا بالألفين، والتوسط بالألفين لا بالألفين ونصف، والطول بثلاث ألفات! ينظر: كنز المعاني للجعبري ١/٥٠٦، والقواعد المقررة: ١١٥، وما بعدها، وتنبية الغافلين وإرشاد الجاهلين: ١١٢.

(٦) قصر: سقط من ن.

(٧) هو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي، عرف بأبي شامة، مقرئ مؤرخ، (ت ٦٦٥هـ). الأعلام ٣/٢٩٩.

(٨) لم أقف في ما بين يدي من كتب أبي شامة على أنه قال: التوسط بمقدار ألفين ونصف! ينظر: إبراز المعاني: ١٢٣، ١٦٨، والمرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز: ٢١١.

والله أعلم بالصواب.

واعلم أن الأمر في جميع ذلك قريب، ولا يحصل منه خلل إن شاء الله تعالى^(١).
مسألة [٦٩]: ﴿سَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَأُ﴾ [الأنعام: ٥]: لا يخلو إما أن يقرأ في المتطرفة بالقياس أو الرسم، فإن قرئ بالقياس كان فيها خمسة على ما قررناه من قوله، أو بالرسم وهو إبدالها^(٢) وأوًا كان سبعة من باب العارض^(٣)، وقد تقدم ذلك في: ﴿شَرَكُوا﴾ [الأنعام: ٩٤]^(٤).

فجملة ما في المتطرفة اثنا عشر، وهذه الاثنا عشر تجيء مع السكت، وتجيء مع عدمه، فالجملة أربعة وعشرون وجهاً^(٥)، ولا يجوز النقل إلى ميم الجمع كما قرره الشيخ في غير موضع^(٦)، وإن أخذنا بالنقل فهو واضح^(٧).
مسألة [٧٠]: ﴿يَسَاءُ إِلَى﴾ [البقرة: ١٤٢] فيها ثلاثة أوجه، وهي: التحقيق، والبدل وأوًا، والتسهيل بين الهمزة والياء^(٨).

(١) قال الإمام الداني بعد سرد مذاهب القراء في المد: (وهذا كله جارٍ على طباعهم ومذاهبهم في تفكيك الحروف، وتخليص السواكن، وتحقيق القراءة وحدها، وليس لواحد منهم مذهب يسرف فيه على غيره إسرافاً يخرج عن المتعارف في اللغة والمتعالم في القراءة، بل كل ذلك قريب بعضه من بعض، والمشاهدة توضح حقيقته، والحكاية تبين كيفيته). جامع البيان في القراءات السبع ١/٤٦٧، وينظر: النُّشْر ١/٣٢٧.

(٢) إبدالها: سقط من: ن.

(٣) سبق أن إبدالها وأوًا بالمد والتوسط والقصر يكون مع الإسكان، ومع الإشمام، فهذه ستة، وبالقصر مع الروم فقط، فهذه سبعة.

ينظر: تحفة الأنام: ١١٠، والجواهر الغوالي العظام: ١٣٢ ظ.

(٤) تقدم ذلك مستوفى في المسألة: [١٩].

(٥) وجهاً: سقط من: ن.

(٦) أي: منع ابن الجزري النقل في ميم الجمع، لأن أصلها الضم، فلو جاز النقل فيها لتغيرت عن حركتها الأصلية، وهذا ثابت اتفاقاً عند أهل الأداء. ينظر: جامع البيان في القراءات ٢/٦١١، والنُّشْر ١/٤١٨، ٤٤١.

(٧) أي: يجوز على الأخذ بالنقل فتح الميم وضمها، وهذا مذهب النحاة، ولم يوافقهم عليه القراء. ينظر: إبراز المعاني: ١٥٨، والنُّشْر ١/٤٩١.

(٨) ينظر: النُّشْر ١/٤٩١، وتحفة الأنام: ٧١.

مسألة [٧١]: في: ﴿الْأَرْضُ أُمَّمًا﴾ [الأعراف: ١٦٨] ثلاثة أوجه^(١) أيضًا: التحقيق، والبدل ياء محضة، والتسهيل بين الهمزة والواو^(٢).

مسألة [٧٢]: ﴿فِي الْأَرْضِ أَوْلِيَاكَ﴾ [البقرة: ٢٧، والرعد: ٢٥] فيه ستة أوجه: التحقيق في الأولى/ ١٠٠ و/ مع التسهيل في الثانية بمد وقصر، والتسهيل في الأولى بين الهمزة والواو، وكذلك مع المد والقصر، والبدل ياء في الأولى مع المد والقصر أيضًا^(٣).

والله أعلم، فهذه مسائل حمزة وهشام قس عليها ما وقع من نظيرها، فقد بالغت في تبينها راجيًا ثواب ذلك^(٤)، والله حسبي ونعم الوكيل^(٥)، ونعم المولى ونعم النصير، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.
تمت، وبالخير عمت، والحمد لله رب العالمين.



(١) أوجه: سقط من: ن.

(٢) ينظر: الجواهر الغوالي العظام: ١٣٢ ط، ووقف حمزة على الهمزة من طريق الشاطبية والطيبة: ٨٢.

(٣) ينظر: النشر ١/ ٤٩١، ووقف حمزة على الهمزة من طريق الشاطبية والطيبة: ٨٢.

(٤) في: ن: ثواب الله تعالى.

(٥) بعدها في: ن: وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم، اتفق الفراغ من تنميته ظهر الثلاثاء يوم الخامس والعشرين من شهر جمادى الثانية في عام تسع ومائة بعد الألف من الهجرة النبوية المصطفوية، عليه وآله الطيبين الطاهرين ألف صلاة وسلام بيد الأذل شمس الله ١١٠٩، ثم ختم باسم: المؤمن، وتاريخ: ١٢٥٣هـ.

الخاتمة

خُلاصة بأهم ما تحقق في البحث

- بعد هذه الجولة العلميّة في هذا البحث عن أحكام الهمزة وقفًا في القرآن الكريم يطيبُ لي أن أسجّل ههنا أهمّ ما توصلتُ إليه من نتائج في النقاط الآتية:
١. إنّ مؤلّف هذا الكتاب هو الشّيخ المقرئ عفيف الدّين عثمان النّاشريّ الرّبديّ، وكتابه ثابت النّسبة إليه.
 ٢. إنّ هذه الكتاب العلميّ المهمّ لم يسبق نشره، إذ غفل عنه طلبه العلم مدّة طويّلة رغم فائدته العظيمة.
 ٣. إنّ هذا الكتاب العلميّ جمع في ثناياه جميع أحوال الهمزة وقفًا لهشام وحمزة بأسلوب سهل، وهو أمرٌ مهمّ جدًّا.
 ٤. إنّ الشّيخ المؤلّف في هذا الكتاب ابتداءً من بعد البسملة بطلب التيسير والإعانة وحمد الله تعالى، والصّلاة على النبيّ محمّد ﷺ، وعلى آله وأصحابه أجمعين.
 ٥. إنّ هذا الكتاب كان مغمورًا على رفوف المخطوطات، فبرز للعيان بعد طول اختباء، وظهر بعد خوف اندثار، أسأل الله تعالى أن ييسر لطلبة العلم خدمة تراثهم، ونشر علوم دينهم.
 ٦. أوضّح المؤلّف في صدر رسالته أنّ هذا الكتاب اشتمل على مسائل لحمزة وهشام وقفًا صحّت في كتاب النّشر في القراءات العشر للإمام المحقّق أبي الخير ابن الجزريّ، وقد لازمه في تخريجها بعض أصحابه، وشافهه بها جميعًا شيخه شهاب الدّين أحمد الأشعريّ.
 ٧. أمر المؤلّف في آخر كتابه بالقياس على هذه المسائل ما وقع من نظيرها.
 ٨. ختم المؤلّف كتابه هذا بقوله: (والله حسبي ونعم الوكيل، ونعم المولى ونعم النصير، ولا حول ولا قوّة إلاّ بالله العليّ العظيم، تمّت، وبالخير عمّت، والحمد لله ربّ العالمين).

٩. جاء الكلام في هذا البحث - من بعد المقدمة - في فصلين وخاتمة:

الفصل الأول: الدراسة: وجاء الكلام فيها في تمهيدٍ ومبحثين:

التمهيد: في أحكام الوقف على الهمزة لهشام وحمزة:

والمبحث الأول: مؤلف الكتاب:

وهو: في ثمانين نقاط، وهي: اسمه ونسبه، وكنيته، ونسبته ولقبه، وولادته، وشيوخه، وتلامذته، ومؤلفاته، ووفاته.

والمبحث الثاني: الكتاب:

وهو: في ثمانين نقاطٍ أيضًا، وهي: اسم الكتاب، وتوثيق نسبه إلى المؤلف، ومحتواه، وأهميته، ومصادر المؤلف فيه، ونسخه المخطوطة، ومنهج تحقيقه، ونماذج لمخطوطاته.

والفصل الثاني: نص الكتاب المحقق:

والخاتمة: هي هذه: خلاصة بأهم ما تحقق في هذا البحث:

وصلّى الله وسلّم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين،

والحمد لله رب العالمين.



المصادر والمراجع

من بعد: القرآن الكريم.

أولاً: الكتب المخطوطة، والرسائل الجامعية:

١. إتحاف الأنام وإسعاف الأفهام في وقف حمزة وهشام: شيخ القراء محمد ابن أحمد بن عبد الله الشهير بمتولي، (ت ١٣١٣هـ): نسخة بخزانتني مصورة عن نسخة مكتبة جامعة أم القرى بمكة، وهي برقم: (٣٣٥).
٢. أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية تاج العروس نموذجاً: د. عبدالرازق بن حمودة القادوسي: أطروحة دكتوراه بإشراف أ.د. رجب عبدالجواد إبراهيم في كلية الآداب بجامعة حلوان، سنة ١٤٣١هـ.
٣. الإشارة بلطيف العبارة في القراءات المأثورات بالروايات المشهورات: أبو نصر منصور بن أحمد العراقي، (ت نحو ٤٥٠هـ): تح أحمد بن عبد الله الفريح، بإشراف أ.د. مصطفى أبو طالب، في كلية الدعوة بجامعة أم القرى، سنة: ١٤٢٦هـ.
٤. الإفهام في شرح باب وقف حمزة وهشام: محمد بن أحمد النجار، (ت ٨٧١هـ): نسخة بخزانتني مصورة عن نسخة مكتبة الظاهرية بدمشق، وهي برقم: (٣٧١٤).
٥. توضيح المقام في الوقف على الهمز لحمزة وهشام: شيخ القراء محمد الشهير بمتولي، (ت ١٣١٣هـ): نسخة بخزانتني مصورة عن نسخة مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض، وهي برقم: (٨١م).
٦. جمع الأصول في مشهور المنقول في القراءات العشر: أبو الحسن علي بن محمد بن أبي سعد الواسطي المعروف بالديواني، (ت ٧٤٣هـ): نسخة بخزانتني مصورة عن نسخة مكتبة الأوقاف بالكويت، وهي برقم: (٢٨٢).
٧. الجواهر الغوالي العظام في وقف حمزة وهشام: محمد بن حسن بن محمد السمنودي الأزهري المعروف بالمنير، (ت ١١٩٩هـ): نسخة بخزانتني مصورة عن نسخة المكتبة الأزهرية بمصر، وهي برقم: (١٢٤٦).

٨. فصل في وقف حمزة: إسماعيل بن محمد البناكتي: نسخة بخزانتني مصورة عن نسخة مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض، وهي برقم: (٢٥١٧).
٩. فوائد الأنام في شرح باب وقف حمزة وهشام: إبراهيم بن أحمد الأحمدني السلامي: نسخة بخزانتني مصورة عن نسخة مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض، وهي برقم: (٣٦٦٥).
١٠. المبهج في القراءات الثمان وقراءة الأعمش وابن محيصن واختيار خلف واليزيدي: أبو محمد عبد الله بن عليّ البغدادي المعروف بسبط الخياط: تح عبد العزيز بن ناصر السبر: أطروحة دكتوراه بإشراف أ.د. عبد العزيز أحمد، بجامعة الإمام محمد بن سعود، سنة: ١٤٠٤هـ.
١١. الهداية إلى تحقيق الرواية في رواية قالون والدوري: الشيخ عفيف الدين عثمان الناشري، (ت ٨٤٨هـ): نسخة بخزانتني مصورة عن نسخة مكتبة جامعة الملك سعود بالرياض، وهي برقم: (٥١٤).
١٢. وقف حمزة وهشام على الهمزة: الشيخ حسين الأغرناسي: نسخة بخزانتني مصورة عن نسخة مكتبة معهد الثقافة بطوكيو، وهي برقم: (٢٠٠٨، ٩٩٩٩٩).

ثانياً: الكتب المطبوعة:

١. إبراز المعاني من حرز الأمان: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة، (ت ٦٦٥هـ): دار الكتب العلمية، (لا.ت).
٢. إتحاف فضلاء البشر في قراءات الأربعة عشر: أحمد بن محمد البنا الدمياطي، (ت ١١١٧هـ): تح أنس مهرة: دار الكتب العلمية، ط ٣، ١٤٢٧هـ.
٣. آثار البلاد وأخبار العباد: القاضي زكريا بن محمد بن محمود القزويني، (ت ٦٨٢هـ): دار صادر بيروت، (لا.ت).
٤. إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب: (معجم الأدباء): أبو عبد الله ياقوت بن

- عبد الله الرومي الحموي، (ت ٦٢٦هـ): تح إحسان عباس: دار الغرب الإسلامي بيروت، ط ١، سنة ١٤١٤هـ.
٥. الإرشاد في قراءات الأئمة السبعة وشرح أصولهم: أبو الطيب عبد المنعم ابن عبيد الله بن غلبون الحلبي، (ت ٣٨٩هـ): تح د. صلاح ساير العبيدي: مكتبة أمير بكر كوك، ودار ابن حزم بيروت، ط ١، سنة ١٤٣٦هـ.
٦. الأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي، (ت ١٣٩٦هـ): دار العلم للملايين، ط ١٥، ١٤٢٣هـ.
٧. الإقناع في القراءات السبع: أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن الباذش، (ت ٥٤٠هـ): دار الصحابة للتراث، (لا.ت).
٨. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، (ت ١٣٩٩هـ): تصحيح محمد بالتقيا، والمعلم رفعت بيلكه: دار إحياء التراث العربي بيروت، (لا.ت).
٩. الإيضاح على متن الدرّة: عفيف الدين عثمان النّاشري، (ت ٨٤٨هـ): تح الشيخ عبد الرازق موسى: دار الضياء بطنطا، ط ٣، ١٤٢٣هـ.
١٠. باب وقف حمزة وهشام على الهمز: أبو تميم محمد الأهدل: طبع اليمن، سنة: ١٤٣١هـ.
١١. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: الإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني اليمني، (ت ١٢٥٠هـ): دار المعرفة بيروت، (لا.ت).
١٢. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرّة: الشيخ عبد الفتاح بن عبد الغني القاضي، (ت ١٤٠٣هـ): دار الكتاب العربي بيروت، (لا.ت).
١٣. تاج العروس من جواهر القاموس: أبو الفيض محمد بن محمد الحسيني، (ت ١٢٠٥هـ): تح مجموعة من المحققين: دار الهداية، (لا.ت).
١٤. تاريخ الأدب العربي: (النسخة الألمانية): كارل بروكلمن، (ت ١٣٧٥): الملحق: طبع ألمانيا، سنة: ١٩٣٧م.

- ١٥ . تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، (ت ٧٤٨هـ): تح. أ.د. بشار عواد معروف: دار الغرب الإسلامي، ط ١، ١٤٢٤هـ.
- ١٦ . التبصرة في القراءات السبع: أبو محمد مكّي بن أبي طالب القيسي، (ت ٤٣٧هـ): تح. د. محمد غوث الندوي: الدار السلفية بالهند، ط ٢، سنة: ١٤٠٢هـ.
- ١٧ . التجريد لبغية المرید في القراءات السبع: أبو القاسم عبد الرحمن بن عتيق ابن الفحام الصقلي، (ت ٥١٦هـ): تح. د. ضاري إبراهيم الدوري: دار عمّار بالأردن، ط ١، سنة: ١٤٢٢هـ.
- ١٨ . تحبير التيسير في القراءات العشر: أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري، (ت ٨٣٣هـ): تح. د. أحمد مفلح القضاة: دار الفرقان بالأردن، ط ١، ١٤٢١هـ.
- ١٩ . تحفة الأنام في الوقف على الهمز لحزمة وهشام: أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن القبياتي، (ت ٩٢٦هـ): تح. أ.د. موسى العبيدان: طبع تبوك، سنة: ١٤٣٠هـ.
- ٢٠ . التذكرة في القراءات الثمان: أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون، (ت ٣٩٩هـ): تح. د. عبد الفتاح بحيري: الزهراء بالقاهرة، ط ٢، سنة: ١٤١١هـ.
- ٢١ . التسهيل في الوقف على الهمز: أبو عثمان سفيان الجنابي: طبع الألوكة، سنة: ١٤٣٥هـ.
- ٢٢ . تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين: أبو الحسن علي بن محمد الصفاقسي، (ت ١١١٨هـ): تح. محمد الشاذلي النيفر: المطبعة الرسمية بتونس، سنة: ١٣٩٤هـ.
- ٢٣ . تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرّي، (ت ٣٧٠هـ): تح. محمد عوض مرعب: دار إحياء التراث العربي ببيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.

٢٤. التيسير في القراءات السبع: أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني، (ت ٤٤٤هـ):
تح أو تويرتزل: دار الكتاب العربي بيروت، ١٤٠٤هـ.
٢٥. جامع البيان في القراءات السبع: أبو عمرو الداني، (ت ٤٤٤هـ): تح
مجموعة من المحققين: جامعة الشارقة بالإمارات، وأصله رسائل ماجستير
من جامعة أم القرى، ط ١، سنة: ١٤٢٨هـ.
٢٦. الجامع للأداء روضة الحفاظ: (روضة المعدل): أبو إسماعيل موسى بن
الحسين المعدل، (ت نحو ٥٠٠هـ): تح د. خالد أبو الجود: دار ابن حزم
بيروت، ط ١، ١٤٣٦هـ.
٢٧. جميلة أرباب المراسد في شرح عقيلة أتراب القوائد: أبو إسحاق إبراهيم
ابن عمر بن إبراهيم الجعبري، (ت ٧٣٢هـ): تح د. محمد خضير الزوبعي:
دار الغوثاني، ط ١، سنة: ١٤٣١هـ.
٢٨. حرز الأمانى ووجه التهانى في القراءات السبع: أبو محمد القاسم بن فيرّه
الشاطبي، (ت ٥٩٠هـ): تح د. أيمن رشدي سويد: مكتبة ابن الجزري
بدمشق، ط ١، ١٤٣٤هـ.
٢٩. الدرّة المضية في القراءات الثلاث المرضية: أبو الخير محمد بن محمد بن
محمد بن الجزري، (ت ٨٣٣هـ): تح د. أيمن رشدي سويد: دار الغوثاني
بدمشق، ط ٢، ١٤٣٤هـ.
٣٠. الدليل إلى المتون العلمية: عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم: دار الصمعي
للنشر والتوزيع بالرياض، ط ١، سنة ١٤٢٠هـ.
٣١. السبعة في القراءات: أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد البغدادي،
(ت ٣٢٤هـ): تح شوقي ضيف: دار المعارف بمصر، ١٤٠٠هـ.
٣٢. سرّ صناعة الإعراب: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، (ت ٣٩٢هـ): دار
الكتب العلمية بيروت، ط ١، سنة: ١٤٢١هـ.
٣٣. سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي: أبو القاسم علي بن عثمان

- ابن القاصح العذري، (ت ٨٠١هـ): مطبعة البابي الحلبي بمصر، ط ٣، سنة: ١٣٧٣هـ.
٣٤. سير أعلام النبلاء: أبو عبد الله محمد الذهبي (ت ٧٤٨هـ): تح مجموعة بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ.
٣٥. شرح باب وقف حمزة وهشام على الهمز من الشاطبية: حسن بن قاسم المرادي، (ت ٧٤٩هـ): تح د. محمد خضير الزوبعي: دار المناهج ببغداد، ط ١، سنة: ١٤٣٢هـ.
٣٦. شرح طيبة النشر في القراءات العشر: أبو القاسم محمد بن محمد بن محمد النويري، (ت ٨٥٧هـ): تح مجدي سرور: دار الكتب العلمية بيروت، ط ١، سنة: ١٤٢٤هـ.
٣٧. الشمعة في انفراد الثلاثة عن السبعة: عفيف الدين عثمان الناشري، (ت ٨٤٨هـ): تح إياذ السامرائي، ويعقوب السامرائي: طبع ضمن بحوث مجلة الشاطبي، العدد: ٤، سنة ١٤٢٨هـ.
٣٨. الشمعة المضية بنشر قراءات السبعة المرضية: أبو السعد منصور بن أبي النصر الطبلاوي، (ت ١٠١٤هـ): تح د. علي سيد أحمد: مكتبة الرشد، ط ١، سنة: ١٤٢٣هـ.
٣٩. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، (ت ٩٠٢هـ): منشورات دار مكتبة الحياة بيروت، (لا.ت).
٤٠. طبقات صلحاء اليمن: (تاريخ البريهي): عبد الوهاب بن عبد الرحمن البريهي السكسكي، (ت ٩٠٤هـ): تح عبد الله محمد الحبشي: مكتبة الإرشاد بصنعاء، (لا.ت).
٤١. طيبة النشر في القراءات العشر: أبو الخير ابن الجزري، (ت ٨٣٣هـ): تح د. أيمن رشدي سويد: مكتبة ابن الجزري بدمشق، ط ١، سنة ١٤٣٣هـ.

٤٢. علم القراءات من بعد الإمام ابن الجزريّ إلى الإمام البقريّ: أ.م.د. محمّد ابن إبراهيم بن فاضل المشهدانيّ: طبع ضمن مجلّة العلوم الإسلاميّة: ملحق العدد ٩، ١٤٣٦هـ.
٤٣. عمدة الخلان في إيضاح زبدة العرفان: الشّيخ محمّد الأمين بن عبد الله القاري: طبع استانبول، ط ١، سنة: ١٢٧٠هـ.
٤٤. العنوان في القراءات السبع: أبو طاهر إسماعيل بن خلف السرقسطيّ، (ت ٤٥٥هـ): تح. د. زهير زاهد: عالم الكتب، ١٤٠٥هـ.
٤٥. العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيديّ، (ت ١٧٠هـ): تح. د. مهديّ المخزومي، د. إبراهيم السامرائيّ: دار ومكتبة الهلال، (لا.ت).
٤٦. غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار: أبو العلاء الحسن بن أحمد العطار، (ت ٥٦٩هـ): تح. د. أشرف محمّد فؤاد طلعت: الجماعة الخيريّة، بإشراف جامعة الإمام محمّد بن سعود، ط ١، سنة ١٤١٤هـ.
٤٧. غاية النهاية في طبقات القراء: أبو الخير محمّد بن الجزريّ (ت ٨٣٣هـ): تح. ج. برجستراسر: مكتبة ابن تيمية، ١٣٥١هـ.
٤٨. غيث النفع في القراءات السبع: أبو الحسن عليّ بن محمّد الصفاقسيّ، (ت ١١١٨هـ): طبع بهامش: سراج القارئ بمطبعة البابي الحلبيّ، ط ٣، سنة: ١٣٧٣هـ.
٤٩. الفهرس الشامل للتراث العربيّ الإسلاميّ المخطوط: علوم القرآن: التّجويد: مؤسسة آل البيت بالأردن، ١٤٠٦هـ.
٥٠. الفهرس الشامل للتراث الإسلاميّ العربيّ المخطوط: علوم القرآن: القراءات: مؤسسة آل البيت بالأردن: طبع سنة: ١٤١٥هـ.
٥١. فهرست مخطوطات مكتبة الجامع الكبير في صنعاء: أحمد الرقيجي وآخريّن، وزارة الأوقاف والإرشاد باليمن، ط ١، ١٤٠٤هـ.
٥٢. فهرست المشروح للمخطوطات العربيّة المخزونه في مكتبه سالارجنك: د. محمّد نظام الدّين: طبع دائرة المعارف العثمانيّة بحيد آباد في الهند، سنة: ١٣٧٦هـ.

٥٣. القواعد المقررة والفوائد المحررة المسمّى اختصاراً بـ(متن البقرية) في القراءات السبع: أبو الإكرام محمد بن قاسم البقري، (ت ١١١١هـ): تح أ.م.د. محمد بن إبراهيم بن فاضل المشهداني: دار المناهج ببغداد، ط ٢، سنة: ١٤٣٧هـ.
٥٤. الكامل المفصل في القراءات الأربعة عشر: أ.د. أحمد عيسى المعصراني: دار الإمام الشاطبي، ط ١، سنة: ١٤٣٠هـ.
٥٥. الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها: أبو القاسم يوسف بن علي الهذلي (ت ٤٦٥هـ): تح جمال الشايب: مؤسسة سما، ط ١، سنة: ١٤٢٨هـ.
٥٦. كنز المعاني في شرح حرز الأماني: أبو عبد الله محمد بن أحمد شُعلة الموصلي، (ت ٦٥٦هـ): تح أ.م.د. محمد بن إبراهيم بن فاضل المشهداني: دار الغوثاني بدمشق، ط ١، سنة: ١٤٣٣هـ.
٥٧. كنز المعاني في شرح حرز الأماني: إبراهيم بن عمر الجعبري، (ت ٧٣٢هـ): تح أ. أحمد اليزيدي: وزارة الأوقاف المغربية، سنة، ١٤١٩هـ.
٥٨. لسان العرب: أبو الفضل محمد بن مكرم بن علي بن الإفريقي (ت ٧١١هـ): دار صادر ببيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ.
٥٩. لطائف الإشارات لفنون القراءات: أبو العباس أحمد بن محمد القسطلاني، (ت ٩٢٣هـ): تح مركز الدراسات القرآنية: وزارة الأوقاف بالرياض، ط ١، سنة: ١٤٣٤هـ.
٦٠. المبسوط في القراءات العشر: أبو بكر أحمد بن مهراّن الأصبهاني (ت ٣٨١هـ): تح سبيع حاكمي: مجمع اللغة العربية، ١٤٠٠هـ.
٦١. مجموع الفتاوى: أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ): تح عبد الرحمن بن محمد بن قاسم: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، سنة: ١٤١٦هـ.

٦٢. مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع: عبد المؤمن بن عبد الحق القطيعي (ت ٧٣٩هـ): دار الجيل ببيروت، ط ١، ١٤١٢هـ.
٦٣. المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي المعروف بأبي شامة، (ت ٦٦٥هـ): تح طيار آتي قولاج: دار صادر ببيروت، سنة: ١٣٩٥ هـ.
٦٤. معجم البلدان: أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦هـ): دار صادر ببيروت، ط ٢، ١٤١٥هـ.
٦٥. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن: محمد فؤاد عبد الباقي: دار الكتب المصرية، ط ١، ١٣٦٤هـ.
٦٦. معجم المؤلفين: عمر بن رضا كحالة الدمشقي (ت ١٤٠٨هـ): مكتبة المثنى ببيروت، ودار إحياء التراث العربي ببيروت، (لا.ت).
٦٧. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع: أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي، (ت ٤٨٧هـ): عالم الكتب ببيروت، ط ٣، سنة: ١٤٠٣ هـ.
٦٨. معجم مصنفات القرآن الكريم: د. علي شواخ إسحاق: دار الرفاعي بالرياض، ط ١، سنة: ١٤٠٣ هـ.
٦٩. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: أبو عبد الله محمد الذهبي، (ت ٧٤٨هـ): دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٧هـ.
٧٠. المقنع في رسم مصاحف الأمصار: الداني (ت ٤٤٤هـ): تح محمد الصادق قمحاوي: مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة، (لا.ت).
٧١. الموضح في وجوه القراءات وعللها: أبو عبد الله نصر بن علي الشيرازي، (ت بعد ٥٦٥هـ): تح أ.د. عمر حمدان الكبيسي: الجماعة الخيرية بجدة، ط ١، سنة: ١٤١٤ هـ.
٧٢. النشر في القراءات العشر: ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ): تح علي محمد الضباع (ت ١٣٨٠هـ): المطبعة التجارية بمصر، (لا.ت).

٧٣. الهادي في القراءات السبع: محمد بن سفيان القيرواني، (ت ١٣٤ هـ): تح د. خالد أبو الجود: دار عباد الرحمن بالقاهرة، ط ١، سنة: ١٤٣٢ هـ.
٧٤. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين: إسماعيل بن محمد أمين ابن مير سليم الباباني البغدادي (ت ١٣٩٩ هـ): وكالة المعارف الجلييلة في استانبول ١٣٧١ هـ، وأعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت - لبنان، (لا.ت).
٧٥. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس أحمد بن محمد بن خلكان البرمكي الإربلي، (ت ٦٨١ هـ): تح إحسان عباس: دار صادر بيروت، (لا.ت).
٧٦. وقف حمزة على الهمزة من طريقي الشاطبية والطبية: أبو عبد الله دلير بن أحمد: المكتبة العصرية بصيدا وبيروت، ط ١، ١٤٣١ هـ.

ثانياً: أقراص CD، ومواقع الإنترنت:

١. خزانة التراث. CD

موقع: <http://www.al-islam.com/loader.aspx?pageid=620>.



الحروف التي تفرد بها أبو عبد الرحمن قتيبة الأزداني
للإمام محمد بن محمد المقرئ الشيرازي الشهير بالزعفراني
المتوفى بعد سنة: (٨٤٥هـ)
(دراسة وتحقيقاً)

إعداد

د. سلوى بنت أحمد بن محمد الحارثي
الأستاذ المساعد بجامعة الطائف

ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وبعد: هذا بحث بعنوان: الحروف التي تفرد بها أبو عبدالرحمن قتيبة الأزداني، لمحمد بن محمد الشيرازي، والشهير بالزعفراني، المتوفى بعد سنة: ٨٤٥هـ. ذكرت فيه أهمية رواية قتيبة بن مهران، وأنها من الأحاد الصحيحة المشتهرة، وبينت حالها اليوم من حيث القبول والرّد، وتعرضت لذكر بعض أسباب شدوذ القراءة.

وجاءت هذه الدراسة في مقدمة، وتمهيد، قسمين، وخاتمة، وفهارس علمية. أما المقدمة: فشملت أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهج التحقيق. ثم التمهيد واشتمل على ترجمة الإمام قتيبة بن مهران، ونبذة مختصرة عن روايته.

يليه القسم الأول وهو الدراسة، وقد اشتمل على ترجمة لمؤلف الكتاب، والأحوال السياسية في عصره، ودراسة الكتاب من حيث اسمه وتوثيق نسبه إلى مؤلفه، ومنهج البحث، ومصادره، وقيمة الكتاب العلمية، ووصف النسخة الخطية. القسم الثاني: احتوى على النص المحقق كاملاً. وختمت البحث بخاتمة، مع ذكر أهم النتائج، ثم فهرسين، أحدهما للمراجع، والآخر لموضوعات البحث، والله ولي التوفيق.

* * *

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل القرآن بلسان عربي مبين، وجعله شريعة ومنهاجاً لخير أمة فضلت على العالمين، وأكل به خير الملائكة الروح الأمين، واختار له قلب سيد الأولين والآخرين، صلى الله عليه، وعلى آله، وأهل بيته، وصحابته إلى يوم الدين. أما بعد:

فقد حظي كتاب الله ﷺ بقراءاته المختلفة، ورواياته المتنوعة باهتمام الدارسين سلفاً وخلفاً، وكان محط جهود وعناية العلماء من قراء، ولغويين، ومفسرين، وفقهاء قديماً وحديثاً.

ولا ريب في ذلك فهو دستور هذه الأمة ومنهجها القويم، فجميع العلوم في فلكه تسير، وفي حياضه تدور.

وتلك الجهود المباركة لم تكن مقتصرة على القراءات المختارة فحسب، بل تعدتها إلى غيرها من القراءات المروية، حيث جعلوا من تلك الروايات أساساً للدراسات اللغوية والشرعية، وأقاموا حول القرآن الكريم بقراءاته المتنوعة جل العلوم في الثقافة الإسلامية.

ورواية قتيبة من الروايات التي لم يقع عليها اختيار ابن مجاهد، تبعه الداني في تيسيره، ثم الشاطبي في منظومته التي كانت السبب الأعظم في شهرة السبع دون غيرها إلى عصر الإمام ابن الجزري، فوصلت إلينا من طرق يعوزها اتصال السند، لذلك لا يعول عليها اليوم.

وهي مع ذلك تحمل طابعاً مختلفاً عن باقي الروايات التي عدت من الشواذ؛ فقد كانت من أعلى الروايات عن الكسائي وأجلها، يقول الحافظ أبو العلاء الهمداني بعد ذكره إسناده في رواية قتيبة: ((هذه رواية جليلة وإسناد صحيح، وهي من أجل الروايات عن الكسائي وأعلاها وأحقها بالتقديم وأولها، وذلك أن قتيبة صحب الكسائي إحدى وخمسين سنة وشاركه في عامة رجاله، ولجلالته وضبطه قرأ

عليه شيخاه إسماعيل بن جعفر وعلي بن حمزة الكسائي))^(١).

وكانت رواية قتبية من أشهر الروايات في أواخر القرن السابع ببلاد ما وراء النهر، وبين أهالي أصبهان، يقول الحافظ ابن الجزري: ((وكانت رواية قتبية أشهر الروايات عن الكسائي بأصبهان وما وراء النهر، حتى كانوا يلقتون أولادهم بها، ويصلون بها في المحاريب، وعلمي بذلك إلى أواخر القرن السابع، وأما الحال اليوم فما أدري ما هو))^(٢).

وبرواية قتبية قرأ طاهر بن عرب على عمدة المحققين وشيخ القراء الإمام ابن الجزري، تقول سلمى بنت الإمام ابن الجزري: ((طاهر بن عرب بن إبراهيم بن أحمد، الإمام الفاضل، العالم المحقق، المدقق، المجود، المرتل، المقرئ، الكامل، المجيد، المفيد، أستاذ القراء، وصفوة العلماء، نخبة المحققين، عمدة المقرئين، فخر الدين أبو الحسين الأصبهاني، أدام الله النفع به، ووصل أسباب شهرة علم القرآن بسببه، ولد فيما أخبر في سابع محرم، سنة ست وثمانين وسبعمائة، وحفظ القرآن وهو ابن عشر سنين تقريبا، وطلب العلم وهو ابن خمس عشرة سنة، وطاف البلاد، وساح في الأغوار، والإنجاد، حتى برع في فنون من العلم سيما العربية، ثم أخذ القراءات عن شيخي ومخدومي والذي قرأ عليه ختمات كاملات)) إلى أن قالت: ((الختمة الثانية جمع فيها بين روايتي قتبية، ونصير، بمضمن غاية أبي العلاء، ومبهج سبط الخياط، ومصباح الشهرزوري، وكامل الهذلي، وكفاية أبي العز القلانسي، وغير ذلك))^(٣).

ومن هذا النص يتبين أن رواية قتبية كانت من الروايات الصحيحة والمقروء بها في أوائل القرن التاسع الهجري، مما يعني أن انقطاع سند الرواية كان في عهد متأخر، مما يجعل لهذه الرواية اعتبارات أخرى.

(١) انظر غاية النهاية في طبقات القراء، لمحمد بن الجزري: ٢٧/٢.

(٢) انظر غاية النهاية: ٢٦/٢.

(٣) انظر غاية النهاية: ٣٣٩/١-٣٤٠.

إضافة إلى أن هذه الرواية تكثر فيها الألفات الممالة، حيث تجاوزت ما عهد عن قراء الكوفة، حتى عرف بين القراء بصاحب الإمالة، وهي تعكس بطبيعة الحال بعض اللهجات العربية التي نزل بها القرآن ابتداءً. ومن هنا وقع اختياري على كتاب "الحروف التي تفرد بها أبو عبد الرحمن قتيبة بن مهران الأزداني"، لمحمد بن محمد الشيرازي المقرئ الشهير بالزعفراني، المجاور بمكة المكرمة (ت بعد: ٨٤٥ هـ)، جمع فيه مؤلفه ما تفرد به قتيبة بن مهران رواية له عن الكسائي، من كتاب "جامع البيان" للإمام الداني، وكتاب "الإيضاح" للإمام الأندرابي.

أهمية الموضوع، وأسباب اختياره:

- ١) جلالة قدر الإمام قتيبة، وعلو مكانته.
- ٢) ما للكتاب من أهمية بالغة، حيث ضُمّن ما تفردت به أفضل الروايات عن الكسائي.
- ٣) الرواية تشكل إحدى الجوانب في بيان معنى الأحرف السبعة، وفي حفظها حفظ للعلم المنقول، الذي كان فيما سلف من المشهور المقروء به.
- ٤) مؤلف الكتاب شيرازي الأصل، والرواية أكثر ما تكون شهرة في بلاد ما وراء النهر كما نقل ابن الجزري، مما يعني أن مؤلف الكتاب كان حاذقاً عالمياً بها، وعلى إحاطة تامة بدقائقها.
- ٥) مكانة مؤلف الكتاب العلمية، إذ كان من شيوخ الإقراء في زمنه، وممن قصده طلبه العلم للقراءة عليه.
- ٦) قيمة الكتاب العلمية التي استمدتها من اعتماده على أصليين مهمين من أصول الرواية، جامع البيان للداني، والإيضاح للأندرابي.
- ٧) ما للقراءات القرآنية بنوعها المتواتر والآحاد الصحيحة من أهمية بالغة في إثراء اللغة العربية، والجمهور على جواز الاحتجاج بالقراءات الآحاد الصحيحة في الدراسات العربية، والدراسات اللغوية خاصة.

أهداف الموضوع:

- (١) الإسهام في تحقيق التراث الإسلامي ونشره، وفق منهج علمي أصيل، يتبع فيه أسس التحقيق المنهجي.
- (٢) إبراز مكانة الإمام قتيبة، وبيان مكانة روايته عن الكسائي.
- (٣) إثراء مكتبة الدراسات القرآنية ببحث يُعنى بأحد الروايات عن الكسائي، ويجلي معنى من معاني الأحرف السبعة.

الدراسات السابقة:

حسب اطلاعي على فهرس المكتبات العلمية لم أجد من حقق هذا المخطوط، ولم أجد من عمل دراسة حوله وحول مؤلفه.

خطة البحث:

قسمت البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وقسمين، وخاتمة، وفهارس عامة.

■ المقدمة:

وتحتوي على أهمية البحث، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، وخطته، ومنهج العمل فيه.

التمهيد، وفيه نبذة عن الإمام قتيبة بن مهران وروايته في مبشرين:

المبحث الأول: الإمام قتيبة بن مهران.

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته.

المطلب الثاني: شيوخه.

المطلب الثالث: تلاميذه.

المطلب الرابع: ثناء العلماء عليه.

المطلب الخامس: وفاته.

المبحث الثاني: رواية الإمام قتيبة بن مهران وكلام العلماء فيها.

المطلب الأول: نبذة عن رواية الإمام قتيبة بن مهران.

المطلب الثاني: آراء العلماء في إمالاته.

المطلب الثالث: حكم القراءة بها اليوم.

القسم الأول: الدراسة

ويحتوي على فصلين هما على النحو التالي:

■ الفصل الأول: دراسة المؤلف ويشتمل على المباحث الآتية:

المبحث الأول: نبذة مختصرة عن العصر الذي عاش فيه المؤلف.

المبحث الثاني: التعريف بمؤلف الكتاب.

المطلب الأول: اسمه ونسبه.

المطلب الثاني: ولادته ووفاته.

المطلب الثالث: تلاميذه.

■ الفصل الثاني: دراسة الكتاب ويشتمل على المباحث الآتية:

المبحث الأول: عنوان الكتاب وتوثيق نسبه إلى مؤلفه.

المبحث الثاني: منهج المؤلف في كتابه.

المبحث الثالث: مصادر المؤلف في الكتاب.

المبحث الرابع: قيمة الكتاب العلمية.

المبحث الخامس: وصف النسخة الخطية للكتاب.

القسم الثاني: النص المحقق

ويحتوي على النص المحقق لكتاب "الحروف التي تفرد بها أبو عبد الرحمن

قتيبة الأزداني".

ويليه خاتمة البحث.

وأخيراً: ذيلت البحث بمصادر ومراجع الدراسة والتحقيق، وألحقته بفهرس

للموضوعات.

منهج تحقيق الكتاب:

سرت في سبيل إخراج الكتاب على النهج الآتي:

(١) نَسَخُ الكتاب وفق قواعد الإملاء الحديثة، وتصحيح ما وقع الناسخ فيه من الخطأ.

(٢) إثبات علامات الترقيم وفق قواعد التحقيق المتبعة.

(٣) عزو الآيات إلى سورها وفق العدّ الكوفي في مواضعها من البحث، ووضعها بين معقوفين [].

(٤) اكتفي بعزو الكلمة القرآنية في أول موضع لها، دون الإشارة إلى أنه أولى مواضعها تجنباً للإطالة، والحكم فيها يعم غيرها من الكلمات إلا ما نصّ المؤلف على تقيده وحصره.

(٥) كتابة الآيات القرآنية وفقاً للرسم العثماني، مع ضبطها بالشكل، واعتماد ما أثبتته المؤلف من رواية قتيبة.

(٦) ترجمة الأعلام الوارد ذكرهم في النصّ بإيجاز، وتشمل الترجمة غالباً (الاسم، والكنية، وأبرز الشيوخ والتلاميذ، وأهم الكتب، وتاريخ الوفاة)، وتوثيق ذلك بذكر مصادر الترجمة، كذلك الترجمة للأعلام الواردة في قسم الدراسة حسب ما يقتضيه المقام.

(٧) شرح المصطلحات المتداولة في علم الرواية.

(٨) الإشارة إلى ما تفرد به الإمام قتيبة بن مهران عن القراء العشرة من طريق الحرز والدرة المضية.

(٩) الإشارة إلى رقم اللوح بين معقوفين.

(١٠) اذكر من وافقت قراءته رواية قتيبة من القراء العشرة.

(١١) اذكر من وافق قتيبة من رواة الكسائي، وإن خالفوا أسكت.

ربنا عليك توكلنا، وإليك أنبنا، وإليك المصير

التمهيد الإمام قتيبة بن مهران وروايته

المبحث الأول: الإمام قتيبة بن مهران^(١):

المطلب الأول: اسمه ونسبه وكنيته:

هو الإمام أبي عبد الرحمن قتيبة بن مهران الأزداني^(٢) الأصبهاني المقرئ النحوي، وهو أحد أئمة القراءة، وأعلام الرواية بأصبهان، من قراء القرن الثاني الهجري^(٣).

المطلب الثاني: شيوخه:

تلقى القراءة عن مشاهير علماء عصره منهم:

١- سليمان بن مسلم بن جماز (بعد: ١٧٠هـ)

٢- إسماعيل بن جعفر (ت: ١٨٠هـ).

٣- الإمام علي الكسائي (ت: ١٨٩هـ).

وروى جملة من أحاديث رسول الله ﷺ عن جماعة منهم:

١- أبو معشر السندي (ت: ١٧٠هـ).

٢- الليث بن سعد (ت: ١٧٥هـ).

(١) انظر ترجمته في: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: ١٤٠/٧، وطبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها لأبي الشيخ الأصبهاني: ٨٦/٢، وأخبار أصبهان لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني: ١٣٣/٢، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي: ٢٣٦، ومعرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار لمحمد بن أحمد الذهبي: ١٩٣-١٩٤، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري: ٢٦/٢، وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي: ٢٦٤/٢، وديوان الإسلام لأبي المعالي الغزي: ٥/٤.

(٢) نسبة إلى (أزادان) بالزاي والذال المعجمة وألف ونون، قرية من قرى أصبهان، وقرية من قرى هراة. انظر معجم البلدان لياقوت الحموي: ٥٢/١، ومراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع لعبدالمؤمن القطيعي: ٤/١.

(٣) انظر معرفة القراء الكبار: ١٩٣-١٩٤.

المطلب الثالث: تلاميذه:

- جلس "قتيبة" للإقراء فقرأ عليه خلق كثير منهم:
- ١- زهير بن أحمد الزهراني (ت: ٢٣٤هـ).
 - ٢- العباس بن الوليد بن مرداس (ت بعد: ٢٥٠هـ).
 - ٣- أبو بشر يونس بن حبيب (ت: ٢٦٧هـ).
 - ٤- أبو خالد يزيد بن خالد الزندولاني (مجهول الوفاة).
 - ٥- وأحمد بن محمد بن حوثة الأصم (مجهول الوفاة).
 - ٦- بشر بن إبراهيم الثقفي (مجهول الوفاة).
- وروى عنه الحديث جماعة منهم:
- ١- إسماعيل بن يزيد القطان (ت: ١٦٠هـ).
 - ٢- يونس بن حبيب (ت: ١٨٣هـ).
 - ٣- عقيل بن يحيى (مجهول الوفاة).

المطلب الرابع: مكانته وثناء العلماء عليه:

كان قتيبة إماماً جليلاً صالحاً ثقة، أحد نحاة الكوفة، وإليه انتهت رئاسة الإقراء بأصبهان، ذكره الإمام الذهبي من حفاظ الطبقة السادسة^(١).
قال عنه يونس بن حبيب: ((كان من خيار الناس، وكان مقرئاً أصبهان في زمانه))^(٢).
وقال ابن الجزري: ((كان قتيبة إماماً جليلاً نبيلاً متقناً))^(٣).

المطلب الخامس: وفاته:

قال الحافظ أبو العلاء الهمداني: ((وقد استقرت أكثر التواريخ وكتب القراءات لأقف على وقت وفاته فلم أظفر به إلى الآن، غير أن الحال يوضح لذوي

(١) انظر معرفة القراء الكبار: ١٩٣-١٩٤.

(٢) غاية النهاية: ٢/٢٦.

(٣) غاية النهاية: ٢/٢٦.

النهى أن قتيبة قديم الوفاة))^(١).

وقال الذهبي: ((وكان موجوداً في حدود العشرين ومائتين))^(٢).

وقال ابن الجزري ((إنه جاوزها بقليل من السنين، والله أعلم))^(٣)، مما يعني أن

وفاته كانت بعد المائتين بالاتفاق.



(١) غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار لأبي العلاء الهمداني: ١/١٥١.

(٢) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام لمحمد بن أحمد الذهبي: ٥/٤٢٩.

(٣) غاية النهاية في طبقات القراء: ٢/٢٧.

المبحث الثاني رواية الإمام قتيبة بن مهران وكلام العلماء فيها

المطلب الأول: نبذة عن رواية الإمام قتيبة بن مهران:

رواية قتيبة ((من أجل الروايات عن الكسائي وأعلامها، وأحقتها بالتقديم، وأولاهها))^(١)، إذ صحب الكسائي أربعين سنة، وقيل إحدى وخمسين سنة، وأخذ عنه القراءة عرضاً وسمعاً، وشاركه في عامة أصحابه^(٢).

((قال قُتَيْبَةُ: قرأت على الكسائي وقرأ علي، أما أنا قرأت عليه اختياره، وأما هو فقرأ هو علي قراءة أهل المدينة))^(٣).

وقد عمت روايته بلاد فارس في القرن السابع الهجري وُعِدت من: ((أشهر الروايات عن الكسائي بأصبهان وما وراء النهر، حتى كانوا يلقنون أولادهم بها ويصلون بها في المحاريب))^(٤).

واشتهار الرواية في هذه البلاد أكثر من غيرها من البلدان الإسلامية يعود إلى أن قتيبة أصبھاني الأصل، وكان إماماً جليلاً ثقة أقرأ بها القرآن زمنًا، فلا ريب أن تعم روايته تلك البلاد أكثر من غيرها.

وليس معنى ذلك أن الرواية لم تكن مشتهرة في البلاد الإسلامية، بل تلقاها جمع من أئمة القراءة، وأعلام الرواية، منهم الإمام المحقق المدقق، ابن الجزري الذي أقرأ بها الكثير من طلاب القراءات في أواخر القرن الثامن، وأوائل القرن التاسع الهجري.

ورواية قتيبة عن الكسائي لم يقع عليها اختيار ابن مجاهد، ولم تضمن بها المنظومات التي عليها عمدة القراءات اليوم، إلا أن الإمام الداني (ت: ٤٤٤ هـ) لم

(١) انظر غاية النهاية: ٢٧/٢.

(٢) انظر غاية النهاية: ٢٦/٢.

(٣) الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها ليوسف الهذلي: ١٧١، وانظر غاية النهاية: ٢٦/٢.

(٤) غاية النهاية: ٢٦/٢.

يهملها فذكرها في جامع البيان، وكذلك الهذلي (ت: ٤٦٥هـ) في الكامل، والأندرابي (ت بعد: ٤٧٠هـ) في الإيضاح، وأبو العز القلانسي (ت: ٥٢١هـ) في الإرشاد، وسبط الخياط (ت: ٥٤١هـ) في المبهج، والشهرزوري (ت: ٥٥٠هـ) في المصباح، وأبو العلاء الهمداني (ت: ٥٩٦هـ) في الغاية، وغيرهم، كما أشار إليها ابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ) في مواضع عدة من كتاب النَّشر، مما يؤكد صحة نقل هذه الرواية الجليلة.

المطلب الثاني: آراء العلماء في إمالاته:

تكلم جمع من العلماء عن إمالاته المتكررة في كثير من حروف القرآن، ومن ذلك ما أورده الأندرابي (ت: ٤٧٠هـ) في "الإيضاح" عن أبي الحسن علي بن محمّد بن عبید الله الفارسي أنه قال: ((أنا أظنُّ أنَّ إمالة هذه الحروف ونحوها من عادة الكوفيين في كلامهم وألفاظهم، لا أنَّ قتيبة رواها عن الكسائي أنَّه اختارها في القرآن، وإن كانت إمالتها جائزة في اللغة العربية، والله أعلم بذلك))^(١). وذكر الإمام الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) عند ترجمته للإمام قتيبة في قوله: "وله إمالات مزعجة معروفة"^(٢).

وهذا القول ظاهر في ضعفه ويمكن رده من وجوه:

أولاً: أكّد الإمام الداني (ت: ٤٤٤هـ) على أن الأصل في رواية قتيبة الاتباع لا الابتداع، وأنها ليست بالقياس المحض، ولا بالكيفيات المطلقة، ولا يعمم حكم كلمة على غيرها من الكلمات لمجرد التشابه، فيقول: ((ولم يُمل - يعني قتيبة - قوله تعالى: ﴿الْعَذَابُ﴾ حيث وقع، و﴿الْمَحَالُ﴾ في الرعد [١٣]، و﴿مَشَارِبُ﴾ في يس [٧٣]، فتح هذه الثلاثة على الأصل، ولما صحَّ عنده من الرواية فيها عن أئمتها، فلذلك اتبعها وترك القياس، للدلالة على أن القراءة بالأثر المتَّبَع لا بالقياس المخترع))^(٣).

(١) الإيضاح في القراءات للأندرابي: ١٤١/ب-١٤٢/أ.

(٢) تاريخ الإسلام: ٤٢٩/٥.

(٣) الفتح والإمالة، لأبي عمرو الداني: ٢٧٦.

ثانياً: ما كان لأحد القراءة بما تجيزه اللغة إلا بسند متصل، وأثر متبع، إذ الإسناد خصيصة من خصائص هذه الأمة، وهو من الدين، والقراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول، ويتحملها الآخر عن الأول، وهذا ما سار عليه أئمة الفن في نقل كتاب الله برواياته المختلفة.

يقول الحافظ أبو العلاء الهمذاني (ت: ٥٦٩ هـ) عن رواية قتبية عن الكسائي: ((هذه رواية جليظة، وإسناد صحيح))^(١).

وقد أشار الإمام الشاطبي (ت: ٥٩٠ هـ) إلى مكانة السند في نقل القراءات القرآنية فقال:

وما لقياس في القراءة مدخلٌ * فدونك ما فيه الرضى متكفلاً^(٢).

ثالثاً: أن الإمام قتبية لم ينفرد بنقل تلك الإمامات عن الكسائي، حيث رواها يحيى بن زياد الخوارزمي، وهو من جلة أصحاب الكسائي^(٣)، يقول صاحب الكامل (ت: ٤٦٥ هـ) عنه: ((وهو نظير قتبية في الإمامة، ولهذا جعلت روايتهما واحدة))^(٤).

رابعاً: لم يستنكر شمس الملة والدين الإمام ابن الجزري (ت: ٨٣٣ هـ) تلك الإمامات المعروفة عنه، سالكاً بذلك طريق شيوخه، مبيناً موقف علماء عصره منها فيقول:

((لا أعلم أحداً من الأئمة المعتبرين أنكر منها شيئاً، مع أنه لم يبالغ أحد في إطلاق الإمامة له كالمبهج، فإنه روى إمامة كل ألف قبلها كسرة أو بعدها كسرة ولم يستثن شيئاً، روى ذلك عن شيخه الشريف عن الكازريني، وسأفرد لإماماته كتاباً يبين فيه اختلاف الرواة عنه فيها، وأوضح الصحيح من ذلك إن شاء الله تعالى))^(٥).

(١) انظر غاية النهاية: ٢٧/٢.

(٢) حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع للإمام الشاطبي: ٢٩.

(٣) غاية النهاية: ٣٧٢/٢.

(٤) الكامل في القراءات: ٣٠١.

(٥) غاية النهاية: ٢٦/٢.

المطلب الثالث: حكم القراءة بها اليوم:

إنَّ رواية قتيبة كانت من أجل الروايات عن الكسائي وأعلها إلا أنه لا يعول عليها اليوم؛ حيث أتت من طرق يعوزها اتصال السند، فحكم عليها بالشذوذ. يقول الأستاذ الدكتور محمد سيدي الأمين: ((إنَّ هذه الإمالات وإن رُوِيَتْ عن الإمام قتيبة، فإنَّها في حكم الشاذِّ، لأنَّه لا تصحَّ القراءة بها اليوم لفقدتها شرط الصَّحة، والتواتر، فقتيبة - وإن كان أحد الرواة المبرزين عن الكسائي كما تقدم - فإنَّ قراءة الكسائي لم تصل إلينا من روايته، بل وصلت إلينا من رواية: أبي عمرو حفص بن عمر بن عبد العزيز الدوري (ت: ٢٤٦هـ)، ورواية أبي الحارث الليث بن خالد المروزي (ت: ٢٤٠هـ)، وعلى هاتين الروايتين المعول في قراءة الكسائي اليوم... وما سوى ذلك من الروايات عن الكسائي لا يُقرأ له به اليوم من طريقٍ صحيحٍ، وهو شاذٌّ))^(١).

والسبب في قلة الرواية بها، وضعف الهمم في تعلمها وتعليمها، يعود إلى عدم اختيار ابن مجاهد لها، وقد تبعه في ذلك جماعة، منهم الدَّاني (ت: ٤٤٤هـ) في التيسير، وابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ) في النَّشر، وغيرهم. كما أنَّ لقصور العناية بأسانيدها، وأحوال الرِّجال دوراً هاماً في شذوذها، وهو أحد الأسباب في شذوذ كثير من القراءات.

يقول الإمام ابن الجزري بشأن تصحيحه لبعض طرق القراءات ((ومن نظر أسانيد كتب القراءات، وأحاط بتراجم الرواة علماء، عرف قدر ما سبرنا ونقحنا وصححنا، وهذا علم أهمل، وباب أغلق، وهو السبب الأعم في ترك كثير من القراءات، والله تعالى يحفظ ما بقي))^(٢).

ولا خلاف بين العلماء في جواز الاحتجاج بها في العلوم العربية والفقهية

(١) المحكم فيما شذت إمالاته من حروف المعجم في القرآن العظيم للأستاذ الدكتور محمد بن سيدي الأمين: ٥٧.

(٢) النَّشر في القراءات العشر، لمحمد بن الجزري: ١٥٤ / ١.

والتفسير، إذ إنها من الأحاد الصحيحة، وفي هذا يقول عبدالفتاح القاضي (ت: ١٤٠٣هـ): ((وإذ قد علمت أن القراءة الشاذة لاتجوز القراءة بها مطلقاً، فاعلم أنه يجوز تعلّمها وتعليمها، وتدوينها في الكتب، وبيان وجهها من حيث اللغة والإعراب والمعنى، واستنباط الأحكام الشرعية منها على القول بصحة الاحتجاج بها، والاستدلال بها على وجه من وجوه اللغة العربية، وفتاوى العلماء قديماً وحديثاً مطبقة على ذلك، والله تعالى أعلم))^(١).



(١) القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، لعبدالفتاح القاضي: ٥٦.

القسم الأول: الدراسة

الفصل الأول: دراسة المؤلف

المبحث الأول: نبذة مختصرة عن العصر الذي عاش فيه المؤلف:

بما أن المؤلف ينتمي لمدينة «شيراز» التي هي إحدى مدن فارس العظمى، فسيتناول البحث الأحوال التاريخية لبلاد ما وراء النهر عامة، من منتصف القرن الثامن إلى نهاية القرن العاشر الهجري.

المطلب الأول: الإقليم من الناحية السياسية:

كانت بلاد فارس في تلك الحقبة الزمنية التي عاش فيها المؤلف متذبذبة سياسياً، تتلاطم فيها السلطات، فما أن تحكمتها دولة ويستقر الحكم بها، إلا قامت دولة أخرى تنافسها الحكم، وتتنزع منها الأملاك.

فكان النصف الثاني من القرن الثامن الهجري امتداداً لسيطرة المغول على البلاد إلى سنة: ٧٧١هـ، إلى أن دخل تيمور لNK بلاد فارس، مستغلاً بذلك مراحل الضعف التي تمر بها دولة المغول.

ولم يلبث «تيمور لNK» كثيراً حتى دانت له البلاد من «دلهي» إلى «دمشق»، ومن «بحيرة آرال» إلى «الخليج العربي».

وفي سنة: ٨٠٧هـ تعرضت البلاد إلى نكسة حقيقة بوفاة «تيمور لNK»، حيث علمت الأسر الحاكمة بوفاته، فأخذت جميعها تطالب باستقلالها عن خلفاء «تيمور»، واستعادة الأملاك المنتزعة.

ثم تنازع أحفاد تيمور لNK الحكم بعد وفاته، واستمر الحال كذلك إلى أن حدثت بعض الاضطرابات سنة: (٩٠٦هـ) حين أبدت بعض أجزاء المملكة ميلها إلى الانقسام، تمكن خلالها الشيبانيون من دخول البلاد سنة: (٩١١هـ).

وخاض الشيبانيون سلسلة من الحروب ضد التيموريين والصفويين، إلا أن حالة الفوضى التي شهدتها الدولة الشيبانية في أواخرها شجعت الشاه عباس الأول

الصفوي على غزو «خراسان»، فلم يأت عام (١٠٠٧ هـ) حتى طويت صفحة دولة الشبانيين، وخلفتهم الدولة الصفوية في حكم البلاد^(١).

المطلب الثاني: الإقليم من الناحية العلمية:

كان للغزو المغولي بالغ الأثر على الحضارة الإسلامية، عند اجتياحه لبلاد المسلمين في عام: ٦١٧ هـ، دُمرت على إثره حضارة المسلمين تدميراً كاملاً، وقُضي فيه على جميع المراكز الثقافية والحضارية في بلاد فارس، فكانت ضربة قاتلة أصابت الثقافة والحضارة في ذلك البلد^(٢).

ولكن سرعان ما قامت نهضة علمية كبيرة، أعادت لإقليم «خراسان» مكانته العلمية من جديد، وكان لخلفاء بني تيمور الدور الأكبر فيها، فقد قربوا العلماء، وعقدوا مجالس العلم والمناظرة، وشجعوا حركة التأليف، والبحث، والترجمة.

فكان «تيمورلنك» على قوة بأسه وجبروته رجلاً واسع المعرفة، يتقن التحدث بأكثر من لغة، محباً لعلماء الطب، والفلك، والفقه، وقام بجمع ((الفنيين وأصحاب الحرف من كل أطراف الدنيا في عاصمته «سمرقند»، وكانت حياة المحاربين وأخبار الحروب وتواريخها، من أحب المعارف التي يسعى إلى معرفتها، والقراءة في الكتب التي تناولتها))^(٣).

وكان عصره عصر حروب وفظائع، إلا أنه أقام حضارة عظيمة في البلاد، وشيد بها المنشآت الشامخة، ((ولعل المدرسة الدينية الكبيرة التي بناها لزوجته الصينية (بيبي خاتون) خير دليل على عظمة حضارة «الدولة التيمورية» في عهده))^(٤).

(١) انظر: المختصر في أخبار البشر، لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل: ١/١٦٤، والموسوعة الموجزة في التاريخ الإسلامي، نقل وإعداد أبوسعيد المصري: ١/٤٧٢، و٤/٧٣-٧٦، و١٠/١٥٣، و٤٦٧، و١٤/٣٠٠، وتاريخ أفغانستان من قبيل الفتح الإسلامي حتى وقتنا الحاضر، فاروق حامد بدر: ٢٢-٣٥.

(٢) انظر التتار من البداية إلى عين جالوت، لراغب السرجاني: ٢/١٠-١٢.

(٣) الموسوعة الموجزة في التاريخ الإسلامي: ٤/٧٤.

(٤) الموسوعة الموجزة في التاريخ الإسلامي: ٤/٧٤.

وتابع «ألوغ بيك» مسيرة والده في تشجيعه للعلم، فحرص خلال فترة حكمه القصيرة على رعاية الكثير من الفنون والآداب.

ولم تشهد البلاد نهضة حضارية في كل الفنون، ومختلف التخصصات، كالذي حدث في عصر الخليفة «شاه رخ»؛ الذي جعل من «هراة» مركزاً ثقافياً لأواسط آسيا، وعمل بها رسداً علمياً عظيماً امتد إلى سنة وفاته، ((وقد جمع لهذا الرصد علماء هذا الفن من سائر الأقطار، وأغدق عليهم الأموال، وأجرى لهم الرواتب الكثيرة، حتى رحل إليه علماء الهيئة والهندسة من البلاد البعيدة، وهرع إليه كل صاحب فضيلة، وهو مع هذا يتلفت إلى من يسمع به من العلماء في الأقطار، ويرسل ويطلب من سمع به، هذا مع علمه الغزير، وفضله الجم، وإطلاعه الكبير، وباعه الواسع في هذه العلوم، مع مشاركة جيدة إلى الغاية في فقه الحنفية، والأصلين، والمعاني، والبيان، والعربية والتاريخ، وأيام الناس))^(١).

أما في عهد الأسرة الشيبانية وسيطرتها على البلاد فلم تكن هناك نهضة علمية تذكر، ويعود السبب في هذا إلى قصر الفترة الزمنية التي حكموا بها «إقليم خراسان»، فلم يلبثوا كثيراً حتى اجتاحتهم الدولة الصفوية، وأجلتهم عن الإقليم.

وأما عن عصر الدولة الصفوية فكان عصر خلافات طائفية مذهبية بين الشيعة وأهل السنة، ولا شك أن لحكام الدلة الصفوية دور فعال في تصعيد الخلاف بينهم واتساع دائرته، فكانوا يتخذون مع أهل السنة سياسة الاضطهاد، وفرض المبادئ بالقوة، ولم يكن لهم أي تقدير وتشجيع^(٢).



(١) شذرات الذهب في أخبار من ذهب لأبي الفلاح عبدالحى بن أحمد بن محمد بن العماد الحنبلي: ٤٠٣/٩.

(٢) انظر التتار من البداية إلى عين جالوت، لراغب السرجاني: ٢/١٠-١٢، والموسوعة الموجزة في التاريخ الإسلامي: ٧٤/٤.

المبحث الثاني: التعريف بمؤلف الكتاب

على الرغم من وفرة كتب التراجم وكثرة التأليف فيها إلا أنها أغفلت الكثير من رجال الأمة وأعلامها، ومؤلفنا الذي نحن بصدد التعريف به أحد من قصرت عنه جهود المؤلفين، فعلى كثرة البحث ودقته في كتب التراجم والتاريخ، وخاصة الكتب التي اهتمت بتراجم أعلام القرن التاسع الهجري، لم أجد إلا لمحات يسيرة.

المطلب الأول: اسمه ونسبه:

هو: الإمام محمد بن محمد المقرئ الشيرازي الشهير بالزعفراني، أحد مشايخ الإقراء والقراءات، من علماء القرن التاسع الهجري^(١).
والشيرازي: نسبة إلى (شيراز) بالكسر وآخره زاي، إحدى المدن العظمى بفارس، بناها محمد بن القسم بن أبي عقيل ابن عم الحجاج^(٢).
والزعفراني نسبة إلى سكنه في محلة الزعفرانية، وهي قرية من همذان^(٣)، وهمذان اسم لمدينة في بلاد فارس مشهورة، قال في "مرصد الاطلاع": ((مدينة من الجبال، أعذبها ماء، وأطيبها هواء، وهي أكبر مدينة بها)) إلى أن قال: ((وما زالت محلاً للملوك، ومعدناً لأهل الدين والفضل، إلا أن شتاءها مفرط البرد... كثيرة الزهر والرياحين في الربيع، وأرضهم منبت الزعفران، وعندهم أنواع من الألوان لا تكون في بلاد غيرهم، ولها أربعة وعشرون رستاقا يطول تعديدها))^(٤).

المطلب الثاني: ولادته ووفاته:

لم أقف على تاريخ مولد المؤلف، ولم أظفر كذلك بمن عين وفاته، وقد التقى الشيخ في آخر حياته بالشيخ عمر بن محمد النجار (ت: ٨٧٣ هـ)، سنة خمس

(١) انظر مقدمة المؤلف: ١/أ، وانظر الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لأبي الخير السخاوي: ١٠/١٢٣، و١٢٤/٦.

(٢) انظر البلدان لأحمد بن إسحاق اليعقوبي: ٢٠٣، ومعجم البلدان: ٣/٣٨٠.

(٣) انظر معجم البلدان: ٣/١٤١.

(٤) ٣/١٤٦٤.

وأربعين وثمانمائة^(١)، مما يعني أن ولادته كانت قبل السنة المذكورة، ووفاته رَحْمَةُ اللَّهِ كانت بعدها، أي أنه من علماء القرن التاسع الهجري.

المطلب الثالث: تلاميذه:

جاور رَحْمَةُ اللَّهِ بمكة في آخر حياته، وأقرأ النَّاسَ بها، فقرأ عليه بجمع السبعة عمر بن محمد بن محمد النُّجَّار، أحد مَشَايخ الإقراء والقراءات بحماسة، عندما استوطن مكة آخر سنة خمس وأربعين وثمانمائة، وقد حفظ الشاطبية، وقرأ بالسبع جمعاً وإفراداً على الشيخ محمد الكيلاني، وكذا جمع للسبع ثم للعشر على العليين الديروطي، وابن يفتح الله قبل قراءته على الزعفراني^(٢).



(١) انظر الضوء اللامع لأهل القرن التاسع لأبي الخير السخاوي: ١٢٤/٦.
(٢) المرجع السابق: نفس الموضوع.

الفصل الثاني: دراسة الكتاب

المبحث الأول: عنوان الكتاب وتوثيق نسبه إلى مؤلفه:

اسم الكتاب:

اسم الكتاب "الحروف التي تفرد بها أبو عبد الرحمن قتيبة الأزادي"^(١) كما جاء ذلك في صفحة العنوان.

وقد أشار المؤلف إلى هذه التسمية في مقدمة الكتاب فقال: ((هذه حروف تفرد بها أبو عبد الرحمن قتيبة بن مهران الأزادي رَحْمَةُ اللَّهِ رِوَايَةً لَهُ عَنِ الْكَسَائِيِّ))^(٢). والكتاب ليس بأفضل من حال مؤلفه، فلم يرد ذكره في كتب تراجم المؤلفات والأعلام لا من قريب ولا بعيد.

توثيق نسبه إلى مؤلفه:

كتاب "الحروف التي تفرد بها أبو عبد الرحمن قتيبة الأزادي" ثابت النسبة إلى الإمام الزعفراني، فقد أثبت اسم المؤلف في مقدمة الكتاب: ((وبعد فيقول الفقير إلى الله الباري الغني محمد بن محمد المقرئ الشيرازي الشهير بالزعفراني - أصلح الله أحواله، وحقق آماله... الخ))^(٣).



(١) والصحيح ((الأزاداني))، نسبة إلى قرية من قرى أصبهان كما مر بيان ذلك في ترجمة الإمام قتيبة بن مهران في التمهيد.

(٢) انظر الأصل: ١/ ب.

(٣) انظر الأصل: ١/ ب.

المبحث الثاني: منهج المؤلف في كتابه

سلك الزعفراني مسلك القصد والاختصار في مؤلفه، فأضرب عن الإطناب والإطالة، ولم يخرج عن الموضوع الذي لأجله أُلّف الكتاب، حتى بدأ منهجه واضحاً جلياً لكل من اطلع عليه.

- فقدم كتابه بمقدمة قصيرة ذكر فيها محتوى الرسالة، واصطلاحاته في التأليف.

- بعد المقدمة شرع في بيان الحروف مبتدئاً بسورة فاتحة الكتاب، ثم باب المد والقصر، ثم باب لام هل وبل، ثم باب حكم الغنة عند إدغام النون الساكنة والتنوين في الياء والواو، ثم باب السكت، ثم باب الإمالة، ثم باب الوقف على مرسوم الخط، ثم باب فرش الحروف.

- كانت مادة الكتاب استقصاء الحروف التي تفردت بها رواية قتيبة عن رواية الدوري عن الكسائي.

- اقتصر المؤلف في بيان الحروف التي تفردت بها رواية قتيبة عن الكسائي على ما ذكر في كتابي "جامع البيان" للداني، و"الإيضاح" للأندرابي.

- عند نقله من كتاب "الجامع" كان يرمز ب(ع)، وعند نقله من "الإيضاح" يرمز ب(ح)، وهذا من اصطلاحاته التي ذكرها في مقدمة الكتاب.



المبحث الثالث: مصادر المؤلف في الكتاب

جمع المؤلف مادة الكتاب - وهي: ما تفردت به رواية قتيبة بن مهران عن الكسائي - وانتقاها من كتابين من نواذر الكتب في هذا الفن وأقدمها، وهما أصل لكل من جاء بعدهما، والقاريء لهما يدرك مدى غزارة مادتهما العلمية القيمة، وجودة التصنيف والتبويب فيهما، وهما على النحو التالي:

المصدر الأول: "جامع البيان في القراءات السبع المشهورة":

مؤلفه: أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأموي، المعروف بالداني^(١).
أهمية الكتاب:

هذا الكتاب من الكتب النفيسة المؤلفة في القراءات السبع، وهو من أحسن مصنفات المؤلف على الإطلاق، جمع فيه نحو ثيِّف وخمسمائة رواية وطريق عن القراء السبعة المشهورين^(٢).

ويتميز عن بقية الكتب المؤلفة في القراءات بالضبط في الرواية، والتمييز بين طرقها، وتقريب المذاهب، وتلخيص المسائل، وتحرير أوجه الخلاف، وحسن التوفيق بينها.

ويكفي للدلالة على أهمية الكتاب أنه أحد الأصول التي اعتمد عليها ابن

(١) ولد سنة إحدى وسبعين وثلاث مائة، قرأ بالروايات على عبدالعزيز الفارسي، وأبي الحسن طاهر بن غلبون، وخلف بن خاقان، وأبي الفرج محمد النجار، وقرأ عليه أبو إسحاق إبراهيم بن علي، وولده أحمد بن عثمان بن سعيد، والحسين بن علي بن مبشر، وخلف بن إبراهيم الطليطلي، وغيرهم، كان أحد الأئمة في علم القرآن ورواياته، وتفسيره ومعانيه، له العديد من المؤلفات بلغت المائة والعشرون مصنفًا، منها كتاب التيسير، وكتاب المقنع في رسم المصحف، وكتاب المحكم في النقط، وغيرها كثير، توفي - رحمه الله - بدائية، في شوال سنة أربع وأربعين وأربعمائة. انظر معجم الأدباء لياقوت الحموي: ٤/١٦٠٤-١٦٠٥، ومعرفة القراء الكبار: للذهبي: ٤٣١-٤٣٧، والوافي بالوفيات لصالح الدين خليل بن أبيك: ٢٠/٢٠، وغاية النهاية: ١/٥٠٣-٥٠٥.

(٢) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة: ١/٥٣٨.

الجزري في نشره، وكثيراً ما ينقل منه، حتى قال فيه: ((كتاب جامع البيان في القراءات السبع... كتاب جليل في هذا العلم، لم يؤلف مثله للإمام الحافظ الكبير أبي عمرو الداني، قيل: إنه جمع فيه كل ما يعلمه في هذا العلم))^(١).

المصدر الثاني: "كتاب الإيضاح في القراءات":

مؤلفه: أبو عبد الله أحمد بن أبي عمر الخراساني، المعروف بالأندرابي^(٢).

أهمية الكتاب:

هذا الكتاب يعد أحد الموسوعات العلمية الكبرى في القرآن وعلومه، ومن أجود الكتب المصنفة في بابه، حيث يتميز بكثرة أبوابه، وتشعب فصوله، فلم يهمل مؤلفه موضوعاً من الموضوعات المتعلقة بالقراءات والقرآن وعلومهما إلا تناوله باستقصاء وشرح وتفصيل، وجاء به وافياً كاملاً.

والكتاب في مجمله ينقسم إلى قسمين، ذكر في القسم الأول منه ما يتعلق بعلوم القرآن والقراءات دراية، وجعل القسم الآخر للرواية، مستعرضاً فيه القراءات القرآنية مرتبة على سور القرآن الكريم، ضمنه قراءات الأئمة العشرة المعروفين، وألحق بها اختياري أبي عبيد القاسم بن سلام، وأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني.



(١) النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ١/ ٥٣.

(٢) روى القراءات عن أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الله الفارسي، وعلى محمد الخبازي، والكرماني صاحب الكارزيني، أما تلاميذه فلا يعرف منهم إلا واحداً يكنى بأبي الحسن الحافظ، ولم يعرف عنه أنه ألف كتاباً غير كتاب الإيضاح في القراءات. توفي رحمه الله يوم الخميس الحادي والعشرين من شهر ربيع الأول سنة سبعين وأربعمائة.

انظر معجم الأدباء لياقوت الحموي: ١/ ٤٥٣، وغاية النهاية: ١/ ٩٣، و٥٧٢، وتحقيق كتاب الإيضاح في القراءات، رسالة علمية للباحث: سامي الصبة: ٢٥-٣٤، وتحقيق كتاب الإيضاح في القراءات، رسالة علمية للباحثة: منى عدنان غني: ٣-١٣.

المبحث الرابع: قيمة الكتاب العلمية

تبرز قيمة الكتاب في تضمينه رواية قتيبة، التي هي من أجلّ الرويات عن الكسائي، وأحسنها، وأعلاها، كما مرّ ذلك سلفاً. وفي أفراد ما خالف فيه الدوري رواية لهما عن الكسائي، بل ما خالف فيه سائر الرواة عن الكسائي - إذ في غالب إمالاته، وحروفه المروية عنه في هذا الكتاب، مفارقة عمّا جاءت به الطرق عن الكسائي - اختصاراً لمن رام الإحاطة بدقائق الرواية، ومفارقاتها.

حذق المؤلف بهذه الرواية، ويتجلى هذا ويظهر في انتقائه لها من أصليين أصليين في علم الرواية، والنّاظر فيهما يرى قصور كل منهما في الإحاطة بحروف الرواية ومناطق الاختلاف، فعمد المؤلف إلى جمعها من هذين الأصليين رغبة في إكمال أحدهما بالآخر، وتحريراً للمسائل المتعلقة برواية قتيبة فيهما، فجاء هذا الكتاب في صورة محكمة، مما يؤكد أنّ اعتماده في ذلك على النقل، والسند، والرواية.



المبحث الخامس: وصف النسخة الخطية للكتاب

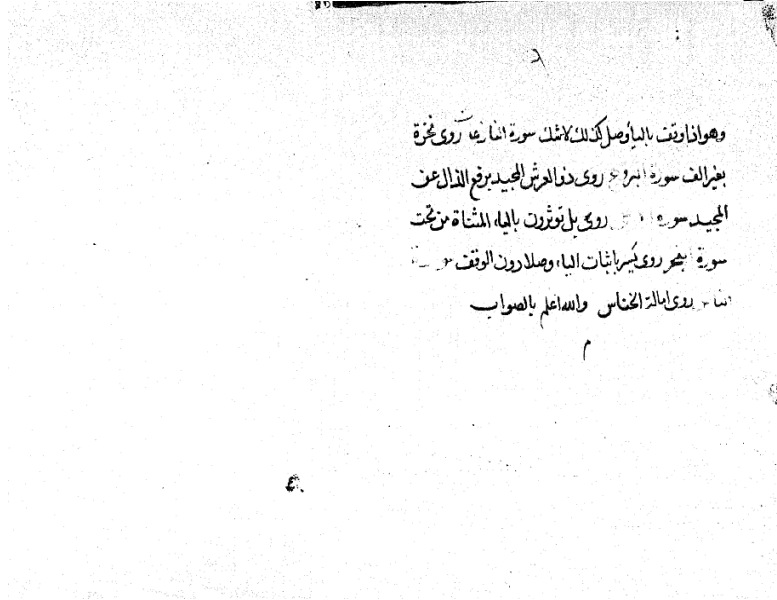
الكتاب وُجد بنسخة خطية فريدة محفوظة في دار الكتب المصرية بالقاهرة، تحت رقم: (٩٠ قراءات طلعت)، مصورة على ميكرو فيلم رقم: (٧٥٠٩)، في تسع ورقات، ضمن مجموع يقع في: (٣٣) ورقة، من ورقة: (١ ب - ٩ ب)، مسطرتها: (١١) سطرًا، مقاس: (١٧ × ٣, ١٢ سم).

بليها: النهاية في القراءات الثلاث الزائدة على العشرة لابن الجزري، ورقة (١٠ ب - ٣٣ ب).

أولها - بعد البسملة والحمد لله - : ((يقول المؤلف هذه حروف تفرد بها أبو عبد الرحمن قتيبة بن مهران الأزداني رَحِمَهُ اللهُ رواية له عن الكسائي، وقد كان من أجل أصحاب الكسائي، صحبه خمسين سنة، وربما شاركه في عامة رجاله، فاستخرجتها من كتابي "جامع البيان" للداني، و"الإيضاح في القراءات" للأندرابي)).
وآخرها : ((سورة الناس روى إمالة الخناس)).

وقد كتبت هذه النسخة بخط مشرقى منقوط واضح، وتعتبر هذه النسخة من النسخ المتقنة، إذ لم تكن بحاجة لاستداكات أو تصحيحات، والنسخة تامة لا يوجد بها سقط، سوى طمس يسير في بعض عناوين الأبواب يمكن تداركه.
وقد خلت النسخة من دلالات فيما يخص الناسخ، ومكان النسخ وتاريخه.
وفيما يلي المرفقات التالية:

ج/ اللوح الأخير من المخطوط:



القسم الثاني النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم [...] [١/ب]

الحمد لله حق حمده، والصلاة والسلام على رسوله وعبدته محمد وآله وصحبه من بعده، وبعد هذا:

فيقول الفقير إلى الله الباري الغني محمد بن محمد المقرئ الشيرازي الشهير بالزعفراني _أصلح الله أحواله، وحقق آماله-: هذه حروف تفرد بها أبو عبد الرحمن قتيبة بن مهران الأزاداني^(٢) رَحْمَةُ اللَّهِ رواية له عن الكسائي^(٣)، وقد كان من أجل أصحاب الكسائي، صحبه خمسين سنة، وربما شاركه في عامة رجاله^(٤)، فاستخرجتها من كتابي: "جامع البيان" لأبي عمرو الداني، و"الإيضاح" لأبي عبد الله أحمد بن أبي عمر الزاهد الأندرابي، فكل حرف وافق الدوري^(٥) لم أذكر، وإن خالفه ذكرت، ورمزت عن الجامع (ع)، وعن الإيضاح (ح) والله الموفق.

(١) عبارة لم أستطع قراءتها.

(٢) في الأصل: ((الأزادي))، والصواب ما أثبت، نسبة إلى قرية من قرى أصبهان، كما مر بيان ذلك في ترجمة الإمام قتيبة بن مهران في التمهيد.

(٣) أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي الكوفي النحوي، فارسي الأصل، يلقب بالكسائي، ولد في حدود سنة ١٢٠ هـ، أخذ القراءة عرضاً عن: حمزة بن حبيب الزيات، ومحمد بن أبي ليلى، وعيسى ابن عمر الهمداني، تلقى عنه القرآن والقراءات كثير من منهم: أحمد بن حنبل، وحفص الدوري، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وقتيبة بن مهران، وقد ألف كتباً كثيرة في اللغة والنحو والقراءة، منها: معاني القرآن، وكتاب القراءات، مات سنة: ١٨٩ هـ. انظر معرفة القراء الكبار: ١٥٠-١٥٨، وغاية النهاية: ٥٤٠-٥٣٥/١.

(٤) انظر لسان الميزان لابن حجر العسقلاني: ٦/٣٨٩.

(٥) هو: أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان الأزدي، الدوري، النحوي، الضرير، قرأ على إسماعيل بن جعفر عن نافع، وقرأ أيضاً على أخيه يعقوب بن جعفر عن ابن جماز عن أبي جعفر، وقرأ على سليم ومحمد بن سعدان عن حمزة، وعلى الكسائي لنفسه، ولأبي بكر عن عاصم، وعلى يحيى بن المبارك البيهقي، وغيرهم، وقرأ عليه كثيرون منهم: أحمد بن حنبل، وجعفر بن عبد الله الصباح، والقاسم بن زكريا المطرز، وابنه محمد بن حفص الدوري وغيرهم، مات في شوال سنة ٢٤٦ هـ. انظر معرفة القراء الكبار: ٢١٥-٢١٨، وغاية النهاية: ٢٥٥-٢٥٧.

سورة فاتحة الكتاب

(ع): أمال (١) اسم الله تعالى إذا كان قبله لام الجر، نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾
بالفاتحة: ٢، ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ﴾ [بالرعد: ١٥]، إمالة محضة، وما عدا ذلك غير
ممال (٢). [٢/أ].

ويضم ميم الجمع ويلحقها واواً في اللفظ (٣)، ولا يراعي طول الكلمة وقصرها
في مكانين:

أحدهما: إذا لقيت (٤) الكلمة التي هي رأس آية^(٥) ووليتها من غير حائل
بينهما، نحو: ﴿وَمَارَقَهُمْ يُفْقُونَ﴾ [البقرة: ٣]، و﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١]،
و﴿بِرَبِّكُمْ فَاسْمَعُونَ﴾ [يس: ٢٥]، ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] وما أشبهه^(٦).

- (١) الإمالة لغة: من التعويج والإحناء، من أملت الريح إذا عوجته، وأمال فلان ظهره إذا أحناه.
ومعناها في اصطلاح القراء: تقريب الفتحة من الكسرة، والألف من الياء من غير قلب خالص، ولا
إشباع مبالغ فيه، أو النطق بألف مركبة على فتح يصرف إلى الكسر كثيراً، وتسمى بالإمالة الكبرى أو
الإضجاع. انظر التمهيد في علم التجويد لشمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن الجزري: ٥٧،
والإضاءة في بيان أصول القراءة، لعلي الضباع: ٢٨.
- (٢) وافق نصير عن الكسائي. انظر جامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني: ١٥٥، والكامل:
٣١٦، والإيضاح: ١٤١/ب، وغاية الاختصار: ٣٢١/١. والإمالة في لفظ الجلالة مما تفرد به قتبية عن
القراء العشرة.
- (٣) عبارة عن النطق بميم الجمع موصولة بحرف مد لفظي يناسب حركتها، فيوصل ضمها بواو، ويوصل
كسرها بياء. انظر كتاب النشر في القراءات العشر لابن الجزري: ٢٣٩/١، والإضاءة في بيان أصول
القراءة للضباع: ١٤.
- (٤) أي: ميم الجمع.
- (٥) هي آخر كلمة في الآية، ويقال لها: (آخر الآية)، و(فاصلة)، وتجمع على: (رؤوس الآي)، و(أواخر
الآي)، و(الفواصل). انظر مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، لإبراهيم بن سعيد
الدوسري: ٦٦.
- (٦) وافق ابن كثير وأباجعفر وقالون في أحد وجهيه، وهما يصلان الميم مطلقاً دون قيد، أو تخصيص،
ووافق نصير. انظر المسبوط في القراءات العشر، لأحمد بن مهران: ٨٩، وجامع البيان: ١٦٢،
والإيضاح: ١٦١/ب، والمبهم في القراءات السبع المتممة بابن محيصن والأعمش ويعقوب
وخلف، لعبدالله بن علي المعروف بسبط الخياط: ٤٠٠-٤٠١، وغاية الاختصار: ٣٩٢/١،
وتحجير التيسير لمحمد بن الجزري: ١٨٧، والنشر: ٢١٥/١.

فإن حال بينهما واو العطف، نحو: ﴿هُمُ وَالْعَاوُنَ﴾ [الشعراء: ٩٤]، ﴿فِي بُطُونِهِمْ وَالْجُلُودُ﴾ [الحج: ٢٠] وشبههما لا يضم ولا يلحق واواً، إلا في لفظين: ﴿شَهِدْتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾ [الزخرف: ١٩]، و﴿فَأَرْجَبَهُمْ وَأَصْطَبِرْ﴾ [القمر: ٢٧] لا غير^(١).

وكذا لا يضم ولا يلحق واوا إذا حال بينهما (من)، أو (لا)، أو (في) نحو: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ مِنَ الْمُنْتَظِرِينَ﴾ [الأعراف: ٧١]، ﴿فَمَا هُمْ مِنَ الْمُعْتَبِينَ﴾ [فصلت: ٢٤]، ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ٣٧]، ﴿وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾ [فصلت: ٣٨]، ﴿لِنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ﴾ [العنكبوت: ٩]، ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ﴾ [المدثر: ٤٢]^(٢).

واستثنى من الفواصل^(٣) موضعاً واحداً وهو قوله: ﴿الْعَرِيَاتُ كُنُوزٌ﴾ [الملك: ٨] فلم يضمها^(٤)، وينبغي أن يعرف محل الآي؛ لثلاث تشبهه عليه ما ليس بأي^(٥) بالآي^(٦).
ثانيهما: إذا لقيت همزة وانضم ما قبل الميم، نحو: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ﴾ [البقرة: ٦]، [٢/ب].

(١) انظر جامع البيان: ١٦٣، وغاية الاختصار: ١/٣٩٧-٣٩٨.

(٢) انظر جامع البيان: ١٦٣، وغاية الاختصار: ١/٣٩٧-٣٩٨.

(٣) أي رأس الآية.

(٤) استثنائها المطرز عنه في غاية الاختصار: ١/٣٢١.

(٥) أي ما ليس برأس آية.

(٦) قال في جامع البيان: ((فأما الميم في قوله في المائة: (فإنكم غلبون) [٢٣]، وفي المؤمن: (يوم هم برزون) [١٦]، وفي المزمّل: (إليكم رسولا) [١٥] فساكنة في مذهبه ومذهب قتيبة؛ لأن ما بعدها في الثلاثة المواضع ليس برأس آية في عدد الكوفيين، وهو العدد الذي كان الكسائي يعدّه)). وزاد ابن مهران (إن كنتم مؤمنين) [هود: ٨٦] في المبسوط: ٨٩. وقال أيضاً: ((وأما في قوله في البقرة: (لعلكم تتفكرون)، الذي بعده (في الدنيا والآخرة) [٢١٩]، [٢٢٠]، وفي الأنعام: (قل لست عليكم بوكيل) [٦٦]، وفي الأعراف: (كما بدأكم تعودون) [٢٩]، وفي الكهف (وزدناهم هدى) [١٣]، وفي طه (إذ رأيتهم ضلوا) [٩٢]، وفي الشعراء: (وقيل لهم أين ما كنتم تعبدون) [٩٢]، وفي المؤمن: (أين ما كنتم تشركون) [٧٣]، وفي النازعات وعبس (متاعا لكم ولأنعامكم) [النازعات: ٣٣، عبس: ٣٢]، وفي أرايت (الذين هم يراءون) [٦] فمضمومة في مذهبه، لأن ما بعدها فيها رأس آية في عددهم)). جامع البيان: ١٦٣.

﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] وشبههما^(١).

فأما إذا لم يُضم ما قبل الميم بل انكسر، نحو: ﴿عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]،
﴿لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ [آل عمران: ٤٤] لم يضم الميم، والله أعلم^(٢).

باب المد والقصر^(٣)

اعلم أن قتيبة أطول القراء مداً^(٤) كحمزة^(٥) وورش^(٦)، سواء كان متصلاً^(٧)، أو

(١) وافق ورش وابن كثير وأباجعفر وقالون في أحد وجهيه إذا لقيت الميم همزة مطلقاً، دون قيد ضم ما قبل الميم، ووافق نصير. انظر جامع البيان: ١٨٧، والإيضاح: ١٦١/ب، والمهجع: ١/٤٠٠-٤٠١، وتحبير التيسير: ١٨٧، والنشر: ١/٢١٥.

(٢) انظر جامع البيان: ١٨٧، والإيضاح: ١٦١/ب، والمهجع: ١/٤٠٠-٤٠١.

(٣) المد لغة: الزيادة، واصطلاحاً: إطالة الصوت بحرف من حروف المد لأجل همز أو ساكن، والمراد بالطول زيادة حرف المد أو اللين عن مقدارها الطبيعي، الذي لا تتقوم ذواتها بدونه. والقصر لغة: الحبس، واصطلاحاً: إثبات حروف المد واللين من غير زيادة عليها. وبينهما التوسط: وهو حالة بين المد والقصر. انظر إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، لعبد الرحمن بن إسماعيل، المعروف بأبي شامة: ١١٣، ومختار الصحاح لمحمد الرازي: ١/٢٥٨ و٢٢٤، والإضاءة في بيان أصول القراءة: ١٥.

(٤) وهذه المرتبة السادسة من مراتب المد المقررة عند ابن الجزري في كتابة النشر، قدرها بخمس ألفات، وهي خاصة بأصحاب السكت على المد، لأصحاب السكت مطلقاً، قال الداني: لأن هؤلاء يستكون على الساكن قبل الهمزة فهم لذلك أشد تحقيقاً وأبلغ تمكيناً. انظر جامع البيان: ١٦٠-١٦١، والنشر: ١/٢٥٥.

(٥) هو أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الكوفي الزيات، ولد سنة: ٨٠هـ، أخذ القراءة عن حمران بن أعين، وسليمان الأعمش، وغيرهم، وأخذ القراءة عنه خلق كثير منهم: سليم بن عيسى، والكسائي، يحيى بن زياد الفراء، مات سنة: ١٥٦هـ. انظر معرفة القراء الكبار: ١١٢-١٢٦، وغاية النهاية: ١/٢٦١-٢٦٣.

(٦) هو أبو سعيد عثمان بن سعيد بن عبد الله بن عمرو بن سليمان بن إبراهيم، وقيل: عثمان بن سعيد بن عدي بن غزوان بن داود بن سابق، مولا هم القبطي المصري، لقبه شيخه نافع بورش لشدة بياضه، وقيل: لقبه بورشان وهو طائر معروف ثم خفف بورش، ولد سنة: ١١٠هـ، أخذ القراءة عن نافع بن أبي نعيم وغيره، وعرض عليه القرآن أحمد بن صالح، وعامر بن سعيد الجرشي، توفي سنة: ١٩٧هـ. انظر معرفة القراء الكبار: ١٧٠-١٧٣، وغاية النهاية: ١/٥٠٢-٥٠٣.

(٧) المد المتصل: هو أن يكون حرف المد والهمز في كلمة واحدة، نحو: (أولئك)، و (الملائكة). انظر كتاب النشر: ١/٢٤٦-٢٤٨، والتمهيد: ١٦١.

منفصلاً^(١)، أو صلة ميم جمع بعدها همزة^(٢).

[باب اللام من هل وبل]^(٣)

روى عنه إظهار: ﴿كَلَّا بَلْ تُكذِّبُونَ﴾ في الانفطار [٧] فقط^(٤).

[باب أحوال الغنة عند النون الساكنة والتنوين]^(٥)

يدغم^(٦) بلا غنة في الياء فقط، نحو: ﴿مَنْ يَأْتِ﴾ [طه: ٧٤]، ودون الواو^(٧) نحو:

﴿مِنْ وَالٍ﴾ [الرعد: ١١]^(٨).

باب سكتته^(٩)

(١) المد المنفصل: هو أن يكون حرف المد آخر كلمة والهمز أول كلمة أخرى، نحو: (ما أنزل الله) البقرة:

١٧٠، و(لا إله إلا هو) البقرة: ١٦٣. انظر النشر: ١/٢٤٦، والتمهيد: ١٦٢.

(٢) انظر جامع البيان: ١٦٠-١٦٣، والكامل: ٤٢٢، والإيضاح: ١٤٣/أ، وغاية الاختصار: ١/٢٦٠-

٢٦١، ونحبير التيسير: ٢٠٨.

(٣) عنوان هذه الفقرة مطموس من المخطوط.

(٤) يعني ذلك أن قتيبة يدغم لام هل وبل عند جميع حروفها -عدا الموضع المذكور- وهي: التاء والطاء

والتاء والطاء والسين والزاي والنون والضاد والراء، انفردت هل منهن بالتاء، وشاركت بل في التاء

والنون، وانفردت بل بباقي الحروف، ووافق في إظهاره العشرة عدا حمزة والكسائي وهشام، ووافق

سودة عن الكسائي. انظر جامع البيان: ٢٨٢، والتيسير: ٣٤-٣٥، والإيضاح: ١١٩/أ، وغاية

الاختصار: ١/١٦٩-١٧٠، والنشر: ٢/٦-٨، ونحبير التيسير: ٢٣٢-٢٣٣.

(٥) عنوان هذا الباب مطموس من المخطوط.

(٦) الإدغام لغة: معناه الإدخال والستر، يقال: أدغمت اللجام في فم الفرس، إذا أدخلته فيه.

ومعناه في اصطلاح القراء: عبارة عن خلط الحرفين وتصييرهما حرفاً واحداً مشدداً. قال ابن

الجزري: وكيفية ذلك أن يصير الحرف الذي يراد إدغامه حرفاً على صورة الحرف الذي يدغم فيه.

انظر كتاب النشر: ١/٢١٥، ومختار الصحاح: ١/٨٦، والإضاءة: ١١.

(٧) أي عند الواو يدغم بغنة.

(٨) وافق خلف عن حمزة في الياء فقط، ووافق في الياء كذلك أبا عثمان الضرير عن الكسائي، ونصير في

إحدى الروايتين عنه. انظر جامع البيان: ٢٩٧، والإيضاح: ١٢٠/ب، وغاية الاختصار: ١/١٧٦،

ونحبير التيسير: ٢٣٧.

(٩) السكت لغة: من سكت يسكت سكتاً وسكاتاً وسكوتاً وهو خلاف النطق، ويقال رجل سكت: أي

قليل الكلام.

والسكت في اصطلاح القراء: هو قطع الصوت على الساكن زمناً دون زمن الوقف عادة من غير تنفس.

=

كان قتيبة يسكت^(١) على كل ساكن بعده همزة في كلمتين نحو: ﴿قَدَّأَفْلَحَ﴾
 [المؤمنون: ١]، و﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ﴾ [البقرة: ٨٠]، و﴿الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١]،
 و﴿الْأَنْهَارِ﴾ [البقرة: ٢٥]، ونحوها^(٢).
 وروى عنه أيضاً السكت في الكلمة الواحدة مطلقاً، مثل: ﴿شَيْءٍ﴾،
 و﴿هُزُوا﴾، و﴿كُفُوا﴾، و﴿دَفْءٍ﴾، و﴿خَبَاءٍ﴾^(٣) ونحوها^(٤).
 وكذلك روى عنه أيضاً السكت مع المد الواقع قبل الهمز، سواء كان في كلمة،
 أو كلمتين، مثل: ﴿مَا أَنْزَلَ﴾ [البقرة: ١٧٩]، و﴿قَالُوا أَمَّا﴾ [البقرة: ١٤]، [٢/أ]
 و﴿فِي أُمَّهَا﴾ [القصص: ٥٩]، و﴿جَاءَ﴾، و﴿شَاءَ﴾، ونحوها^(٥).
 وروى عدم السكت أيضاً في هذين القسمين: أعني في الكلمة الواحدة، نحو:

واختلف العلماء في قدر السكت بين طوله وقصره، فمنهم من يعبر عنه بسكتة يسيرة، أو لطيفة، أو قصيرة، أو خفيفة، أو مختلصة، ومنهم من قال: تسكت حتى يظن أنك قد نسيت ما بعد الحرف، أو وقفة تؤذن بإسرار البسمة، ولكن اتفقوا على أنه دون زمن الوقف، يختلف باختلاف مذاهبهم في التحقيق والتوسط والحد. انظر معجم معجم لسان العرب لابن منظور: ٤٣/٢، وانظر جامع البيان: ٢٧٠-٢٧١، والنشر: ١/١٩٠، والإضاءة: ٣٣.

- (١) سكتة قتيبة مختلصة من غير إشباع. انظر جامع البيان: ٢٧١، والمبسوط: ١١٠.
 قال في المبسوط: ((وحمزة، وعاصم برواية الأعشى، والكسائي برواية قتيبة، وحمدون، وخلف يسكتون على الحرف الساكن قبل الهمزة، وحمزة في رواية رجاء وحماد، وعاصم برواية ابن حبيب عن الأعشى أشبع سكتة في الكلمة والكلمتين، والكسائي وخلف يسكتان بين الكلمتين سكتة خفيفة)). المبسوط: ١١٠.
 (٢) وافق خلف عن حمزة، وخلافاً في السكت على أَل التعريف في أحد وجهيه. انظر المبسوط: ١١٠، وجامع البيان: ٢٧٠، والإيضاح: ١/١٤٢، وأ، وغاية الاختصار: ٢٦٥، وتحبير التيسير: ٢٦٧.
 (٣) لم ترد هذه اللفظة إلا مرة واحدة في القرآن الكريم معرّفة في قوله: (أَلَا يسجدوا لله الذي يخرج الخبء في السموات والأرض) النمل: ٢٥.
 (٤) وافق في (شيء) خلف عن حمزة، وخلافاً في أحد وجهيه، والسكت على (هزوا)، و(كفوا)، و(دفع)، و(خبء) مما تفرد به قتيبة عن القراء العشرة. انظر المبسوط: ١١٠، وجامع البيان: ٢٧١، والإيضاح: ١/١٤٢، وأ، وغاية الاختصار: ٢٦٥، وتحبير التيسير: ٢٦٧.
 (٥) وافقه في السكت على المد حمدون، والسكت على المد مما تفرد به قتيبة بن مهران عن القراء العشرة. انظر المبسوط: ١٢١، وجامع البيان: ٢٧٢، والإيضاح: ١/١٤٢.

﴿شَيْءٍ﴾ وأشباهه، ومع المد نحو: ﴿مَا أَنْزَلَ﴾، و﴿جَاءَ﴾ وأمثالهما^(١).

باب الإمالة:

أمال: كل راء كسرتها للبناء^(٢)، نحو: ﴿مَارِجٍ﴾^(٣) [الرحمن: ١٥]، و﴿مَارِدٍ﴾^(٤) [الصافات: ٧]، و(وارد)^(٥)، و﴿الْوَارِثِ﴾^(٦) [البقرة: ٢٣٣]، و﴿الْوَرِثِينَ﴾^(٧) [بالأنبياء: ٨٩]، و﴿كَرِهُونَ﴾^(٨) [التوبة: ٤٨]، و﴿كَرِهِينَ﴾^(٩) [الأعراف: ٨٨]، و﴿الْحَوَارِثِينَ﴾^(١٠) [المائدة: ١١١]، و﴿الذَّارِبَاتِ﴾^(١١) [الذاريات: ١]، و﴿الْجَوَارِحِ﴾^(١٢) [المائدة: ٤]، و﴿قَوَارِيرَ﴾ [النمل: ٤٤] حيث وقعن^(١٣).

(١) انظر المبسوط: ١٢١، وجامع البيان: ٢٧٠-٢٧٣، والإيضاح: ١٤٢/أ.

(٢) كسرة البناء هي الكسرة لا تتغير بتغير موقع الكلمة الإعرابي، وهو يريد هنا ما وقعت فيه الراء وسطاً مكسورة، لا تتأثر بتغير موقع الكلمة من الجملة.

(٣) تندرج تحت القاعدة العامة، التي ذكرها الإمام الداني: من أن قتيبة يميل كل حرف وقعت بعده ألف ساكنة، قبل حرف مكسور، من كلمة مجرورة. انظر جامع البيان: ٣٣٨، والإيضاح: ١٣٦/أ، والمبهيغ: ٣٥٧/١.

(٤) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والإيضاح: ١٣٦/أ، والمبهيغ: ٣٥٧/١.

(٥) لم ترد هذه اللفظة إلا مضافة للضمير في ثلاثة مواضع من القرآن الكريم: (فأرسلوا واردهم) [يوسف: ١٩]، و(وإن منكم إلا واردها) [مريم: ٧١]، و(أنتم لها واردون) [الأنبياء: ٩٨]. انظر الإيضاح: ١٣٦/أ.

(٦) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والإيضاح: ١٣٦/أ، والمبهيغ: ٣٥٧/١.

(٧) تندرج تحت القاعدة العامة، التي ذكرها الإمام الداني: من أن قتيبة يميل كل جمع كان بالياء والنون، في موضع جر، سواء ولي الحرف الممال حرف استعلاء أو غيره. انظر جامع البيان: ٣٣٦، والإيضاح: ١٣٦/أ، والمبهيغ: ٣٥٧/١.

(٨) انظر الإيضاح: ١٣٦/أ، والمبهيغ: ٣٥٧/١.

(٩) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والإيضاح: ١٣٦/أ، والمبهيغ: ٣٥٧/١.

(١٠) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والإيضاح: ١٣٦/ب، والمبهيغ: ٣٥٧/١.

(١١) انظر الإيضاح: ١٣٦/ب، والمبهيغ: ٣٥٧/١.

(١٢) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والإيضاح: ١٣٦/ب، والمبهيغ: ٣٥٧/١.

(١٣) انظر الإيضاح: ١٣٦/ب، والمبهيغ: ٣٥٧/١.

وكذلك أمال: ﴿أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾^(١) [البقرة: ٤١].
وفخم^(٢): ﴿الرُّؤْيَا﴾ [الإسراء: ٦٠]، و﴿رُؤْيَى﴾ [يوسف: ٤٣] وبابه، إلا قوله تعالى: ﴿لِلرُّؤْيَا تَعْرِوْت﴾ [يوسف: ٤٣] فقط فإنه ممال^(٣).
وكذلك أمال: الألف الأولى^(٤) من: ﴿النَّصْرَى﴾ [البقرة: ١١٣]، و﴿سُكْرَى﴾ [النساء: ٤٣]، و﴿أُسْكْرَى﴾ [البقرة: ٨٥]^(٥).
ولم يمل: ﴿ءَاذَانِنَا﴾ [فصلت: ٥]، و﴿ءَاذَانِهِمْ﴾ [البقرة: ١٩]، و﴿كَيْشَكُوفَةٍ﴾ [النور: ٣٥]^(٦).
ويميل من الألف: ﴿ءَامِنًا﴾^(٧) [البقرة: ١٢٦]، و﴿ءَامِنَةً﴾^(٨) [النحل: ١١٢]، و﴿ءَامِنِينَ﴾^(٩) [يوسف: ٩٩]، و﴿ءَامِنُونَ﴾^(١٠) [النمل: ٨٩]، و﴿يَخَازِبُهُ﴾^(١١)

-
- (١) انظر المبسوط: ١١٣، وجامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣١٨، والإيضاح: ١٣٦/ب، والمصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر، للمبارك بن حسن الشهرزوري: ٧٧/٢.
- (٢) التفخيم لغة: من الفخامة، وهي العظمة والكبر.
- ويطلق عند المتقدمين على الفتح، بمعنى أنه ضد الإمالة. انظر التمهيد في علم التجويد لابن الجزري: ٥٨، والإضاءة في بيان أصول القراءة للضباع: ٣٠، ومختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات: ٤٨.
- (٣) انظر المبسوط: ١١٥، وجامع البيان: ٣٠٩، والإيضاح: ١٣٧/أ، والمصباح: ٧٧/٢، وغاية الاختصار: ٢٩٦/١.
- (٤) أما الألف الثانية فقد وافق الدوري في إمالتها، لذلك لم يشر إليها. انظر جامع البيان: ٣١١، والإيضاح: ١٣٧/ب، ونحبير التيسير: ٦٥.
- (٥) وافقه سعيد بن عبد الرحيم، وابن عبدان، وابن فرح، كلهم عن أبي عمر الدوري عن الكسائي. انظر المبسوط: ١١٦، وجامع البيان: ٣١١، والإيضاح: ١٣٧/ب، وغاية الاختصار: ٢٩٥/١.
- (٦) انظر جامع البيان: ٣٣٦-٣٣٨، والكامل: ٣٢٧، والإيضاح: ١٣٨/ب.
- (٧) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمستنير في القراءات العشر، لأحمد بن علي بن سوار البغدادي: ٥٣٩/١، والمصباح: ٦٧/٢.
- (٨) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهبج: ٣٥٧/١.
- (٩) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والكامل: ٣٢٢، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمصباح: ٦٧/٢.
- (١٠) انظر الكامل: ٣٢٣، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهبج: ٣٥٧/١.
- (١١) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهبج: ٣٥٧/١.

[البقرة: ٢٦٧]، والـ: ﴿ءَاخِذِينَ﴾^(١) [الذاريات: ١٦]، و﴿الْأَثْمِينَ﴾^(٢) [المائدة: ١٠٦]، و﴿الْأَفْلِينَ﴾^(٣) [الأنعام: ٧٦]، و﴿لَلْأَكْلِينَ﴾^(٤) [المؤمنون: ٢٠]، و﴿مَتَّارِبُ﴾^(٥) [طه: ١٨]، و﴿ءَاسِينَ﴾^(٦) [محمد: ١٥]، و﴿ءَأْتَفًا﴾^(٧) [محمد: ١٦]، و﴿حَمِيمِءَانَ﴾^(٨) [الرحمن: ٤٤]، و﴿عَيْنِءَانِيَةً﴾^(٩) [الأحزاب: ٥٣].
ولا يميل: ﴿بَيِّنِيَةً﴾ [الإنسان: ١٥]؛ لأنها بوزن: (أَفْعَلَةٌ)^(١٠).
ويميل من الباء: ﴿بِيَابِلُ﴾^(١١) [البقرة: ١٠٢]، و﴿أَعْبَادُ﴾^(١٢) [يس: ٣٠]، و﴿مِنْ عِبَادِهِ﴾^(١٣) [البقرة: ٩٠]، و﴿عِبَادِي﴾^(١٤) [البقرة: ١٨٦]، و﴿يَعْبَادِي﴾ [العنكبوت: ٥٦] حيث وقع إذا كانت الدال مكسورة^(١٥)، و﴿عِبَادًا﴾ [آل عمران: ٧٩] إذا كان منصوبًا منونًا^(١٦)، [ب/٣].

- (١) انظر جامع البيان: ٣٣٦ والإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهم: ٣٥٧/١.
(٢) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والكامل: ٣٢١، والإيضاح: ١٤٠/ب.
(٣) انظر جامع البيان: ٣٣٦ والإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهم: ٣٥٧/١.
(٤) في الأصل: (الأكلين)، والصواب ما أثبت. وانظر جامع البيان: ٣٣٦، والإيضاح: ١٤٠/ب، والكامل: ٣٢٢.
(٥) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والكامل: ٣٢٢، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمستنير: ٥٣٩/١، وغاية الاختصار: ٣٢٥/١.
(٦) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٤، والإيضاح: ١٤٠/ب.
(٧) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهم: ٣٥٧/١.
(٨) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والكامل: ٣٢٤، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمستنير: ٥٣٩/١، والمصباح: ٦٨/٢.
(٩) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣١٩، والإيضاح: ١٤٠/ب.
(١٠) انظر الإيضاح: ١٤٠/ب.
(١١) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهم: ٣٥٧/١.
(١٢) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣١٦، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهم: ٣٥٧/١.
(١٣) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٥، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهم: ٣٥٧/١.
(١٤) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٤٤٦، والإيضاح: ١٤٠/ب.
(١٥) انظر الإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهم: ٣٥٧/١.
(١٦) انظر الإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهم: ٣٥٧/١.

﴿عَنْ عِبَادَتِهِ﴾^(١) [بالنساء: ١٧٢] و﴿عِبَادَتِكُمْ﴾^(٢) [يونس: ٢٩]،
 و﴿عِبَادَتِهِمْ﴾^(٣) [مريم: ٨٢]، و﴿بِعِبَادَةِ رَبِّهِ﴾^(٤) [الكهف: ١١٠]، و﴿الْجِبَالِ﴾^(٥)
 [الحجر: ٨٢] في الخفض حيث وقع^(٦)، و﴿الْبَاسِ﴾^(٧) [الحج: ٢٨]،
 و﴿بَعْدَ﴾^(٨) [سبأ: ١٩]، و﴿بِحُسْبَانٍ﴾^(٩) [الرحمن: ٥]، و﴿بَارِدٌ﴾^(١٠) [ص: ٤٢]،
 و﴿وَابَارِقَ﴾^(١١) [الواقعة: ١٨].

ويميل من التاء: ﴿الْكَنْبِ﴾^(١٢) [البقرة: ٨٥]، و﴿الْقَتَالِ﴾ [الأنفال: ٢١٧]
 في الجر^(١٣)، و﴿كَنْبًا﴾^(١٤) [آل عمران: ١٤٥]، و﴿فِتَالًا﴾ [آل عمران: ١٦٧] في
 المنصوب المنون^(١٥)، و﴿بِتَابِعٍ﴾^(١٦) [البقرة: ١٤٥]، و﴿التَّيْعِيكَ﴾^(١٧) [النور:
 ٣١]، و﴿تَارِكٌ﴾^(١٨) [هود: ١٢]، و﴿بِتَارِكِي﴾^(١٩) [هود: ٥٣]،

- (١) انظر جامع البيان: ٣٣٨ والإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهم: ٣٥٧/١.
 (٢) انظر جامع البيان: ٣٣٨ والإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهم: ٣٥٧/١.
 (٣) انظر جامع البيان: ٣٣٨ والإيضاح: ١٤٠/ب، والمصباح: ٦٨/٢.
 (٤) انظر جامع البيان: ٣٣٨ والإيضاح: ١٤٠/ب، والمصباح: ٦٨/٢.
 (٥) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٢، والإيضاح: ١٤٠/ب.
 (٦) انظر الإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهم: ٣٥٧/١.
 (٧) انظر الإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهم: ٣٥٧/١.
 (٨) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والكامل: ٣٢٤، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمستنير: ٥٣٩/١، والمصباح:
 ٦٨/٢، وغاية الاختصار: ٣٢٤/١.
 (٩) انظر الكامل: ٣٢٤، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهم: ٣٥٧/١.
 (١٠) انظر الكامل: ٣٢٣، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهم: ٣٥٧/١.
 (١١) لفظ (الكتاب) المجرور. انظر جامع البيان: ٣٣٧، والكامل: ٣١٨، والإيضاح: ١٤٠/ب،
 والمستنير: ٥٣٩/١، والمصباح: ٦٨/٢، وغاية الاختصار: ٣٢٣/١.
 (١٢) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهم: ٣٥٧/١.
 (١٣) انظر الإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهم: ٣٥٧/١، والمصباح: ٦٨/٢.
 (١٤) انظر الإيضاح: ١٤٠/ب.
 (١٥) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣١٩، والإيضاح: ١٤٠/ب.
 (١٦) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والكامل: ٣٢٣، والإيضاح: ١٤٠/ب.
 (١٧) انظر الإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهم: ٣٥٧/١.
 (١٨) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والكامل: ٣١٩، والإيضاح: ١٤٠/ب.

﴿تَبَيَّنَتْ﴾^(١) [التحریم: ٥٩]، و﴿كَنِيَّة﴾^(٢) [الحاقة: ١٩]، و﴿أَلْوَادِ﴾^(٣) [ص: ١٢]، و﴿الشَّتَاءِ﴾^(٤) [قريش: ٢].

و**بمیل من الثاء:** ﴿بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾^(٥) [إبراهيم: ٢٧]، و﴿الْمَثَانِي﴾^(٦) [الحجر: ٨٧]، و﴿مَثَانِي﴾^(٧) [الزمر: ٢٣]، و﴿وَتَأْمُرُهُمْ﴾^(٨) [الكهف: ٢٢]، و﴿ثَانِي﴾^(٩) [التوبة: ٤٠]، و﴿ثَانِي عَطْفِهِ﴾^(١٠) [الحج: ٩]، و﴿ثَاوِيًا﴾^(١١) [القصص: ٤٥]، و﴿بِثَالِثِ﴾^(١٢) [يس: ١٤].

و**من الجيم:** ﴿جَاعِلُكَ﴾^(١٣) [البقرة: ١٢٤]، و﴿جَاعِلٌ﴾^(١٤) [البقرة: ٣٠]، و﴿لَجَاعِلُونَ﴾^(١٥) [الكهف: ٨]، و﴿وَجَاعِلُوهُ﴾^(١٦) [القصص: ٧]، و﴿الْجَاهِلُ﴾^(١٧) [البقرة: ٢٧٣]، و﴿الْجَاهِلُونَ﴾^(١٨) [الفرقان: ٦٣]،

- (١) انظر جامع البيان: ٣٣٨ والإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهج: ٣٥٧/١.
 (٢) انظر الإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهج: ٣٥٧/١.
 (٣) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٣، والإيضاح: ١٤٠/ب.
 (٤) وافقه نصير. انظر جامع البيان: ٣٣٧، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمستنير: ٥٣٩/١، وغاية الاختصار: ٣١٥/١.
 (٥) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٢، والإيضاح: ١٤٠/ب.
 (٦) انظر الإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهج: ٣٥٧/١.
 (٧) انظر الإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهج: ٣٥٧/١.
 (٨) انظر الإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهج: ٣٥٧/١.
 (٩) انظر الكامل: ٣٢١، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمصباح: ٦٨/٢.
 (١٠) انظر الإيضاح: ١٤٠/ب، والمصباح: ٦٨/٢.
 (١١) انظر الإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهج: ٣٥٧/١.
 (١٢) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٣، والإيضاح: ١٤٠/ب.
 (١٣) انظر الإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهج: ٣٥٧/١.
 (١٤) انظر الكامل: ٣٢٣، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهج: ٣٥٧/١.
 (١٥) في الأصل: ((جاعلون))، والصواب ما أثبت. انظر الإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهج: ٣٥٧/١.
 (١٦) انظر الإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهج: ٣٥٧/١.
 (١٧) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمستنير: ٥٣٩/١، وغاية الاختصار: ٣٢٧/١.
 (١٨) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والكامل: ٣١٧، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمستنير: ٥٤٠/١، والمصباح: ٦٨/٢.

﴿الْجَهْلِيَّتِ﴾^(١) [البقرة: ٦٧]، و﴿الْجَهْلِيَّةِ﴾^(٢) [آل عمران: ١٥٤]، و﴿الرِّجَالُ﴾
 [النساء: ٣٤] في الحركات الثلاث^(٣)، و﴿جَامِعٌ﴾^(٤) [آل عمران: ٩]،
 و﴿مُتَجَانِفٍ﴾^(٥) [المائدة: ٣]، و﴿جَهْدِ الْكُفَّارِ﴾^(٦) [التوبة: ٧٣]،
 و﴿جَهْدُوا﴾^(٧) [المائدة: ٣٥]، و﴿وَجَهْدَهُمْ﴾^(٨) [الفرقان: ٥٢]،
 و﴿يُجَاهِدُونَ﴾^(٩) [المائدة: ٥٤]، و﴿الْمُجَاهِدِينَ﴾^(١٠) [النساء: ٩٥]،
 و﴿جَحْمِينَ﴾^(١١) [الأعراف: ٧٨]، و﴿جَازٍ﴾^(١٢) [لقمان: ٣٣]،
 و﴿يُجَاوِزُونَكَ﴾^(١٣) [الأحزاب: ٦٠]، و﴿وَهَلْ تُجْرِي﴾^(١٤) [سبأ: ١٧]،
 و﴿جَائِيَةً﴾^(١٥) [الجاثية: ٢٨]، و﴿فَالْمُرْدِيَّتِ﴾^(١٦) [الذاريات: ٣]،
 و﴿الْمُجَارِيَةِ﴾^(١٧) [الحاقة: ١١]، و﴿عَيْنٌ جَارِيَةٌ﴾^(١٨) [الغاشية: ١٢]،
 و﴿عَلَى أَرْجَائِهَا﴾^(١٩) [الحاقة: ١٧]، و﴿جَبَابٌ﴾^(٢٠) [الأعراف: ٤٦]،

- (١) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمستنير: ٥٣٩/١، والمصباح: ٦٨/٢.
 (٢) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٠، والإيضاح: ١٤٠/ب، وغاية الاختصار: ٣٢٧/١.
 (٣) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمستنير: ٥٤٠/١، والمصباح: ٦٨/٢.
 (٤) انظر الإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهم: ٣٥٧/١.
 (٥) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٠، والإيضاح: ١٤٠/ب.
 (٦) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهم: ٣٥٧/١.
 (٧) انظر الإيضاح: ١٤٠/ب.
 (٨) انظر الإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهم: ٣٥٧/١.
 (٩) انظر الإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهم: ٣٥٧/١.
 (١٠) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهم: ٣٥٧/١.
 (١١) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والكامل: ٣٢١، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمصباح: ٦٨/٢.
 (١٢) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والكامل: ٣١٩، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمستنير: ٥٤٠/١، وغاية الاختصار: ٣٢٥/١.
 (١٣) انظر الكامل: ٣٢٤، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهم: ٣٥٧/١.
 (١٤) انظر الإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهم: ٣٥٧/١.
 (١٥) انظر الكامل: ٣٢٠، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهم: ٣٥٧/١.
 (١٦) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والكامل: ٣٢٣، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمستنير: ٥٤٠/١، وغاية الاختصار: ٣٢٧/١.
 (١٧) انظر الإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهم: ٣٥٧/١.
 (١٨) انظر الإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهم: ٣٥٧/١.
 (١٩) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والإيضاح: ١٤٠/ب، والكامل: ٣٢٤.
 (٢٠) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمستنير: ٥٤٠/١.

﴿حِجَابًا﴾^(١) [الإسراء: ٤٥]، و (الحجاب) في الحركات الثلاث^(٢)،
و﴿جَاوِيًّا﴾^(٣) [النحل: ٩]، و﴿جَانِبًا﴾^(٤) [الإسراء: ٦٨]، و﴿بِجَانِبٍ﴾^(٥) [القصص
: ٤٤]، و﴿جَامِدَةً﴾^(٦) [النمل: ٨٨].

ومن الحاء: يميل ﴿فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾^(٧) [البقرة: ٢٢٨]، و﴿الْأَرْحَامِ﴾^(٨) [آل
عمران: ٦ في الجر [أ/٤]، و﴿يُحَارِبُونَ﴾^(٩) [المائدة: ٣٣]، و﴿الْحَسِينِ﴾^(١٠)
[الأنعام: ٦٢]، و﴿حَسِينَتِ﴾^(١١) [الأنبياء: ٤٧]، و﴿الْحَكِيمَتِ﴾^(١٢) [الأعراف:
٨٧]، و﴿حَشْرِينَ﴾^(١٣) [الأعراف: ١١١]، و﴿الْأَحَادِيثِ﴾^(١٤) [يوسف: ٦]،
و﴿أَحَادِيثَ﴾^(١٥) [المؤمنون: ٤٤]، و﴿رَحَاهِمَ﴾^(١٦) [يوسف: ٦٢]، و الـ ﴿حَامِيَةً﴾

(١) انظر الإيضاح: ١٤٠/ب.

(٢) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢١، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمستنير: ٥٤٠/١، والمصباح:
٦٨/٢.

(٣) انظر الإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهيج: ٣٥٧/١.

(٤) انظر الإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهيج: ٣٥٧/١.

(٥) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٣، والإيضاح: ١٤٠/ب.

(٦) انظر الكامل: ٣٢٣، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهيج: ٣٥٧/١.

(٧) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمستنير: ٥٤٠/١، وغاية الاختصار: ٣٢٤/١.

(٨) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والكامل: ٢١٩، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمستنير: ٥٤٠/١، والمصباح:
٦٨/٢.

(٩) انظر الإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهيج: ٣٥٧/١.

(١٠) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والكامل: ٣٢١، والإيضاح: ١٤٠/ب.

(١١) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهيج: ٣٥٧/١.

(١٢) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والكامل: ٣١٩، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمستنير: ٥٤٠/١، وغاية
الاختصار: ٣٢٧/١.

(١٣) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهيج: ٣٥٧/١.

(١٤) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٢، والإيضاح: ١٤٠/ب.

(١٥) انظر الإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهيج: ٣٥٧/١.

(١٦) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٢، والإيضاح: ١٤٠/ب.

[الغاشية: ٤] نصباً^(١) ورفعاً^(٢)، و﴿بِالْحَكَايمِ﴾^(٣) [الحج: ٢٥]، و﴿حَاجِرًا﴾^(٤) [النمل: ٦١]، و﴿حَجْرَيْنِ﴾^(٥) [الحاقة: ٤٧]، و﴿بِحَمَلَيْنِ﴾^(٦) [العنكبوت: ١٢]، و﴿فَالْحَمَلَاتِ﴾^(٧) [الذاريات: ٢]، و﴿مَحْرِبٍ﴾^(٨) [سبأ: ١٣]، و﴿بِصَحَافٍ﴾^(٩) [الزخرف: ٧١]، و﴿فِي الْحَافِرَةِ﴾^(١٠) [النازعات: ١٠]، و﴿حَاسِدٍ﴾^(١١) [الفرقان: ٥].

ومن الخاء: ﴿بِخَارِجٍ﴾^(١٢) [الأنعام: ١٢٢]، و﴿يَخْرِجِينَ﴾^(١٣) [البقرة: ١٦٧]، و﴿خَمِيدِينَ﴾^(١٤) [الأنبياء: ١٥].

ومن الدال: يميل ﴿نِدَاءً﴾^(١٥) [مريم: ٣]، و﴿وَيَدَارًا﴾^(١٦) [النساء: ٦]،

(١) في الأصل: ((خفضاً))، والصواب ما أثبت، حيث لم ترد هذه الكلمة إلا في موضعين من القرآن، مرة منصوبة [الغاشية: ٤]، ومرة مرفوعة [القارعة: ١١]، ولم تأت مجرورة مطلقاً. وانظر الإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهج: ٣٥٧/١.

(٢) انظر الإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهج: ٣٥٧/١.

(٣) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٢، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمستنير: ٥٤٠/١، وغاية الاختصار: ٣٢٣/١.

(٤) انظر الإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهج: ٣٥٧/١.

(٥) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والكامل: ٣٢٤، والإيضاح: ١٤٠/ب.

(٦) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والكامل: ٣٢٣، والمستنير: ٥٤٠/١، وغاية الاختصار: ٣٢٦/١.

(٧) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٣، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمصباح: ٦٨/٢.

(٨) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والكامل: ٣٢٣، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمستنير: ٥٤٠/١، وغاية الاختصار: ٣٢٤/١.

(٩) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٤، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمصباح: ٦٨/٢.

(١٠) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٤، والإيضاح: ١٤٠/ب.

(١١) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والكامل: ٣٢٤، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمستنير: ٥٤٠/١، وغاية الاختصار: ٣٢٦/١.

(١٢) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والكامل: ٣١٨، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمستنير: ٥٤٠/١، وغاية الاختصار: ٣٢٦/١.

(١٣) في الأصل: ((خارجين)). وانظر جامع البيان: ٣٣٦، والكامل: ٣١٨، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمستنير: ٥٤٠/١.

(١٤) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمستنير: ٥٤٠/١، والمصباح: ٦٩/٢.

(١٥) انظر الإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهج: ٣٥٧/١.

(١٦) انظر الإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهج: ٣٥٧/١، وغاية الاختصار: ٣١٧/١.

﴿وَمَدَادًا﴾^(١) [الكهف: ١٠٩]، و﴿جِدَارًا﴾^(٢) [الكهف: ٧٧]، و﴿الدَّاعِ﴾^(٣) [البقرة: ١٨٦]، و﴿وَدَاعِيًا﴾^(٤) [الأحزاب: ٤٦]، و﴿دَاعِيَ اللَّهِ﴾^(٥) [الأحقاف: ٣٢]، و﴿الْمَدَائِنِ﴾^(٦) [الأعراف: ١١١]، و﴿دَانٍ﴾^(٧) [الرحمن: ٥٤].
ومن الـذال: ﴿وَالذَّكِرِ﴾^(٨) [الأحزاب: ٣٥]، و﴿وَالذَّرِيَّتِ﴾^(٩) [الذاريات: ١].

ومن الراء: ﴿فِرَاشًا﴾^(١٠) [البقرة: ٢٢]، و﴿مِرَاءً﴾^(١١) [الكهف: ٢٢]، و﴿سِرَاجًا﴾^(١٢) [الفرقان: ٦١]، و﴿سِرَاعًا﴾^(١٣) [ق: ٤٤]، و﴿كِرَامًا﴾^(١٤) [الفرقان: ٧٢]، و﴿كِرَامٍ﴾^(١٥) [عبس: ١٦]، و﴿وَالْإِكْرَامِ﴾^(١٦) [الرحمن: ٢٧]، و﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾^(١٧) [البقرة: ٢٤٠]، و﴿بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ﴾^(١٨) [التوبة: ١٣]، دون

- (١) انظر الإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهج: ٣٥٧/١.
(٢) في الأصل: ((وحداد))، والصواب ما أثبت. انظر الإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهج: ٣٥٧/١.
(٣) انظر الكامل: ٣١٩، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهج: ٣٥٧/١.
(٤) انظر الإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهج: ٣٥٧/١.
(٥) انظر الكامل: ٣٣٨، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمصباح: ٦٩/٢.
(٦) انظر الكامل: ٣١٦، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهج: ٣٥٨/١.
(٧) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمصباح: ٦٩/٢، وغاية الاختصار: ٣٢٥/١.
(٨) في الأصل: ((الذكارين)). وانظر جامع البيان: ٣٣٦، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمصباح: ٧٠/٢.
(٩) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهج: ٣٥٧/١.
(١٠) وافقه ابن عتبة، ونصير. انظر جامع البيان: ٣٣٥، والكامل: ٣١٧، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمصباح: ٦٢/٢.
(١١) انظر الكامل: ٣٢٦، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمصباح: ٦٢/٢.
(١٢) انظر الكامل: ٣٣٨، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمصباح: ٦٢/٢.
(١٣) انظر الكامل: ٣٣٧، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمصباح: ٦٢/٢.
(١٤) انظر الإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهج: ٣٥٧/١.
(١٥) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والإيضاح: ١٤٠/ب.
(١٦) انظر جامع البيان: ٣٣٢، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهج: ٣٥٧/١.
(١٧) وافقه ابن عتبة. انظر جامع البيان: ٣٣٨، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمصباح: ٧٠/٢.
(١٨) في الأصل: ((وبإخراج وإخراج الرسول))، وهو تكرار لا فائدة منه. وانظر جامع البيان: ٣٣٨، والإيضاح: ١٤٠/ب، والكامل: ٣٢١، والمستنير: ٥٤٠/١، والمصباح: ٧٠/٢، وغاية الاختصار: ٣٢٣/١.

﴿إِخْرَاجُهُمْ﴾ [البقرة: ٨٥] فإنه غير ممال^(١)، و﴿إِسْرَافًا﴾^(٢) [النساء: ٦]، و﴿إِجْرَامِي﴾^(٣) [هود: ٣٥]، و﴿إِكْرَهِيَنَّ﴾^(٤) [النور: ٣٣]، و﴿الزَّكِينِ﴾^(٥) [البقرة: ٤٣]، و﴿الزَّحِيمِ﴾^(٦) [الأعراف: ١٥١]، و﴿أَفْتَرَاءً﴾^(٧) [الأنعام: ١٣٨]، و﴿دِرَاسَتِهِمْ﴾^(٨) [الأنعام: ١٥٦]، و﴿أَطْرَافَهَا﴾^(٩) [الرعد: ٤١]، و﴿قَطْرَانِ﴾^(١٠) [إبراهيم: ٥٠]، و﴿رَابِعُهُمْ﴾^(١١) [الكهف: ٢٢]، و﴿الْمَحْرَابِ﴾ [آل عمران: ٣٩] في الجر^(١٢).

ومن الزاي: ﴿مِنَ الْأَخْرَابِ﴾ [هود: ١٧] في الجر^(١٣)، و﴿الزَّهْدِيَّتِ﴾^(١٤) [يوسف: ٢٠]، و﴿خَزَائِنِ الْأَرْضِ﴾ [يوسف: ٥٥] في الجر^(١٥)، و﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾^(١٦) [النور: ٢]، و﴿الزَّانِيَةَ﴾^(١٧) [النور: ٣]، و﴿الزَّانِ﴾^(١٨) [النور: ٣]،

(١) انظر الكامل: ٣٢٤، والإيضاح: ١٤٠/ب.

(٢) انظر الكامل: ٣٢٠، والإيضاح: ١٤٠/ب.

(٣) انظر الكامل: ٣٢٢، والإيضاح: ١٤٠/ب.

(٤) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٣٣، والإيضاح: ١٤٠/ب.

(٥) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والكامل: ٣١٨، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمستنير: ١/٥٤٠، والمصباح: ٦٩/٢.

(٦) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والكامل: ٣٢١، والإيضاح: ١٤٠/ب.

(٧) انظر الكامل: ٧٤٢، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمصباح: ٦٢/٢.

(٨) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢١، والإيضاح: ١٤٠/ب.

(٩) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمستنير: ١/٥٤١، والمصباح: ٦٩/٢.

(١٠) وافقه نصير. انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٢، والإيضاح: ١٤٠/ب.

(١١) انظر الإيضاح: ١٤٠/ب، والمبهج: ١/٣٥٧.

(١٢) وافق ابن ذكوان عن الشامي. انظر التيسير: ٤٠-٤١، جامع البيان: ٣٣٧، والإيضاح: ١٤١/أ، وغاية الاختصار: ١/٣٢٣، وتحرير التيسير: ٢٤٩-٢٥٠.

(١٣) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٢، والإيضاح: ١٤١/أ، والمستنير: ١/٥٤١، وغاية الاختصار: ١/٣٢٤.

(١٤) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والإيضاح: ١٤١/أ، والمبهج: ١/٣٥٧.

(١٥) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والإيضاح: ١٤١/أ، والمبهج: ١/٣٥٧.

(١٦) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٢، والإيضاح: ١٤١/أ، والمصباح: ٧٠/٢.

(١٧) انظر الكامل: ٣٢٢، والإيضاح: ١٤١/أ، والمصباح: ٧٠/٢.

(١٨) انظر الإيضاح: ١٤١/أ، والمبهج: ١/٣٥٧.

﴿مِرَاجَهَا﴾^(١) [الإنسان: ٥]، و﴿مِرَاجُهُ﴾^(٢) [المطففين: ٢٧].
 ومن السين: ﴿وَأَلْمَسَكِينَ﴾^(٣) [البقرة: ٨٣]، و﴿مَسَكِينَ﴾ [بالمائدة: ٨٩]
 في الخفض والنصب^(٤)، و﴿الْمَسْجِدِ﴾^(٥) [البقرة: ١٨٧]، و﴿مَسْكِينِ﴾^(٦)
 [إبراهيم: ٤٥]، و﴿مَسْكِينِهِمْ﴾ [طه: ١٢٨] [كله في الجر^(٧) /٤ ب]، و﴿وَالسَّالِينَ﴾^(٨)
 [البقرة: ١٧٧]، و﴿سَائِلٍ﴾^(٩) [المعارج: ١]، و﴿الْحَسَابِ﴾ [البقرة: ٢٠٢] في
 الجر^(١٠)، و﴿حِسَابًا﴾^(١١) [الطلاق: ٨]، و﴿حِسَابِيَّةٍ﴾^(١٢) [الحاقة: ٢٠]، و﴿النِّسَاءِ﴾
 [البقرة: ٢٣٥] في الخفض^(١٣)، و﴿نِسَاءٍ﴾ [النساء: ١١] في المنصوب المنون^(١٤)،
 و﴿يَا حَسَنٍ﴾^(١٥) [البقرة: ١٧٨]، و﴿إِحْسَانًا﴾^(١٦) [البقرة: ٨٣]،

(١) انظر الإيضاح: ١٤١/أ، والمبهج: ٣٥٧/١.

(٢) انظر الإيضاح: ١٤١/أ.

(٣) في الأصل: ((المساكين)). وانظر جامع البيان: ٣٣٦، والإيضاح: ١٤١/أ، والمصباح: ٧٠/٢.

(٤) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والإيضاح: ١٤١/أ، والمبهج: ٣٥٧/١.

(٥) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والكامل: ٣١٩، والإيضاح: ١٤١/أ، والمستنير: ٥٤١/١، وغاية الاختصار: ٣٢٥/١.

(٦) انظر الإيضاح: ١٤١/أ، والمبهج: ٣٥٧/١.

(٧) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والإيضاح: ١٤١/أ، والمبهج: ٣٥٧/١.

(٨) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والإيضاح: ١٤١/أ، والمبهج: ٣٥٨/١.

(٩) انظر الإيضاح: ١٤١/أ، والمبهج: ٣٥٧/١.

(١٠) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والكامل: ٣١٨، والإيضاح: ١٤١/أ، والمستنير: ٥٤١/١، والمصباح: ٧٠/٢.

(١١) انظر الإيضاح: ١٤١/أ، والمبهج: ٣٥٨/١.

(١٢) انظر الإيضاح: ١٤١/أ، والمبهج: ٣٥٧/١.

(١٣) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والكامل: ٣١٩، والإيضاح: ١٤١/أ، والمستنير: ٥٤١/١، وغاية الاختصار: ٣٢٣/١.

(١٤) انظر الإيضاح: ١٤١/أ، والمبهج: ٣٥٧/١، وغاية الاختصار: ٣٢٣/١.

(١٥) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والكامل: ٣١٩، والإيضاح: ١٤١/أ، والمستنير: ٥٤١/١، وغاية الاختصار: ٣٢٣/١.

(١٦) انظر الإيضاح: ١٤١/أ، والمبهج: ٣٥٧/١.

﴿مُسْفِحِينَ﴾^(١) [النساء: ٢٤]، و﴿مُسْفِحَتٍ﴾^(٢) [النساء: ٢٥]، و﴿سَائِبَةٍ﴾^(٣) [المائدة: ١٠]، و﴿السَّجِدِينَ﴾^(٤) [الأعراف: ١١]، و﴿سَرِقِينَ﴾^(٥) [يوسف: ٧٣]، و﴿سَافِلَهَا﴾^(٦) [هود: ٨٢]، و﴿الْإِنْسِينَ﴾ [الإسراء: ٨٣] في الجر^(٧)، و﴿وَسَارِبٍ﴾^(٨) [الرعد: ١٠]، و﴿سَادِثُهُمْ﴾^(٩) [الكهف: ٢٢]، و﴿مِنْ أَسَاوِرَ﴾^(١٠) [الكهف: ٣١]، و﴿بِالسَّاحِلِ﴾^(١١) [طه: ٣٩]، و﴿السَّامِرِيُّ﴾^(١٢) [طه: ٨٧]، و﴿يَسْمِرِيُّ﴾^(١٣) [طه: ٩٥]، و﴿سَمِرًا﴾^(١٤) [المؤمنون: ٦٧]، و﴿لِسَانِي﴾^(١٥) [طه: ٢٧]، و﴿لِسَانِ﴾ [المائدة: ٧٨] في الجر^(١٦)، و﴿سَاكِنًا﴾^(١٧) [الفرقان: ٤٥]، و﴿مَجَسَاتٍ﴾^(١٨) [فصلت: ١٦]، و﴿سَمِدُونَ﴾^(١٩) [النجم: ٦١]، و﴿سَيِّحَتٍ﴾^(٢٠) [التحریم: ٦٦]،

(١) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والإيضاح: ١٤١/أ، والمبهيج: ٣٥٧/١.

(٢) انظر الكامل: ٣٢٠، والإيضاح: ١٤١/أ، والمبهيج: ٣٥٧/١.

(٣) انظر الكامل: ٣٢١، والإيضاح: ١٤١/أ، والمبهيج: ٣٥٧/١.

(٤) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والكامل: ٣١٧، والإيضاح: ١٤١/أ، والمستنير: ٥٤١/١، والمصباح: ٧١/٢.

(٥) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والكامل: ٣١٩، والإيضاح: ١٤١/أ.

(٦) انظر الكامل: ٣٢٢، والإيضاح: ١٤١/أ، والمبهيج: ٣٥٧/١.

(٧) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والإيضاح: ١٤١/أ، والمصباح: ٧١/٢.

(٨) انظر الكامل: ٣٢٢، والإيضاح: ١٤١/أ، والمبهيج: ٣٥٧/١.

(٩) انظر الإيضاح: ١٤١/أ، والمبهيج: ٣٥٧/١.

(١٠) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والكامل: ٣٢٢، والإيضاح: ١٤١/أ، والمستنير: ٥٤١/١، وغاية الاختصار: ٣٢٤/١.

(١١) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٢، والإيضاح: ١٤١/أ.

(١٢) انظر الإيضاح: ١٤١/أ، والمبهيج: ٣٥٨/١.

(١٣) انظر الإيضاح: ١٤١/أ، والمبهيج: ٣٥٨/١.

(١٤) انظر الكامل: ١١٨، والإيضاح: ١٤١/أ، والمبهيج: ٣٥٧/١.

(١٥) انظر الإيضاح: ١٤١/أ، والمبهيج: ٣٥٧/١.

(١٦) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٣، والإيضاح: ١٤١/أ.

(١٧) انظر الإيضاح: ١٤١/أ، والمبهيج: ٣٥٧/١.

(١٨) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والإيضاح: ١٤١/أ، والمبهيج: ٣٥٧/١.

(١٩) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والكامل: ٣٢٤، والإيضاح: ١٤١/أ، والمستنير: ٥٤١/١، وغاية الاختصار: ٣٢٥/١.

(٢٠) انظر الإيضاح: ١٤١/أ، والمبهيج: ٣٥٧/١.

﴿بِالسَّاهِرَةِ﴾^(١) [النازعات: ١٤]، و﴿سَفَلِينَ﴾^(٢) [التين: ٥]، و﴿أَسْرَى﴾^(٣) [البقرة: ٨٥].

ومن الشين: ﴿مُتَشَبِّهًا﴾^(٤) [البقرة: ٢٥]، و﴿مُتَشَبِّهِ﴾ [الأنعام: ٩٩] في النَّصْب، والجِر^(٥)، و﴿سَاكِرٌ﴾^(٦) [البقرة: ١٥٨]، و﴿شَاعِرٌ﴾^(٧) [الأنبياء: ٥]، و﴿شَاهِدٌ﴾ [هود: ١٧] في الحركات الثلاث^(٨)، و﴿شَاكِرُونَ﴾^(٩) [الأنبياء: ٨٠]، و﴿الشَّاكِرِينَ﴾^(١٠) [آل عمران: ١١٤]، و﴿شَاهِدُونَ﴾^(١١) [الصفات: ١٥٠]، و﴿الشَّهِيدِينَ﴾ [آل عمران: ٥٣] في الأحوال كلها^(١٢)، و﴿عِشَاءً﴾^(١٣) [يوسف: ١٦]، و﴿العِشَاءَ﴾^(١٤) [النور: ٥٨]، و﴿وَشَارِكُهُمْ﴾^(١٥) [الإسراء: ٦٤]، و﴿شَاكِلَتِهِ﴾^(١٦) [الإسراء: ٨٤]، و﴿شَطِطِي﴾^(١٧) [القصص: ٣٠]، و﴿الْمَشْرِقِ﴾^(١٨)

(١) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والإيضاح: ١٤١/أ.

(٢) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والإيضاح: ١٤١/أ، والمبهج: ٣٥٧/١.

(٣) انظر الكامل: ٣٢٥، والإيضاح: ١٤١/أ.

(٤) انظر الإيضاح: ١٤١/أ، والمبهج: ٣٥٩/١.

(٥) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣١٧، والإيضاح: ١٤١/أ.

(٦) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والإيضاح: ١٤١/أ، وغاية الاختصار: ٣٢٥/١.

(٧) انظر الإيضاح: ١٤١/أ، والمبهج: ٣٥٧/١.

(٨) انظر الإيضاح: ١٤١/أ، والمبهج: ٣٥٧/١، والمصباح: ٧١/٢.

(٩) انظر الإيضاح: ١٤١/أ، والمبهج: ٣٥٧/١.

(١٠) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والكامل: ٣١٧، والإيضاح: ١٤١/أ، والمستنير: ٥٤٢/١، وغاية الاختصار: ٣٢٥/١.

(١١) انظر الإيضاح: ١٤١/أ، والمبهج: ٣٥٧/١.

(١٢) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والكامل: ٣٢٠، والإيضاح: ١٤١/أ، والمستنير: ٥٤٢/١، والمصباح: ٧١/٢.

(١٣) انظر الإيضاح: ١٤١/أ، والمبهج: ٣٥٧/١، والمصباح: ٦٢/٢.

(١٤) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٣، والإيضاح: ١٤١/أ.

(١٥) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والكامل: ٣٢٠، والإيضاح: ١٤١/أ، وغاية الاختصار: ٣٢٦/١.

(١٦) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٢، والإيضاح: ١٤١/أ.

(١٧) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٣، والإيضاح: ١٤١/أ، والمبهج: ٣٥٩/١.

(١٨) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٦، والإيضاح: ١٤١/أ.

[بالصافات: ٥]، و﴿الشَّفِيعِينَ﴾^(١) [المدثر: ٤٨]، و﴿الشَّرِيبِينَ﴾^(٢) [النحل: ٦٦]،
﴿فَشْرُوبُونَ﴾^(٣) [الواقعة: ٥٤]، و﴿أَمْشَاجٍ﴾^(٤) [الإنسان: ٢]، و﴿شَانِئَكَ﴾^(٥)
[الكوثر: ٣].

ومن الصاد: ﴿النَّصْرَى﴾^(٦) [البقرة: ٦٢].

ومن الضاد: لا يميل ﴿بِضَارَيْنَ﴾^(٧) [البقرة: ١٠٢]، و﴿بِضَارِهِمْ﴾^(٨)
[المجادلة: ١٠]، و﴿عَيْرٌ مُضَاكِرٍ﴾ [النساء: ٢١] لسكون الراء، وإن كانت
إمالتها جائزة^(٩).

ومن الطاء: ﴿قِرطَاسٍ﴾^(١٠) [الأنعام: ٧]، و﴿بِطَارِدٍ﴾^(١١) [هود: ٢٩]. [أ/٥]
و لا يميل من الظاء شيئاً.

ومن العين: ﴿عَمَلٌ عَمِلٍ﴾^(١٢) [آل عمران: ١٩٥]، و﴿أَعْمَلِينَ﴾^(١٣)
[آل عمران: ١٣٦]، و﴿عَلِمِرٍ﴾ [التوبة: ٩٤] في الجسر^(١٤)،

(١) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والإيضاح: ١٤١/أ، والمبهم: ٣٥٩/١.
(٢) في الأصل: ((والشاربين)). وانظر جامع البيان: ٣٣٦، والإيضاح: ١٤١/أ، والمصباح: ٧١/٢.
(٣) انظر الإيضاح: ١٤١/أ، والمستنير: ٥٤٢/١، وغاية الاختصار: ٣٢٥/١.
(٤) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والكامل: ٣٢٤، والإيضاح: ١٤١/أ، والمستنير: ٥٤٢/١، والمصباح:
٧١/٢.
(٥) وافقه نصير. انظر جامع البيان: ٣٣٦، والكامل: ٣٢٥، والإيضاح: ١٤١/أ، وغاية الاختصار:
٣٢٧/١.
(٦) انظر الكامل: ٣٢٥، والإيضاح: ١٤١/أ.
(٧) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والكامل: ٣٢٠، والإيضاح: ١٤١/أ، وغاية الاختصار: ٣٢٦/١.
(٨) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والكامل: ٣٢٠، والإيضاح: ١٤١/أ، وغاية الاختصار: ٣٢٦/١.
(٩) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والكامل: ٣٢٠، والإيضاح: ١٤١/أ، وغاية الاختصار: ٣٢٦/١.
(١٠) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والكامل: ٣٢١، والإيضاح: ١٤١/أ، والمستنير: ٥٤٢/١، والمصباح:
٧٢/٢.
(١١) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣١٨، والإيضاح: ١٤١/أ، والمصباح: ٧٢/٢.
(١٢) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والإيضاح: ١٤١/أ، والمبهم: ٣٥٧/١.
(١٣) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والإيضاح: ١٤١/أ، والمبهم: ٣٥٧/١.
(١٤) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣١٣، والإيضاح: ١٤١/أ.

﴿عَلِيمِينَ﴾^(١) [الأنبيا: ٥١]، و﴿عِيدَاتٍ﴾^(٢) [التحریم: ٥]، و﴿عِيدِينَ﴾^(٣) [الأنبيا: ٥٣]، و﴿عَابِرِي﴾^(٤) [النساء: ٤٣]، و﴿عَالِينَ﴾^(٥) [المؤمنون: ٤٦]، و﴿عَلِيهَا﴾^(٦) [هود: ٨٢]، و﴿مُعْجِزِينَ﴾^(٧) [الحج: ٥١]، و﴿نَعَاجِهِ﴾^(٨) [ص: ٢٤]، و﴿أَلْمَعَارِجِ﴾^(٩) [المعارج: ٣]، و﴿عَاتِيَةً﴾^(١٠) [الحاقة: ٦]، و﴿عَالِيكَ﴾^(١١) [الحاقة: ٢٢].

ومن الغين: ﴿أَلْغَرِيْنَ﴾^(١٢) [الأعراف: ٨٣]، و﴿وَأَلْغَرِمِينَ﴾^(١٣) [التوبة: ٦٠]، و﴿وَأَلْمَغْرِبِ﴾^(١٤) [المعارج: ٤٠].

ومن الفاء: ﴿يَفْحَشَةَ﴾^(١٥) [النساء: ١٩]، و﴿وَشَفَاءَ﴾^(١٦) [يونس: ٥٧]، و﴿أَلْأَصْفَادِ﴾^(١٧) [إبراهيم: ٤٩]، و﴿وَجِفَانِ﴾^(١٨)،

- (١) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والإيضاح: ١٤١/أ، والمبهج: ٣٥٧/١.
 (٢) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والإيضاح: ١٤١/أ، والمبهج: ٣٥٧/١.
 (٣) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والإيضاح: ١٤١/أ، والمبهج: ٣٥٧/١.
 (٤) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والكامل: ٣٢٠، والإيضاح: ١٤١/أ.
 (٥) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والكامل: ٣٢٢، والإيضاح: ١٤١/أ.
 (٦) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٢، والإيضاح: ١٤١/أ، والمصباح: ٧٢/٢.
 (٧) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والإيضاح: ١٤١/أ، والمبهج: ٣٥٧/١.
 (٨) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والإيضاح: ١٤١/أ، والمبهج: ٣٥٧/١.
 (٩) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٤، والإيضاح: ١٤١/أ.
 (١٠) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والإيضاح: ١٤١/أ، والمستنير: ٥٤٢/١، والمصباح: ٧٣/٢.
 (١١) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والكامل: ٣٢٤، والإيضاح: ١٤١/أ، والمستنير: ٥٤٢/١، وغاية الاختصار: ٣٢٦/١.
 (١٢) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والكامل: ٣٢٥، والإيضاح: ١٤١/أ، والمستنير: ٥٤٢/١، والمصباح: ٧٣/٢.
 (١٣) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والكامل: ٣١٩، والإيضاح: ١٤١/أ، والمستنير: ٥٤٢/١، وغاية الاختصار: ٣٢٧/١.
 (١٤) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والإيضاح: ١٤١/أ، والمبهج: ٣٥٧/١.
 (١٥) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والإيضاح: ١٤١/أ، والمبهج: ٣٥٧/١.
 (١٦) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والكامل: ٣٢٠، والإيضاح: ١٤١/أ، وغاية الاختصار: ٣٢٦/١.
 (١٧) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والكامل: ٣٢٢، والإيضاح: ١٤١/أ، والمستنير: ٥٤٣/١، والمصباح: ٧٣/٢.
 (١٨) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والكامل: ٣٢٣، والإيضاح: ١٤١/أ، والمستنير: ٥٤٣/١، والمصباح: ٧٣/٢.

﴿فَنَكِهَةً﴾^(١) [بالدخان: ٥٥] في الجر^(٧)، و﴿فَنَكِهِينَ﴾^(٢) [الدخان: ٢٧]،
و﴿فَنَعْلِينَ﴾^(٤) [يوسف: ١٠]، و﴿أَفْلَحِينَ﴾^(٥) [الأعراف: ٨٩]، و﴿فَرِهِينَ﴾^(٦)
[الشعراء: ١٤٩]، و﴿يَفْتِنِينَ﴾^(٧) [الصفات: ١٦٢]، و﴿فَانَ﴾^(٨) [الرحمن: ٢٦].
ومن القاف: ﴿يَالْقَارِعَةَ﴾ [الحاقة: ٤٩] في الجر فقط^(٩).

ومن الكاف: يميل ﴿كَافِرَةٌ﴾^(١٠) [آل عمران: ١٣]، و﴿كَامِلَةٌ﴾^(١١) [المائدة:
١٩٦]، و﴿أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾^(١٢) [البقرة: ٤١]، و﴿كَامِلِينَ﴾^(١٣) [البقرة: ٢٢٣]،
و﴿أَلِنِكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٥] في الجر^(٤)، و﴿يَكَلِّمًا﴾ [النور: ٣٣] في المنصوب
المنون^(١٥)، و﴿كَاتِبٌ﴾ [البقرة: ٢٨٢] في الحركات الثلاث^(١٦)،

(١) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والكامل: ٣٢٠، والإيضاح: ١٤١/أ، والمستتير: ٥٤٣/١، وغاية الاختصار: ٣٢٦/١.

(٢) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والكامل: ٣٢٧، والإيضاح: ١٤١/أ، والمصباح: ٧٣/٢، وغاية الاختصار: ٣٢٦/١.

(٣) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والكامل: ٣٢٤، والإيضاح: ١٤١/أ، والمستتير: ٥٤٣/١، وغاية الاختصار: ٣٢٦/١.

(٤) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والكامل: ٣٧١، والإيضاح: ١٤١/أ، والمصباح: ٧٣/٢، وغاية الاختصار: ٣٢٥/١.

(٥) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والكامل: ٣٢١، والإيضاح: ١٤١/أ.

(٦) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والكامل: ٣٢٣، والإيضاح: ١٤١/أ، والمصباح: ٧٣/٢.

(٧) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والكامل: ٣٢٣، والإيضاح: ١٤١/أ.

(٨) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٤، والإيضاح: ١٤١/أ.

(٩) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والكامل: ٣٢٤، والإيضاح: ١٤١/أ، والمستتير: ٥٤٣/١، وغاية الاختصار: ٣٢٦/١.

(١٠) انظر الكامل: ٣١٨، والإيضاح: ١٤١/أ، والمصباح: ٧٤/٢.

(١١) انظر الكامل: ٣١٧، والإيضاح: ١٤١/أ، والمبهيج: ٣٥٧/١.

(١٢) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣١٨، والإيضاح: ١٤١/أ، وغاية الاختصار: ٣١٩/١.

(١٣) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والكامل: ٣٢٠، والإيضاح: ١٤١/أ.

(١٤) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٠، والإيضاح: ١٤١/أ، والمصباح: ٧٤/٢.

(١٥) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والكامل: ٣٢٠، والإيضاح: ١٤١/أ، والمصباح: ٧٤/٢، وغاية الاختصار: ٣٢٦/١.

(١٦) انظر الكامل: ٣١٧، والإيضاح: ١٤١/أ، والمبهيج: ٣٥٧/١.

﴿كَنُيُوتَ﴾^(١) [الأنبیاء: ٩٤]، و﴿كَنِينٍ﴾^(٢) [الانفطار: ١]،
و﴿الْكَنْزِيْنَ﴾^(٣) [آل عمران: ٦١]، و﴿كَرِهِيْنَ﴾^(٤) [الأعراف: ٨٨]،
و﴿كَرِهُونَ﴾^(٥) [التوبة: ٤٨]، و﴿مَازَكِي﴾^(٦) [النور: ٢١]، و﴿وَلَارِكَابٍ﴾^(٧)
[الحشر: ٦]، و﴿يَكَاهِنٍ﴾^(٨) [الطور: ٣٩]، و﴿يَقُولُ كَاهِنٍ﴾^(٩) [الحاقة: ٤٢]،
و﴿سُكْرَى﴾^(١٠) [النساء: ٤٣].

ومن اللام: ﴿لِلَّهِ﴾ في كل القرآن^(١١).

ولا يميل ﴿بِنِسَاءِ﴾ [الفاتحة: ١]، ولا ﴿بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٨]، ولا ﴿تَاللَّهِ﴾
[يوسف: ٧٣]^(١٢).

ويميل: ﴿مِنَ اللَّهِ﴾^(١٣) [آل عمران: ٦٢]، و﴿إِلَهَكَ﴾ [البقرة: ١٣٣] في
الخفض فحسب^(١٤)، ﴿وَأَخْتَلَفَ﴾ [البقرة: ١٦٤] في الجر^(١٥)، و﴿أَخْتَلَفَا﴾

(١) انظر الكامل: ٣١٧، والإيضاح: ١٤١/أ، والمبهج: ٣٥٧/١.

(٢) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والكامل: ٣١٧، والإيضاح: ١٤١/أ.

(٣) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والإيضاح: ١٤١/أ، والمصباح: ٧٤/٢، وغاية الاختصار: ٣١٦/١.

(٤) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والكامل: ٣٢٥، والإيضاح: ١٤١/أ.

(٥) انظر الكامل: ٣٢٥، والإيضاح: ١٤١/أ، والمبهج: ٣٥٧/١.

(٦) هذه الكلمة من ذوات الواو، وهي مستثناة من الإمالة عن رواية الكسائي عدا قتيبة. انظر المبسوط: ١١٤، وانظر جامع البيان: ٣١٠، والكامل: ٣٢٢، والإيضاح: ١٤١/أ، والمستنير: ٥٤٣/١، وغاية الاختصار: ٣٠١/١.

(٧) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٤، والإيضاح: ١٤١/أ، والمصباح: ٦٢/٢.

(٨) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٤، والإيضاح: ١٤١/أ.

(٩) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٤، والإيضاح: ١٤١/أ.

(١٠) وافقه سعيد بن عبد الرحيم وحده عن أبي عمر الدوري عن الكسائي. انظر الكامل: ٣٢٥، والإيضاح: ١٤١/أ.

(١١) وافقه نصير في (إننا لله) فقط. انظر جامع البيان: ٣٣٦، والكامل: ٣١٦، والإيضاح: ١٤١/ب، والمستنير: ٥٤٣/١، والمصباح: ٧٤-٧٥، وغاية الاختصار: ٣٢١/١.

(١٢) انظر الإيضاح: ١٤١/ب.

(١٣) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢١، والإيضاح: ١٤١/ب.

(١٤) انظر الإيضاح: ١٤١/ب.

(١٥) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٠، والإيضاح: ١٤١/ب.

[النساء: ٨٢] في المنصوب المنون^(١)، ﴿وَأَسْلَمْنَا﴾^(٢) [آل عمران: ١٩]،
 و﴿إِسْلَمِيهِمْ﴾ [التوبة: ١٤].
 في الجر^(٣) [٥/ب]، و﴿فِي أَيْلَافٍ﴾^(٤) [آل عمران: ١٩٦]، و﴿لَا يَمُرُّ﴾^(٥) [المائدة:
 ٥٤]، و﴿لَا زَيْبٍ﴾^(٦) [الصافات: ١١]، و﴿ثَلَاثِينَ﴾^(٧) [الأعراف: ١٤٢]،
 و﴿خَلَّلٌ﴾^(٨) [إبراهيم: ٣١]، و﴿خَلَّلَهَا﴾^(٩) [الإسراء: ٩١]، و﴿خَلَّلَهُمَا﴾^(١٠)
 [الكهف: ٣٣]، و﴿مِنْ خَلَلِهِ﴾ [النور: ٤٣] في الأحوال كلها^(١١)، و﴿مَنْ خَلَفٍ﴾^(١٢)
 [المائدة: ٣٣]، و﴿خَلَفَكَ﴾ [الإسراء: ٧٦] في الجر والنصب^(١٣)، و﴿الَّتَعِينَ﴾^(١٤)
 [الأنبياء: ٥٥]، و﴿لَتَعِينَ﴾^(١٥) [الأنبياء: ١٦]، و﴿جَلِيْبِيَهِنَّ﴾^(١٦) [الأحزاب: ٥٩]،
 و﴿فِي ظِلَلٍ﴾^(١٧) [يس: ٥٦]، و﴿لَيْثِينَ﴾^(١٨) [النبأ: ٢٣].

- (١) انظر الإيضاح: ١٤١/ب، والمبهج: ٣٥٧/١.
 (٢) انظر الكامل: ٣٢٠، والإيضاح: ١٤١/ب، والمصباح: ٧٦/٢.
 (٣) انظر الإيضاح: ١٤١/ب، والمبهج: ٣٥٧/١.
 (٤) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣١٩، والإيضاح: ١٤١/ب.
 (٥) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣١٨، والإيضاح: ١٤١/ب، والمصباح: ٧٥/٢.
 (٦) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣١٨، والإيضاح: ١٤١/ب، والمصباح: ٧٥/٢.
 (٧) انظر الإيضاح: ١٤١/ب، والمبهج: ٣٥٧/١.
 (٨) انظر الإيضاح: ١٤١/ب.
 (٩) انظر الإيضاح: ١٤١/ب.
 (١٠) انظر الإيضاح: ١٤١/ب.
 (١١) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٣، والإيضاح: ١٤١/ب.
 (١٢) انظر الإيضاح: ١٤١/ب، والمبهج: ٣٥٧/١.
 (١٣) انظر الإيضاح: ١٤١/ب.
 (١٤) في الأصل: ((اللاعنين)). انظر جامع البيان: ٣٣٧، والكامل: ٣٢٢، والإيضاح: ١٤١/ب،
 والمستنير: ٥٤٣/١.
 (١٥) في الأصل: ((اللاعنين)). انظر جامع البيان: ٣٣٧، والكامل: ٣٢٢، والإيضاح: ١٤١/ب،
 والمصباح: ٧٦/٢.
 (١٦) انظر الكامل: ٣٢٣، والإيضاح: ١٤١/ب، والمبهج: ٣٥٧/١.
 (١٧) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢١، والإيضاح: ١٤١/ب.
 (١٨) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والكامل: ٣٢٠، والإيضاح: ١٤١/ب.

ومن الميم: ﴿إِسْمَاعِيلَ﴾^(١) [إبراهيم: ٣٩]، و﴿الْمَكْرِيْنَ﴾^(٢) [آل عمران: ٥٤]، و﴿ثَمْنِيَةَ﴾^(٣) [الأنعام: ١٤٣]، و﴿ثُنَيْنِ﴾^(٤) [النور: ٤]، و﴿مَهْمَا﴾^(٥) [الأعراف: ١٣٢]، و﴿سَمَانَ﴾^(٦) [يوسف: ٤٣]، و﴿إِمَامِرِ﴾^(٧) [يس: ١٢]، و﴿لِيَامِرِ﴾^(٨) [الحجر: ٧٩]، و﴿إِمَامًا﴾ [البقرة: ١٢٤] في الخفض و النصب^(٩)، و﴿وَأَمَّاكُمْ﴾^(١٠) [النور: ٣٢]، و﴿وَتَمَثَّلِ﴾^(١١) [سبأ: ١٣]، و﴿مَارِدِ﴾^(١٢) [الصفات: ٧]، و﴿مَارِجِ﴾^(١٣) [الرحمن: ١٥]، و﴿أَكْمَاهَا﴾^(١٤) [فصلت: ٤٧]، و﴿الْأَكْمَامِ﴾^(١٥) [الرحمن: ١١]، و﴿الْمَهْدُونَ﴾^(١٦) [الذاريات: ٤٨]، و﴿وَشَمَالِ﴾^(١٧) [سبأ: ١٥]، و﴿بِشْمَالِهِ﴾^(١٨)، و﴿الشَّمَالِ﴾ [الكهف: ١٧]

- (١) انظر الإيضاح: ١٤١/ب، والمبهج: ٣٥٧/١.
 (٢) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والكامل: ٣١٨، والإيضاح: ١٤١/ب.
 (٣) انظر الإيضاح: ١٤١/ب، والمبهج: ٣٥٧/١.
 (٤) انظر الإيضاح: ١٤١/ب، والمبهج: ٣٥٧/١.
 (٥) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والكامل: ٣٢١، والإيضاح: ١٤١/ب، والمستنير: ٥٤٣/١، وغاية الاختصار: ٣٢٧/١.
 (٦) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والإيضاح: ١٤١/ب، والمبهج: ٣٥٧/١.
 (٧) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والإيضاح: ١٤١/ب، والمبهج: ٣٥٧/١.
 (٨) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والإيضاح: ١٤١/ب، والمبهج: ٣٥٧/١.
 (٩) انظر الإيضاح: ١٤١/ب، والمبهج: ٣٦٠/١.
 (١٠) انظر جامع البيان: ، والإيضاح: ١٤١/ب، والمبهج: ٣٥٧/١.
 (١١) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والإيضاح: ١٤١/ب، والمستنير: ٥٤٣/١، وغاية الاختصار: ٣٢٤/١.
 (١٢) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٣، والإيضاح: ١٤١/ب.
 (١٣) انظر الإيضاح: ١٤١/ب، والمبهج: ٣٥٧/١.
 (١٤) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٤، والإيضاح: ١٤١/ب، والمستنير: ٥٤٣/١، والمصباح: ٧٥/٢.
 (١٥) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والإيضاح: ١٤١/ب، والمستنير: ٥٤٣/١، وغاية الاختصار: ٣٢٤/١.
 (١٦) في الأصل: ((ماهدون)). انظر جامع البيان: ٣٣٧، والإيضاح: ١٤١/ب، والمستنير: ٥٤٣/١، والمصباح: ٧٥/٢.
 (١٧) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والإيضاح: ١٤١/ب، والمصباح: ٦٢/٢.
 (١٨) في الأصل: ((بشمال))، والصواب ما أثبت. وانظر جامع البيان: ٣٣٨، والإيضاح: ١٤١/ب.

في الجر^(١)، و﴿ذَاتِ الْعِمَادِ﴾^(٢) [الفجر: ٧]، و﴿فَلَاتَمَارِ فِيهِمْ﴾^(٣) [الكهف: ٢٢].
 ومن النون: ﴿بِنَاءٍ﴾^(٤) فيهما^(٥) [البقرة: ٢٢، وغافر: ٦٤]، و﴿مُنَادِيًا يُنَادِي﴾^(٦)
 [آل عمران: ١٩٣]، و﴿تَدْمِينِ﴾^(٧) [المائدة: ٥٢]، و﴿التَّدْمِينِ﴾^(٨) [المائدة:
 ٣١]، و﴿وَالْحَنَازِيرِ﴾^(٩) [المائدة: ٦٠]، و﴿مَنَازِلِ﴾^(١٠) [يونس: ٥]، و﴿نَاجٍ﴾^(١١)
 [يوسف: ٤٢]، و﴿نَافِلَةً﴾^(١٢) [الإسراء: ٧٩]، و﴿كَادِيكُمْ﴾^(١٣) [العنكبوت:
 ٢٩]، و﴿لَدَى الْحَنَاجِرِ﴾^(١٤) [غافر: ١]، و﴿يُنَادِ الْمُنَادِ﴾^(١٥) [ق: ٤١]،
 و﴿لِلْأَنَامِ﴾^(١٦) [الرحمن: ١٠]، و﴿مَنَاجِبِهَا﴾^(١٧) [الملك: ١٥]، و﴿نَاشِئَةً﴾^(١٨)
 [المزمل: ٦]، و﴿إِنَّا لِلَّهِ﴾^(١٩) [البقرة: ١٥٦]، و﴿النَّاسِ﴾^(٢٠) [البقرة: ٨].

- (١) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٢، والإيضاح: ١٤١/ب، والمصباح: ٦٣/٢.
 (٢) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والإيضاح: ١٤١/ب، والمبهم: ٣٥٧/١.
 (٣) وافقه الدوري من طريق ابن مقسم. انظر جامع البيان: ٣٣٨، والإيضاح: ١٤١/ب، وغاية الاختصار:
 ٣١٦/١.
 (٤) وافقه نصير، وابن عتبة. انظر جامع البيان: ٣٣٥، والكامل: ٣١٧، والإيضاح: ١٤١/ب، والمصباح:
 ٧٥/٢.
 (٥) انظر الكامل: ٣٢٠، والإيضاح: ١٤١/ب، والمبهم: ٣٦١/١.
 (٦) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والكامل: ٣٢٤، والإيضاح: ١٤١/ب.
 (٧) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والكامل: ٣١٩، والإيضاح: ١٤١/ب.
 (٨) انظر الإيضاح: ١٤١/ب، والمبهم: ٣٥٧/١.
 (٩) انظر الإيضاح: ١٤١/ب، والمبهم: ٣٥٧/١، والمصباح: ٧٥/٢.
 (١٠) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والكامل: ٣٢٢، والإيضاح: ١٤١/ب.
 (١١) انظر الإيضاح: ١٤١/ب، والمبهم: ٣٥٧/١.
 (١٢) انظر الكامل: ٣٢٣، والإيضاح: ١٤١/ب.
 (١٣) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٤، والإيضاح: ١٤١/ب.
 (١٤) في الأصل: ((ويناد المنادي))، والصواب ما أثبت. وانظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٤،
 والإيضاح: ١٤١/ب، والمصباح: ٧٥/٢.
 (١٥) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٤، والإيضاح: ١٤١/ب، والمصباح: ٧٥/٢.
 (١٦) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والإيضاح: ١٤١/ب، والمبهم: ٣٥٧/١.
 (١٧) انظر الكامل: ٣٧٢، والإيضاح: ١٤١/ب، والمبهم: ٣٥٧/١.
 (١٨) وافقه نصير. انظر جامع البيان: ٣٣٧، والإيضاح: ١٤١/ب، والمصباح: ٧٥/٢.
 (١٩) وافق الدوري عن أبي عمرو، ونصير عن الكسائي. انظر التيسير: ٤٠-٤١، وجامع البيان: ٣٣٠،
 والكامل: ٣١٦-٣١٧، والإيضاح: ١٤١/ب، والمستنير: ٥٤٣/١، وتحبير التيسير: ٢٤٩-٢٥٠.

وَمِنَ السَّوَادِ: ﴿الْوَجْدُ﴾^(١) [يوسف: ٣٩]، و﴿وَجِدِ﴾^(٢) [البقرة: ٦١]،
 و﴿وَجِدَةٍ﴾ [لنساء: ١] في الجبر^(٣)، و﴿وَالِدٍ﴾ [البلد: ٣] في الجبر^(٤)،
 و﴿بِوَالِدَيْهِ﴾^(٥) [مريم: ١٤]، و﴿وَلِوَالِدَيْكَ﴾^(٦) [لقمان: ١٤]، و﴿وَلِوَالِدَيْكَ﴾^(٧)
 [إبراهيم: ٤١]، و﴿وَعَلَىٰ وَاٰلِدَيْكَ﴾^(٨) [المائدة: ١١٠]، و﴿بِوَالِدَيْكَ﴾^(٩) [مريم: ٣٢]،
 و﴿الْوَالِدِينَ﴾^(١٠) [النساء: ١٣٥]، و﴿الْوَارِثِ﴾^(١١) [البقرة: ٢٣٣]،
 و﴿الْوَارِثِينَ﴾^(١٢) [الأنبياء: ٨٩]، و﴿الْحَوَارِثِينَ﴾^(١٣) [المائدة: ١١]،
 و﴿الْمَوَارِثِ﴾^(١٤) [المائدة: ٤]، و﴿الْحَوَالِفِ﴾^(١٥) [التوبة: ٨٧]، و﴿الْمَوْلَىٰ﴾
 [مريم: ٥] [٦/أ]، و﴿الْوَادِ﴾^(١٦) [القصص: ٣٠]، و﴿بِوَادٍ﴾^(١٧) [إبراهيم: ٣٧]،
 و﴿بِالْوَادِ﴾^(١٨) [طه: ١٢]، و﴿وَادِيًا﴾^(١٩) [التوبة: ١٢١]،

(١) انظر الإيضاح: ١٤١/ب، والمبهم: ٣٥٧/١.

(٢) انظر الإيضاح: ١٤١/ب، والمبهم: ٣٥٧/١.

(٣) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والإيضاح: ١٤١/ب، والمبهم: ٣٥٧/١.

(٤) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والإيضاح: ١٤١/ب، والمستنير: ٥٤٤/١، والمصباح: ٧٦/٢، وغاية الاختصار: ٣٢٦/١.

(٥) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والكامل: ٣١٩، والإيضاح: ١٤١/ب، وغاية الاختصار: ٣٢٦/١.

(٦) انظر الإيضاح: ١٤١/ب، والمبهم: ٣٥٧/١، وغاية الاختصار: ٣٢٦/١.

(٧) انظر الإيضاح: ١٤١/ب، والمبهم: ٣٥٧/١، وغاية الاختصار: ٣٢٦/١.

(٨) انظر الإيضاح: ١٤١/ب، والمبهم: ٣٥٧/١، وغاية الاختصار: ٣٢٦/١.

(٩) انظر الإيضاح: ١٤١/ب، والمبهم: ٣٥٧/١، وغاية الاختصار: ٣٢٦/١.

(١٠) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والإيضاح: ١٤١/ب، والمستنير: ٥٤٤/١، وغاية الاختصار: ٣٢٦/١.

(١١) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣١٩، والإيضاح: ١٤١/ب، والمصباح: ٧٦/٢.

(١٢) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والكامل: ٣١٩، والإيضاح: ١٤١/ب.

(١٣) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والإيضاح: ١٤١/ب، والمستنير: ٥٤٤/١، وغاية الاختصار: ٣٢٤/١.

(١٤) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢١، والإيضاح: ١٤١/ب.

(١٥) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢١، والإيضاح: ١٤١/ب.

(١٦) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والإيضاح: ١٤١/ب، وغاية الاختصار: ٣٢٧/١.

(١٧) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والإيضاح: ١٤١/ب، والمصباح: ٦٥/٢، وغاية الاختصار: ٣٢٧/١.

(١٨) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والإيضاح: ١٤١/ب، والمستنير: ٥٤٤/١، والمصباح: ٧٦/٢، وغاية الاختصار: ٣٢٧/١.

(١٩) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والكامل: ٣١٩، والإيضاح: ١٤١/ب، والمستنير: ٥٤٤/١، والمصباح: ٧٦/٢.

﴿وَادِ النَّمْلَ﴾^(١) [النمل: ١٨]، و﴿وَمِنْ أَصْوَابِهَا﴾^(٢) [النحل: ٨٠]، و﴿وَارِدُهَا﴾^(٣) [مريم: ٧١] فقط^(٣)، و﴿قَوَارِيرَ﴾ [النمل: ٤٤] حيث حلت^(٤)، و﴿يُورِي﴾^(٥) [المائدة: ٣١]، و﴿فَأُورِيَ﴾^(٦) [المائدة: ٣١].

ومن الهاء: ﴿هَادٍ﴾ [الرعد: ٧] في الوصل^(٧)، و﴿هَادِيًا﴾^(٨) [الفرقان: ٣١]، و﴿لِهَادِ الَّذِينَ﴾^(٩) [الحج: ٥٤]، و﴿يَهْدِي الْعُمَى﴾^(١٠) [الروم: ٥٣]، و﴿فَكَلَاهَادِي لَهٗ﴾^(١١) [الأعراف: ١٨٦]، و﴿وَجِهَادٍ﴾^(١٢) [التوبة: ٢٤]، و﴿جِهَادًا﴾ [الفرقان: ٥٢] في الجر والنصب^(١٣)، و﴿بِشِهَابٍ﴾^(١٤) [النمل: ٧]، و﴿كَالِدِهَانٍ﴾^(١٥) [لرحمن: ٣٧]، و﴿هَامِدَةً﴾^(١٦) [الحج: ٥]، و﴿هَكَوِيَةً﴾^(١٧) [القارعة: ٩]، و﴿أَهْلِيكَ﴾^(١٨) [يوسف: ٨٥]، و﴿أَلْمُهَجِرِينَ﴾^(١٩) [التوبة: ١٠٠].

(١) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والكامل: ٣٢٥، والإيضاح: ١٤١/ب، والمستتير: ٥٤٤/١، والمصباح: ٧٦/٢.

(٢) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٢، والإيضاح: ١٤١/ب.

(٣) انظر الإيضاح: ١٤١/ب، والمبهيج: ٣٥٧/١.

(٤) انظر الكامل: ٣٢٣، والإيضاح: ١٤١/ب، والمبهيج: ٣٥٧/١.

(٥) وافقه أباعثمان سعيد بن عبد الرحيم عن الدوري. انظر جامع البيان: ٣٢٨، والكامل: ٣٢٠، والإيضاح: ١٤١/ب، والمصباح: ٧٦/٢، وغاية الاختصار: ٣١٦/١.

(٦) وافقه سعيد بن عبد الرحيم عن الدوري. انظر جامع البيان: ٣٢٨، والإيضاح: ١٤١/ب، وغاية الاختصار: ٣١٦/١.

(٧) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٥، والإيضاح: ١٤١/ب، والمصباح: ٧٦/٢.

(٨) انظر الإيضاح: ١٤١/ب، والمبهيج: ٣٥٧/١.

(٩) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والكامل: ٣٢٢، والإيضاح: ١٤١/ب، والمستتير: ٥٤٤/١.

(١٠) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣١٩، والإيضاح: ١٤١/ب، والمصباح: ٧٦/٢.

(١١) انظر الكامل: ٣٢٢، والإيضاح: ١٤١/ب، والمبهيج: ٣٥٧/١.

(١٢) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٤، والإيضاح: ١٤١/ب.

(١٣) انظر الإيضاح: ١٤١/ب.

(١٤) انظر الإيضاح: ١٤١/ب، والمبهيج: ٣٥٧/١.

(١٥) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣١٩، والإيضاح: ١٤١/ب، والمصباح: ٧٦/٢.

(١٦) انظر الإيضاح: ١٤١/ب، والمبهيج: ٣٥٧/١.

(١٧) انظر الإيضاح: ١٤١/ب، والمبهيج: ٣٥٧/١، والمصباح: ٧٦/٢.

(١٨) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والإيضاح: ١٤١/ب، والمبهيج: ٣٥٧/١.

(١٩) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والإيضاح: ١٤١/ب، والمبهيج: ٣٥٧/١.

وَمِنَ الْيَاءِ: ﴿يَايِسُ﴾^(١) [الأنعام: ٥٩]، و﴿يَايَسْتِ﴾^(٢) [يوسف: ٤٣]، و﴿لِيَالِ﴾^(٣) [مريم: ١٠]، و﴿بِضِيَاءٍ﴾^(٤) [القصص: ٧١]، و﴿حَيَاتِكُمْ﴾^(٥) [الأحقاف: ٢٠]، و﴿الْحَيَوَاتِ﴾ [البقرة: ٨٥] في الجر^(٦)، و﴿فِي الْخِيَامِ﴾^(٧) [الرحمن: ٧٢].

وقال أي (ح): ((جميع هذه الإمالات التي تفرد بها قتيبة ليست بالمشبعة الفاحشة، إنما هي يسيرة حسنة لطيفة))^(٨) والله أعلم.

قال (ع): وروى قتيبة أيضا عن الكسائي في كتابه الذي دون فيه حروفه أنه أمال أشياء انفرد بها عنه منها ما يطرد ويكثر دوره، ومنها ما لا يطرد ويفترق في السور^(٩).

فأما المطرد من ذلك: فاسم الله تعالى إذا كان فيه لام الجر خاصة دون سائر حروف الجر كقوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ١]، ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ﴾ [الرعد: ١٥]، ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ﴾ [آل عمران: ١٨٩] وما أشبهه^(١٠). [٦/أ]

وكذلك ﴿النَّاسِ﴾ في موضع الجر^(١١).

وكل جمع كان بالياء والنون في موضع جر كقوله: ﴿مَعَ الزَّكَاةِ﴾ [البقرة: ٤٣]،

(١) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢١، والإيضاح: ١٤١/ب.

(٢) انظر الإيضاح: ١٤١/ب، والمبهم: ٣٥٧/١.

(٣) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٢، والإيضاح: ١٤١/ب، والمستنير: ٥٤٣/١، وغاية الاختصار: ٣٢٤/١.

(٤) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والإيضاح: ١٤١/ب، والمبهم: ٣٥٧/١.

(٥) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والإيضاح: ١٤١/ب، والمبهم: ٣٥٧/١.

(٦) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣١٨، والإيضاح: ١٤١/ب، والمصباح: ٧٧/٢، وغاية الاختصار: ٣١٧/١.

(٧) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٤، والإيضاح: ١٤١/ب.

(٨) انظر الإيضاح: ١٤١/ب.

(٩) انظر جامع البيان: ٣٣٦.

(١٠) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والكامل: ٣١٦، والإيضاح: ١٤١/ب، وغاية الاختصار: ٣٢١.

(١١) وافقه نصير في إمالة لفظ (الناس) المجرور. انظر المبسوط: ١١٩ جامع البيان: ٣٣٠، والكامل: ٣١٧، والإيضاح: ١٤١/ب.

﴿مِنَ السَّجِدِينَ﴾^(١) [الأعراف: ١١]، و﴿بِالشَّكِرِينَ﴾ [الأنعام: ٥٣]، ﴿مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [آل عمران: ٨١]، و﴿خَيْرَ الْمَكْرِيْنَ﴾ [آل عمران: ٥٤]، و﴿يَخْرِجِينَ﴾ [البقرة: ١٦٧]، و﴿يَأْتِكُمُ الْحَكِيمِينَ﴾ [التين: ٨]، وما أشبهه^(٢).

وسواء ولي الألف الممالة حرف استعلاء أو غيره من سائر الحروف، و﴿انْكَبْتِ﴾ [البقرة: ٢]، و﴿يَكْتَبِ﴾ [الأعراف: ٥٢]، و﴿الْحَسَابِ﴾ [البقرة: ٢٠٢]، و﴿بِعَيْرِ حِسَابِ﴾ [البقرة: ٢١٢] إذا كان ذلك في موضع جرٍّ لا غير^(٣).

و﴿الْوَالِدِينَ﴾ [النساء: ١٣٥]، و﴿وَالْوَالِدِينَ﴾ [البقرة: ٨٣]، و﴿يَوْلِدِيهِ﴾ [مريم: ١٤] حيث وقع، و﴿فَاعِلِينَ﴾ [يوسف: ١٠]، و﴿خَمِيدِينَ﴾ [الأنبياء: ١٥]، و﴿لَعِينِينَ﴾ [الأنبياء: ١٦] في موضع النصب حيث وقعت هذه الثلاث الكلم، و﴿وَلِلرِّجَالِ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، و﴿النِّسَاءِ﴾ [البقرة: ٢٣٥] في موضع الجرِّ حيث وقعا كقوله: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ﴾ [النساء: ٧]، و﴿وَلِلرِّجَالِ عَلِيمَةً﴾ [البقرة: ٢٢٨]، و﴿وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ﴾ [النساء: ٧]، و﴿فِي النِّسَاءِ﴾ [النساء: ١٢٧] وما أشبهه^(٤).

و﴿الْجَاهِلِ﴾ [البقرة: ٢٧٣]، و﴿الْجَاهِلُونَ﴾ [الفرقان: ٦٣] حيث وقعا في موضع الرفع [والجر]، و﴿فِي الْأَرْحَامِ﴾ [الحج: ٥]، و﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ﴾ [الأنفال: ٧٥]، إذا كان في موضع جرٍّ حيث وقع، و﴿بِالْوَادِي﴾ [طه: ١٢]، و﴿بِوَادٍ﴾ [إبراهيم: ٣٧]، و﴿عَلَىٰ وَادِ النَّمْلِ﴾ [النمل: ١٨]، و﴿وَادِيًا﴾ [التوبة: ١٢١] وما أشبهه من لفظه حيث وقع^(٥).

(١) في الأصل: ((مع الساجدين))، والصواب ما أثبت.

(٢) انظر جامع البيان: ٣٣٦، والإيضاح: ١٤٠/ب-١٤١-ب.

(٣) انظر جامع البيان: ٣٣٦-٣٣٧، والإيضاح: ١٤٠/ب.

(٤) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والإيضاح: ١٤٠/ب-١٤١-ب.

(٥) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والإيضاح: ١٤٠/ب-١٤١-ب.

وأما ما لا يطرد ويقلّ دوره من ذلك ويقع مفترقا في السور:

فقوله في البقرة: ﴿إِنَّا لِلَّهِ﴾ [١٥٦] دون: ﴿وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾، [٧/أ]، و﴿فِي الْمَسْجِدِ﴾ [١٨٧]، ﴿أَوْ تَتْرِبُحُ بِأَحْسَنِ﴾ [٢٢٩]^(١).

وفي آل عمران: ﴿فِي الْمِحْرَابِ﴾^(٢) [٣٩]، وكذا في مريم: ﴿عَلَى قَوْمِهِ مِنْ الْمِحْرَابِ﴾^(٣) [١١]^(٤).

وفي الأنعام: ﴿فِي قِطَاسٍ﴾، و﴿بِخَارِجٍ مِّنْهَا﴾ [١٢٢]^(٥).

وفي الأعراف: ﴿وَقَالُوا مَهْمَا﴾ [١٣٢]^(٦).

وفي الرعد: ﴿مِنْ أَطْرَافِهَا﴾ [٤١]^(٧).

وفي إبراهيم: ﴿هَذَا بَلَدٌ آمِنًا﴾ [٣٥]، ولم يذكر الذي في البقرة [٥]^(٨).

و﴿فِي الْأَصْفَادِ﴾ [٤٩]، وكذلك في ص [٣٨]^(٩).

وفي طه: ﴿وَلِي فِيهَا مَثَابٌ﴾ [١٨]^(١٠).

وفي الحج: ﴿مِنْ أَسَاوِرَ﴾ [٢٣]، ﴿وَالْبَادِ﴾ [٢٥]، و﴿بِالْحَكَاذِ﴾ [٢٥]،

و﴿لِهَادِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [٥٤]^(١١).

(١) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والإيضاح: ١٤١/أ-١٤١-ب.

(٢) في الأصل: ((من المحراب))، والصواب ما أثبت.

(٣) في الأصل: ((وكذا في مريم: (ف و ي ي)، وكذا في مريم: (ف و ي ي)) كرر الموضوع مرتين، ولا حاجة لذلك.

(٤) وافق ابن ذكوان عن الشامي. انظر التيسير: ٤٠-٤١، جامع البيان: ٣٣٧، والإيضاح: ١٤١/أ، وغاية الاختصار: ١/٣٢٣، وتحرير التيسير: ٢٤٩-٢٥٠.

(٥) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والإيضاح: ١٤٠/ب-١٤١/أ، وغاية الاختصار: ١/٣٢٤.

(٦) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والإيضاح: ١٤١/أ، والمستنير: ١/٥٤٣.

(٧) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمصباح: ٢/٦٩.

(٨) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمستنير: ١/٥٣٩.

(٩) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والكامل: ٣٢٢، والإيضاح: ١٤١/أ.

(١٠) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والإيضاح: ١٤٠/ب، وغاية الاختصار: ١/٣٢٥.

(١١) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والإيضاح: ١٤٠/ب-١٤١/ب. ولم يذكر صاحب الإيضاح: (والباد).

- وفي النور: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ [٣، ٢] في حرفين^(١).
- وفي لقمان: ﴿هُوَ جَازٍ عَنِ الدِّمِّ شَيْئًا﴾ [٣٣]^(٢).
- وفي سبأ: ﴿مِنْ مَحْرَبٍ وَتَمَثِيلٍ وَحِفَانٍ﴾ [١٣] في الثلاثة^(٣).
- وفي فاطر: ﴿مِنْ أَسَاوِرَ﴾ [٣٣]^(٤).
- وفي صاد: ﴿مِنَ الْأَحْرَابِ﴾ [١١]، و﴿فِي الْأَصْفَادِ﴾ [٣٨]^(٥).
- وفي عسق^(٦): ﴿أَوْ مِنْ وَرَائِي جِبَابٍ﴾ [الشورى: ٥١]^(٧).
- وفي الذاريات: ﴿فَالْجُرَيْدِ﴾ [٣]^(٨)، و﴿فَنِعَمَ الْمَهْدُونَ﴾ [٤٨]^(٩).
- وفي الطور: ﴿فَنَكِهِينَ﴾ [١٨] و﴿بِفَكِهَةٍ﴾ [٢٢]^(١٠).
- وفي النجم: ﴿سَمِدُونَ﴾ [٦١]^(١١).
- وفي الرحمن: ﴿مُحْسَبَانَ﴾ [٥]، و﴿الْأَكْمَامِ﴾ [١١]، و﴿وَبَيْنَ حَمِيمَيْنِ﴾ [٤٤]، و﴿وَحَى الْجَنَّتَيْنِ دَانٍ﴾ [٥٤]^(١٢).

(١) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والإيضاح: ١٤١/أ، والمصباح: ٧٠/٢.

(٢) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمستنير: ٥٤٠/١.

(٣) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والإيضاح: ١٤٠/ب-١٤١/ب، غاية الاختصار: ٣٢٤-٣٢٣/١.

(٤) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والإيضاح: ١٤١/أ، والمستنير: ٥٤١/١.

(٥) انظر جامع البيان: ٣٣٧-٣٣٨، والإيضاح: ١٤١/أ، والمستنير: ٥٤١/١، و٥٤٣.

(٦) هي سورة الشورى، قال ابن عاشور: ((اشتهرت تسميتها عند السلف حم عسق، وكذلك ترجمها البخاري في كتاب التفسير، والترمذي في جامعه، وكذلك سميت في عدة من كتب التفسير، وكثير من المصاحف)). التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي: ٢٣/٢٥.

(٧) يريد الألف التي بعد الجيم. انظر جامع البيان: ٣٣٧، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمستنير: ٥٤٠/١.

(٨) في الأصل: ((والجاريات))، والصواب ما أثبت. انظر جامع البيان: ٣٣٧.

(٩) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والإيضاح: ١٤١/ب، والمستنير: ٥٤٣/١.

(١٠) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والكامل: ٣٢٤، والإيضاح: ١٤١/أ.

(١١) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والإيضاح: ١٤١/أ.

(١٢) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والإيضاح: ١٤٠/ب-١٤١/ب.

- وفي الواقعة: ﴿وَفَكَهَمَ﴾ [٢٠] ^(١).
- وفي الصّف: ﴿الْحَوَارِثُونَ﴾ [١٤] ^(٢). [٧/ب]
- وفي الحاقة: ﴿بِالْقَارِعَةِ﴾ [٣]، و﴿عَائِيَةَ﴾ [٦] ^(٣).
- وفي الإنسان: ﴿أَمْشِجَ﴾ [٢] ^(٤)، و﴿إِنَّمَا شَاكِرًا﴾ [٣] ^(٥).
- وفي الغاشية: ﴿فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٍ﴾ [١٠] ^(٦).
- وفي الفجر: ﴿وَلِيَالٍ عَشْرٍ﴾ [٢] ^(٧).
- وفي البلد: ﴿وَوَالِدٍ﴾ [٣] ^(٨).
- وفي قريش: ﴿رِحْلَةَ الشِّتَاءِ﴾ [٢] ^(٩).
- وفي الفلق: ﴿وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ﴾ [٢] ^(١٠).

وقال ابن أشتة ^(١١) عن قراءته: أن قتيبة روى عن الكسائي أنه يميل كل حرف وقعت بعده ألف ساكنة قبل حرف مكسور من كلمة مجرورة متصرفّة وغير متصرفّة

(١) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والإيضاح: ١٤١/أ، وغاية الاختصار: ٣٢٦/١.

(٢) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والإيضاح: ١٤١/ب، والمستنير: ٥٤٤/١.

(٣) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والإيضاح: ١٤١/أ، والمستنير: ٥٤٢-٥٤٣.

(٤) انظر غاية الاختصار: ٣٢٤/١.

(٥) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والكامل: ٣١٧، و٣٢٤، والإيضاح: ١٤١/أ.

(٦) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والإيضاح: ١٤١/أ، وغاية الاختصار: ٣٢٦/١.

(٧) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والكامل: ٣٢٢، والإيضاح: ١٤١/ب.

(٨) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والإيضاح: ١٤١/ب، والمصباح: ٧٦/٢.

(٩) وافقه نصير. انظر جامع البيان: ٣٣٧، والإيضاح: ١٤٠/ب، والمستنير: ٥٣٩/١.

(١٠) انظر جامع البيان: ٣٣٧، والإيضاح: ١٤٠/ب، وغاية الاختصار: ٣٢٦/١.

الإمالة في الكلمات المذكورة في هذا الباب مما تفردت به رواية قتيبة بن مهران عن القراء العشرة،

سوى لفظ (الناس) المجرور، فقد شاركه الدوري عن أبي عمرو، وكذا لفظ (المحراب) شاركه فيه

ابن ذكوان كما سبق بيانه. انظر التيسير: ٤٠-٤١، وتحبير التيسير: ٢٤٩-٢٥٠.

(١١) هو: أبو بكر محمد بن عبدالله بن أشتة الأصبهاني، قرأ على أبي بكر بن مجاهد، ومحمد بن أحمد

الكسائي، قرأ عليه خلف بن إبراهيم، وعبدالله بن محمد الأندلسي، أستاذ كبير، وإمام شهير، له كتاب

المحبر، ويدل على عظم مقداره، توفي سنة ستين وثلاثمائة بمصر. انظر معرفة القراء الكبار: ٣٤٧-

٣٤٨، وغاية النهاية: ١٨٤/٢.

في جميع القرآن إلا ما كان من ذكر: ﴿الرَّحْمَنُ﴾ [الفاتحة: ١]، و﴿الْعَذَابِ﴾ [البقرة: ٤٩]، و﴿الْحَالِ﴾ [الرعد: ١٣]^(١).

وقوله: ﴿كَلْجُوبِ﴾ في سبأ [١٣]، قال: وكان يميل ﴿ءَامِنًا﴾ في إبراهيم [٣٥]، و﴿ءَامِنَةً﴾ في النحل [١١٢]، و﴿ءَانفًا﴾ في القتال [١٦]، و﴿إِنَّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٦] حيث وقعت، دون: ﴿وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦]، و﴿لَا يَأْتِيهِ﴾ الذي بعده ﴿الْبَاطِلُ﴾ في [حم] السجدة [٤٢] خاصة، و﴿شَاكِرٌ﴾ [البقرة: ١٥٨]، و﴿الْقَيْمَةِ﴾ [البقرة: ٨٥]^(٢).

باب الوقف على مرسوم الخط

وقف ﴿يَتَأْتِ﴾ [يوسف: ٤] بالهاء والتاء^(٣).

وروى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّتَّ﴾ بالتاء^(٤).

باب فرش^(٥) الحروف

سورة البقرة: روى: ﴿لَا تُضَاكَرَ وَوَلِدَةٌ﴾ [٢٣٣] برفع الرءاء^(٦).

(١) الإمالة في الكلمات المذكورة في هذا الباب مما تفردت به رواية قتيبة بن مهران عن القراء العشرة سوى لفظ (الناس). وانظر جامع البيان في القراءات السبع المشهورة: ٣٣٨.

(٢) انظر جامع البيان: ٣٣٨، والإيضاح: ١٤٠/ب-١٤١/أ. ولم يذكر صاحب الإيضاح: (الباطل)، وكذا (القيامة).

(٣) وقف ابن كثير وابن عامر ويعقوب وأبو جعفر بالهاء، وباقي العشرة بالتاء، وروى الداني الوقف بالتاء لأبي عمر الدوري وعتيبة عن الكسائي، ونقل الأندرابي عن سائر الرواة عن الكسائي الوقف بالهاء. انظر جامع البيان: ٣٦٩، والإيضاح: ١٥٩/أ، وتحبير التيسير: ٢٦٤.

(٤) وقف الكسائي بالهاء، وباقي العشرة بالتاء. انظر جامع البيان: ٣٧٠، وتحبير التيسير: ٢٦٣. ونقل الأندرابي التاء عن سائر الرواة عن الكسائي. انظر الإيضاح: ١٥٩/ب.

(٥) الفرش: مصدر فرش، بمعنى: نشر، وبسط.

وفي اصطلاح القراء: ما كان حكمه مقصور على مسائل معينة، ولم يطرد على سنن واحد، فهو ما قلّ دوره من الحروف المختلف فيها بين القراء، وسمي فرشاً لانتشاره، فكأنه انفرش، وسماه بعضهم (الفروع) على مقابلة (الأصول). انظر معجم لسان العرب: ٦/٣٢٦-٣٣١، ومختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات: ٨٧.

(٦) وافق ابن كثير وأبوعمر ويعقوب. انظر المبسوط: ١٢٨، وجامع البيان: ٤٢٢، والإيضاح: ١٦٨/ب، وغاية الاختصار: ٤٢٩/٢، والنشر: ١٧١/٢.

وروى: ﴿أَنْ يُعْمَلَ هُوَ﴾ [٢٨٢] بسكون الهاء^(١).

وروى إسكان الذال وتخفيف الكاف من: ﴿فَتَذَكَّرَ﴾ [٢٨٢]^(٢). [أ/٨]

وأثبت الياء في الوصل في: ﴿وَأَتَقُونِ يَتَأُولِي﴾ [١٩٧]، قال في الياءات الزوائد: (يشمها^(٣) الياء في الإدراج)^(٤).

سورة النساء: روى ﴿فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ﴾ [١١٤] بالياء^(٥)، وهو الذي بعد المائة، ولا خلاف في الحرف الأول أنه بالنون إجماعاً^(٦)، وكذلك روى ﴿أُولَئِكَ سَيُوْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [١٦٢] بالياء^(٧).

سورة التوبة: روى ﴿وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ﴾ [٩٠] بسكون العين وتخفيف الذال^(٨).

سورة يونس: روى ﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ﴾ [٩٢] بسكون النون وتخفيف الجيم^(٩).

(١) وافق أباجعفر وقالون في أحد وجهيهما. انظر المبسوط: ١٢٨، وجامع البيان: ٣٩٠، والإيضاح: ١٧١/أ، والنشر: ١٧٨/٢.

(٢) وافق ابن كثير وأباعمرو ويعقوب. انظر المبسوط: ١٥٥، وجامع البيان: ٤٣٧، والإيضاح: ١٧١/أ، وغاية الاختصار: ٤٤٢/٢، والنشر: ١٧٨/٢.

(٣) الإشمام لغة: مأخوذ من أشمته الطيب، أي: وصلت إليه شيئاً سيراً مما يتعلق به وهو الرائحة. وفي اصطلاح القراء: عبارة عن ضم الشفتين بعد سكون الحرف من غير صوت، ويدرك ذلك الأصم دون الأعمى، ويعبر عنه ويراد به إشمام الحرف شيئاً من الضم أو الكسر، مع حركته الأصلية، أي: خلط حركة بحركة نحو: (قيل)، ويطلق أيضاً ويراد به خلط حرف بحرف نحو: (الصراط). انظر معجم مختار الصحاح للرازي: ١/١٤٦، والتمهيد في علم التجويد: ٥٨-٥٩، والإضاءة: ٤٧-٤٨.

(٤) هذا من قول قتيبة عن الكسائي، نقله عنه الداني، انظر جامع البيان: ٤٤٣، والإيضاح: ١٤٨/أ. ويريد من الإشمام ياء في الإدراج: الاكتفاء بالكسرة في النون حال الوصل، دون الإشباع ياء، وهذا اللفظ مما تفرد بنقله الإمام الداني عن قتيبة، فقد اكتفى من نقل روايته بالتعبير عن ذلك بحذف الياء.

(٥) وافق أباعمرو وحزمة وخلف. انظر المبسوط: ١٨١، وجامع البيان: ٤٧٨، والإيضاح: ١٧٦/ب، وغاية الاختصار: ٤٦٦/٢، والنشر: ١٨٩/٢.

(٦) انظر جامع البيان: ٤٧٨، والنشر: ١٨٩/٢.

(٧) وافق حمزة وخلف. انظر المبسوط: ١٨٣، وجامع البيان: ٤٨١، والإيضاح: ١٧٧/أ، وغاية الاختصار: ٤٦٨/٢، والنشر: ١٩٠/٢.

(٨) وافق يعقوب. انظر المبسوط: ٢٢٨، وجامع البيان: ٥٣٧، والإيضاح: ١٨٨/أ، وغاية الاختصار: ٥١٠/٢، والنشر: ٢١٠/٢.

(٩) وافق يعقوب. انظر المبسوط: ٢٣٦، وجامع البيان: ٥٥٠، والإيضاح: ١٩٠/ب، وغاية الاختصار: ٤٨٣/٢، والنشر: ١٩٤/٢.

سورة إبراهيم: روى إثبات الياء في ﴿أَشْرَكَتُمْون﴾ [٢٢] وصللاً دون الوقف^(١).

سورة النحل: روى ﴿مُفْرَطُونَ﴾ [٦٢] بكسر الراء^(٢).

سورة الكهف: روى ﴿لَنَكُنَّ هُوَ اللَّهُ﴾ [٣٧] بحذف الألف في الوقف خلافاً للجمهور^(٣).

سورة طه: روى ﴿أَوَلَمْ تَأْتِهِمْ﴾ [١٣٣] بالتاء المثناة من فوق^(٤).

سورة الشعراء: روى ﴿إِنَّ هَذَا إِلاَّ خُلقُ الأَوَّلِينَ﴾ [١٣٧] بضم الخاء واللام بعده^(٥).

العنكبوت: روى ﴿ءَايَاتٌ مِّن رَّبِّهِ﴾ [٥٠] بالجمع^(٦).

سورة الروم: وقف على: ﴿يَهْدِي﴾ بغير ياء [٨/ب] في قوله تعالى: ﴿يَهْدِي أَلْعَمَى﴾ [٥٣]^(٧).

- (١) وافق أبا جعفر وأبا عمرو ويعقوب حال وصله فقط. انظر المبسوط: ٢٥٧، وجامع البيان: ٥٨١، والإيضاح: ١٤٨/أ، وغاية الاختصار: ٣٦٨/١، والنشر: ٢٢٦/٢.
 - (٢) وافق نافع. انظر المبسوط: ٢٦٤، وجامع البيان: ٥٨٨، والإيضاح: ١٩٧/أ، وغاية الاختصار: ٥٤١/٢، والنشر: ٢٢٨/٢.
 - (٣) انظر المبسوط: ٢٧٧-٢٧٨، وجامع البيان: ٦٠٣، والإيضاح: ١٩٩/أ، وغاية الاختصار: ٥٥٤/٢. وهذه من مفردات قتيبة التي تفرد بها عن القراء العشرة.
 - (٤) وافق نافع وأبا عمرو وابن جهمز ويعقوب وحفص عن عاصم. انظر المبسوط: ٢٩٩، وجامع البيان: ٦٢٦، والإيضاح: ٢٠٣/ب، وغاية الاختصار: ٥٧٢/٢، والنشر: ٢٤٢/٢.
 - (٥) وافق نافع وابن عامر وعاصم وحزمة وخلف. انظر جامع البيان: ٦٥٠، والإيضاح: ٢٠٩/ب، وغاية الاختصار: ٥٩٨/٢، والنشر: ٢٥٢/٢.
 - (٦) وافق أبا جعفر ونافع وأبا عمرو وابن عامر ويعقوب وحفص عن عاصم. انظر المبسوط: ٣٤٥، وجامع البيان: ٦٦٦، والإيضاح: ٢١٤/أ، وغاية الاختصار: ٦١١/٢، والنشر: ٢٥٧/٢.
 - (٧) وافق المدنيان والمكي والبصري وابن عامر وعاصم وخلف. انظر جامع البيان: ٦٥٧، والإيضاح: ٢١٤/ب، والإقناع: ٢٥٩، وغاية الاختصار: ٣٦١/١، والنشر: ١٠٥/٢. وقد خالف في هذا الموضوع الرواة عن الكسائي. قال ابن الجزري: ((والداني في جامعه ... روى عنه نصاً أنه يقف عليه بغير ياء ... وهو الذي يليق بمذهب الكسائي، وهو الصحيح عندي عنه، والوجهان صحيحان نصاً وأداء)) النشر: ١٠٥/٢.
- ونقل الأندرايبي عن الكسائي في غير رواية خلف بحذف الياء اتباعاً للخط. انظر الإيضاح: ٢١٤/ب.

سورة الأحزاب: روى ﴿الظُّنُونَا﴾ [١٠]، و﴿الرَّسُولَا﴾ [٦٦]، و﴿السَّيْلَا﴾ [٦٧] بإثبات الألف وصلًا ووقفًا^(١).

وروى: ﴿لَا تَوَّهَا﴾ [١٤] بالقصر^(٢).

وروى: ﴿وَتَوَوَى﴾ [٥١] بإبدال الهمزة واوًا، وحيثُذ الإدغام والبيان جائزان عنه^(٣).

سورة فاطر: روى ﴿وَالَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِهِ﴾ [١٣] بالياء^(٤).

سورة الزمر: روى إثبات (يَعْبَادِي) في: ﴿قُلْ يَعْبَادِ الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا﴾ [١٠] حالة الوقف دون الإدراج^(٥)، وهذا خلاف ما رواه عن الكسائي أنه يثبت من الياءات في الوقف ما كان ثابتًا في الرسم لا غير، وهذه الياء محذوفة في جميع المصاحف^(٦).

وروى: ﴿قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ﴾ [٤٢] مبنياً للفاعل في: ﴿قَضَىٰ﴾ ونصب: ﴿الْمَوْتَ﴾ كعاصم، إلا أنه يميل: ﴿قَضَىٰ﴾^(٧) [٤٢]...^(٨).

(١) وافق نافع وابن عامر وشعبة وأباجعفر. انظر المبسوط: ٣٥٦، وجامع البيان: ٦٧٥، وغاية الاختصار: ٦١٨/٢، والنشر: ٢/٢٦٠.

ونقل الأندرابي عن قتيبة بغير ألف في الحالين. انظر الإيضاح: ٢١٥/ب.

(٢) وافق نافع وابن كثير وأباجعفر. انظر جامع البيان: ٦٧٦، والنشر: ٢/٢٦١. ونقل الأندرابي عنه المد كسائر الرواة عن الكسائي. انظر الإيضاح: ٢١٥/ب.

(٣) وافق أباجعفر في الإظهار فقط، وحمزة عند الوقف في الوجهين. انظر جامع البيان: ٦٧٨، وغاية الاختصار: ٦٢٠/٢. ونقل الأندرابي عنه تحقيق الهمز كسائر الرواة عن الكسائي. انظر الإيضاح: ٢١٦/أ.

(٤) انظر المبسوط: ٣٦٧، وجامع البيان: ٦٨٣، والإيضاح: ٢١٧/ب، وغاية الاختصار: ٦٢٦/٢. والقراءة بالياء في هذا الموضوع مما تفرد به قتيبة عن القراء العشرة.

(٥) انظر جامع البيان: ٦٩٨، والإيضاح: ١٤٨/أ. وهذا الموضوع مما تفرد به قتيبة عن القراء العشرة.

(٦) انظر جامع البيان: ٦٩٨. وهذا الموضوع مما تفرد الإمام الداني بنقله عنه، فلم يذكره عنه أحد ممن نقل رواية قتيبة كالمبسوط، والإيضاح، والمبهم، وغاية الاختصار.

(٧) وافق نافع وأباجعفر وابن كثير وأباعمرو ويعقوب وابن عامر وعاصم. انظر المبسوط: ٣٨٤، وجامع البيان: ٦٩٩، والإيضاح: ٢٢١/ب، والمستنير: ٥٤٢/١، والمصباح: ٧٢/٢، وغاية الاختصار: ٦٤١/٢، والنشر: ٢/٢٧١.

(٨) كلمة لم أستطع قراءتها.

- سورة الطول: روى ﴿عَلَى كُلِّ قَلْبٍ﴾ [غافر: ٣٥] بالتنوين^(١).
- سورة الرَّحْمَنِ عزوجل: روى جمع اللغتين في: ﴿لَمْ يَطْمِئِنَّ﴾ [٥٦، ٧٤] إذا كسر الأولى ضم الأخرى^(٢).
- [سورة الملك: ﴿فَسَحَّاقًا﴾ [١١] بضم السين لا غير]^(٣).
- سورة المرسلات: روى ﴿فَكِيدُونِ﴾ [٣٩] بإثبات الياء وقفًا، ولم يذكر الوصل^(٤)، وهو إذا وقف بالياء وصل كذلك لاشك^(٥). [أ/٩]
- سورة النازعات: روى ﴿نَحْرَةً﴾ [١١] بغير ألف^(٦).
- سورة البروج: روى ﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [١٥] برفع الذال عن: ﴿الْمَجِيدُ﴾^(٧).
- سورة الأعلى: روى ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ﴾ [١٦] بالياء المشناة من تحت^(٨).

(١) وافق أباعمر و ابن عامر. انظر المبسوط: ٣٩٠، وجامع البيان: ٧٠٣، والإيضاح: ٢٢٢/أ-٢٢٢/ب، وغاية الاختصار: ٦٤٤-٦٤٥، والنشر: ٢٧٣/٢.

(٢) يوافق قتيبة بن مهران في هذين الموضوعين مارواه أبو عمر الدوري عن الكسائي، قال الإمام الداني عن رواية قتيبة في موضعي سورة الرحمن: ((هذا موافق أيضا لما رواه أبو عمر عنه)). انظر: المبسوط: ٤٢٥، وجامع البيان: ٧٣٨، والإيضاح: ٢٢٩/أ، والنشر: ٢٨٥-٢٨٦/٢.

فيكون هذا خارجًا عما تفرد به قتيبة عن الكسائي، وقد ذكر المؤلف في اصطلاحاته التي أوردها في مقدمة الكتاب، أنه لا يذكر من رواية قتيبة إلا ما تفرد به عن دوري الكسائي، وهو هنا يخالف ذلك المنهج، ولعله قصد كلمة (سحقًا) التي تم استدراكها على المؤلف، فجميع الطرق عن الكسائي بضم الحاء وإسكانها بالوجهين، عدا قتيبة بالضم لا غير. انظر المبسوط: ٤٤١، وجامع البيان: ٧٤٩، والإيضاح: ٢٣٢/أ.

(٣) وافق العشرة عدا أباجعفر والرواة عن الكسائي. انظر المبسوط: ٤٤١، وجامع البيان: ٧٤٩، والإيضاح: ٢٣٢/أ، وغاية الاختصار: ٦٨٧/٢، والنشر: ١٦٣/٢.

(٤) نقل الأندراي عن بالياء في الوقف دون الوصل. انظر الإيضاح: ٢٣٦/أ.

(٥) وافق يعقوب. انظر جامع البيان: ٧٦٩، وغاية الاختصار: ٣٧٣/١، والنشر: ١٤٣/٢.

(٦) وافق أباجعفر ونافع وأباعمر و ابن كثير و ابن عامر، وحفص عن عاصم، وروح عن يعقوب. انظر المبسوط: ٤٦٠، وجامع البيان: ٧٧١، والإيضاح: ٢٣٦/ب، وغاية الاختصار: ٧٠٥/٢، والنشر: ٢٩٧/٢.

(٧) وافق أباجعفر ونافع و ابن كثير وأباعمر و ابن عامر وعاصم ويعقوب. انظر المبسوط: ٤٦٦، وجامع البيان: ٧٧٥، والإيضاح: ٢٣٧/ب، وغاية الاختصار: ٧١٢/٢، والنشر: ٢٩٩/٢.

(٨) وافق أباعمر و. انظر المبسوط: ٤٦٨، وجامع البيان: ٧٧٦، والإيضاح: ٢٣٧/ب، وغاية الاختصار: =

سورة الفجر: روى ﴿يَسِّرْ﴾ [٤] بإثبات الياء وصلماً دون الوقف^(١).
سورة الناس: روى إمالة ﴿الْحَنَائِسِ﴾ [٤]^(٢).

والله أعلم بالصواب.



٢/٧١٤، والنشر: ٢/٢٩٩.

(١) وافق أبا جعفر ونافع وأبا عمرو. انظر المبسوط: ٤٧١، وجامع البيان: ٧٧٧، والإيضاح: ١٤٨/أ، وغاية الاختصار: ١/٣٦٤ والنشر: ٢/٢٩٩.

(٢) انظر جامع البيان: ٧٩٠، وغاية الاختصار: ٣١٨. ونقل الأندرابي الإمالة عن نصير من طريق ابن رستم، ولم يذكر قتيبة. انظر الإيضاح: ٢٤٠/أ. والإمالة مما تفردت به رواية قتيبة عن القراء العشرة.

الخاتمة

لا يسعني بعد تمام هذا البحث إلا أن أحمد الله تعالى حمداً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، أحق من عبد، وأكرم من ذكر، فله الحمد من قبل ومن بعد.

ومن أهم نتائج البحث ما يلي:

أولاً: مكانة الإمام قتيبة التي تجلت في قراءة علي الإمام الكسائي، وقراءة الكسائي عليه، وصحبتهما الطويلة، وأهمية روايته التي عدت من أفضل الروايات عن الكسائي وأعلاها.

ثانياً: صحة رواية قتيبة بن مهران، واتصال سندها بالنبي ﷺ حتى أوائل القرن التاسع الهجري، وهي اليوم من الروايات الشواذ التي لاتجوز القراءة بها للتعبد مطلقاً.

ثالثاً: ظهرت في رواية قتيبة كثرة الألفات الممالة وتفرد به، وفي هذا بيان لجانب من جوانب الأحرف السبعة.

رابعاً: حذق المؤلف بهذه الرواية، والذي ظهر في تحريره لمسائل الرواية، واعتماده في إثباتها على أمهات الكتب.

خامساً: بينت هذه الدراسة أهمية الاعتناء بالروايات الشاذة، ففيها تنبيه إلى بعض اللهجات التي نزل بها القرآن، ولم تشملها الروايات المتواترة.

سادساً: قصور الهمم عن العناية بأسانيد الرواية، ودراسة أحوال الرجال، أحد الأسباب في انقطاع سند الرواية، كما أن قضية اختيار القراءات، وتحديد السبب الأكبر في إهمال كثير من الروايات.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.



المصادر والمراجع

أولاً: المصادر المخطوطة:

- الإيضاح في القراءات، للإمام الحافظ المقرئ: أبي عبدالله أحمد بن أبي عمر، الشهير بالأندراي (٤٧٠هـ)، مكتبة شهيد علي باشا الملحقة بالسليمانية في استانبول، بها نقص يسير من أولها وآخرها.

ثانياً: المصادر المطبوعة:

- ١- القرآن الكريم، مصحف المدينة النبوية للنشر الحاسوبي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف.
- ٢- إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع للإمام الشاطبي، تأليف الإمام عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بأبي شامة الدمشقي (ت: ٦٦٥هـ)، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية.
- ٣- الإضاءة في بيان أصول القراءات، تأليف: علي محمد الضباع، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، الطبعة الأولى، (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).
- ٤- الإيضاح في القراءات، للإمام الحافظ المقرئ: أبي عبدالله أحمد بن أبي عمر، الشهير بالأندراي (٤٧٠هـ)، من أول الكتاب إلى الباب الثامن والثلاثين، دراسة وتحقيق وتعليق د. سامي بن عمر بن إبراهيم الصبة، رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية العالية (دكتوراه)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- ٥- الإيضاح في القراءات، للإمام الحافظ المقرئ: أبي عبدالله أحمد بن أبي عمر، الشهير بالأندراي (٤٧٠هـ)، من أول الكتاب إلى نهاية الباب الحادي والخمسين، دراسة وتحقيق منى عدنان، جامعة تكريت، بالعراق.
- ٦- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تأليف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا.

- ٧- البلدان، تأليف: أحمد بن إسحاق (أبي يعقوب) بن جعفر بن وهب بن واضح اليعقوبي (المتوفى: بعد ٢٩٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى (١٤٢٢هـ).
- ٨- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، تأليف: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ)، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٩- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لمؤرخ الإسلام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، حققه الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣).
- ١٠- تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان، تأليف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد ابن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية - بيروت
- ١١- الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ١٢- تاريخ أفغانستان من قبيل الفتح الإسلامي حتى وقتنا الحاضر، تأليف: فاروق حامد بدر، مكتبة الآداب.
- ١٣- التتار من البداية إلى عين جالوت، المؤلف: راغب السرجاني، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية، <http://www.islamweb.net>، [الكتاب مرقم آليا، ورقم الجزء هو رقم الدرس - ١٢ درسا].
- ١٤- تحبير التيسير في القراءات العشر، تأليف: محمد بن محمد بن يوسف، المعروف بابن الجزري، (المتوفى: ٨٣٣هـ)، تحقيق: أحمد بن محمد القضاة، دار الفرقان، الأردن، عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ١٥- التحرير والتنوير، تأليف: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: ١٣٩٣هـ)، الناشر: الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.

- ١٦- التمهيد في علم التجويد، للإمام محمد بن محمد بن الجزري، تحقيق د.علي حسن البواب، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م
- ١٧- جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، تأليف الإمام الحافظ أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: الحافظ المقرئ محمد صدوق الجزائري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، (١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م).
- ١٨- الجرح والتعديل، تأليف: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي (ت: ٣٢٧هـ)، دار النشر: دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة: الأولى.
- ١٩- ديوان الإسلام لشمس الدين أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي (المتوفى: ١١٦٧هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.
- ٢٠- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، المؤلف: عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد العكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: ١٠٨٩هـ)، حققه: محمود الأرناؤوط، الناشر: دار ابن كثير، دمشق - بيروت، الطبعة: الأولى، (١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م).
- ٢١- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، تأليف: شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.
- ٢٢- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تأليف: مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي، المعروف بحاجي خليفة، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
- ٢٣- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، تأليف أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (المتوفى: ٣٦٩هـ)، تحقيق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، مؤسسة

- الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢ - ١٩٩٢.
- ٢٤ - غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار، تأليف الإمام أبي العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن الهمداني العطار (ت: ٥٦٩هـ)، دراسة وتحقيق: د. أشرف محمد فؤاد طلعت، سلسلة أصول النشر، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، بإشراف جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٢٥ - غاية النهاية في طبقات القراء، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري، عني بنشره ج. برجستراسر، الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
- ٢٦ - الفتح والإمالة، لأبي عمرو الداني، تحقيق وتخريج وتعليق: أبي سعيد عمر ابن غرامة العمروي، نسخة إلكترونية.
- ٢٧ - القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، عبدالفتاح القاضي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- ٢٨ - الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها، تأليف أبي القاسم يوسف بن علي بن محمد المغربي، (المتوفى: ٤٦٥هـ)، تحقيق: جمال بن السيد رفاعي الشايب، مؤسسة سما للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٢٩ - لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري (ت: ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، طشواذ ١.
- ٣٠ - لسان الميزان: تأليف أبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) تحقيق: دائرة المعارف النظامية - الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.
- ٣١ - المبسوط في القراءات العشر، تأليف: أحمد بن الحسين بن مهرا، (المتوفى: ٣٨١هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي، الناشر: مجمع اللغة العربية اللعربية، دمشق، عام: ١٩٨١م.

- ٣٢- المبهج في القراءات السبع المتممة بابن محيصر والأعمش ويعقوب وخلف، تأليف: عبدالله بن علي بن أحمد بن عبدالله، المعروف بسبط الخياط البغدادي، (المتوفى: ٥٤١هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- ٣٣- متن الشاطبية المسمى حرز الأمان ووجه التهاني في القراءات السبع، تأليف القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الشاطبي الرعيني الأندلسي، ضبطه وصححه: محمد تميم مصطفى عاصم الزعبي، دار الهدى، المدينة المنورة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
- ٣٤- المحكم فيما شذت إمالته من حروف المعجم في القرآن العظيم، تأليف: الدكتور محمد بن سيدي الأمين، بحث منشور على الإنترنت.
- ٣٥- مختار الصحاح، لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت: بعد ٦٦٦هـ)، تحقيق محمود خاطر، دار النشر مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- ٣٦- مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، تأليف: إبراهيم بن سعيد ابن حمد الدوسري، الناشر: دار الحضارة للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- ٣٧- المختصر في أخبار البشر، تأليف: أبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي ابن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة، (ت: ٧٣٢هـ)، الناشر: المطبعة الحسينية المصرية، الطبعة الأولى.
- ٣٨- مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، تأليف: عبد المؤمن بن عبد الحق، ابن شمائل القطيعي البغدادي، الحنبلي، صفى الدين (المتوفى: ٧٣٩هـ)، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- ٣٩- المستنير في القراءات العشر، تأليف الإمام أبي طاهر أحمد بن علي بن عبيدالله بن عمر بن سوار البغدادي (ت: ٤٩٦هـ)، تحقيق ودراسة: عمار

- أمين الددو، الناشر: دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- ٤٠- المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر، تأليف الإمام المبارك بن الحسن بن أحمد بن علي بن فتحان بن منصور الشهرزوري (ت: ٥٥٠)، تحقيق: عثمان غزال، الناشر: دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- ٤١- معجم البلدان، المؤلف: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية (١٩٩٥م).
- ٤٢- "معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار"، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد ابن عيد الشعباني، تحت إشراف الشيخ: جمال الدين محمد شرف، الناشر: دار الصحابة للتراث بطنطا، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م.
- ٤٣- الموسوعة الموجزة في التاريخ الإسلامي، نقلا عن: موسوعة سفير للتاريخ الإسلامي، طبعة المكتبة الشاملة، نقلها وأعدتها للشاملة أبو سعيد المصري، عدد الأجزاء: ١٦ (٩ عصور، و ٧ ملاحق).
- ٤٤- النشر في القراءات العشر، تأليف الإمام الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- ٤٥- الوافي بالوفيات، تأليف: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.



بناء النص القرآني في ضوء الوقف والابتداء

إعداد

د. علي سلامة عبد الحليم أبو شريف

أستاذ النحو والصرف المشارك

كلية التربية (الخرج)

جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز

ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وبعد:
فيعالج البحث في مضمونه أثر علامات الوقف والابتداء التي اصطلح عليها
القراء بين نصوص القرآن الكريم في بناء النص القرآني وضبطه، وتنوع هذه الوقوف
بين تام وكاف وحسن وقبيح وأثر كل واحد منها في بنية النص.

* * *

المقدمة

علمُ الوقفِ من العلوم التي خدمت المعنى القرآني مباشرة؛ لأنَّ به يعرف الفرقُ بين المعنيين المختلفين، والنقيضين المتباينين، ولا يتحقق فهم النصِّ القرآني ولا تدبر معناه إلا من خلال معرفة ابتداء أحكامه وأخباره وانتهائها، فلا يمكن أن يوصلَ كلامه بعضه ببعض، ولا يمكن لكلماته أن تقطَّع وتجزأ فيتمزق المعنى على إثر ذلك، وحينئذ لا يدرك القارئ معنى ما يقرأه، وربما يفهم خلاف المعنى المراد من النصِّ إذا وقف على غير موطن الوقف؛ لأنَّ المعنى يتغير تبعاً لمكان الوقف.

من هنا كان لابد للوقوف في النصوص القرآنية أن تتفق مع وجوه التفسير الصحيح مستقيمة مع المعنى المراد من النصِّ، ولا تأتي على وجه غير مناسب من التفسير والمعنى، ولا تخالف وجوه اللغة وسبل أدائها؛ لأنَّ الفهم والإدراك هو الغرض الذي من أجله يتدارس الناس نصوص القرآن الكريم.

ولهذا يقرر أبو حاتم السجستاني (٢٥٠هـ) أنه "من لم يعرف الوقف لم يعلم القرآن"^(١) ويؤكد هذا قول ابن الأنباري (٣٢٨هـ) أن "من تمام معرفة إعراب القرآن ومعانيه وغريبه معرفة الوقف والابتداء فيه، فينبغي للقارئ أن يعرف الوقف التام، والوقف الكافي الذي ليس بتام، والوقف القبيح الذي ليس بتام ولا كاف"^(٢) وقول الإمام علم الدين السخاوي (٦٤٢هـ) أن "في معرفة الوقف والابتداء الذي دونه العلماء تبيين معاني القرآن العظيم"^(٣)، حتى إنهم عدوا معرفة الوقف والابتداء في كلام الله ﷻ مبنية على معرفة معاني القرآن وتفسيره وإعرابه.

فلا عجب أن نجد اهتمام العلماء بهذا الفنِّ الدقيق والعلم الأصيل من علوم القرآن والتأليف فيه من بداية عصر التأليف في علوم القرآن وتخصيص كتب بعينها تحمل عنوان الوقف والابتداء، كضرار بن صرد التميمي الكوفي (١٢٩هـ) الذي

(١) لطائف الإشارات لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني (٩٢٣هـ) ٢ / ٤٩٤.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل لابن الأنباري ص ١٠٨.

(٣) جمال القراء وكمال الإقراء لعلم الدين السخاوي ١ / ٧٧٣.

ألف كتاب الوقف والابتداء^(١)، والإمام شيبه بن نصاح المخزومي المدني (١٣٠هـ) له كتاب الوقوف^(٢)، وحمزة بن حبيب الزيات (١٥٦هـ) له كتاب الوقف والابتداء^(٣)، والإمام نافع المدني (١٦٩هـ) له الوقف والتمام^(٤).

ولم يتوقف الأمر عند اهتمام علماء القراءات بمعرفة مواضع الوقف والابتداء، بل إنَّ المشتغلين منهم بالدرس النحوي واللغوي - أيضاً - صبوا جُلَّ اهتمامهم على هذا العلم تأكيداً منهم على أن بيان النص القرآني وفهم معناه لن يتضح إلا بمعرفة أماكن وقوفه، فهذا أبو عمرو بن العلاء (١٥٤هـ) أحد القراء السبعة والنحوي البصري المشهور له كتاب في الوقف والابتداء^(٥)، ومحمد بن أبي سارة الكوفي الرؤاسي (١٧٠هـ) أستاذ الكسائي والقراء له كتاب الوقف والابتداء الكبير والصغير^(٦)، والكسائي علي بن حمزة (١٨٩هـ) أحد القراء السبعة وإمام أهل النحو في مدرسة الكوفة له الوقف والابتداء^(٧)، والفراء يحيى بن زياد شيخ النحاة (٢٠٧هـ) له الوقف والابتداء^(٨)، والأخفش أبو الحسن سعيد بن مسعدة (٢٠٧هـ) له وقف التمام^(٩)، وأبو حاتم السجستاني (٢٤٨هـ) تلميذ المبرد له المقاطع والمبادئ، حتى عدّه الأشموني من الإئمة المقتدى بهم في هذا الفن^(١٠)، وكذلك أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب (٢٩٠هـ)، وابن كيسان (٢٩١هـ)، وأبو إسحاق الزجاج (٣١١هـ)، وأبو بكر بن الأنباري (٣٢٨هـ)، وابن النحاس (٣٣٨هـ)، وأبو سعيد

(١) انظر غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري ٣٣٨ / ١، والفهرست لابن النديم ٥٥ / ١.

(٢) انظر غاية النهاية ٣٣٠ / ١.

(٣) انظر غاية النهاية ٢٦٣ / ١، والفهرست ٥٥ / ١.

(٤) انظر غاية النهاية ٣٣٠ / ٢، والفهرست ٥٦ / ١.

(٥) غاية النهاية ٢٨٨ / ١ والفهرست ٥٥ / ١.

(٦) الفهرست ٨٩ / ١.

(٧) غاية النهاية ٥٣٩ / ١.

(٨) الفهرست ٥٥ / ١.

(٩) السابق ٧٥ / ١.

(١٠) الفهرست ٨٢ / ١، ومنتار الهدى ص ٦.

السيرافي (٣٦٨هـ)، وأبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، وغيرهم ممن ذخرت كتب التراجم والأخبار بذكر مؤلفاتهم مما يعني أن هذا العلم محط عناية العلماء منذ فتح حلقات الدرس القرآني في مساجد المدن الإسلامية حتى وقتنا هذا^(١).

مصدرهم في ضبط مواضع الوقف والابتداء في نص القرآن الكريم هو الروايات المتواترة عن قراء الصحابة كما سمعوه تلاوة وأداء من رسول الله ﷺ. من هذا المنطلق كان لزاما على الدرس اللساني المعاصر أن يتوقف أمام هذا الفن الدقيق ليستكشف أسرار القرآن في تكوين نصوصه ومقاطع خطابه، وكيف أن الخطاب القرآني قد راعى متلقيه فجاءت نصوصه واضحة جلية تحمل وسائل إيضاحها من خلال مواطن الوقف والابتداء التي رسمها فقهاء هذا النص اللغوي المعجز.

وقد جاء هذا البحث: (بناء النص القرآني في ضوء الوقف والابتداء) في مقدمة، وتمهيد وأربعة مباحث وخاتمة وثبت بمصادر البحث ومراجعة.

تناولت في المقدمة أهمية الموضوع وسبب دراسته وخطة السير فيه والدراسات السابقة ومنهج البحث المناسب له.

أما التمهيد فقد عرفت فيه بالمصطلحين الأساسيين اللذين قام البحث عليهما، وهما مصطلح النص والوقف، فقد أصلت مصطلح النص من خلال تناول العرب له وما يراد به عند إطلاقه في كلامهم وعرفت بالوقف، والفرق بين الوقف عند الصرفيين وعند القراء.

ثم تناولت أقسام الوقف الأربعة المشهورة والمتداولة عند أرباب هذا الفن في المباحث التالية:

(١) كتاب السيرافي في الفهرست ٨٧/١، كتاب ابن جني في الفهرست ١١٥/١، وقد ألف الشيخ محمود خليل الحصري شيخ مشايخ المقارئ المصرية سابقا في هذا الفن كتابا بعنوان: معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة ١٣٨٧ هـ.

المبحث الأول: الوقف التام.

المبحث الثاني: الوقف الكافي.

المبحث الثالث: الوقف الحسن.

المبحث الرابع: الوقف القبيح.

ثم سجلت ما خلصت إليه من نتائج في خاتمة هذا البحث.

الدراسات السابقة:

حظي موضوع الوقف والابتداء وعلاقته بالنحو بدراسات كثيرة من جانب الباحثين المعاصرين، وذلك لما له من أهمية خاصة تتعلق بالمعنى وطرق الكشف عنه من خلال ضبط مواضع الوقف وتحديد المصطلح المناسب لها، ولكن هذه الدراسات لم تقترب من أثر علامة الوقف في بناء النص وتحديد مفهومه في الدرس اللساني، ولذلك جاء أغلبها وصفا لمصطلحات الوقف وتداخلها مع القضايا النحوية والصرفية، ولعل أهم هذه الدراسات دراسة بعنوان: (الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم) دراسة للأستاذ الدكتور إبراهيم عوض صالح، هي في الأصل بحث حصل به الباحث على درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر، والدراسة مستوفية الأركان، خدمت الموضوع من جميع جوانبه، إلا أنها وصفية لمصطلحات الوقف تطبيقية على نصوص القرآن الكريم، تدخل الباحث في ثانيا الدراسة بتوجيه الوقف وما يترتب عليه من معنى.

ومن هذه الدراسات دراسة بعنوان: (دور الوقف في خدمة النص القرآني) د. إسماعيل الطحان نشرت في مجلة مركز بحوث السنة العدد الثاني لسنة ١٤٠٧هـ أبرز من خلالها دور الوقف في خدمة النص القرآني من حيث دفع التوهم، أو الفصل بين المعاني المتباينة، أو تكثير المعنى، أو توجيه القراءات.

ومنها -أيضاً- الوقف والابتداء في ضوء علم اللسانيات الحديث د. أحمد عارف حجازي تعرض فيها للتعريف بمصطلحات الوقف وأئتمته وعلاقته بالعلوم الأخرى.

ومنها دراسة بعنوان الوقف ووظائفه عند النحويين والقراء د. محمد خليل نصر الله فرج نشرت في حوليات الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الكويت ١٤٢١هـ تعرض فيها للقضايا الصرفية المتعلقة بالوقف، كالوقف على الصحيح الساكن، والوقف على المتحرك، والوقف على المضعف، والوقف على الهمزة، والوقف على المنون، والوقف على تاء التأنيث، والوقف على المعتل الآخر، وغيرها من القضايا الصرفية.

ومن هذه الدراسات دراسة بعنوان (الوقف والابتداء في الجملة العربية: دراسة دلالية تطبيقية في القرآن الكريم والشعر العربي) للدكتور فكري عبدالمنعم النجار والتي صدرت عن مكتبة الآداب في القاهرة تناول الباحث في الفصل الأول منها مصطلحات الوقف عند القراء والنحويين والصرفيين والعروضيين والفقهاء وفي الفصل الثاني الوقف في القرآن وأثره في بناء الجملة العربية، ثم تناول في الفصل الثالث الوقف في الشعر العربي وأثره في بناء الجملة العربية.

والذي يؤكد عليه الباحث أن ما وقف عليه من دراسات حول موضوع الوقف وتماسه مع الدرس النحوي لم يتطرق إلى أثر الوقف في بناء النص القرآني.



التمهيد

قبل بيان معنى الوقف وأنواعه وأثره في تكوين النص القرآني يجدر بالبحث الوقوف على تعريف النص في التراث اللغوي والدرس اللساني المعاصر.

-النص:

يظهر من تراث اللغة العربية أن مدلول كلمة (نص) ثابتة مستقرة متداولة بين منتيجي الخطاب ومتلقيه، لكنها لم يصرح بها إلا متأخراً، فهم يطلقونها على القطعة المتناسكة من الجمل التي يصل من خلالها رسالة واضحة مكتملة الأدوات إما كلمة أو كلام، فقد عبر القرآن الكريم عن الرسالة التي تضمنت وعدا للمستضعفين من بني إسرائيل بأنها كلمة، قال -تعالى-: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا﴾ (الأعراف ١٥) قال ابن الخباز النحوي: "قال المفسرون: أراد ما وعدهم به في قوله: ﴿وَتُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ الْوَارِثِينَ، وَنُكِّنَ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِيَ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ﴾ (القصص ٥-٦)، وهاتان الآيتان تشتملان على خمس جمل، وقد أنجز الله -تعالى- لهم موعوده، وهو جملة ما ذكره في هاتين الآيتين"^(١). وعبر الرسول ﷺ عن قول لبيد:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ * * * وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ^(٢)

بقوله: (أصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد)^(٣).

وهذا الصحابي الجليل حسان بن ثابت ﷺ يتغنى بقصيدة الحويدرة عندما يطلب منه شعرا ويقول: أنشدكم كلمة الحويدرة، يعني قصيدته التي أولها^(٤):

(١) النهاية لابن الخباز ٦٠ / ١ .

(٢) البيت من الطويل في الشعر والشعراء لابن قتيبة ٢٧١ / ١، والفاضل للمبرد ص ٩ .

(٣) حديث أبي هريرة في مسلم كتاب الشعر (٢٢٥٦) .

(٤) الأبيات من الكامل لقطبة بن محصن بن جروان بن حبيب من شعراء الطبقة التاسعة من فحول الجاهلية، انظر: طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجعفي ١٨٦ / ١ .

بَكَرَتْ سُمِّيَهُ بُكْرَةً فَتَمَّتَّعِ * * وَعَدَتْ عُدُوَّ مُفَارِقٍ لَمْ يَرِيعِ
 وَتَزَوَّدَتْ عَيْنِي غَدَاةً لَقِيَتْهَا * * يَلْوَى الْبُنَيْنَةَ نَظْرَةً لَمْ تُقْلِعِ
 وَتَصَدَّقَتْ حَتَّى اسْتَبْتِكَ بِوَاضِحٍ * * صَلَّتْ كُمُنْتَصِبِ الْغَزَالِ الْآتَعِ

ولذلك عرف ابن مالك الأندلسي ٦٧٢هـ الكلمة في اللغة بأنها: عبارة عن كلام تام كقوله -تعالى-: ﴿وَكَلِمَةٌ اللَّهُ هِيَ الْعُلْيَا﴾ (التوبة ٤٠)، وكقوله ﷻ (الكلمة الطيبة صدقة)^(١) أو اسم وحده وهي التي يُعنى بها الكلمة المفردة^(٢).

ويعد ابن الخباز الموصلبي ٦٣٩هـ أول من فرق بين مصطلح (كلام) و(جملة) إذ يقول: "واعلم أن اللفظ بعبرة كونه كلما وكلاما وبعبارة سلب الاسمين عنه وإيجاب أحدهما له أربعة أقسام: قسم يسمى كلما وكلاما كقولك: (هل قام زيد؟)، فهذا كلم لأنه ثلاث كلمات، وكلام لأنه مفيد،...، وقسم يسمى كلما ولا يسمى كلاما كقولك: (إن قام زيد)، فهذا كلم لأنه ثلاث كلمات، وليس بكلام لأنه غير مفيد"^(٣)، ثم جاء من بعده الإمام رضي الدين الإستراباذي (٦٨٦هـ) وأكد على أن كل كلام يكون جملة، أمّا الجملة فلا تكون كلاما، وفقه رضي في التفريق بين هذين المصطلحين ينبع عنده من أن الجملة قد تكون مقصودة لذاتها أو لا، فلا تعد كلاما، كالجملة التي هي خبر المبتدأ، أما الكلام فلا بد أن يكون مقصودا لذاته^(٤).

وقد استلهم ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) هذا الفقه بين المصطلحين فقال في مستهل دراسته لأحكام الجملة: "شرح الجملة وبيان أن الكلام أخص منها لا مرادف لها"، ثم عرف الكلام بقوله: "هو القول المفيد بالقصد" والجملة بأنها "عبارة عن الفعل وفاعله ك(قام زيد)، والمبتدأ والخبر ك(زيد قائم)".^(٥)

(١) في مسند الإمام أحمد من حديث أبي هريرة رقم ٨٠٩٦ تحقيق أحمد شاكر ١٧٧/٨.

(٢) انظر شرح التسهيل ٣/١.

(٣) النهاية في شرح الكفاية ١/١٤٢.

(٤) شرح رضي على الكافية ١/١٨.

(٥) السابق ٢/٤٣١.

والذي يظهر أن ابن الخباز والرضي وابن هشام محقون في هذه التفرقة الدلالية، فقد اصطلح النحاة على أن قولنا: (إن قام زيد) جملة وهي ليست مفيدة، فدل على أن الكلام يكون جملة، والجملة لا تكون كلاماً، وأن الجملة قيدها التركيب، وأن الكلام قيده الإفادة.

وقد انطلق المحدثون في تعريفهم للنص من هذا المعنى الثابت والمستقر في التراث اللغوي لدلالة مصطلح الكلام، فالنص عبارة عن وحدة كبرى شاملة لا تضمها وحدة أكبر منها، وهذه الوحدة الكبرى تتشكل من أجزاء مختلفة تقع من الناحية النحوية على مستوى أفقي ومن الناحية الدلالية على مستوى رأسي^(١)، وهذا ما نص عليه أبو الفتح عثمان ابن جني ٣٩٢ هـ عندما فرق بين الكلمة والكلام بقوله: "فالكلام إذاً إنما هو جنس للجمل التوام: مفردها، ومثناها، ومجموعها... ومعلوم أن الكلمة الواحدة لا تشجو، ولا تحزن، ولا تتملك قلب السامع، إنما ذلك فيما طال من الكلام، وأمتع سامعيه، بعذوبة مستمعه، ورقة حواشيه"^(٢).

ولا يتحقق مراد ابن جني من هذه التفرقة إلا من خلال النص الذي يبدو في أبسط تعريفاته أنه مجموعة من الجمل تجمعها روابط دلالية ولغوية وسياقية حتى يفيد سامعيه على حد قول ابن جني، فهو - كما يقول الدكتور أحمد عفيفي: "وسيلة لنقل الأفكار والمفاهيم إلى الآخرين"^(٣).

إلا أن القطعة الإخبارية من الكلام - منطوقاً أو مكتوباً - لا تستحق أن توصف بالنصية إلا إذا توافر فيها عدة معايير هي: السبك، والحبك، والقصد، والقبول، والإعلامية، والمقامية، والتناس.

وقد حظيت هذه المعايير بالقبول بين الباحثين المعاصرين لأنها تناولت النص من جميع جوانبه المحتملة فالسبك يعني الربط النحوي بين أجزاء النص من خلال

(١) انظر: علم لغة النص ص ١٤١.

(٢) الخصائص ٢٨/١.

(٣) نحو النص ص ٢٠.

الوسائل الآتية:

- إعادة اللفظ: وهو التكرار الفعلي للعبارات.
- التعريف بأحد طرق التعريف المذكورة في الدرس النحوي كالعهد الذكري أو العهد الذهني أو العهد الحضوري.
- اتحاد المرجع وهو ما يعرف بالإحالة أو العلاقة بين العبارات.
- الإضمار قبل الذكر أو بعده أو لمرجع متصيد.
- الحذف ويعني استبعاد العبارات السطحية التي يمكن لمحتواها المفهومي أن يقوم في الذهن^(١).

والحجب أو الالتحام أو التماسك أو الاتساق أو الانسجام - على اختلاف في لفظ المصطلح مع اتحاد الدلالة - يعني التماسك الدلالي أو الربط الموضوعي بين أجزاء النص.

"والقصد يعني هدف النص، والقبول أو المقبولية تعني التعلق بموقف المتلقي من قبول النص، والإخبارية أو الإعلام: أي توقع المعلومات الواردة فيه أو عدمه، والمقامية تتعلق بمناسبة النص للموقف، والتناص يعني السياق الثقافي للنص"^(٢).

وإذا كان علماء النص لا يعدون النص البشري نصاً إلا إذا توافرت فيه هذه المعايير " فإن القرآن الكريم هو الأجدر بأن يكون نصاً لغوياً متكاملًا توافرت فيه جميع شروط النصية، ولم يغفل المتصلون بالقرآن الكريم قديماً وحديثاً عن هذه المعايير، حيث أدركوها حق الإدراك، وأبرزوها عن طريق التحليل النصي الدقيق، وإن اختلفت عبارتهم ومصطلحاتهم إلى حد ما عن عبارات المحدثين"^(٣)

(١) انظر نحو النص ١٠٢-١٠٧ .

(٢) انظر نحو النص ص ٢٦ .

(٣) المعايير النصية في القرآن الكريم د/ أحمد عبد الراضي ص ١١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٣٢ .

- الوقف:

في اللغة: تدور مادة (وقف) في الاستعمال اللغوي بين الحركة والسكون، فمما جاء فيها من الدلالة على الحركة، أي نتيجة لحركة، قول ابن منظور: "الوقوف خلاف الجلوس...، ووقفت الدابة تقف وقوفا، ووقفت الدابة: جعلتها تقف"، وأما ما جاء فيها من الدلالة على السكون فكثير، منه بمعنى الحبس كوقف الأرض على المساكن بمعنى حبسها، وبمعنى الإمساك إذا توقف عن الكلام، كحكاية أبي عمرو: (كلمتهم ثم أوقفت)، ووقف دابته بيده إذا حبسها، والوقاف: الذي لا يستعجل في الأمور، أما الموافقة فهي الوقوف مع الناس في الحرب أو الخصومة، والميقف أو الميقاف عود يسكن به غليان القدر^(١).

أما في الاصطلاح: فللعلماء في تعريف الوقف ودراسة أحكامه اتجاهان:

الأول: تناول الوقف في الدرس الصرفي والمقصود منه دراسة أحكام الوقف على آخر الكلمة، وهو باب في كتب علم الصرف عنون له الصرفيون بـ(باب الوقف) الذي قال عنه الإمام أبو إسحاق الشاطبي (٧٩٠هـ) عند شرحه لباب الوقف من ألفية ابن مالك: "اعلم أن الوقف نظير الابتداء، أي مقابله، والابتداء عمل، فالوقف استراحة عن ذلك العمل، فإذا أصله أن يكون على السكون، كما أن الابتداء أصله أن يكون بالحركة، ثم إنه يتفرع عن قصد الاستراحة في الوقف ثلاثة مقاصد، فيكون لتمام الغرض من الكلام، ولتمام النظم في الشعر، ولتمام السجع في النثر، ثم إن الوقف إنما يكون على الآخر، والأواخر محل التغيير، فغيره الآخر عند الوقف على حسب المقاصد اللفظية أو المعنوية، وجملة أنواع التغيير الحادثة في الوقف المشهورة في كلام العرب ثمانية أنواع، وهي السكون، والروم، والإشمام، والتضعيف، والنقل، والإبدال، والحذف، وإلحاق هاء السكت، وهذه الأنواع كلها قد ذكرها الناظم وذكر مواضعها"^(٢).

(١) انظر اللسان (وقف).

(٢) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ٥/٨.

الثاني: تناول الوقف في الدرس القرآني وبيان أحكامه من خلال نصوص القرآن الكريم.

وقد قصدت بهذه التفرقة بيان أن للوقف تعريفا اصطلاحيا عند الصرفيين، وتعريف اصطلاحيا عند القراء؛ لأنني وقفت على تعريف الوقف عند بعض الباحثين المعاصرين فوجدته يورد تعاريف الصرفيين جمعا بينها وبين تعاريف القراء ويصف تعريف الدرس الصرفي بأنه ناقص أو غير مانع^(١).

فتعريف ابن الحاجب (٦٣٠هـ) للوقف بأنه: "قطع الكلمة عما بعدها"^(٢) هو تعريف أبي حيان (٧٤٥هـ): "قطع النطق عند آخر اللفظ"^(٣) وتعريف ناظر الجيش (٧٧٨هـ): "قطع الموقوف عليه عن الاتصال للاستراحة"^(٤) وتعريف الأشموني من علماء القرن الحادي عشر: "قطع الصوت آخر الكلمة"^(٥)، تعريف صرفي من وجهة نظر علماء الصرف بأن الوقف على آخر الكلمة هو قطع الصوت، وإن كان الشاطبي قد زاد الغرض من الوقف يكون لتمام الكلام حديثا أو شعرا، أو نثرا.

أما تعريف القراء للوقف فهو كما يقول الجعبري (٧٣٢هـ): "قطع صوت القارئ على آخر الكلمة الوضعية زمنا"^(٦)، وقد زاد الجزري (٨٣٣هـ) لهذا التعريف محترزات منها "زمن يتنفس فيه عادة، بنية استئناف القراءة"^(٧)، فقالوا إن قيد التنفس يخرج السكت؛ لأنه لا تنفس فيه، فالوقف شرطة الزمن مع التنفس، أما السكت فلا يكون معه تنفس، أما قيد النية في استئناف القراءة يخرج القطع الذي هو الانتهاء من القراءة.

(١) انظر: الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم، د/ عبدالكريم إبراهيم عوض صالح ص ١٧.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الأسترابادي ٢/ ٢٧١ .

(٣) انظر لطائف الإشارات ٢/ ٤٩٠ .

(٤) تمهيد القواعد ٨/ ٥٢٨٩ .

(٥) منار الهدى ص ٢٤ .

(٦) لطائف الإشارات ٢/ ٤٩٠ .

(٧) النشر في القراءات العشر ١/ ٢٤٠ .

أقسام الوقف: ينقسم الوقف بحسب الاستعمال إلى نوعين:

النوع الأول: وقف اضطراري وهو ما يحدث عادة عند انقطاع النفس.

النوع الثاني: الوقف الاختياري، وهو الذي يتوقف عليه معنى الكلام، ومنذ فراغ الوحي من النزول بالقرآن على قلب خاتم النبيين والمرسلين وانتقال الرسول إلى الرفيق الأعلى والصحابة والقراء من بعدهم يتدارسون نص القرآن الكريم ويبيّنونه للناس من خلال تلاوته على الوجه الأكمل، ومن أحكام تلاوته وبيان معانيه بيان مواضع الوقف في نظمه، وقد تفرد مجموعة من العلماء على مر التاريخ بدراسة مواضع الوقف في القرآن والتأليف فيها، كان من أشهرهم من الذين وصلت إلينا كتبهم: أبو بكر بن الأنباري (٣٢٨هـ) صاحب إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، أبو جعفر بن النحاس (٣٣٨هـ) صاحب القطع والائتناف، أبو عمرو الداني (٤٤٤هـ) صاحب المكتفى في الوقف والابتداء، ابن طيفور السجاوندي (٥٦٠هـ) له علل الوقوف، وشمس الدين ابن الجزري شيخ القراء له النشر في القراءات العشر، والأشموني النحوي أحمد بن عبد الكريم من أعيان القرن الحادي عشر الميلادي صاحب منار الهدى في بيان الوقف والابتداء.

اتفق هؤلاء الأئمة على أن الغالب في وقوف القرآن أربعة: تام، وكاف، وحسن، وقبيح^(١)، وإن كان ابن الأنباري لم يذكر الكافي^(٢)، والسجاوندي له مصطلحات تختلف في لفظها مع مصطلحات الجمهور وتتفق معها في معناها، فالوقف عنده: جائز، ولازم، ومطلق، ومجوز لوجه، ومرخص لضرورة^(٣)، وسأتناول الوقوف الأربعة بالتفصيل لبيان أهميتها في بناء النص القرآني.

(١) انظر المكتفى في الوقف والابتداء لأبي عمرو الداني ص ١٨، وجمال القراء للسخاوي ١/٦٨٣، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري ١/٢٢٦، البرهان ففي علوم القرآن للزركشي ١/٣٥٠، ومنار الهدى للأشموني ص ٢٧-٢٨.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ص ١٠٢.

(٣) علل الوقوف ١/٦٢-٣٦.

المبحث الأول: الوقف التام

(تمم) في لغة العرب تعني: بلوغ النهاية، فابن منظور ينقل عن الفارسي حكاية عن أبي زيد أن "تمام الشيء ما تم به"، وتتمه كل شيء ما يكون تمام غايته، وامرأة متم للحمل، وأتمت الناقة إذا دنا نتاجها، وتمام الحج والعمرة تأدية كل ما فيها من الوقوف والطواف وغير ذلك، وأتم النبت إذا اكتهل، وأتم القمر إذا امتلأ فبهراً، وتمم على الجريح إذا أجهز عليه، واستتم النعمة إذا سأل إتمامها^(١).

أما الوقف التام في اصطلاح القراء فقد تواردت عبارات أئمة علماء الوقف والابتداء على أنه الوقف على الموضع الذي لا يتعلق ما بعده بشيء مما قبله لا في اللفظ ولا في المعنى، وأكدوا على عبارة "ولا يكون بعده ما يتعلق به"^(٢)، ويعلل ابن النحاس لإطلاق لفظ التام عليه بقوله: "لأنه لا يتعلق بشيء مما بعده"^(٣)، ويؤكد ابن الطحان الأندلسي (٥٦٠هـ) وعلم الدين السخاوي (٦٤٣هـ) على أنه منفصل عنه لفظاً ومعنى^(٤)، فهو تام مطلق^(٥).

ويستشهد علماء الوقف والابتداء لهذا النوع من الوقوف بالوقف على كلمة (المفلحون) من قوله -تعالى-: ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (البقرة ٥)، على أنه وقف تام، يقول الأنباري: "هذا وقف تام؛ لأنه يحسن أن تقف على (المفلحون)، ويحسن الابتداء بقوله: (إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا)"^(٦)، وأن القصة أو الخبر قد انقضت عنده، فهو كما روي عن مجاهد أنه قال: "من أول البقرة أربع آيات في نعت المؤمنين، وآيتان في نعت الكافرين، وثلاث عشرة آية في

(١) لسان العرب (تمم).

(٢) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ص ١ / ١٤٩.

(٣) المكتفى في الوقف والابتداء ١٩ / ١٩ دار الصحابة.

(٤) نظام الأداء في الوقف والابتداء لابن أبي الأصيبغ المعروف بابن الطحان الأندلسي ص ٣٠، جمال القراء وكمال الإقراء ١ / ٦٨٤.

(٥) النشر في القراءات العشر لابن الجزري ١ / ٢٢٦.

(٦) إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ص ١ / ١٥٠.

نعت المنافقين^(١)؛ وذلك لأن كل وقف منهما عند اكتمال بناء النص.

وأكثر ما يأتي الوقف التام في القرآن الكريم عند رؤوس الآي مع انتهاء القصص أو الأخبار أو الأحكام حتى لا تختلط ببعضها البعض، وقد استدلت الدارسون لهذا النوع من الوقف بحديث عبد الرحمن بن أبي بكره عن أبيه الذي جاء فيه أن جبريل عليه السلام أتى النبي ﷺ فقال: (اقرأ القرآن على حرف، فقال ميكائيل: استزده، فقال: اقرأ على حرفين، فقال ميكائيل: استزده، حتى بلغ سبعة أحرف، كل كاف شاف ما لم تختم آية عذاب بآية رحمة، أو آية رحمة بآية عذاب)^(٢). لذلك عدَّ علماء التجويد أن الوقف بين الآيتين في قوله -تعالى-: ﴿بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ، وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (البقرة ٨١-٨٢) وقفًا تامًا، ولا يجوز الوصل بينهما للفصل بين جزاء كسب السيئات وجزاء العمل الصالح.

وكذلك الوقف بين الآيتين في قوله -تعالى-: ﴿وَكَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ، الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ (غافر ٦-٧)، وكذلك الوقف على كلمة (رحمتها) من قوله -تعالى-: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمُونَ مَا لَهُمْ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ (الشورى ٨)، حتى لا تختلط آيات الرحمة بآيات العذاب كما جاء في الحديث النبوي الشريف.

وقد جرى العلماء في تتبع مواضع الوقف التام في النظم القرآني على هذا النسق عند اكتمال النصوص وانقطاعها عما بعدها لفظًا ومعنى، حتى إنهم في بعض المواضع يفرقون بين التام والأتم منه، كما في قوله -تعالى- في سورة الشعراء: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ (٨) وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ (٩)﴾، إذ يتفق علماء الوقف على أن في الآيتين ثلاثة وقوف، الأول: (إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً)،

(١) تفسير مجاهد ١/ ١٩٥. وانظر: القطع والائتناف لابن النحاس ١/ ٣٥.

(٢) الحديث في مسند أحمد ٣٤/ ٧٠.

والثاني: (وَمَا كَانَ أَكْثَرُهُمْ مُؤْمِنِينَ)، والثالث: (وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ)، وقد عبروا عن الأول بأنه كاف أو مطلق أو حسن حسب اصطلاحاتهم، وعن الثاني بأنه تام أو كاف - أيضاً - أما الثالث فقد عبر عنه الداني (٤٤٤ هـ) بأنه أتم من الذي قبله، وعبر عنه ابن النحاس بأنه قطع تام، واكتفى الأشموني والأنصاري عن التعبير عنه بأنه تام؛ وذلك لأنهما اعتبرا ما قبله وقفا كافيا فجاء هذا تاماً^(١). وهذا يدل على عنايتهم بضبط مصطلح الوقف التام وتعلقه بمعنى الكلام وانقطاعه عما بعده لفظاً ومعنى، وعلى هذا جرى تقطيع القصص القرآني في سورة الشعراء من خلال اعتبار الوقف التام إلى سبعة نصوص، الأول ينتهي عند الآية التاسعة، والثاني ينتهي مع قصة موسى عليه السلام، والثالث ينتهي مع قصة إبراهيم عليه السلام، والرابع ينتهي مع قصة نوح عليه السلام، والخامس ينتهي مع قصة هود عليه السلام، والسادس ينتهي مع قصة صالح عليه السلام، والسابع ينتهي مع قصة لوط عليه السلام، والثامن ينتهي مع قصة شعيب عليه السلام.^(٢)

ومما يدل على عناية القراء بضبط مواضع الوقف التام، والتحري في الحكم على انتهاء النص والانتقال إلى نص جديد هو اختلافهم في تحديد موضع الوقف بناء على موقع الجملة الإعرابي مما قبلها، أو انفصالها عنها، مثال ذلك الوقف بين الآيتين: ﴿لِيَقْطَعَ طَرَفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَوْ يَكْتَبُهُمُ فَيُنْقَلِبُوا خَائِبِينَ (١٢٧) لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ (١٢٨)﴾ (آل عمران) فقد نص أحد الباحثين على أن الوقف بين الآيتين تام؛ لاختلاف نزول الآيتين في غزوتين، فالآية الأولى ختاماً لقصة نزلت في غزوة بدر، والآية الثانية نزلت في غزوة أحد، وبينهما مدة^(٣)، وليس الأمر كذلك، فإن القراء توقفوا عند هذا الموضع مراعين معنى الكلام، يقول ابن الأنباري: "(فَيُنْقَلِبُوا خَائِبِينَ) وقف غير تام إذا

(١) انظر المكتفى ١/١٦٨، والقطع والائتناف ١/٤٩٠، وإيضاح الوقف والابتداء ٨١٢، وعلل الوقوف للسجاوندي ٧٥٣، ومنار الهدى ٢٧٧، والمقصد للشيخ زكريا الأنصاري ٢٧٧.

(٢) انظر: الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم ص ١٤٩، والتمهيد في علم التجويد لابن الجزري ١/١٦٨، والقطع والائتناف ص ٤٩٠، والمكتفى ١/١٦٨، ونظام الأداء ص ٢٩، ومنار الهدى ٢٧٧.

(٣) انظر الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم ص ١٤٨. وانظر المكتفى ١/٦٤.

نصبت (أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ) على النَّسِقِ على (لِيَقْطَعَ طَرَفًا)، فإن نصبت (أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ) على معنى: حتى يتوب عليهم، وإلا أن يتوب عليهم كان وقف التمام على قوله (فَيَنْقَلِبُوا خَائِبِينَ)^(١)، وهذا ما ذكره الداني في المكتفى^(٢)، ونقله ابن النحاس عن الأخفش وأكده بأنه "قطع تام"^(٣)، وغيرهم كالقسطلاني في لطائف الإشارات والأشموني والأنصاري، فإذا انتقلنا إلى المفسرين الذين تناولوا النص القرآني بالدراسة والتحليل نجد أن ما قاله القراء هو عين ما أكده المفسرون، يقول ابن جرير الطبري في تفسير قوله -تعالى-: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ "يعني بذلك - تعالى ذكره-: ليقطع طرفاً من الذين كفروا، أو يكتبهم، أو يتوب عليهم، أو يعذبهم، فإنهم ظالمون، ليس لك من الأمر شيء. فقله: (أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ)، منصوبٌ عطفاً على قوله: (أَوْ يَكْتَبُهُمْ). وقد يحتمل أن يكون تأويله: ليس لك من الأمر شيء، حتى يتوب عليهم فيكون نصب (يتوب) بمعنى (أو) التي هي في معنى (حتى). قال أبو جعفر: والقول الأول أولى بالصواب؛ لأنه لا شيء من أمر الخلق إلى أحدٍ سوى خالقهم، قبل توبة الكفار وعقابهم وبعد ذلك."^(٤) وعلى هذا جرى كلام المفسرين في الآية كالزمخشري، وابن عطية، والعكبري، والبيضاوي، وأبي حيان والطاهر ابن عاشور.^(٥) بل يؤكد الطاهر ابن عاشور أن جملة (لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ) وضعت بين المتعاطفات "ليظهر أن المراد من (الأمر) هو الأمر الدائر بين هذه الأحوال الأربعة من أحوال المشركين، أي ليس لك من أمر هذه الأحوال الأربعة شيء، ولكنه موكول إلى الله، هو أعلم بما سيصرون إليه وجعل هذه الجملة قبل قوله: (أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ) استئناساً للنبي ﷺ،

(١) إيضاح الوقف والابتداء ص ٥٨٣.

(٢) ٦٤/١.

(٣) القطع والانتناف ١/١٤٦.

(٤) جامع البيان لابن جرير الطبري ٧/١٩٤.

(٥) انظر: الكشف ١/٤١٣، والمحرر الوجيز ١/٥٠٦، والتبيان في إعراب القرآن ١/٢٩١، وتفسير البيضاوي ٢/٣٧، والبحر المحيط ٣/٣٣٨، والتحرير والتنوير ٤/٨٠.

إذ قدم ما يدل على الانتقام منهم لأجله، ثم أردف بما يدل على العفو عنهم، ثم أردف بما يدل على عقابهم، ففي بعض هذه الأحوال إرضاء له من جانب الانتصار له، وفي بعضها إرضاء له من جانب تطويعهم له. ولأجل هذا المقصد عاد الكلام إلى بقية عقوبات المشركين بقوله -تعالى-: (أَوْ يُعَذِّبُهُمْ)^(١). واستبعد ابن عاشور أن يكون قوله: (لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ) متعلقاً بأحوال يوم أُحد؛ لأن سياق الكلام ينبو عنه، وأن من يرى بأن قوله (أَوْ يُتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ) منصوب بأن مضمرة وجوبا، وأن (أو) بمعنى حتى، أي ليس لك من أمر إيمانهم شيء حتى يتوب الله عليهم، أي لا يؤمنون إلا إذا تاب عليهم فقد حكم على الكلام بالثبوت وانتشار المتعاطفات.^(٢)

ولم يختلف القراء في الوقف على رؤوس الآي عند انتهاء القصص أو الأحكام والأخبار على أنه وقف تام، ولكنهم اختلفوا في الوقف في منتصف آية على تسمية الوقف في هذا الموضع بين لازم أو كاف أو تام أو حسن، فعند تعرضهم لنوع الوقف على كلمة (الربا) من قوله ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلَ الرِّبَا﴾ في قوله -تعالى-: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ (البقرة ٢٧٥)، يرى ابن الأنباري وأبو زكريا الأنصاري والأشموني أنه حسن^(٣)، في حين يرى ابن النحاس أنه قطع حسن؛ "لأنه قد انقطع كلامهم"^(٤)، ويرى أبو عمرو الداني وأبو العباس القسطلاني أنه وقف كاف^(٥)، أما ابن طيفور السجواني فيسميه باللازم؛ وذلك لأنه "لو وصل صار ما بعده مفعول (قالوا)، وقد تم قولهم على (الربا)"^(٦).

(١) التحرير والتنوير ٨١ / ٤ .

(٢) السابق ٨٢ / ٤ .

(٣) إيضاح الوقف والابتداء ٥٥٨، و منار الهدى بحاشية المقصد ص ٦٦ .

(٤) القطع والائتناف ١١٨ / ١ .

(٥) المكتفى ١ / ٥٥، ولطائف الإشارات ١٦٩٣ .

(٦) علل الوقوف ٣٤٦ .

ولم يخرج المفسرون عن هذا التوجيه فقد اتفق جمهور المفسرين على أن جملة (وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا) من كلام الله -تعالى- ردا عليهم وإنكارا لتسويتهم، وأن هذه الجملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب.^(١)

ومما توقف فيه القراء على معنى الكلام وضبط مصطلح الوقف قوله -تعالى-: ﴿لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ وَلَا أَمَانِيَّ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَى بِهِ وَلَا يَحِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ (النساء ١٢٣)، فقد اختلف القراء في نوع الوقف على قوله: (أهل الكتاب)، فالوقف عليه عند ابن الأنباري حسن^(٢)، والوقف الحسن عند ابن الأنباري هو ما يحسن الوقف عليه ولا يحسن الابتداء بما بعده^(٣)، أما ابن النحاس فقد عول في ضبط الوقف على معنى الكلام، فيرى أنه إذا جعل الخطاب في قوله: (مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَى بِهِ) عاما للمسلمين كان الوقف تاما، وإذا جعل خاصا للمشركين كان كافيا^(٤)، وجعله بقية القراء وقفا تاما معللين ذلك بانقضاء القصة وآخرها، وأن ما بعده كلام مستأنف غير متصل بما قبله بل منقطع منه، عام لكل الناس^(٥).

ويظهر لي أن ابن الأنباري (٣٢٨هـ) وابن النحاس (٣٣٨هـ) كانا محقين عندما توقفا في القطع بالقول بأن الوقف في هذا الموضوع تام، فقد ذكر نفر غير قليل من المفسرين المشتغلين بتحليل النص القرآني أن جملة: (مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَى بِهِ) "مستأنفة مؤكدة لحكم الجملة قبلها"^(٦)، مبينة لها^(٧)، متولدة عنها^(٨)، مقرررة

(١) انظر البحر المحيط ٧٠٨/٢، والدرر المصون ٦٣٣/٢، وتفسير أبي السعود ٢٦٦/١، وروح المعاني ٤٩/٢، والتحرير والتنوير للطاهر ابن عاشور ٨٤/٣.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء ٦٠٥.

(٣) السابق ١٥٠.

(٤) القطع والانتناف ص ١٨٣.

(٥) انظر المكتفى ص ٧٤، ولطائف الإشارات ١٩١٤/٥ و منار الهدى ١٠٨.

(٦) الدرر المصون للسامين الحلبي ٩٧/٤.

(٧) انظر: تفسير النيسابوري ٥٠١/٢.

(٨) انظر: نظم الدرر للإمام البقاعي ٤١٠/٥.

لها^(١)، ناشئة عن جملة (لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ)؛ لأنَّ السامع يتساءل عن بيان هذا النفي المجمل، وعلى هذا تكون جملة: (لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ) استئناف ابتدائي للتنويه بفضائل الأعمال، والتشويه بمساويها، وأن في (ليس) ضميراً عائداً على الجزاء المفهوم من قوله: (يجز به)، أي ليس الجزاء تابعا لأماني الناس ومشتهاهم، بل هو أمر مقدر من الله -تعالى- تقديرا بحسب الأعمال، ومما يرجحه أن في ذلك الاعتبار إبهاماً في الضمير، ثم بيانا له بالحملة بعده، وهي: (مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ) وأن فيه تقديم جملة (لَيْسَ بِأَمَانِيكُمْ) عن موقعها الذي يترقب في آخر الكلام، فكان تقديمها إظهاراً للاهتمام بها، وتهيئة لإبهام الضمير^(٢).



(١) انظر: روح المعاني للألوسي ٣/١٤٦.

(٢) انظر التحرير والتنوير للطاهر ابن عاشور ٥/٢٠٨.

المبحث: الوقف الكافي

النوع الثاني من أنواع الوقف المتفق عليها بين جمهور القراء والدارسين لعلم الوقف والابتداء في القرآن الوقف الكافي، فقد عدّه النوع الثاني من أنواع الوقف ابن النحاس وأبو عمرو الداني وابن أبي الإصبع الأندلسي وابن الجزري والشيخ زكريا الأنصاري وأبو الحسن الأشموني ومن أئمة القراء في العصر الحديث الشيخ محمود خليل الحصري^(١).

ويكاد يجمع القراء على أن الوقف الكافي هو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، إلا أن الذي بعده متعلق به من جهة المعنى^(٢)، وسمي كافيًا للاكتفاء به عما بعده، واستغناء ما بعده عنه، إلا أنه لا يتعين الوقف على موضعه، بل يجوز الوصل بما بعده باعتبار تمام الكلام.

وقد استدلل القراء على ثبوت هذا النوع من الوقف بحديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه قال: (قال لي رسول الله ﷺ: اقرأ عليّ، قلت: أقرأ عليك وعليك أنزل؟ فقال: إني أحب أن أسمع من غيري، قال: فافتتحت سورة النساء، فلما بلغت: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ (الآية: ٤١)، قال: أمسك، فإذا عيناه تذرفان)^(٣).

فأمر الرسول ﷺ ابن مسعود بالوقف على كلمة (شهِيداً) يدل على جواز القطع وإن كان المعنى لم يتم، فما زال الكلام يحتاج إلى بيان؛ لأن السامع يتساءل عن الحالة المبهمة المدلول عليها بقوله: (فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ) ويتطلب بيانها، فجاءت هذه الجملة: (يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصُوا الرَّسُولَ لَوْ تَسَوَّىٰ بِهِمُ الْأَرْضُ) (النساء ٤٢) مبينة لبعض تلك الحالة العجيبة، وهو حال الذين كفروا حين

(١) انظر نظام الأداء ص ٢٧، منار الهدى ص ٩، النشر في القراءات العشر ١/٢٢٨، معالم الاهتداء للحصري ص ١١.

(٢) انظر: المكتفى ص ٢١، نظام الأداء ص ٣٧، ولطائف الإشارات ٢/٤٩٤.

(٣) البخاري. كتاب تفسير القرآن، باب (فكيف إذا جئنا من كل أمة بشهيد) حديث رقم ٤٥٨٣.

يرون بوارق الشر من شهادة شهداء الأمم على مؤمنهم وكافرهم، ويوقنون بأن المشهود عليهم بالكفر مأخوذون إلى العذاب، فينالهم من الخوف ما يودون منه لو تسوى بهم الأرض.^(١)

والمتمامل في تناول مصطلح الوقف الكافي عند القراء يجد أنهم يربطون موضعه والقطع عليه بالمعنى والإعراب، فهذا أبو بكر القسطلاني (٩٢٣هـ) يقول: "وقد يكون كافيا على تفسير أو إعراب، غير كاف على آخر، نحو: ﴿يَعْلَمُونَ النَّاسَ السُّحْرَ﴾ (البقرة: ١٠٢)، كاف على أن (ما) بعده نافية، حسن على جعلها موصولة، فلا يتبدأ بها حينئذ"^(٢)، ويوضح ابن الأنباري هذا الكلام عند القول على نوع الوقف على هذا الموضع فيقول: "وفي قوله: (وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكِينَ) وجهان: يجوز أن تكون (ما) منصوبة على النسق على السحر، أي: ويعلمونهم ما أنزل على الملكين، ويجوز أن تكون جحداً، فإذا كانت جحداً كان الوقف على السحر أحسن منه إذا كانت منسوقة على السحر"^(٣). والسبب الذي جعل القراء يتوقفون في تحديد نوع القطع في هذا الموضع هو أنها إذا نسقت على السحر كانت متعلقة به من جهة اللفظ والمعنى، وإذا كانت جحداً كانت متعلقة به من جهة المعنى لا من جهة اللفظ.

ويفصل ابن عاشور القول في نوع (ما) في هذا الموضع قائلاً: "يتعين أن (ما) موصولة وهو معطوف على قوله: (ملك سليمان)، أي: وما تتلوا الشياطين على ما أنزل على الملكين"^(٤).

ومن صور الوقف الكافي التي استدلت بها القراء عليه الوقف على أواخر الآيات

بين ثنايا النص الآتي:

﴿ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ (٤٠) وَأَمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أُولَٰ كَافِرٍ بِهِ وَلَا

(١) انظر: التحرير والتنوير للطاهر ابن عاشور ٥٨/٥.

(٢) لطائف الإشارات ٢/٤٩٨. والمكتفى ٤٤٢،

(٣) ايضاح الوقف والابتداء ص ٥٢٦.

(٤) التحرير والتنوير للطاهر ابن عاشور ١/٦٣٩.

تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ (٤١) وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ
وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ (٤٢) وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ (٤٣) أَتَأْمُرُونَ
النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ تَثْلَوْنَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ (٤٤) وَاسْتَعِينُوا
بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ (٤٥) الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ
وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ (٤٦) ﴿البقرة﴾.

فقد اتفق علماء الوقف على أن هذا النص مقطوع عما قبله قطعاً تاماً، ومقطوع
— أيضاً — عما بعده قطعاً تاماً لا صلة له بما بعده إلا أنهم اختلفوا في تحديد مواضع
الوقف بين ثنايا هذا النص^(١) كما يصوره الجدول الآتي:

	وَإِيَّايَ فَارْهَبُونَ	وَإِيَّايَ فَاتَّقُونَ	وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ	وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ	أَفَلَا تَعْقِلُونَ	بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ	على الخاشعين
ابن الأنباري	حسن	حسن		حسن			حسن
ابن النحاس	حسن	حسن	كاف	تام	حسن	صالح	حسن بشرط
أبو عمرو الداني	كاف	كاف	كاف	كاف	كاف	كاف	كاف
ابن الطحان	كاف	كاف	كاف	كاف			كاف
زكريا الأنصاري	كاف	تام	تام	تام	تام	كاف	جائز
الأشموني	كاف	كاف	تام	تام	تام	حسن	تام بشرط

(١) إيضاح الوقف والابتداء ص ٥١٦ والقطع والانتشاف ص ٥٦ والمكتفى في الوقف والابتداء ص ٣٨
ونظام الأداء ص ٣٨ ومنار الهدى ص ٣٨.

المتأمل في مواضع الوقف في هذا النص يجدها سبعة مواضع، منها ما هو متفق عليها بينهم، ومنها ما هو مختلف عليها فيما بينهم، وبينها فيما يلي:

الموضع الأول: الوقف على قوله -تعالى-: (وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ)، وقد عد العلماء الوقف على هذا الموضع وقفا كافيا، وإن اختلف المصطلح عند ابن الأنباري وابن النحاس وعند الباقرين، فابن الأنباري وابن النحاس ينعنانه بالوقف الحسن، وغيرهما ينعنانه بالوقف الكافي؛ وذلك لأن الجملة مقطوعة عما بعدها مستغنية عنها، إلا أن التي بعدها هي التي متعلقة بها من جهة المعنى، فهي معطوفة عليها - كما يقول ابن عاشور - عطف المقصد على المقدمة^(١).

الموضع الثاني: الوقف على قوله -تعالى-: (وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ) والوقف هنا كاف على رأي الجميع إلا الشيخ زكريا الأنصاري فإنه يرى أن الوقف هنا وقف تام^(٢)، والعجب من الشيخ زكريا الأنصاري من أين أتى بهذا الوقف وقد نص أئمة هذا الفن كابن الأنباري وابن النحاس وأبي عمرو الداني وابن الطحان الأندلسي^(٣) على أن الوقف هنا كاف وليس بتام هذا من جانب، وعلى الجانب الآخر يرى المفسرون أن جملة (وَلَا تَلْسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ) التي تلي هذه الآية (وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ) وما فيها من نفي معطوف على مجموع الآية التي قبلها (وَأَمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ)؛ وذلك لما فيه من شدة المناسبة وتمام الملاءمة^(٤).

الموضع الثالث: الوقف على قوله -تعالى-: (وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) الوقف هنا كاف عند ابن النحاس وأبي عمرو الداني وابن الطحان، تام عند الشيخ زكريا الأنصاري والأشموني^(٥)، أما كون الوقف تاما عند الشيخ زكريا الأنصاري فهذا من تقارب التام والحسن عنده، فهو لا يشترط في التام أن يكون آخر القصة، بل أن يستغني عما

(١) التحرير والتنوير للطاهر ابن عاشور ١/٤٥٨.

(٢) المقصد لتلخيص مافي المرشد حاشية على منار الهدى ص ٣٩.

(٣) انظر المصادر السابقة في تخريج مواضع الوقوف في الآيات.

(٤) انظر الألوسي ١/٢٤٧ وابن عاشور ١/٤٧٠.

(٥) انظر المصادر السابقة في تخريج مواضع الوقوف في الآيات.

بعده^(١). وأما الأشموني فما أدري ما الذي حمله على نعت الوقف في هذا الموضوع بالتام مع أن جمهور المفسرين - عدا رأي أفرده الألويسي بالذكر^(٢) - أجمعوا على أن المخاطب بهذه الآية بني إسرائيل "وذلك أنه -تعالى- أمرهم أولاً بذكر النعمة التي أنعمها عليهم، إذ في ذلك ما يدعو إلى محبة المنعم ووجوب إطاعته، ثم أمرهم بإيفاء العهد الذي التزموه للمنعم، ثم رغبهم بترتيب إيفائه هو -تعالى- بعهدهم في الإيفاء بالعهد، ثم أمرهم بالخوف من نعماته إن لم يوفوا، فاكتنف الأمر بالإيفاء أمر بذكر النعمة والإحسان، وأمر بالخوف من العصيان، ثم أعقب ذلك بالأمر بإيمان خاص، وهو ما أنزل من القرآن، ورغب في ذلك بأنه مصدق لما معهم، فليس أمراً مخالفاً لما في أيديهم، لأن الانتقال إلى الموافق أقرب من الانتقال إلى المخالف. ثم نهاهم عن استبدال الخسيس بالنفيس، ثم أمرهم -تعالى- باتقائه، ثم أعقب ذلك بالنهي عن لبس الحق بالباطل، وعن كتمان الحق، فكان الأمر بالإيمان أمراً بترك الضلال، والنهي عن لبس الحق بالباطل، وكتمان الحق تركاً للإضلال. ولما كان الضلال ناشئاً عن أمرين: إما تمويه الباطل حقاً إن كانت الدلائل قد بلغت المستتبع، وإما عن كتمان الدلائل إن كانت لم تبلغه، أشار إلى الأمرين بـ (لا تلبسوا) (وتكتموا)، ثم قبح عليهم هذين الوصفين مع وجود العلم، ثم أمرهم بعد تحصيل الإيمان وإظهار الحق بإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، إذ الصلاة أكد العبادات البدنية، والزكاة أكد العبادات المالية. ثم ختم ذلك بالأمر بالانقياد والخضوع له -تعالى- مع جملة الخاضعين الطائعين." ^(٣)

الموضع الرابع: الوقف على قوله -تعالى-: (وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ)، لعلماء الوقف في هذا الموضوع حكمان: الأول أنه وقف حسن أو كافٍ وهذا على رأي ابن الأنباري وأبي عمرو الداني وابن الطحان والأنصاري، فقد نعته الأنباري بأنه حسن وأبو عمرو الداني وابن الطحان بأنه كافٍ، والأنصاري بأنه تام، والوقف الحسن عند

(١) المقصد لتلخيص ما في المرشد حاشية على منار الهدى ص ٧.

(٢) انظر تفسير الألويسي ٢٤٨/١.

(٣) البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٢٩٣/١.

ابن الأنباري والتام عند الشيخ زكريا الأنصاري بمعنى الكافي.
 الثاني: أنه وقف تام عند ابن النحاس والأشموني، فقد قال ابن النحاس: "القطع التام (وَأَرْكَعُوا مَعَ الرَّائِعِينَ)"^(١)، وقال الأشموني: " (الرَّائِعِينَ) تام"^(٢).
 والظاهر أن الوقف هنا كاف، وأن الكلام مازال متصلًا بعد هذا الموضع معنى لا لفظًا كما يقتضي مفهوم الوقف الكافي عند علماء الوقف وأن "المخاطب بقوله: (أَتَأْمُرُونَ) بعد (الرَّائِعِينَ) جميع بني إسرائيل الذين خوطبوا من قبل"^(٣).
 الموضوع الخامس: الوقف على قوله -تعالى-: (أَفَلَا تَعْقِلُونَ)، نصَّ على الوقف على هذا الموضع ابن النحاس وأبو عمرو الداني والشيخ زكريا الأنصاري والأشموني، يرى ابن النحاس أن الوقف هنا حسن؛ وذلك لأنه رأس آية، أما أبو عمرو الداني فقد أثبتته من الوقف الكافي وتبعه في ذلك الشيخ زكريا الأنصاري وإن كان قد نعته بالتمام؛ لأنه يرى أن الكافي قد يكون بمعنى الحسن والتام، أما الأشموني فالوقف عنده في هذا الموضع تام.
 ويعضد المفسرون كلام ابن النحاس وأبي عمرو الداني والأنصاري على أن الوقف في هذا الموضع كاف تام المعنى لكن ما بعده متصل به، يقول أبو حيان الأندلسي في البحر المحيط: "والذي يظهر أن ذلك كله خطاب لبني إسرائيل؛ لأنَّ صرف الخطاب إلى غيرهم لغير موجب ثم يخرج عن نظم الفصاحة"^(٤)، وأنه ﷺ "لما أمرهم بترك الضلال والإضلال والتزام الشرائع، وكان ذلك شاقًا عليهم - لما فيه من فوات محبوبهم وذهاب مطلوبهم - عالج مرضهم بهذا الخطاب"^(٥).
 الموضوع السادس: الوقف على قوله -تعالى-: (وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ)

(١) القطع والانتانف ص ٥٥.

(٢) منار الهدى ص ٣٩.

(٣) التحرير والتنوير ١/ ٤٧٤. وانظر ابن جرير الطبري ٧/ ١ ط شاكر، والكشاف ١/ ١٣٣، والبحر ٢٩٦/١.

(٤) البحر المحيط ١/ ٢٩٩.

(٥) روح المعاني ١/ ٢٥٠.

عند أبي عمرو الداني والشيخ زكريا الأنصاري كاف، حسن عند الأشموني صالح عند ابن النحاس، والفرق بين الحسن والصالح أن كليهما يحسن الوقف على الكلمة ولا يحسن الابتداء بما بعدها لتعلقها بما قبلها لفظاً ومعنى، لكن النكتة في أن الوقف الحسن يترجح فيه التعلق المعنوي، أمّا الوقف الصالح يترجح فيه التعلق اللفظي^(١)، فكأن ابن النحاس يرى أن جملة (وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ) متعلقة بما قبلها تعلقاً لفظياً ومعنوياً، وقد قوي فيها جانب التعلق اللفظي على المعنى فأثبت أن الوقف هنا صالح^(٢)، أمّا الأشموني فقد قوي عنده التعلق المعنوي على التعلق اللفظي فأثبت أن الوقف هنا حسن^(٣)، في حين اكتفى أبو عمرو الداني والأنصاري بالتعلق المعنوي فحكما على الوقف بأنه كاف^(٤).

ولعل الذي دفع القراء إلى الاختلاف في الحكم على نوع الوقف في هذا الموضوع هو الحكم على مرجع الضمير في الجملة بعدها: (وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ) فقد ذهب المفسرون في تحديد مرجع الضمير إلى أقوال، منها:

الأول: أن الضمير يعود إلى الصلاة، قطع بذلك ابن جرير الطبري^(٥) وأبو حيان في البحر المحیط^(٦) وتبعهما بعض المفسرين^(٧)، وعلى هذا يكون الوقف حسناً أو صالحاً كما يرى الأشموني وابن النحاس؛ لأن جملة: (وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ) متعلقة بما قبلها لفظاً ومعنى.

الثاني: أن الضمير يعود على جملة المأمورات التي أمر بها بنو إسرائيل من أول قوله: (اذْكُرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ) إلى قوله: (وَاسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ)،

(١) انظر معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء ص.

(٢) القطع والانتشاف ص ٥٦.

(٣) منار الهدى ٣٩.

(٤) انظر المكتفى ص ٣٩ والمقصد ص ٣٩.

(٥) جامع البيان ١ / ١٥.

(٦) ٢٩٩ / ١.

(٧) انظر إعراب القرآن للزجاج ١ / ١٢٥، وروح المعاني للألوسي ١ / ٢٥٠.

وهذا - كما يقول ابن عاشور - من مبتكرات الزمخشري في الكشف^(١)، ثم قال: "وهذا أوضح الأقوال وأجمعها"^(٢)، إذن فالجملة متعلقة بما قبلها من حيث المعنى فقط، فالوقف يكون كافياً على قول أبي عمرو الداني والشيخ زكريا الأنصاري.

الموضع السابع: الوقف على قوله - تعالى -: (عَلَى الْخَاشِعِينَ)، للقراء في

الوقف على هذا الموضع أقوال:

الأول: المنع، وبه قال الإمام أبو عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي^(٣).

الثاني: الوقف هنا كاف عند أبي عمرو الداني.

الثالث: حسن عند ابن الأنباري وان كان تعليقه للوقف لا يتناسب مع المصطلح، فقد نعته بالحسن وعلل ذلك بقوله: "لأنَّ قوله: (الَّذِينَ يَظُنُّونَ) نعت للخاشعين"^(٤)، ولعل السبب يرجع في ذلك عند ابن الأنباري أنه جمع أنواع الوقوف في ثلاثة (تام - حسن - قبيح)، فهو يرى أن الوقف هنا حسن غير تام، إلا أن الكلام مازال فيه نظر.

الرابع: جواز الوقف وعدمه، فإذا كانت جملة (الَّذِينَ يَظُنُّونَ) نعتاً لـ (الْخَاشِعِينَ) أو بدلاً منها امتنع الوقف، وإن كانت مرفوعة على إضمار مبتدأ كان الوقف حسناً عند ابن النحاس تاماً عند الأشموني^(٥).

القول الخامس: استواء الأمرين القطع والوصل وهو قول الشيخ زكريا الأنصاري^(٦).

ويظهر لي أن المفسرين شأنهم شأن القراء في ذلك، فقد اختلفوا في تحديد

(١) ١٣٤ / ١ . وانظر تفسير أبي السعود ٩٨ / ١

(٢) التحرير والتنوير ٤٧٩ / ١ .

(٣) علل الوقوف ٢٠٢ / ١ .

(٤) إيضاح الوقف والابتداء ص ٥١٦ .

(٥) القطع والانتفاء ص ٥٦، ومنار الهدى ص ٣٩ .

(٦) المقصد ص ٣٩ .

موضع جملة (الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ)، فأبو جعفر النحاس (٣٣٨هـ) صاحب إعراب القرآن والسمين الحلبي صاحب الدرر المصون والإمام الطاهر ابن عاشور على أن هذه الجملة نعتا لـ (الْخَاشِعِينَ)^(١)، وفائدة النعت بها أنها "صلة، لها مزيد اتصال بمعنى الخشوع، ففيها معنى التفسير للخاشعين، ومعنى بيان منشأ خشوعهم"^(٢)، أمّا أبو حيان في البحر فذهب إلى أن القطع فيها أولى؛ وذلك لأنها صفة مدح، فالقطع أولى بها.^(٣)



(١) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٥١، الدرر المصون ١/ ٣٣٢، التحرير والتنوير ١/ ٤٨٠.

(٢) التحرير والتنوير ١/ ٤٨٠.

(٣) البحر ١/ ٣٠٠.

المبحث الثالث: الوقف الحسن

النوع الثالث من أنواع الوقوف المشهورة في نص القرآن الكريم الوقف الحسن، وسمي حسناً لأنه يحسن السكوت عليه، إلا أنه لا يحسن الابتداء بما بعده لتعلق ما بعده به من جهة اللفظ والمعنى، نصَّ على هذا أبو عمرو الداني وابن الطحان الأندلسي والشيخ زكريا الأنصاري^(١) "أما ابن الجزري والأشموني فيريان أن وجه الحسن فيه هو تعلقه من جهة اللفظ لا من جهة المعنى، يقول ابن الجزري مفصلاً أقسام الوقف من حيث التعلق: "وإن كان له تعلق فلا يخلو هذا التعلق إما أن يكون من جهة المعنى فقط، وهو الوقف المصطلح عليه (بالكافي)... وإن كان التعلق من جهة اللفظ فهو الوقف المصطلح عليه (بالحسن)؛ لأنه في نفسه حسن مفيد يجوز الوقف عليه دون الابتداء بما بعده للتعلق اللفظي"^(٢)، وتبعه في ذلك الأشموني فقال في تعريفه: ما "لا يتصل ما بعده بما قبله معنى ويتصل لفظاً"^(٣).

والظاهر أن التعلق اللفظي يلزم منه التعلق المعنوي، في حين أن التعلق المعنوي لا يلزم منه التعلق اللفظي؛ لأن التعلق اللفظي تعلق من جهة الإعراب، كأن يكون ما بعد الوقف صفة له أو معطوفاً أو مضافاً إليه، وفي هذه الحالة لا ينفك عنه لفظياً ومعنوياً، أما التعلق المعنوي فهو تعلق من حيث المعنى كأن يكون في تمام قصة أو وصف أو ما يشبه ذلك.

وهذا النوع من الوقف يسمى عند السجاوندي بالمرخص ضرورة^(٤)؛ لأن المرخص للوقف عنده انقطاع النفس لطول الكلام، لكنه يرى أن القارئ لا يلزمه الوصل بالعود؛ لأن ما بعده جملة مفهومة، بخلاف القراء الذين يرون أن الابتداء بما بعده قبيح إلا إذا كان الوقف على رؤوس الآي فإنه يستحب الوقف والابتداء بما

(١) المكتفى ص ٢٢، ونظام الأداء ص ٤٤، والمقصد ص ٧.

(٢) النشر ١/٢٢٦.

(٣) منار الهدى ص ١٠.

(٤) علل الوقوف ١/١٣١.

بعده إن صح الابتداء بها وإلا رجع لما قبلها ليتسق الكلام ويكتمل المعنى.

ولاستجلاء مفهوم الوقف الحسن ومواضعه يحسن التطبيق على النص القرآني الآتي:

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ (٢١) الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ (٢٢)﴾ (سورة البقرة).

فالمفسرون على أن الآية استئناف بياني، وأنه -تعالى- لما ذكر المكلفين من المؤمنين والكفار والمنافقين وصفاتهم وأحوالهم وما يؤول إليه حال كل منهم في الآيات السابقة، انتقل من الإخبار عنهم إلى خطاب النداء، وذلك لقصد الإقبال على الموعدة ونبذ الشرك.^(١)

والمأمل في بناء القراء لجمل هذا النص وقرآته يجد حرصهم البالغ على تماسك لبناته وترابطها، فقد توقفوا أمام كل جملة من جمل هذا النص مجلين موضع الوقف عليها، وما يستحقه هذا الموضع بناء على السياق العام للنص^(٢).

يقول ابن النحاس إن جملة (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ) لا يوقف فيها على (يَا أَيُّهَا)؛ لأنَّ (النَّاسُ) نعت لـ(أَيُّ)، و(أَيُّ) يلزمها النعت، ولا يجوز -أيضا- الوقف على كلمة (النَّاسُ) لأنَّ طلب النداء لم يكتمل بعد، أمَّا الوقف على آخر الجملة وهي كلمة (رَبَّكُمُ) فهذا يتوقف على موقع الجملة بعدها من الإعراب، وهي جملة: (الَّذِي خَلَقَكُمْ) إن كانت نعتا لما قبلها فالوقف ليس بتام ولا كاف، وإن كانت جملة (الَّذِي خَلَقَكُمْ) مبتدأ خبرها: (الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا) كان القطع تاما، والظاهر أن الوقف هنا حسن ليس بتام ولا كاف؛ لأنَّ هذه الجملة زيادة بيان لموجب العبادة^(٣).

(الَّذِي خَلَقَكُمْ): ليس بوقف عند ابن النحاس وغيره؛ لأنَّ ما بعدها معطوف

(١) انظر البحر المحيط ١/١٥٢، والتحرير ١/٣٢٤.

(٢) انظر في تحليل مواضع الوقف عند القراء: إيضاح الوقف والابتداء ٥٠٢، القطع والانتشاف ٤٢-٤٤،

المكتفى ص ٣٦، نظام الأداء ٤٤، منار الهدى وحاشية المقصد ص ٣٥-٣٦.

(٣) التحرير والتنوير ١/٣٢٧.

على الكاف وهما جزء من صلة الموصول.

(وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ): إن كانت (الَّذِينَ) مبتدأ لم يكن في الموضع وقف، وإن كانت نعتاً أو مفعولاً كان الوقف كافياً، وتكون العبارة قد تمت بمبناها ومعناها: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ)، إلا أن الذي بعدها مازال متعلقاً بها من حيث المعنى.

ثم يذهب ابن النحاس في الوقف على هذا الموضع مذهبا ثالثا، فيرى أنه إذا كانت (الَّذِي) في قوله -تعالى-: (الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فِرَاشًا) في الآية التي تليها منصوبة بـ(تتقون) كان الوقف هنا تاما، ويسميه الأشموني حسنا. وهذا فيه بعد؛ لأن جملة (الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فِرَاشًا) صفة ثانية لله ﷻ سيقف بعد قوله (الَّذِي خَلَقَكُمْ) الغرض منها تعداد أسباب استحقاقه -تعالى- للعبادة.

(لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ): آخر الآية، والوقف عليها لا يتضح حكمه إلا من خلال موقع الجملة التي بعدها من الإعراب وبيان مدى ارتباطها بها من المعنى، وهي جملة (الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فِرَاشًا)؛ وذلك لأن القراء ربطوا حكم الوقف بموضع الجملة التي تليها من الإعراب، ومجمل كلام القراء في هذا الموضع أنه لا يجوز الوقف على (تَتَّقُونَ) إلا إذا كان الاسم الموصول (الَّذِي) بعدها خيرا لمبتدأ محذوف، أو في موضع نصب بفعل محذوف -أيضا-، أمّا إن كان خيرا عن (الَّذِي) الأولى في قوله (الَّذِي خَلَقَكُمْ)، أو نعتا لـ(رَبِّكُمْ)، أو بدلا منه، لم يجز الوقف. والظاهر أن الوقف هنا حسن لأن ما بعدها نعت ثان لـ(ربكم) في قوله -تعالى-: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ، الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فِرَاشًا).

(الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ فِرَاشًا) ليس بوقف، وإنما الوقف على قوله (وَالسَّمَاءَ بِنَاءً) كاف عند أبي عمرو الداني حسن عند ابن الأنباري والأشموني صالح عند السجاوندي، كلهم على تقدير الاستئناف بعده، إلا أن الشيخ زكريا الأنصاري يرى أن الأجراد عدم الوقف معللا ذلك بأن الجمل التي بعدها: (وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً

فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ) من تمام صلة الموصول (الذي) في صدر الآية.
 (وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ): تباينت أقوال القراء في
 نوع الوقف على (رِزْقًا لَكُمْ)، فابن الأنباري يرى أنه حسن، بل أحسن من الذي قبله؛
 لأنه لم يأت بعده ما يتعلق به في اللفظ، في حين يرى الباقر أن الوقف صالح لأن ما
 بعده متعلق به مع ما قبله. وهو الظاهر من عبارات المفسرين، فإنهم يرون أن النهي
 في قوله (فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا) بعد هذه الجملة متعلق بالأمر، معطوف على
 (اعْبُدُوا) مترتب عليه، فكأنه قيل: إذا وجب عليكم عبادة ربكم فلا تجعلوا لله ندا،
 وأفردوه بالعبادة^(١).

(فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ) الوقف على آخر الآية تام عند ابن
 الأنباري وابن النحاس وأبي عمرو الداني والشيخ زكريا الأنصاري، ولم يخالفهم إلا
 الأشموني الذي يرى أن الوقف كافٍ، والسبب في ذهاب الجمهور إلى القول بتمام
 الوقف في هذا الموضع أن ما بعده غير متعلق به، وأنه انتقال إلى جزء ثان من جزئي
 الإيمان بعد أن تم إثبات الجزء الأول من خلال الإقرار بالوحدانية، شرع في "إثبات
 نبوة محمد ﷺ، وما يدحض الشبهة في كون القرآن معجزة، وأراهم كيف يتعرفون
 أهو من عند الله كما يدعى، أم هو من عند نفسه كما يدعون"^(٢).



(١) انظر البحر المحيط ١/١٦٢، والألوسي ١/١٩٢.

(٢) الكشف للزمخشري ١/٩٦، وانظر: تفسير البيضاوي ١/٥٧، وتفسير أبي السعود ١/٦٣،
 والألوسي ١/١٩٤.

المبحث الرابع: الوقف القبيح

النوع الرابع من أنواع الوقف المتفق عليها بين جمهور القراء وعلماء الوقف والابتداء في القرآن، وقد اصطلح على تسميته بهذا الاسم في جميع كتب الوقف^(١). وقبيح صفة مشبهة من الفعل اللزوم (قَبِحَ)، فسره الراغب الأصفهاني بقوله: "ما ينبو عنه البصر من الأعيان، وما تنبو عنه النفس من الأعمال والأحوال"^(٢)، وهو ضد الحسن عام في كل شيء، اسم المفعول منه (مقبوح) كما حكى الله ﷻ عن فرعون وجنوده، وحالهم يوم القيامة: ﴿وَاتَّبَعْنَاهُمْ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ هُمْ مِنَ الْمَقْبُوحِينَ﴾ (القصص ٤٢).

والوقف القبيح عند القراء: هو الوقف الذي يُجبر القارئ عليه، لتمكن انقطاع النفس عنده، ولذا يجب عليه عند الابتداء أن يعود لما قبله؛ لأنه وقف لا يعرف المراد منه، ولا يتضح معني ما بعده إلا بوصله به لشدة تعلقه به لفظاً ومعنى^(٣). ويدخل القبيح إلى هذا النوع من أنواع الوقوف في نص القرآن الكريم من أحد الجوانب الثلاثة:

الجانب الإعرابي: كأن تقطع الكلمة عما بعدها وهي متعلقة بها من حيث الإعراب متممة لها من جهة المعنى، وقد جمع ابن الأنباري هذه المواضع تحت قوله: "باب ذكر ما لا يتم الوقف عليه"^(٤)، ومما ذكره تحت هذه الباب وأتى له بأمثله:

- لا يتم الوقف على المضاف دون المضاف إليه، نحو: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً﴾ (البقرة ١٣٨)، فلا يجوز الوقف على (صِبْغَةَ) دون لفظ

(١) انظر ايضاح الوقف والابتداء ١٥٠، المكتفى ص ٢٥، نظام الأداء ص ٤٩، جمال القراء ص ٤٥٥، النشر ١/٢٢٦، البرهان في علوم القرآن ١/٣٥٢ ومنار الهدى ص ١٣.

(٢) مفردات القرآن ١/٦٥١.

(٣) انظر في تعريفه: المكتفى لأبي عمرو الداني ص ٢٥، ونظام الأداء لابن الطحان ص ٥٠، والبرهان في علوم القرآن للزركشي ١/٣٥٢، وجمال القراء للسخاوي ١/٦٨٦.

(٤) ايضاح الوقف والابتداء ص ١١٦.

الجلالة؛ لأنه مضاف إليه.

- لا يتم الوقف على المنعوت دون النعت، نحو قوله: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ فلا يجوز الوقف على (الصِّرَاطَ) دون النعت (الْمُسْتَقِيمَ).
 - لا يجوز الوقف على الرفع دون مرفوعه، نحو: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ﴾ (البقرة ١٢٤)، فلا يجوز الوقف على الفعل (ابْتَلَىٰ) دون مرفوعه (رَبُّهُ). وكذلك المرفوع دون رافعه، نحو: ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ (الرعد ١٦)، لا يجوز الوقف على لفظ الجلالة (المبتدأ) دون الخبر.
 - الوقف على الناصب دون المنصوب، نحو ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ﴾ (هود ٤٢)، الوقف على (نوح) لا يجوز؛ لأنَّ الناصب لم يأخذ منصوبه بعد، فلا يتم الكلام إلا به. وكذلك المنصوب دون ناصبه، نحو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاحة ٥)، لا يجوز الوقف على (إِيَّاكَ) دون ناصبه.
 - الوقف على المؤكد دون التأكيد، نحو: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ (الحجر ٣٠)، الوقف على (الْمَلَائِكَةُ) لا يجوز إلا بتمام التأكيد.
 - الوقف على المعطوف عليه دون المعطوف، نحو: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾ (النحل ١٢)، فلا يجوز الوقف على (اللَّيْلَ) وكذلك (النَّهَارَ) وكذلك (الشَّمْسَ)، أما الوقف على (القَمَرَ) فالحكم فيه مبني على ما بعده: ﴿وَالنُّجُومَ مَسْحَرَاتٌ﴾ إن قرئت بالرفع كان الوقف على (القَمَرَ)، وإن قرئت بالنصب لم يجز الوقف على (القَمَرَ) وتوالى العطف.
- وقد نبه ابن الأنباري على جملة من الأساليب التي يقبح فيها الفصل بين العوامل ومعمولاتها، كالأسلوب المؤكد بـ(إنَّ) أو إحدى أخواتها، أو الجملة التي دخلت عليها (كان) أو إحدى أخواتها، أو (ظنَّ) أو إحدى أخواتها، وكذلك أساليب الاستفهام أو الشرط أو الاستثناء.^(١)

(١) انظر من ص ١١٦ إلى ص ١٤٩ فقد جمع الشيخ في هذا الموضوع كل الأساليب التي لا يجوز القطع فيها لتعلقها بعواملها.

ومما يلاحظ في هذا كله حرص القراء على بناء الجملة ومكملاتها دون قطع جزء منها أو فصل مكمل تابع لأحد جزئها، وذلك لرسم المعنى في ذهن السامع كما أَرَادَهُ اللهُ ﷻ، ففي بيان قبح الوقف على معمولي (إِنَّ) وتوابعهما في قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَحَلِيمٌ أَوَّاهٌ مُنِيبٌ﴾ يقول ابن الأنباري: "الوقف على (إِنَّ) قبيح؛ لأنَّ (إِبْرَاهِيمَ) اسمها، والوقف على (إِبْرَاهِيمَ) قبيح؛ لأنَّ (حَلِيمٌ) خبرها، والوقف على (حَلِيمٌ) غير تام؛ لأنَّ (أَوَّاهٌ) نعت له، والوقف على (أَوَّاهٌ) غير تام؛ لأنَّ (مُنِيبٌ) نعت له"^(١).

من خلال هذا النص نلاحظ دقة القراء في التعبير عن مصطلح الوقف، فالوقف بين (إِنَّ) وإحدى معموليها قبيح؛ لأنَّه فصل بين ركني الإسناد في الجملة، أما الوقف على المنعوت دون نعته فهو غير تام، أي ليس في درجة الفصل بين (إِنَّ) وما دخلت عليه.

الجانب الثاني: الجانب المعنوي، كأن يؤدي الوقف إلى فساد المعنى وتغيير الحكم الشرعي، كما في قوله -تعالى-: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ (النساء: ١١)، لا يجوز الوقف على (وَلِأَبَوَيْهِ)؛ لأنَّه يؤدي إلى تغيير الحكم الشرعي غير المراد من الآية، يقول ابن الطحان: "لأنَّ النِّصْفَ كله إنما يجب للابنة وحدها، والأبوان مستأنفان بما يجب لهما"^(٢).

وقد مثل القراء لهذا النوع بأمثلة من القرآن الكريم الوقف فيها يؤدي إلى فساد المعنى، كالقطع على كلمة (الْمَوْتَى) في قوله -تعالى-: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى﴾ (الأنعام: ٣٦) فوصلها بما قبلها والوقف عليها يؤدي إلى معنى مغاير تماما غير المعنى المراد من الآية، فالموتى لا يسمعون ولا يستجيبون، ولكنهم مستأنفون بما لهم من أحكام في تنمة الآية: (وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ).^(٣)

(١) إيضاح الوقف والابتداء ص ١٢٥.

(٢) نظام الأداء ص ٥٠.

(٣) انظر المكتفى لأبي عمرو الداني ص ٢٦-٢٧.

ومنه -أيضاً- الوقف على كلمة (كبره) في قوله: ﴿لَكُمْ لِكُلِّ امْرِئٍ مِنْهُمْ مَا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ﴾ (النور: ١١)، فإن صدر النص يخص فريق المؤمنين، أما الذي تولى كبره فهذا حكم خاص برأس النفاق عبد الله بن سلول فله ما يستحق من الجزاء كما بينت تنمة الآية (لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ)^(١)، والأمثلة على هذا النوع كثيرة.^(٢)

الجانب الثالث: الجانب العقدي، وهو ما يتعلق بالعقيدة وما يدخل في صفات الله ما ليس منها أو يؤدي إلى ما لا يليق والعياذ بالله، وقد مثل له ابن الجزري بقوله: "نَحْوَ الْوَقْفِ عَلَى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾ (البقرة ٢٦)، ﴿فَبُهَّتِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَاللَّهُ﴾ (البقرة ٢٥٨)، و﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي﴾ (المائدة ٥١)، و﴿لَا يَبْعَثُ اللَّهُ﴾ (النحل ٣٨)، و﴿لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ مَثَلُ السَّوْءِ وَلِلَّهِ﴾ (النحل ٦٠)، و﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ (الماعون ٤)"^(٣)، فلا يجوز الوقف - مثلاً - على ﴿لِلْمُصَلِّينَ﴾؛ وإن كان رأس آية، إلا أنه لا يجوز الوقف عليه حتى يتبين معاني كلام الله على المشهور من أقوال العلماء في هذا الموضوع، وإنما المقصود فئة خاصة أفصحت عنها تنمة الآية: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ (الماعون ٥)^(٤).



(١) انظر نظام الأداء لابن الطحان الأندلسي ص ٥١.

(٢) انظر المكتفى لأبي عمرو الداني ص ٢٦-٢٧.

(٣) النشر في القراءات العشر ١/ ٢٢٩.

(٤) انظر المكتفى لأبي عمرو الداني ص ٢٧. ونظام الأداء ص ٥٢، وإيضاح الوقف والابتداء ص ٥٠٦.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين، وبعد:
فيطيب لي في ختام هذه الجولة المباركة مع علم الوقف والابتداء في القرآن
الكريم وأثره في استجلاء نصوص القرآن والكشف عن معانيه من ضبط جملة وبناء
تراكيبه أن أسجل ما بدا لي، فأقول:

- ضبط البحث مفهوم مصطلح (النص) واستعماله لغة العرب والتراث
الأدبي العربي، وظهر من خلال البحث أن مفهومه واضح وجلي وثابت في أذهانهم،
وأن كلمة (نص) وإن كانت وليدة الدراسات اللسانية المعاصرة إلا أنها تعني في
تراث العرب القطعة من الكلام التي تؤدي معنى تاما، أطلق عليها في القرآن الكريم
والسنة النبوية والأدب العربي (كلمة).

- حرر البحث مصطلح الوقف، وفرق بين الوقف في الدرس الصرفي والوقف
عند القراء، وأبرز جوانب عناية العلماء به من فجر الدراسات التي تتعلق بعلم
القرآن، وأن النحاة الأوائل كانوا أسبق الدارسين لهذا الفن الذي يخدم نصوص
القرآن تلاوة وتفسيرا وبياناً.

- أظهرت الدراسة أن أقسام الوقف التي طرحها المتأخرون من العلماء كابن
طيفور السجاوندي والشيخ زكريا الأنصاري وأبي الحسن الأشموني والشيخ
الحصري ترجع كلها إلى الأقسام الأربعة التي اصطلح عليها المتقدمون كابن
الأنباري وابن النحاس وأبي عمرو الداني وهي التام والكافي والحسن والقبیح.

- كشفت عينات الدراسة التي قام الباحث بتحليلها عن أن الوقف التام يأتي
بعد استكمال النص كل ما يتعلق ولم يعد له امتداد ومن هذا المنطلق يستطيع
البحث أن يحدد مفهوم النص من خلال الوقف التام، وهو الذي لا يتصل بعده بما
قبله لا لفظاً ولا معنى، ومن خلال تتبع مواضع الوقف التام في عدة مواضع وجد أن
ما بين الوقفين التامين منقطع عما قبله وعما بعده، فالنص في هذه المساحة رسالة
مستقلة بذاتها بلغت مفرداتها ما تحمله من معانٍ تبليغاً كاملاً كما أرادها مرسلها.

- يعتبر الوقف الكافي جزءاً من أجزاء النص؛ لأنَّ ما بعده ليس متعلقاً بما قبله لفظاً ولكنه متعلق به معنى، وكأنَّ النص سلسلة مكونة من عدة حلقات تساعد الحلقة التالية في إيضاح مفهوم الأولى وهكذا التي تليها والحلقات جميعها تخدم الفكرة الأساس التي أنشئ النص من أجلها، فهي لبنة من لبنات النص مستقلة بذاتها من حيث اللفظ.
- أما الوقف الحسن وهو نوع ثالث من أنواع الوقف في النص القرآني، والذي عده القراء وعلماء الوقف نوعاً مختلفاً عن النوع السابق لما له من صورة مختلفة عنه، فموضعه حسن إلا أنَّه لا يجوز الابتداء بما بعده لأنَّ مكملات الجملة لم تنته بعد، فما زال الترابط بين أجزائها ممتداً ومستمرًا.
- والنوع الرابع والأخير من أنواع الوقف وهو القبيح وهو النوع الذي أظهر فيه القراء دقتهم في بناء جمل القرآن وحرصهم على تمام العلاقة الإسنادية بين جزأي الجملة، وهذا هو معنى التماسك بمعناه الشامل: عدم استغناء الأول عن الآخر، وعدم استغناء الآخر عن الأول، وقد رأينا من خلال نص ابن الأنباري كيف جمع القراء المواضع التي لا يجوز القطع فيها بين أجزائها.
- وأخيراً: يوصي البحث بدراسات مستفيضة لكتب القراء الذين عنوا بضبط مواضع الوقف بين أساليب القرآن وتراكيبه ليستخرجوا منها أدوات التماسك النصي ووسائل السبك فيه مثل: (إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري) و(القطع والائتناف لابن النحاس)، و(علل الوقوف لابن طيفور السجاوندي).
- كما يوصي البحث بدراسة مصطلحات الوقف التي وردت في كتب علماء هذا الفن ومقارنة بعضها ببعض، فما زال هناك اضطراب في تحديد المصطلح، فقد يكون موضع الوقف تاماً في كتاب كافياً في كتاب آخر، وقد ظهر هذا واضحاً عند ابن طيفور السجاوندي في كتابه علل الوقوف حيث جاء بمصطلحات جديدة لم ترد في كتب السابقين.



المصادر والمراجع

١. إعراب القرآن، أبو جعفر النَّحَّاس (٣٣٨هـ)، ضبطه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ).
٢. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للبيضاوي (٦٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ).
٣. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل لابن الأنباري تحقيق محي الدين رمضان مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
٤. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر، بيروت، (١٤٢٠هـ).
٥. البرهان في علوم القرآن لأبي عبد الله بدر الدين الزركشي (٧٩٤هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي، الطبعة الأولى (١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م).
٦. التبيان في إعراب القرآن، المؤلف: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٧. التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن عاشور التونسي (١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، (١٩٨٤هـ).
٨. تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، المؤلف: أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (المتوفى: ٩٨٢هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، بدون.
٩. تفسير مجاهد (١٠٤هـ) تحفي الدكتور محمد عبد السلام أبو النيل، دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.

١٠. تفسير النيسابوري = غرائب القرآن ورغائب الفرقان، نظام الدين الحسن ابن محمد بن حسين القمي النيسابوري (٨٥٠هـ)، تحقيق الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ).
١١. التمهيد في علم التجويد لابن الجزري، (٨٣٣هـ) تحقيق: الدكتور علي حسين البواب مكتبة المعارف، الرياض الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١٢. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش ٧٧٨هـ، تحقيق د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.
١٣. جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م).
١٤. جمال القراء وكمال الإقراء، علم الدين السخاوي (٦٤٣هـ) تحقيق: د. مروان العطيّة د. محسن خرابية، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م).
١٥. الخصائص لابن جني (٣٩٢هـ) الهيئة المصرية العامة للكتاب الطبعة الرابعة، بدون.
١٦. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي (٧٥٦هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.
١٧. دور الوقف في خدمة النص القرآني د. اسماعيل أحمد الطحان، مجلة مركز بحوث السنة، العدد الثاني ١٤٠٧هـ.
١٨. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين الألوسي (١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ).

١٩. شرح التسهيل، ابن مالك الأندلسي ٦٧٢هـ، تحقيق/ دكتور عبدالرحمن السيد، هجر للطباعة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ.
٢٠. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، دراسة وتحقيق الدكتور/ يحيى بشير مصري، جامعة الإمام محمد بن سعود، عمادة البحث العلمي، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.
٢١. شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الإستراباذي، (٦٨٦هـ) مع شرح شواهد للبغدادي (١٠٩٣هـ) تحقيق الأساتذة: محمد نور الحسن، محمد الزفاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان (١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م).
٢٢. الشعر والشعراء لابن قتيبة الدينوري (٢٧٦هـ) دار الحديث، القاهرة ١٤٢٣هـ.
٢٣. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
٢٤. صحيح مسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٦١هـ) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت بدون.
٢٥. طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي (٢٣٢هـ) تحقيق: محمود محمد شاكر الناشر: دار المدني - جدة.
٢٦. علل الوقوف لأبي عبد الله محمد بن طيفور السجاوندي، تحقيق: محمد بن عبد الله العيدي، مكتبة الرشد الطبعة الثانية (١٤٢٧هـ).
٢٧. علم لغة النص: المفاهيم والاتجاهات، د/ سعيد بحيري مؤسسة المختار ط ٢ (٢٠١٠).
٢٨. غاية النهاية في طبقات القراء شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، (٨٣٣هـ) مكتبة ابن تيمية ١٣٥١هـ.

٢٩. الفاضل لأبي العباس المعروف بالمبرد (٢٨٥هـ) دار الكتب المصرية، القاهرة الطبعة الثالثة، ١٤٢١هـ.
٣٠. الفهرست المؤلف لابن النديم (٤٣٨هـ) تحقيق: إبراهيم رمضان دار المعرفة بيروت، لبنان الطبعة الثانية ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٣١. القطع والائتناف لابن النحاس، تحقيق د. عبدالرحمن المطرودي، دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ).
٣٢. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري (٥٣٨هـ) دار الكتاب العربي بيروت الطبعة الثالثة (١٤٠٧هـ).
٣٣. لسان العرب لابن منظور (٧١١هـ) دار صادر، بيروت الطبعة الثالثة (١٤١٤هـ).
٣٤. لطائف الإشارات لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني (٩٢٣هـ)، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية.
٣٥. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية الأندلسي (٥٤٢هـ) تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ).
٣٦. مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ) تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة الطبعة الأولى (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).
٣٧. معالم الاهتداء إلى معرفة الوقف والابتداء الشيخ محمود خليل الحصري طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة ١٣٨٧هـ.
٣٨. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج (٣١١هـ)، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).

٣٩. المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني (المتوفى: ٥٠٢هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، الدار الشامية، دمشق بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ).
٤٠. مقاصد الخطاب القرآني بين الوقف والابتداء رسالة دكتوراه، أحمد بوصبيعات، كلية الآداب واللغات، جامعة أبي بكر، بلقايد الجزائر (٢٠١١م).
٤١. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، الإمام أبو إسحاق الشاطبي ٧٩٠هـ، تحقيق الأستاذ الدكتور/ محمد إبراهيم البنا وآخرون، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ.
٤٢. والمقصد لتلخيص ما في المرشد للشيخ زكريا الأنصاري (٩٢٦هـ) مطبوع مع منار الهدى للأشموني مطبعة الحلبي القاهرة الطبعة الثانية (١٣٩٣هـ-١٩٧٣م).
٤٣. المكتفى في الوقف والابتداء لأبي عمرو الداني، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث بطنطا، (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).
٤٤. منار الهدى في بيان الوقف والابتداء لأحمد بن محمد بن عبدالكريم الأشموني، مطبعة الحلبي القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
٤٥. نحو النص اتجاه جديد في الدرس النحوي د/ أحمد عفيفي مكتبة زهراء الشرق القاهرة الطبعة الأولى ٢٠٠١م.
٤٦. النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، (٨٣٣هـ) تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.
٤٧. نظام الأداء في الوقف والابتداء لابن أبي الأصبع المعروف بابن الطحان الأندلسي، تحقيق علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، بدون.
٤٨. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، للبقاعي (٨٨٥هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

- ٤٩ . النهاية في شرح الكفاية، ابن الخباز النحوي الموصلي، تحقيق دكتور/ عبد الجليل العبادي، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي ٢٠٠٩م.
- ٥٠ . الوقف بين النحويين والقراء د. عبدالمعطي جاب الله سالم، القاهرة (١٤١٣هـ).
- ٥١ . وقف البيان في القرآن دراسة مصطلحية، د. محمود عبدالجليل روزون، مجلة البحوث والدراسات القرآنية، العدد الثالث عشر السنة التاسعة.
- ٥٢ . الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم، د. عبدالكريم إبراهيم عوض صالح دار السلام القاهرة الطبعة الثانية ١٤٣١هـ.
- ٥٣ . الوقف والابتداء في ضوء علم اللسانيات الحديث د. أحمد عارف حجازي، دار فرحة للنشر والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٨م.
- ٥٤ . الوقف ووظائفه عند النحويين والقراء، د. محمد خليل نصر الله فرج، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية جامعة الكويت العدد (٢١) لسنة (١٤٢١-١٤٢٢هـ).



**المعهد من معاني القرآن الكريم وأساليبه
وتطبيقاته عند ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ**

إعداد

د. خلود شاكر فهيد العبدلي

أستاذ مساعد - كلية الشريعة والأنظمة - قسم القراءات

ملخص البحث

جاءت هذه الدراسة لتبرز أهمية معرفة "المعهود من معاني القرآن الكريم وأساليبه" في التفسير، والترجيح، والاختيار، وتضعيف بعض الأقوال التفسيرية، وردّ الأقوال الباطلة من وجه، ولتبين مكانة ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ فِي هَذَا الْبَابِ مِنْ وَجْهِ آخَرَ، فَهِيَ هَذَا تَحْقِيقُ الْجِدَّةِ فِي بَابِهَا، فَرِغَمَ عُنَايَةِ ابْنِ الْقَيْمِ بِهَذَا الْأَصْلِ مِنْ أَصُولِ التَّفْسِيرِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَفْرِدْ بِالْبَحْثِ وَالدراسة.

يهدف البحث إلى:

- ١- بيان هذا الأصل من أصول التفسير، وأهميته، مع الكشف عن صيغه الدالة عليه.
- ٢- إبراز جهود ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ فِي الْكَشْفِ عَنْ مَعْنَى الْقُرْآنِ، وَالاسْتِدْلَالَ بِهِ.
- ٣- بيان أثر معرفة معهود القرآن عند ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ مِنْ خِلَالِ تَطْبِيقَاتِهِ لَهُ فِي التَّفْسِيرِ، وَالتَّرْجِيحِ، وَالاخْتِيَارِ، وَتَضْعِيفِ أَقْوَالِ الْمُفَسِّرِينَ، وَرَدِّ الْأَقْوَالِ الْبَاطِلَةِ.

منهج البحث:

- المنهج الاستقرائي، والتحليلي، والوصفي.
- وقد جاء البحث في تمهيد، وثلاثة مباحث:
- ١- تعريف "المعهود من معاني القرآن الكريم وأساليبه"، وأهمية معرفته.
 - ٢- الصيغ الدالة عليه عند ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ .
 - ٣- تطبيقاته عند ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ .

أهم النتائج:

- ١- المراد بالمعهود من معاني القرآن الكريم وأساليبه: ما عُرِفَ مَتَكَرَّرًا فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مِنَ الْمَعَانِي وَالْأَسَالِبِ، مُطَّرِدًا كَانَ، أَوْ أَغْلِبًا.
- ٢- ظهرت أهمية معرفة معهود القرآن عند ابن القيم في كونه أصلاً من أصول التفسير، وفي الاستدلال به في الترجيح والاختيار، وتضعيف الأقوال التفسيرية، وردّ الأقوال الباطلة المخالفة للمعهود.

٣- مما يدل على عناية ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ بِمَعْهُدِ الْقُرْآنِ وروود كثير من الصيغ الدالة عليه في مؤلفاته، فيذكره تارة بصيغة واحدة، وتارة يذكر في الموضوع الواحد صيغتين.

وأوصى البحث بتوصيتين:

- ١- استقراء جميع مواطن معهود القرآن عند ابن القيم في رسالة علمية.
- ٢- دراسة معهود القرآن عند من عني به كالشنقيطي، وابن عاشور، وكذلك شيخ الإسلام ابن تيمية.

الكلمات الدلالية (المفتاحية):

أصول التفسير، معهود القرآن، أساليب القرآن، ابن القيم، قواعد الترجيح.



المقدمة

الحمد لله علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، وبعد:
"فإن للقرآن عرفاً خاصاً ومعان معهودة لا يناسبه تفسيره بغيرها، ولا يجوز تفسيره بغير عرفه والمعهود من معانيه؛ فإن نسبة معانيه إلى المعاني كنسبة ألفاظه إلى الألفاظ بل أعظم، فكما أن ألفاظه ملوك الألفاظ وأجلها وأفصحها، ولها من الفصاحة أعلى مراتبها التي يعجز عنها قدر العالمين؛ فكذلك معانيه أجل المعاني وأعظمها وأفخمها؛ فلا يجوز تفسيرها بغيرها من المعاني التي لا تليق به، بل غيرها أعظم وأجل وأفخم"^(١).

وحمل معاني القرآن على المعهود من معانيه وأساليبه أصل من أصول التفسير؛ لأن الاستدلال بالمعهود من استعمال القرآن الكريم في التفسير صورة تطبيقية لتفسير القرآن بالقرآن، فهي بهذا تعد أصلاً من أصول التفسير. كما يستفاد من معرفة معهود القرآن في ترجيح^(٢)، واختيار، وتضعيف بعض الأقوال التفسيرية، ورد الباطل من الأقوال.

وإن لابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ الْيَدِ الطَّوْلِي وَالْقَدْحِ الْمَعْلَى في الكشف عن اصطلاحات القرآن وطرائقه المعهودة، فقد أبدع وأمتع في بيان أسرار التنزيل، ولطائف المعاني ودقائق التأويل، وجانب عادات القرآن عند ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ وتوظيفها ظاهرة هامة بارزة، تجلّى فيها نفس ابن القيم التفسيري البارِع^(٣). ونظراً لأهمية هذا النوع من الدراسة في إبراز أهمية الاستدلال بـ"المعهود من معاني القرآن الكريم وأساليبه" في التفسير، والترجيح، والاختيار، وتضعيف بعض

(١) بدائع الفوائد: ٥٣٨ / ٣.

(٢) "حمل معاني كلام الله على الغالب من أسلوب القرآن ومعهود استعماله أولى" قاعدة من قواعد الترجيح، انظر: قواعد الترجيح عند المفسرين، حسين الحربي: ١ / ١٧٢، وفصول في أصول التفسير: ١١٣. وهو قاعدة تفسيرية؛ لأن كل قاعدة ترجيح هي قاعدة تفسير، وليس كل قاعدة تفسير قاعدة ترجيح.

(٣) انظر: كليات الألفاظ في التفسير، دراسة نظرية تطبيقية، د. بريك القرني: ٨٣٢ / ٢.

الأقوال التفسيرية من وجه، وفي إبراز مكانة ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ في هذا الباب من وجه آخر عرمت على البحث في موضوع جعلت عنوانه:
"المعهود من معاني القرآن الكريم وأساليبه"، وتطبيقاته عند ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ .

أهمية البحث وأسباب اختياره:

إن من أهم أسباب اختيار هذا الموضوع أهميته، والتي تبرز في أمور:
١- أن من أبرز أصول التفسير معرفة المعهود من معاني القرآن وأساليبه، إذ لا يجوز تفسير القرآن بغير المعهود من معانيه، قال ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ: للقرآن عرف خاص ومعان معهودة لا يناسبه تفسيره بغيرها، ولا يجوز تفسيره بغير عرفه والمعهود من معانيه، إلى أن قال: فهو أصل من أصول التفسير، بل هو أهم أصوله^(١).

٢- أن الاستدلال بالمعهود من معاني القرآن وأساليبه في التفسير هو صورة تطبيقية لتفسير القرآن بالقرآن.

٣- عناية ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ بالمعهود من معاني القرآن وأساليبه عناية عظيمة، واستدلاله بها في التفسير، والترجيح، والاختيار، وتضعيف أقوال المفسرين، ورد الأقوال الباطلة.

فابن القيم رائد في هذه الطريقة كما هو كذلك في استقراء القرآن، فهو بحق إمام متفرد في كشف أسرار التنزيل، ومعرفة طرائق القرآن المعهودة في خطابه وتوجيهاته ومعانيه^(٢).

٤- جدة هذا الموضوع، فرغم عناية ابن القيم بهذا الضابط المهم من ضوابط التفسير إلا أنه لم يفرد بالبحث.

أهداف البحث:

١- بيان أهمية هذا الأصل من أصول التفسير وهو معرفة المعهود من معاني

(١) انظر: بدائع الفوائد: ٣/ ٥٣٨.

(٢) انظر: كليات الألفاظ في التفسير، دراسة نظرية تطبيقية، د. بريك القرني: ١/ ٨٣.

القرآن الكريم وأساليبه.

٢- إبراز جهود ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ ، وطرائقه وأساليبه في الكشف عن المعهود من معاني القرآن وأساليبه، وذلك من خلال بيان الصيغ الدالة على المعهود من الخطاب القرآني، وكيفية استدلاله به.

٣- بيان أثر معرفة المعهود من معاني القرآن وأساليبه عند ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ من خلال تطبيقاته له في التفسير، والترجيح، والاختيار، وتضعيف أقوال المفسرين، ورد الأقوال الباطلة.

حدود البحث:

عني البحث بجمع كل ما يدل على عناية ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ بالمعهود من معاني القرآن الكريم وأساليبه^(١)، من حيث ذكر تطبيقاته رَحْمَةُ اللَّهِ لمعهود القرآن، وأوجه استدلاله بها في التفسير، والترجيح، والاختيار وتضعيف أقوال المفسرين، ورد الأقوال الباطلة. وكذلك بيان صيغ الصريحة الدالة عليه، أما ما يفهم من كلامه من معهود القرآن، ولم يُصرح به فلم أتعرض له^(٢).

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة أفردت (المعهود من معاني القرآن الكريم وأساليبه،

(١) حاولت قدر استطاعتي قبل البدء بالبحث استقراء جميع المواطن ليتبين لي عناية ابن القيم بهذه القاعدة، وتظهر لي اصطلاحاته الدالة عليها، واستدلالاته بها، والبحث لا يلتزم بدراسة جميع مواطن المعهود من استعمال القرآن الكريم عند ابن القيم، بل المقصود النظر في كل ما يحقق أهداف البحث.

(٢) كقول ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ - في قول الله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَتِ الْمُؤْمِنُونَ لِيَسْفَرُوا كَأَفَّةٍ فَلَوْلَا نَفَرٌ مِنْ كُلِّ قَرْيَةٍ وَنَهْمٌ طَائِفَةٌ لِيَسْفَرَهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ [التوبة: ١٢٢]-: (في الآية قولان: أحدهما: أن المعنى فهلاً نفر من كل فرقة طائفة تتفقه وتندر القاعدة، فيكون المعنى في طلب العلم، وهذا قول الشافعي، وجماعة من المفسرين، واحتجوا به على قبول خبر واحد؛ لأن الطائفة لا يجب أن تكون عدد التواتر. والثاني: أن المعنى: فلولا نفر من كل قرية طائفة تجاهد؛ لتفقه القاعدة، وتندر النافرة للجهاد إذا رجعوا إليهم، ويخبرونهم بما نزل بعدهم من الوحي، وهذا قول الأكثرين، وهو الصحيح؛ لأن النفي إنما هو الخروج للجهاد). إعلام الموقعين: ٢/ ٢٥٢. يعني أن المعهود في القرآن من معنى النفي هو الجهاد.

وتطبيقاته عند ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ (بالبحث، وإن كانت بعض الدراسات عنيت بالحديث عن عادات القرآن وعرفه، مثل: ١- رسالة الدكتوراه المعنونة بـ "عادات القرآن الأسلوبية دراسة تطبيقية"، للدكتور راشد الثنيان^(١).

٢- رسالة الدكتوراه المعنونة بـ: "عرف القرآن والمعهود من معانيه واستعمالاته، وأثره في الترجيح الدلالي، دراسة تأصيلية وتطبيقية"، للدكتور أحمد فالج الخالدي^(٢).

٣- رسالة الماجستير المعنونة بـ "كليات الألفاظ في التفسير، دراسة نظرية تطبيقية"، للدكتور بريك القرني^(٣).

ومن الرسائل التي ذكرت هذا الأصل أو أشارت إليه:

رسالة الماجستير المعنونة بـ: "القواعد التفسيرية عند الإمام ابن قيم الجوزية"، للدكتور عبد الباسط فهم^(٤).

ورسالة الدكتوراه: "اختيارات ابن القيم وترجيحاته في التفسير دراسة وموازنة من سورة الفاتحة إلى آخر سورة الإسراء" للدكتور محمد بن عبد الله القحطاني، ورسالة الدكتوراه: "اختيارات ابن القيم وترجيحاته في التفسير دراسة وموازنة من أول سورة الكهف إلى آخر القرآن الكريم"، للدكتور محمد بن عبد الله الوزر^(٥).

وكل هذه الرسائل وغيرها أفاد منها البحث بلا شك، لكن ما يميز هذا البحث عن غيره أن مقصوده الأول بيان المعهود من معاني القرآن الكريم وأساليبه عند ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ خاصة، بجمع صيغه الدالة عليه، وبيان تطبيقاته عنده.

(١) المقدمة لقسم القرآن وعلومه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام ١٤٣٢هـ وهي مطبوعة.

(٢) المقدمة لقسم أصول الدين بكلية الشريعة في جامعة اليرموك عام ٢٠٠٧م/٢٠٠٨م.

(٣) المقدمة لقسم القرآن وعلومه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام ١٤٢٤هـ وهي مطبوعة.

(٤) المقدمة للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عام ١٤٣١هـ.

(٥) المقدمتان لقسم القرآن وعلومه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، عام ١٤٢٩هـ/١٤٣٠هـ.

مشكلة البحث:

موضوع الدراسة حول أصل من أصول التفسير المؤثرة في مجالات التفسير المتعددة: في الترجيح، والاختيار، وتضعيف الأقوال التفسيرية، ورد الباطل من الأقوال. وهذا البحث يجيب عن أسئلة هامة هي:

❖ ما منزلة هذا الأصل، وما أهميته؟

❖ ما هي جهود ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ فِي العناية بالمعهود من معاني القرآن الكريم وأساليبه؟

❖ ما هي صيغ المعهود من معاني القرآن الكريم وأساليبه عند ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ؟

❖ ما هو منهج الإمام ابن القيم في توظيف هذا الأصل في مجالات التفسير المتعددة، وما هي تطبيقات المعهود من الخطاب القرآني عنده؟

منهج البحث وإجراءاته:

يقتضي المنهج العلمي اتباع جملة من المناهج البحثية:

- المنهج الاستقرائي: ويظهر في تتبع الصيغ الدالة على المعهود من معاني القرآن الكريم وأساليبه عند ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ وذلك من خلال مؤلفاته المطبوعة^(١).
 - المنهج التحليلي: في بيان تطبيقات المعهود من معاني القرآن الكريم وأساليبه عند ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ، وكذلك هو منهج متبع في جل مباحث البحث.
 - المنهج الوصفي: في بيان التعريفات الواردة في البحث.
- هذا، مع عزو الآيات، وتوثيق النقول من مصادرهما، والترجمة لمن يلزم من الأعلام.

خطة البحث:

انتظم هذا البحث في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، وتفصيلها على النحو التالي:

(١) والاستثناس بكتاب: بدائع التفسير الجامع لما فسره الإمام ابن قيم الجوزية، جمعه: يسرى السيد محمد؛ لأنه أوفى الكتب المطبوعة الجامعة لتفسير ابن القيم.

المقدمة: وفيها بيان أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وأهدافه، وحدود البحث، والدراسات السابقة، ومشكلة البحث، ومنهجه، وخطته.

تمهيد: وفيه ترجمة موجزة لابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ .

المبحث الأول: تعريف "المعهد من معاني القرآن الكريم وأساليبه"، وأهمية معرفته.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف "المعهد من معاني القرآن الكريم وأساليبه".

المطلب الثاني: أهمية معرفة "المعهد من معاني القرآن الكريم وأساليبه".

المبحث الثاني: الصيغ الدالة على "المعهد من معاني القرآن الكريم وأساليبه" عند ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ .

المبحث الثالث: تطبيقات "المعهد من معاني القرآن الكريم وأساليبه" عند ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ .

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تطبيقات "المعهد من معاني القرآن الكريم وأساليبه" عند ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ في التفسير.

المطلب الثاني: تطبيقات "المعهد من معاني القرآن الكريم وأساليبه" عند ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ في الترجيح والاختيار.

وفيه قسمان:

القسم الأول: تطبيقات "المعهد من معاني القرآن الكريم وأساليبه" عند ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ في الترجيح.

القسم الثاني: تطبيقات "المعهد من معاني القرآن الكريم وأساليبه" عند ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ في الاختيار.

المطلب الثالث: تطبيقات "المعهد من معاني القرآن الكريم وأساليبه" عند ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ في تضعيف أقوال المفسرين.

المطلب الرابع: تطبيقات "المعهد من معاني القرآن الكريم وأساليبه" عند ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في رد الأقوال الباطلة.
الخاتمة: وفيها أبرز النتائج، والتوصيات.

هذا، وأسأل الله أن يجعل هذا العمل خالصاً متقبلاً، وأن يغفر ما كان فيه من خطأ وزلل.

* * *

التمهيد: ترجمة موجزة لابن القيم رَحِمَهُ اللهُ^(١)

اسمه ولقبه:

هو شمس الدين، أبو عبد الله، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حَرِيْز الزُّرْعِي، الدمشقي، الحنبلي. ويُلقب بابن القيم، أو ابن قِيَم الجوزية، والقيَم: اختصار لقيَم الجوزية، فقد كان والده قِيَمًا عليّ مدرسة الجوزية بدمشق.

مولده ونشأته:

ولد في قرية زُرْع بدمشق، في السابع من صفر من سنة إحدى وتسعين وستمئة للهجرة.

وقد نشأ في كنف والده العالم في بيت علم ودين وزهد؛ فنهل من علومه، وتأدب بأدبه، حتى اجتمع له خلق حميد مع علم وعبادة وزهد، وذكاء وفطنة.

طلبه للعلم ورحلاته:

بدأ طلب العلم صغيراً وهو لم يتجاوز السنة السابعة من عمره، يدل على هذا أنه حصل له السماع من شيخه الشهاب العابر (ت: ٦٩٧هـ)^(٢) أي أن ابن القيم درس عليه ولم يتم ست سنوات.

وقد رحل ابن القيم رحلات عدة، منها: إلى بيت المقدس، وبعلبك، ومصر، وحج مرات كثيرة، وجاور بمكة.

شيوخه وتلاميذه:

تتلمذ طويلاً على شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ)، فلازمه قرابة سبعة عشر عاماً.

ومن أبرز شيوخه أيضاً:

(١) ينظر في ترجمته: البداية والنهاية، لابن كثير: ٢٣٤/١٤-، والذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب: ١٧٠/٥-، وبغية الوعاة للسيوطي: ٦٢/١-، والدرر الكامنة لابن حجر: ٢١/٤-، وشذرات الذهب لابن العماد الحنبلي: ١٦٨/٦-.

(٢) هو أبو العباس، أحمد بن عبد الرحمن النابلسي، فقيه، إمام لا يدرك شأوه في علم التعبير، ذكره ابن رجب في عداد شيوخ ابن القيم. انظر: الذيل على طبقات الحنابلة: ١٧١/٥.

والده قيّم الجوزية (ت: ٧٢٣هـ)، ومحمد شمس الدين البعلبكي (ت: ٧٠٩هـ)^(١)، وإسماعيل مجد الدين الحرّاني (ت: ٧٢٩هـ)، والحافظ المزني (ت: ٧٤٢هـ)، وابن مفلح (ت: ٧٦٣هـ)، وغيرهم.

أما تلاميذه فكثروا، منهم:

ابنه عبد الله جمال الدين (ت: ٧٥٦هـ)^(٢) الذي أخذ عنه، ونهج منهجه، وكذلك الحافظ عماد الدين إسماعيل بن كثير (ت: ٧٧٤هـ)، وابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ)، ومحمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ)، وغيرهم كثير.

مكانة ابن القيم في التفسير:

برع ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ فِي أَنْوَاعٍ مِنَ الْعُلُومِ، وَقَدْ شَهِدَ بِنُبُوغِهِ فِي عِلْمِ التَّفْسِيرِ كَثِيرًا مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ رَجَبٍ: (وَكَانَ عَارِفًا بِالتَّفْسِيرِ لَا يُجَارَى فِيهِ)، إِلَى أَنْ قَالَ: (وَلَا رَأَيْتُ أَوْسَعَ مِنْهُ عِلْمًا، وَلَا أَعْرَفَ بِمَعَانِي الْقُرْآنِ وَالسَّنَةِ وَحَقَائِقِ الْإِيمَانِ مِنْهُ)^(٣)، وَقَالَ عَنْهُ السِّيُوطِيُّ: (وَصَنَفَ، وَنَاطَرَ، وَاجْتَهَدَ، وَصَارَ مِنَ الْأُمَّةِ الْكِبَارِ فِي التَّفْسِيرِ، وَالحَدِيثِ، وَالفُرُوعِ، وَالأَصْلِينَ، وَالعَرَبِيَّةِ)^(٤). وَلَهُ آثَارٌ تَفْسِيرِيَّةٌ عَظِيمَةٌ^(٥) كَالتَّبْيَانِ فِي أَقْسَامِ الْقُرْآنِ، وَغَيْرِهِ.

مؤلفاته:

توفي ابن القيم وقد ترك مؤلفات وتصانيف كثيرة بلغت سبعة وتسعين مؤلفاً^(٦).

(١) أبو عبد الله محمد بن أبي الفتح البعلبكي، الحنبلي، الفقيه، المحدث، اللغوي، النحوي، قرأ عليه ابن القيم علوم العربية. انظر: بغية الوعاة للسيوطي: ٢٠٧/١.

(٢) كان علامة في الفقه، والنحو، وفنون أخرى على طريقة والده، اشتهر صيته، له شرح على ألفية ابن مالك سماه: "إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك"، توفي وهو شاب. انظر: شذرات الذهب، لابن العماد الحنبلي: ٣٥٧/٨.

(٣) الذيل على طبقات الحنابلة: ١٧١/٥.

(٤) بغية الوعاة: ٦٣/١.

(٥) له كتاب "أصول التفسير"، وقد ذكره في كتابه: بدائع الفوائد: ٥٣٨/٣. وله: "تفسير أسماء القرآن الكريم"، و"تفسير سورة الفاتحة"، و"الرسالة الشافية في أسرار المعوذتين"، انظر: الوافي بالوفيات للصفدي: ١٩٦/٢.

(٦) انظر: ابن قيم الجوزية، حياته، آثاره، موارد، لبكر أبو زيد: ٩٩-.

وفاته:

توفي رَحْمَةُ اللَّهِ فِي الثالث عشر من شهر رجب، سنة إحدى وخمسين وسبعمائة
للهجرة، وقد كَمُلَ له من العمر ستون عاما.

* * *

المبحث الأول

تعريف "المعهود من معاني القرآن الكريم وأساليبه"، وأهمية معرفته

المطلب الأول: تعريف "المعهود من معاني القرآن الكريم وأساليبه".
لكي يظهر المراد من "المعهود من معاني القرآن الكريم وأساليبه" يحسن قبل البدء بتعريفه تعريف مفرداته وأجزائه المكونة له.

المعهود في اللغة:

الذي عُهِد، وعُرِف^(١).

والمعاني:

جمع معنى، ومعنى الكلام ومعناته واحد، تقول: عرفت ذلك في معنى كلامه، وفي معناه كلامه، وفي معنى كلامه^(٢). والمعنى والتفسير والتأويل واحد، وعينت بالقول كذا: أردت. ومعنى كل كلام، ومعناته، ومعنيته: مقصده^(٣).

والقرآن في اللغة:

اسم مشتق، على قول الجمهور^(٤)، وأشهر الأقوال^(٥) أنه مشتق من مادة: (قرأ) أي: تلا^(٦).

في الاصطلاح:

كلام الله، المنزَّل على نبيه محمد ﷺ، المتعبد بتلاوته^(٧).

والأسلوب:

أجناس الكلام، وطرقه^(٨). وكل طريق ممتد فهو أسلوب، ويُجمع: أساليب،

(١) انظر: لسان العرب لابن منظور: ٣/٣١٣، ومختار الصحاح للرازي: ١٩٢، مادة: (ع، هـ، د).

(٢) انظر: مختار الصحاح: ١٩٢، مادة: (ع، ن، ي).

(٣) انظر: لسان العرب: ١٥/١٠٦، مادة: (ع، ن، ي).

(٤) انظر: البرهان للزركشي: ١/٣٧٤، والاتقان للسيوطي: ١/١٧٠.

(٥) انظر: مناهل العرفان للزرقاني: ١/١٧، ودراسات في علوم القرآن، د. فهد الرومي: ٢١.

(٦) انظر: لسان العرب: ١/١٢٨، مادة: (ق، ر، أ).

(٧) دراسات في علوم القرآن، د. فهد الرومي: ٢٣.

(٨) انظر: الصحاح للجوهري: ٧/٢٧.

والأسلوب: الطريق، والوجه، والمذهب. والأسلوب -بالضم-: الفن، يقال: أخذ فلان في أساليب من القول، أي: أفانين منه^(١).

مما سبق يمكن تعريف المعهود من معاني القرآن الكريم وأساليبه بأنه:

ما عُرفَ متكرراً في القرآن الكريم من المعاني والأساليب، مُطَرِّداً كان، أو أغلبياً.

فالمعهود من المعاني مثل:

❖ أغلب "وما أدراك" فقد أُخبر به وأعلم^(٢). وهو أيضاً مثال على المعنى

الأغلب في القرآن.

❖ اطَّرد معنى "النجوم" في القرآن على أنها الكواكب^(٣). وهو أيضاً مثال على

المعنى المُطَرِّد في القرآن.

والمعهود من الأساليب مثل:

❖ من طريقة القرآن الاستدلال بالمبدأ على المعاد^(٤).

❖ من عُرف القرآن وعادته أن يقسم سبحانه في القرآن الكريم من كل جنس

بأعلاه^(٥).

❖ جرت عادة القرآن بتهديد المخاطبين وتحذيرهم بما يذكره من صفاته التي

تقتضي الحذر والاستقامة، كقوله: ﴿فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ

فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٢٠٩﴾ [البقرة: ٢٠٩]^(٦).

❖ أفعال الإحسان والرحمة والجود تضاف إلى الله سبحانه وتعالى، فيذكر

(١) انظر: لسان العرب: ١/٤٧٣، مادة: (س، ل، ب).

(٢) ويستثنى من ذلك أربعة مواضع: قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ ﴿٢﴾﴾ [الحاقة: ٣]، و﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا

يَجِيءُ ﴿٨﴾﴾ [المطففين: ٨]، و﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا عَلِيُّونَ ﴿١٩﴾﴾ [المطففين: ١٩]، و﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ

﴿١٢﴾﴾ [البلد: ١٢]؛ لأنها لم تعقب ببيان بعدها. انظر: كليات الألفاظ في التفسير، دراسة نظرية

تطبيقية، د. بريك القرني: ٢/٥٥٧. وسيأتي لهذا تفصيل في ص ٣٢٤ من هذا البحث.

(٣) المرجع السابق: ٢/٥٧٤.

(٤) التبيان في أقسام القرآن: ٦٥.

(٥) المصدر السابق: ٧٣.

(٦) بدائع الفوائد: ١/٨١.

فاعلها منسوبة إليه، ولا يبنى الفعل معها للمفعول، فإذا جيء بأفعال العدل والجزاء والعقوبة حذف وبنى الفعل معها للمفعول أدبا في الخطاب. كما في قوله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَهُوَ يُهْدِي ۗ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ۗ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ۗ﴾ [الشعراء: ٧٨ - ٨٠] نسب الخلق والهداية والإحسان بالطعام والسقي إلى الله تعالى، ولما جاء إلى ذكر المرض قال: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ﴾ ولم يقل أمرضني، وقال: ﴿فَهُوَ يَشْفِينِ﴾^(١).

ويسمى المعهود من استعمال القرآن الكريم: عُرف القرآن^(٢)، وعادات القرآن^(٣)، ولغة القرآن^(٤) وطريقته، وغير ذلك^(٥).

(١) بدائع الفوائد: ٢٥٦/٢.

(٢) هو: طريقة القرآن الكريم التي انفرد بها في استعمال الألفاظ والأساليب، والتي جاءت على نحو غالب، أو مطرد. انظر: عُرف القرآن والمعهود من معانيه واستعمالاته، وأثره في الترجيح الدلالي، دراسة تأصيلية وتطبيقية، د. أحمد الخالدي: ٣٣.

(٣) هي: ما كرره القرآن على طريقة واحدة، أو أغلبية؛ لدلالة خاصة. انظر: عادات القرآن الأسلوبية، د. راشد الثنيان: ٢٩/١.

(٤) يكون للفظ في القرآن نظائر، يُعرف معناه باطراد ذلك المعنى في تلك النظائر، وعموم المعنى لموارد استعمال ذلك اللفظ. انظر: حاشية مقدمة التفسير، ابن قاسم الحنبلي: ١١٦، ١١٧.

(٥) المتأمل في كتب التفسير يجد عبارات المفسرين الدالة على "المعهود من استعمال القرآن الكريم" كثيرة ومتنوعة، منها: عبارة: في سائر القرآن، وفي سائر الآيات، انظر: جامع البيان: ٣٨١/٨، وأيضا ٣٦١/١٤، والتفسير الكبير للرازي: ١٤٦/١٤، وعبارة: الغالب في القرآن، انظر: أضواء البيان: ٢٩/٣، وعبارة: شائع في القرآن، انظر: التحرير والتنوير: ٦٣/١٨.

المطلب الثاني

أهمية معرفة "المعهود من معاني القرآن الكريم وأساليبه"

تظهر أهمية معرفة المعهود من معاني القرآن الكريم وأساليبه في أمور عدة:
أولها: أن معرفة المعهود من معانيه واستعمالاته وأساليبه ضابط من ضوابط التفسير^(١) المهمة التي لا بد منها للمفسر حتى يتمكن من تفسير القرآن والكشف عن معانيه بالطريقة الصحيحة.

قال ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ): (ينبغي أن يُقصد إذا ذكر لفظ من القرآن والحديث أن يُذكر نظائر ذلك اللفظ، ماذا عني بها الله ورسوله؛ فيعرف بذلك لغة القرآن والحديث، وسنة الله ورسوله التي يخاطب بها عباده، وهى العادة المعروفة من كلامه)^(٢).

وقال الأمدي (ت: ٦٣١هـ)^(٣): (يجب تنزيل كلام الشارع على عرفه؛ إذ الغالب منه أنه إنما يناطقنا فيما له فيه عرف بعرفه)^(٤).

فمعرفة المعهود من معاني القرآن واستعمالاته هو من مهمات التفسير، قال ابن عاشور (ت: ١٣٩٣هـ): (يحق على المفسر أن يتعرف عادات القرآن من نظمه وكلمه...)^(٥).

وهو أصل من أصول التفسير، قال ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ - مبينا أن الأصل النظر لطريقة القرآن ولغته وعرفه-: (بل للقرآن عرف خاص، ومعان معهودة لا يناسبه تفسيره بغيرها، ولا يجوز تفسيره بغير عرفه والمعهود من معانيه) إلى أن ختم كلامه

(١) انظر: تفسير القرآن الكريم، أصوله وضوابطه، أ.د. علي العبيد: ٩٨.

(٢) مجموع الفتاوى: ١١٥ / ٧.

(٣) هو أبو الحسن، سيف الدين، علي بن أبي علي بن محمد الأمدي، الحنبلي، ثم الشافعي، فقيه أصولي، له تصانيف، منها: "إيكار الأفكار"، و"الإحكام في أصول الأحكام". انظر: شذرات الذهب، لابن العماد، (٧/ ٢٥٣).

(٤) الإحكام في أصول الأحكام: ٢٠ / ٣.

(٥) التحرير والتنوير: ١ / ١٢٢.

بيان أهمية معرفة المعهود من معاني القرآن، فقال: (وسنزيد هذا إن شاء الله تعالى بيانا وبسطا في الكلام على أصول التفسير فهذا أصل من أصوله بل هو أهم أصوله)^(١).

وإذا عُرفت عادة القرآن فهي دليل استقرائي لا يخرج عنه معنى الآية غالباً^(٢)، وقد عدَّ الشنقيطي (ت: ١٣٩٣هـ) معهود القرآن أحد أنواع البيان، فقال: (ومن أنواع البيان المذكورة في هذا الكتاب المبارك: الاستدلال على أحد المعاني الداخلة في معنى الآية بكونه هو الغالب في القرآن، فغلبته فيه دليل على عدم خروجه من معنى الآية)^(٣).

ثانيها: أهمية هذا الضابط في الترجيح والاختيار بين الأقوال التفسيرية، وكذا في تضعيف الأقوال التفسيرية المخالفة للمعهود من معاني القرآن وأساليبه.

إذا تنازع المفسرون في تفسير آية أو جملة أو لفظة من كتاب الله؛ فأولى الأقوال بالصواب هو القول الذي يوافق استعمال القرآن في غير موضع النزاع، سواء أكان ذلك في الألفاظ المفردة، أو في التراكيب.

وسواء أكان ذلك الاستعمال استعمالاً أغلياً: بأن كان لموضع النزاع نظائر وقع فيها النزاع، ولكن الكثرة الكاثرة من الاستعمال هي مما اتفق على معناه. أو مُطَرِّداً: بأن يكون استعمالها في جميع موارد القرآن متفقاً عليه، غير موضع الخلاف بأن يقول مفسر قولاً في آية جميع نظائرها في القرآن على خلاف هذا القول. أو عادة في أسلوب القرآن^(٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨هـ) - وهو يتكلم عن تفسير التابعين -: (أما إذا أجمعوا على الشيء فلا يرتاب في كونه حجة، فإن اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حجة على بعض، ولا على من بعدهم، ويُرجع في ذلك إلى لغة القرآن، أو

(١) بدائع الفوائد: ٣/ ٥٣٧، ٥٣٨.

(٢) عادات القرآن الأسلوبية، د. راشد الثنيان: ١/ ٤٠.

(٣) أضواء البيان: ١/ ٣٧.

(٤) انظر: قواعد الترجيح عند المفسرين، د. حسين الحربي: ١/ ١٧٢.

السنة، أو عموم لغة العرب، أو أقوال الصحابة في ذلك^(١).
ويدخل في لغة القرآن: الاستعمال القرآني، سواء أكان أغليبا، أم كان مطّردا،
والمطّرد يكون مصطلحا قرآنيا^(٢).

فُيُرجع فيما احتمل معان، ووقع في عبارة التابعين تباين إلى لغة القرآن في ذلك؛
فإن اللفظ في القرآن يكون له نظائر يُعرف معناه باطراد ذلك المعنى في تلك النظائر،
وعموم المعنى لموارد استعمال ذلك اللفظ^(٣).

ومن هنا تبرز أهمية معرفة المعهود من معاني القرآن الكريم وأساليبه؛ لأنها
مقدمة على مجرد النظر في المعاني اللغوية.

ثالثها: لا بد من الرجوع عند تفسير الآية لطريقة القرآن والمعهود من معانيه لئلا
يحدث معنى جديدا.

ومثال إحداه قول جديد مخالف لمعهود القرآن: تفسير الرزق بالوعد^(٤) في
قوله تعالى: ﴿ وَيَسِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنْ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ
كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأَتُوا بِهِمْ مُتَشَبِهًا وَلَهُمْ فِيهَا
أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [البقرة: ٢٥].

ف قيل: المراد بقوله تعالى: ﴿ قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ ﴾ أي: هذا الذي وعدنا به
في الدنيا، فكأنهم لما وعدوا به في الدنيا قدر زقوه؛ لأن وعد الله متحقق الوقوع.
وهذا القول لم يرد عن السلف المتقدمين أولا، ولم يثبت أن الرزق يأتي بمعنى
الوعد، فهذا القول أنشأ معنى جديدا للرزق، وأخرجه عن معناه المعروف في اللغة.
قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ - منبهاً على خطورة مثل هذا المسلك - : (وكثير من هؤلاء
ينشئ للفظ معنى ثم يدعي إرادة ذلك المعنى بلفظ النص من غير نظر منه إلى

(١) مقدمة في أصول التفسير: ٩٦، ومجموع الفتاوى: ١٣/٣٧٠.

(٢) شرح مقدمة في أصول التفسير، د. مساعد الطيار: ٢٩٤.

(٣) انظر: حاشية مقدمة التفسير، ابن قاسم الحنبلي: ١١٦، ١١٧.

(٤) انظر: تفسير المراغي: ١/٦٦.

استعمال ذلك اللفظ في المعنى الذي عينه أو احتمال اللغة له . ومعلوم أن هذا يتضمن الشهادة على الله تعالى ورسوله ﷺ بأن مراده من كلامه كيت وكيت ؛ فإن لم يكن ذلك معلوماً بوضع اللفظ لذلك المعنى، أو عرف الشارع وعادته المطردة أو الغالبة باستعمال ذلك اللفظ في هذا المعنى، أو تفسيره له به وإلا كانت شهادة باطلة، وأدنى أحوالها أن تكون شهادة بلا علم .^(١) .^(٢)

رابعها: أن في معرفة المعهود من معاني القرآن وأساليبه رداً للأقوال الباطلة من

أهل البدع والأهواء:

فإن معرفة المعهود من معاني القرآن يغلق باباً كبيراً من أبواب التلاعب بمعاني القرآن الكريم ممن يحاول أن يُفسّر القرآن وفقاً لمذهبه الفاسد مستعينا باللغة وحدها، أو ينزله على أهوائه المذمومة^(٣) .

قال ابن القيم - في سياق ذكره لأنواع التأويل الباطل - : (اللفظ الذي إطرده استعماله في معنى هو ظاهر فيه، ولم يعهد استعماله في المعنى المؤول، أو عهد استعماله فيه نادراً؛ فتأويله حيث ورد، وحمله على خلاف المعهود من استعماله باطل؛ فإنه يكون تلبساً وتدليساً يناقض البيان والهداية، بل إذا أرادوا استعمال مثل هذا في غير معناه المعهود حفوا به من القرائن ما يبين للسامع مرادهم به لئلا يسبق فهمه إلى معناه المؤلف)^(٤) .

* * *

(١) الوابل الصيب: ٤٥، ٤٦ .

(٢) راجع تفصيل القول في هذه المسألة في بحث: "اختيارات ابن القيم وترجيحاته في التفسير دراسة وموازنة من سورة الفاتحة إلى آخر سورة الإسراء" للدكتور محمد بن عبد الله القحطاني: ٢٩، ٣٠ .

(٣) انظر: القواعد التفسيرية عند ابن قيم الجوزية، عبد الباسط فهميم: ٢٤٤ / ١ .

(٤) الصواعق المرسله: ١ / ١٩٦ . الفصل الثاني وهو انقسام التأويل إلى صحيح وباطل .

المبحث الثاني الصيغ الدالة على "المعهود من معاني القرآن الكريم وأساليبه" عند ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ

إن مما يدل على عناية ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ بالمعهود من استعمال القرآن الكريم ورود كثير من الاصطلاحات والصيغ الدالة عليه في مؤلفاته؛ فيذكر تارة صيغة واحدة، وتارة يذكر في الموضوع الواحد صيغتين. وفيما يلي بيان لتلك الصيغ مع الأمثلة عليها:

أولاً: الصيغ المنفردة الدالة على "المعهود من معاني القرآن الكريم وأساليبه"
عند ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ.

١ - المعهود في القرآن.

مثاله:

قال تعالى: ﴿لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَهُوَ وَلِيُّهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٧].

قال ابن القيم: (ومنه تسمية الجنة بدار السلام، وفي إضافتها إلى السلام ثلاثة أقوال^(١)):

أحدها: أنها إضافة إلى مالكةا السلام سبحانه^(٢).

الثاني: أنها إضافة إلى تحية أهلها؛ فإن تحيتهم فيها سلام^(٣).

الثالث: أنها إضافة إلى معنى السلامة، أي دار السلامة من كل آفة ونقص وشر^(٤).

(١) انظر هذه الأقوال في: زاد المسير: ٤٦٧، وفيه زاد ابن الجوزي قولاً رابعاً: (أن جميع حالاتها مقرونة بالسلام)، وانظر: البحر المحيط: ٢٨٤/٤.

(٢) اقتصر على هذا القول الطبري في جامع البيان: ٥٥٤/٩.

(٣) انظر: معالم التنزيل: ٣٥٠/٢.

(٤) انظر: المحرر الوجيز: ٦٦٢، والتحرير والتنوير: ٤٨/٧.

والثلاثة متلازمة، وإن كان الثالث أظهرها؛ فإنه لو كانت الإضافة إلى مالِكها؛ لأضيفت إلى اسم من أسمائه غير السلام، وكان يقال: دار الرحمن، أو: دار الله، أو: دار الملك، ونحو ذلك. فإذا عُهدت إضافتها إليه، ثم جاء دار السلام حملت على المعهود.

وأيضاً؛ فإن المعهود في القرآن إضافتها إلى صفتها، أو إلى أهلها. أما الأول: فنحو دار القرار، دار الخلد، جنة المأوى، جنات النعيم، جنات الفردوس.

وأما الثاني: فنحو دار المتقين. ولم يُعهد إضافتها إلى اسم من أسماء الله في القرآن؛ فالأولى حمل الإضافة على المعهود في القرآن.

وكذلك إضافتها إلى التحية ضعيف من وجهين: أحدهما: أن التحية بالسلام مشتركة بين دار الدنيا والآخرة، وما يضاف إلى الجنة لا يكون إلا مختصاً بها، كالخلد والقرار والبقاء. الثاني: أن غير التحية من أوصافها أكمل، مثل كونها دائمة، وباقية، ودار الخلد، والتحية فيها عارضة عند التلاقي والتزاور، بخلاف السلامة من كل عيب ونقص وشر؛ فإنها من أكمل أوصافها المقصودة على الدوام، التي لا يتم النعيم فيها إلا به؛ فإضافتها إليه أولى، وهذا ظاهر^(١).

٢- المعهود من استعمال اللفظ في القرآن.

مثاله:

﴿وَالْمُرْسَلَاتُ عُرْفًا﴾ [المرسلات: ١].

في المراد بالمرسلات أقوال^(٢):

الأول: الرياح.

(١) بدائع الفوائد: ٢/ ٣٦٢، ٣٦٣. وانظر كلامه أيضاً في أحكام أهل الذمة: ١/ ٤١٧، ٤١٨.
(٢) انظر: النكت والعيون للماوردي: ٦/ ١٧٥، ١٧٦، واللباب في علوم الكتاب لابن عادل: ٢٠/ ٦٠، ٦١.

الثاني: الملائكة.

الثالث: الأنبياء.

الرابع: السحاب.

الخامس: الزواجر والمواعظ المتتابعة والمعروفة في العقول.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ - مُضَعَّفًا قَوْلَ مَنْ قَالَ: هُمُ الْأَنْبِيَاءُ-: (وَأَمَّا إِرْسَالُ الْأَنْبِيَاءِ فَلَوْ أُرِيدَ لِقَالُ: وَالْمُرْسَلِينَ، وَلَيْسَ بِالْفَصِيحِ تَسْمِيَةُ الْأَنْبِيَاءِ مِرْسَلَاتٍ، وَتَكْلُفُ الْجَمَاعَاتِ الْمِرْسَلَاتِ خِلَافَ الْمَعْهُودِ مِنْ اسْتِعْمَالِ اللَّفْظِ، فَلَمْ يُطْلَقْ فِي الْقُرْآنِ جَمْعُ ذَلِكَ إِلَّا جَمْعُ تَذْكِيرٍ لَا جَمْعُ تَأْنِيثٍ)^(١).

٣- عُرْفُ الْقُرْآنِ:

مثاله:

❖ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ وَمَنْ يَكْفُرْ بِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾^(١٣) [البقرة: ١٢١].

أُخْتَلَفَ فِي الْمِرَادِ بِقَوْلِهِ: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ﴾ عَلَى قَوْلَيْنِ^(٢):
الأول: أنهم مؤمنو أهل الكتاب، والكتاب هنا: اسم جنس يشمل التوراة والإنجيل.

الثاني: أنهم المؤمنون من أصحاب النبي محمد ﷺ، والكتاب: هو القرآن. وضعف ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ الْقَوْلَ الثَّانِيَّ مُسْتَدْلًا بِأَنَّ الْمَعْهُودَ مِنَ الْقُرْآنِ يَأْبَاهُ، فَقَالَ: (أُخْتَلَفَ فِي الضَّمِيرِ فِي ﴿يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ﴾، فَقِيلَ: هُوَ ضَمِيرُ الْكِتَابِ الَّذِي أُوتِيَ، قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: يَحْلُونَ حَلَالَهُ، وَيَحْرَمُونَ حَرَامَهُ، وَيَقْرَأُونَهُ كَمَا أَنْزَلَ، وَلَا يَحْرَفُونَهُ عَنِ مَوَاضِعِهِ^(٣)، قَالُوا: وَأَنْزَلَتْ فِي مُؤْمِنِي أَهْلِ الْكِتَابِ. وَقِيلَ: هَذَا

(١) التبيان في أقسام القرآن: ٩٠.

(٢) انظر القولين في: جامع البيان: ٤٨٧/٢، والمحزر الوجيز: ١٣٠، ١٢٩، وزاد المسير: ٨٦، والبحر المحيط: ٥٣٢/١.

(٣) انظر: جامع البيان: ٤٨٩/٢، وتفسير القرآن العظيم: ٥٩١/١.

وصف للمسلمين، والضمير في ﴿يَتْلُونَهُ﴾ للكتاب الذي هو القرآن، وهذا بعيد؛ إذ عُرف القرآن بأباه^(١).

❖ في قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَفِّحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ ﴿٥﴾﴾ [المائدة: ٥].

أختلف في نكاح الكتابيات المتمسكات بغير التوراة والإنجيل^(٢) على قولين^(٣):

الأول: يجيز مناكتهن.

الثاني: لا يجيز مناكتهن.

وقد رجح القول الثاني ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ مستدلاً بالمعهود من القرآن في استعمال لفظ أهل الكتاب، فقال: - في فصل نكاح الكتابيات المتمسكات بغير التوراة والإنجيل-: (وأما قوله: إن الكتاب عام في قوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ فَعُرْفُ الْقُرْآنِ مِنْ أَوْلِهِ إِلَى آخِرِهِ فِي الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ أَنَّهُمْ أَهْلُ الْكِتَابِينَ خَاصَّةً، وَعَلَيْهِ إِجْمَاعُ الْمَفْسَرِينَ، وَالْفُقَهَاءِ، وَأَهْلِ الْحَدِيثِ)^(٤).

❖ في قوله تعالى: ﴿اعْلَمُوا أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهُمْ زِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَمًا وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٌ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ ﴿٢٠﴾﴾ [الحديد: ٢٠].

أختلف في المراد بالكفار في الآية على قولين^(٥):

الأول: هم الزراع.

الثاني: هم الكفار بالله.

(١) مفتاح دار السعادة: ١٠٣/١.

(٢) كزبور داوود، وصحف شيث، وإبراهيم عليه السلام.

(٣) انظر: جامع البيان: ١٤٦/٨، وتفسير القرآن العظيم: ٣٣١/٣.

(٤) أحكام أهل الذمة: ٨١٣/٢.

(٥) انظر: المحرر الوجيز: ١٨٢٦، والبحر المحيط: ٣١٦/٨، والتحرير والتنوير: ٣٦٤/٢٧.

قال ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ : (والصحيح إن شاء الله أن الكفار هم الكفار بالله، وذلك عُرِفَ القرآن حيث ذكروا بهذا النعت في كل موضع، ولو أراد الزراع لذكرهم باسمهم الذي يعرفون به، كما ذكرهم به في قوله: ﴿يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ﴾ [الفتح: من الآية ٢٩]، وإنما خص الكفار به؛ لأنهم أشد إعجابا بالدنيا، فإنها دارهم التي لها يعملون ويكدحون، فهم أشد إعجابا بزيتتها وما فيها من المؤمنين^(١)).

٤ - طريقة القرآن.

مثاله:

❖ في قوله تعالى: ﴿وَتَرْكَنَا عَلَيْهِ فِي الْآخِرِينَ﴾ (٧٨) سَلَّمَ عَلَى نُوحٍ فِي الْعَالَمِينَ (٧٩) ﴿

[الصفات: ٧٨ - ٧٩].

في تفسير الآية قولان^(٢):

الأول: أن السلام واقع من العالمين على نوح ﷺ. وجملة: ﴿سَلَّمَ عَلَى نُوحٍ فِي

الْعَالَمِينَ﴾ (٧٩) واقعة في محل نصب مفعول به.

الثاني: أن السلام واقع من الله على نوح ﷺ. والجملة: ابتدائية لا محل لها من

الإعراب.

قال ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ - مُضَعِّفًا القول الثاني -: (وهذا القول ضعيف لوجوه،

وذكر منها:

أنه لو كان المفعول محذوفا كما ذكره لذكره في موضع واحد ليبدل على المراد منه حذفه، ولم يَطَّرَدَ في جميع من أخبر أنه ترك عليه في الآخرين الشاء الحسن، وهذه طريقة القرآن، بل وكان فصيح أن يذكر الشيء في موضع ثم يحذفه في موضع آخر؛ لدلالة المذكور على المحذوف، وأكثر ما تجده مذكورا وحذفه قليل، وأما أن يحذف حذفاً مُطَّرَداً ولم يذكره في موضع واحد، ولا في اللفظ ما يدل عليه فهذا لا يقع في القرآن... إلى أن قال: (وتدبر هذه الطريقة في القرآن، وذكره للأهم

(١) عدة الصابرين: ١٤٢.

(٢) انظر: جامع البيان: ١٩/٥٦٢، والمحمر الوجيز: ١٥٨٠، والبحر المحيط: ٧/٤٨٥.

المقصود وحذفه^(١).

❖ في قوله تعالى: ﴿وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ ۖ﴾ [الرحمن: ٤٦].

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ : (وقد اختلف في إضافة المقام إلى الرب هل هي من إضافة المصدر إلى فاعله أو إلى مفعوله على قولين^(٢): أحدهما: أن المعنى: ولمن خاف مقامه بين يدي ربه، فعلى هذا هو إضافة المصدر إلى المفعول، والثاني: أن المعنى ولمن خاف مقام ربه عليه واطلاعه عليه، فهو من باب إضافة المصدر إلى فاعله... وقد يقال: الراجح هو الأول، وأن المعنى خاف مقامه بين يدي ربه).

فرجّح ابن القيم هذا لوجوه، وذكر منها: (أن طريقة القرآن في التخويف أن يخوفهم بالله وباليوم الآخر، فإذا خوفهم به علق الخوف به لا بقيامه عليهم، كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ﴾ [آل عمران: من ١٧٥]، وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾ [البينة: من ٨]، وقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ [النحل: من ٥٠]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ بِالْغَيْبِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ [الملك: ١٢]، ففي هذا كله لم يذكر خشية مقامه عليهم، وإنما مدحهم بخوفه خشيته. وقد يذكر الخوف متعلقا بعذابه كقوله تعالى: ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ [الإسراء: من ٥٧]، وأما خوف مقامه عليهم فهو وإن كان كذلك فليس طريقة القرآن^(٣).

٥- عادة القرآن.

مثاله:

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ : (...جرت عادة القرآن بتهديد المخاطبين وتحذيرهم بما يذكره من صفاته التي تقتضي الحذر والاستقامة، كقوله: ﴿فَإِنْ زَلَلْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبَيِّنَاتُ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٠٩]، وقوله: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ ثَوَابَ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ ثَوَابُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا

(١) جلاء الأفهام: ٤٥٨-٤٦٠.

(٢) انظر القولين في: المحرر الوجيز: ١٨٠٤، وزاد المسير: ١٣٨١، والبحر المحيط: ٢٧٨/٨.

(٣) طريق الهجرتين: ٦٢٨، ٦٢٩.

بَصِيرًا ﴿١٣٤﴾ [النساء: ١٣٤]، والقرآن الكريم مملوء من هذا...^(١).

٦- عادة خطاب القرآن.

مثاله:

﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهِدُوا بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ ائْتَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ أَوْ ءَاخِرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ ضَرِيئٌ فِي الْأَرْضِ فَأَصْبَحْتُمْ مَّصِيبَةُ الْمَوْتِ تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ أَرَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذًا لَّ مِنَ الْآثِمِينَ ﴿١٠٦﴾ [المائدة: ١٠٦].

أختلف في قوله تعالى: ﴿مِّنْ غَيْرِكُمْ﴾ على قولين^(٢):

الأول: من غير أهل ملتكم.

الثاني: من غير حيكم وعشيرتكم.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: (وقد تأول قوم الآية تأويلات باطلة، فمنهم من قال:

كلها في المسلمين، وقوله: ﴿أَوْ ءَاخِرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ﴾ يعني: من غير قبيلتكم، وهذا باطل؛ فإن الله افتتح الخطاب ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، ثم قال: ﴿أَوْ ءَاخِرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ﴾، ومعلوم أن غير المؤمنين هم الكفار، ولم يخاطب الله سبحانه بهذه الآية قبيلة دون قبيلة، بل الخطاب بها على عادة خطاب القرآن لعموم المؤمنين)^(٣).

٧- جرت عادته سبحانه باستعمال لفظ كذا في كذا في جميع القرآن.

مثاله:

قوله تعالى: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِمَوْقِعِ النُّجُومِ ﴿٧٥﴾ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴿٧٦﴾

[الواقعة: ٧٥ - ٧٦]

اختلف المفسرون في المراد بالنجوم ومواقعها على قولين^(٤):

(١) بدائع الفوائد: ٨١/١.

(٢) انظر: جامع البيان: ٦١-٦٧/٩، وفيه رجح الطبري القول الأول وقال عن الثاني: لا وجه له.

وانظر أيضاً: تفسير القرآن العظيم: ٤٩٩/٣.

(٣) حاشية ابن القيم: ١١/١٠.

(٤) انظر: جامع البيان: ٣٥٩-٣٦١/٢٢، والمحزر الوجيز: ١٨١٥، ١٨١٦، وزاد المسير: ١٣٩٢.

الأول: هي آيات القرآن، ومواقعها: نزولها نجوماً، أي: مفرقاً.
 الثاني: النجوم هي الكواكب، ومواقعها: مساقطها عند غروبها.
 قال ابن القيم - مُرَجِّحاً القول الثاني - : (وأظهر القولين: أنه قسم بمواقع هذه النجوم التي في السماء؛ فإن اسم النجوم عند الإطلاق إنما ينصرف إليها. وأيضاً: فإنه لم تجر عاداته سبحانه باستعمال النجوم في آيات القرآن، ولا في موضع واحد من كتابه حتى تحمل عليه هذه الآية، وجرت عاداته باستعمال النجوم في الكواكب في جميع القرآن. وأيضاً: فإن نظير الإقسام بمواقعها هنا إقسامه بهوي النجم في قوله: ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: ١]. وأيضاً: فإن هذا قول جمهور أهل التفسير. وأيضاً فإنه سبحانه يقسم بالقرآن نفسه لا بوصوله إلى عباده، هذه طريقة القرآن، قال الله تعالى: ﴿صَّ وَالْقُرْآنَ ذِي الذِّكْرِ﴾ [ص: ١]، ﴿يَسَّ وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ﴾ [يس: ١]، ﴿يَسَّ وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ﴾ [يس: ١]، ﴿ق: ١﴾ [ق: ١]، ﴿حَمَّ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ [الزخرف: ١ - ٢] (١).

٨- لفظ كذا حيث وقع في القرآن فالمراد منه كذا.

مثاله:

الآيتان السابقتان من سورة الواقعة أيضاً.
 قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: (ويُرَجِّحُ هذا القول أيضاً أن النجوم حيث وقعت في القرآن فالمراد منها الكواكب، كقوله تعالى: ﴿وَأَدْبَرَ النُّجُومَ﴾ [الطور: من الآية]، وقوله: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومَ﴾ [الأعراف: من الآية ٥٤] (٢).

٩- لغة القرآن.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: (ويستفاد التحريم من النهي، والتصريح بالتحريم والحظر، والوعيد على الفعل، وذم الفاعل، وإيجاب الكفارة بالفعل، وقوله: لا

(١) مفتاح دار السعادة: ١/١٩٧.

(٢) التبيان في أقسام القرآن: ١٣٧.

ينبغي فإنها في لغة القرآن، والرسول للمنع عقلا أو شرعا^(١).
يعني: أن الأسلوب المكون من لفظة (ينبغي) المسبوقه بالنفي بـ (لا)، أو (ما) إطرْد استعماله في كلام الله تعالى للدلالة على أحد نوعي الامتناع: الشرعي، والعقلي^(٢).

١٠ - إطرْد في كلام الله استعمال كذا في كذا.

مثاله:

❖ قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: (وقد إطرْد في كلام الله ورسوله استعمال (لا ينبغي) في المحظور شرعا أو قدرا في المستحيل الممتنع)^(٣).

❖ وقال أيضا رَحِمَهُ اللهُ - في تفسير قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾^(٤) الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴿٥﴾ [الماعون: ٤ - ٥] - (فالوعيد بالويل إطرْد في القرآن للكفار، كقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَىٰ أَنَّمَا إِلَهُ الْكَافِرِينَ وَإِنَّمَا الْإِلَٰهُ اللَّهُ وَجَدَّ فَاسْتَقِيمُوا إِلَيْهِ وَاسْتَغْفِرُوا﴾^(٥) وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ ﴿٦﴾ [فصلت: ٦]^(٤).

١١ - المعروف في القرآن.

مثاله:

قوله تعالى: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتَّبِعُونَ آيَاتِ اللَّهِ أَنَّىٰ أَنزَلَ إِلَيْهِمْ وَيَسْجُدُونَ﴾^(٦) [آل عمران: ١١٣].

وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ خَلِّصِينَ لِلَّهِ لَا يَشْتَرُونَ بِعَيْدَتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا أُؤْتِيَتِكَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾^(٧) [آل عمران: ١٩٩].

رَجَّحَ ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ أن المراد بأهل الكتاب الذين أثنى الله عَلَيْهِمْ في

(١) بدائع الفوائد: ٤ / ٨١٠.

(٢) انظر: القواعد التفسيرية عند ابن قيم الجوزية، عبد الباسط فهمي: ٢ / ١٢٤.

(٣) إعلام الموقعين: ٤٣.

(٤) الصلاة وحكم تاركها: ٥٥.

الآيتين السابقتين من بقي على دين أهل الكتاب الصحيح؛ فقال: (ومن هؤلاء^(١)) النجاشي الذي صلى عليه رسول الله ﷺ؛ فإنه كان ملك نصارى الحبشة، وكان في الباطن مؤمناً. وقد قيل: إنه وأمثاله هم الذين عناهم الله ﷻ بقوله: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ خَشِيعِينَ لِلَّهِ لَا يَسْتُرُونَ بِعَايَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا أُوتِيَتْكُم لَّهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ إِنَّكَ اللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿١١٣﴾﴾، وقوله تعالى: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِمَّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴿١١٣﴾ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَبِأُمُورٍ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴿١١٤﴾﴾ آل عمران: [١١٣ - ١١٤]؛ فإن هؤلاء ليس المراد بهم المتمسك باليهودية والنصرانية بعد بعث النبي ﷺ قطعاً؛ فإن هؤلاء قد شهد لهم بالكفر، وأوجب لهم النار، فلا يثنى عليهم بهذا الثناء. وليس المراد به من آمن من أهل الكتاب ودخل في جملة المؤمنين وباين قومه، فإن هؤلاء لا يطلق عليهم أنهم من أهل الكتاب إلا باعتبار ما كانوا عليه، وذلك الاعتبار قد زال بالإسلام، واستحدثوا اسم المسلمين والمؤمنين. وإنما يطلق الله سبحانه هذا الاسم على من هو باق على دين أهل الكتاب^(٢). هذا هو المعروف في القرآن كقوله تعالى:

(١) أي: الذين آمنوا باطنا، ولم يظهرُوا إيمانهم.

(٢) قول ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: (وإنما يطلق الله سبحانه هذا الاسم على من هو باق على دين أهل الكتاب. هذا هو المعروف في القرآن) صحيح إذا أطلق هذا الاسم، أما إذا قيد بأوصاف تخص هذا الاسم العام ببعض أقسامه فلا؛ لأن الله قد وصفهم بصفات تدل على أنهم مؤمنون بالنبي محمد ﷺ، فوجب اعتبار هذه الصفات التي خصصت عموم اللفظ. انظر: اختيارات ابن القيم وترجيحاته في التفسير - دراسة وموازنة، للقطاني: ٣١٤. فقصر ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ الآية على طائفة قليلة من أهل الكتاب، مما لا يتفق مع عمومها، وهو بهذا خالف ما هو معروف عند المفسرين؛ إذ أكثر المفسرين على أن المقصود بالمدح في الآيتين هم الذين آمنوا من أهل الكتاب، قال ابن العربي في تفسير قوله تعالى: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِمَّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ﴿١١٣﴾﴾ [آل عمران: ١١٣]: (وقد اتفق المفسرون أنها نزلت فيمن أسلم من أهل الكتاب وعليه يدل ظاهر القرآن). أحكام القرآن: ٣٢٣/١. وهو ما ذهب إليه ابن جرير الطبري، وابن كثير، انظر: جامع البيان: ٦٩١/٥، وتفسير القرآن العظيم: ٤٠٦/٢.

﴿يَتَأَهَّلَ الْكِنْدِبَ لِمَ تَكْفُرُونَ بِحَايَةِ اللَّهِ وَأَنْتُمْ تَسْهَدُونَ﴾ ﴿٧٠﴾ [آل عمران: ٧٠]، ﴿قُلْ يَتَأَهَّلَ الْكِنْدِبَ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ ﴿٦٤﴾ [آل عمران: ٦٤]، ﴿يَتَأَهَّلَ الْكِنْدِبَ لِمَ تُحَاجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنزِلَتِ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ ﴿٦٥﴾ [آل عمران: ٦٥]، ﴿قَدْ رَزَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِنْدِبَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَمَا اللَّهُ بِغَفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾ ﴿١٤٤﴾ [البقرة: ١٤٤] (١).

١٢ - الغالب في القرآن، بل المطرد.

مثاله:

قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَ وَالنَّبُوءَةَ فَإِنْ يَكْفُرْ بِهَا هَؤُلَاءِ فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا قَوْمًا لَيَسُوًّا بِهَا بِكُفْرِينَ﴾ ﴿٨٩﴾ [الأنعام: ٨٩].

أختلف في المراد بالقوم في قوله تعالى: ﴿فَقَدْ وَكَلْنَا بِهَا قَوْمًا﴾ ﴿٨٩﴾ على أقوال (٢):
الأول: الأنبياء.

الثاني: أهل المدينة والأنصار.

الثالث: الملائكة.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: (وقد قيل: إن هؤلاء القوم هم الأنبياء، وقيل: أصحاب رسول الله، وقيل: كل مؤمن. هذه أمهات الأقوال بعد أقوال متفرعة عن هذه،... وأما قول من قال: إنهم الملائكة فضعيف جدا لا يدل عليه السياق وتأباه لفظة (قوما) إذ الغالب في القرآن، بل المطرد تخصيص القوم ببني آدم دون الملائكة...) (٣).

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية: ٣١.

(٢) انظر: جامع البيان: ٣٨٨/٩-٣٩٠، وزاد المسير: ٤٥٢، والبحر المحيط: ٢٢٧/٤.

(٣) مفتاح دار السعادة: ١/١٦١.

١٣ - وهو نظير (يعني: نظير هذا في القرآن).

مثاله:

قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّهَا ۙ وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّهَا ۙ﴾ [الشمس: ٩ - ١٠].
أختلف من مرجع الضمير في قوله تعالى: ﴿زَكَّهَا ۙ﴾، و﴿دَسَّهَا ۙ﴾ على قولين^(١):

الأول: مرجع الضمير على ﴿من﴾، والمعنى: أفلح من زكى نفسه، وقد خاب من دساها.

الثاني: الضمير يرجع إلى الله تعالى.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: (المعنى: قد أفلح من زكى نفسه، وقد خاب من دساها، هذا القول هو الصحيح، وهو نظير قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ۙ﴾ [الأعلى: ١٤]، وهو سبحانه إذا ذكر الفلاح علقه بفعل المفلح، كقوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ۙ﴾ [الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ۙ] [المؤمنون: ١ - ٢] إلى آخر الآيات، وقوله: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ ۙ﴾ [وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَيَآخِزُونَ هُنَّ يُؤْفِقُونَ ۙ] [أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ۙ] [البقرة: ٣ - ٥]، وقوله: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ۙ﴾ [النور: ٥١] ونظائره^(٢).

وقد يذكر ابن القيم المعهود بلفظ النفي فيقول: ولا نظير لمعناه في القرآن، أو لا عهد ذلك في القرآن، ولم يُعرف القسم في القرآن بكذا، ولم يرد في القرآن إلا بمعنى كذا، وهذا بيانه:

١٤ - لا نظير لمعناه في القرآن.

مثاله:

قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى ۙ﴾ [طه: ٥٠].

(١) انظر: جامع البيان: ٤٤٣/٢٤ - ٤٤٥، والمحرر الوجيز: ١٩٨٣، وزاد المسير: ١٥٥٦، والبحر المحيط: ٦٧٥/٨.

(٢) التبيان في أقسام القرآن: ١٤.

في الآية أقوال^(١):

الأول: أعطى كل شيء خلقه وصورته، لم يعط الإنسان خلق البهائم ولا البهائم خلق الإنسان، ثم هداه إلى منفعه.

الثاني: أعطى كل شيء خلقه، أعطى اليد البطش، والرجل المشي، واللسان النطق، والعين البصر، والأذن السمع.

الثالث: أعطى الرجل المرأة، والبعير الناقة، والذكر الأنثى من جنسه. والمعنى: أعطى الذكر الأنثى مثل خلقه، ثم هدئ إلى الجماع.

الرابع: أعطى كل شيء ما يصلحه، ثم هداه له.

قال ابن القيم - عن القول الأول-: وأقوال أكثر المفسرين تدور على هذا

المعنى... والمعنى أعطاه من الخلق والتصوير ما يصلح به لما خلق له، ثم هداه لما

خلق له وهداه لما يصلحه في معيشته ومطعمه ومشربه ومنكحه وتقلبه وتصرفه، هذا

هو القول الصحيح الذي عليه جمهور المفسرين، فيكون نظير قوله: ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَىٰ

﴿٣﴾ [الأعلى: ٣]. ثم ردَّ القول الثالث لأنه لا نظير لمعناه في القرآن، فقال:

(أرباب هذا القول هضموا الآية معناها، فإن معناها أجل وأعظم مما ذكروه، وقوله:

﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ﴾ يأبى هذا التفسير، فإن حمل كل شيء على ذكور الحيوان وإنائه

خاصة ممتنع لا وجه له، وكيف يخرج من هذا اللفظ الملائكة، والجن، ومن لم

يتزوج من بني آدم، ومن لم يسافد من الحيوان، وكيف يسمى الحيوان الذي يأتيه

الذكر خلقاً له، وأين نظير هذا في القرآن، وهو سبحانه لما أراد التعبير عن هذا المعنى

الذي ذكره بآدل عبارة عليه وأوضحها، فقال: ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ

﴿٤٥﴾ [النجم: ٤٥] فحمل قوله: ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾ على هذا المعنى غير

صحيح فتأمل^(٢). وقال عن القول الثاني: (وهذا المعنى وإن كان صحيحاً في نفسه،

(١) انظر: جامع البيان: ١٦/٧٩-٨٢، وزاد المسير: ٩٠٧، والجامع لأحكام القرآن: ١١/١٨٥، والبحر

المحيط: ٦/٣٠٧، ٣٠٨،

(٢) شفاء العليل: ٧٨.

لكن معنى الآية أعم، والقول هو الأول، وأنه سبحانه أعطى كل شيء خلقه المختص به، ثم هداه لما خلق له، ولا خالق سواه سبحانه، ولا هادي غيره، فهذا الخلق وهذه الهداية من آيات الربوبية^(١).

١٥ - ولا عهد في القرآن ذلك.

مثاله:

قوله تعالى: ﴿ فَلَا أَسْمُ بِمَوْفِعِ الْجُومِ ۗ وَإِنَّهُ لَفَسْرٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۗ ﴾ [الواقعة: ٧٥ - ٧٦].

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ : (وليس بالبين تسمية القرآن عند نزوله بالنجم إذا هوى، ولا تسمية نزوله هوى، ولا عهد في القرآن ذلك فيحمل هذا اللفظ عليه)^(٢).

١٦ - لم يُعرف القسم في القرآن بكذا.

مثاله:

﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا عَسَسَ ۗ وَالصُّبْحِ إِذَا نَفَسَ ۗ ﴾ [التكوير: ١٧ - ١٨]

في معنى: ﴿ عَسَسَ ﴾ قولان^(٣):

الأول: أقبل.

الثاني: أدبر.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ - مختاراً القول الثاني بمعهود القرآن -: (ومن رجح أنه إدباره احتج بقوله تعالى: ﴿ كَلَّا وَالْقَمَرِ ۗ وَاللَّيْلِ إِذَا أَدْبَرَ ۗ وَالصُّبْحِ إِذَا أَسْفَرَ ۗ ﴾، فأقسم بإدبار الليل وإسفار الصبح، وذلك نظير عسيسة الليل وتنفس الصبح، قالوا: والأحسن أن يكون القسم بانصرام الليل وإقبال النهار؛ فإنه عقيبه من غير فصل، فهذا أعظم في الدلالة والعبرة بخلاف إقبال الليل وإقبال النهار، فإنه لم يُعرف القسم في القرآن بهما، ولأن بينهما زمناً طويلاً، فالآية في انصرام هذا ومجيء الآخر عقيبه

(١) شفاء العليل: ٧٩.

(٢) التبيان في أقسام القرآن: ١٥٣.

(٣) انظر: جامع البيان: ٢٤/١٥٩-١٦٢، والمحزر الوجيز: ١٩٥٣، وزاد المسير: ١٥٢١.

بغير فصل أبلغ، فذكر سبحانه حالة ضعف هذا وإدباره، وحالة قوة هذا وتنفسه، وإقباله يطرد ظلمة الليل بتنفسه، فكلمات تنفس هرب الليل وأدبر بين يديه، وهذا هو القول والله أعلم^(١).

١٧ - لم يرد في القرآن إلا بمعنى كذا.

مثاله:

قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُنِيًّا ﴾ [مريم: ٦٩]. قال ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ: (الشيعية: الفرقة التي شايح بعضها بعضا، أي: تابعه، ومنه الأشياع أي: الأتباع، فالفرق بين الشيعة والأشياع: أن الأشياع هم التبع، والشيعة القوم الذين شايعوا، أي: تبع بعضهم بعضا، وغالب ما يستعمل في الدم، ولعله لم يرد في القرآن إلا كذلك كهذه الآية^(٢)...)^(٣).

ثانيا: ما جمع فيه ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ بين صيغتين من الصيغ الدالة على "المعهود

من معاني القرآن الكريم وأساليبه".

١ - المعهود من طريقة القرآن.

مثاله:

قوله تعالى: في قوله تعالى: ﴿ فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ ۝ خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ ۝ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ ظَهْرَيْنِ ﴾ [التبارك: ٧] إِنَّهُ عَلَىٰ رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ﴿٨﴾ [الطارق: ٥ - ٨].

(١) التبيان في أقسام القرآن: ٧٥.

(٢) لم أجد في كتاب بدائع التفسير تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ لَإِبْرَاهِيمَ ﴾ [الصافات: ٨٣]، لأن شيعة فيها ليست للدم، وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَعْتَنَهُ الَّذِي مِنْ شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ فَوَكَرَهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ قَالَ هَذَا مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ ﴾ [القصص: ١٥]، والذي يظهر أن هذين الموضوعين يخرجان من مواضع الدم؛ فيكون الحكم الذي ذكره ابن القيم أغلبي لا مطردا؛ لأن لفظ:

شيع، وشيعة ورد ٨ مرات في القرآن، منها ٦ مواضع في الدم، وهي: [الأنعام: ٦٥]، و [الأنعام:

١٥٩]، و [الحجر: ١٠]، و [مريم: ٦٩]، و [القصص: ٤]، و [الروم: ٣٢]، والله أعلم.

(٣) بدائع الفوائد: ١/ ١٦١، ١٦٢.

في مرجع الضمير في قوله تعالى: ﴿رَجِعْهُ﴾ قولان^(١):
الأول: أنه يعود إلى الإنسان، ويكون المعنى:
قادر على رده للحياة بعد موته.
أو على رده ماء كما كان قبل أن يخلقه منه.
أو رد الإنسان من حال الكبر إلى حال الصغر.
الثاني: أنه يعود إلى الماء، والمعنى:
قادر على رد الماء إلى الصلب، أو الإحليل.
أو حبس ذلك الماء فلا يخرج.

وقد رجَّح ابن القيم الأول، واستدل على ذلك بوجوه، منها قوله: (أنه هو المعهود من طريقة القرآن من الاستدلال بالمبدأ على المعاد).

وردّ القول الثاني؛ لأنه لم يعهد في القرآن مثله، فقال: (أنه لم يأت لهذا المعنى في القرآن نظير في موضع واحد، ولا أنكره أحد حتى يقيم سبحانه الدليل عليه)^(٢).

٢- عُرف المخاطب، والمعهود في القرآن.

مثاله:

قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَإِنْ يَشَأِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ وَيُجِئُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ إِنَّهُ عَلِيمُ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [الشورى: ٢٤].

في معنى: ﴿يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ﴾ قولان^(٣):

الأول: إن يشأ يربط على قلبك بالصبر على أذاهم حتى لا يشق عليك.

الثاني: إن يشأ ينسك القرآن، ويقطع عنك الوحي.

رجَّح ابن القيم رحمه الله القول الثاني لوجوه، منها قوله: (الربط على قلب العبد

(١) انظر: جامع البيان: ٢٤/٢٩٧، والمحزر الوجيز: ١٩٦٧، وزاد المسير: ١٥٣٥، والبحر المحيط: ٦٤٠/٨.

(٢) التبيان في أقسام القرآن: ٦٥.

(٣) انظر: المحزر الوجيز: ١٦٦٧، وزاد المسير: ١٢٦٨.

لا يقال له ختم على قلبه، ولا يعرف هذا في عُرف المخاطب، ولا لغة العرب، ولا هو المعهود في القرآن، بل المعهود استعمال الختم على القلب في شأن الكفار في جميع موارد اللفظ في القرآن، كقوله: ﴿ خَتَمَ اللهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ﴾ [البقرة: من الآية ٧]، وقوله: ﴿ أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوْنَهُ وَأَصْلَهُ اللهُ عَلَى عَظْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً ﴾ [الجاثية: من الآية ٢٣] ، ونظائره. وأما ربطه على قلب العبد بالصبر فكقوله: ﴿ وَرَبَطْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا فَقَالُوا رَبُّنَا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [الكهف: من الآية ١٤]، وقوله: ﴿ وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَى فَذِرَاعًا إِِنْ كَادَتْ لَتُبْدَى بِهِ لَوْلَا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [١٠] [القصص: ١٠]. والإنسان يسوغ له في الدعاء أن يقول: اللهم اربط على قلبي، ولا يحسن أن يقول: اللهم اختم على قلبي^(١).

٣- المعهود المطرد.

مثال:

قال تعالى: ﴿ قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى وَلَا تَجْهَرُوا بِصَلَاتِكُمْ وَلَا تَخَافُوا بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا ﴾ [الإسراء: ١١٠].
في المراد بالدعاء في الآية قولان:

الأول: دعاء العبادة، الذي يشمل نوعي الدعاء: دعاء السؤال والطلب، ودعاء الثناء والذكر^(٢).

الثاني: المراد به التسمية^(٣).

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: (وقيل: إن الدعاء ههنا بمعنى التسمية، كقولهم: دعوت ولدي سعيدا، وادعته بعبد الله، ونحوه، والمعنى: سموا الله أو سموا الرحمن؛ فالدعاء ههنا بمعنى التسمية. وهذا قول الزمخشري (٥٣٨هـ). والذي حملة على

(١) التبيان في أقسام القرآن: ١١٦.

(٢) أكثر المفسرين لم يشر إلى خلاف في معنى الدعاء، بل اقتصر على تفسيره بالمعنى الظاهر: انظر: جامع

البيان: ١٢٣/١٥، وتفسير القرآن العظيم: ١٢٨/٥.

(٣) انظر: الكشاف: ٦٤٥/٢، والتفسير الكبير للرازي: ٥٩/٢١.

هذا قوله: ﴿ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى ﴾ (الاسراء: ١١٠)؛ فإن المراد بتعدد معنى (أي) وعمومها ههنا تعدد الأسماء ليس إلا، والمعنى: أي اسم سميتوه به من أسماء الله تعالى: إما الله، وإما الرحمن؛ فله الأسماء الحسنَى، أي: فللمسمى سبحانه الأسماء الحسنَى، والضمير في: ﴿ فَلَهُ ﴾ يعود إلى المسمى. فهذا الذي أوجب له أن يحمل الدعاء في هذه الآية على التسمية. وهذا الذي قاله هو من لوازم المعنى المراد بالدعاء في الآية، وليس هو عين المراد، بل المراد بالدعاء معناه المعهود المطرد في القرآن، وهو دعاء السؤال ودعاء الثناء^(١)، ولكنه متضمن معنى التسمية؛ فليس المراد مجرد التسمية الخالية عن العبادة والطلب، بل التسمية الواقعة في دعاء الثناء والطلب؛ فعلى هذا المعنى يصح أن يكون في "تدعوا" معنى "تسموا"، فتأمل. والمعنى: أيًّا ما تسموا في ثنائكم ودعائكم وسؤالكم، والله أعلم^(٢).

٤- عُرف القرآن وعادته.

مثاله:

قوله تعالى: ﴿ فَلَا أُقِيمُ بِالْحَنِينِ ﴾ (الجوار الكنس ١٦) [التكوير: ١٥ - ١٦].

رجح ابن القيم رحمه الله أن المقسم به هنا النجوم في الأحوال الثلاثة:

فخنوسها هو: اختفاؤها عن الأبصار في النهار.

وجريانها هو: مع جريان الشمس والقمر.

وكنوسها هو: ظهورها للأبصار في الليل في أماكنها.

ورد قول من فسرها بالظباء وبقر الوحش، فقال: (وليس قول من فسرها بالظباء

(١) ما ذكره ابن القيم رحمه الله من إطراد استعمال الدعاء في القرآن بمعنى دعاء السؤال والثناء فيه نظر؛ لأنه قد

جاء في القرآن بمعنى التسمية، كما في قوله تعالى: ﴿ لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ

بَعْضًا ﴾ [النور: من ٦٣]، ومن استعماله في غير المعنى المشهور قوله: ﴿ أَنْ دَعَا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا ﴾

[مريم: من ٩١] أي: جعلوا وسموا، أو قوله تعالى: ﴿ ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ ﴾ [الأحزاب: من ٥]. انظر:

اختيارات ابن القيم وترجيحاته في التفسير - دراسة وموازنة، للحقطناني: ٧٨٨.

(٢) بدائع الفوائد: ٥١٦/٣.

وبقر الوحش بالظاهر). وذكر وجوها لذلك منها الاستدلال بعرف القرآن وعادته في المقسم به، فقال: (ليس بالبين إقسام الرب تعالى بالبقرة والغزلان، وليس هذا عُرف القرآن ولا عادته، وإنما يقسم سبحانه من كل جنس بأعلاه، كما أنه لما أقسم بالنفوس أقسم بأعلاها وهي النفس الانسانية، ولما أقسم بكلامه أقسم بأشرفه وأجله وهو القرآن، ولما أقسم بالعلويات أقسم بأشرفها وهي السماء وشمسها وقمرها ونجومها، ولما أقسم بالزمان أقسم بأشرفه وهو الليالي العشر...)^(١).

٥- طريقة القرآن وعادته.

مثاله:

قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ۝٤ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ۝٥ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ۝٦﴾ [التين: ٤ - ٦].

أختلف في معنى: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ۝٥﴾ على قولين^(٢):
الأول: أنه النار.

الثاني: أنه أرذل العمر.

ورجح ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ الأول - مستدلاً بطريقة القرآن وعادته -، فقال: (ثم لما كان الناس في إجابة هذه الدعوة فريقين: منهم من أجاب، ومنهم من أبى؛ ذكر حال الفريقين، فذكر حال الأكثرين، وهم المردودون إلى أسفل سافلين، والصحيح أنه النار)، ثم ذكر وجوها لترجيحه، منها قوله: (أرذل العمر لا يسمى أسفل سافلين لا في لغة، ولا عرف، وإنما أسفل سافلين هو سجين الذي هو مكان الفجار، كما أن عليين مكان الأبرار)، ومنها أيضا قوله: (أنه سبحانه ذكر حال الإنسان في مبدأه ومعاده، فمبدؤه خلقه في أحسن تقويم، ومعاده رده إلى أسفل سافلين أو إلى أجر غير ممنون، وهذا موافق لطريقة القرآن وعادته في ذكر مبدأ العبد ومعاده، فما لأرذل العمر وهذا المعنى المطلوب المقصود إثباته والاستدلال عليه؟)^(٣).

(١) التبيان في أقسام القرآن: ٧٣، ٧٤.

(٢) انظر: جامع البيان: ٢٤/٥١٣-٥١٥، وزاد المسير: ١٥٦٧.

(٣) التبيان في أقسام القرآن: ٢٩، ٣٠.

٦- الطريقة المعهودة في القرآن.

مثاله:

قوله تعالى: ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٧].
قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ : (قال: ﴿ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ ولم يقل المنعم عليهم كما قال ﴿ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ أن هذا جاء على الطريقة المعهودة في القرآن الكريم، وهي أن أفعال الإحسان والرحمة والجلود تضاف إلى الله سبحانه وتعالى، فيذكر فاعلها منسوبة إليه، ولا يبنى الفعل معها للمفعول، فإذا جيء بأفعال العدل والجزاء والعقوبة حذف وبنى الفعل معها للمفعول أدبا في الخطاب. وإضافته إلى الله تعالى أشرف قسمي أفعاله، فمنه هذه الآية، فإنه ذكر النعمة فأضافها إليه ولم يحذف فاعلها، ولما ذكر الغضب حذف الفاعل وبنى الفعل للمفعول، فقال: ﴿ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾، وقال في الإحسان ﴿ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾، ونظيره قول إبراهيم الخليل صلوات الله وسلامه عليه: ﴿ الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ ﴾ (٧٨) ﴿ وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ ﴾ (٧٩) ﴿ وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾ [الشعراء: ٧٨ - ٨٠] فنسب الخلق والهداية والإحسان بالطعام والسقي إلى الله تعالى، ولما جاء إلى ذكر المرض قال: ﴿ وَإِذَا مَرِضْتُ ﴾ ولم يقل أمرضني، وقال: ﴿ فَهُوَ يَشْفِينِ ﴾ (٨٠) (...)^(١).

٧- المؤلف من عادة القرآن.

مثاله:

قال تعالى: ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ﴾ [البلد: ١٢].
أختلف في العقبة على قولين^(٢):
الأول: هي مثل ضربه الله لمجاهدة الناس والشيطان في أعمال البر.
والثاني: عقبة حقيقية في الآخرة يصعد بها الناس في جهنم.

(١) بدائع الفوائد: ٢/٢٥٦.

(٢) انظر: تفسير السمعاني: ٤/٥٢٤، ومعالم التنزيل: ٤/٤٩٠، وزاد المسير: ١٥٥٣، والتفسير الكبير للرازي: ٣١/١٦٧.

قال ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ : (فهذا القول- يعني أنها حقيقة- أقرب إلى الحقيقة والآثار السلفية، والمألوف من عادة القرآن في استعماله "وما أدراك" في الأمور الغائبة العظيمة كما تقدم والله أعلم)^(١).

* * *

(١) التبيان في أقسام القرآن: ٢٨.

المبحث الثالث

تطبيقات "المعهود من معاني القرآن الكريم وأساليبه" عند ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ

المطلب الأول: تطبيقات "المعهود من معاني القرآن الكريم وأساليبه" عند ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ في التفسير.

تقدم أن من مهمات التفسير: معرفة عرف القرآن والمعهود من معانيه وأساليبه^(١)، وقد نص ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ على أنه أصل من أصول التفسير، بل هو أهم أصوله^(٢).

وقد ظهر جليا عند ابن القيم عنايته بتطبيق هذا الضابط في تفسير القرآن الكريم، والأمثلة على ذلك كثيرة، منها:

❖ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَزَعَنَّ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أُمَّةً أَشَدَّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَنِيًّا﴾ [مريم: ٦٩]. قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: (فالشيعة: الفرقة التي شابع بعضها بعضا، أي: تابعه، ومنه الأشياع أي: الأتباع، فالفرق بين الشيعة والأشياع: أن الأشياع هم التبعية، والشيعة القوم الذين شابعوا، أي: تبع بعضهم بعضا، وغالب ما يستعمل في الظم، ولعله لم يرد في القرآن إلا كذلك كهذه الآية، وكقوله: ﴿مِنَ الَّذِينَ فَزَعُوا أَنفُسَهُمْ وَكَانُوا شَيْعًا كُلَّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣٢]، وقوله: ﴿وَجِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِمْ مِّن قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا فِي شَكٍّ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٥٤]، وذلك والله أعلم لما في لفظ الشيعة من الشيعاء، والإشاعة التي هي ضد الائتلاف والاجتماع، ولهذا لا يطلق لفظ الشيع إلا على فرق الضلال لتفرقتهم واختلافهم، والمعنى: لنزع من كل فرقة أشدهم عتوا على الله، وأعظمهم فسادا فنلقينهم في النار)^(٣).

ففسر ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ لفظ الشيعة وبين معناه بما هو معهود من معناه في

(١) انظر مطلب: أهمية معرفة "المعهود من معاني القرآن الكريم وأساليبه".

(٢) بدائع الفوائد: ٣/٥٣٧، ٥٣٨.

(٣) المصدر السابق: ١/١٦١، ١٦٢.

لم يكن ذلك مفهوماً من أصل الوضع في اللغة^(١).
٢- أطرد استعمال لفظة: "ما يكون لك"، و"ما يكون لنا" استعمالها في المحرّم^(٢).

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: (وأما لفظة: "ما يكون لك"، و"ما يكون لنا" فاطرد استعمالها في المحرّم نحو: ﴿فَمَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا﴾ [الأعراف: من ١٣]، ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا﴾ [الأعراف: من ٨٩]، ﴿مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ﴾ [المائدة: من ١١٦]^(٣).

٣- "لا ينبغي" في لغة القرآن للمنع عقلاً أو شرعاً^(٤).
قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ: (وقد اطرد في كلام الله ورسوله استعمال (لا ينبغي) في المحظور شرعاً أو قدراً في المستحيل الممتنع)^(٥).

(١) جلاء الأفهام: ٣٨٧.

(٢) انظر: القواعد التفسيرية عند ابن قيم الجوزية، عبد الباسط فهميم: ٧٤/٢-٨٣.

(٣) بدائع الفوائد: ٨١٢/٤، ٨١٣.

(٤) انظر: القواعد التفسيرية عند ابن قيم الجوزية، عبد الباسط فهميم: ١٢٤/٢-١٣٠.

(٥) إعلام الموقعين: ٤٣.

المطلب الثاني

تطبيقات "المعهد من معاني القرآن الكريم وأساليبه" عند ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ في الترجيح والاختيار

يلزم قبل البدء بذكر التطبيقات تعريف الترجيح والاختيار، وبيان الفرق بينهما.

الترجيح:

لغة:

الترجيح في اللغة مصدر رَجَّحَ ترجيحاً. وأصل مادة (رَجَحَ) في اللغة تدور حول الثقل، والميل، والرزانة، والزيادة. و (الراء، والجيم، والحاء: أصل واحد، يدل على رزانة وزيادة. يقال: رَجَّحَ الشيءُ، وهو راجح، إذا رَزَنَ)^(١).

اصطلاحاً:

هو تقوية أحد الأقوال في تفسير الآية؛ لدليل، أو قاعدة تقويه، أو لتضعيف أو رد ما سواه^(٢).

الاختيار:

لغة: الاختيار في اللغة مصدر اختار يختار، و (الحاء، والياء، والراء: أصله العطف والميل)^(٣)، وخار الشيء واختاره: انتقاه، واخترت فلاناً على فلان: عُدِّي بعلى لأنه في معنى فَضَّلْتُ. والاختيار: الاصطفاء، وكذلك التَّخْيِيرُ^(٤).

اصطلاحاً:

هو تقديم أحد الأقوال المقبولة في تفسير الآية لسبب معتبر^(٥)، مع قبول غيرها.

(١) انظر: مقاييس اللغة لابن فارس: ٢/٤٨٩، ولسان العرب لابن منظور: ٢/٤٤٥، مادة: (رَجَحَ).

(٢) قواعد الترجيح عند المفسرين، د. حسين الحربي: ١/٣٥.

(٣) انظر: مقاييس اللغة لابن فارس: ٢/٢٣٢.

(٤) انظر: لسان العرب لابن منظور: ٤/٢٦٦، مادة: (خير).

(٥) اختيارات ابن القيم وترجيحاته في التفسير دراسة وموازنة من سورة الفاتحة إلى آخر سورة الإسراء، د. محمد القحطاني: ٢٢.

الفرق بين الترجيح والاختيار:

إن كان في قول المفسر تقوية لأحد الأقوال في تفسير الآية لدليل شرعي أو قاعدة من القواعد التفسيرية، مع تضعيف أو رد لما سواه؛ فذاك هو الترجيح، وإن قدم أحد الأقوال في تفسير الآية لسبب معتبر، مع قبول غيرها؛ فذاك هو الاختيار. والذي سرت عليه في هذا البحث هو النظر في كلام ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ، فإن كان في كلامه ما يدل على تقويته لقول مع ردِّ غيره أو تضعيفه؛ عدده ترجيحاً، وإن قوى قولاً مع قبول غيره؛ عدده اختياراً.

القسم الأول

تطبيقات "المعهود من معاني القرآن الكريم وأساليبه" في الترجيح

المثال الأول:

قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَٰئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ ۖ وَمَن يَكْفُرْ بِهِ ۖ فَأُولَٰئِكَ

هُمُ الْخٰسِرُونَ ﴿١٢١﴾

[البقرة: ١٢١].

أختلف في المراد بقوله: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ﴾ على قولين^(١):

الأول: أنهم مؤمنو أهل الكتاب، والكتاب هنا: اسم جنس يشمل التوراة والإنجيل.

الثاني: أنهم المؤمنون من أصحاب النبي محمد ﷺ، والكتاب: هو القرآن. وضَعَفَ ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ القول الثاني مستدلاً بأن المعهود من القرآن يأباه، فقال: (أختلف في الضمير في ﴿يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ﴾، فقيل: هو ضمير الكتاب الذي أوتوه، قال ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: يحلون حلاله، ويحرمون حرامه، ويقرؤونه كما أنزل، ولا يحرفونه عن مواضعه^(٢)، قالوا: وأنزلت في مؤمني أهل الكتاب. وقيل: هذا وصف للمسلمين، والضمير في ﴿يَتْلُونَهُ﴾ للكتاب الذي هو القرآن، وهذا بعيد؛ إذ عُرِفَ القرآن يأباه^(٣).

وفي هذا المثال يظهر تطبيق ابن القيم لمعهود القرآن ترجيحاً ورداً، فَرَجَّحَ هنا أن يكون المراد بأهل الكتاب مؤمنو أهل الكتاب، وأن الكتاب: اسم جنس يشمل التوراة والإنجيل؛ وذلك بمعهود القرآن في معنى مصطلح "أهل الكتاب". وأيضا رَدَّ

(١) القول الأول قول: ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، والضحاك، وابن زيد، ومقاتل. والثاني قول قتادة، ونسب إلى عكرمة.

انظر: جامع البيان: ٤٨٧/٢، ومعالم التنزيل: ١/١١٠، والمحرر الوجيز: ١٣٠، ١٢٩، وزاد المسير:

٨٦، والبحر المحيط: ١/٥٣٢.

(٢) انظر: جامع البيان: ٤٨٩/٢، وتفسير القرآن العظيم: ١/٥٩١.

(٣) مفتاح دار السعادة: ١/١٠٣.

قول من قال: هم المؤمنون من أصحاب النبي محمد ﷺ، والكتاب: هو القرآن؛ وذلك لمخالفته المعهود إذ عُرِف القرآن بأباه.

المثال الثاني:

قوله تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ ۗ (٥) خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ (٦) يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ (٧) إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ (٨)﴾ الطارق: [٥ - ٨].

في مرجع الضمير في قوله تعالى: ﴿رَجْعِهِ﴾ قولان^(١):

الأول: أنه يعود إلى الإنسان، ويكون المعنى:

قادر على رده للحياة بعد موته.

أو على رده ماء كما كان قبل أن يخلقه منه.

أو رد الإنسان من حال الكبر إلى حال الصغر.

الثاني: أنه يعود إلى الماء، والمعنى:

قادر على رد الماء إلى الصلب، أو الإحليل.

أو حبس ذلك الماء فلا يخرج.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ : والقول الصواب هو الأول؛ لوجوه، وذكر منها:

أنه هو المعهود من طريقة القرآن من الاستدلال بالمبدأ على المعاد.

وأنه لم يأت للمعنى الثاني في القرآن نظير في موضع واحد، ولا أنكره أحد حتى

يقيم سبحانه الدليل عليه.

وأن الارتباط الذي بين المبدأ والمعاد، والخلق الأول والخلق الثاني، والنشأة

الأولى والنشأة الثانية ارتباط من وجوه عديدة، ويلزم من إمكان أحدهما إمكان الآخر،

ومن وقوعه صحة وقوع الآخر، فحسن الاستدلال بأحدهما على الآخر^(٢).

(١) الأول قول: الحسن، وقتادة، والضحاك. والثاني قول: مجاهد، وعكرمة، وابن زيد. انظر: جامع البيان:

٢٤/٢٩٧-٣٠٠، والمحزر الوجيز: ١٩٦٧، وزاد المسير: ١٥٣٥، والبحر المحيط: ٨/٦٤٠،

وتفسير القرآن العظيم: ٧/٥٣٨.

(٢) انظر هذه الوجوه وغيرها في التبيان في أقسام القرآن: ٦٥.

وفي هذا المثال يظهر تطبيق ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ لمعهود القرآن ترجيحاً ورداً، فرَّجَحَ هنا القول الأول بمعهود القرآن في أسلوب الاستدلال بالمبدأ على المعاد، وذلك للارتباط الذي بين المبدأ والمعاد، والخلق الأول والخلق الثاني، والنشأة الأولى والنشأة الثانية، فإنه ارتباط من وجوه عديدة، ويلزم من إمكان أحدهما إمكان الآخر، ومن وقوعه صحة وقوع الآخر، فحسن الاستدلال بأحدهما على الآخر. وأيضا ردَّ القول الثاني لأنه لم يعهد في القرآن مثله، ولا نظير له في القرآن الكريم.

المثال الثالث:

قوله تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ٤﴾ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ﴿٥﴾ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ﴿٦﴾ [التين: ٤ - ٦].

أختلف في معنى: ﴿ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ﴿٥﴾﴾ على قولين^(١):
الأول: أنه النار.

الثاني: أنه أرذل العمر.

ورَّجَحَ ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ الأول - مستدلاً بطريقة القرآن وعادته -، فقال: (ثم لما كان الناس في إجابة هذه الدعوة فريقين: منهم من أجاب، ومنهم من أبى؛ ذكر حال الفريقين، فذكر حال الأكثرين، وهم المردودون إلى أسفل سافلين، والصحيح أنه النار)، ثم ذكر وجوها لترجيحه، منها:

أنه سبحانه ذكر حال الإنسان في مبدأه ومعاده، فمبدؤه خلقه في أحسن تقويم، ومعاده رده إلى أسفل سافلين، أو إلى أجر غير ممنون، وهذا موافق لطريقة القرآن وعادته في ذكر مبدأ العبد ومعاده، فما لأرذل العمر وهذا المعنى المطلوب المقصود إثباته، والاستدلال عليه؟

(١) القول الأول: "النار" قول: أبي العالية، ومجاهد، والحسن، وابن زيد. والثاني "أرذل العمر" قول: ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وعكرمة، والنخعي، وقتادة، والضحاك، والكلبي. انظر: جامع البيان: ٥١٣/٢٤ - ٥١٥، والنكت والعيون للماوردي: ٣٠٢/٦، والمححر الوجيز: ١٩٩٠، وزاد المسير: ١٥٦٧.

وأن نظير هذه الآية قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(٢٤) إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ﴿٢٥﴾ [الانشقاق: ٢٤ - ٢٥]، فالعذاب الأليم هو أسفل سافلين، والمستثنون هنا هم المستثنون هناك، والأجر غير الممنون هناك هو المذكور هنا، والله أعلم^(١).

وفي هذا المثال رجح ابن القيم رحمه الله أن يكون معنى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ رَدَدْتُهُمْ إِلَىٰ آسْفَلٍ سَفِيلِينَ﴾^(٢٥): النار؛ وذلك لموافقته معهود القرآن من وجهين:
الأول: أنه موافق لطريقة القرآن في أسلوب الاستدلال بالمبدأ على المعاد، فإن الله تعالى ذكر حال الإنسان في مبدأه ومعاده، فمبدؤه خلقه في أحسن تقويم، ومعاده رده إلى أسفل سافلين، أو إلى أجر غير ممنون، وهذا موافق لطريقة القرآن وعادته في ذكر مبدأ العبد ومعاده.

الثاني: أن نظير هذه الآية قوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^(٢٤) إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ﴿٢٥﴾ [الانشقاق: ٢٤ - ٢٥]، فالعذاب الأليم هو أسفل سافلين، والمستثنون هنا هم المستثنون هناك، والأجر غير الممنون هناك هو المذكور هنا.



(١) انظر هذه الأوجه وغيرها في التبيان في أقسام القرآن: ٢٩ - ٣١.

القسم الثاني

تطبيقات "المعهود من معاني القرآن الكريم وأساليبه" في الاختيار

مثاله:

قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ ﴾ [البلد: ١٢].

أختلف في المراد بالعقبة على قولين^(١):

فالقول الأول: هي مثل ضربه الله لمجاهدة الناس والشيطان في أعمال البر.

والثاني: عقبة حقيقية في الآخرة يصعدها الناس في جهنم.

اختار ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ القول الثاني، وقال عنه: (...أصح نظراً، وأثراً، ولغة)، وقال: (فكثيراً ما يقع في كلام السلف الوصية بالتَّضَمُّر^(٢) لاقتحام العقبة. وقال بعض الصحابة وقد حضره الموت فجعل يبكي ويقول: مالي لا أبكي وبين يدي عقبة كؤود أهبط منها إما إلى جنة وإما إلى نار. فهذا القول أقرب إلى الحقيقة والآثار السلفية، والمألوف من عادة القرآن في استعماله "وما أدراك" في الأمور الغائبة العظيمة كما تقدم والله أعلم)^(٣).

ففي هذا المثال اختار ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ تفسير العقبة بأنها حقيقية، لأسباب:

١- أنه أقرب إلى القول بالحقيقة، أما القول الأول فهو من المجاز.

٢- لدلالة الآثار عليه.

٣- لمعهود القرآن في استعماله "وما أدراك" في الأمور الغائبة العظيمة، وهنا

أمر غيبي عظيم من أمور الآخرة^(٤).

(١) القول الأول هو قول: الحسن، ومقاتل. والثاني قول: عطاء، والكلبى، ومجاهد، والضحاك. انظر:

جامع البيان: ٤١٩/٢٤-٤٢٤، وتفسير السمعي: ٥٢٤/٤، ومعالم التنزيل: ٤٩٠/٤، وزاد المسير:

١٥٥٣، والتفسير الكبير للرازي: ١٦٧/٣١، وتفسير القرآن العظيم: ٥٧١/٧.

(٢) التضمُّر من الهزال، يقال: تضمُّر وجهه: انضمت جلده من الهزال. انظر: لسان العرب: ٤٩٢/٤.

والمقصود التخفف من الدنيا.

(٣) التبيان في أقسام القرآن: ٢٨.

(٤) هذه الآية مستثناة من الكلية: أغلب "وما أدراك" فقد أخبر به وأعلم؛ لأنها لم تعقب ببيان بعدها. وقد

والمتمامل في كلامه رَحْمَةُ اللَّهِ يجده لم يرد قول من قال: هي مثل ضربه الله لمجاهدة الناس والشیطان في أعمال البر، ومما يدل على الاختيار والميل مع قبول القول الآخر: قوله: (فهذا القول أقرب إلى الحقيقة والآثار السلفية)، فقوله: أقرب دال على الاختيار.

وردت "وما أدراك" ثلاث عشرة مرة في القرآن، منها: أربعة مواضع مستثناة، وهي مع ما تقدم: قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ ۚ ﴾ [الحاقة: ٣]؛ لأنها أيضا لم تعقب ببيان بعدها، وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَجِئُ ۙ ﴾ [المطففين: ٨]، و﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا عَلَيُونَ ۙ ﴾ [المطففين: ١٩]؛ لأن ما بعدهما ذكر للكتاب المرفوم، وهو -على أصح قولي العلماء- ليس تفسيرا لهما، أما بقية المواضع وعددها تسعة مواضع فقد جاء بينها بعدها، والمواضع هي: [المدثر: ٢٧]، و [المرسلات: ١٤]، و [الانفطار: ١٧]، و [الانفطار: ١٨]، و [الطارق: ٢]، و [القدر: ٢]، و [القارعة: ٣]، و [القارعة: ١٠]، و [الهمزة: ٥]. انظر: كليات الألفاظ في التفسير، دراسة نظرية تطبيقية، د. بريك القرني: ٥٤٨-٥٥٨/٢.

المطلب الثالث

تطبيقات "المعهود من معاني القرآن الكريم وأساليبه" في تضعيف أقوال المفسرين.

كثير من الأمثلة التي مرت بتطبيقات ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ لمعهود القرآن في الترجيح تصلح أن تكون أمثلة أيضا لتضعيفه للقول المخالف للمعهود، ولذا جاءت أكثر تطبيقات "المعهود من معاني القرآن الكريم وأساليبه" عند ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ في تضعيف أقوال المفسرين التي تخالف معهود القرآن.

فإن قيل: لم أفردت هذه التطبيقات بمطلب خاص وقد جاء ذكر تضعيفه لأقوال المفسرين عند الحديث عن تطبيقاته لمعهود القرآن في الترجيح؛ فالجواب: أن ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ قد يُضَعِّف قولا تفسيريا في آية ما لمخالفته معهود القرآن، ثم يُرَجِّح قولا بمرجح آخر، فلا يلزم أن يُرَجِّح قولا في تفسير الآية بمعهود القرآن إن هو ضَعَّف قولا خالف المعهود. والمقصود من هذا المطلب ذكر الموضوع الذي ضَعَّف فيه ابن القيم قولا تفسيريا لمخالفته المعهود، ثم رجَّح قولا آخر بمرجحات وقرائن أخرى غير معهود القرآن جاء ذكرها في كلامه، وهي:

ومثال ذلك:

﴿وَأَلْمَسْنَا عُرْفًا﴾ [المرسلات: ١].

في المراد بالمرسلات أقوال^(١):

الأول: الرياح.

(١) فُسرَّت المرسلات بالرياح وهو قول: ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإحدى الروایتين عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وقول قتادة، ومجاهد، والكلبي. وُسرَّت بالملائكة وهو قول أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في رواية مقاتل، ومجاهد، والسدي، ومسروق، وغيرهم. وُسرَّت بالأنبياء وهي رواية عطاء عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والكلبي. وُسرَّت بالسحاب وهو قول الحسن، وفسرت بالزواجر والمواعظ المتتابعة والمعروفة في العقول كما ورد في تفسير الماوردي. وانظر هذه الأقوال في: جامع البيان: ٢٣ / ٥٨٠-٥٨٢، والنكت والعيون للماوردي: ٦ / ١٧٥، ١٧٦، وزاد المسير: ١٥٠٢، واللباب في علوم الكتاب لابن عادل: ٦١، ٦٠ / ٢٠.

الثاني: الملائكة.

الثالث: الأنبياء.

الرابع: السحاب.

الخامس: الزواجر والمواعظ المتتابعة والمعروفة في العقول.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ : فالإرسال المقسم به ههنا مقيد بالعرف، فإما أن يكون ضد المنكر، فهو إرسال رسله من الملائكة، ولا يدخل في ذلك إرسال الرياح، ولا الصواعق، ولا الشياطين، وأما إرسال الأنبياء فلو أريد؛ لقال: والمرسلين، وليس بالفصيح تسمية الأنبياء مراسلات، وتكلف الجماعات المرسلات خلاف المعهود من استعمال اللفظ، فلم يطلق في القرآن جمع ذلك إلا جمع تذكير لا جمع تأنيث... إلى أن قال: لكن هنا أمرا ينبغي التفطن له، وهو أنه سبحانه جعل الأقسام في هذه السورة نوعين: وفصل أحدهما من الآخر، وجعل العاصفات معطوفا على المرسلات بفاء التعقيب؛ فصارا كأنهما نوع واحد. ثم جعل الناشرات كأنه قسم مبتدأ، فأتي فيه بالواو ثم عطف عليه الفارقات والملقيات بالفاء؛ فأوهم هذا أن الفارقات والملقيات مرتبط بالناشرات، وأن العاصفات مرتبط بالمرسلات. وقد اختلف في الفارقات، والأكثر على أنها الملائكة، ويدل عليه عطف الملقيات ذكرا عليها بالفاء، وهي الملائكة بالاتفاق. وعلى هذا فيكون القسم بالملائكة التي تنشر أجنحتها عند النزول، ففرقت بين الحق والباطل، فألقت الذكر على الرسل إعدارا وإنذارا. ومن جعل الناشرات الرياح؛ جعل الفارقات صفة لها، وقال: هي تفرق السحاب ههنا وههنا، ولكن يأتي ذلك عطف الملقيات بالفاء عليها، ومن قال: الفارقات: أي القرآن يفرق بين الحق والباطل، فقوله يلتئم مع كون الناشرات الملائكة أكثر من التثامه إذا قيل إنها الرياح، ومن قال هي جماعات الرسل، إن أراد الرسل من الملائكة فظاهر، وإن أراد الرسل من البشر فقد تقدم بيان ضعف هذا القول. ويظهر والله أعلم بما أراد من كلامه أن القسم في هذه الآية وقع على النوعين: الرياح والملائكة، ووجه المناسبة أن حياة الأرض، والنبات، وأبدان الحيوان بالرياح؛ فإنها من روح الله، وقد جعلها الله تعالى نشورا. وحياة القلوب والأرواح

بالملائكة، فبهذين النوعين يحصل نوعا الحياة، ولهذا والله أعلم فصل أحد النوعين من الآخر بالواو، وجعل ما هو تابع لكل نوع بعده بالفاء، وتأمل كيف وقع القسم في هذه السورة على المعاد والحياة الدائمة الباقية، وحال السعداء والأشقياء فيها، وقررها بالحياة الأولى في قوله: ﴿أَتَخْلُقُكُمْ مِّن مَّاءٍ مَّهِينٍ﴾ [المرسلات: ٢٠]، فذكر فيها المبدأ والمعاد، وأخلص السورة لذلك، فحسن الأقسام بما يحصل به نوعا الحياة المشاهدة، وهو الرياح والملائكة، فكان في القسم بذلك أبين دليل، وأظهر آية على صحة ما أقسم عليه، وتضمنته السورة، ولهذا كان المكذَّب بعد ذلك في غاية الجحود والعناد والكفر؛ فاستحق الويل بعد الويل، فتضاعف عليه الويل كما تضاعف منه الكفر والتكذيب...^(١).

فظهر من كلام ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ تضعيف تفسير المرسلات بالأنبياء، وذلك في قوله: (وأما إرسال الأنبياء فلو أريد لقال: والمرسلين، وليس بالفصيح تسمية الأنبياء مرسلات، وتكلف الجماعات المرسلات خلاف المعهود من استعمال اللفظ، فلم يطلق في القرآن جمع ذلك إلا جمع تذكير لا جمع تأنيث).

ثم رجَّح أن يكون المراد بالمرسلات الريح، وذلك بمرجحات وقرائن أخرى غير معهود القرآن جاء ذكرها في كلامه، وهي:

أولها: يؤيد كونها الرياح عطف العاصفات عليها في قوله تعالى: ﴿فَالْعَصْفَتِ عَصْفًا﴾ [المرسلات: ٢] بفاء التعقيب والتسبب، فكأنها أرسلت؛ فعصفت. ووصف الريح بالعصف حقيقة لا مجاز فيه.

الثاني: أن السياق يدل عليه، فالقسم في بداية السورة جاء بالرياح أولا في قوله تعالى: ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا﴾ [المرسلات: ١ - ٢] فعصفت عَصْفًا. ثم عطف ما ليس من جنسها وهي الملائكة بالواو في قوله تعالى: ﴿وَالنَّشِيرَاتِ فِرْقَانًا﴾ [المرسلات: ٣ - ٥]، ثم عطف

(١) انظر: التبيان في أقسام القرآن: ٩٠-٩٢.

عليه المتجانسين للملائكة بالفاء، وذلك للمناسبة بينهما إذ بهما يحصل نوعا الحياة؛ ولذا قال: (ويظهر والله أعلم بما أراد من كلامه أن القسم في هذه الآية وقع على النوعين: الرياح والملائكة، ووجه المناسبة أن حياة الأرض، والنبات، وأبدان الحيوان بالرياح؛ فإنها من روح الله، وقد جعلها الله تعالى نشورا. وحياة القلوب والأرواح بالملائكة، فبهذين النوعين يحصل نوعا الحياة، ولهذا والله أعلم فصل أحد النوعين من الآخر بالواو، وجعل ما هو تابع لكل نوع بعده بالفاء).

الثالث: للمناسبة بين القسم بالرياح والملائكة وما تضمنته السورة من معاني. قال ابن القيم: (وتأمل كيف وقع القسم في هذه السورة على المعاد والحياة الدائمة الباقية، وحال السعداء والأشقياء فيها، وقررها بالحياة الأولى في قوله: ﴿أَنْزَلْنَاكَ مِنْ مَّاءٍ مَّهِينٍ﴾ [المرسلات: ٢٠]، فذكر فيها المبدأ والمعاد، وأخلص السورة لذلك، فحسن الأقسام بما يحصل به نوعا الحياة المشاهدة، وهو الرياح والملائكة، فكان في القسم بذلك أبين دليل، وأظهر آية على صحة ما أقسم عليه، وتضمنته السورة).

المطلب الرابع تطبيقات "المعهود من معاني القرآن الكريم وأساليبه" في رد الأقوال الباطلة

المقصود في هذا المطلب بيان اعتماد ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ المعهود من معاني القرآن الكريم وأساليبه في رد الأقوال الباطلة لأهل البدع والأهواء، وهو مختلف عما سبق الحديث عنه من تضعيفه لبعض الأقوال التفسيرية، إذ المقصود هنا الأقوال الباطلة.

قال ابن القيم - في سياق ذكره لأنواع التأويل الباطل - : (اللفظ الذي إطرده استعماله في معنى هو ظاهر فيه، ولم يعهد استعماله في المعنى المؤول، أو عهد استعماله فيه نادراً؛ فتأويله حيث ورد، وحمله على خلاف المعهود من استعماله باطل...)^(١).

ومن الأمثلة على ذلك: إبطال تفسير الاستواء بالاستيلاء لأن المعهود في القرآن إطراد لفظ استوى بلا لام.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ :

ولقد أتانا عشر أنواع من * * المنقول في فوقية الرحمن
مع مثلها أيضاً تزيد بواحد * * هانحن نسردها بلا كتمان
منها استواء الرب فوق العرش في * * سبع أتت في محكم القرآن^(٢)

(١) الصواعق المرسله: ١/ ١٩٦. الفصل الثاني وهو انقسام التأويل إلى صحيح وباطل.

(٢) قوله في سبع أتت في محكم القرآن هي: قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُغْشَىٰ اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٥٤﴾ [الأعراف: ٥٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يُدِيرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ ذَلِكَ اللَّهُ رَبُّكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾ [يونس: ٣]، وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى يُدِيرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ ﴿٢﴾ [الرعد: ٢]، قوله تعالى: ﴿الرَّحْنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ ﴿٥﴾ [طه: ٥]، وقوله تعالى: ﴿الَّذِي

وكذلك إطرّدت بلا لام ولو ** كانت بمعنى اللام في الأذهان
لأت بها في موضع كي يحمل الـ ** باقي عليها بالبيان الثاني^(١).
فقوله: وكذلك إطرّدت بلا لام ولو... كانت بمعنى اللام في الأذهان ... إلى
آخر الأبيات، يعني: أن لفظة استوى إطرّدت بلا لام، فلو كانت بمعنى اللام لأت
باللام في بعض المواضع كي يحمل الباقي عليها، كما أنهم يضمرون في موضع
ليحمل الباقي عليه في مواضع آخر^(٢).

وقد بين ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ هذا المعنى - في القسم الثاني: ما هو ظاهر في مراد
المتكلم، ولكنه يقبل التأويل - بقوله: (فهذا يُنظر في وروده، فإن اطرّدت استعماله على
وجه واحد؛ استحال تأويله بما يخالف ظاهره؛ لأن التأويل إنما يكون لموضع جاء
نادرا خارجا عن نظائره منفردا عنها، فيؤول حتى يرد إلى نظائره، وتأويل هذا غير
ممتنع؛ لأنه إذا عُرف من عادة المتكلم باطرّاد كلامه في توارد استعماله معنى ألفه
المخاطب، فإذا جاء موضع يخالفه؛ رده السامع بما عهد من عرف المخاطب إلى
عاداته المطردة، هذا هو المعقول في الأذهان والفطر وعند كافة العقلاء، وقد صرح
أئمة العربية بأن الشيء إنما يجوز حذفه إذا كان الموضع الذي ادعى فيه حذفه قد
استعمل فيه ثبوته أكثر من حذفه، فلا بد أن يكون موضع ادعاء الحذف عندهم
صالحا للثبوت، ويكون الثبوت مع ذلك أكثر من الحذف، حتى إذا جاء ذلك
محذوفا في موضع علم بكثرة ذكره في نظائره أنه قد أزيل من هذا الموضع، فحمل

خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَسَأَلَ بِهِ عِبَادَهُ ﴿٣٩﴾
[الفرقان: ٥٩] وقوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى
الْعَرْشِ مَا لَكُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴿٤﴾ [السجدة: ٤]، وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ
فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٤﴾ [الحديد: ٤]. انظر: توضيح المقاصد، وتصحيح
القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم: ٣٩٧.

(١) قصيدة الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية: ٧٢، ٧٣.

(٢) توضيح المقاصد، وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم، لأحمد بن إبراهيم بن عيسى: ٣٩٧.

عليه، فهذا شأن من يقصد البيان والدلالة، وأما من يقصد التلبيس والتعمية فله شأن آخر، والقصد أن الظاهر في معناه إذا اطرَّد استعماله في موارد مستويا؛ امتنع تأويله وإن جاز تأويل ظاهر ما لم يطرَّد في موارد استعماله. ومثال ذلك اطرَّاد قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] في جميع موارد من أولها إلى آخرها على هذا اللفظ، فتأويله باستولى باطل، وإنما كان يصح أن لو كان أكثر مجيئه بلفظ استولى، ثم يخرج موضع عن نظائره ويَرِد بلفظ استوى، فهذا كان يصح تأويله باستولى، فتفطن لهذا الموضع واجعله قاعدة فيما يمتنع تأويله من كلام المتكلم، وما يجوز تأويله^(١).

* * *

(١) الصواعق المرسلية: ١/٣٤، ٣٥.

الخاتمة

الحمد لله الذي علّم بالقلم، علّم الإنسان ما لم يعلم، والحمد لله الذي أعان ويسر؛ فبلغت بفضلته ومنه وكرمه خاتمة بحثي هذا، وفيما يلي أبرز نتائجه، وتوصياته:

❖ النتائج:

- ١- المراد بالمعهود من معاني القرآن الكريم وأساليبه: ما عُرفَ متكرراً في القرآن الكريم من المعاني والأساليب، مُطَرِّداً كان، أو أغلبياً.
 - ٢- يسمّى المعهود من استعمال القرآن الكريم: عُرف القرآن، وعادات القرآن، ولغة القرآن، وطريقته، وغير ذلك.
 - ٣- تظهر أهمية معرفة المعهود من معاني القرآن الكريم وأساليبه في أمور عدة: أولها: أن معرفة المعهود من معانيه واستعمالاته وأساليبه ضابط من ضوابط التفسير المهمة التي لا بد منها للمفسر حتى يتمكن من تفسير القرآن والكشف عن معانيه بالطريقة الصحيحة.
 - ثانيها: أهمية هذا الضابط في الترجيح والاختيار بين الأقوال التفسيرية، وكذا في تضعيف الأقوال التفسيرية المخالفة للمعهود من معاني القرآن وأساليبه.
 - ثالثها: لا بد من الرجوع عند تفسير الآية لطريقة القرآن والمعهود من معانيه لئلا يحدث معنى جديداً.
 - رابعها: أن في معرفة المعهود من معاني القرآن وأساليبه رداً للأقوال الباطلة من أهل البدع والأهواء.
 - ٤- مما يدل على عناية ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ بِالْمَعْهُودِ من استعمال القرآن الكريم ورود كثير من الاصطلاحات والصيغ الدالة عليه في مؤلفاته، إذ يذكره تارة بصيغة واحدة، وتارة يذكر في الموضوع الواحد صيغتين.
- فالصيغ المنفردة: (المعهود في القرآن)، (المعهود من استعمال اللفظ في القرآن)، (عُرف القرآن)، (طريقة القرآن)، (عادة القرآن)، (عادة خطاب القرآن)، (جرت عاداته سبحانه باستعمال لفظ كذا في كذا في جميع القرآن)، (لفظ كذا حيث وقع في القرآن فالمراد منه كذا)، (لغة القرآن)، (اطَّرد في كلام الله استعمال كذا في كذا)، (المعروف في القرآن)، (الغالب في القرآن)، (بل المطرد)، (وهو نظير (يعني):

نظير هذا في القرآن))، (لا نظير لمعناه في القرآن)، (ولا عهد في القرآن ذلك)، (لم يُعرف القسم في القرآن بكذا)، (لم يرد في القرآن إلا بمعنى كذا).

وما جمع فيه ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ بين صيغتين: (المعهود من طريقة القرآن)، (عُرف المخاطب)، (والمعهود في القرآن، المعهود المطرد)، (عُرف القرآن وعادته)، (طريقة القرآن وعادته)، (الطريقة المعهودة في القرآن)، (المألوف من عادة القرآن).

٥- ظهرت عناية ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ بتطبيق المعهود من معاني القرآن وأساليبه في: التفسير، والترجيح - أعني به: إن كان في كلامه ما يدل على تقويته لقول مع ردّ غيره أو تضعيفه - وفي الاختيار - أعني: إن قوّى قولاً مع قبول غيره - وفي تضعيف أقوال المفسرين، ورد الأقوال الباطلة لأهل البدع والأهواء.

٦- جاءت أكثر تطبيقات "المعهود من معاني القرآن الكريم وأساليبه" عند ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ في الترجيح وتضعيف أقوال المفسرين التي تخالف معهود القرآن.

٧- قد يُضعف ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ قولاً تفسيرياً في آية ما لمخالفته معهود القرآن، ثم يُرجح قولاً بمرجح آخر، فلا يلزم أن يُرجح قولاً في تفسير الآية بمعهود القرآن إن هو ضعّف قولاً خالف المعهود.

٨- جاءت تطبيقات ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ لمعهود القرآن موافقة للقول الصحيح إلا ما كان في مواضع قليلة^(١).

❖ التوصيات:

١- يوصي البحث باستقراء جميع مواطن المعهود من معاني القرآن وأساليبه عند ابن القيم رَحْمَةُ اللَّهِ في رسالة علمية مع دراستها دراسة وافية.

٢- تبين للباحثة أثناء بحثها عناية عدد من المفسرين بمعهود القرآن، كالشنقيطي، وابن عاشور، وكذلك شيخ الإسلام ابن تيمية، مما يدل على أهمية دراسة مواطن المعهود عندهم في أبحاث مستقلة. هذا، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

(١) راجع صيغتي: "المعروف في القرآن" عند حديثه عن عرف القرآن في أهل الكتاب، وصيغة: "المعهود المطرد" عند قوله بإطراد استعمال الدعاء في القرآن بمعنى دعاء السؤال والثناء.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب:

- ١- الإتيقان في علوم القرآن، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: أحمد ابن علي، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- ٢- اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، ابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- ٣- أحكام أهل الذمة، ابن قيم الجوزية، تحقيق: يوسف أحمد البكري، شاعر توفيق العاروري، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- ٤- الإحكام في أصول الأحكام، علي بن محمد الأمدي، تعليق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، ط١، ١٣٨٧هـ.
- ٥- أحكام القرآن، أبو بكر محمد بن عبد الله ابن العربي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م.
- ٦- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- ٧- إعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن القيم، ت: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٣م.
- ٨- البحر المحيط، أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي الغرناطي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي. دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- ٩- بدائع التفسير الجامع لما فسره الإمام ابن قيم الجوزية، جمعه ووثق نصوصه وخرج أحاديثه: يسرى السيد محمد، راجعه ونسق مادته: صالح الشامي، دار ابن الجوزي، الدمام، ط١، ١٤١٤هـ.
- ١٠- بدائع الفوائد، ابن القيم، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا وآخرون، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م.

- ١١ - البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن كثير، مكتبة المعارف، بيروت.
- ١٢ - البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: يوسف عبد الرحمن مرعشلي، جمال حمدي الذهبي، إبراهيم عبد الله الكردي. دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.
- ١٣ - بغية الوعاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل، المكتبة العصرية، بيروت.
- ١٤ - التبيان في أقسام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر ابن القيم، دار الفكر.
- ١٥ - التحرير والتنوير، محمد الطاهر ابن عاشور، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- ١٦ - تفسير القرآن العزيز، أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار السمعاني، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس غنيم، دار الوطن، الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- ١٧ - تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: د. حكمت بشير ياسين، دار ابن الجوزي، ط ١، ١٤٣١هـ.
- ١٨ - تفسير القرآن الكريم، أصوله، وضوابطه، أ.د. علي العبيد، مكتبة التوبة، الرياض، ط ٢، ١٤٣٠هـ.
- ١٩ - التفسير الكبير، فخر الدين محمد بن عمر الرازي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ.
- ٢٠ - تفسير المراغي، أحمد مصطفى المراغي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط ١، ١٣٦٥هـ.
- ٢١ - توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم، أحمد ابن إبراهيم ابن عيسى (المتوفى: ١٣٢٧هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٦هـ.

- ٢٢- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار عالم الكتب، ط ١، ١٤٢٤هـ.
- ٢٣- الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٥، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
- ٢٤- جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام، محمد بن أبي بكر ابن القيم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عبد القادر الأرنؤوط، دار العروبة، الكويت، ط ٢، ١٤٠٧ - ١٩٨٧.
- ٢٥- حاشية ابن القيم على سنن أبي داود، ابن قيم الجوزية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤١٥هـ.
- ٢٦- حاشية مقدمة التفسير، عبد الرحمن ابن قاسم الحنبلي، ط ٢، ١٤١٠هـ.
- ٢٧- دراسات في علوم القرآن، أ.د. فهد الرومي، ط ١٩، ١٤٣٥هـ.
- ٢٨- الدرر الكامنة، ابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. محمد رشاد سالم.
- ٢٩- الذيل على طبقات الحنابلة، ابن رجب الحنبلي، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، ط ١، ١٤٢٥هـ.
- ٣٠- زاد المسير في علم التفسير، أبو الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.
- ٣١- شذرات الذهب، ابن العماد، المكتب التجاري، بيروت.
- ٣٢- شرح مقدمة في أصول التفسير، أ.د. مساعد الطيار، دار ابن الجوزي، الدمام، ط ١، ١٤٢٧هـ.
- ٣٣- شفاء العليل شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد بدر الدين أبو فراس النعساني الحلبي، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م.

- ٣٤- الصلاة وحكم تاركها، وسياق صلاة النبي من حين كان يكبر إلى أن يفرغ منها، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر ابن القيم، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابري، الجفان والجابي - دار ابن حزم، قبرص، بيروت، ط ١، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- ٣٥- الصواعق المرسله في الرد على الجهمية والمعتلة، ابن قيم الجوزية، تحقيق: علي بن محمد الدخيل، دار العاصمة، الرياض، ط ١، ١٤٠٨ هـ.
- ٣٦- طريق الهجرتين وباب السعادتين، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر ابن القيم، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم، الدمام، ط ٢، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- ٣٧- عادات القرآن الأسلوبية، د. راشد الثنيان، دار التدمرية، الرياض، ط ١، ١٤٣٣ هـ.
- ٣٨- عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين، محمد بن أبي بكر ابن القيم، تحقيق: زكريا علي يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٣٩- قصيدة الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية، ابن قيم الجوزية، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط ٢، ١٤١٧ هـ.
- ٤٠- قواعد الترجيح عند المفسرين، د. حسين الحربي، دار القاسم، الرياض، ط ١، ١٤١٧ هـ.
- ٤١- القواعد التفسيرية عند الإمام ابن قيم الجوزية، عبد الباسط فهميم، مطابع الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٣٦ هـ.
- ٤٢- ابن قيم الجوزية، حياته، آثاره، موارده، بكر أبو زيد، دار العاصمة، ط ٢، ١٤٢٣ هـ.
- ٤٣- الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٤٢١ هـ، ٢٠٠١ م.

- ٤٤ - كليات الألفاظ في التفسير، د. بريك القرني، ط ١، ١٤٢٦هـ.
- ٤٥ - اللباب في علوم الكتاب، أبو حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي الحنبلي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٤٦ - لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي، دار صادر، بيروت، ط ١،
- ٤٧ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.
- ٤٨ - مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم النجدي، وابنه محمد، مكتبة المعارف.
- ٤٩ - مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: محمود خاطر، لبنان ناشرون، بيروت، ١٤١٥هـ / ١٩٩٥م.
- ٥٠ - معالم التنزيل، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: خالد محمد العك. دار المعرفة، بيروت.
- ٥١ - مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، محمد بن أبي بكر أيوب ابن القيم، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٥٢ - مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.
- ٥٣ - مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية، اعتنى به: فواز زمرلي، دار ابن حزم، بيروت، ط ٢، ١٤١٨هـ.
- ٥٤ - مناهل العرفان في علوم القرآن، محمد الزرقاني، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٤٢٢هـ.
- ٥٥ - النكت والعيون، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي، تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب.
- ٥٦ - الوابل الوابل الصيب من الكلم الطيب، ابن قيم الجوزية، تحقيق: محمد عبد الرحمن عوض، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.

- ٥٧- الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- ٥٨- الوجيز في علوم القرآن العزيز، أ.د. علي العبيد، دار التدمرية، الرياض، ط ١، ١٤٣٣هـ.

ثانيا: الرسائل العلمية:

- "اختيارات ابن القيم وترجيحاته في التفسير دراسة وموازنة من سورة الفاتحة إلى آخر سورة الإسراء"، د. محمد بن عبد الله القحطاني، إشراف: إبراهيم بن سعيد الدوسري، دكتوراه، قسم القرآن وعلومه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٢٩هـ.
- "اختيارات ابن القيم وترجيحاته في التفسير دراسة وموازنة من أول سورة الكهف إلى آخر القرآن الكريم"، د. محمد بن عبد الله الوزره، إشراف: أ.د. زاهر بن عواض الألمعي، دكتوراه، قسم القرآن وعلومه بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٢٩هـ.
- "عرف القرآن والمعهود من معانيه واستعمالاته، وأثره في الترجيح الدلالي، دراسة تأصيلية وتطبيقية"، د. أحمد فالح الخالدي، إشراف: أ.د. محمد الشافعي، دكتوراه، قسم أصول الدين بكلية الشريعة في جامعة اليرموك، ٢٠٠٧م / ٢٠٠٨م.



قاعدة (القول الذي يتفق مع نوع السورة أولى من غيره) التأصيل والتمثيل

إعداد

د. عليوي بن عبدالله الشمراني

أستاذ مشارك في جامعة تبوك

كلية التربية والآداب - قسم الدراسات الإسلامية

ملخص البحث

إذا وقع الاختلاف بين المفسرين في معنى آية؛ لاختلافهم في نوع تلك الآية أمكية هي أم مدنية؟

فأولى الأقوال بالترجيح: القول الذي يُفسر الآية وفق نوع سورتها دون استثناء لها من عموم السورة؛ لأن الأصل أن السورة المكية آياتها كلها مكية، والسورة المدنية آياتها كلها مدنية، والاستثناء خلاف الأصل، إلا أن تقوم حجة بينة، أو دليل واضح على استثناء إحدى الآيات من نوع سورتها .

البحث عرض لـ (قاعدة القول الذي يتفق مع نوع السورة أولى من غيره) تأصيلاً لها من كلام المفسرين، وتمثيلاً لها من خلال دراسة ثمان آياتٍ اختلف المفسرون في معناها لاختلافهم في مكية الآية أو مدنيتهما، وظهر للباحث أن أولى الأقوال بالترجيح: القول الذي يتفق ونوع السور . .
وأشار الباحث إلى ضوابط وقرائن ينبغي مراعاتها عند الاختلاف في نوع الآية؛ لئلا تنتزع الآية من نوع سورتها دول دليل قاطع .

* * *

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن اتبع هداه، وبعد:
فإن الله تعالى أنزل القرآن الكريم منجماً؛ لحكم جليلة، وغايات نبيلة؛ فكان يتنزل هدى للعباد، وذكرى لأولى الألباب، مناسباً لأحوال المخاطبين في نظمه وأسلوبه، وملائماً لحاجاتهم في أحكامه وآدابه وموضوعاته؛ فما نزل بمكة على المعصوم ﷺ قبل هجرته له خصائصه وميزاته وموضوعاته، وما نزل بعد الهجرة إلى المدينة له خصائصه وميزاته وموضوعاته كذلك.

لذا كان حرياً بمن تصدى لل تفسير أن يميّز بين المكي والمدني؛ لئلا تُتنزع آية من سياق سورتها أو تحمل على غير معناها، والناظر في كتب التفسير يجد أن المفسرين - رحمهم الله - قد اختلفوا في تفسير آية ومعناها والمخاطب بها بسبب اختلافهم في مكية تلك الآية أو مدنيته.

وأثناء قراءاتي لتفسير ابن كثير وجدته في كثير من المواضع قد تجاوزت الثلاثين يُرجح ويختار معنى، أو يعلل ويضعف قولاً؛ بناءً على نوع السور أمكية أم مدنية؛ إذ كان التعلق بنوع السورة ملاذاً حين يقع الاختلاف بين الأقوال، ومرجحاً عند التنازع بين المعاني، فالسورة إذا ثبت أنها مكية أو مدنية فالقاعدة أن ذلك عام لجميع آياتها فلا تستثنى آية من نوع سورتها إلا بدليل .

ولما كان الشأن كما وصفت؛ عزمْتُ أن أتبع بعض أقوال المفسرين حول هذه القاعدة بالتأصيل والتمثيل؛ ليتضح منها المراد، ويتجلى منها المقصود؛ فكان هذا البحث الذي وسمته بـ:

(قاعدة : القول الذي يتفق مع نوع السورة أولى من غيره - التأصيل والتمثيل)

أسباب اختيار البحث :

مما دعاني إلى هذا الموضوع :

١ - محاولة تأصيل هذه القاعدة التي تُعنى بالترجيح بين أقوال المفسرين بناءً على نوع السورة، ولم تلق العناية اللائقة بها في الدراسات القرآنية.

٢- وجود عدد من الآيات القرآنية صالحة أن تكون أمثلة لأثر نوع السورة في الترجيح عند الاختلاف بين أقوال المفسرين.

أهداف البحث:

يروم البحث ما يأتي:

- ١- إيراد بعض أقوال المفسرين لبيان أثر نوع السورة وأهميته في الترجيح بين الأقوال عند الاختلاف.
- ٢- دراسة عدد من الآيات التي اختلف المفسرون في معناها والمراد بها، وكان للاعتماد على قاعدة نوع السورة الأثر البين في الترجيح والاختيار.
- ٣- استنباط ضوابط هي كالسياج؛ لئلا تُستثنى الآية من نوع سورتها دون حجة أو برهان.
- ٤- التمهيد في الأدلة التي يعتمد عليها بعض المفسرين لإخراج الآية عن نوع سورتها، وبيان ما فيها.

مصطلح البحث:

نوع السورة: السورة إما أن تكون مكية أو مدنية، أو مختلفاً فيها.
سؤال البحث: إذا اختلف المفسرون في تفسير آية، فمنهم من يفسر الآية بما يتفق ونوع سورتها، ومنهم من يفسر الآية بما لا يتفق ونوع سورتها، ويدعي استثناء الآية من نوع السورة. فأى الفريقين أحسن تأويلاً، وأيها أقوى حجة ودليلاً؟

منهج البحث:

سرت في هذا البحث وفق المنهج الاستقرائي والمقارن؛ وفق الخطوات التالية:
١- جمعت عدداً من الآيات كان لقاعدة: (القول الذي يتفق مع نوع السورة أولى من غيره) الأثر البين في الترجيح بها بين أقوال المفسرين. وأوردت جملة من كلام أهل التفسير تأصيلاً لهذه القاعدة وبياناً لأهميتها ومنزلتها.
٢- درست ثمان آيات اختلف المفسرون في معناها والمراد بها بناءً على اختلافهم في نوع الآية، وجعلت كل آية في مطلب، وجمعت أقوال المفسرين في كل آية ولخصتها،

وأوردت أسماء المفسرين وفق وفياتهم غالباً، وأردفتُ كل قول بما يدل له من منطوق كلامهم أو مفهومه، وإلا اجتهدت في بيان ما يمكن أن يُستدل به لقولهم.

٣- رجّحت بين أقوال المفسرين، وبينت سبب الترجيح، وأجبت عن أدلة القول المرجوح، ونقلت من كلام أحد المفسرين ما يشير إلى قاعدة نوع السورة وأثر الاعتماد عليه في الترجيح، وبينت نوع السورة.

٤- خرجتُ الأحاديث والآثار وأوماتُ إلى درجتها من كلام أهل العلم، ولم أترجم لأعلام المفسرين؛ لشهرتهم، وكنتُ قد قدمتُ بين يدي البحث بمقدمة موجزة عن المكي والمدني.

الدراسات السابقة:

لا يكاد يوجد مؤلف من مؤلفات علوم القرآن الكريم إلا وكان من ضمن مباحثه باب يتعلق بالمكي والمدني تعريفاً وبياناً للسور المكية والمدنية، والسور والآيات المختلف فيها أمكية أم مدنية، وهذه بعض المؤلفات التي لها منزلتها في هذا الباب:

١- أهم خصائص السور والآيات المكية ومقاصدها، للدكتور أحمد عباس البدوي، وهي رسالة دكتوراه نوقشت في جامعة أم القرى سنة ١٤٠١هـ، وعقد الباحث المبحث الخامس من الباب الأول لبيان الآيات المكية في السور المدنية، والآيات المدنية في السور المكية، وأشار في مقدمته إلى أن ترجمته يعتمد على الروايات الثابتة عنده في كتب السنة. وعرض للآيات التي قيل باستثنائها، وكان يورد الدليل لما يراه راجحاً دون إسهاب في مناقشة الأدلة.

٢- خصائص السور والآيات المدنية ضوابطها ومقاصدها، للدكتور عادل محمد صالح أبو العلاء، وهي رسالة ماجستير نوقشت في جامعة أم القرى سنة ١٤٠٤هـ، وعقد الباحث الفصل الثالث من الباب الأول لبيان الآيات المدنية في السور المكية، والآيات المكية في السور المدنية، وأشار في مقدمته إلى أن ترجمته يعتمد على الأحاديث والآثار الصحيحة والمشهورة، فإن لم يجد لجاناً إلى دراسة أسلوب السورة والموضوعات التي تعالجها. وقد قصد الباحث الاختصار، ولذت خلت كثير من ترجماته من مناقشة الأقوال والرد عليها.

٣ - المكي والمدني في القرآن الكريم، دراسة تأصيلية نقدية للسور والآيات من أول القرآن الكريم إلى نهاية سورة الإسراء، لعبد الرزاق حسين أحمد، وهذا الكتاب في أصله رسالة ماجستير من قسم التفسير وعلوم القرآن في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، نوقشت في: ١٤-٦-١٧١٧هـ، وقد احتوت على مقدمات حول المكي والمدني أطال المؤلف فيها النفس كثيراً، ثم عرض للسور والآيات وبين نوعها، مع ذكر الأدلة لما يرجح ومناقشتها.

وهي رسالة ثمينه حوت نفايس ودرراً كثيرة مع طول نفس فيها.

٤ - المكي والمدني من السور والآيات من أول سورة الكهف إلى آخر سورة الناس، لمحمد بن عبد العزيز الفالح، قدّم له مؤلفه بمقدمات حول المكي والمدني، ثم عرض للسور والآيات مبيّناً نوع السورة، ومناقشة الآيات المختلف فيها. وهي رسالة لا تقل مكانتها عن سابقتها في الجودة والتحرير، ولم يتوسع الباحث فيما لا علاقة للرسالة به.

٥ - المكي والمدني في القرآن الكريم، للدكتور محمّد بن عبد الرحمن الشايع، ذكر فيه مقدمات حول المكي والمدني، ثم عرض للسور المختلف في مكيتها ومدنيتها عند الأئمة ثم بين ما ترجح لديه في تلك السور بعبارة موجزة، وهو كتيب قيم في بابه.

٦ - قواعد الترجيح عند المفسرين دراسة نظرية تطبيقية، للدكتور حسين بن عليّ الحربي، حيث جاء المطلب الثاني من المبحث الثاني: (قواعد الترجيح المتعلقة بالآثار) بعنوان: (إذا ثبت تاريخ نزول الآية أو السورة فهو مرجح لما وافقه من أوجه التفسير) وذكر المؤلف معنى القاعدة، وأقوال بعض المفسرين حولها، واكتفى بدراسة مثال واحد. وقد نثر الباحث دُرراً حول هذه القاعدة، وحديثه أعم مما أقصده في هذا البحث.

ومع منزلة هذه المؤلفات في المكي والمدني، فالباحث يروم إلى دراسة مستقلة لقاعدة: (القول الذي يؤيده نوع السورة أولى من غيره). تأصيلاً لها وتمثيلاً عليها، وإيراداً للضوابط المتعلقة بذلك.

خطة البحث:

تحتوي خطة البحث على مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة.
المقدمة: وفيها: أسباب اختيار البحث، وأهدافه، ومصطلحه، وسؤاله، والمنهج،
والدراسات السابقة، وخطة البحث.

المبحث الأول: مقدمات حول المكي والمدني، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: المراد بالمكي والمدني.

المطلب الثاني: الطريق لمعرفة المكي والمدني.

المطلب الثالث: أنواع السور القرآنية.

المطلب الرابع: الحكم بمكية السورة أو مدنيته.

المبحث الثاني: تأصيل قاعدة: (القول الذي يتفق مع نوع السورة أولى من

غيره)، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مضمون القاعدة.

المطلب الثاني: شرح القاعدة.

المطلب الثالث: اعتماد المفسرين لهذه القاعدة.

المبحث الثالث: الأمثلة التطبيقية على قاعدة: (القول الذي يؤيده نوع السورة أولى

من غيره)، وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول: المراد بالمعتدين والاعتداء في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ

فَأَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾:

المطلب الثاني: المراد بالناس في قوله: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾:

المطلب الثالث: المراد بالذين: ﴿قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيَّ بَشَرًا مِّنْ شَيْءٍ﴾:

المطلب الرابع: المراد بالإثم في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا

بَطْنٌ وَإِلَآئِمٌ﴾:

المطلب الخامس: المراد بالأرض في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّوكَ مِنْ

الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ﴿١٠﴾:

المطلب السادس: المراد بالذين نُهي النبي ﷺ عن مد النظر إلى ما مُتَّعوا به من متاع

الدنيا في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾:

المطلب السابع: المراد بالشاهد في قوله تعالى: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ

مِثْلِهِ﴾:

المطلب الثامن: معنى قوله تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ﴾:

المبحث الرابع: ضوابط ينبغي مراعاتها قبل استثناء الآية من نوع سورتها .

الخاتمة: وفيها أهم النتائج، وتوصياته.

* * *

المبحث الأول: مقدمات حول المكي والمدني

المطلب الأول: المراد بالمكي والمدني:

اختلف في تعريف المكي والمدني لاعتبارات مختلفة؛ إما باعتبار الزمان، وإما باعتبار المكان، وثالث باعتبار المخاطبين^(١).

والأظهر أنَّ المعتمد في تعريف المكي والمدني يعتمد على الزمان، وحينئذ يقال: المكي ما نزل قبل هجرة النبي ﷺ وإن كان نزوله بغير مكة، والمدني ما نزل بعد هجرة النبي ﷺ، وإن كان نزوله بغير المدينة^(٢).

وكان هذا التعريف هو الراجح لأمر منها:

١- هذا التعريف جامع مانع مطَّرد سالم من المعارضة.

٢- هذا التعريف هو المتفق مع أسلوب وعادة القرآن الكريم في خطابه، والمتأمل لذلك يدرك أن للسور التي نزلت بمكة موضوعاتها وخصائصها، وأسلوبها التي تميزها عن السور المدنية في الغالب.

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي: (١/١٨٧)، والإتقان في علوم القرآن، للسيوطي: (١/٣٧)، ومناهل العرفان، للزرقاني: (١/١٩٣)، ومباحث في علوم القرآن، لصبحي الصالح: (ص: ١٦٧)، ومباحث في علوم القرآن، لمناع القطان: (ص: ٦٠)، ودراسات في علوم القرآن الكريم، لفهد الرومي: (ص: ١٤٠)، وعلوم القرآن الكريم، لنور الدين عتر: (ص: ٥٥)، والمكي والمدني في القرآن الكريم، لمحمد الشايع: (ص: ٧)، والمكي والمدني في القرآن الكريم، لعبد الرزاق حسين أحمد: (١/٤٣)، والمكي والمدني من السور والآيات، لمحمد الفالح: (ص: ٢٧).

(٢) نص على هذا التعريف جملة من المفسرين، ومنهم: ابن عطية في المحرر الوجيز: (٢/١٤٣)، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن: (٦/٣٠)، وابن جزري في التسهيل لعلوم التنزيل: (١/١٣)، وابن كثير في فضائل القرآن الكريم: (ص: ٣٧)، وابن عادل في اللباب في علوم الكتاب: (٧/١٦٠)، وابن عرفة في تفسيره: (٢/٢٧٦)، والقنوجي في فتح البيان: (١٣/٤٥)، والقاسمي في محاسن التأويل: (٤/٣)، ومحمد رشيد رضا في تفسير القرآن الحكيم: (١/٢٨)، وابن عاشور في التحرير والتنوير: (٢٥/١٧٥)، ومحمد أبو شهبه في المدخل لدراسة القرآن الكريم: (ص: ٢٢٠)، ومناع القطان في مباحث في علوم القرآن: (ص: ٦٠)، وعبد الله الجديع في المقدمات الأساسية في علوم القرآن: (ص: ٥٧)، وفهد الرومي في دراسات في علوم القرآن الكريم: (ص: ١٤١)، ومساعد الطيار في شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل: (ص: ٦٦)، وسار على هذا الاصطلاح المفسرون الذين اطلعت على تفاسيرهم.

٣- المعتمد عند المفسرين هو السير على هذا التعريف، واعتبار ضابط الزمان حداً فاصلاً بين السور المكية والمدنية، وهذا ظاهر في حديثهم عند نوع السورة وما يستثنى من آياتها.

وقد ذكر الزركشي أن اعتبار الزمان في المراد بالمكي والمدني هو الاصطلاح المشهور، وأشار ابن حجر إلى أن هذا المصطلح قد وقع عليه الاتفاق^(١).
وأما اعتبار المكان أو نوع الخطاب حداً للمكي والمدني فلا يسلم من اعتراضات^(٢).

المطلب الثاني: الطريق لمعرفة السور المكية والمدنية:

يُعرف المكي والمدني عن طريقين:

- ١- النقل عن الصحابة رضي الله عنهم، فهم من شاهد التنزيل، وعاشوا الوقائع والأحداث والأحوال التي تنزل فيها القرآن على النبي صلى الله عليه وسلم، فإن لم نجد ذلك نقلاً عن الصحابة رجعنا إلى كلام التابعين، مع التأكد من صحة السند وسلامة ذلك من المعارض الأصح.
- ٢- الاجتهاد عند عدم النقل، وذلك بمعرفة خصائص وأسلوب وموضوعات القرآن المكي والمدني؛ ليقاس على ذلك، ومن ثم يلحق ما وافق أسلوب وخصائص المكي بالمكي، وما وافق أسلوب وخصائص المدني بالمدني^(٣).

(١) انظر: العجائب في بيان الأسباب: (٢٤٣/١).

(٢) قلت: اعتبار المكان حداً للمكي والمدني قول لا يخلو من قوة وبخاصة إذا علم وقت نزول السورة أو الآية، ولكن ضابط الزمان يغني عن = ذلك فكان هو التعريف المختار. وأما اعتبار المخاطب حداً للمكي والمدني فالأقرب أنه ضابط أغلبي في بعض السور دون بعض، لاسيما وقد خلت بعض السور من ذلك.

(٣) انظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي: (١/١٩١)، والإتقان في علوم القرآن، للسيوطي: (١/٦٩)، ومناهل العرفان، للزرقاني: (١/١٩٦)، والمدخل لدراسة القرآن الكريم، لمحمد أبو شهبة: (ص: ٢٢٦)، ومباحث في علوم القرآن، لمناع القطان: (ص: ٥٩)، ودراسات في علوم القرآن، لفهد الرومي: (ص: ١٣٧)، والمقدمات الأساسية في علوم القرآن، لعبد الله الجديع: (ص: ٥٨)، والمكي والمدني في القرآن الكريم لمحمد الشايع: (ص: ١٨)، والمكي والمدني في القرآن الكريم، لعبد الرزاق حسين أحمد: (١/١٠٣)، والمكي والمدني من السور والآيات، لمحمد الفالح: (ص: ٥٥).

المطلب الثالث: أنواع السور القرآنية:

السور من حيث الحكم بمكيته أو مدنيته^(١) تنقسم إلى:

١- سور مكية باتفاق.

٢- سور مدنية باتفاق.

٣- سور مختلف فيها هل هي مكية أم مدنية^(٢)؟ وحيث فلا مناص من الترجيح^(٣).

ومن ضمن مسائل المكي والمدني الآيات المختلف فيها أهي مكية أم مدنية^(٤)، وهذه الآيات التي وقع الاختلاف فيها، فمن قائل إن الآية تبع لنوع سورتها، ومن مستثن لها من تلك السورة، ذلك ما يسعى البحث إلى تجليلته؛ برسم إشارات علّها أن تكون إمارات للدلالة عليه.

المطلب الرابع: الحكم بمكية السورة أو مدنيته:

يعتمد وصف السورة بأنها مكية أو مدنية باعتبار نزول أول السورة، فإن نزلت فاتحة السورة في مكة فالسورة حيثنذ مكية، وإن نزلت فاتحة السورة في المدينة فالسورة حيثنذ مدنية، وهذا الضابط هو الأولى في الوصف.

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي: (١/١٩٣)، والإتقان في علوم القرآن، للسيوطي: (١/٣٨)، ومناهل العرفان، للزرقاني: (١/١٩٨)، والمدخل لدراسة القرآن الكريم، لمحمد أبو شهبه: (٢٢٤)، ومباحث في علوم القرآن، لمناع القطان: (ص: ٥٣)، ودراسات في علوم القرآن، لفهد الرومي: (ص: ١٣٧)، والمقدمات الأساسية في علوم القرآن، لعبد الله الجديع: (ص: ٦٣)، والمكي والمدني في القرآن الكريم، لمحمد الشايع: (ص: ٥٤).

(٢) انظر: الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي: (١/٤٦)، ومناهل العرفان، للزرقاني: (١/١٩٨)، والمدخل لدراسة القرآن الكريم، لمحمد أبو شهبه: (ص: ٢٢٥)، ومباحث في علوم القرآن، لمناع القطان: (ص: ٥٣)، ودراسات في علوم القرآن، لفهد الرومي: (ص: ١٣٧)، والمقدمات الأساسية في علوم القرآن، لعبد الله الجديع: (ص: ٦١).

(٣) قلت: ذكر الدكتور محمد الشايع بعد دراسته للسور المختلف فيها، والترجيح لما يراه أنّ عدد السور المكية (٨٨) سورة، والسور المدنية (٢٦) سورة. انظر: المكي والمدني في القرآن الكريم: (ص: ٧٠). وقام الدكتور عبد الله الجديع بالدراسة كذلك، فبلغت السور المكية (٨٩) سورة، والسور المدنية (٢٥) سورة. انظر: المقدمات الأساسية في علوم القرآن: (ص: ٦٠).

(٤) انظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي: (١/١٩٩)، والإتقان في علوم القرآن، للسيوطي: (١/٥٦)، المقدمات الأساسية في علوم القرآن، للجديع: (ص: ٦٣).

وقد أشار ابن عاشور إلى هذا الضابط في وصف السور بأنها مكية أو مدنية فقال: "العبارة بمكان نزول صدر السورة لا نزول آخرها"^(١).
وقيل: إن الحكم لمكية السورة أو مدنيتهما وفق الغالب على آياتها^(٢).
وهما وصفان مطردان، فأينما نزل صدر السورة فأيات السورة موافق لمكان نزولها، واستثناء بعض آياتها من نوع سورتها قليل بل نادر.

* * *

(١) التحرير والتنوير: (٣٥٤ / ٢٧).

(٢) انظر: الإتيان في علوم القرآن، للسيوطي: (١٣٧ / ١)، ومناهل العرفان، للزرقاني: (١ / ١٩٦)، والمدخل لدراسة القرآن الكريم، لمحمد أبو شهبه: (ص: ٢٢٣).

المبحث الثاني: قاعدة: القول الذي يتفق مع نوع السورة أولى من غيره

المطلب الأول: مضمون القاعدة:

السور القرآنية لا تخلو إما أن تكون مكية باتفاق أو مدنية باتفاق أو مختلفاً فيها - كما تقدم معنا - وهذه السور المختلف فيها بعد الدراسة والترجيح لا مناص من أن تندرج في أحد النوعين الرئيسيين إما المكي وإما المدني، وفق أدلة وضوابط وقرائن وخصائص موضوعية واضحة يعتمدها المفسرون.

بيد أن هناك آياتٍ في سور مكية وأخرى في سور مدنية اختلف فيها المفسرون وفي معناها، فمنهم من استثنى تلك الآيات وأخرجها عن نوع سورتها، ومنهم من أبقى تلك الآيات وفق نوع سورتها ولم ير وجهاً لاستثنائها، وأجاب عما يُشكل على معناها، وأورد الحجج المؤيدة لقوله.

ومعلوم أن الاستثناء خلاف الأصل، وأن الأصل العموم والاستثناء مفتقر إلى دليل، ولما كان الأمر على ما وصفتُ، فالناظر في كلام المفسرين عند تفسيرهم تلك الآيات التي قيل باستثنائها من نوع سورتها، يجد في كلامهم وتعليلهم قاعدة يمكن البناء عليها، والركون إليها عند الاختلاف، والتحاكم إليها عند التنازع، واعتمادها كقاعدة من قواعد الترجيح، وهذه القاعدة يمكن صياغتها بـ: (إذا ثبت أن السورة مكية أو مدنية فالقول الذي يتفق مع نوع السورة أولى من غيره).

المطلب الثاني: شرح القاعدة:

إذا ثبت أن السورة نزلت في مكة فيلزم أن جميع آياتها مكية؛ وبناء على ذلك فأولى الأقوال والمعاني في تفسير آياتها ذلك القول الذي يتفق مع مكيته؛ وذلك أن الأصل في آيات السورة أن تكون جميع آياتها متفقة مع نوع تلك السورة، واستثناء بعض آيات السورة التي نزلت في مكة والقول بأن تلك الآيات نزلت في المدينة استثناء لا بد من دليل صحيح يدل عليه؛ لأنه خلاف الأصل، والقول الذي يعضده الأصل أولى إلا ما أخرجه البرهان والدليل.

وكذلك القول في السور المدنية، فإذا ثبت أن تلك السورة نزلت في المدنية، فيقال: إن جميع آياتها مدنية، وحينئذ فأولى الأقوال والمعاني في تفسير آياتها ما يتفق ومدنية السورة، وإخراج شيء من آياتها عن مدنيتهما والقول بأنها مكية خلاف الأصل لا يصار إليه إلا بدليل^(١).

المطلب الثالث: اعتماد المفسرين هذه القاعدة:

اعتمد كثير من المفسرين هذه القاعدة، وأشاروا إليها، ورجحوا بها عند الاختلاف، وعولوا عليها عند الترجيح، وإليك نبذة من أقوالهم:

الطبري (ت: ٣١٠هـ) فقد رجح ما ذهب إليه مجاهد من أن قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَعَدَّيْ عَلَيْكُمْ فَأَعِدُّوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعَدَّيْ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٤] مدني لا مكِّي، وردّ على من قال إن الآية نازلة في مكة، وإليك قوله: "وأشبه التأويلين بما دل عليه ظاهر الآية، الذي حكى عن مجاهد، لأن الآيات قبلها إنما هي أمر من الله للمؤمنين بجهاد عدوهم على صفة، وذلك قوله: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَقْتُلُونَكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٠] والآيات بعدها، وقوله: ﴿فَمَنْ أَعَدَّيْ عَلَيْكُمْ فَأَعِدُّوا عَلَيْهِ﴾ إنما هو في سياق الآيات التي فيها الأمر بالقتال والجهاد، والله جل ثناؤه إنما فرض القتال على المؤمنين بعد الهجرة. فمعلوم بذلك أن قوله: ﴿فَمَنْ أَعَدَّيْ عَلَيْكُمْ فَأَعِدُّوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعَدَّيْ عَلَيْكُمْ﴾ مدني لا مكِّي، إذ كان فرض قتال المشركين لم يكن وجب على المؤمنين بمكة"^(٢).

السمعاني (ت: ٤٨٩هـ) قال عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ﴾ [سبأ: ٦]: "قوله تعالى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾ قال بعضهم: هذا في مؤمني أهل الكتاب مثل عبد الله بن سلام وغيره. والصحيح أن الآية في الذين آمنوا بالنبي من أهل مكة وغيرهم، وهو بمكة؛ لأن

(١) انظر: قواعد التفسير، للدكتور خالد السبتي: (٧٧/١)، وشرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل، للدكتور مساعد الطيار: (ص: ٧١).

(٢) جامع البيان: (٣/٥٨١). وانظر: تفسير القرآن العظيم، لابن كثير: (١/٥٢٧).

السورة مكية، وعبد الله بن سلام وأشباهه إنما آمنوا بالمدينة" (١).
ابن عطية (ت: ٥٤٣ هـ) فقد اعتمد على هذه القاعدة، وضعّف قول من فسّر قوله تعالى: ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ [الذاريات: ١٩] بالزكاة المفروضة، فقال: "وقوله تعالى: ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ﴾ الصحيح أنها محكمة، وأن هذا الحق هو على وجه الندب، لا على وجه الفرض، و﴿مَعْلُومٌ﴾ (٢) يراد به متعارف، وكذلك قيام الليل الذي مدح به ليس من الفرائض، وأكثر ما تقع الفريضة بفعل المندوبات. وقال منذر بن سعيد: هي الزكاة المفروضة. وهذا ضعيف؛ لأن السورة مكية وفرض الزكاة بالمدينة. وقال قوم من المتأولين: كان هذا ثم نسخ بالزكاة، وهذا غير قوي، وما شرع الله ﷻ بمكة قبل الهجرة شيئاً من أخذ الأموال" (٣).

الفخر الرازي (ت: ٦٠٦ هـ) رجّح هذه القاعدة عند تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَا تُطِيعُ الْكُفْرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٢] فقال: "وأما قوله: ﴿وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ فقال بعضهم: المراد بذل الجهد في الأداء والدعاء. وقال بعضهم: المراد القتال. وقال آخرون: كلاهما. والأقرب الأول؛ لأن السورة مكية، والأمر بالقتال ورد بعد الهجرة بزمان" (٤).

القرطبي (ت: ٦٧١ هـ) عند تفسير قوله تعالى: ﴿لَا أَقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [البلد: ١] اختار أن البلد هي مكة، وضعّف القول بأنها المدينة استناداً لهذه القاعدة فقال: "و﴿الْبَلَدِ﴾: هي مكة، أجمعوا عليه، أي: أقسم بالبلد الحرام الذي أنت فيه، لكرامتك عليّ وحبي لك. وقال الواسطي: أي: نحلف لك بهذا البلد الذي شرفته بمكانك فيه حياً، وبركتك ميتاً، يعني المدينة. والأول أصح؛ لأن السورة نزلت بمكة باتفاق" (٥).

(١) تفسير السمعاني: (٣١٧/٤). وانظر: (٥١/٥)، (١٣٦/٥)، (٢٥٤/٥)، (٢٣٧/٦).
(٢) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ﴾ [المعارج: ٢٤].
(٣) المحرر الوجيز: (١٧٥/٥). وانظر هذه المواضع من التفسير نفسه: (٢٩٥/٢)، (٥١٨/٢)، (٥١٢/٣)، (٧٠/٤)، (٢٤٨/٤)، (٢٤٣/٤)، (٩٤/٥)، (٣٦٨/٥)، (٤٧٥/٥).
(٤) مفاتيح الغيب: (٤٧٤/٢٤). وانظر: (٦٤٤/٣)، (٣٨١/٢١)، (٢٥٩/٣٢).
(٥) الجامع لأحكام القرآن: (٦٠/٢). وانظر: (٢٤٤/٦)، (٣٠٣/٨)، (١٧٨/١٠)، (٢٨٢/١٠).

ابن جزري الكلبي (ت: ٧٤١هـ): إذ ردّ أحد الأقوال عملاً بهذه القاعدة، فقال عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَىٰ﴾ [الضحى: ٧]: "... والثالث: (وجدك ضالاً) عن الهجرة فهداك إليها. وهذا ضعيف؛ لأن السورة نزلت قبل الهجرة" (١).

أبو حيان (ت: ٧٤٥هـ) فقد رجح بهذه القاعدة قولاً وضعّف آخر، فقال عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩]: ﴿وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَىٰ﴾ هذا استفهام تقرير يحث على الإصغاء لما يلقي إليه وعلى التأسي. وقيل: (هل) بمعنى (قد)، أي: قد أتاك، والظاهر خلاف هذا؛ لأن السورة مكية، والظاهر أنه لم يكن أطلعها على قصة موسى قبل هذا. وقيل: إنه استفهام معناه النفي، أي: ما أخبرناك قبل هذه السورة بقصة موسى، ونحن الآن قاصون قصته لتتسلى وتتأسى" (٢).

الشوكاني (ت: ١٢٥٠) حيث قال عند تفسير قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّىٰ﴾ [التكوير: ١٤] وذكر اسم ربه صَلَّى ﴿[الأعلى: ١٤، ١٥]: " وقيل: المراد بالصلاة هنا صلاة العيد، كما أن المراد بالتزكي في الآية زكاة الفطر، ولا يخفى بعد هذا القول؛ لأن السورة مكية، ولم تفرض زكاة الفطر وصلاة العيد إلا بالمدينة" (٣).

ابن عاشور (ت: ١٣٩٣هـ) فرجع عود الضمير على المشركين دون غيرهم وحجته هذه القاعدة، فقال عند تفسير قوله تعالى: ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحٰنَهُ هُوَ الْعَزِيزُ لَهُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطٰنٍ بِهٰذَا أَنْقُلُوهُ عَلٰى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٦٨]: " فضمير (قالوا) عائد إلى: ﴿الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ﴾ [يونس: ٦٦] أي: قال المشركون اتخذ الله ولداً. وليس المراد

(١) (٣٠١/١٠)، (٢٦٢/١١)، (٥٨/١٣)، (٣٦٠/١٥)، (٢٤/١٦)، (٢٢١/١٦)، (٢٠/٩٩).

(٢) التسهيل لعلوم التنزيل: (٢/٤٩١).

(٣) البحر المحيط: (٧/٣١٤)، وانظر: (٤/٥٢٠)، (٥/٤٤)، (٥/٥٦٢)، (٧/٦٨)، (٧/١٦٦)، (٨/١٩٠)، (٩/٤٣٦).

(٣) فتح القدير: (٥/٥١٦)، (٢/١٩٢)، (٢/٥٥٣)، (٣/٢٣٣)، (٤/٤٤١)، (٤/٥٩١)، (٤/٦١٥)، (٥/١٠١)، (٥/٤٣٥)، (٥/٥٥٩).

من الضمير غيرهم من النصاري؛ لأن السورة مكية؛ والقرآن المكي لم يتصد لإبطال زيغ عقائد أهل الكتاب" (١).

الشنقيطي (ت: ١٣٩٣ هـ) فقد اعتمد على هذه القاعدة، وضعف معنى يخالفها عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]. فقال: "قال بعض أهل العلم: كان المشركون ينكرون نبوته ﷺ، ويقولون: هو شاعر يتربص به ريب المنون، ولعله يموت كما مات شاعر بني فلان، فقال الله تعالى: قد مات الأنبياء من قبلك، وتولى دينه بالنصر والحيطة، فهكذا نحفظ دينك وشرعك. وقال بعض أهل العلم: لما نعى جبريل إلى النبي ﷺ نفسه قال: فمن لأمتي؟ فنزلت: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ﴾ (٢). والأول أظهر؛ لأن السورة مكية، ومعنى الآية: أن الله لم يجعل لبشر قبل نبيه الخلد، أي: دوام البقاء في الدنيا، بل كلهم يموت" (٣).



(١) التحرير والتنوير: (٢٢٩/١١)، (٨١/٣)، (٣٧٥/٧)، (٢١٩/١٢)، (١٠٧/١٣)، (٣٢٦/١٤)، (١٣/٢٤)، (٣٥١/٢٥)، (٤١٨/٢٩).

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير: (٥٨/٣) مطولاً، وليس فيه ذكر سبب النزول. وقال العراقي في المغني عن حمل الأسفار في الأسفار: (١٨٤٩): "وإسناده ضعيف".

(٣) أضواء البيان: (١٤٤/٤).

المبحث الثالث الأمثلة التطبيقية على قاعدة: (القول الذي يتفق مع نوع السورة أولى من غيره)

سبق الحديث عن هذه القاعدة شرحاً وبياناً لها واستجلاءً لمعناها، وتأيد الحديث عن هذه القاعدة بأقوال المفسرين من خلال عباراتهم في إعمالها والاعتماد عليها. وهذه بعض الأمثلة على هذه القاعدة قد اختلفت فيها أقوال المفسرين، وتباينت آراؤهم، فكان لهذه القاعدة الأثر الواضح، والبرهان البين في الترجيح.

المطلب الأول: المراد بالمعتدين ونوع الاعتداء في قوله تعالى: ﴿الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ وَالْحُرُمَتُ قِصَاصٌ فَمَنْ أَعَدَّى عَلَيْكُمْ فَأَعِدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعَدَّى عَلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ أَلَّهْ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ١٩٤].

اختلف المفسرون في المراد بالمعتدين ونوع الاعتداء في هذه الآية على قولين:
القول الأول: أنها نزلت بمكة، والمسلمون حينئذ قلة ولا طاقة لهم بالقتال، ولكن من شتم أهل الإسلام وآذاهم من المشركين، فللمسلمين أن يردوا على شتمه وأن ينتصروا منه. وروي هذا القول عن ابن عباس رضي الله عنهما ^(١).
دليل هذا القول: أن هذه الآية نزلت في مكة، والمسلمون كانوا قلة ولا قوة لهم؛ فالآية حينئذ في الرد على أهل الشتم وسباب أهل الشرك.
القول الثاني: من قاتلكم أيها المؤمنون من المشركين فاقتلوهم. روي هذا القول عن مجاهد. وهو قول الطبري، والزجاج، والسمرقندي، والواحدي، والبغوي، والزمخشري، والرازي، والخازن، وابن كثير ^(٢).

(١) انظر: جامع البيان، للطبري: (٥٨٠/٣)، وتفسير ابن أبي حاتم: (٣٢٩/١)، والمححر الوجيز، لابن عطية: (٢٦٤/١)، والعجاب في بيان الأسباب، لابن حجر: (٤٧١/١).

(٢) انظر: جامع البيان: (٥٨٠/٣)، ومعاني القرآن وإعرابه: (٢٦٥/١)، وبحر العلوم: (١٢٨/١)، والوسيط: (٢٩٢/١)، ومعالم التنزيل: (٢٣٩/١)، والكشاف: (٢٣٧/١)، ومفاتيح الغيب: (٢٩٣/٥)، ولباب التأويل: (١٢٣/١)، وتفسير القرآن العظيم: (٥٢٧/١).

أدلة هذا القول:

- ١ - سياق الآية كان في الأمر بالقتال والجهاد قبل هذه الآية وبعدها، فدل ذلك على أن الآية في شأن قتال مَنْ قاتل المؤمنين. يقول الطبري: "وأشبه التأويلين بما دل عليه ظاهر الآية الذي حُكي عن مجاهد؛ لأن الآيات قبلها إنما هي أمر من الله للمؤمنين بجهاد عدوهم على صفة، وذلك قوله: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقْتُلُونَكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٠]، والآيات بعدها، وقوله: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَأَعِدُوا عَلَيْهِ﴾ إنما هو في سياق الآيات التي فيها الأمر بالقتال والجهاد، والله جل ثناؤه إنما فرض القتال على المؤمنين بعد الهجرة. فمعلوم بذلك أن قوله: ﴿فَمَنْ أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَأَعِدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ مدني لا مكِّي، إذ كان فرض قتال المشركين لم يكن وجب على المؤمنين بمكة^(١).
- ٢ - أن السورة مدنية لا مكية، والمعنى الذي يؤيده نوع السورة أولى من غيره.

الترجيح:

- الراجح أن الآية نزلت والمسلمون بالمدينة، وجاءت مؤذنة بأن مَنْ قاتل المسلمين في الشهر الحرام وانتهاك حرمة فللمسلمين قتاله ورد عدوانه، وهذا الراجح لما يأتي:
- ١ - سورة البقرة سورة مدنية، والقول الذي يؤيده نوع السورة أولى من غيره إلا بدليل صارف.
 - ٢ - سياق الآيات ظاهر الدلالة أنها في شأن القتال، والانتصار من أهل الشتائم - وإن كان جائزاً - لكنه ليس المقصد من الآية وسياقها.
- القول بأن الآية نزلت في مكة يجاب عنه: بأن لا دليل يدل عليه، وهو خارج عن نوع السورة وسياق الآيات.

النتيجة:

سورة البقرة سورة مدنية^(٢)، وهذه الآية مدنية، والقول الذي يرجح بقاء الآية وفق

(١) جامع البيان، للطبري: (٣/ ٥٨٠).

(٢) انظر: المحرر الوجيز، لابن عطية: (١/ ٨١)، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: (١/ ١٥٢)، وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير: (١/ ١٥٥)، ومحاسن التأويل، للقسامي: (١/ ٢٤١)، والتحرير والتنوير، لابن عاشور: (١/ ٢٠١).

نوع سورتها أولى من غيره.

وقد رجّح هذه القاعدة: الطبري، وابن كثير.

المطلب الثاني: المراد بالناس في قوله: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ

تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٦٧].

اختلف المفسرون في المقصود بهذه الآية ابتداءً:

القول الأول: أن الآية مدنية، وهي واردة في شأن أهل الكتاب ابتداءً، وأن الله تعالى قد آمن النبي ﷺ من مكر اليهود والنصارى، بعد أن أمره ببيان حقيقة ما هم عليه من الكفر والضلال. وذهب إلى هذا القول: الطبري، والفخر الرازي، والقرطبي، والنسفي، وأبو حيان، وابن كثير، وابن عاشور^(١).

أدلة هذا القول:

- ١ - سياق هذه الآية في شأن أهل الكتاب، يقول الفخر الرازي: "الأولى حملة على أنه تعالى آمنه من مكر اليهود والنصارى، وأمره بإظهار التبليغ من غير مبالاة منه بهم؛ وذلك لأن ما قبل هذه الآية بكثير وما بعدها بكثير لما كان كلاماً مع اليهود والنصارى امتنع إلقاء هذه الآية الواحدة في البين على وجه تكون أجنبية عما قبلها وما بعدها"^(٢).
- ٢ - سورة المائدة مدنية، والقول الذي يؤيده نوع السورة أولى من غيره^(٣).
- ٣ - ما أخرجه الطبراني من طريق مُعَلَّى بن عبد الرحمن عن فضيل بن مرزوق عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري قال: "كان العباس عم رسول الله ﷺ فيمن يحرسه، فلما نزلت هذه الآية: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ ترك رسول الله ﷺ الحرس"^(٤).

(١) انظر: جامع البيان: (٤٦٧/١٠)، ومفاتيح الغيب: (٤٠١/١٢)، والجامع لأحكام القرآن: (٢٤٤/٦)، ومدارك التنزيل: (٤٦٢/١)، والبحر المحيط: (٣٢٣/٤)، وتفسير القرآن العظيم: (١٥٣/٣)، والتحرير والتنوير: (٢٥٦/٦).

(٢) مفاتيح الغيب: (٤٠١/١٢). وانظر: جامع البيان، للطبري: (١٦٧/١٠).

(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: (٢٤٤/٦)، والبحر المحيط، لأبي حيان: (٣٢٣/٤)، وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير: (١٥٤/٣).

(٤) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط: (٢١/٤)، ح: (٣٥١٠)، وفي المعجم الصغير: (٢٥٥/١)،

=

قلت: وجه الشاهد: أن العباس رضي الله عنه لم يهاجر إلا قبل الفتح بقليل^(١)، وحراسته النبي صلى الله عليه وآله دالة على أن الآية مدنية.

القول الثاني: أن الآية نزلت في قريش، وذلك أن النبي صلى الله عليه وآله كان يخاف قريشاً حتى نزلت هذه الآية. روي هذا القول عن: ابن جريج^(٢).

دليل هذا القول:

١- ما أخرجه الطبراني من طريق النضر أبي عمر، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: "كان رسول الله صلى الله عليه وآله يُحرس، فكان يرسل معه عمه أبو طالب كل يوم رجلاً من بني هاشم يحرسونه، حتى نزلت هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ إلى قوله: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾، فأراد عمه أن يرسل معه من يحرسه فقال: يا عم إن الله صلى الله عليه وآله قد عصمني من الجن والإنس"^(٣).

٢- ما روي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله إذا خرج بعث معه أبو طالب من يكلؤه، حتى نزلت: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ فذهب لبعث معه، فقال: "يا عم، إن الله قد عصمني، لا حاجة لي إلى من تبعث"^(٤).

القول الثالث: أن هذه الآية مما تكرر نزوله في مكة والمدينة. وذهب إلى هذا القول: الألويسي، ومال إليه محمد رشيد رضا^(٥).

ح: (٤١٨)، وقال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن فضيل بن مرزوق، إلا مُعلًى بن عبد الرحمن، ولا يروى عن أبي سعيد الخدري، إلا بهذا الإسناد". وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (١٧/٧)، ح: (١٠٩٨٠): "وفيه عطية العوفي وهو ضعيف".
(١) انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر: (٥١١/٣).
(٢) انظر: جامع البيان، للطبري: (٤٧١/١٠)، والهداية إلى بلوغ النهاية، لمكي بن أبي طالب: (١٨٠٧/٣)، والنكت والعيون، للماوردي: (٥٤/٢)، وتفسير الراغب الأصفهاني: (٣٩٩/٥).
(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير: (٢٥٦/١١)، ح: (١١٦٦٣)، والواحد في أسباب النزول: (ص: ٢٠٥)، ح: (٤٠٥). وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (١٧/٧)، ح: (١٠٩٨١): "وفيه النَّضْر بن عبد الرحمن وهو ضعيف".
(٤) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره: (١١٧٣/٤)، ح: (٦٦١٤)، وقال ابن كثير في تفسيره: (١٥٣/٣): "وهذا حديث غريب وفيه نكارة، فإن هذه الآية مدنية، وهذا الحديث يقتضي أنها مكة".
(٥) انظر: روح المعاني: (٣٦٤/٣)، وتفسير المنار: (٣٩٢/٦).

دليل هذا القول: الجمع بين الأخبار الواردة في نزول هذه الآية. وقد أورد الألوسي جملة من الآثار التي فيها أن الآية نزلت بمكة، وآثاراً أخرى تدل أنها نزلت بالمدينة ثم قال: "والذي أميل إليه جمعاً بين الأخبار أن هذه الآية مما تكرر نزوله"^(١).

الترجيح:

الذي يظهر أن الراجح أن الآية في شأن أهل الكتاب، وعليه: "فالتبليغ المأمور به على هذا الوجه تبليغ ما أنزل من القرآن في تقرير أهل الكتاب"^(٢)، وذلك لما يأتي:

- ١- سياق الآيات في شأن أهل الكتاب.
- ٢- سورة المائدة سورة مدنية بإجماع، بل هي من آخر السور نزولاً، والقول الذي يؤيده نوع السورة أولى من غيره.
- ويجاب عن القول بأن الآية مكية:
 - ١- القول بأن هذه الآية مكية خلاف الأصل، إذ الأصل أن الآيات تابعة لنوع السورة، ومن ادعى غير ذلك فعليه الدليل.
 - ٢- الآثار الواردة في مكية هذه الآية فيها ضعف ونكارة، فلا تقوم بها حجة، ولا يعول عليها.
 - ٣- لا يصح القول بأن هذه الآية مكية، ويعلل ابن عاشور ذلك بقوله: "لاقتضائه أن تكون هذه الآية بقيت سنين غير ملحقة بسورة، ولا جائز أن تكون مقروءة بمفردها، وبذلك تندحض جميع الأخبار الواردة في أسباب النزول التي تذكر حوادث كلها حصلت في أزمان قبل زمن نزول هذه السورة"^(٣).
- ويجاب عن القول الثالث: القائل بأن هذه الآية تكرر نزولها في مكة والمدينة:
 - ١- القول بتكرار النزول خلاف الأصل، فلا يصار إليه إلا إذا صحت الروايات وتعذر معرفة المتقدم من المتأخر.
 - ٢- الروايات الواردة في أن الآية مكية لم يصح منها شيء.

(١) انظر: روح المعاني: (٣/٣٦٤).

(٢) التحرير والتنوير: (٦/٢٥٨).

(٣) التحرير والتنوير: (٦/٢٥٦). قلت: لابن عاشور في تفسير هذه الآية وموقعها كلام حسن يحسن مراجعته.

النتيجة:

سورة المائدة سورة مدنية^(١)، وهذه الآية التي تمت دراستها مدنية تبعاً لسورتها، والمعنى الذي يتفق ونوع السورة أولى من غيره.

المطلب الثالث: المراد بالقائلين: ﴿مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾ في قوله تعالى:

﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ نُورًا وَهُدًى لِّلنَّاسِ لِيَجْعَلُوهُ فَرَاطِيسَ يُدَوِّنَهَا وَتُحْفُونَ كَثِيرًا وَعَلَّمْتُمْ مَا لَمْ تَعْلَمُوا أَنَّتُمْ وَلَا ءَابَاؤُكُمْ قُلِ اللَّهُ تَعَزَّزَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام: ٩١].

اختلف المفسرون في القائلين: ﴿مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾ إلى أقوال:

القول الأول: أن هذا القول صدر من بعض اليهود، وهذا قول الجمهور، وقد روي

هذا عن ابن عباس، وسعيد بن جبير، وعكرمة، والحسن، والسدي. وذهب بعضهم إلى تعيين القائل، فروي عن سعيد بن جبير أن قائله: مالك بن الصِّيف^(٢). وقال السدي: هو فنحاص^(٣).

(١) انظر: المحرر الوجيز، لابن عطية: (١٤٣/٢)، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: (٣٠/٦)، وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير: (٥/٢)، ومحاسن التأويل، للقاسمي: (٣/٤)، والتحرير والتنوير، لابن عاشور: (٩٦/٦).

(٢) أخرج الطبري في تفسيره: (٥٢١/١١)، ح: (١٣٥٣٥)، وابن أبي حاتم في تفسيره: (١٣٤٢/٤)، ح: (٧٥٩٧) من طريق يعقوب القمي عن جعفر بن أبي المغيرة، عن سعيد بن جبير قال: جاء رجل من اليهود يقال له مالك بن الصِّيف يخاصم النبي ﷺ، فقال له النبي ﷺ: أشدك بالذي أنزل التوراة على موسى، أما تجد في التوراة أن الله يبعث الحبر السمين؟ وكان حبرا سميئا، فغضب فقال: والله ما أنزل الله على بشر من شيء! فقال له أصحابه الذين معه: ويحك! ولا موسى! فقال: والله ما أنزل الله على بشر من شيء! فأنزل الله: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ﴾ الآية. وقال سليم الهلالي في الاستيعاب في بيان الأسباب: (١٤٦/٢). وهذا سند ضعيف، فيه علتان: ١- الإرسال. ٢- جعفر بن أبي المغيرة في روايته ضعف عن سعيد بن جبير كما قال ابن منده.

(٣) أخرج الطبري في تفسيره: (٥٢٢/١١)، ح: (١٣٥٣٧)، وابن أبي حاتم في تفسيره: (١٣٤٢/٤)، ح: (٧٥٩٤) من طريق أسباط عن السدي: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾

قال: فنحاص اليهودي: ما أنزل الله على محمد من شيء!.

قلت: والأثر فيه أسباط بن نصر الهمداني قال عنه ابن حجر في تقريب التهذيب (ص: ٩٨): "صدوق

وجاءت بعض الروايات بنسبة ذلك لنفر من اليهود^(١).

واختار هذا القول: الزجاج، الواحدي، والسمعاني، والزمخشري، والنسفي، والألوسي، والشنقيطي^(٢).

ومعنى الآية على هذا القول: أن اليهود لم يُعظِّموا الله تعالى حق تعظيمه؛ إذ أنكروا أن يكون الله أنزل كُتُبًا على رُسُلِهِ عليهم الصلاة والسلام محاولةً منهم في الطعن في رسالة النبي ﷺ. فرد الله عليهم وألزمهم الحجة بأنه قد أنزل التوراة على موسى ﷺ. أو يستقيم حينئذ هذا الجحد منهم؟!

أدلة هذا القول:

١- الاحتجاج بإنزال الكتاب على موسى ﷺ يدل على أن القول صدر من بعض اليهود، وقد جاءت بعض الروايات تؤيد ذلك^(٣).

٢- ما ورد في سبب نزول هذه الآية يدل على أن الآية وردت في اليهود.

كثير الخطأ، يُعرب " وإسماعيل بن = عبدالرحمن السدي قال عنه ابن حجر في تقريب التهذيب: (١٠٨): " صدوق بهم، ورمي بالشيعة ". وقال عبد الرزاق حسين أحمد في المكي والمدني في القرآن الكريم: (ص: ٦٠٣): " ومع هذا فالإسناد حسن ".

(١) أخرج الطبري في تفسيره: (١١/٥٢٢)، ح: (١٣٥٣٨) من طريق أبي معشر المدني عن محمد بن كعب القرظي قال: " جاء ناس من يهود إلى النبي ﷺ وهو محتب، فقالوا: يا أبا القاسم، ألا تأتينا بكتاب من السماء، كما جاء به موسى ألواحاً يحملها من عند الله؟ فأنزل الله: ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنَزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَىٰ أَكْبَرًا مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [النساء: ١٥٣]. فحشا رجل من يهود فقال: ما أنزل الله عليك ولا على موسى ولا على عيسى ولا على أحد شيئاً! فأنزل الله: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ قال محمد بن كعب: ما علموا كيف الله: ﴿إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِنْ شَيْءٍ قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَىٰ نُورًا﴾، فحل رسول الله ﷺ حبوته، وجعل يقول: " ولا على أحد ". وأبو معشر قال عنه ابن حجر في التقريب: (ص: ٥٥٩): " نجيح ابن عبد الرحمن السدي بكسر المهملة وسكون النون المدني أبو معشر مولى بني هاشم مشهور بكنيته ضعيف ".

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه: (٢/٢٧٠)، والوجيز: (ص: ٩١)، وتفسير السمعاني: (٢/١٢٥)، والكشاف: (٢/٤٣)، ومدارك التنزيل: (١/٥٢٠)، وروح المعاني: (٤/٢٠٨)، والعذب النمير: (١/٥٠٠).

(٣) انظر: مفاتيح الغيب، للرازي: (١٣/٦٠)، البحر المحيط، لأبي حيان: (٤/٥٨٠).

٣- سورة الأنعام وإن كانت مكية إلا أنها قد اشتملت على بعض الآيات التي نزلت في المدينة، ومنها هذه الآية^(١).

القول الثاني: القائلون لذلك هم مشركو قريش. وروي هذا القول عن ابن عباس، ومجاهد، وعبد الله بن كثير^(٢). واختار هذا القول: الطبري، وابن كثير^(٣).

ومعنى الآية على هذا القول: أن المشركين لم يعظموا الله حق تعظيمه، وما أجّلوا الله حق إجلاله، حين أنكروا أن الله تعالى لم ينزل على بشر شيئاً من الكتب!! فرد الله تعالى عليهم فألزمهم بإنزال الكتاب الذي جاء به موسى ﷺ، وقد كانت قريش تسأل اليهود لعلمهم بأنهم أهل كتاب طلباً للطعن في رسالة النبي ﷺ، فما بالهم حينئذ يقرون بكتاب موسى ﷺ، وينكرون الكتاب المنزل على محمد ﷺ.

أدلة هذا القول:

١- سورة الأنعام سورة مكية بل ورد أنها نزلت جملة واحدة^(٤)، وهذه الآية آية مكية

(١) انظر: مفاتيح الغيب، للرازي: (١٣/٦٠)، ومحاسن التأويل، للقاسمي: (٤/٤٢٧).

(٢) انظر: تفسير القرآن العظيم، لابن كثير: (٣/٣٠٠).

(٣) انظر: جامع البيان: (١١/٥٢٥)، وتفسير القرآن العظيم: (٣/٣٠٠).

(٤) انظر: تفسير القرآن العظيم، لابن كثير: (٣/٣٠٠)، ومحاسن التأويل، للقاسمي: (٤/٤٢٦). قلت:

أخرج الحاكم في المستدرک على الصحيحين: (٢/٣٤٤)، ح: (٣٢٢٦) من طريق محمد بن عبد الوهاب العبدي، أنبأ جعفر بن عون، أنبأ إسماعيل بن عبد الرحمن، ثنا محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله، قال: "لما نزلت سورة الأنعام سبّ رسول الله ﷺ، ثم قال: لقد شيع هذه السورة من الملائكة ما سد الأفق"، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم فإن إسماعيل هذا هو السدي، ولم يخرج به البخاري. وتعقبه الذهبي قائلًا: لا والله لم يدرك جعفر السدي وأظن هذا موضوعًا. والبيهقي في شعب الإيمان: (٤/٧٨)، ح: (٢٢٠٨)، وأعلّ الألباني بالحديث بالانقطاع فقال في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة: (١٢/٢٧٤): "قلت: والعبدي هذا - وإن كان ثقة؛ فهو - ليس من رجال مسلم. فعلة الحديث الانقطاع؛ فإن السدي إسماعيل مات سنة (١٢٧) وجعفر بن عون يومئذ صغير أو لم يولد بعد؛ فقد قيل: إنه ولد سنة (١٢٠) أو (١٣٠)". وقال الدكتور أحمد بزمول في غاية البيان (١/٨٠): "ضعيف جدا". وضعّف الأحاديث الواردة في نزول سورة الأنعام جملة واحدة. انظر: غاية البيان: (١/٧٧-٨٠). وحكم الطهروني في موسوعة فضائل سور وآيات القرآن: (١/٢٥٥) ح: (١٠١) بأن إسناد الحديث حسن، وأجاب عن العلة التي ذكرها الذهبي، ولكنه لم يتعرض لما ذكره الألباني. وساق الطهروني شواهد الحديث في موسوعته: (١/٢٥٧-٢٦١) وأسانيده كلها لم تخلو من مطعن، وقد ذكر ذلك في تخريجه لها. قلت: والذي يترجح أنه لا يصح في

من جملة آياتها.

٢- سياق الخبر في الحديث عن المشركين، فإن يكون الخبر في هذه الآية عنهم أولى من صرفه إلى غيرهم كما يقول الطبري^(١). ووجود واو العطف يدل على أنها متناسقة مع الجمل التي قبلها وأنها جاءت في إبطال مزاعم المشركين^(٢).

٣- اليهود لا ينكرون إنزال الكتب من السماء، أما قريش والعرب قاطبة فكانوا ينكرون ذلك، ولذا أنكروا رسالة النبي ﷺ؛ لأنه من البشر كما قال الله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنَّ لَهُمْ قَدَمَ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ قَالَ الْكٰفِرُونَ إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ [يونس: ٢]. وهذا يدل على أن الخطاب لمشركي قريش^(٣).

القول الثالث: للآية معنيان يصح حمل الآية عليهما، وهذان المعنيان هما:

المعنى الأول: أن تكون الآية واردة في مشركي قريش على أنه قد شاع واشتهر عندهم إنزال الكتاب على موسى ﷺ وهم يُفرون بذلك، ولذا كانوا يسألون أهل الكتاب لعلمهم أن يظفروا بالطعن في رسالة النبي ﷺ.

المعنى الثاني: أن تكون الآية واردة في بعض اليهود الذين حملهم البغي والبهتان على إنكار إنزال التوراة على موسى ﷺ؛ طمعاً منهم في التشكيك في رسالة النبي ﷺ. وقد مال إلى هذين المعنيين: القاسمي، وابن عاشور، ومحمد رشيد رضا^(٤).

دليل هذا القول: حمل الآية على جميع معانيها الواردة أولى من حملها على معنى واحد إذا أمكن ذلك، ولم يكن هناك حجة بينة وبرهان واضح على ترجيح أحد المعاني.

نزول سورة الأنعام جملة واحدة حديث، ويدل لذلك أن تلك الأحاديث مع وفرتها لم تأت من طريق صحيح يُركن إليه. والله أعلم.

(١) انظر: جامع البيان، للطبري: (١١ / ٥٢٤).

(٢) انظر: التحرير والتنوير، لابن عاشور: (٧ / ٣٦١).

(٣) انظر: تفسير القرآن العظيم، لابن كثير: (٣ / ٣٠٠). قلت: هذا دليل ذكره ابن كثير لتقوية ما ذهب إليه، وفي هذا الاستدلال نظر، سيأتي الإشارة إليه عند الترجيح.

(٤) انظر: محاسن التأويل: (٤ / ٤٢٩)، وتفسير المنار: (٤ / ٥١٢)، والتحرير والتنوير: (٧ / ٣٦١).

الترجيح:

الذي يترجح أن القائلين: ﴿ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ ﴾ هم مشركو قريش، وأنهم قالوا ذلك على وجه العناد والاستكبار والمحادة لرسول الله ﷺ، مع أنهم يدركون أن إنزال الكتب على الرسل ليس بدعاً، ويؤيد ذلك ما أخبر الله تعالى به عنهم في عدد من الآيات؛ ومنها: قوله تعالى: ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ (١٥٥) أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَنْزَلَ الْكِتَابَ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِن قَبْلِنَا وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ ﴿١٥٦﴾ أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْهِ الْكِتَابَ لَكُنَّا أَهْدَىٰ مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَصَدَفَ عَنْهَا سَنَجِرِي الَّذِينَ يَصِدِفُونَ عَنْ آيَاتِنَا سُوءَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يَصِدِفُونَ ﴿ [الأنعام: ١٥٥-١٥٧]، وقوله تعالى: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُتَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً ﴾ [الفرقان: ٣٢]، وقوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَذَا الْقُرْآنُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ الْقُرَيْتَيْنِ عَظِيمٍ ﴾ [الزخرف: ٣١].

وأما قوله تعالى: ﴿ تَجْعَلُونَهُ قَرَأِطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا ﴾ فالذي يظهر: " أن يكون خطاباً لليهود على طريقة الإدماج (أي: الخروج من خطاب إلى غيره) تعريضاً لليهود وإسماعاً لهم وإن لم يكونوا حاضرين من باب: إياك أعني واسمعي يا جارة، أو هو التفات من طريق الغيبة الذي هو مقتضى المقام إلى طريق الخطاب^(١).
وحقه أن يقال: (يجعلونه) بياء المضارع للغائب كما قرأ غير هؤلاء الثلاثة القراء^(٢)^(٣).

(١) وهذا التوجيه لقراءة الخطاب من ابن عاشور حسن في مكانه، وأما الإمام الطبري فقد رجح قراءة الغيبة على الخطاب فقال في تفسيره (١١/٥٢٥): " والأصوب من القراءة في قوله: (يجعلونه قراطيس يبدوها ويخفون كثيراً)، أن يكون بالياء لا بالتاء، على معنى: أن اليهود يجعلونه قراطيس يبدوها ويخفون كثيراً، ويكون الخطاب بقوله: " قل من أنزل الكتاب"، لمشركي قريش". قلت: والقراءة سنة متبعة، وأمكن توجيهها.

(٢) يقول ابن الجزري في النشر في القراءات العشر: (٢/٢٦٠): " واختلفوا في: (تجعلونه قراطيس تبدوها وتخفون كثيراً) فقرأ ابن كثير وأبو عمرو بالغيب في الثلاثة، وقرأ الباقيون بالخطاب فيهن". وانظر: الدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، لعبد الفتاح القاضي: (ص: ١٠٦).

(٣) التحرير والتنوير، لابن عاشور: (٧/٣٦٤). وانظر: محاسن التأويل، للقاسمي: (٤/٤٢٧). قلت:

وقرائن ترجيح هذا القول:

- ١- سورة الأنعام مكية^(١)، والقول بأن هذه الآية مدنية استثناء لا دليل ولا برهان عليه، والقول الذي يؤيده نوع السورة أولى من غيره.
- ٢- سياق الآية يؤيد أن القائلين هم مشركو مكة، والسياق من أقوى القرائن ما لم يكن هناك حجة تصرفه عن ظاهره.
- ٣- لما كان اليهود هم من يُلقن المشركين الاعتراض على النبي ﷺ ناسب التعريض بهم، بقوله تعالى: ﴿تَجْعَلُونَهُ قَرَأِطِيسَ تُبْدُونَهَا وَتُخْفُونَ كَثِيرًا﴾، وبيان سوء طريقتهم في كتمان الحق وتغييره، ولا يقال إن ذلك يشتم الضمائر؛ لأن القرائن لها أثرها في الترجيح والتوجيه.

ويجاب عن القولين الآخرين:

- ١- لا دليل على مدنية هذه الآية، بل هي آية مكية تبعاً لسورة الأنعام.
- ٢- أسباب النزول التي دعت بعض المفسرين للقول بأن الآية مدنية، وأن الآية في

وذهب الشيخ محمد رشيد إلى أن الآية كانت تُقرأ بالغيب، حتى هاجر النبي ﷺ المدينة فلما كان من يهود التحريف والكتمان لقنه الله تعالى أن يقرأ هذه الآيات بالخطاب؛ لأنه في مواجهة اليهود. انظر: تفسير المنار: (٥١٤/٧). قلت: وهذا التوجيه لا دليل عليه ولا حاجة تدعو إليه.

(١) انظر: الكشف والبيان، للثعلبي: (١٣١/٤)، ومعالم التنزيل، للبيهقي: (١٠٧/٢)، والكشاف، للزمخشري: (٣/٢)، والمحصر الوجيز، لابن عطية: (٢٦٥/٢)، وزاد المسير، لابن الجوزي: (٨/٢)، ومفاتيح الغيب، للرازي: (٤٧١/١٢)، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: (٣٨٢/٦)، وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير: (٢٣٧/٢)، وفتح القدير، للشوكاني: (١١١/٢)، ومحاسن التأويل، للقاسمي: (٣٠٦/٤)، وتفسير المنار، لمحمد رشيد: (٢٤٣/٧)، والتحرير والتنوير، لابن عاشور: (١٢١/٧).

قلت: ومع الاتفاق على مكية سورة الأنعام فقد استثنى بعض المفسرين بعض آياتها على اختلاف في عدد تلك الآيات. وهذه أرقام الآيات التي قيل إنها مدنية: (٢٠، ٢٣، ٥٢، ٩١، ٩٣، ١١١، ١١٤، ١٢١، ١٤١، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣). انظر: المكي والمدني، لعبد الرزاق حسين أحمد: (٥٨٩-٦٤٦). وقد ناقش ما قيل ورجح أن الآيات مكية. و عرض د. فضل حسن عباس لبعض الآيات في سورة الأنعام التي قيل إنها مدنية، ثم عقب قائلاً: "والحق الذي لا معدل عنه أن هذه الآيات كلها مكية، ليس منها ألبتة مدني؛ لأن السياق والأسلوب والموضوع كل أولئك يدل على مكيته". إتقان البرهان في علوم القرآن: (٣٨٢/١). ولذا فالذي يظهر أن القول بأن بعض آيات سورة الأنعام مكية قول ضعيف.

قاعدة (القول الذي يتفق مع نوع السورة أولى من غيره) - التأصيل والتمثيل د. عليوي بن عبدالله الشمراني

شأن اليهود، فهذه الآثار مع ضعف كثير منها^(١) يمكن حملها على أن الآية تشملهم، وقد عُرف عن اليهود الطعن في الرسالة بشتى الحيل.

٣- القول بحمل الآية على المعنيين ذاك إنما يكون إذا ساعد عليه السياق وقرائن الأحوال، والسياق لا يحتمل المعنيين إلا بتكلف لا حاجة إليه.

ومع ذلك فهذه الآية عدّها بعضهم من المشكلات^(٢)، بل وصف الرازي البحث في هذه الآية بأنه بحث صعب^(٣)؛ ولعل ذلك ما دعا بعض المفسرين الذين لهم عناية بالترجيح إلى ذكر الأقوال في هذه الآية دون ترجيح.

النتيجة:

سورة الأنعام مكية، وهذه الآية مكية تبعاً لسورتها، والقول الذي يؤيده نوع السورة مقدم على غيره، والادعاء بأنها مدنية خلاف الأصل ولا دليل عليه. وقد رجح ابن كثير بناءً على هذه القاعدة.

المطلب الرابع: المراد بالإثم في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا

بَطَّنَ وَأَلْيَافَ الْبَغْيِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾

[الأعراف: ٣٣].

اختلف المفسرون في المراد بالإثم في هذه الآية إلى أقوال، ومرجع هذه الأقوال إلى

قولين، هما:

القول الأول: أن الإثم في هذه الآية معناه: الخمر.

أدلة هذا القول:

١- أن الإثم ورد بمعنى الخمر في شعر العرب، وقد قيل:

شربت الإثم حتى ضل عقلي * كذاك الإثم يذهب بالعقول

(١) ولم يأت خبر متصل بذلك كما أشار الطبري في تفسيره: (١١/٥٢٤).

(٢) انظر: تفسير المنار، لمحمد رشيد: (٧/٥١٢).

(٣) انظر: مفاتيح الغيب: (١٣/٥٩).

وقال آخر:

نشرب الإثم بالصواع جهارًا * * وترى المسك بيننا مستعاراً^(١)

٢- جاء في سياق آية أخرى الخبر عن الخمر بأن فيه إثماً، كما في قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِنَّهُمَا آكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩]. فدل ذلك على أن الإثم في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٣٣] المراد به الخمر، وأحسن ما يفسر به القرآن هو القرآن.

القول الثاني: أن المراد بالإثم المعاصي والذنوب التي يترتب عليها الإثم ما لم تبلغ منزلة الحدود، روي هذا عن ابن عباس والضحاك^(٢).

وذهب إلى هذا المعنى: الفراء، والطبري، والثعالبي، وابن عطية، وابن العربي، وأبو حيان، والشوكاني، والقاسمي، والسعدي، وابن عاشور^(٣).

دليل هذا القول:

١- أن الآية مكية، والخمر لم تحرم إلا في المدينة، فكيف يفسر الإثم بالخمر ولما يجر تحريمها؟!

٢- حمل لفظ الإثم على المعاصي والذنوب التي تبطئ بصاحبها عن الخير موافق للغة العرب^(٤)، والقرآن تُحمل معانيه على المشهور المعروف في كلام العرب.

(١) انظر: تهذيب اللغة، للأزهري: (١٥/١١٧)، ولسان العرب، لابن منظور: (١٢/٦)، ولم ينسب هذين البيتين، وانظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: (٧/٢٠١).

(٢) انظر: التفسير الوسيط، للواحدي: (٢/٣٦٤)، ومعالم التنزيل، للبغوي: (٢/١٨٩)، وزاد المسير، لابن الجوزي: (٢/١١٥).

(٣) انظر: معاني القراء: (١/٣٧٨)، وجامع البيان: (١٢/٤٠٣)، محاسن التأويل: (٥/٤٨)، والمحرر الوجيز: (٢/٣٩٥)، وأحكام القرآن: (٢/٣١٣)، والبحر المحيط: (٥/٤٤)، والجواهر الحسان: (٣/٢٦)، وفتح القدير: (٢/٢٢٩)، وتيسير الكريم الرحمن: (ص: ٢٨٧)، والتحرير والتنوير: (٨/١٠٠).

(٤) قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة: (١/٦٠): " (أثم) الهمزة والثاء والميم تدل على أصل واحد، وهو البطء والتأخر"، وقال المصطفوي في كتابه التحقيق في كلمات القرآن: (ص: ٣٨) حول أصل مادة (أثم): " والتحقق أن المعنى الحقيقي والأصل في هذه المادة: هو البطء والتأخر للخير". قلت:

الترجيح:

الذي يظهر أن الراجح القول الثاني، وأن الإثم في هذه الآية يراد به المعاصي، وذلك أن الوقوع في المعاصي سبب للحرَج والوقوع في الإثم والبعد عن الخير، وذلك الأنسب بسياق الآية، والأليق بمفرداتها.

ويجاب عن القول الأول الذي حمل الإثم في هذه الآية على أنه شرب الخمر:

١- هذه الآية مكية، والخمر لم تحرم إلا في المدينة، ولا يليق حمل معنى الإثم في هذه الآية على الخمر، والقول الذي يؤيده نوع الآية أولى من غيره، قال الثعالبي عمن فسر الإثم بالخمر: " وهذا قول مردود؛ لأن هذه السورة مكيّة، وإنما حُرمت الخمر بالمدينة بعد أحد^(١) ^(٢) .

٢- لا يُنكر أن شرب الخمر إثمٌ، وشاربها واقع في الإثم، ولكن تفسير الإثم الوارد في آية الأعراف بالإثم الوارد في سورة البقرة قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَإِثْمُهُمَا أَكْبَرُ مِنْ نَفْعِهِمَا﴾ [البقرة: ٢١٩]، لا يساعده العلم بوقت نزول الآيتين، ولا يعضده التدرج في تحريم الخمر، خاصة وأن الخمر لم تحرم إلا في المدينة.

قال ابن عطية في ردّه على من فسر آية سورة الأعراف بما ورد في سورة البقرة: "ولكن لا يصح هذا؛ لأن قوله: ﴿فِيهِمَا إِثْمٌ﴾ لفظ محتمل أن يراد به أنه يلحق الخمر من فساد العقل والافتراء وقتل النفس وغير ذلك آثام، فكأنه قال في الخمر هذه الآثام،

وذلك أن الواقع في الإثم متأخر عن الخير والفلاح. وقد أبان ابن عاشور في التحرير والتنوير: (٢/٣٤٣) عن معنى الإثم بعبارة محكمة فقال: " وظاهر اصطلاح الشريعة أن الإثم هو الفعل المذموم في الشرع، فهو ضد القربة " .

(١) أخرج البخاري في صحيحه: (٤/٢١)، ح: (٢٨١٥) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، يقول: " اصطبح ناس الخمر يوم أحد، ثم قتلوا شهداء "، وقال ابن تيمية في مجموع الفتاوى: (٣٤/١٨٧): " وكان تحريمها [الخمر] بعد غزوة أحد في السنة الثالثة من الهجرة " .

(٢) الجواهر الحسان: (٣/٢٦)، وانظر: البحر المحيط، لأبي حيان: (٥/٤٤)، والمحرم الوجيز، لابن عطية: (٢/٣٩٥)، وروح المعاني، للآلوسي: (٤/٣٥٣).

أي: هي بسببها ومعها وهذه الأشياء محرمة لا محالة، وخرجت الخمر من التحريم على هذا ولم يترتب القياس الذي ذهب إليه قائل ما ذكرناه، ويعضد هذا أننا وجدنا الصحابة يشربون الخمر بعد نزول قوله: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ﴾ وفي بعض الأحاديث فتركها قوم للإثم الذي فيها وشربها قوم للمنافع، وإنما حرمت الخمر بظواهر القرآن ونصوص الأحاديث وإجماع الأمة^(١).

٣- أنكر بعض أئمة اللغة إطلاق لفظ الإثم على الخمر، ولذا قال ابن الأنباري: "الإثم لا يكون من أسماء الخمر؛ لأن العرب ما سمتها إثمًا قط، لا في الجاهلية ولا في الإسلام، ولكن قد تكون الخمر داخلة تحت الإثم كقوله: ﴿قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢١٩]"^(٢).

وأما قول الشاعر:

شربت الإثم حتى ضل عقلي * كذاك الإثم يذهب بالعقول

أجيب عنه: بأن بيت مصنوع^(٣)، أو أنه على تقدير حذف مضاف. كما قال أبو حيان: "وهو بيت مصنوع مختلق، وإن صح فهو على حذف مضاف، أي: موجب الإثم، ولا يدل قول ابن عباس والحسن الإثم: الخمر على أنه من أسمائها؛ إذ يكون ذلك من إطلاق المسبب على السبب"^(٤).

(١) المحرر الوجيز: (٢/٣٩٥).

(٢) انظر: لسان العرب، لابن منظور: (٧/١٢)، وتاج العروس، للزبيدي: (٣١/١٨٤)، زاد المسير، لابن الجوزي: (٢/١١٦)، وروح المعاني، للآلوسي: (٤/٣٥٢)، ومحاسن التأويل، للقاسمي: (٥/٤٨). قلت: وكلام ابن الأنباري ينصرف إلى أنه لا يقال للخمر إثمًا على الحقيقة، وأما على سبيل المجاز فلا بأس. انظر: مقاييس اللغة، لابن فارس: (١/٦١)، وتاج العروس، للزبيدي: (٣١/١٨٤).

(٣) قلت: ولكن البيت الآخر:

نشرب الإثم بالصواع جهارًا * وترى المسك بيننا مستعارا

لم يقل أحد عنه أنه مصنوع.

(٤) البحر المحيط: (٥/٤٤)، وانظر: أحكام القرآن، لابن العربي: (٢/٣١٤)، والمحرر الوجيز، لابن عطية: (٢/٣٩٥). قلت: وإطلاق الإثم على الخمر أثبتته بعض أئمة اللغة. انظر: تهذيب اللغة، للأزهري: (١١٧/١٥)، الصحاح، للجوهري: (٥/١٨٥٨)، ومقاييس اللغة، لابن فارس: (١/٦١)، والمحكم والمحيط، لابن سيده: (١٠/١٨٧)، ولسان العرب: (١٢/٦)، وتاج العروس، للزبيدي: (٣١/١٨٤).

قاعدة (القول الذي يتفق مع نوع السورة أولى من غيره) - التاصيل والتمثيل د. عليوي بن عبدالله الشمراني

٤- تفسير الإثم بالخمير حصر، والحصر يحتاج إلى دليل^(١).

٥- تفسير الإثم بمعنى الخمر معنى مجازي، وحمل الكلام على الحقيقة أولى من المجاز إلا لقرينة صارفة.

النتيجة:

سورة الأعراف مكية^(٢)، وهذه الآية مكية تبعاً لنوع سورتها، والقول الذي يؤيده نوع السورة أولى من غيره ما لم تأت حجة خلاف هذه القاعدة. وممن رجح اعتماداً على هذه القاعدة: الثعالبي، وابن عطية، وأبو حيان، والآلوسي، والقاسمي.

المطلب الخامس: المراد بالأرض في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّوكَ

مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خَلَقَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦].

اختلف المفسرون في المراد بالأرض في هذه الآية:

القول الأول: أن الأرض هي أرض المدينة.

والمعنى: أن اليهود حين قدم النبي ﷺ إلى المدينة كرهوا قدومه إليها وحسدوه، وسعوا إلى صرفه إلى أرض الشام، والشام هي أرض الأنبياء عليهم السلام. وذهب إلى هذا القول: مقاتل بن سليمان^(٣).

دليل هذا القول: ما يروى في سبب النزول أن يهود اقترحوا على النبي ﷺ الذهاب إلى أرض الشام^(٤).

(١) انظر: محاسن التأويل، للقاسمي: (٤٨/٥).

(٢) انظر: المحرر الوجيز، لابن عطية: (٣٧٢/٢)، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: (١٦٠/٧)، ومحاسن التأويل، للقاسمي: (٣/٥)، والتحرير والتنوير، لابن عاشور: (٦/٨).

(٣) انظر: تفسير مقاتل: (٥٤٥/٢).

(٤) أخرج البيهقي في دلائل النبوة: (٢٥٤/٥) من طريق أحمد بن عبد الجبار، قال: أخبرنا يونس بن بكير، عن عبد الحميد بن بهرام، عن شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن بن غنم أن اليهود أتوا رسول الله ﷺ يوماً فقالوا: يا أبا القاسم! إن كنت صادقاً أنك نبي فالحق بالشام، فإن الشام أرض المحشر، وأرض الأنبياء. فصدق ما قالوا فغزا غزوة تبوك لا يريد إلا الشام فلما بلغ تبوك أنزل الله ﷻ آيات من سورة =

القول الثاني: أن الأرض أرض مكة.

والمعنى: أن المشركين هموا بإخراج النبي ﷺ من مكة فكفهم الله حتى أذن للنبي ﷺ بالهجرة. وروي هذا عن قتادة، ومجاهد.

وذهب إلى هذا القول: الطبري، وابن أبي زمنين، والثعلبي، ومكي بن أبي طالب، والبغوي، وابن عطية، والرازي، والقرطبي، والخازن، وابن جزري، وابن كثير، والشوكاني، والقاسمي، وابن عاشور^(١).

أدلة هذا القول:

- ١- أن سورة الإسراء سورة مكية، وهذه الآية مكية تبعاً للسورة نفسها. ولذا قال الخازن: " وهذا أليق بالآية؛ لأن ما قبلها خبر عن أهل مكة، والسورة مكية "^(٢).
- ٢- أن سياق الآية في الحديث عن مشركي مكة فأن تكون هذه الآية فيهم فذاك أوفق، يقول الطبري: " وأولى القولين في ذلك عندي بالصواب، قول قتادة ومجاهد،

بني إسرائيل بعد ما ختمت السورة: ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفْرِزُونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذَا لَا يَلْبَسُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء: ٧٦] إلى قوله: ﴿ تَحْوِيلًا ﴾ [الإسراء: ٧٧]، فأمره الله ﷻ بالرجوع إلى المدينة، وقال: فيها محياك ومماتك، ومنها تبعث. قلت: هذا الخبر لم يصح، وساقه ابن كثير في تفسيره (١٠١/٥) ثم قال: " وفي هذا الإسناد نظر. والأظهر أن هذا ليس بصحيح؛ فإن النبي ﷺ لم يغز تبوك عن قول اليهود، إنما غزاها امتثالاً لقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ ﴾ [التوبة: ١٢٣]، وقوله تعالى: ﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ [التوبة: ٢٩]. وغزاها ليقصص وينتقم ممن قتل أهل مؤتة، من أصحابه، والله أعلم. " وقال السيوطي في لباب النقول في أسباب النزول: (ص: ١٥٠): " هذا مرسل ضعيف الإسناد. " قلت: وذكر الواحدي في أسباب النزول سبب النزول: (ص: ٢٩٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما دون إسناد.

- (١) انظر: جامع البيان: (١٧/٥١١)، وتفسير القرآن العزيز: (٣/٣٣)، والكشف والبيان: (٦/١١٩)، الهداية في بلوغ النهاية: (٦/٤٢٦١)، ومعالم التنزيل: (٣/١٤٨)، والمححر الوجيز: (٣/٤٧٦)، مفاتيح الغيب: (٢١/٣٨١)، والجامع لأحكام القرآن: (١٠/٣٠١)، ولباب التأويل: (٣/١٣٩)، والتسهيل لعلوم التنزيل: (١/٤٥٢)، وتفسير القرآن العظيم: (٥/١٠٠)، وفتح القدير: (٣/٢٩٤)، ومحاسن التأويل: (٦/٤٨٢)، والتحرير والتنوير: (١٥/١٧٨).
- (٢) لباب التأويل: (٣/١٣٩).

قاعدة (القول الذي يتفق مع نوع السورة أولى من غيره) - التاصيل والتمثيل د. عليوي بن عبدالله الشمراني

وذلك أن قوله: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّوكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ﴾ في سياق خبر الله ﷻ عن قريش وذكره إياهم، ولم يجر لليهود قبل ذلك ذكر، فيوجه قوله ﴿وَإِنْ كَادُوا﴾ إلى أنه خبر عنهم، فهو بأن يكون خبراً عمن جرى له ذكر أولى من غيره^(١).

٣- القول بأن الآية نزلت في يهود لم يصح، ولذا قال ابن عطية: " وهذا ضعيف لم يقع في سيرة، ولا في كتاب يعتمد عليه"^(٢).

الترجيح:

الراجح القول الثاني، وأن الآية في مشركي قريش الذين هموا باستفزاز الرسول ﷺ؛ لإخراجه من مكة، وذلك لما يأتي:

١- أن سورة الإسراء مكية، وهذه الآية مكية، والقول الذي يتفق ونوع السورة أولى من غيره.

٢- سياق الآية حديث عن مشركي قريش وغير جائز نزع الآية من سياقها دون حجة بينة.

٣- القول بأن الآية في مشركي قريش، وأن الأرض هي أرض مكة يؤيده قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُبْسِتُوا أَوْ يُقْتُلُوا أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينِ﴾ [الأنفال: ٣٠].

ويجاب عن القول الأول بأن الأرض أرض المدينة، وأن الآية في شأن يهود: أن سبب النزول ضعيف بل باطل لا يصح الاعتماد عليه، ومنتنه منكر شديد النكارة. ولذا قال ابن عاشور: "ومن غريب التفسير أن المراد: أن اليهود قالوا للنبي الحق بأرض الشام فإنها أرض الأنبياء، فصدّق النبي قولهم فغزا غزوة تبوك لا يريد إلا الشام فلما بلغ تبوك أنزل الله هذه الآية، وهي رواية باطلة"^(٣).

النتيجة:

سورة الإسراء مكية^(٤)، وهذه الآية مكية تبعاً لسورتها، والقول الذي يؤيده نوع

(١) جامع البيان: (٥١١ / ١٧)، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: (٣٠١ / ١٠).

(٢) المحرر الوجيز: (٤٧٦ / ٣). وقد حكى النقاش أن الآية نزلت في يهود كما في تفسير ابن عطية.

(٣) التحرير والتنوير: (١٨٠ / ١٥).

(٤) انظر: المحرر الوجيز، لابن عطية: (٤٣٤ / ٣)، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: (٢٠٣ / ١٠)، وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير: (٥ / ٥)، ومحاسن التأويل، للقاسمي: (٤٢٦ / ٦)، والتحرير والتنوير، لابن عاشور: (٦ / ١٥).

السورة أولى من غيره ما لم تأت حجة خلاف هذه القاعدة، وممن رجح اعتمادا على هذه القاعدة: الثعلبي، ومكي بن أبي طالب، والبغوي، وابن عطية، والرازي، والقرطبي، الخازن، وابن كثير.

المطلب السادس: من الذين نُهي النبي ﷺ عن مد النظر إلى ما مُتَّعوا به من متاع الدنيا في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِنَفِثَنَّهُمْ فِيهِ وَرَزَقُوكَ رَيْبًا خَيْرًا وَأَبْقَىٰ﴾ [طه: ١٣١]؟

اختلف المفسرون في سبب نزول هذه الآية:

القول الأول: أن هذه الآية مدنية، وجاءت نهياً للنبي ﷺ عن الإعجاب بما في أيدي اليهود، وذلك أن رسول الله ﷺ بعث إلى يهودي يستسلف منه طعاماً، فأبى أن يسلفه إلا برهن.

وفسر الآية على هذا القول: الطبري، والثعلبي، ومكي بن أبي طالب، والماوردي، والسمعاني، والبغوي، وابن الجوزي، والرازي، والخازن^(١).

دليل هذا القول: ما روي في سبب نزول هذه الآية من طريق موسى بن عبيدة، عن يزيد بن عبد الله بن قسيط، عن أبي رافع رضي الله عنه قال: "أرسلني رسول الله ﷺ إلى يهودي يستسلفه، فأبى أن يعطيه إلا برهن، فحزن رسول الله ﷺ، فأنزل الله: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾" ^(٢).

(١) انظر: جامع البيان: (٤٠٣/١٨)، والكشف والبيان: (٢٧٦/٦)، والهداية إلى بلوغ النهاية: (٤٧١٩/٧)، والنكت والعيون: (٤٣٣/٣)، وتفسير السمعاني: (٣٦٤/٣)، ومعالم التنزيل: (٢٨١/٣)، والكشاف: (٩٨/٣)، وزاد المسير: (١٨٣/٣)، ومفاتيح الغيب: (١١٤/٢٢)، ولباب التأويل: (٢١٨/٣).

(٢) أخرجه الطبري في جامع البيان: (٤٠٣/١٨)، والبزار كما في كشف الأستار، للهيثمي: (١٠٢/٢)، ح: (١٣٠٤)، والرويان في مسنده: (٤٦٢/١)، ح: (٦٩٥)، والطبراني في المعجم الكبير: (٣٣١/١)، ح: (٩٨٩)، والواحد في أسباب النزول: (ص: ٣١٣)، ح: (٦١٥). قال الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (١٢٦/٤) ح: (٦٦١٩): "رواه الطبراني في الكبير، والبزار، وفي موسى بن عبيدة الرُبَذي وهو ضعيف" وانظر: تقريب التهذيب، لابن حجر: (ص: ٥٥٢) ترجمة (٦٩٨٩). وأخرجه الطبري في جامع البيان: (٤٠٣/١٨) من طريق آخر، وفيه الحسين بن داود الملقب ب (سُنيد) بن داود =

القول الثاني: أن الآية في شأن أمر النبي ﷺ باحتقار ما يتفاخر به المشركون من متاع الدنيا الزائل، والإعراض عن النظر إلى ما في أيديهم من متاع زائل. وذهب إلى هذا القول: ابن عطية، وابن عاشور^(١).

أدلة هذا القول:

١- سياق الآيات في شأن المشركين الذين لم يعتبروا بحال الأمم السالفة وما أصابها من العذاب، وأن كثرة الأموال ليست مانعة من نزول العذاب، ثم جاء الأمر للنبي ﷺ بالنهي عن مد النظر إلى أموالهم، ثم عاد الحديث لمجادلتهم في استعجالهم العذاب.

٢- سورة طه سورة مكية، وهذه الآية مكية وليس هناك دليل صحيح يستثني هذه الآية من نوع سورتها.

الترجيح:

الراجح القول الثاني، وأن الآية في شأن أمر المعصوم ﷺ باحتقار ما يتباهى به المشركون، والإعراض عما يتفاخرون به، فما هو إلا متاع زائل، وذلك لما يأتي:

١- السورة مكية، والآية مكية تبع لها، وإخراج الآية عن نوع السورة يفتقر إلى دليل.
٢- سياق الآيات في شأن محاجة ومجادلة المشركين، فصرفه إلى اليهود انتزاع للآية من سياقها دون برهان.

ويجاب عما استدل به أصحاب القول الأول:

١- الخبر الذي استندوا عليه ضعیف لا تقوم به حجة، بل ثبت في الصحيح ما يخالفه، ولذا قال ابن عطية: " وهذا^(٢) معترض أن يكون سبباً، لأن السورة مكية والقصة المذكورة مدنية في آخر عمر النبي ﷺ؛ لأنه مات ودرعه مرهونة بهذه القصة التي ذكرت^(٣). وإنما الظاهر أن الآية متناسقة مع ما قبلها؛ وذلك أن الله تعالى وبخهم على

المصبي ضعیف، مات سنة ٢٢٦هـ. انظر: تقريب التهذيب، لابن حجر: (ص: ٢٥٧) ترجمة (٢٦٤٦).

(١) انظر: المحرر الوجيز: (٤/ ٧٠)، والتحرير والتنوير: (١٦/ ١٨٠)، و(١٦/ ٣٣٩).

(٢) أي: القول بأن الآية نزلت في شأن اليهود.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: (٤/ ٤١)، ح: (٢٩١٦) عائشة ؓ، قالت: " توفي رسول الله ﷺ ودرعه مرهونة عند يهودي، بثلاثين صاعاً من شعير " .

ترك الاعتبار بالأمم السالفة، ثم توعدهم بالعذاب المؤجل، ثم أمر نبيه بالاحتقار لشأنهم والصبر على أقوالهم والإعراض عن أموالهم وما في أيديهم من الدنيا؛ إذ ذلك منحصر عندهم صائر بهم إلى خزي^(١).

٢- ما قيل في سبب نزول الآية وأنها مدنية لم يصح، ومع هذا فقد أجاب ابن عاشور عنه بقوله: "وعندي أنه إن صح حديث أبي رافع فهو من اشتباه التلاوة بالنزول، فلعل النبي ﷺ قرأها متذكراً فظنها أبو رافع نازلة ساعتئذ ولم يكن سمعها قبل، أو أطلق النزول على التلاوة. ولهذا نظائر كثيرة في المرويات في أسباب النزول كما علمته غير مرة"^(٢).

النتيجة:

سورة طه سورة مكية^(٣)، وهذه الآية التي تمت دراستها مكية، والمعنى الذي يؤيده نوع السورة أولى من غيره.

وقد رجح بهذه القاعدة: ابن عطية، وابن عاشور.

المطلب السابع: المراد بالشاهد في قوله تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِ فَأَمَّا مَنْ أَسْتَكْبَرْتُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأحقاف: ١٠].

اختلف المفسرون في المراد بالشاهد في هذه الآية:

القول الأول: إن الآية مدنية، والشاهد هو عبد الله بن سلام ﷺ. وروي هذا القول عن سعد بن أبي وقاص، وابن عباس، وقتادة، والضحاك، وابن زيد، وابن سيرين^(٤)، ومجاهد، ومقاتل^(٥).

والمعنى كما يقول الطبري: "﴿وَشَهِدَ﴾ عبد الله بن سلام، وهو الشاهد من بني

(١) المحرر الوجيز: (٧٠/٤).

(٢) التحرير والتنوير: (١٨٠/١٦).

(٣) انظر: المحرر الوجيز، لابن عطية: (٣٦/٤)، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: (١١٣/١١)، وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير: (٢٧١/٥)، ومحاسن التأويل، للقاسمي: (١١٧/٧)، والتحرير والتنوير، لابن عاشور: (١٨٠/١٦).

(٤) انظر: جامع البيان، للطبري: (١٠٤/٢٢)، والكشف والبيان، للثعلبي: (٩/٩).

(٥) انظر: تفسير مجاهد: (٦٠٢)، وتفسير مقاتل: (١٨/٤).

قاعدة (القول الذي يتفق مع نوع السورة أولى من غيره) - التأصيل والتمثيل د. عليوي بن عبدالله الشمراني

إسرائيل: ﴿عَلَىٰ مِثْلِهِ﴾ يعني على مثل القرآن، وهو التوراة، وذلك شهادته أن محمداً مكتوب في التوراة أنه نبي تجده اليهود مكتوباً عندهم في التوراة، كما هو مكتوب في القرآن أنه نبي^(١).

وذهب إلى هذا القول: الطبري، والواحدي، والزمخشري، والقرطبي، والشوكاني، والآلوسي، والشنقيطي^(٢).

أدلة هذا القول:

١ - حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: "ما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لأحد يمشي على الأرض إنه من أهل الجنة إلا لعبد الله بن سلام؛ قال: وفيه نزلت: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِ﴾" ^(٣).

٢ - حدث عبد الله بن سلام رضي الله عنه فقال: "أنزل في: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَتْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ إلى قوله: ﴿فَأَمَنَ وَاسْتَكْبَرْتُمْ﴾" ^(٤).

٣ - "الأخبار قد وردت عن جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن ذلك عنى به عبد الله بن سلام، وعليه أكثر أهل التأويل، وهم كانوا أعلم بمعاني القرآن، والسبب الذي فيه نزل، وما أريد به" ^(٥).

٤ - السورة وإن كانت مكية إلا أن هذه الآية نزلت بالمدينة، ولا يمنع أن تكون آية مدنية في سورة مكية^(٦).

(١) جامع البيان، للطبري: (١٠٧/٢٢).

(٢) انظر: جامع البيان: (١٠٧/٢٢)، والتفسير الوسيط: (١٠٤/٤)، والكشاف: (٢٩٩/٤)، والجامع لأحكام القرآن: (١٨٨/١٦)، وفتح القدير: (٢٤/٥)، وروح المعاني: (١٧١/١٣)، وأضواء البيان: (٢١٩/٧).

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه: (٣٧/٥)، ح: (٣٨١٢).

(٤) أخرجه الطبري في جامع البيان: (١٠٤/٢٢).

(٥) جامع البيان، للطبري: (١٠٧/٢٢).

(٦) انظر: بحر العلوم، للسمرقندي: (٢٨٦/٣)، والهداية إلى بلوغ النهاية، لمكي بن أبي طالب: (٦٨٢٢/١١)، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: (١٨٨/١٦).

القول الثاني: إن الآية مكية، واختلف أصحاب هذا القول في المراد بالشاهد إلى عدة معانٍ:
الأول: الشاهد هو موسى ﷺ. وروي هذا عن مسروق^(١).

ومعنى الآية: أن موسى ﷺ كان يُصدِّقُ نبوة محمد عليه الصلاة والسلام ويُبشِّرُ به^(٢).
أو أن المعنى: أن موسى ﷺ قد أوحى إليه وأنزلت عليه التوراة، وكذلك محمد ﷺ
أُرسل وأنزل عليه القرآن^(٣)، فما بال هؤلاء المشركين ينكرون نبوة محمد ﷺ وما كان
بِدَعَاً من الرسل.

دليل هذا المعنى: سياق الآية كان في الاحتجاج على مشركي قريش بإثبات نبوة
النبي ﷺ، وقد شاع عند مشركي قريش نبوة موسى ﷺ، ولم يجز لأهل الكتاب ولا
اليهود ذِكْرٌ وحيثُ فلا ينبغي حمل الآية عليهم^(٤).

الثاني: الشاهد رجل من بني إسرائيل غير عبد الله بن سلام كان بمكة، والآية مكية.
وروي هذا القول عن الشعبي^(٥).

الثالث: هذا الشاهد اسم جنس يعم عبد الله بن سلام وغيره. وهذا قول ابن كثير^(٦)،
وَجَرى على هذا المعنى السعدي^(٧).

دليل هذا المعنى: الشاهد اسم جنس فيعم كل من أسلم من أهل الكتاب، ممن شهد
وأقر بنبوة موسى ﷺ وما أنزل عليه، ثم صدِّق بنبوة محمد ﷺ وما أنزل عليه.

(١) انظر: جامع البيان، للطبري: (١٠٢/٢٢).

(٢) انظر: المحرر الوجيز، لابن عطية: (٩٥/٥).

(٣) انظر: زاد المسير، لابن الجوزي: (١٠٥/٤).

(٤) انظر: جامع البيان، للطبري: (١٠٧/٢٢). قلت: وقد كاد الطبري أن يرجح هذا القول لسياق الآيات،
ولكنه رأى تقديم ما جاء عن الصحابة ﷺ وعليه أكثر أهل التأويل كما قال. وفي ذلك إشارة إلى موقف
الطبري من التنازع بين القواعد.

(٥) انظر: بحر العلوم، للسمرقندي: (٢٨٦/٣)، والنكت والعيون، للماوردي: (٢٧٣/٥)، المحرر
الوجيز، لابن عطية: (٩٤/٥)، ومفاتيح الغيب، للرازي: (١١/٢٨).

(٦) انظر: تفسير القرآن العظيم: (٢٧٨/٧).

(٧) انظر: تيسير الكريم الرحمن: (٧٧٩).

الترجيح:

الذي يظهر أن الآية مكية، وأن (الشاهد) اسم جنس يعم عبد الله بن سلام وغيره ممن أسلم من أهل الكتاب، وذلك لما يأتي:

١- سورة الأحقاف سورة مكية، والقول الذي يتفق مع نوع السورة يقدم على غيره، ولا يقال باستثناء آية من آيات السورة إلا إذا تعذر توجيه معنى الآية، ودل دليل صحيح صريح على الاستثناء. وقد أمكن تفسير الآية بما يتفق ونوع سورتها.

٢- سياق الآيات في محاجة المشركين للرد عليهم بأن رسالة محمد ﷺ لم تكن بدعا، بل سبقه رسل من بني إسرائيل إلى قومهم، والدلائل شاهدة بذلك.

٣- لفظ الشاهد جاء عاما فلا ينبغي تخصيصه إلا بدليل. ويجاب عن بقية المعاني:

١- ما روي عن سعد بن أبي وقاص ﷺ، وعن عبد الله بن سلام بأن الآية نزلت فيه (أي في عبد الله بن سلام). يجاب عنه: بأن عبد الله بن سلام ﷺ من أوائل من في يدخل في عموم الآية.

٢- لا يُشكل على القول بأن عبد الله بن سلام يدخل في عموم الآية مع أنها مكية وإسلامه كان بالمدينة^(١)، فذاك من باب الإخبار بالغيب قبل وقوعه، ولذا تعقب القاسمي من استثنى هذه الآية من نوع سورتها، وزعم أنها آية مدنية، بقوله: "بأن لا حاجة للاستثناء، وأن الآية من باب الإخبار قبل الوقوع، كقوله: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْأَعْرَافِ﴾ [الأعراف: ٤٨]"^(٢).

وقال ابن حجر: "ولا مانع أن تكون جميعها - يعني سورة الأحقاف - مكية وتقع الإشارة فيها إلى ما سيقع بعد الهجرة من شهادة عبد الله بن سلام"^(٣).

٣- القول بأن الآية نزلت في محاجة اليهود. يجاب عنه: بأن سياق الآيات في الرد

(١) انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر: (١٠٢/٤)، وانظر: تفسير السمعاني: (١٥١/٥).

(٢) محاسن التأويل: (٤٤٢/٨). وانظر: التحرير والتنوير، لابن عاشور: (٢٦/٢١).

(٣) فتح الباري: (١٣٠/٧).

على المشركين، والسياق من أقوى القرائن التي يعتمد عليها.

٣- ما روي عن الشعبي أنها نزلت في رجل من يهود كان بمكة لا يعضده برهان.

النتيجة:

سورة الأحقاف سورة مكية^(١)، وهذه الآية مكية تبعاً لسورتها، والقول الذي يتفق

ونوع السورة أولى من غيره. ورجح هذه القاعدة: ابن كثير، والقاسمي .

المطلب الثامن: معنى قوله تعالى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ﴾ [الشرح: ٧].

اختلف المفسرون في معنى هذه الآية إلى أقوال مرجعها قولان:

القول الأول: إذا فرغت من جهاد عدوك، فانصب لعبادة ربك. وروي هذا القول

عن الحسن، وابن زيد^(٢). واختار هذا القول: القاسمي^(٣).

دليل هذا القول:

١- سورة الشرح مدنية، والجهاد شرع بالمدينة، وهو من أجل العبادات التي يبذل

فيها العبد جهده وطاقته، فإذا من الله تعالى بالأمن فذاك وقت الاجتهاد في العبادة، قال

القاسمي: "سورة الشرح مدنية، وهو الأقوى عندي. فإن استقرار هذه النعم المعدودة

فيها، إنما كان بالمدينة المنورة، كما لا يخفى"^(٤).

٢- أن الآيتين بمعنى سورة: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: ١]،

والمعنى: إذا ظفرت بأعدائك وفرغت من جهادك عليهم، ونصرك الله عليهم فانصب

لعبادة ربك وشكره^(٥).

القول الثاني: إذا فرغت من عبادة فانصب إلى عبادة أخرى، أو إذا فرغت من

(١) انظر: المحرر الوجيز، لابن عطية: (٩١ / ٥)، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: (١٧٨ / ١٦)،

وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير: (٢٧٤ / ٧)، ومحاسن التأويل، للقاسمي: (٤٣٦ / ٨)، والتحرير

والتنوير، لابن عاشور: (٥ / ٢٦).

(٢) انظر: جامع البيان، للطبري: (٤٩٦ / ٢٤)، والكشف والبيان، للثعلبي: (٢٣٦ / ١٠)، وزاد المسير،

لابن الجوزي: (٤٦٢ / ٤).

(٣) انظر: محاسن التأويل: (٤٩٧ / ٩).

(٤) محاسن التأويل: (٤٩٤ / ٩).

(٥) المصدر السابق: (٤٩٧ / ٩).

قاعدة (القول الذي يتفق مع نوع السورة أولى من غيره) - التأصيل والتمثيل د. عليوي بن عبدالله الشمراني

أمر دنياك فانصب في عبادة ربك^(١). روي هذا المعنى عن ابن عباس، ومجاهد، والضحاك، وقتادة^(٢).

وذهب إلى هذا القول: الطبري، والجصاص، والرازي، وصديق حسن خان، وابن عاشور، وعطية محمد سالم^(٣).

أدلة هذا القول:

١- الآية جاءت عامة ولم تخصص بذلك حالاً من أحوال فراغه ﷺ بل جاء ذلك على سبيل العموم؛ فليحمل اللفظ على جميع معانيه المحتملة^(٤).

٢- سورة الشرح سورة مكية، وهذه المعاني هي الأنسب والأليق بنوع السورة، ووقت نزولها، والقول الذي يتفق ونوع السورة يقدم على غيره..

الترجيح:

الذي يظهر أن الراجح القول الثاني وأن الآية تحمل على عمومها مما يؤيده سياق الآية وأحوال نزولها^(٥).

وأما القول الأول بأن المراد إذا فرغت من الجهاد فانصب للعبادة، فقول ضعيف، وذلك لما يأتي:

١- القول بأن سورة الشرح مدنية قول ضعيف، بل الراجح أن سورة الشرح سورة

(١) قلت: تنوعت عبارات المفسرين، وذلك من باب اختلاف التنوع في ضرب الأمثلة.

(٢) انظر: جامع البيان، للطبري: (٤٩٦/٢٤)، والكشف والبيان، للثعلبي: (٢٣٦/١٠)، والنكت والعيون، للماوردي: (٢٩٨/٦)، وزاد المسير، لابن الجوزي: (٤٦٢/٤)، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: (١٠٩/٢٠)، وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير: (٤٣٣/٨)، وفتح القدير، للشوكاني: (٥٦٤/٥).

(٣) انظر: جامع البيان: (٤٩٧/٢٤)، وأحكام القرآن: (٣٧٣/٥)، ومفاتيح الغيب: (٢٠٩/٣٢)، وفتح البيان في مقاصد القرآن: (٢٩٥/١٠)، والتحرير والتنوير: (٤١٧/٣٠)، أضواء البيان، (التمتة): (٥٧٨/٨).

(٤) انظر: جامع البيان، للطبري: (٤٩٧/٢٤).

(٥) قلت: حمل الآية على عمومها، لا يلزم منه أن الجهاد بمعنى القتال مراد ابتداءً في هذه السورة، فقد يراد به بالجهد بحجج القرآن. فإن أراد أصحاب العموم أن الجهاد بمعنى القتال مما تشتمله الآية وقت نزولها فيجاب عن قولهم بما سيأتي في الجواب عن القول الأول.

مكية باتفاق المفسرين، وقد حكى القرطبي أنها مكية في قول الجميع^(١). وهي من أوائل السور نزولاً^(٢).

٢- المناسبة بين سورة الضحى وسورة الشرح ظاهره، فكأن النعم التي امتن الله تعالى بها على نبيه ﷺ في السورتين شكرها يكون بالاجتهاد في العبادة.

٣- القول بأن النعم المعدودة في سورة الشرح إنما كان ذلك بالمدينة، قول فيه نظر. نعم كملت النعم على النبي ﷺ بظهور دينه ونصره على أعدائه، وكمال شرائع الإسلام، ولكن سبق هذه النعم نعم كانت بمثابة السلم لهذا النصر والعز والتمكين، وهي نعمة انشراح الصدر الذي به قوي ﷺ على حمل أعباء الدعوة والصبر على أدائها.

٤- القول بأن المراد الفراغ من جهاد الأعداء هو المراد، قال ابن عطية: "ويعترض هذا التأويل بأن الجهاد فرض بالمدينة"^(٣).

٥- لم يأت خبر صحيح يدل على أن هذه السورة مدنية^(٤).

النتيجة:

سورة الشرح سورة مكية^(٥)، وهذه الآية مكية وفقاً لنوع سورتها، والتفسير الذي يتفق ونوع السورة أولى من غيره. ورجح اعتماداً على هذه القاعدة صديق حسن خان.

* * *

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن: (١٠٤/٢٠).

(٢) قال ابن عاشور في التحرير والتنوير: (٤٠٧/٣٠) عن سورة الشرح: "وهي مكية بالاتفاق، وقد عدت الثانية عشرة في عداد نزول السور، نزلت بعد سورة الضحى بالاتفاق وقبل سورة العصر".

(٣) المحرر الوجيز: (٤٩٧/٥).

(٤) قلت: أخرج ابن مردويه كما في الدر المشور للسيوطي: (٥٥٠/٨) من حديث جابر ﷺ حديثاً فيه الإشارة إلى أن بعض آيات سورة الشرح نزلت بالمدينة. قلت وقد ضعف إسناده الحافظ ابن حجر في فتح الباري: (٧١٢/٨).

(٥) انظر: المحرر الوجيز، لابن عطية: (٤٩٦/٥)، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: (١٠٤/٢٠)، وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير: (٤٢٩/٨)، وفتح البيان في مقاصد القرآن، لصديق حسن خان: (٢٨٧/١٥)، والتحرير والتنوير، لابن عاشور: (٤٠٧/٣٠).

المبحث الرابع

ضوابط ينبغي مراعاتها قبل استثناء الآية من نوع سورتها

المتأمل في كلام المفسرين وخاصة من يُعنى منهم بالترجيح والنقد يجد أنهم لا يُسلمون لكل معنى يُخرج الآية من نوع سورتها إلا عند وجود الدليل؛ لأن الأصل أن السورة التي ثبت نزولها في مكة فأياتها كلها مكية، والسورة التي ثبت نزولها في المدينة فأياتها كلها مدنية، وعلى ذلك يجري تفسير آياتها بما يتناسب ونوع السورة؛ لأن ذلك هو الأصل الذي نفىء إلى ظلاله عند الاختلاف.

أما إذا وُجد دليل يستثني الآية من نوع سورتها، وذلك الدليل سالم من المعارضة فلا ضير حينئذ من القول بالاستثناء؛ لوجود الدليل الصارف عن الأصل.

وأثناء هذا البحث وقفتُ على عدة إجابات تدفع الإشكال عما يدعيه البعض من معانٍ وأقوال في تفسير الآية يلزم من تلك المعاني إخراج الآية من نوع سورتها، ويترتب على ذلك انتزاع الآية من سورتها دون دليل قاطع أو برهان ساطع، وهذه الإجابات هي بمثابة الضوابط تعصم من الوقوع في الخطأ في هذا الباب، وفيها إشارة إلى مراعاة المفسرين في الجملة لنوع السورة، وأن نوع السورة أشبه بالسياج الذي يحوطها ولا ينبغي الخروج عنه دون حجة بيّنة، وأهم تلك الضوابط التي وقف الباحث عليها:

أولاً: إذا قام الإجماع أو الاتفاق على أن السورة مكية أو مدنية فاستثناء بعض آياتها لا يصار إليه إلا بقريئة واضحة^(١).

ثانياً: سياق الآية من أقوى القرائن الدالة على نوع الآية؛ ولذا لا تنتزع آية من سورتها، ولا تُستثنى الآية من السورة إلا بدليل. يقول الفخر الرازي عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٩]: "اختلفوا في المخاطب به على وجوه:

(١) انظر: (ص: ١٥).

أحدها: أنهم المسلمون.

القول الثاني: أنه خطاب لأهل مكة.

القول الثالث: المراد اليهود. وهذا القول أصح؛ لأن هذه السورة من أول قوله:

﴿يَبْنَئِ بِإِسْرَائِيلَ أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ﴾ [البقرة: ٤٠] حكاية عنهم ومحااجة معهم؛ ولأن الآية مدنية، ولأنه جرى ذكر اليهود وما جرى ذكر غيرهم، ولأن المؤمن بالرسول لا يكاد يسأله^(١)، فإذا سأله كان متبدلاً كفوفاً بالإيمان^(٢).

فالفخر الرازي رجح أن المخاطب من الآية هم اليهود؛ لسياق الآية، ولأن الآية مدنية في سورة مدنية.

ثالثاً: معرفة عادة القرآن الكريم في مخاطباته، والعلم بخصائص القرآن المكي والمدني مما يعين على رد دعوى إخراج الآية من نوع سورتها. وقد رجح ابن عاشور معتمداً على هذا الضابط، فقال عند تفسير قوله تعالى: ﴿قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ هُوَ الْعَزِيزُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ إِنَّ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٦٨]: "بيان لجملته: ﴿أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مِنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [يونس: ٦٦] إلى آخرها، وفي هذا البيان إدماج بحكاية فن من فنون كفرهم مغاير لادعاء شركاء الله؛ لأن هذا كفر خفي من دينهم، ولأن الاستدلال على إبطاله مغاير للاستدلال على إبطال الشركاء.

فضمير: ﴿قَالُوا﴾ عائد إلى: ﴿الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ﴾ [يونس: ٦٦]، أي: قال المشركون اتخذ الله ولداً. وليس المراد من الضمير غيرهم من النصاري؛ لأن السورة مكية، والقرآن المكي لم يتصد لإبطال زيغ عقائد أهل الكتاب، ذلك أن كثيراً منهم كانوا يزعمون أن الله بنات هم الملائكة، وهم بناته من سراوات نساء

(١) يشير إلى قوله تعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سَأَلَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَتَّبِعِ

الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ [البقرة: ١٠٨]

(٢) مفاتيح الغيب: (٣/٦٤٤). وانظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: (١٠/٣٠١)، (١١/٢٦٢)، تفسير القرآن العظيم، لابن كثير: (٥/١١٧).

الجن، ولذلك عبت فرق من العرب الجن، قال تعالى: ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَكَةِ أَهْتَوْلَاءِ إِنَّا كُنَّا نَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾ قَالُوا سُبْحَانَكَ أَنْتَ وَإِنَّا مِن دُونِهِمْ بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِم مُّؤْمِنُونَ ﴾ [سبأ: ٤٠، ٤١] ^(١).

رابعاً: قد تأتي الآية للتذكير بحالٍ قد مضت، أو قصة قد وقعت، وذلك لا يدل على أن الآية نزلت وقت وقوع تلك الحادثة، ولا يُخرج الآية عن نوع السورة. قال ابن عطية عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينِ ﴾ [الأنفال: ٣٠]: " وهذا تذكير بحال مكة وضيقها مع الكفرة، وجميل صنع الله تعالى في جمعها. ويحتمل أن يكون ابتداء كلام، وهذا كله على أن الآية مدنية كسائر السورة وهذا هو الصواب. وحكى الطبري ^(٢) عن عكرمة ومجاهد أن هذه الآية مكية، وحكي عن ابن زيد أنها نزلت عقب كفاية الله رسوله المستهزئين بما أحله بكل واحد منهم، الحديث المشهور. ويحتمل عندي قول عكرمة ومجاهد هذه مكية أن أشارا إلى القصة لا إلى الآية ^(٣).

خامساً: قد تأتي الآية إخباراً عما سيقع قبل وقوعه، ولذا لا تخرج الآية عن نوع سورتها. يقول الشيخ عبد الكريم الخطيب عند تفسير قوله تعالى: ﴿ وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِينَ أَنْزَلِ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾ [سبأ: ٦]: "المفسرون يكادون يجمعون على أن هذه الآية مدنية ^(٤)، من بين آيات السورة المكية كلها.. ولا نجد لهم مستنداً لهذا القول إلا ما تشير إليه الآية من الحديث عن الذين أوتوا العلم.. وإذا كان الذين أوتوا العلم هنا هم أهل الكتاب - وخاصة علماء اليهود - وإذا

(١) التحرير والتنوير: (٢٢٩/١١).

(٢) انظر: جامع البيان، للطبري: (٥٠٢/٣).

(٣) المحرر الوجيز: (٥١٨/٢). وانظر: البحر المحيط، لأبي حيان: (٣٠٩/٥).

(٤) قلت: القول بأن المفسرين يكادون يجمعون على مدنية هذه الآية فيه نظر، وقد ذكر المفسرون قولين في الآية فقبل المراد بذلك علماء أهل الكتاب، والآية حيث تدل على الإخبار عنهم، والقول الثاني أن المراد بهم أصحاب النبي ﷺ. وقد سبق ابن عاشور الشيخ عبد الكريم الخطيب في توجيه هذه الآية. انظر: التحرير والتنوير: (١٤٥/٢٢).

كانت السورة مكية، والقرآن المكي لم يخاطب أهل الكتاب بعد، فيكون من مقتضى هذا أن الآية من القرآن المدني الذي نزل في مواجهة أهل الكتاب بعد الهجرة !! .. هكذا كان تقدير القائلين بأن هذه الآية مدنية. ولا معول عندنا على هذا الاستنتاج الذي لا يسنده خبر صحيح، وعلى هذا فالآية مكية مثل آيات السورة كلها. وأما الإشارة إلى: ﴿الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ﴾، وليكن المراد بهم أهل الكتاب، فإن هذا لا يمنع من أن يتحدث القرآن عن أهل الكتاب، وأن يستدعيهم الشهادة على ما يعلمون من آيات الله، وأنها الصدق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وذلك قبل أن تلتقي بهم الدعوة، وتلقاهم لقاء مباشراً^(١).

سادساً: قد يقول أحد السلف قولاً يندرج في الاسم العام على سبيل المثال لا أن ذاك المعنى هو المراد بعينه، فيظن بعض المفسرين أن ذلك إخراج للآية عن نوع السورة، والحال ليس كذلك، ولذا تعقب ابن عطية كلام الطبري فقال عند قوله تعالى: ﴿وَضْرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ [النحل: ١١٢]: "وحكى الطبري^(٢) عن حفصة أم المؤمنين أنها كانت تسأل في وقت حصر عثمان بن عفان ؓ ما صنع الناس، وهي صادرة من الحج من مكة، فقيل لها قُتل. فقالت: والذي نفسي بيده، إنها القرية؛ تعني المدينة التي قال الله لها: ﴿وَضْرَبَ اللَّهُ مَثَلًا﴾ الآية.

قال القاضي أبو محمد: فأدخل الطبري هذا على أن حفصة قالت: إن الآية نزلت في المدينة، وإنما هي التي ضُربت مثلاً. والأمر عندي ليس كذلك، وإنما أرادت أن المدينة قد حصلت في محذور الملل وحل بها ما حل بالتي جعلت مثلاً، وكذلك يتوجه عندي في الآية أنها قُصد بها قرية غير معينة، جعلت مثلاً لمكة على معنى التحذير لأهلها ولغيرها

(١) التفسير القرآني للقرآن: (٧٧٨/١١): (٢٧٠/١٣). وانظر: التحرير والتنوير، لابن عاشور:

(٣٣٩/٢٥)، ويحسن الالتفات إلى سياق الآيات فقد يمنع السياق من حمل الآية على ما سيقع في

بعض المواطن، وقد أشار إلى ذلك الألوسي في روح المعاني: (٤٦٨/٧)، (٤٤/١١).

(٢) انظر: جامع البيان: (٣١٠/١٧).

من القرئ إلى يوم القيامة" (١).

فابن عطية يرى أن أم المؤمنين حفصة ؓ أرادت أن المدينة مما يصلح مثلاً للدخول في الآية، لا أن الآية نازلة في المدينة، كيف وسورة النحل سورة مكية. سابعاً: كثير من الروايات التي تستثني الآية من نوع سورتها الغالب عليها أنها مردودة إما لضعف سندها، أو نكارة متنها، أو غرابتها أو نحو ذلك، وقد ذكر ابن كثير ذلك عند مناقشتها لتلك المرويات وبين ضعفها، ومن ذلك ما قاله عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾ [مريم: ٩٦]: "وقد روى ابن جرير (٢) أثراً أن هذه الآية نزلت في هجرة عبد الرحمن بن عوف. وهو خطأ، فإن هذه السورة بتمامها مكية لم ينزل منها شيء بعد الهجرة، ولم يصح سند ذلك، والله أعلم" (٣).

وقال عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرٌ الْمَكْرِينِ﴾ [الأنفال: ٣٠] "وقال أبو جعفر بن جرير: حدثني محمد بن إسماعيل البصري، المعروف بالوساسي، أخبرنا عبد الحميد بن أبي رواد عن ابن جريج، عن عطاء، عن عبيد بن عمير، عن المطلب بن أبي وداعة، أن أبا طالب قال لرسول الله ﷺ: ما يأتربك قومك؟ قال: (يريدون أن يسحروني أو يقتلونني أو يخرجوني). فقال: من أخبرك بهذا؟ قال: (ربي)، قال: نعم الرب ربك، فاستوص به خيراً، قال: (أنا أستوصي به؟! بل هو يستوصي بي). قال: فنزلت: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ﴾ الآية" (٤).

وذكر أبي طالب في هذا غريب جداً، بل منكر؛ لأن هذه الآية مدنية، ثم إن هذه القصة واجتماع قريش على هذا الائتمار والمشاورة على الإثبات أو النفي أو القتل، إنما

(١) المحرر الوجيز: (٤٢٦/٣)، وانظر: تفسير القرآن العظيم، لابن كثير: (٣٩٢/٢).

(٢) أخرجه الطبري في جامع البيان: (٢٦٣/١٨).

(٣) تفسير القرآن العظيم: (٢٦٩/٥).

(٤) أخرجه الطبري في جامع البيان: (٤٩٢/١٣)، وانظر تعليق الشيخ أحمد شاكر على هذا الأثر.

كان ليلة الهجرة سواء^(١)، وكان ذلك بعد موت أبي طالب بنحو من ثلاث سنين لما تمكنوا منه واجتروا عليه بعد موت عمه أبي طالب، الذي كان يحوطه وينصره ويقوم بأعبائه^(٢).

ثامناً: الروايات الضعيفة والباطلة لا تقوى على استثناء الآية من نوع سورتها، فالعبرة بالروايات الصحيحة، ولذا قال ابن كثير عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾ [مريم: ٩٦] "وقد روى ابن جرير أثراً أن هذه الآية نزلت في هجرة عبد الرحمن بن عوف^(٣)، وهو خطأ، فإن هذه السورة بتمامها مكية لم ينزل منها شيء بعد الهجرة، ولم يصح سند ذلك، والله أعلم^(٤).

وقال ابن عاشور عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفْرِزُونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (٧٦) سُنَّةً مَنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا وَلَا يَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦، ٧٧]: "ومن غريب التفسير أن المراد: أن اليهود قالوا للنبي الحق بأرض الشام فإنها أرض الأنبياء فصدق النبي قولهم فغزا غزوة تبوك لا يريد إلا الشام فلما بلغ تبوك أنزل الله هذه الآية. وهي رواية باطلة^(٥)، وسبب غزوة تبوك معروف في كتب الحديث والسير ومن أجل هذه الرواية قال فريق: إن الآية مدنية كما تقدم في صدر السورة^(٦).

تاسعاً: جمع ألفاظ الروايات الواردة في أسباب النزول يرفع الإشكال عن استثناء الآية من نوع السورة؛ وذلك أن بعض الألفاظ يفهم منها أن الآية نازلة في تلك الحادثة أو الواقعة، ولكن حين نجمع ألفاظ الروايات التي قيل إنها سبب نزول للآية يظهر لنا أن

(١) انظر: السيرة النبوية، لابن هشام: (٨٩/٢).

(٢) تفسير القرآن العظيم: (٤٣/٤). وانظر: (١٥٣/٣)، (٢٦٠/٣)، (٣٢٨/٣)، (٤٧٥/٤)، (٦٨/٥)، (٤٦٩/٥)، (٥٠٥/٦)، (٥٦٧/٦)، (٥٩٤/٦).

(٣) انظر: جامع البيان: (٢٦٣/١٨).

(٤) تفسير القرآن العظيم: (٢٦٩/٥).

(٥) أخرجه الطبري في جامع البيان: (١٢١/٨) برقم: (٢٢٥٥٤)، وذكره ابن عطية في المحرر الوجيز:

(٣/٤٧٦)، والسيوطي في الدر المنثور (٤/٣٥٤)، وعزاه لابن جرير، وابن أبي حاتم.

(٦) التحرير والتنوير: (١٨٠/١٥)، ومثال آخر: (٢٧٥/٧) في قصة مسيلمة.

قاعدة (القول الذي يتفق مع نوع السورة أولى من غيره) - التاصيل والتمثيل د. عليوي بن عبدالله الشمراني

المراد شمول الآية لصاحب تلك الحادثة وأنه داخل في عموم تلك الآية، لا أن الآية نازلة في تلك اللحظة^(١).

عاشراً: إذا ورد سبب نزول لإحدى الآيات، وكان ذلك السبب ضعيف الإسناد فلا يعتمد عليه، ولا تُخرج الآية من نوع سورتها، يقول ابن عاشور عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ عَاقِبَتَهُمْ لَعَاقِبَةٌ يَمْثِلُ مَا عُوِّقْتُمْ بِهِ، وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾ [النحل: ١٢٦] عطف على جملة: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ﴾ [النحل: ١٢٥]، أي: إن كان المقام مقام الدعوة فلتكن دعوتك إياهم كما وصفنا، وإن كنتم أيها المؤمنون معاقبين لمشركين على ما نالكم من أذاهم فعاقبوهم بالعدل لا بتجاوز حد ما لقيتم منهم.

فهذه الآية متصلة بما قبلها أتم اتصال، وحسبك وجود العاطف فيها، وهذا تدرج في رتب المعاملة من معاملة الذين يدعون ويوعظون إلى معاملة الذين يجادلون ثم إلى معاملة الذين يجازون على أفعالهم، وبذلك حصل حسن الترتيب في أسلوب الكلام. وهذا مختار النحاس وابن عطية وفخر الدين الرازي^(٢)، وبذلك يترجح كون هذه الآية مكية مع سوابقها ابتداء من الآية الحادية والأربعين، وهو قول جابر بن زيد، كما تقدم في أول السورة. واختار ابن عطية أن هذه الآية مكية، ويجوز أن تكون نزلت في قصة التمثيل بحمزة يوم أحد، وهو مروى بحديث ضعيف للطبراني^(٣). ولعله اشتبه على الرواة تذكّر النبي ﷺ الآية حين توعد المشركين بأن يمثّل بسبعين منهم إن أظفره الله بهم^(٤).

الحادي عشر: قد يقول أحد السلف قولاً هو من أظهر وأبرز الأمثلة لمعنى تلك الآية، وذلك لا يخرج الآية من نوع سورتها، ولذا قال ابن عاشور عند تفسير قوله تعالى:

(١) انظر: التحرير والتنوير، لابن عاشور: (١٨١ / ١٢).

(٢) انظر: معاني القرآن، للنحاس: (١١٣ / ٤)، ومفاتيح الغيب، للرازي: (٢٨٨ / ٢٠)، المحرر الوجيز، لابن عطية: (٤٣٢ / ٣).

(٣) أخرجه الحاكم في المستدرک على الصحيحين: (٢١٨ / ٣)، ح: (٤٨٩٤)، والطبراني في المعجم الكبير: (١٤٣ / ٣)، ح: (٢٩٣٧) كلاهما من طريق صالح المري عن سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي عن أبي هريرة روى مرفوعاً. وقال الذهبي: "صالح [المري] وإياه"، وحكم الحافظ ابن حجر في فتح الباري: (٣٧١ / ٧) على إسناد بالضعف.

(٤) التحرير والتنوير: (٣٣٥ / ١٤)، (٣٥٢ / ٢٥).

﴿هَذَا خِصْمَانِ أَخْصَمُوا فِي رِيحِهِمْ فَأَلَّذِينَ كَفَرُوا قُطِعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِنْ نَارٍ يُصَبُّ مِنْ فَوْقِ رُءُوسِهِمْ الْحَمِيمُ﴾ [الحج: ١٩]: " واختصام فريقَي المؤمنين وغيرهم معلوم عند السامعين قد ملأ الفضاء جلبته، فالإخبار عن الفريقين بأنهما خصمان مسوق لغير إفادة الخبر، بل تمهيداً للتفصيل في قوله: ﴿فَالَّذِينَ كَفَرُوا قُطِعَتْ لَهُمْ ثِيَابٌ مِنْ نَارٍ﴾. فالمراد من هذه الآية ما يعم جميع المؤمنين وجميع مخالفينهم في الدين، ووقع في الصحيحين عن أبي ذر رضي الله عنه: (أنه كان يقسم أن هذه الآية: ﴿هَذَا خِصْمَانِ أَخْصَمُوا فِي رِيحِهِمْ﴾ نزلت في حمزة وصاحبيه علي بن أبي طالب وعتبة بن الحارث الذين بارزوا يوم بدر شيبة بن ربيعة، وعتبة بن ربيعة، والوليد بن عتبة ^(١)).

والأظهر أن أبا ذر عني بنزول الآية في هؤلاء أن أولئك النفر الستة هم أبرز مثال وأشهر فرد في هذا العموم، فعبر بالنزول وهو يريد أنهم ممن يقصد من معنى الآية، ومثل هذا كثير في كلام المتقدمين ^(٢).

الثاني عشر: العلم بسيرة النبي صلى الله عليه وسلم له الأثر البالغ في معرفة نوع الآية، وتوجيه الأقوال التي تخرج الآية من نوع سورتها اعتماداً على أخبار ضعيفة لا تثبت ^(٣).

الثالث عشر: العلم بسير الصحابة رضي الله عنهم يعين على فهم الآية وتوجيه ما قيل فيها دون إخراج الآية عن نوع سورتها، يقول ابن كثير عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعَلْنَا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِسَاتِ أَلَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَبُوا وَهَذَا لِسَانٌ عَكْرِبٌ مُبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣]: "وقال الضحاك بن مزاحم: هو سلمان الفارسي، وهذا القول ضعيف؛ لأن هذه الآية مكية، وسلمان إنما أسلم بالمدينة ^(٤) ^(٥)".

(١) أخرجه البخاري في صحيحه: (٧٥ / ٥)، ح: (٣٩٦٦)، ومسلم في صحيحه: (٢٣٢٣ / ٤)، ح: (٣٠٣٣).

(٢) التحرير والتنوير: (٢٢٨ / ١٧). وانظر: جامع البيان، للطبري: (٥٩٠ / ١٨)، و(١٧٤ / ٢٤)، الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: (٣٨٢ / ١٠).

(٣) تأمل كلام ابن عطية (ص: ٢٨-٢٩) من هذا البحث.

(٤) انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر: (١١٨ / ٣).

(٥) تفسير القرآن العظيم: (٦٠٤ / ٤)، (٨٧ / ٤).

ويقول ابن عاشور موجهاً قول خباب رضي الله عنه عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَعَثَ فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَّا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ﴾ [الشورى: ٢٧]: "وعن خباب بن الأرت: (فيما نزلت هذه الآية، وذلك أنا نظرنا إلى أموال بني النضير وبني قريظة وبني قينقاع فتمنيهاها فنزلت)^(١)، وهذا مما حمل قوما على ظن هذه الآية مدنية كما تقدم في أول السورة. وهذا إن صح عن خباب فهو تأويل منه لأن الآية مكية وخباب أنصاري^(٢) فلعله سمع تمثيل بعضهم لبعض هذه الآية ولم يكن سمعها من قبل. وروي أنها نزلت في أهل الصفة تمنوا سعة الرزق فنزلت. وهذا خبر ضعيف"^(٣).

الرابع عشر: قد يلجأ بعض المفسرين لإخراج الآية من نوع سورتها؛ ليستقيم معنى الآية وفق ألفاظها، مع أنه عند التدبر والتأمل لا إشكال على بقاء الآية متفقا مع نوع سورتها، يقول ابن عاشور في سورة المرسلات: "وهي مكية عند جمهور المفسرين من السلف، وذلك ظاهر حديث ابن مسعود المذكور آنفاً، وهو يقتضي أنها من أوائل سور القرآن نزولاً؛ لأنها نزلت والنبى صلى الله عليه وسلم مختفٍ في غار بمنى مع بعض أصحابه"^(٤).

(١) ذكره الواحدي في أسباب النزول: (٣٩٠)، ح: (٧٣٧) بدون إسناد. وأخرج الحاكم في المستدرک على الصحيحين: (٤٨٣/٢)، ح: (٣٦٦٣) للحديث شاهد من طريق مجاهد عن الأعمش عن عبد الله بن سخره علي رضي الله عنه أن الآية نزلت في أصحاب الصفة. وقال الحاكم هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وقال الذهبي: صحيح على شرط الباري ومسلم. وقال عبد الرزاق المهدي: "إسناده ضعيف، فيه عننة الأعمش ولم يسمع من مجاهد سوى أربعة أحاديث ليس هذا منها"، انظر: لباب النقول في أسباب النزول، للسيوطي، خرج أحاديثه وعلق عليه عبد الرزاق المهدي (٢٠٧). وللحديث شاهد مرسل عن عمر بن حريث أن الآية نزلت في أهل الصفة، أخرجه الواحدي في أسباب النزول: (٣٩٠)، ح: (٧٣٨). قال الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: (١٠٤/٧)، ح: (١١٣٢٩): "رواه الطبراني، ورجاله رجال الصحيح" قلت: لم أهدد للحديث عن الطبراني. وقال محقق لباب النقول في أسباب النزول: (٢٠٧): "إسناده ضعيف، فهو مرسل، وعمره هذا تابعي وليس من الصحابة"

(٢) انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر: (٢٢١/٢).

(٣) التحرير والتنوير: (٩٣/٢٥). وانظر: تفسير السمعاني: (٣٣/٤). قصة وحشي. والمحرم الوجيز، لابن عطية: (٢٩٥/٢)، والبحر المحيط، لأبي حيان: (٥٢٠/٤). وتفسير القرآن العظيم، لابن كثير: (٤٦٩/٥)، (٣٩٢/٢)، (٢٠١/٧).

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه: (١٦٥/٦)، ح: (٤٩٣٤) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عن قال: "

وعن ابن عباس وقتادة أن آية: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ﴾ [المرسلات: ٤٨] مدنية نزلت في المنافقين. ومحتمل ذلك أنه تأويل ممن رواه عنه نظراً إلى أن الكفار الصرحاء لا يؤمرون بالصلاة، وليس في ذلك حجة؛ لكون الآية مدنية، فإن الضمير في قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ﴾ وارد على طريقة الضمائر قبله وكلها عائدة إلى الكفار، وهم المشركون. ومعنى: ﴿قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا﴾ كناية عن أن يقال لهم: أسلموا، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَقَدْ كَانُوا يُدْعُونَ إِلَى السُّجُودِ لَهُمْ سَلِيمُونَ﴾ [القلم: ٤٣] فهي في المشركين وقوله: ﴿قَالُوا لَوْلَا نُزِّلَتْ مِنَّا السَّمَوَاتُ﴾ [المدثر: ٤٣] إلى قوله: ﴿وَكُنَّا نَكْذِبُ يَوْمَ الَّذِينَ﴾ [المدثر: ٤٦]، وعن مقاتل نزلت: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ﴾ في شأن وفد ثقيف حين أسلموا بعد غزوة هوازن وأتوا المدينة فأمرهم النبي ﷺ بالصلاة، فقالوا: لا نجبي فإنها مسبة علينا. فقال لهم: (لا خير في دين ليس فيه ركوع وسجود)^(١). وهذا أيضاً أضعف، وإذا صح ذلك فإنما أراد مقاتل أن النبي ﷺ قرأ عليهم الآية^(٢).

الخامس عشر: العلم بتاريخ التشريع قرينة هامة في بقاء الآيات متناسبة مع نوع سورتها، وكم من آية مكية ادُعي أنها مدنية خلافا لسورتها وحملت على غير معناها أو العكس، وعند التحقيق ومعرفة تاريخ التشريع تبين أن الآية متفقة مع نوع سورتها. وهذه بعض الأمثلة الدالة على ذلك:

قول ابن جزري عند قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، فقد ضعف قول من ذهب إلى أن الآية نازلة في الأمر

بينما نحن مع ﷺ في غار، إذ نزلت عليه: والمرسلات فإنه ليتلوها وإني لأتلقاها من فيه، وإن فاه لرطب بها، إذ وثبت علينا حية، فقال النبي ﷺ: اقتلواها. فابتدرناها فذهبت، فقال النبي ﷺ: "وقيت شركم كما وقيتم شرها".

(١) أخرجه أبو داود في سننه: (٦٣٧/٤)، ح: (٣٠٢٦)، وأحمد في المسند: (٤٣٨/٢٩)، ح: (١٧٩١٣). وضعفه الألباني في ضعيف سنن أبي داود: (٤٣٦/٢)، ح: (٥٢٩)، وفي سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: (٣٨/٩)، ح: (٤٣١٩).

(٢) التحرير والتنوير: (٤١٨/٢٩).

قاعدة (القول الذي يتفق مع نوع السورة أولى من غيره) - التأصيل والتمثيل د. عليوي بن عبدالله الشمراني

بالإنصات حالة الخطبة؛ لأن الخطبة لم تشرع إلا بالمدينة، والآية مكية. فقال:
"﴿وَأَنْصِتُوا﴾ فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أن الإنصات المأمور به هو لقراءة الإمام في الصلاة.
والثاني: أنه الإنصات للخطبة.

والثالث: أنه الإنصات لقراءة القرآن على الإطلاق. وهو الراجح لوجهين: أحدهما
أن اللفظ عام ولا دليل على تخصيصه. والثاني أن الآية مكية، والخطبة إنما شرعت
بالمدينة" (١).

ولم ير الشوكاني أن قوله تعالى: ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ [الذاريات: ١٩]
يشير إلى الزكاة المفروضة؛ لأن الزكاة فرضت بالمدينة والآية مكية، فقال عند تفسيره
لهذه الآية: "أي: يجعلون في أموالهم على أنفسهم حقاً للسائل والمحروم تقرباً إلى الله
ﷻ. وقال محمد بن سيرين وقاتدة: الحق هنا الزكاة المفروضة. والأول أولى، فيحمل
على صدقة النفل وصلة الرحم وقرئ الضيف؛ لأن السورة مكية، والزكاة لم تفرض إلا
بالمدينة" (٢).

وقال عند تفسير قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ [الأعلى: ١٤]،
[١٥]: "وقيل: (ذكر اسم ربه) في طريق المصلى فصلى. وقيل: هو أن يتطوع بصلاة بعد
زكاة. وقيل: المراد بالصلاة هنا صلاة العيد، كما أن المراد بالتزكي في الآية زكاة الفطر.
ولا يخفى بعد هذا القول؛ لأن السورة مكية، ولم تفرض زكاة الفطر وصلاة العيد إلا
بالمدينة" (٣).

ولم يقبل الفخر الرازي قول من حمل قوله تعالى: ﴿فَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ
وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٢] على أن المراد بذلك القتال؛ لأنه لم يُشرع

(١) التسهيل لعلوم التنزيل: (٣١٩/١)، وقال ابن عطية في المحرر الوجيز: (٤٩٤/٢) عند هذه الآية: "وأما قول من

قال إنها في الخطبة فضعيف؛ لأن الآية مكية، والخطبة لم تكن إلا بعد هجرة النبي ﷺ من مكة".

(٢) فتح القدير: (١٠١/٥).

(٣) فتح القدير: (٥١٦/٥). وانظر: تفسير القرآن العظيم، لابن كثير: (١٦٤/٧).

إلا في المدينة، والآية مكية، ولذا يقول: " وأما قوله: ﴿وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ فقال بعضهم: المراد بذل الجهد في الأداء والدعاء. وقال بعضهم: المراد القتال. وقال آخرون: كلاهما. والأقرب الأول؛ لأن السورة مكية، والأمر بالقتال ورد بعد الهجرة بزمان^(١).

ورد السمعاني قول من فسر قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: ٣٣] بأن المراد به الأذان، فقال: " قال ابن عباس: من دعا إلى الله هو الرسول. وحكي عن ابن عباس أنه قال: ﴿دَعَا إِلَى اللَّهِ﴾ عام في كل من يدعو إلى الله. وعن مجاهد أنه قال: الآية في المؤذنين. وحكي هذا القول عن عائشة رضي الله عنها. وقد ضعّف بعضهم هذا القول؛ لأن السورة مكية، والأذان كان بعد الهجرة إلى المدينة^(٢).

* * *

(١) مفاتيح الغيب: (٤٧٤ / ٢٤).

(٢) تفسير السمعي: (٥١ / ١٥).

الخاتمة

حمداً لله تعالى على إنعامه، وشكراً لله تعالى على إحسانه؛ فقد يسر بمنه إتمام هذا البحث، وجاد بفضلته إكمال هذا الموضوع، وقد خرج الباحث بالتناجج والتوصيات الآتية:

أهم النتائج :

- ١- العلم بنوع السورة له أهمية كبرى، فهو الملاذ الآمن، والفيء الظليل للآيات التي اختلف المفسرون في نوعها أمكية أم مدنية.
- ٢- قاعدة ترجيح القول الذي يؤيده نوع السورة قاعدة أعملها المفسرون عند الاختلاف، وعللوا بها للترجيح، وصرحوا بها للتوضيح.
- ٣- قاعدة ترجيح القول الذي يتفق ونوع السورة لم تلق العناية التي تبرز منزلتها، وتكشف عن مكانتها - في الدراسات المعاصرة - ولعل هذا البحث المتواضع لبنة في هذه القاعدة تتبعه لبنات أخرى حتى يكتمل البناء.
- ٤- الأصل أن السورة التي ثبتت مكيتها أن آياتها كلها مكية، وأن السورة التي ثبتت مدنيها أن آياتها كلها مدنية.
- ٥- استثناء بعض آيات السورة المكية والقول بمدنيها، أو استثناء بعض آيات السورة المدنية والقول بمكيها خلاف الأصل، ولا يقبل إلا بدليل صحيح لا يحتمل التأويل.
- ٦- قاعدة الترجيح بنوع السورة يعضدها غالباً قاعدة القول الموافق للسياق مقدم على غيره، وهذا يكاد يكون مطرداً.
- ٧- الغالب على الروايات التي تُروى في أسباب نزول الآية وتتنزع الآية من نوع سورتها أنها ضعيفة، أو أنها حُملت على غير محلها.
- ٨- العلم بسيرة النبي ﷺ، وسير الصحابة رضوان الله عليهم، وتاريخ الشرائع، وفهم المقصد من كلام السلف قرائن مهمة في بقاء الآيات متناسقة مع نوع السورة، وسياج مانع من إخراجها من نوع سورتها.

٩- قاعدة ترجيح القول الذي يتفق و نوع السورة اهتم بها ابن كثير في تفسيره أكثر من غيره، وكان لملكته الحديثية الناقدة أثر في ذلك، وكان لابن عطية، والقاسمي، وابن عاشور إشارات في غاية الأهمية حول هذه القاعدة.

١٠- استعرض البحث ثمانية أمثلة تطبيقية على قاعدة القول الذي يؤيده نوع السورة أولى من غيره، وظهر للباحث ترجيح القول الذي تنصره هذه القاعدة.

التوصيات:

إن كان للباحث من توصية فيوصي:

١- تتبع هذه القاعدة في التفاسير المطولة التي تعنى بالترجيح وبيان منهج المفسر في الآيات التي تُستثنى من نوع سورتها، وطريقة تعامله مع الآثار والأقوال الواردة في ذلك، ولعل في ذلك خدمة لكتاب الله تعالى، وكشف عن مكنوناته.

٢- جمع أسباب النزول الواردة في بعض الآيات والتي يلزم منها مخالفة نوع السورة ودراستها، وبيان الراجح فيها.

٣- دراسة الآثار الواردة عن السلف وأقوال بعض المفسرين التي تستثني بعض آيات السورة من نوعها وبيان ما فيها وتوجيهها.



المصادر والمراجع

١. إتقان البرهان في علوم القرآن ، للدكتور فضل حسن عباس ، دار الفرقان ، ط ١ ، ١٩٩٧ م .
٢. الإتقان في علوم القرآن ، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة : ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م .
٣. أحكام القرآن، لأبي بكر أحمد بن علي الجصاص الرازي الحنفي، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٥ هـ.
٤. أحكام القرآن، للقاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي ، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلّق عليه: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
٥. أسباب النزول ، للإمام أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي ، تحقيق ودراسة : كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان ، ط ١ ، ١٤١١ هـ .
٦. الاستيعاب في بيان الأسباب ، لسليم بن عيد الهاللي (و) محمد بن موسى آل نصر، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط ١ ، ١٤٢٥ هـ .
٧. الإصابة في تمييز الصحابة، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ
٨. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، لمحمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥ هـ.
٩. أنوار التنزيل وأسرار التأويل، لناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

١٠. أهم خصائص السور والآيات المكية ومقاصدها، للدكتور أحمد عباس البدوي، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، ط ١، ١٤٢٠هـ.
١١. بحر العلوم، لأبي الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي، تحقيق: د. محمود مطرجي، دار الفكر، بيروت.
١٢. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، لعبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
١٣. البرهان في علوم القرآن، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط ١، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.
١٤. تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي، المحقق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
١٥. التحرير والتنوير، لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.
١٦. التحقيق في كلمات القرآن الكريم، للحسن المصطفوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٣، ١٤٣٠هـ.
١٧. التسهيل لعلوم التنزيل، لأبي القاسم محمد بن أحمد جزلي الكلبي الغرناطي، تحقيق: د. عبد الله الخالدي، الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، ط ١، ١٤١٦هـ.
١٨. تفسير الإمام ابن عرفة، لأبي عبد الله، محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي التونسي المالكي، المحقق: د. حسن المناعي، مركز البحوث بالكلية الزيتونية - تونس، ط ١، ١٩٨٦م.
١٩. تفسير البحر المحيط، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: صدقي جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٢٠. تفسير الراغب الأصفهاني، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، تحقيق ودراسة: د. هند بنت محمد بن زاهد سردار (ج: ٤، ٥)، الناشر: كلية الدعوة وأصول الدين - جامعة أم القرى، ط١: ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م
٢١. تفسير السمعاني، لأبي المظفر، منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي، المحقق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض - السعودية، ط١، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
٢٢. تفسير القرآن الحكيم الشهير بتفسير المنار، لمحمد رشيد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠ م.
٢٣. تفسير القرآن العزيز، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى، المعروف بابن أبي زَمَنِين المالكي، تحقيق: أبي عبد الله حسين بن عكاشة، ومحمد بن مصطفى الكنز، الناشر: الفاروق الحديثة، القاهرة، ط١، ١٤٢٣ هـ.
٢٤. تفسير القرآن العظيم، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٠ هـ.
٢٥. تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، المحقق: أسعد محمد الطيب مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، ط٣، ١٤١٩ هـ.
٢٦. التفسير القرآني للقرآن، عبد الكريم يونس الخطيب، دار الفكر العربي - القاهرة.
٢٧. تفسير مجاهد، لأبي الحجاج مجاهد بن جبر المكي، تحقيق: د. محمد عبد السلام أبو النيل، دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، ط١، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م.

- ٢٨ . تفسير مقاتل، لأبي الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير، تحقيق: عبد الله محمد شحاتة، دار إحياء التراث، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ.
- ٢٩ . تفسير يحيى بن سلام البصري، تقديم وتحقيق: د. هند شلبي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ.
- ٣٠ . تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة دار الرشيد - سوريا، ط١، ١٤٠٦هـ.
- ٣١ . تهذيب اللغة، لأبي منصور، محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، المحقق: محمد عوض مرعب
- ٣٢ . تهذيب وترتيب الاتقان في علوم القرآن، للدكتور محمد عمر بازمول، وبحاشيته غاية البيان في تخريج أحاديث وآثار تهذيب وترتيب الإتقان، للدكتور أحمد عمر بازمول .
- ٣٣ . تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، لعبد الرحمن بن ناصر السعدي، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ.
- ٣٤ . جامع البيان في تأويل القرآن، لمحمد بن جرير بن يزيد الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ.
- ٣٥ . الجامع في أسباب النزول، جمعه ورتبه وحققه: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط١، ١٤٣١هـ.
- ٣٦ . الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٨٤هـ.
- ٣٧ . الجواهر الحسان في تفسير القرآن، لعبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، تحقيق: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤١٨هـ.
- ٣٨ . خصائص السور والآيات المدنية ضوابطها ومقاصدها، للدكتور عادل محمد صالح أبو العلا، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة .

٣٩. الدر المنثور، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، دار الفكر - بيروت.
٤٠. دراسات في علوم القرآن الكريم، تأليف أ. د. فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي، ، الطبعة: الثامنة عشرة ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
٤١. دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبي بكر البيهقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ.
٤٢. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لشهاب الدين محمود ابن عبد الله الحسيني الألويسي، المحقق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ.
٤٣. الروض الداني (المعجم الصغير)، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب ابن مطير اللخمي الشامي الطبراني، المحقق: محمد شكور محمود الحاج أمير، المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، عمان، ط ١، ١٤٠٥هـ.
٤٤. زاد المسير في علم التفسير، لأبي جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي ابن محمد الجوزي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.
٤٥. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، لأبي عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط ١١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
٤٦. سنن أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمّد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط ١، ١٤٣٠هـ.
٤٧. سنن الترمذي، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سَورة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، المحقق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ١٩٩٨م.

- ٤٨ . السيرة النبوية لابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة .
- ٤٩ . شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جزي، الشارح: د مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، اعتنى بها: بدر بن ناصر بن صالح الجبر، دار ابن الجوزي، ط ١، ١٤٣١هـ .
- ٥٠ . شعب الإيمان، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، أبو بكر البيهقي، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية بومباي بالهند، ط ١، ١٤٢٣هـ .
- ٥١ . الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار دار العلم للملايين - بيروت، ط ٤، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م .
- ٥٢ . صحيح البخاري، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط ١، ١٤٢٢هـ .
- ٥٣ . صحيح مسلم، لأبي الحجاج مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت .
- ٥٤ . ضعيف سنن أبي داود، لمحمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع - الكويت، ط ١، ١٤٢٣هـ .
- ٥٥ . العجائب في بيان الأسباب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد ابن حجر العسقلاني، المحقق: عبد الحكيم محمد الأنيس، دار ابن الجوزي .
- ٥٦ . العذب النَّمِيرُ من مجالس الشنقيطي في التفسير، لمحمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني الشنقيطي، تحقيق: د. خالد بن عثمان السبت،

- إشراف: د. بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ط ٢، ١٤٢٦هـ.
٥٧. علوم القرآن الكريم، للدكتور نور الدين محمد عتر الحلبي، مطبعة الصباح - دمشق، ط ١، ١٤١٤هـ.
٥٨. فتح الباري شرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن باز، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.
٥٩. فتح البيان في مقاصد القرآن، لأبي الطيب محمد صديق خان بن حسن القنوجي، عني بطبعه وقدم له وراجعته: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، ١٤١٢هـ.
٦٠. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، لمحمد بن علي ابن محمد الشوكاني، دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، ط ١، ١٤١٤هـ.
٦١. فضائل القرآن، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، مكتبة ابن تيمية، ط ١، ١٤١٦هـ.
٦٢. قواعد الترجيح عند المفسرين، للدكتور حسين الحربي، دار القاسم، ط ١، ١٤١٧هـ..
٦٣. قواعد التفسير جمعاً ودراسة، للدكتور خالد السبت، دار ابن عفان، ط ١، ١٤٢١هـ.
٦٤. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.
٦٥. كشف الأستار عن زوائد البزار، لنور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٣٩٩هـ.

- ٦٦ . الكشف والبيان، لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- ٦٧ . لباب التأويل في معاني التنزيل، لعلاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي الشهير بالخازن، تصحيح: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ.
- ٦٨ . لباب النقول في أسباب النزول، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، خرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٣هـ.
- ٦٩ . اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص عمر بن علي بن عادل الدمشقي الحنبلي، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ.
- ٧٠ . لسان العرب، لأبي الفضل محمد بن مكرم بن علي جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي، دار صادر - بيروت، ط ٣، ١٤١٤هـ .
- ٧١ . مباحث في علوم القرآن، للدكتور صبحي الصالح، دار العلم للملايين، ط ٢٤، ٢٠٠٠م .
- ٧٢ . مباحث في علوم القرآن، للشيخ مناع بن خليل القطان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط ٣، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م .
- ٧٣ . مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، المحقق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م .
- ٧٤ . مجموع الفتاوى، لأبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني، جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م .

٧٥. محاسن التأويل، لمحمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي، المحقق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.
٧٦. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١، ١٤٢٢هـ.
٧٧. المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، المحقق: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م.
٧٨. مدارك التنزيل وحقائق التأويل، لأبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، دار الكلم الطيب، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ.
٧٩. المدخل لدراسة القرآن الكريم، للدكتور محمد بن محمد بن سويلم أبو شهبة، مكتبة السنة - القاهرة، ط ٢، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣ م.
٨٠. المستدرک علی الصحیحین، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، المعروف بالحاكم، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ.
٨١. مسند الإمام أحمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، المحقق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث - القاهرة، ط ١، ١٤١٦هـ.
٨٢. مسند الروياني، لأبي بكر محمد بن هارون الروياني، المحقق: أيمن علي أبو يمان، مؤسسة قرطبة - القاهرة، ط ١، ١٤١٦هـ.
٨٣. معالم التنزيل في تفسير القرآن، لأبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد البغوي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ.

٨٤. معاني القرآن الكريم، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: الشيخ محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١، ١٤١٠هـ.
٨٥. معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ.
٨٦. معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.
٨٧. المعجم الأوسط، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن ابن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين-القاهرة.
٨٨. المعجم الكبير، لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي الطبراني، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية - القاهرة، ط ٢، ١٤١٥هـ.
٨٩. معجم مقاييس اللغة، لأبي الحسين، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
٩٠. المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط ١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
٩١. مفاتيح الغيب أو (التفسير الكبير)، لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن التيمي الرازي، المعروف بفخر الدين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٩٢. المقدمات الأساسية في علوم القرآن، عبد الله بن يوسف الجديع، مركز البحوث الإسلامية ليدز - بريطانيا، ط ١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م .
٩٣. المكي والمدني في القرآن الكريم ، للدكتور محمد بن عبدالرحمن الشايع ، ط ١، ١٤١٨ هـ .
٩٤. المكي والمدني في القرآن الكريم، دراسة تأصيلية نقدية للسور والآيات من أول القرآن الكريم إلى نهاية سورة الإسراء، للدكتور عبدالرزاق حسين أحمد، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٢٠ هـ .
٩٥. المكي والمدني من السور والآيات من أول سورة الكهف إلى آخر سورة الناس ، للدكتور محمد بن عبدالعزيز بن عبدالله الفالح ، دار التدمرية ، ط ١، ١٤٣٣ هـ .
٩٦. مناهل العرفان في علوم القرآن، لمحمد عبد العظيم الزُّرقاني ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط ٣ .
٩٧. موسوعة فضائل سور وآيات القرآن ، للشيخ محمد بن رزق بن طرهوني ، دار ابن القيم ، ط ١، ١٤٠٩ هـ .
٩٨. النشر في القراءات العشر، لأبي الخير شمس الدين ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، المحقق: علي محمد الضباع ، المطبعة التجارية الكبرى.
٩٩. النكت والعيون، لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري، تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٠٠. الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، المحقق: مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي، بإشراف: أ. د. الشاهد

- البوشيخي، مجموعة بحوث الكتاب والسنة جامعة الشارقة، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة، ط ١، ١٤٢٩هـ.
١٠١. الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، والدار الشامية، ط ١، ١٤١٥هـ.
١٠٢. الوسيط في تفسير القرآن المجيد، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ.



**إحداث وجه جديد في التفسير
بين المجيزين والمانعين
دراسة تأصيلية تطبيقية**

إعداد

د. أمين بن عائش المزيني

أستاذ التفسير وعلوم القرآن المشارك

بكلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية

ملخص البحث

يهدف البحث إلى تحرير مسألة إحداث وجه جديد في التفسير، ودراستها من جميع جوانبها: الأصولية، والتفسيرية، إضافة إلى الجانب العقدي الذي ظهر تأثيره في تنظير هذه المسألة. كما حاول الباحث المواءمة بين التنظير في كتب أصول الفقه، وبين التطبيق في كتب التفسير.

وقد ظهر البحث في فصلين: تناول الأول منهما الجانب التأصيلي لمسألة إحداث وجه جديد في التفسير، مستعرضاً المراد بإحداث الوجه الجديد، وحجية الإجماع، وخلاف العلماء في جواز إحداث الوجه الجديد، والترجيح في المسألة، إضافة إلى شروط إحداث الوجه الجديد عند من قال به، خاتماً الفصل باستجلاء سبب ما يظهر من تفاوت بين تنظير المسألة وتطبيقاتها.

وتناول الفصل الثاني عشرة نماذج تطبيقية حدثت فيها أقوال أو أوجه تفسيرية بعد إجماع سابق على خلافها، مراعيًا أن تكون هذه الأمثلة على مر العصور، وذلك لاستجلاء مواقف العلماء من هذه الأقوال أو الوجوه الجديدة.

وقد خلص الباحث إلى رجحان جواز إحداث وجه جديد في التفسير بشرط أن لا يبطل به الإجماع السابق في تفسير الآية، كما خلص إلى أن الإجماع في التفسير عزيز، وغالبه ظني لا قطعي.

الكلمات المفتاحية: إحداث، وجه، جديد، تفسير، قول، إجماع



المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، أما بعد:

فقد استرعى انتباهي دراسة مسألة إحداث الأقوال الجديدة في تفسير القرآن الكريم المبنوثة في كتب التفسير المختلفة على مر القرون، منذ بدء تدوين التفسير إلى يومنا هذا، ولا أعني بذلك ما يستتبط ويستفاد من الآيات، بل الأقوال الجديدة في تفسير الآيات التي ربما ساقها قائلوها بما يشعر بأنها هي الوجه الصواب في تفسير الآيات، وأن ما عداها - مما انعقد عليه الإجماع - خطأً، وهو ما يتعارض مع الأصل المتقرر عند أهل السنة من أن الأمة لا تجتمع على ضلالة. ثم رأيت هذا الأمر مستمراً على مدى القرون، وليس وليد العصر الحديث والتفسير العلمي كما يظهر من بعض صياغات من تناول المسألة في كتب أصول التفسير وعلوم القرآن الكريم.

ثم بحثت عن مصادر توضح وتجلي لي هذه المسألة، فلم أفد على ما شفئ نفسي فيها، واستغربت عدم وجود دراسة منفردة تدرس المسألة.

وبعد أن اختمرت الفكرة في ذهني عدة أشهر، جمعت خلالها كل ما وقفت عليه في المسألة، استعنت بالله تعالى وكتبت هيكل البحث ومخططه، ثم قبل الشروع فيه نشر د. رأفت (محمد رائف) رأفت المصري بحته: (إحداث قول جديد في التفسير بين المانعين والمجيزين) في العدد (١٠٥) من مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية الصادرة من جامعة الكويت في شهر شعبان من عام ١٤٣٧هـ، في (٤٦) صفحة.

وبعد الوقوف على هذا البحث القيم تبين لي أنه تناول المسألة من منظور الأصوليين، كما كتب في مستخلصه: "عالجت الدراسة مسألة من مهمات مسائل أصول التفسير، وهي مسألة إحداث قول جديد في تفسير آية من الآيات، بحيث يكون هذا المعنى الجديد هو المعنى الأصيل لها. وقد تمت الدراسة على الطابع

الأصولي في تناول مثل هذه الموضوعات".

فتبين لي أنه لم يتطرق لمشكلة البحث التي لدي، وهي ما يظهر من تفاوت بين التنظير الأصولي للمسألة، وبين تطبيقات المفسرين في كتب التفسير. فقد اختصت دراسته بالنظرة الأصولية في معالجة المسألة، بينما يشترك في هذه المسألة علم أصول الفقه تنظيراً، وعلم العقيدة والتفسير تطبيقاً.

كما أن بحثه قد اختص بحال ما إذا سيق القول الجديد على أنه المعنى الأصيل للآية، وذلك ليس بلازم على كل حال، كما سيتضح خلال هذا البحث بإذن الله تعالى.

فلما رأيت أن لا تماثل بين بحثه وبين ما أعتزم تناوله، استعنت بالله وشرعت في البحث، مستفيداً من كتابات كل من سبقني، مؤملاً إضافة الجديد في التخصص، حتى ظهر البحث بصورته النهائية بحمد الله وتوفيقه في مقدمة وفصلين وخاتمة وفهارس، وذلك على النحو التالي:

المقدمة.

الفصل الأول: الدراسة التأصيلية، وفيها خمسة مباحث:

المبحث الأول: المراد بإحداث وجه جديد في التفسير.

المبحث الثاني: العلوم التي تناولت إحداث وجه جديد في التفسير، وأثر ذلك في دراسة المسألة.

المبحث الثالث: تفاوت حجية الإجماع، وأثر ذلك في إحداث وجه جديد

في التفسير.

المبحث الرابع: حكم إحداث وجه جديد في التفسير، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: القول الأول: جواز إحداث وجه جديد.

المطلب الثاني: القول الثاني: منع إحداث وجه جديد.

المطلب الثالث: الترجيح.

المطلب الرابع: شروط إحداث وجه جديد في التفسير.

المبحث الخامس: إحداث وجه جديد في التفسير بين التنظير والتطبيق.
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية، وتشتمل على عشرة أمثلة تطبيقية على إحداث وجه جديد في التفسير، وبيان مناهج العلماء فيها.
الخاتمة، وفيها بيان أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها.
الفهارس، وفيها ثبت المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.
أسأل الله تعالى أن ينفع بهذا البحث كاتبه وقارئه، وأن يصلح لنا نياتنا، فما كان فيه من صواب فمن الله، وما كان من خطأ فمن نفسي ومن الشيطان. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

* * *

الفصل الأول: الدراسة التأصيلية

وفيها خمسة مباحث:

المبحث الأول: المراد بإحداث وجه جديد في التفسير:

أنزل الله ﷻ القرآن الكريم بلسان عربي مبين، على عرب فصحاء، يفهمون القرآن بسليقتهم، وفسر لهم النبي ﷺ ما غمض عليهم من معانيه، وهو أول تفسير للقرآن بما ليس منه.

ثم فسّر الصحابة - الذين شاهدوا التنزيل - بعض القرآن مما لم يفسره لهم رسول الله ﷺ، وقد فهموه من كتاب الله ﷻ بعريبتهم، وبما رأوه من قرائن الأحوال حين نزوله.

ثم عقبهم التابعون رحمهم الله تعالى، ووصلنا عنهم من التفسير أكثر مما وصلنا عن الصحابة ﷺ أضعافاً مضاعفة.

وما زال التفسير يتنامى مع القرون والأجيال قرناً فقرناً، وجيلاً فجيلاً، ويظهر هذا جلياً في كتب التفسير بعد عصر التدوين، فبعد أن كانت تفاسير بداية عصر التدوين التي وصلتنا في ورقات، تزايدت لتصبح مجلدات، بل عشرات المجلدات. وإن من الأصول المتقررة عند المفسرين أن أولى ما فسر به القرآن هو القرآن نفسه إن كان جلياً، وكذلك ما صح من سنة النبي ﷺ من قوله أو فعله أو تقريره، ثم ما قاله الصحابة ﷺ، ثم ما قاله التابعون وأتباعهم رحمهم الله تعالى، ثم بعد ذلك يأتي النظر بما يوافق لغة العرب^(١)، وأصول التفسير وقواعده.

وإن المتأمل في الزيادات التي فضلت في تفاسير المتأخرين عن تفاسير السلف يجدها أنواعاً، أبرزها:

- (١) وجوه تفسيرية جديدة تحتملها الآيات لم يقلها السابقون.
- (٢) إيضاح لما قاله السابقون في معنى الآية من أقوال بما لا يخرج عن أقوالهم فيها، أو تقييد لها، أو تفصيل فيها، أو احتجاج، أو مناقشة.

(١) سيأتي بعد قليل نقل كلام بعض أهل العلم بما يقرر هذا الأصل.

٣) استنباطات واستدلالات من الآيات على مسائل وفوائد، وقد تكون هذه الاستنباطات عقدية أو فقهية أو مسلكية أو وعظية أو غير ذلك.

٤) استطرادات في علوم مساندة في التفسير، لكنها ليست من صريحه، كالإعراب، والاشتقاق، والتنبيه على مواطن بلاغة القرآن وإعجازه، وبيان مذاهب الفقهاء في الأحكام الفقهية المتعلقة بالآية التي لم ترد صريحة فيها، وسرد أدلتهم ومناقشتها، ونحو ذلك^(١).

وإذا تبين هذا فإن المقصود بالوجه الجديد في التفسير هو الأول من هذه القائمة، وهو المعاني الجديدة التي تحملها الآية، ولم يقل بها أحد من السابقين. ولا يدخل فيه الثاني ولا الثالث، وإن كانا كثيراً ما يشتبهان به^(٢).

ثم إن هذه الوجوه الجديدة في التفسير قد يعبر عنها بعض العلماء بالأقوال، وقد يعبر عنها بعضهم بالوجوه، وأستحسن التفريق بين الوجوه والأقوال بأن الأقوال هي التي يلزم من القول بها إبطال ما أقوال أخرى، وأما الوجوه فلا يلزم من القول بها إبطال أي قول مما عداها^(٣).

وإن مما يحسن التنبيه عليه هنا أهمية قول السلف (الصحابة والتابعين وأتباعهم) في التفسير، حيث إنه يأتي في الرتبة بعد تفسير القرآن بالقرآن، وتفسيره بالسنة، على أن تفسير الصحابة أعلى رتبة من تفسير التابعين وأتباعهم، لشهودهم التنزيل، ولغير ذلك مما تميزوا به.

وهذا الأصل متقرر مستفيض عند أئمة هذا العلم، وأكتفي بتقليين بهما يتضح المقصود بإذن الله:

(١) انظر: مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر، الطيار، مساعد بن سليمان، دار ابن الجوزي، الدمام، ط ٢، ١٤٢٧هـ، ص ٧٣، ٧٤.

(٢) انظر: إحداه قول جديد في التفسير بين المانعين والمجيزين، المصري، رأفت "محمد رائف" رأفت، بحث منشور ضمن مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، العدد ١٠٥، السنة ٣١، ص ١٤١.

(٣) هذا استحسان اصطلاحي، لم أقف على من نص عليه، وإنما تبعت في إطلاق (الوجه) على ما يعالجه هذا البحث د. مساعد الطيار في: مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير، الطيار مساعد بن سليمان، دار المحدث، الرياض، ط ١، ١٤٢٥هـ، ص ٢٣٠. وإن كان لم ينص على التفريق بين القول والوجه.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: "فإن قال قائل: فما أحسن طرق التفسير؟ فالجواب: إن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن... فإن أعياك ذلك فعليك بالسنة، فإنها شارحة للقرآن وموضحة له... وحيثئذ إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة، فإنهم أدري بذلك لما شاهدوه من القرآن، والأحوال التي اقتصوا بها، ولما لهم من الفهم التام، والعلم الصحيح، والعمل الصالح" حتى قال: "فصل: إذا لم تجد التفسير في القرآن ولا في السنة ولا وجدته عن الصحابة فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين..."^(١).

وقال الألباني رَحِمَهُ اللهُ: " فأول ما يفسر به القرآن الكريم هو القرآن مع السنة، وهي أقوال وأفعال وتقريرات رسول الله ﷺ، ثم بعد ذلك بتفسير أهل العلم، وعلى رأسهم أصحاب النبي ﷺ، وفي مقدمتهم عبدالله بن مسعود ﷺ، وذلك لقدم صحبته للنبي ﷺ من جهة، ولعنايته بسؤاله عن القرآن وفهمه وتفسيره من جهة أخرى، ثم عبدالله بن عباس ﷺ، فقد قال ابن مسعود فيه: "إنه ترجمان القرآن"، ثم أي صحابي من بعدهم ثبت عنه تفسير آية ولم يكن هناك خلاف بين الصحابة نتلقى حين ذلك التفسير بالرضا والتسليم والقبول، وإن لم يوجد وجب علينا أن نأخذ عن التابعين الذين عنوا بتلقي التفسير من أصحاب الرسول عليه الصلاة والسلام"^(٢).

(١) انظر: مقدمة في أصول التفسير (مع شرحها للدكتور مساعد الطيار)، شرحه الطيار، د. مساعد، دار ابن الجوزي، الدمام، ط ٢، ١٤٢٨هـ، ص ٢٥٣-٢٥٨.

(٢) كيف يجب علينا أن نفسر القرآن الكريم؟ الألباني، محمد ناصر الدين (ت ١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، ص ٣٥، ٣٦. وانظر أمثلة على من قرر هذه المسألة من المتقدمين والمتأخرين: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري (ت ٦٧١هـ)، ت: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٤، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ٦٩/١، وتفسير القرآن العظيم، ابن كثير، إسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤هـ)، ت: أ.د. حكمت بن بشير ياسين، دار ابن الجوزي، الدمام، ط ١، ١٤٣١هـ، ١/٥-١٠، و الموافقات في أصول الشريعة، الشاطبي، إبراهيم بن موسى (ت ٧٩٠هـ)، عباس الباز، مكة، ط ٢، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م، ٣/٣٦٩. بحوث في أصول التفسير ومناهجه، الرومي، فهد بن عبدالرحمن، ط ٧، ١٤٢٤هـ، ص ٣٤، ٣٥.

المبحث الثاني العلوم التي تناولت إحداث وجه جديد في التفسير وأثر ذلك في دراسة المسألة

إن مسألة إحداث وجه جديد في التفسير من المسائل التي تنازعتها العلوم، واعتورتها الأقلام، وقد يختلف الكلام عليها من زاوية النظر إليها، فبينما يكتب فيها علماء أصول الفقه تجد علماء أصول الدين يطرقونها من زاوية أخرى، ويرسي قواعدها في الوقت ذاته علماء أصول التفسير، إلا أنه عند تطبيق نماذجها وأمثلتها في كتب التفسير قد يختلف التنظير عن التطبيق.

فهذه أربعة علوم تذكر فيها هذه المسألة:

العلم الأول: علم أصول الفقه.

العلم الثاني: علم أصول الدين (العقيدة).

العلم الثالث: علم أصول التفسير وقواعده.

العلم الرابع: علم التفسير.

وقد تُطرق هذه المسألة في بعض هذه العلوم في أكثر من موطن لتعلق عدة مسائل من ذلك العلم بها، كما في علم أصول الفقه إذ تطرق إليه في الإجماع، وفي التأويل، وكما في علم أصول التفسير، إذ يُعرَض لها في طُرُق التفسير، وفي حُجِّيَّة أقوال التابعين، وفي التفسير باللغة، وفي التأويل.

وأقرب هذه العلوم استيفاء للنظر في المسألة وأمثلتها وأحوالها هو علم أصول التفسير، لكن عند المتأخرين منهم، أما المتقدمون فلم يأتوا على ذكر هذه المسألة إلا لماماً^(١).

ثم علم أصول الفقه، وهو أكثرها طرقاً لهذه المسألة قديماً وحديثاً، ولا يكاد يخلو كتاب من كتبه المطولة إلا وقد عرض لهذه المسألة وللخلاف فيها.

(١) الإكسير في علم التفسير، الطوفي، سليمان بن عبد القوي (ت ٧١٦هـ)، ت: أ.د. عبد القادر حسين، مكتبة الآداب، القاهرة، ص ٤٠ باختصار.

أما علم العقيدة فإنه يعرض لهذه المسألة في الرد على تأويل المبتدعة لصفات الله ﷻ بما لم يرد في كتاب الله، ولا سنة نبيه ﷺ، ولا عن السلف، ولا عن التابعين؛ وحرى بمن كان نظره إلى هذه المسألة التي خالف فيها المبتدعة الكتاب والسنة والآثار والإجماع أن لا يجيزوا إحداه قول جديد لمخالفته الأدلة، وإبطاله ما أجمع عليه السلف.

وأما علم التفسير فإن فيه من تطبيقات هذه المسألة كثيراً جداً، إلا أنك تكاد لا تقف عند المفسرين -حاشا الطبري- على من ينقد قولاً مُحدثاً بأنه لم يقل به أحد من السابقين أو بأنه قد خرق الإجماع. وسيوضح في ثنايا البحث أمثلة كثيرة لهذا الأمر عند المفسرين.



المبحث الثالث

تفاوت حجية الإجماع، وأثر ذلك في إحداث وجه جديد في التفسير

أولاً: أقسام الإجماع، وما يكثر وقوعه في التفسير:

ينقسم الإجماع إلى ثلاثة أقسام:

إجماع قولي يتفق فيه أهل الإجماع على القول بأمر ما، وإجماع سكوتي إذا قال بعض أهل العصر قولاً وسكت الباقي فلم ينكروا، وإجماع استقرائي إذا استقرأ أحد أقوال العلماء فلم يجد خلافاً في ذلك.

وإذا استعرضنا أنواع الإجماع: القولية، والسكوتية، والاستقرائية كان أقربها تصوراً إلى وقوعه في التفسير: الإجماع الاستقرائي.

أما الإجماع القولية فلا أستبعد القول باستحالاته في التفسير، لأنه لا يمكن الاتفاق - حسب العادة - بين جميع من يعتبر قوله في التفسير في عصرٍ على قولٍ واحدٍ يقوله جميعهم في ذلك العصر^(١)، وأكثر ما يمثل به الأصوليون على الإجماع القولية: مسائل كليات الدين، التي لا يبعد أن تقع الدواعي المستحثة للكلام فيها^(٢)، ومثله في ذلك الإجماع الفعلي، الذي يكثر تصور وقوعه في أفعال العبادات التي يقوم بها المسلمون جميعاً^(٣).

وأما الإجماع السكوتي فإن من شرطه أن يشتهر القول به، ومثاله أن يفتي أحد المفتين فتياً فتنشر^(٤)، ومعلوم أن انتشار الفتيا - أو أي قول - لا بد من دواعٍ

(١) انظر: الإجماع في التفسير، الخضير، محمد بن عبدالعزيز، دار الوطن، الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م، ص ٥٦.

(٢) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه، الزركشي، محمد بن بهادر بن عبدالله (ت ٧٩٤هـ)، ت: لجنة من علماء الأزهر، دار الكتبي، مصر - دار الخاني، الرياض، ط ١، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، ٦/ ٣٨٢ - ٣٨٤.

(٣) انظر: الإجماع في التفسير للدكتور/ محمد الخضير ص ٥١.

(٤) انظر: تشنيف المسامع بجمع الجوامع، الزركشي، محمد بن بهادر بن عبدالله (ت ٧٩٤هـ)، ت: د. سيد عبدالعزيز، ود. عبدالله ربيع، مكتبة قرطبة، الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م، ٣/ ١٢٤، وإرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، الشوكاني، محمد بن علي (ت ١٢٥٠هـ)، دار ابن حزم، لبنان، ط ١، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ص ١٩٥.

تستدعي انتشاره حتى يعد إجماعاً، ومثل هذا يتصور في الأغلب في النوازل، أو ما يقع في المحافل العامة، ونحو ذلك.

ولذا فإن أكثر الإجماعات في التفسير مبنية على الاستقراء، وذلك عن طريقين: الطريق الأول: أن ينص أحد المفسرين المحققين على الإجماع، وذلك دال - بغلبة الظن - على استقراءهم لأقوال من سبقهم. الطريق الثاني: أن يستقرئ الباحث أقوال المفسرين في الآية، ويعلم أنه لا خلاف بينهم في تفسيرها^(١).

ثانياً: حجية الإجماع:

يتفق المسلمون - إلا من شذ - على أن إجماع أهل العصر حجة في الجملة، ويختلفون في درجة حجيته:

والراجح أن منه ما هو قطعي، ومنه ما هو ظني:

وأن القطعي كالذي ينقل عن الصحابة بالتواتر، وكالإجماع على ما علم من الدين بالضرورة.

وأن الظني كالإجماع الاستقرائي، وكالإجماع السكوتي الذي غلب على الظن فيه اتفاق الكل.

كما أن حجية الإجماع متفاوتة، فإن غلب على الظن اتفاق الكل ورضا الجميع فهو حجة ظنية، وإن حصل القطع باتفاق الكل فهو حجة قطعية، وإن ترجحت المخالفة وعدم الرضا فلا يعتد به.

فحجية الإجماع نسبية تختلف باختلاف ترجح اتفاق أهل عصر على قول في مسألة من المسائل^(٢).

(١) انظر: فصول في أصول التفسير، الطيار، مساعد بن سليمان، دار النشر الدولي، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، ص ٧٠، ٧١، والإجماع في التفسير للدكتور محمد الخضير ص ٥٦.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، اعتنى بها عامر الجزار وأنور الباز، دار الوفاء، المنصورة، ط٣، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، مجموع الفتاوى ١٩/١٤٤، ١٤٥، والبحر المحيط في أصول الفقه ٦/٣٧٨-٣٩١، وغاية المأمول في شرح ورقات الأصول، الرملي، أحمد بن حمزة (٩٥٧هـ)،

ثالثاً: بِمَ ينعقد الإجماع؟:

يرى بعض العلماء أن الإجماع ينعقد بقول الأكثر، أو يشترط مخالفة ثلاثة على الأقل للقدح في الإجماع، على خلاف المشهور الذي هو اشتراط عدم المخالفة مطلقاً. وممن خالف الجمهور في هذه المسألة: أشهر من عني بنقل إجماعات المفسرين وهو شيخ المفسرين ابن جرير الطبري، واختلف العلماء في نقل مذهبه، فقيل: كان لا يرى مخالفة الواحد والاثنين قدحاً في الإجماع، وهو المشهور عنه، وقيل: كان يرى إمضاء إجماع الأكثر، وعدم اعتبار قول الأقل^(١). وهو قول قد انفرد به؛ ولذا قال بعض العلماء تعليقا على هذا القول المنقول عنه: "ثم إن ابن جرير قد شد عن الجماعة في ذكر هذه المسألة، فينبغي أنه لا يعتبر خلافه، ويكون مخالفاً للإجماع بعين ما ذكر"^(٢).

رابعاً: الفرق بين الإجماع في الفقه، والإجماع في التفسير:

إن مما ينبغي التوقف عنده في باب الإجماع أن الحديث عن الإجماع تناوله كتب أصول الفقه، ومصبب نظر الفقيه على الأحكام الشرعية، بينما مصبب نظر المفسر على معاني القرآن الكريم، والأحكام الشرعية لا يتصدر لها إلا الفقهاء العلماء المجتهدون، ولا يعتد بقول العوام ولو خالفوا الإجماع، ولا يعد ذلك خرقاً له على الصحيح عند الأصوليين، لأنه لا عبرة بهم لجهلهم، ولأنه يستحيل معرفة أقوال الأمة جميعها في

ت: مكتب قرطبة، مؤسسة قرطبة، ط ١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، ص ٣٠١، ٣٠٢، ومذكرة في أصول الفقه، الشنقيطي، لمحمد الأمين بن محمد المختار (ت ١٣٩٣هـ)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ٥، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ص ١٧٩، ومعالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، الجيزاني، محمد بن حسين، دار ابن الجوزي، الدمام، ط ٥، ١٤٢٧هـ، ص ١٥٧-١٥٩.

(١) انظر: الواضح في أصول الفقه، ابن عقيل، لعلي بن عقيل بن محمد (ت ٥١٣هـ)، ت: د. عبدالله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، ١٣٥/٥، والبحر المحيط في أصول الفقه ٤٣٠/٦-٤٣٢، وانظر بعض الأمثلة على ذلك في الإجماع في التفسير جمعاً ودراسة، الجماعي، عمار بن محمد، دار ابن الجوزي، الدمام، ط: ١، ١٤٣٦هـ، ص ٥٤، ٥٥.

(٢) البحر المحيط في أصول الفقه ٤٣٢/٦.

مسألة واحدة^(١)، لكن التفسير كما يؤخذ عن العلماء به المتصدرين له فإنه قد يؤخذ كذلك من أهل اللسان الفصحاء، ولو كانوا أعراباً من العوام إذا كان قائله ممن يحتج بلغته، وكان ما قاله موافقاً لأصول التفسير وقواعده؛ وذلك أن المعتد به في الإجماع قول العارفين بذلك الفن بعينه، فقولهم مما يستشهد به، ويرجع إليه.

قال الزركشي: "يشترط في الإجماع في كل فن من الفنون أن يكون فيه قول كل العارفين بذلك في ذلك العصر، فإن قول غيرهم فيه يكون بلا دليل بجهلهم به، فيشترط في الإجماع في المسألة الفقهية قول جميع الفقهاء، وفي الأصول قول جميع الأصوليين، وفي النحو قول جميع النحويين"^(٢).

ومما يوضح ذلك ما اشتهر عن ابن عباس من قوله: "كنت لا أدري ما فاطر السموات والأرض، حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر، فقال أحدهما لصاحبه: أنا فطرتها، يقول: أنا ابتدأتها"^(٣).

وقال النحوي اللغوي أبو عمر الجرمي تلميذ أبي عبيدة معمر بن المثنى: "أتيت أبا عبيدة بشيء منه (يعني من كتاب مجاز القرآن)، فقلت له: عمّن أخذت هذا يا أبا عبيدة؟ فإن هذا خلاف تفسير الفقهاء؟ فقال لي: هذا تفسير الأعراب البوالين على أعقابهم، فإن شئت فخذ، وإن شئت فذر"^(٤).

(١) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه ٦/٤١٠، والمذكورة في أصول الفقه ص ١٨٠.

(٢) البحر المحيط في أصول الفقه ٦/٤١٥.

(٣) رواه الطبري في تفسير سورة الأنعام من جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، تخريج: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر، ط ٢. وأعزو إلى هذه الطبعة ما كان قبل تفسير سورة إبراهيم ﷺ، ١١/٢٨٣، وحسن إسناد ابن حجر في الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف، العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢هـ)، (مطبوع بحاشية الكشاف)، رتبته محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت. ط ١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، ٢/٩.

(٤) حكاها في طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، لمحمد بن الحسين (ت ٣٧٩هـ)، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الرياض، ط ٢، ص ١٧٦. ووجه الاستشهاد هنا احتجاج أبي عبيدة بما قالته العرب في تفسير الألفاظ القرآنية، وواقفه عليه كثير من العلماء، ومنهم البخاري، حيث أورد - في معلقات الصحيح في كتاب التفسير منه - نقولاً كثيرة عن أبي عبيدة، ونبه ابن حجر على ذلك في =

ومن المستقر عند المفسرين أن من مصادر التفسير لغة العرب، وهل تؤخذ اللغة إلا من العامة في عصور الاحتجاج؟
وليس المقصود من هذا القول باستحالة الإجماع في التفسير، بل بيان أن الحكم بالإجماع في التفسير أعم من الحكم به في المسائل الفقهية، فضلاً عن أصول الدين التي يسهل حكاية الاتفاق عليها.

خامساً: إذا اختلفت الأمة على قولين أو أكثر لم يجز الخروج عن أقوالهم. في سياق الإجماع يورد العلماء مسألة ما إذا اختلفت الأمة على قولين أو أكثر: يأخذ حكم الإجماع على قول واحد أم لا؟ ويعبر الأصوليون عن هذه المسألة بأنه: إذا اختلف أهل العصر في مسألة على قولين فهل يجوز إحداث قول ثالث^(١)؟ ولهم في هذا ثلاثة أقوال:

القول الأول: أنه لا يجوز مطلقاً، ونقل عن الجمهور.

القول الثاني: أنه يجوز مطلقاً، ونقل عن الظاهرية وبعض الحنفية.

القول الثالث: أنه يفصل فيه: فإن لزم منه رفع ما أجمعوا عليه والإتيان بما لم يقل به أحد لم يجز، وإن لم يلزم رفع ما أجمعوا عليه - وإنما فصل في المسألة تفصيلاً لا ينخرم معه الإجماع - جاز. وهو المختار عند المتأخرين^(٢).
وهذا القول الثالث جعله بعضهم من القول الأول، لأنه لم يحدث قولاً جديداً، وإنما أحدث تفصيلاً، ولم يخرق إجماعاً^(٣).

شرحه. وإن كان أبو عبيدة قد أخذ عليه قلة اعتماده على مصادر التفسير الأخرى كالسنة، وآثار السلف، وأسباب النزول. كما سيأتي تفصيله ص (٢١).
(١) صياغة المسألة بهذا السؤال مبنية على الأصل في الأحكام الشرعية، وهو حرمة مخالفة الإجماع، أما في التفسير فقد اختلف العلماء في إحداث قول جديد ولو أجمع السابقون على قول واحد.
(٢) انظر: روضة الناظر وجنة المناظر، ابن قدامة المقدسي، عبدالله بن أحمد (ت ٦٢٠هـ)، ت: أ.د. عبدالكريم النملة، مكتبة الرشد، الرياض، ط ٧، ١٤٢٤هـ - ٢٠٣٣م، ٢/٤٨٨ - ٤٩١، والبحر المحيط في أصول الفقه ٦/٥١٦ - ٥٢٠، وإرشاد الفحول ص ٢٠١، و ٢٠٢.
(٣) انظر: المذكورة في أصول الفقه ص ١٨٦.

وخلصه هذا المبحث: أن غالب الإجماعات في التفسير إجماعات ظنية؛ لأنها مبنية على الاستقراء في الغالب، وأن ما اختلف فيه العلماء على قولين أو أكثر يأخذ حكم ما لم ينقل عنهم فيه سوى قول واحد.

* * *

المبحث الرابع: حكم إحداث وجه جديد في التفسير

قبل عرض مسألة إحداث وجه جديد في التفسير يحسن الوقوف على مسألتين أصوليتين في عجلة سريعة:

المسألة الأولى: إحداث قول جديد في الأحكام الشرعية، ويعبر عنها أيضاً بإحداث (مذهب) جديد، سواءً أكان إجماعهم السابق على قول واحد - كما هو مشهور -، أم على أكثر من قول، وهي المسألة التي ذيلت بها المبحث السابق، وذكرت فيها أن الجمهور على عدم جواز إحداث قول جديد، إلا إذا كان المذهب الجديد تفصيلاً لا ينخرم معه الإجماع.

المسألة الثانية: إحداث دليل آخر على حكم، من غير إلغاء الدليل السابق، وجماهير الأصوليين على جواز ذلك، إذ ليس فيه خرق للإجماع، ولا إبطال لقولهم^(١).

واختلف العلماء في إحداث وجه جديد في التفسير أيمنع منه كما لو أحدث قولاً جديداً في الأحكام الشرعية؟ أم يجوز ذلك كما يجوز في إحداث الأدلة؟ وبعبارة أخرى: اختلفوا في إحداث الوجه الجديد أيلحق بالمذاهب (الأحكام الشرعية) أم بالأدلة^(٢)؟.

أما من شذ ورأى جواز إحداث قول جديد في الأحكام الشرعية - ابتداءً - فمن لازم قوله أنه يجوز إحداث قول جديد في التفسير، ولو أبطل قول من سبقه، إلا أنه قول لا ينبغي التشاغل به^(٣).

فتحصل أن للعلماء في إحداث وجه جديد في التفسير قولين، حسب ما سيأتي تفصيله في المطالب التالية:

(١) انظر: البحر المحيط في أصول الفقه ٦/٥١٤-٥١٦، وإرشاد الفحول ص ٢٠٢، ٢٠٣.

(٢) حرر هذه المسألة وأشبعها د. رأفت في بحثه: إحداث قول جديد في التفسير بين المانعين والمجيزين (ضمن العدد ١٠٥ من مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت) ص ١٤٢-١٥٠.

(٣) انظر: الإجماع في التفسير لعمار الجماعي ص ٤٧، ٤٨.

المطلب الأول: القول الأول: جواز إحداث وجه جديد

قال كثير من العلماء: إنه يجوز إحداث وجه جديد في التفسير إن لم يلزم منه إبطال قول السابقين، وسيأتي تفصيله وبيانه في شروط إحداث وجه جديد. وممن قال بهذا القول: أبو الحسين البصري، والرازي، والآمدي، وابن الحاجب، والزرکشي، وحكاه غير واحد من الأصوليين عن الجمهور، بل حُكي عليه الإجماع^(١).

واحتجوا لهذا القول بعدة حجج:

الحجة الأولى: أنه ما زال العلماء منذ عصر التابعين فمن بعدهم يحدثون وجوهاً جديدة في معاني الآيات دون نكير، وهذا يشبه الإجماع على إقراره، بل عده بعضهم إجماعاً عليه.

قال أبو الخطاب ناسباً القول إلى (بعضهم): "لأن التابعين أحدثوا تأويلات لم

(١) انظر: التمهيد في أصول الفقه، أبو الخطاب الحنبلي، محفوظ بن أحمد بن الحسن، (ت ٥١٠هـ)، ت: مفيد أبو عمشة ومحمد علي إبراهيم، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط ١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م، ٣/٣٢١، والمحصل، الرازي، محمد بن عمر (ت ٦٠٦هـ)، ت: د. طه جابر العلواني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ٤/١٦٠، والإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، علي بن أبي علي (ت ٦٣١هـ)، ت: عبدالرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١/٢٧٣، ونفائس الأصول في شرح المحصول، القرافي، أحمد بن إدريس (ت ٦٤٨هـ)، ت: عادل عبدالموجود وعلي معوض، مكتبة نزار الباز، ط ١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، ١/٦، ٢٦٩٦، ٢٦٩٧، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٣/٣٥، ونهاية الوصول في دراسة الأصول، الهندي محمد ابن عبدالرحيم الأموي، (ت ٧١٥هـ)، ت: د. صالح اليوسف ود. سعد السويح، المكتبة التجارية، مكة، ط ١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، ٦/٢٥٧٦، وأصول الفقه، الحنبلي، محمد بن مفلح (ت ٧٦٣هـ)، ت: د. فهد بن محمد السدحان، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، ٢/٤٤٥، ونهاية السؤل شرح منهاج الوصول، الإسنوي، عبدالرحيم بن الحسن (ت ٧٧٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، ص ٣٠١، والتحبير شرح التحرير في أصول الفقه، المرادوي، علي بن سليمان (ت ٨٨٥هـ)، ت: د. عبدالرحمن الجبرين وآخرين، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ٤/١٦٥٠، ١٦٥١، وإرشاد الفحول ص ٢٠٢، ٢٠٣.

وقال بهذا القول من المعاصرين: د. مساعد الطيار، وقرر هذه المسألة في عدد من كتبه، كما سيرد عند الحديث عند شروط إحداث وجه جديد في التفسير.

يذكرها السلف، ولم ينكر عليهم"^(١).
وقال الرازي: "والدليل عليه أن الناس يستخرجون في كل عصر أدلة
وتأويلات جديدة ولم ينكر عليهم أحد فكان ذلك إجماعاً"^(٢).
وقال الأمدى: "ولهذا فإن الناس في كل عصر لم يزالوا يستخرجون الأدلة
والتأويلات المغايرة لأدلة من تقدم وتأويلاته، ولم ينكر عليهم أحد فكان ذلك
إجماعاً"^(٣).

الحجة الثانية: ما قرره علماء أصول التفسير من أن الآية إذا احتملت معاني عدة،
ولم يمتنع إرادة الجميع حمل عليها جميعاً.
وهذا الأصل قد أظن في تقريره عدد من العلماء قديماً وحديثاً^(٤)، مبينين أنه
لا مانع من أن تحمل الآية على معاني متعددة معاً إذا كانت تحتلها، وذلك مؤدباً إلى
جواز تلوين المعاني التي تحتلها الآية واستنباطها في أي عصر.
قال الشيخ الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ اللهُ: "ولا مانع من حمل الآية على ما حملها
عليه المفسرون وما ذكرنا أيضاً أنه يفهم منها؛ لما تقرر عند العلماء من أن الآية إن
كانت تحتل معاني كلها صحيحة تعين حملها على الجميع كما حققه بأدلتها الشيخ
تقي الدين أبو العباس ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ في رسالته في علوم القرآن"^(٥).

(١) التمهيد ٣/ ٣٢١.

(٢) المحصول ٤/ ١٦٠.

(٣) الأحكام ١/ ٢٧٣.

(٤) انظر: تفسير الطبري ١/ ٢٢٢، ومجموع فتاوى ابن تيمية ١٥/ ١٠، والتحرير والتنوير، ابن عاشور،
لمحمد الطاهر (١٣٩٣هـ)، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، ١/ ٩١-٩٨،
وقواعد التفسير، السبت، خالد بن عثمان، دار ابن عفان، القاهرة، ط ١، ١٤٢١هـ، ٢/ ٨٠٧-٨٣١، و
مختصر قواعد الترجيح عند المفسرين، الحربي، حسين بن علي، دار ابن الجوزي، الدمام، ط ١،
١٤٢٩هـ، ص ١٤-١٨.(٥) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، الشنقيطي، محمد الأمين (ت ١٣٩٣هـ)، خرج آياته وأحاديثه
محمد عبدالعزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت، ٣/ ٩٢، ٩٣. وانظر أيضاً في تقرير هذا الأصل
وعلاقته بإحداث وجه جديد في التفسير: تصحيح طريقة معالجة تفسير السلف في بحوث الإعجاز
العلمي (مطبوع ضمن كتاب "بحوث محكمة في علوم القرآن وأصول التفسير") ص ٣١٠.

وهو ما يوضحه د. محمد دراز رَحِمَهُ اللهُ بِأَسْلُوبِهِ الْفَرِيدِ إِذْ يَقُولُ: " وهذه عجيبة أخرى تجدها في القرآن ولا تجدها فيما سواه، ذلك أن الناس إذا عمدوا إلى تحديد أغراضهم لم تتسع لتأويل، وإذا أجملوا ذهبوا إلى الإبهام أو الإلباس، أو إلى اللغو الذي لا يفيد، ولا يكاد يجتمع لهم هذان الطرفان في كلام واحد.

وتقرأ القطعة من القرآن فنجد في ألفاظها من الشفوف، والملاسة والإحكام والخلو من كل غريب عن الغرض ما يتسابق به مغزاها إلى نفسها دون كد خاطر ولا استعادة حديث، كأنك لا تسمع كلاماً ولغات بل ترى صوراً وحقائق ماثلة، وهكذا يخيل إليك أنك قد أحطت به خُبراً ووقفت على معناه محدوداً؛ هذا ولو رجعت إليه كرة أخرى لرأيتك منه بإزاء معنى جديد غير الذي سبق إلى فهمك أول مرة، وكذلك... حتى ترى للجمل الواحد أو الكلمة الواحدة وجوهاً عدة: كلها صحيح أو محتمل للصحة"^(١).

الحجة الثالثة: قياس إحداث معنى جديد تحتمله الآية على حال ما إذا لم يتكلم السابقون في معنى الآية؛ لأن قصارى هذا الوجه الجديد في معنى الآية أن يكون مما تحتمله الآية، مع الإقرار بأن ما قاله السابقون صحيح، ولا تعارض بين القولين. قال الأمدي: "ودليل ذلك أنه إذا لم يلزم منه القدح فيما أجمعوا عليه، كان ذلك جائزاً كما لو لم يسبقه تأويل"^(٢).

(١) النبأ العظيم، دراز، محمد عبدالله (ت ١٣٧٧هـ)، ت: عبدالحميد الدخايني، دار طيبة، الرياض، ط ٢، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ص ١٤٦، ١٤٧، وانظر نحوه في مناهل العرفان في علوم القرآن، الزرقاني، محمد عبدالعظيم (ت ١٣٦٧هـ)، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ٢/ ٢٧٠، ٢٧١.

(٢) الإحكام ١/ ٢٧٣.

المطلب الثاني: القول الثاني: منع إحداث وجه جديد

قال كثير من العلماء: إنه لا يجوز إحداث وجه جديد في التفسير إذا انعقد الإجماع على قول، كما لا يجوز إحداث وجه جديد إذا اختلفوا على قولين فأكثر. وممن قال بهذا القول: شيخ المفسرين الطبري، والنحاس، والقاضي عبدالوهاب المالكي، وابن تيمية، وابن عبدالهادي، وابن القيم، وغيرهم^(١). وفي مسودة آل تيمية: "وهذا هو الذي عليه الجمهور ولا يحتمل مذهبنا غيره"^(٢).

وحكى عليه الإجماع غير واحد من أهل العلم:

قال أبو الحسن الأشعري في سياق ما أجمع عليه السلف: "وعلى أنه لا يجوز لأحد أن يخرج عن أقاويل السلف فيما أجمعوا عليه، وعمّا اختلفوا فيه، أو في تأويله؛ لأن الحق لا يجوز أن يخرج عن أقاويلهم"^(٣). وقال أبو عمرو الداني في وصف مذهب أهل السنة: "ومنها: التسليم والانقياد للسنن، لا تعارض برأي، ولا تدافع بقياس، وما تأوله منها السلف الصالح تأولناه،

(١) انظر: تفسير الطبري ١/٢٢٢، والناسخ والمنسوخ في كتاب الله ﷻ، النحاس، أحمد بن محمد ابن إسماعيل (٣٣٨هـ)، ت: سليمان بن إبراهيم اللاحم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤١٢هـ-١٩٩١، ٣٢٨/٢، ٣٢٩، والتحبير شرح التحرير ٤/١٦٥١، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٣/٣٥، ١٣٠، ١٣١، ١٩٤، و٥٨/١٥، والصارم المنكي في الرد على السبكي، بن عبدالهادي الحنبلي، لمحمد بن أحمد (ت ٧٤٤هـ)، ت: عقيل بن محمد المقطري اليماني، مؤسسة الريان، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ص ٣١٨، ومختصر الصواعق المرسله على الجهمية والمعتلة لابن القيم (ت ٧٥١هـ)، اختصره الموصلي، محمد بن، دار الكتب العلمية، بيروت، ص ٣٠٧. وإلى هذا القول ذهب د. حسين الحربي كما في مختصر قواعد الترجيح ص ١٠٩، وإليه أيضاً خلص د. رأفت في بحثه: إحداث قول جديد في التفسير بين المانعين والمجيزين (ضمن العدد ١٠٥ من مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت) ص ١٤٩.

(٢) المسودة في أصول الفقه، آل تيمية: الجند مجد الدين عبدالسلام، والأب عبدالحليم، والحفيد شيخ الإسلام أحمد، ت: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتاب العربي، ٣٢٩.

(٣) رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب، الأشعري، علي بن إسماعيل (ت ٣٢٤هـ)، ت: عبدالله شاکر الجنيدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٣٤١هـ، ص ١٧٤.

وما عملوا به عملناه، وما تركوه تركناه، ويسعنا أن نمسك عما أمسكوا، ويلزمنا أن نتبعهم فيما بينوا، وأن نقتدي بهم فيما استنبطوا، وأن لا نخرج عن جماعتهم فيما اختلفوا فيه، أو في تأويله" (١).

وقال ابن القطان: "وأجمعوا أنه لا يجوز لأحد أن يخرج على أقاويل السلف فيما أجمعوا، وعما اختلفوا فيه أو تأويله، فإن الحق لا يجوز أن يخرج عن أقاويلهم" (٢) (٣).

وقد أنكر كثير من العلماء على بعض المؤلفين في معاني القرآن الكريم في القرنين الثاني والثالث الهجريين؛ إذ كان نمطاً غريباً نهج فيه مؤلفوه إلى التفسير اللغوي، وكثر فيها ذكر ما تحتمله الآيات من معانٍ وفق لغة العرب، مما يخرج عن أقوال السلف في تفسير هذه الآيات، ولم يراع فيه أسباب النزول.

وما نكير الطبري رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَى أَهْلِ التفسير اللغوي -الذي تكرر كثيراً في تفسيره- إلا جزء من نكير العلماء عليهم ما أحدث من أقاويل في معاني القرآن مما لم يرد عن السلف (٤).

فممن أنكر هذا النهج الإمام أحمد، إذ يقول ابن تيمية: "وهذا الذي قالوه له معنى صحيح وهو قول الفراء وأمثاله لكن لم يقله أحد من مفسري السلف؛ ولهذا كان أحمد بن حنبل ينكر على الفراء وأمثاله ما ينكره، ويقول: كنت أحسب الفراء

(١) الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات، الداني، عثمان بن سعيد (ت ٤٤٤ هـ)، ت: دغش بن شبيب العجمي، دار الإمام أحمد، الكويت، ط ١، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، ص ٢٨٨.

(٢) في كتابه: الإقناع في مسائل الإجماع، ابن القطان، علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي (ت ٦٢٨ هـ)، ت حسن فوزي الصعيدي، دار الفاروق الحديثة، ط ١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م، ٦٩/١.

(٣) وفي مقابل حكاية الإجماع على هذا القول فقد نسب بعض الأصوليين هذا القول إلى الأقلين. انظر: الأحكام ١/ ٢٧٣، ونهاية الوصول ٦/ ٢٥٧٦. كما حكى بعضهم الإجماع على ضده كما سبق في القول الأول.

(٤) في الفصل الثاني من البحث أمثلة متعددة على إنكار الطبري على أهل التفسير اللغوي خروجهم عن تفاسير السلف.

رجلاً صالحاً حتى رأيت كتابه في معاني القرآن"^(١).

وقال الداودي في ترجمة إسماعيل بن إسحاق الأزدي: "وكتاب المعاني المذكور، كان ابتدأه أبو عبيد القاسم بن سلام بلغ فيه إلى الحج أو الأنبياء، ثم تركه فلم يكمله، وذلك أن الإمام أحمد بن حنبل كتب إليه: بلغني أنك تؤولف كتاباً في القراءات أقيمت فيه الفراء وأبا عبيد^(٢) أئمة يحتج بهما في معاني القرآن فلا تفعل، فأخذ إسماعيل وزاد فيه زيادة، وانتهى إلى حيث انتهى أبو عبيد"^(٣).

كما أنكر عدد من العلماء على أبي عبيدة معمر بن المثنى تصنيفه كتابه مجاز القرآن للسبب ذاته، منهم: الأصمعي^(٤)، والفراء^(٥)، والجرمي^(٦)، وأبو حاتم السجستاني^(٧)، والطبري^(٨)^(٩).

(١) مجموع الفتاوى ١٦ / ٩٥.

(٢) كذا في المصدر، ولعل صوابها: وأبا عبيدة؛ لأن المخاطب هو أبو عبيد القاسم بن سلام، وقد سبقه إلى التفسير اللغوي أبو عبيدة معمر بن المثنى، وهو أحد أبرز من لقي الطعن بسبب الولوج في التفسير اللغوي.

(٣) طبقات المفسرين، الداودي، محمد بن علي بن أحمد (ت ٩٤٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٠٨ / ١.

(٤) إذ كان يقول: "يتكلم في كتاب الله تعالى برأيه". انظر: إنباه الرواة ٣ / ٢٧٨.

(٥) ويقول فيه: "لو حمل إلي أبو عبيدة لضربته عشرين في كتاب المجاز". انظر: معجم الأدباء ٣ / ٢٧٠٧.

(٦) وقد سبق نقل كلامه ص (١٤).

(٧) وقال فيه: "إنه لكتاب ما يحل لأحد أن يكتبه، وما كان شيء أشد علي من أن أقرأه قبل اليوم، ولقد كان أن أضرب بالسياط أهون علي من أن أقرأه، ما يجوز لأحد أخذه". انظر: طبقات النحويين واللغويين ص ١٧٦.

(٨) تكرر نقده له كثيراً، يسميه باسمه أحياناً، ويعرض به أحياناً كهذا الموضع في تفسير سورة يوسف ﷺ من تفسيره ١٦ / ١٣١، ١٣٢ الذي يقول فيه: "وكان بعض من لا علم له بأقوال السلف من أهل التأويل، ممن يفسر القرآن برأيه على مذهب كلام العرب، يوجه معنى قوله: (وفيه يعصرون) إلى: وفيه ينجون من الجذب والقحط بالغيث، ويزعم أنه من "العَصْر" و"العَصْرَة" التي بمعنى المنجاة... وذلك تأويل يكفي من الشهادة على خطئه خلافة قول جميع أهل العلم من الصحابة والتابعين".

(٩) انظر للاستزادة: فصول في أصول التفسير، الطيار، مساعد بن سليمان، دار النشر الدولي، الرياض، ط ١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، ص ٤٤، ٤٥. والتفسير اللغوي للقرآن الكريم، الطيار، مساعد بن سليمان، دار ابن الجوزي، الدمام، ط ٢، ١٤٢٧هـ، ص ٣٤٧-٣٤٩ وقد بين فيهما مؤلفهما أن سبب نقدهم له هو اعتماده على التفسير باللغة، وقلة عنايته بالمنقول من التفسير مما أوقعه في بعض التفاسير التي لا تصح، ورد بعض الوارد عن السلف.

واحتج القائلون بهذا القول بعدة حجج:

الحجة الأولى: أن الإتيان بقول جديد في معنى الآية نقض لإجماع الأمة^(١).

الحجة الثانية: أن من لوازم هذا القول تضييع الحق، وتجهيل السلف، بل والأمة جمعاء، واجتماعهم على الضلالة.

وهي الركيزة الأساس التي يركز عليها ابن تيمية رَحْمَةُ اللَّهِ حِينَ قَالَ: "والمقصود هنا: أن السلف كان اعتصامهم بالقرآن والإيمان، فلما حدث في الأمة ما حدث من التفرق والاختلاف صار أهل التفرق والاختلاف شيعاً: صار هؤلاء عمدتهم في الباطن ليست على القرآن والإيمان، ولكن على أصول ابتدعتها شيوخهم، عليها يعتمدون في التوحيد والصفات والقدر والإيمان بالرسول وغير ذلك، ثم ما ظنوا أنه يوافقها من القرآن احتجوا به، وما خالفها تأولوه؛ فلهذا تجدهم إذا احتجوا بالقرآن والحديث لم يعتنوا بتحرير دلالتهما، ولم يستقصوا ما في القرآن من ذلك المعنى؛ إذ كان اعتمادهم في نفس الأمر على غير ذلك، والآيات التي تخالفهم يشرعون في تأويلها شروعاً من قصد ردّها كيف أمكن؛ ليس مقصوده أن يفهم مراد الرسول؛ بل أن يدفع منازعه عن الاحتجاج بها.

ولهذا قال كثير منهم - كأبي الحسين البصري، ومن تبعه كالرازي والآمدي وابن الحاجب -: إن الأمة إذا اختلفت في تأويل الآية على قولين جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث، بخلاف ما إذا اختلفوا في الأحكام على قولين؛ فجازوا أن تكون الأمة مجتمعة على الضلال في تفسير القرآن والحديث، وأن يكون الله أنزل الآية وأراد بها معنى لم يفهمه الصحابة والتابعون، ولكن قالوا: إن الله أراد معنى آخر.

وهم لو تصوروا هذه المقالة لم يقولوا هذا؛ فإن أصلهم أن الأمة لا تجتمع على ضلالة، ولا يقولون قولين كلاهما خطأ والصواب قول ثالث لم يقلوه؛ لكن قد اعتادوا أن يتأولوا ما خالفهم، والتأويل عندهم مقصوده بيان احتمال في لفظ الآية

(١) انظر: التمهيد في أصول الفقه ٣/٣٢١، والمحصول ٤/١٦٠، والإحكام ٣/٢٧٣، ونهاية الوصول ٦/٢٥٧٧.

بجواز أن يراد ذلك المعنى بذلك اللفظ، ولم يستشعروا أن المتأول هو مبينٌ لمراد الآية، مخيرٌ عن الله تعالى أنه أراد هذا المعنى إذا حملها على معنى. وكذلك إذا قالوا يجوز أن يراد بها هذا المعنى والأمة قبلهم لم يقولوا أريد بها إلا هذا أو هذا، فقد جوزوا أن يكون ما أراده الله لم يخبر به الأمة، وأخبرت أن مراده غير ما أراده.

لكن الذي قاله هؤلاء يتمشى إذا كان التأويل أنه يجوز أن يراد هذا المعنى من غير حكم بأنه مراد، وتكون الأمة قبلهم كلها كانت جاهلة بمراد الله، ضالة عن معرفته، وانقرض عصر الصحابة والتابعين وهم لم يعلموا معنى الآية؛ ولكن طائفة قالت: يجوز أن يريد هذا المعنى، وطائفة قالت: يجوز أن يريد هذا المعنى، وليس فيهم من علم المراد؛ فجاء الثالث وقال: هاهنا معنى يجوز أن يكون هو المراد. فإذا كانت الأمة من الجهل بمعاني القرآن والضلال عن مراد الرب بهذه الحال توجه ما قالوه. وبسط هذا له موضع آخر^{(١)(٢)}.

الحجة الثالثة: قياس الإتيان بقول جديد في معنى الآية على الإتيان بقول جديد في المسائل الفقهية.

والجامع بينهما أن تفسير الآيات مقصود لذاته، ومطلوب من الأمة إظهاره وعدم كتمانها، مثله في ذلك مثل الأحكام، فلا يجوز نسبة التضييع إلى الأمة بنسبتهم إلى الذهول عن القول الجديد في التفسير^(٣).

(١) مجموع الفتاوى ١٣/٣٤، ٣٥. وقد حرصت على نقله بنصه -على طول- وبسباقه ولحاقه لنفاسته، وليتضح مراده رحمه الله.

(٢) انظر أيضاً: المحصول ٤/١٦١، والإحكام ١/٢٧٣، ونهاية الوصول ٦/٢٥٧٨، والصارم المنكي ص ٤٢٧.

(٣) انظر: البحر المحيط ٦/٥١٦، والتحبير شرح التحرير ٤/١٦٥١، وإحداث قول جديد في التفسير بين المانعين والمجيزين (ضمن العدد ١٠٥ من مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت) ص ١٤٩، ١٥٠.

المطلب الثالث: الترجيح

ترتكز حجج المانعين من إحداث الوجه الجديد في معنى الآية على أنه خرقٌ للإجماع، ويلزم منه نسبة الأمة إلى التضييع.
وعليه فإن محل الخلاف الحقيقي: أيلزم من الوجه الجديد إبطال قول السابقين أم لا؟

وجميع من أجاز إحداث وجه جديد في التفسير قيده بقيد: أن لا يلزم منه إبطال قول السابقين المجموع عليه، فإن لزم منه لم يجز.
ومن تأمل كلام شيخ الإسلام ابن تيمية الآنف ذكره يجده قد عدّد أمثلة على المسائل التي لزم من إحداث الوجه الجديد فيها إبطال قول السلف: كالتوحيد والصفات والقدر والإيمان بالرسول ﷺ، وأبرز هذه الأمثلة: صفات الباري جل وعلا، التي أولها المعتزلة ومن نهج نهجهم بتأويلات جديدة مُحدثة لم تكن معروفة في عهد السلف، ويلزم منها إبطال معتقد السلف بإمرار الصفات على ظاهرها، الظاهر الذي لا يلزم منه تشبيهه لله تعالى بخلقه.

ويظهر هذا الأمر لمن تأمله في تعبيرات الأئمة الذي ناضلوا لإثبات تحريم إحداث وجه جديد في معنى الآية، وذلك بسبب الأقوال المحدثة في العقيدة: الإيمان، وصفات الباري جل وعلا، من أمثال: شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم وابن عبد الهادي، مع استحضار أن غالب حكايات الإجماع على المنع من إحداث القول الجديد كانت من كتب بيان معتقد السلف، كما سبق عند حكاية قول المانعين.

وهو ما يختصره لنا ابن مفلح في قوله - تعليقا على ما في المسودة من أن المذهب لا يحتمل غير المنع - : "ومراده دفع تأويل أهل البدع المنكر عند السلف"^(١).

(١) أصول الفقه لابن مفلح ٢/ ٤٤٥. ووافقه على ذلك الفراهي في التكميل في أصول التأويل، الفراهي، عبد الحميد بن عبد المحسن (ت ١٣٤٩ هـ)، ت: محمد سميع مفتي، متاح على شبكة المعلومات =

وإذا كان الأمر كذلك فالراجع - والله أعلم - جواز إحداث وجه جديد بقيد عدم إبطال الإجماع السابق.

أما حجج المانعين فيجواب عنها بما يأتي:

أولاً: أن الوجوه الجديدة في تفسير الآيات - على القيد الذي قيدها به المجيزون - ليس فيها إبطال لأقوال السابقين، ولا تُذكر على أنها هي القول الصواب في معنى الآية، ولا يترتب عليها تخطئة جميع أقوال من سبق في تفسير الآية، ولا الخروج عن مجموع أقوالهم، بل إن قصارى أمرها أن تُذكر على أنها بعض ما تحتمله ألفاظ الآية من معانٍ، مع الإقرار بأن ما قاله السابقون حق وصواب، وأن الآية تشمل ما قالوه وتشمل الوجه الجديد المحدث في معناها.

ولذلك افتتح الرازي مسألة إحداث التأويل الجديد بتقرير أمر في غاية الأهمية، حيث يقول: "المسألة الثالثة: إذا استدل أهل العصر بدليل، أو ذكروا تأويلاً، ثم استدل أهل العصر الثاني بدليل آخر، أو ذكروا تأويلاً آخر، فقد اتفقوا على أنه لا يجوز إبطال التأويل القديم؛ لأنه لو كان ذلك باطلاً، وكانوا ذاهلين عن التأويل الجديد الذي هو الحق لكانوا مطبقين على الخطأ، وهو غير جائز؛ وأما التأويل الجديد فإن لزم من ثبوته القدح في التأويل القديم لم يصح"^(١).

ثانياً: أنه لا يلزم من إحداث الوجه الجديد تجهيل السلف، ولا تجهيل الأمة، ولا نسبتها إلى التضييع والضلال عن الحق؛ لأن ما قالوه حق، وما بينوه صواب، وإنما قلنا: إن الآية تشمل الوجه الجديد إضافة إلى ما قالوه.

وإنما كان إعراضهم عن الوجه الجديد أنه لم يدع داعٍ إلى التنبيه له، وإلا

بصيغة pdf، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٦/١١/١٤٣٨ هـ، على الرابط التالي: <http://library.tafsir.net/book/7243>، ص ١٧ حيث قال: "لما رأى أهل السنة أن أهل البدعة والباطل جعلوا يؤولون القرآن بالهوى، ويحملون النصوص على غير مرادها، تخرجوا الاشتغال بالأقوال في التفسير إلا ما روي عن الصحابة والتابعين. ولا شك أنهم لم يريدوا بذلك إلا سداً لأبواب الفتنة، وكان ذلك هو الطريق؛ فإن التأويل إذا لم يؤسس على قواعد التي تكون فارقة بين الحق والباطل لم يمنع عن القول بالرأي المحض".
(١) المحصول ٤/١٥٩، ١٦٠.

لأظهره، والله در القرافي رَحْمَةُ اللَّهِ حيث يقول: " فإذا فرعنا عليه جاز أن يفسره العصر الأول بأحد المعنيين المرادين للمتكلم، ولا يخطر لهم الآخر؛ لأنهم لم يكلفوا به لعدم حضور سببه، وإنما حضر سبب ما فسروه به، والأمة يجوز عليها أن تشارك في الجهل فيما لم تكلف به، وإنما المحذور الجهل بما كلفت به، أو تفتي بخلاف الواقع. أما ترك الواقع مع عدم التكليف، فلا يقدح في العصمة؛ فإنه ليس من لوازم العصمة الإحاطة بجميع المعلومات.

ولما جاء العصر الثاني حضر سبب المعنى الآخر، فألهمه الله تعالى للعصر الثاني، وأعرضوا عن الأول، لانعدام سببه. ففتح حينئذ المسألة^(١).
ثالثاً: أن قياس التفسير على الأحكام لا يصح، للفارق بينهما، وذلك من وجهين:

الوجه الأول: أن تفسير القرآن الكريم مبني على الفهم والاستنباط، حيث أنزله الله ﷻ بلسان عربي مبين، أنزله الله تعالى بحيث يفهم منه المخاطبون المراد، وليس مبنياً على الوحي كالأحكام الفقهية، التي لا يجوز لمحدث فيها أن يبين الحلال والحرام إلا بدليل من كتاب أو سنة.

ويوضح هذا ويؤيده ما روي عن ابن عباس ؓ أنه قال: "التفسير على أربعة أوجه: وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالى ذكره"^(٢).

الوجه الثاني: أن الأحكام الشرعية لا يكاد يتصور فيها تعدد الأقوال، لأنها أحكام، ويلزم من إحداث أي قول جديد فيها نقض الإجماع - ما لم يكن هذا القول تفصيلاً لا ينتقض معه الإجماع: وهو ما يجوز عند جماهير أهل الأصول -، أما التفسير فإنه يمكن أن يتعدد، ويمكن أن تحتل الآية معاني عدة، تحمل عليها في آن معاً^(٣).

(١) نفاثات الأصول في شرح المحصول، القرافي، أحمد بن إدريس (ت ٦٤٨هـ)، ت: عادل عبدالموجود وعلي معوض، مكتبة نزار الباز. ط ١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، ٢/٢٦٩٧.

(٢) رواه الطبري في تفسيره ٧٥/١.

(٣) انظر هذه الأجوبة وغيرها في: المحصول ٤/١٦٠، ١٦١، والإحكام ١/٢٧٣، ونهاية الوصول ٦/٢٥٧٧، ٢٥٧٨، ومقالات في علوم القرآن وأصول التفسير ص ٢٣١.

المطلب الرابع: شروط إحداث وجه جديد في التفسير

اتفق من أجاز إحداث قول جديد في التفسير على اشتراط أن لا يبطل القول الجديد الإجماع السابق^(١)، سواء كان هذا الإجماع على قول واحد أم كان على أكثر من قول^(٢).

ولذلك يحسن التعبير عنه بـ "الوجه الجديد" لا "القول الجديد"^(٣)، وكان الأصوليون السابقون غالباً ما يعبرون عنه بـ "التأويل الجديد"^(٤).

وهذا الشرط الوحيد الذي اشترطه الأصوليون إنما كان بالنظر إلى الوجه التفسيري من جهة حدائته وطروئه على الإجماع السابق.

ثم إن بعض العلماء المعتمدين بأصول التفسير من المتأخرين اشترطوا شروطاً أخرى بالنظر إلى الوجه التفسيري من جهة أنه تفسير، وهي نظرة أعم من النظرة السابقة.

فقد نقل د. جمال أبو حسان عن الأستاذ فضل عباس ثلاثة ضوابط للتفسير

الجديد، وهي:

١- "أن لا يخالف التفسير الجديد ما صحح من المأثور.

٢- أن لا يتناقض مع اللغة.

٣- أن لا يتعارض مع السياق"^(٥).

فزاد رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَى ما اشترطه الأصوليون: موافقة اللغة والسياق، وهما شرطان صحيحان، لكنهما بالنظر إليه بوصفه تفسيراً؛ إذ إن أي قول في التفسير يجب أن

(١) لم يخرج عن هذا الاتفاق إلا من شذ وأجاز إحداث قول جديد في الأحكام الشرعية كما سبقت الإشارة إليه في مطلع هذا المبحث.

(٢) انظر مصادر توثيق أقوال القائلين بالجواز ص (١٧).

(٣) كما يسميها د. مساعد الطيار أحياناً، وأحياناً يسميها: المحتملات. انظر كتبه: مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير ص ٢٣٠، والتفسير اللغوي ص ٦١١.

(٤) سبقت حكاية بعض عباراتهم عند حكاية القول بالجواز ص (١٧).

(٥) التجديد في التفسير مادة ومنهاجاً، أبو حسان جمال، بحث أهده الباحث بصيغة word لملتقى أهل التفسير بتاريخ ٢٠/٢/١٤٢٦هـ، وتم الاطلاع عليه بتاريخ ١٠/١/١٤٣٧هـ على الرابط التالي: <http://vb.tafsir.net/tafsir3236/#.V0Uh3TUrLIU>، ص ٧.

يحاكم إلى هذين الشرطين سواء كان وجهاً جديداً، أم مسبوقاً إليه في القرون المفضلة.

واشترط د. مساعد الطيار لإحداث وجه جديد في التفسير أن تتوفر فيه أربعة ضوابط، وهي:

١- "أن يكون المعنى المذكور صحيحاً في ذاته.

٢- أن لا يبطل قول السلف.

٣- أن تحتمله الآية.

٤- أن لا يقصر معنى الآية على هذا المحتمل الجديد، ويترك ما ورد عن السلف"^(١).

فالشرطان الثاني والرابع هما عين ما اشترطه الأصوليون من عدم إبطال الإجماع السابق، والفرق بينهما أن الشرط الثاني يبطل به قول السلف دون أن يدعي ذلك قائل هذا الوجه، إلا أنه من لازم قوله، كما يقول مؤولة الصفات، فإن لازم قولهم - وإن لم يسلّموا - إبطال إجماع السلف في الصفات، وأما الشرط الرابع فإن صاحبه معلن بأن ما أتى به هو الصواب، وأن ما سبقه من أقوال خطأ، وهذا أشد من الحالة السابقة المنبأ عنها بالشرط الثاني. إلا أن مردهما واحد، وكلاهما داخل فيما اشترطه الأصوليون.

وأما الشرطان الأول والثالث، فهما بالنظر إلى كونه تفسيراً لا بالنظر إليه من جهة جدته.

وبذلك يتبين أن ما اشترطه الأصوليون هو الأصل في مسألة إحداث وجه جديد في التفسير، وهو عدم إبطال الإجماع، وأن الشروط المذكورة بعد كالتنبية على

(١) ساق هذه الضوابط في عدد من كتبه: انظر: مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير ص ٢٣١، والتفسير اللغوي ص ٦١٢-٦٣٢، وتصحيح طريقة معالجة تفسير السلف في بحوث الإعجاز العلمي (مطبوع ضمن كتاب "بحوث محكمة في علوم القرآن وأصول التفسير") ص ٣١٠-٣٢٤، والإعجاز العلمي إلى أين؟، دار ابن الجوزي، الدمام، الطيار، مساعد بن سليمان، ط ٢، ١٤٣٣ هـ، ص ١٣١-١٤٣.

قواعد التفسير العامة التي يكثر الإخلال بها في الوجوه المحدثه في التفسير. وإن أحببت أضفت إليها مجموعة من الضوابط والشروط التي هي في الأصل قواعد تفسيرية ويتصور الإخلال بها في الوجوه المحدثه في التفسير، مثل: الاعتماد على المصادر الأصيلة قبل الخوض في التفسير لئلا يقول بما أجمعوا على منعه^(١)، وعدم العدول عن ظاهر النص إلا بدليل، وحمل كلام الله تعالى على الغالب من أسلوبه، وحمل نصوص الكتاب على معهود الأميين في الخطاب، لا على الاصطلاحات الحادثة، ونحو ذلك مما يطول استقصاؤه^(٢).

* * *

(١) نبه عليها أبو الخطاب في التمهيد ٣/ ٣٢١.

(٢) انظر تقرير القواعد المشار إليها في: قواعد التفسير، السبت، خالد بن عثمان، دار ابن عفان، القاهرة، ط ١، ١٤٢١هـ، ١/ ٢١٧-٢٣٢، و٢/ ٧٩٨-٨٠١، ٨٤٣-٨٥١، ٨٥٨.

المبحث الخامس

إحداث وجه جديد في التفسير بين التنظير والتطبيق

من يطالع كتب التفسير - وقد تقرر في ذهنه ما سبق بيانه من أنه لا يجوز إحداث وجه جديد في التفسير إلا على وجه لا يبطل معه قول السابقين^(١) - يتوقف قليلاً عندما يرى أقوالاً كثيرة في التفسير حدثت بعد عصر السلف - الصحابة والتابعين - خرج فيها قائلوها عن أقوال السلف، ولا يمكن الجمع بين أقوال السلف وأقوالهم؛ فإما أن يقال بقول السلف، وإما أن يقال بقول المتأخرين.

كما يلفت انتباه القارئ أيضاً أن قائل هذه الأقوال المحدثه لم يقولوها على أنها مما تحتمله الآية، ولم يحكها عنهم من بعدهم على هذا الوجه، بل قالوها أو حكيت عنهم على وجه يشعر بأنها هي الصواب في المسألة، وستقف في الفصل الثاني: (الأمثلة التطبيقية) على شيء من هذه الأقوال، وكيف صيغت.

وسأقف في هذا المبحث مع هذه الظاهرة، محاولاً استجلاء سبب هذا التفاوت الذي يراه المطالع لكتب التفسير بين التنظير لمسألة إحداث وجه جديد في التفسير، وبين تطبيقاتها في كتب التفسير.

ولكن قبل الدخول في تفاصيل هذا التفاوت وأسبابه وتوجيه ما يمكن توجيهه منه فإني أحب الوقوف على بعض التقريرات التي ينبغي استحضارها: أولاً: أنه إذا لم يكن هناك إجماع على تفسير الآية فلا مانع يمنع من إحداث قول جديد فيها ولو لزم منه إبطال قول من سبق، لأنه لا يلزم منه تجهيل الأمة ونسبتها إلى الضلال^(٢).

ثانياً: أن الإجماع في التفسير غالبه استقرائي، ولهذا فإن استقراء الأقوال فيه في

(١) هذا على القول بجواز إحداث وجه جديد بشرطه، أما على المنع من إحداث الوجه الجديد فلا يجوز مطلقاً.

(٢) انظر: مباحث في علوم القرآن، الصالح، صبحي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٨، ١٩٩٠م، ص ٢٩٨، وتكوين ملكة التفسير، العوني، لشريف حاتم بن عارف، مركز نماء للبحوث والدراسات، الرياض - بيروت، ط ١، ٢٠١٣م، ص ٣٣.

العصور المتأخرة بعد عصر الاحتجاج اللغوي أيسر من الاستقراء في عصر الاحتجاج اللغوي، لأن التفسير أصبح في الغالب مدوناً محفوظاً يتداول عن طريق الكتب لا المشافهة.

ثالثاً: أن شرط الإجماع أن يكون في عصر معين، واستقراء أمهات كتب المفسرين في جميع العصور من لدن عصر التدوين إلى يومنا هذا يكاد يكون كافياً في الحكم بالإجماع الظني على الأقوال المحصورة.

رابعاً: أن الأولى ألا يخرج المفسر عن أقوال السلف في تفسير الآية ولو لم يثبت الإجماع، فإذا قال بعض التابعين قولاً في تفسير الآية ولم يثبت الإجماع، ثم زاد من بعدهم قولاً آخر، فإن الأولى الالتزام بقول التابعين لما لهم من فضل ومزية على من بعدهم في العلم بالتفسير مما يطول بيانه^(١).

خامساً: من المهم تحري الدقة عند الحكم على قول ما بأنه قول جديد، أو وجه جديد، أو أنه داخل تحت أحد الأقوال السابقة أو تحت مجموعها بحيث لم يخرج عنها، فكثيراً ما تشبه هذه الأحوال، وليست سواءً في حكمها والنظر فيها.

فأقصد بالقول الجديد ما فسرت به الآية مما لا يصح الجمع بينه وبين ما سبق من أقوال، ولو كانت أساليب العرب تحتمله، ومثال ذلك تأويل خشية الحجارة - التي سببت هبوطها كما في قوله سبحانه ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤] - بالانقياد لأمر الله تعالى، وأن الخشية ليست على الحقيقة؛ فهذا القول لا يمكن الجمع بينه وبين قول السلف من إثبات خشية الحجارة بحسبها، وإن كنا لا نفقه خشيتها ولا ندركه، كما لا نفقه تسييحها^(٢)؛ فمثل هذا لا يصح وصفه بأنه وجه جديد، ولا أنه مما تحتمله الآية، وإن كان يصح في اللغة ذلك، إلا أنه مبطل لقول السلف، فهو لاء يقولون: ليس ثمة خشية لدى الحجارة، والسلف يقولون بإثبات خشية الحجارة، وإن اختلفوا في شمول ذلك لجميع ما يهبط من الحجارة أو بعضها.

(١) انظر: مباحث في علوم القرآن لصبحي الصالح ص ٣٥، وتكوين ملكة التفسير ص ١٠٥.

(٢) سيأتي هذا المثال ص (٤٥٥) من هذا البحث.

كما أن المراد بالوجه الجديد ما يصح أن تحمل الآية عليه إضافة إلى ما قاله السابقون فيها، فلا تنافي بينهما، فيحمل عليهما معاً، ولا يلزم من الوجه الجديد إبطال القول السابق فيها، ومثاله تفسير الفوقية في قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦] بالفوقية في الوصف، على أن المعنى: فما فوق البعوضة في الصَّغَرِ والحِقَارَةِ، على خلاف تفسير السلف بتفسير الفوقية بما كان أكبر من البعوضة؛ إلا أن الآية تحتمل المعنيين معاً، ولا مانع من حملها عليهما، كما بينه ابن عاشور^(١).

وأما ما يدخل تحت القول أو الأقوال السابقة في الآية فمثاله ما اشتهر عند المتأخرين من تفسير البنان في قوله تعالى ﴿بَلَى قَدَرِينَ عَلَىٰ أَنْ تُسَوَّىٰ بَنَانُهُ﴾ [القيامة: ٤]: بأنها إشارة إلى البصمة^(٢).

وعند تأمل هذا القول يتبين لك أنه ليس بقول حادثٍ بعد العلم بالحديث - الذي بين تميُّز البصمة بين إصبع وإصبع، ناهيك عن التمييز بين بصمات أصابع البشر - بل سبق إليه كثير من العلماء، بقولهم: إن معنى الآية: بلى قادرين على أن نعيده كما كان، وخص البنان لدقته، فمن قدر عليه فهو على ما كان أكبر أقدر^(٣).

فهذا البيان للبنان ليس بقول جديد، ولا وجه جديد، ولا يأخذ حكمه، بل هو داخل فيما قال السابقون، وإنما تنبه المتأخرون للدقة المتناهية في خلق البنان^(٤).

(١) سيأتي هذا المثال وتوضيح ابن عاشور له ص (٤٥١) وما بعدها من هذا البحث.

(٢) انظر على سبيل المثال: الأساس في التفسير، حوى، سعيد (ت ١٤٠٩ هـ)، دار السلام، القاهرة، ط ٦، ١٤٢٤ هـ، ١١/٦٢٧٥، والمعجزة القرآنية حقائق علمية قاطعة، أبو شوفة، دار الكتب الوطنية، ليبيا، أحمد عمر ٢٠٠٣ م، ص ٤٠.

(٣) وإن كان المشهور عن السلف هو أن المراد أن يجعل الله البنان مستوية كخف البعير. انظر: تفسير الطبري ١٢/٣٢٨، والجامع لأحكام القرآن ١٩/٨٥.

(٤) نبه على هذا عدد كبير من العلماء والباحثين. انظر: اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، الرومي، فهد بن عبدالرحمن، ط ١، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م، ٢/٦٢٦، ومباحث في إعجاز القرآن ص ١٦٣، والإعجاز العلمي إلى أين؟ ص ٨٦. ويدعو د. رأفت إلى جمع الإشارات العلمية التي أضافها التفسير العلمي إلى التفسير مما يدخل ضمن باب اللطائف وما شاكلها في بحث مستقل. انظر بحثه: إحداث قول جديد في التفسير بين المانعين والمجيزين (ضمن العدد ١٠٥ من مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت) ص ١٧٦.

وبعد هذا الإيضاح والتقرير لبعض الأسس في تناول مسألة إحداث وجه جديد في التفسير أُلجِّ إلى صلب هذا المبحث، وهو ما يظهر من تفاوت بين التنظير والتطبيق في إحداث وجه جديد في التفسير.

إن المتأمل في الوجوه الجديدة التي أحدثها المفسرون بعد عصر السلف، أو من بعدهم من القرون التالية يلحظ ثلاث ملحوظات:

الملحوظة الأولى: أن بعض الأقوال المحدثه إنما هي أقوال، وليست وجوهاً، ولا يمكن الجمع بينها وبين الأقوال السابقة في تفسير الآية، وهذا يناقض في ظاهر الأمر ما سبق تقريره من عدم جواز إحداث وجه جديد إذا لزم منه إبطال قول السابقين.

الملحوظة الثانية: حكاية الوجوه الجديدة في التفسير كأنها أقوال في تفسير الآية، وفي حقيقة الأمر هي وجوه في تفسيرها؛ إذ يمكن الجمع بين الوجه الجديد والقول السابق في التفسير.

الملحوظة الثالثة: إقرار الوجوه الجديدة في تفسير الآيات وحكايتها دون تعقيب، وتناقُلها في كتب التفسير، دون تمييز لها، وجعلها موازنة لأقوال السلف في التفسير.

وبعد التأمل وتتبع المواضع - النادرة - التي نُقدت بها بعض الأقوال في التفسير بحدوثها يمكن حصر الأسباب التي دعت إلى إحداث أقوال في التفسير يلزم منها إبطال ما ورد عن السلف، تبين لي ما يلي:

السبب الأول: عدم ثبوت الإجماع^(١)، أو أنه إجماع ظني؛ لكونه مبيناً على الاستقراء، خاصة عند المتقدمين، الذين كتبوا في التفسير قبل انتشار الأمهات

(١) وبه أجاز الرازي في دفاعه عن قول الشافعي في تفسير قوله تعالى ﴿ذَلِكَ أَذَى الَّذِي لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النساء: ٣] بأنه بمعنى: ألا تكثر عيالكم. انظر: التفسير الكبير ١٤٥/٩. وفيه موضع آخر ١٨٧/٩ رد فيه على من حكى الإجماع على خلاف قول في تفسير قوله تعالى ﴿وَأَلْتِي يَا نَبِيَّكَ الْفَجْحَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ [النساء: ١٥] بأنه إجماع ممنوع، إذ روي عن مجاهد. ولم أقف عنده على غير هذين الموضوعين في تفسيره.

الموسوعية في التفسير. ويظهر لي أن هذا السبب هو أبرز الأسباب التي مهدت لبعض المفسرين لإحداث أقوال جديدة في التفسير يلزم منها إبطال قول السابقين. السبب الثاني: إطلاق القول الجديد ثقة بفهم القارئ أو السامع أنه وجه تحتمله الآية ولا يبطل قول السابقين، بل يمكن حمل الآية عليهما معاً، ومثال ذلك ما يحكيه بعض العلماء عن قول الشافعي رَحِمَهُ اللهُ في تفسير قوله تعالى ﴿ذَلِكَ أَذَىٰ آلَا تَعُولُوا﴾ [النساء: ٣]، حيث يقول الرازي في توجيهه: "وذلك أنه لم ينقل عن الشافعي رحمة الله عليه أن طعن في قول المفسرين أن معنى الآية: أن لا تجوروا ولا تميلوا، ولكنه ذكر فيه وجهاً آخر، وقد ثبت في أصول الفقه أن المتقدمين إذا ذكروا وجهاً في تفسير الآية فذلك لا يمنع المتأخرين من استخراج وجه آخر في تفسيرها"^(١).

السبب الثالث: أن يحكى القول كهيئة القول المغاير المضاد، وحقيقته أنه من باب اختلاف التنوع، أو أنه داخل في أحد أقوال السلف أو في مجموعها. وأمثله أكثر من حصرها، ويحكيها المفسرون كأنها أقوال متغايرة وهي قول واحد في مردها. ومع هذه التخريجات والتوجيهات والمبررات لإحداث أقوال جديدة في التفسير فلا يُنكر أن هناك بعض المواضع التي خالف فيها بعض المفسرين إجماع السلف، وغالب هذه المواضع يحكم فيها بإجماع السلف في التفسير لا بناء على الاستقراء فحسب، بل بناء على ما عرف من طريقتهم ومنهجهم في التفسير، وذلك مثل تأويل الصفات، وتأويلات الصوفية، وتأويلات الباطنية^(٢).

وخلاصة هذا المبحث أن غالب المفسرين رحمهم الله تعالى لم يتوقفوا كثيراً عند إحداث وجوه - أو أقوال - جديدة في التفسير، ومرد ذلك على الأرجح لعدم ثبوت الإجماع على خلافه. والله تعالى أعلم.

(١) التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، الرازي، محمد بن عمر (ت ٦٠٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ١٤٥/٩، وقد قال الرازي هذا رغم أن كثيراً من المفسرين حكوا هذا القول عن الشافعي وكأنه هو معنى الآية، وليس وجهاً في تفسيرها.

(٢) انظر: تكوين ملكة التفسير، العوني، لشريف حاتم بن عارف، مركز نماء للبحوث والدراسات، الرياض - بيروت، ط ١، ٢٠١٣م، ص ٣٠، ٣١، ١١٢.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية

وتشتمل على عشرة أمثلة تطبيقية على إحداث وجه جديد في التفسير لاستجلاء مناهج العلماء فيها.

المثال الأول: القول بأن المراد بالحروف المقطعة أن القرآن الكريم مؤلف من الحروف التي يتحدث العرب بها.

أولاً: بيان المسألة المختلف فيها، والوجه المحدث فيها:

اختلف سلف الأمة في المراد بالحروف المقطعة على أقوال كثيرة، وورد عن الصحابة والتابعين في ذلك من الآثار الثابتة عنهم شيء كثير، منها أنها قسم أقسم الله به، ومنها أنها فواتح للسور، ومنها أنها من أسماء القرآن^(١).

وروي عن بعضهم أقوال أخرى كثيرة، هي دون ما سبق في الثبوت عنهم، كما ورد عن بعضهم أنه توقف فيها، ومنهم من نقل عنه عدداً من المتشابهة^(٢).

ثم ذهب بعض العلماء بعد انتشار التفسير اللغوي إلى إن المراد من الحروف المقطعة الإشارة إلى أن القرآن مؤلف من الحروف التي يتحدث العرب بها، ومع ذلك فلا يستطيعون الإتيان بمثله، وهذا قول حادث بعد جيل الصحابة والتابعين وأتباعهم، وفي الفقرات التالية بيان ذلك.

ثانياً: أول من قال بالوجه المحدث:

لم أقف على من قال من الصحابة أو التابعين أو أتباعهم بأنها نزلت للإشارة إلى

(١) انظر: تفسير الطبري ١/ ٢٠٥-٢٠٨، وتفسير القرآن العظيم مسنداً عن الرسول ﷺ والصحابة والتابعين، الرازي، عبدالرحمن بن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، ت: أحمد بن عبدالله العمري الزهراني، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٨هـ / ١، ٣٢، ٣٣، والتفسير الصحيح (الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور)، ياسين، حكمت بن بشير، دار المآثر، المدينة، ط ١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، ١/ ٩٤-٩٦.

(٢) انظر: تفسير الطبري ١/ ٢٠٦-٢٠٨، وتفسير ابن أبي حاتم ١/ ٣٢، ٣٣، وزاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ)، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، ص ٣٧، ٣٨، والجامع لأحكام القرآن ١/ ١٩٩، ٢٠٢، والدر المشور في التفسير بالمأثور، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ١/ ٥٣-٥٦.

التحدي بالقرآن، وبيان أن القرآن مؤلف من الحروف التي يتحدث العرب بها، ولم يستطيعوا - مع ذلك - الإتيان بمثله.
وأول من وقفت عليه ممن قال بهذا القول أو بما هو قريب منه: قطرب (ت ٢٠٦هـ)، والفراء (ت ٢٠٧هـ).

ففي معاني القرآن لقطرب: "وجه آخر: إن شئت قلت: (ألمص) و(ألمر) (كتاب)، يكون (كتاب) خبراً عنها، كأنك قلت: هذه الحروف كتاب..."^(١)
وقال الفراء في مطلع سورة الأعراف مجيباً عن سبب رفع ما بعد الحروف المقطعة: "رفعته بحروف الهجاء التي قبله، كأنك قلت: الألف واللام والميم والصاد من حروف المقطع كتاب أنزل إليك مجموعاً"^(٢).

وقد نقله عنهما جمع من المفسرين المعتمدين بنسبة الأقوال إلى أصحابها^(٣).
ثم اشتهر هذا القول، وكثر ناصروه، حتى قال ابن كثير رَحِمَهُ اللهُ: "وقد حكى هذا المذهب فخر الدين الرازي في تفسيره عن المبرد وجمع من المحققين، وحكى القرطبي عن الفراء وقطرب نحو هذا، وقرره الزمخشري في كشافه، ونصره أتم نصر، وإليه ذهب الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية، وشيخنا الحافظ الجهبذ الإمام أبو الحجاج المزني، وحكاه لي عن أبي العباس ابن تيمية"^(٤).

(١) معاني القرآن، قطرب، محمد بن المستنير (ت ٢٠٦هـ)، مخطوط في الزاوية العثمانية في طولقة - بسكرة - الجزائر، وهو متاح على عدد من مواقع الإنترنت، ق ٦٨.

(٢) معاني القرآن، الفراء، يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ)، ت: محمد علي النجار وآخرين، دار السرور، ٣٦٨/١.

(٣) انظر: زاد المسير ص ٣٧، والمحرر الوجيز ١/٨٢، والجامع لأحكام القرآن ١/٢٠٠، والبحر المحيط ١/١٥٧، وفتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، الشوكاني محمد بن علي (ت ١٢٥٠هـ)، ت: عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء، المنصورة، ط ٢، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م، ١٠٢/١.

(٤) تفسير ابن كثير ١/٢٤٨، وابن كثير رحمه الله قد جعل الحديث في الحروف المقطعة في مقامين: المقام الأول: في معانيها، والمقام الثاني: في الحكمة التي اقتضت إيرادها في أوائل السور مع قطع النظر عن معانيها في أنفسها. والذي ظهر لي بعد تأمله ومقارنته بكلام غيره من المفسرين أن مراده قسمة الأقوال =

ومع كثرة القائلين بهذا القول وعلو كعبهم في التفسير^(١)، فإن ذلك لم يخرجهم عن كونه وجهاً محدثاً في التفسير.

ثالثاً: من استبعد هذا القول بسبب حدائته:

اشتهر هذا القول في الحروف المقطعة شهرة كبيرة؛ بل إنه أشهرها - اليوم - على الإطلاق، كما اشتهرت أقوال أخرى كثيرة عن الصحابة والتابعين.

إلا أني لم أقف على من استبعد هذا القول بسبب استحدائه إلا ابن جرير الطبري رَحِمَهُ اللهُ فإنه قد جوز أن تكون جميع الأقوال التي قيلت في الحروف المقطعة صواباً، وشرع يوجهها قولاً قولاً، ثم ختمها بقوله:

"والصواب في تأويل ذلك عندي أن كل حرف منه يحوي ما قاله الربيع، وما قاله سائر المفسرين غيرُه فيه، سوى ما ذكرتُ من القول عمن ذكرتُ عنه من أهل العربية: أنه كان يوجّه تأويل ذلك إلى أنه حروف هجاءٍ استُغني بذكر ما ذكر منه في مفاتيح السور عن ذكر تنمة الثمانية والعشرين حرفاً من حروف المعجم بتأويل: أن هذه الحروف ذلك الكتابُ، مجموعة، لا ريب فيه؛ فإنه قول خطأ فاسد، لخروجه عن أقوال جميع الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الخالفين من أهل التفسير والتأويل"^(٢).

الواردة في الحروف المقطعة إلى قسمين: قسم اتجه إلى معاني الحروف المقطعة في أنفسها، وقسم اتجه إلى معانيها في مواضعها مع قطع النظر عن معاني الحروف أنفسها، بل إن بعض أقوال القسم الثاني على أن الحروف ليس لها معانٍ مستقلة لها، ومنها القول بدلالاتها على الإعجاز؛ فإنه لا يستقيم إلا إذا قلنا: إنها حروف هجاءٍ ليس لها معانٍ في ذاتها، وإنما المراد بها تعداد حروف هجاءٍ منها يتألف كلام العرب. انظر قسمة الأقوال بما هو شبيه بهذا في: التحرير والتنوير ١/ ٢٠٥-٢١٣.

(١) منهم - من غير من ذكر سابقاً - أبو السعود، والأمين الشنقيطي، وابن عاشور، انظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، العمادي، أبو السعود محمد بن محمد (ت ٩٥١هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٤، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، ١/ ٢١، ٢٢، وأضواء البيان ٣/ ٤، ٥، والتحرير والتنوير ١/ ٢١٠، والعذب النмир من مجالس الشنقيطي في التفسير، السبت، خالد بن عثمان، دار ابن القيم-دار ابن عفان، ط ١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، ٣/ ٩٥٦.

(٢) تفسير الطبري ١/ ٢٢٠، ٢٢١. وللشوكاني كلام في الحروف المقطعة قد يتوهم منه مماثلته للطبري في رده لهذا القول بسبب حدائته، وليس كذلك؛ فإن الشوكاني قد رد جميع الأقوال التي لم تثبت عن

رابعاً: ملامح من مناهج العلماء في حكاية هذا القول:

(١) رغم أن الطبري شيخ المفسرين، ورغم تصريحه باستبعاد هذا القول "لخروجه عن أقوال جميع الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الخالفين من أهل التفسير والتأويل"، فلم أقف على من استبعد هذا القول لهذا السبب سواه، حتى المكثرون من النقل عنه كابن كثير^(١)، ومكي بن أبي طالب^(٢)، فقد ذكروه دون إشارة إلى ذلك.

(٢) رغم حكاية أقوال كثيرة عن الصحابة والتابعين في هذه المسألة إلا أنك لا تجد عند المفسرين إشارة إلى حداثة هذا القول، وغاية ما هنالك أن يذكر بعض من قال به، دون بيان أوليتهم في القول به؛ إلا ما سبق بيانه من كلام الطبري في ذلك.

(٣) رغم أن أول من قال هذا القول عبر عنه بأنه "وجه آخر" إلا أن غالب من يحكي هذا القول، لا يذكره على أنه أحد محتملات الآية، بل على أنه قول من الأقوال؛ بل إن بعض من يرجحه يحكيه ويستبعد ما سواه؛ ومنهم الشيخ المفسر الأصولي محمد الأمين الشنقيطي حيث يقول:

"اعلم أن العلماء اختلفوا في المراد بالحروف المقطعة في أوائل السور اختلافاً كثيراً، واستقرأ القرآن العظيم يرجح واحداً من تلك الأقوال" ثم بعد ذكر الأقوال المشهورة في ذلك قال: "أما القول الذي يدل استقرأ القرآن على رجحانه فهو أن الحروف المقطعة ذكرت في أوائل السور التي ذكرت فيها بياناً لإعجاز القرآن، وأن الخلق عاجزون عن معارضته بمثله مع أنه مركب من هذه الحروف المقطعة التي يتخاطبون بها"^(٣).

الصحابة بسبب عدم استنادها للعربية؛ لأن العرب لم يتحدثوا بشيء من الحروف المقطعة على النحو الوارد في القرآن الكريم، كما رد جميع الأقوال الواردة عن الصحابة في ذلك لموانع عددها، ليس هذا مقام تفصيلها. فتح القدير ١/١٠٤-١٠٧.

(١) تفسير ابن كثير ١/٢٤١-٢٥٠.

(٢) الهداية إلى بلوغ النهاية، القيسي مكي بن أبي طالب، (مجموعة رسائل علمية)، جامعة الشارقة، ط١، ١٤٢٩ هـ-٢٠٠٨ م، ١/١١٩-١٢٣.

(٣) أضواء البيان ٣/٣، ٤.

(٤) من القائلين بهذا القول شيخ الإسلام ابن تيمية، فيما حكاه عنه ابن كثير بواسطة المزي رحمهم الله جميعاً^(١)، وابن تيمية ممن يرى عدم جواز إحداث وجه جديد في التفسير كما سبق نقل كلامه رَحْمَةُ اللَّهِ^(٢).

المثال الثاني: القول بأن معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعْوَضُهُ فَمَا فَوْقَهَا﴾: ﴿فَمَا فَوْقَهَا﴾: فما دونها في الصَّغَرِ والحقارة.

أولاً: بيان المسألة المختلف فيها، والوجه المحدث فيها:

وردت آثار عن بعض سلف الأمة في تفسير قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعْوَضُهُ فَمَا فَوْقَهَا﴾ [البقرة: ٢٦] بتفسير قوله تعالى ﴿فَمَا فَوْقَهَا﴾ بمعنى: فما أكبر منها، على أن الفوقية في الحجم.

فقد روى الطبري بسنده عن قتادة قال: البعوضة أضعف ما خلق الله. وروى نحوه عن ابن جريج كذلك^(٣).

ونسب هذا القول إلى ابن عباس^(٤).

وهو ظاهر كلام السلف من المفسرين الذين أشاروا إلى سبب النزول المتضمن أن اليهود أو المنافقين قد استنكروا ضرب الله ﷻ المثل بالبعوض استحقاقاً للبعوض؛ ويفهم من سياقهم أن البعوض ذكر على وجه النهاية في الصَّغَرِ، ويكون ما فَوْقَهُ هو ما يكبره بالغاً ما بلغ^(٥).

(١) تفسير ابن كثير ١/٢٤٨.

(٢) انظر ص (٢٣) من هذا البحث.

(٣) رواهما الطبري في تفسيره ١/٤٠١.

(٤) انظر: زاد المسير ص ٥١، والبحر المحيط ١/٢٦٨.

(٥) روى الواحدي في أسباب نزول القرآن، الواحدي، علي بن أحمد (ت ٤٦٨ هـ)، ت: أحمد صقر، دار القبلة، ط ٢، ٤٠٤ هـ-١٩٨٤ م، ص ٢١، ٢٢ من طريق بكر بن سهل بسنده عن ابن عباس أن المشركين قالوا: "أرأيت حيث ذكر الله الذباب والعنكبوت فيما أنزل من القرآن على محمد، أي شيء يصنع بهذا؟" وروى عبدالرزاق في تفسيره ١/٤١ بسنده عن قتادة قال: "لما ذكر الله العنكبوت والذباب قال المشركون: ما بال العنكبوت والذباب يذكران، فأنزل الله...". وانظر بعض الروايات الأخرى في الدر المنثور ١/٨٨.

وهو ما أشار إليه الفراء بقوله: "لأن البعوضة كأنها غاية في الصغر، فأحب إليّ أن أجعل ﴿فَمَا فَوْقَهَا﴾: أكبر منها"^(١).

وهذا القول هو الموافق للمشهور الذي استقر في استخدام (فوق) في اللغة^(٢).
لكن بعض المفسرين بعد عصر التابعين وأتباعهم قالوا: إن المعنى: فما فوقها في الصغر، أي: فما أصغر منها، على أن الفوقية في المعنى لا في الحجم، كما يقال: إن فلاناً لشريف، فتقول: وفوق ذلك، ويقال: إن فلاناً لبخيل، فتقول: وفوق ذلك، مريداً بذلك أنه أعلى في الوصف الأول من (شريف)، وأعلى في الوصف الثاني من (بخيل)^(٣).

ثانياً: أول من قال بالوجه المُحدث:

أول من وقفت عليه ممن نسب إليه القول بأن معنى قوله تعالى ﴿فَمَا فَوْقَهَا﴾ هو: فما فوقها في الصغر هو الكسائي (ت ١٨٩ هـ) حيث قال: "وهذا كقولك في الكلام: أترأه قصيراً؟ فيقول القائل: أو فوق ذلك، أي هو أقصر مما ترى"^(٤).
ولم يذكر أبو عبيدة (ت ٢٠٩ هـ) سوى هذا القول^(٥).

ثم تتابع المفسرون رحمهم الله على نقل هذا القول، وغالبهم ينقل القولين معاً، كما سيأتي إيضاحه في مناهج العلماء في حكاية هذا القول.

ثالثاً: من استبعد هذا القول بسبب حدائته:

استبعد بعض العلماء هذا القول بأسباب غير حدائته وجدته على مذهب السلف في تفسير هذه الآية، بل بسبب عدم شيوع استخدام (فوق) في الزيادة في الصفة^(٦)، ولكون ذكر البعوض جاء كأنه هو النهاية في الصغر، فلا يناسبه أن يكون

(١) معاني القرآن ١/ ٢٠.

(٢) انظر: البحر المحيط ١/ ٢٦٨.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٢١.

(٤) نقله عنه القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ١/ ٢٨٥.

(٥) مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢٠٩ هـ)، ت: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي،

القاهرة، ١٣٨١هـ، ١/ ٣٥.

(٦) انظر: البحر المحيط ١/ ٢٦٨.

(فوق) بمعنى (أصغر منها) ^(١).

لكني لم أقف على من استبعد هذا القول بسبب حدائته إلا الطبري رَحِمَهُ اللهُ حيث قال: "وأما تأويل قوله ﴿فَمَا فَوْقَهَا﴾: فما هو أعظم منها - عندي -؛ لما ذكرنا من قبل من قيل قتادة وابن جريج... وقيل في تأويل ﴿فَمَا فَوْقَهَا﴾: في الصغر والقلة، كما يقال في الرجل يذكره الذاهر فيصفه باللؤم والشح، فيقول السامع: نعم، وفوق ذلك، يعني فوق الذي وصفت في الشح واللؤم، وهذا قولٌ خلاف تأويل أهل العلم الذين ترتضى معرفتهم بالتأويل" ^(٢).

رابعاً: ملامح من مناهج العلماء في حكاية هذا القول:

(١) انفرد الطبري رَحِمَهُ اللهُ باستبعاده لهذا القول بسبب مخالفته لأقوال من قبله، وهو وإن كانت عبارته - "وهذا قول خلاف تأويل أهل العلم الذين ترتضى معرفتهم بالتأويل" - لا تشعر برده لتفرده، بل لمخالفته لتأويل أهل العلم المرضية معرفتهم بالتأويل؛ لكن عرف من منهج الطبري - كما تبينه بعض الأمثلة التطبيقية في هذا البحث - رد القول الخارج عن أقوال السلف.

(٢) لعل في عبارة الطبري دقة مقصودة في صياغة سبب استبعاد القول؛ ففي هذا الموضوع عبر بأنه "خلاف تأويل أهل العلم الذين ترتضى معرفتهم بالتأويل"، لقلة ما روي - صريحاً - عن السلف في ذلك، والذين روي عنهم لم يكونوا من الصحابة ولا من كبار التابعين، وإنما روي عن قتادة، وابن جريج ^(٣)، فلا يصدق عليه أنه قد خرج عن أقوال السلف، أو أقوال جميع أهل العلم، أو نحو تلك العبارات التي قالها في بعض المواضع الأخرى.

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ٢٠، ٢١.

(٢) تفسير الطبري ١/ ٤٠٥، ٤٠٦.

(٣) عدّ ابن حجر قتادة من الطبقة التي تلي الطبقة الوسطى من التابعين، وعد ابن جريج من الطبقة الصغرى من التابعين، ممن لم يثبت لهم لقاء أحد من الصحابة. تقريب التهذيب، العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢هـ)، ت: أبي الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، دار العاصمة، الرياض، ط ١، ١٤١٦هـ، (٤٢٢١، ٥٥٥٣).

(٣) جماهير المفسرين أوردوا القولين دون نكير أو استبعاد لأحد القولين في معنى الآية^(١)، بل أشار ابن عاشور إلى دقة إيراد لفظ ﴿فَمَا فَوْقَهَا﴾ لتشمل المعنيين اللذين تحتملهما اللغة: الفوقية في الحجم، والفوقية في الوصف بالصغر، وأن ذلك موقع من بليغ الإعجاز^(٢).

(٤) اقتصر قلّة من المفسرين على القول الثاني (الحادث)، وغالب هؤلاء العلماء ممن عني بالتفسير اللغوي، كالكسائي، وأبي عبيدة، ومال إليه الرازي، ونسبه إلى "المحققين"، واحتج له وأجاب عن الاعتراضات عليه، لكنه لم يسقط القول الآخر ويطله، وقد يكون هذا بسبب أنه قول حادث^(٣)، والله أعلم.

(٥) بعض المفسرين رجحوا القول الأول في معنى الآية، لكونه الأصل في استعمال لفظة (فوق)، ولكون البعوض قد ذكر في الآية على وجه التحقير، وكأنه الغاية في الصغر والحقارة، لكن ليس بسبب حدوث القول^(٤).

(١) انظر على سبيل المثال: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، إبراهيم بن السري (٣١١هـ)، ت: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ١/١٠٤، والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، لمحمود بن عمر (٥٣٨هـ)، رتبته محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، ١/١٢٠، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، بن عطية الأندلسي عبد الحق بن غالب (٥٤٦هـ)، ت: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ١/١١١، وزاد المسير ص ٥١، والجامع لأحكام القرآن ١/٢٨٥، وتفسير ابن كثير ١/٣١٥، ٣١٦، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، عبد الله بن عمر (٧٩١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٢م، ١/٤٤، وتفسير أبي السعود ١/٧٣، وفتح القدير ١/١٤٧، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الألوسي، شهاب الدين محمود (١٢٧٠هـ)، ت: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، ١/٢٠٩.

(٢) التحرير والتنوير ١/٣٥٧.

(٣) تفسير الرازي ٢/١٢٥، وتابعه عليه ابن كثير في تفسيره ١/٣١٥، وابن عادل في اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل الحنبلي، أبو حفص عمر بن علي (ت بعد ٨٨٠هـ)، ت: عادل أحمد عبدالموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، ١/٤٤٦، ولم يتبين لي من يقصد بالمشققين، فلم أقف على من وازن بين القولين ورجح هذا القول من المشهورين من المفسرين قبل الرازي.

(٤) منهم: الفراء في معاني القرآن ١/٢٠، وابن جزري في التسهيل لعلوم التنزيل، الكلبي، محمد بن أحمد بن

المثال الثالث: تأويل هبوط الحجارة من خشية الله على خلاف ظاهره.

أولاً: بيان المسألة المختلف فيها، والوجه المحدث فيها:

قال الله ﷻ: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبَكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشْفَقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤].

لم يرد عن سلف الأمة في معنى قوله تعالى ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾ سوى قول واحد، وهو إجراؤها على ظاهرها من دون أن يتكلفوا عناء تأويلها. قال ابن عباس ؓ مفسراً لهذه الآية: "أي: وإن من الحجارة لألين من قلوبكم عما تدعون إليه من الحق"^(١).

وروي عنه بسند ضعيف قوله: "إن الحجر ليقع إلى الأرض، فلو اجتمع عليه فئام من الناس ما استطاعوا به، وإنه ليهبط من خشية الله"^(٢). وقال مجاهد فيما صح عنه: "كل حجر يتفجر منه الماء، أو يتشقق عن ماء، أو يتردى من رأس جبل فهو من خشية الله ﷻ. نزل بذلك القرآن"^(٣).

جزى (ت ٧٤١هـ)، ت: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، ٥٩/١، وأبو حيان في البحر المحيط ٢٦٨/١، والسمين الحلبي في الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت ٧٥٦هـ)، ت: د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، بيروت ط ١، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ٢٢٦/١.

(١) رواه ابن أبي حاتم في تفسير القرآن العظيم مسنداً عن الرسول ﷺ والصحابة والتابعين، الرازي، عبدالرحمن بن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، ت: أحمد بن عبدالله العماري الزهراني، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٨هـ، ٢٣٣/١، وحسن إسناده أ.د. حكمت بشير في التفسير الصحيح ١/١٧٧.

(٢) رواه ابن أبي حاتم في تفسيره ٢٣٣/١. وضعف إسناده محققه.

(٣) رواه الطبري في تفسيره ٢/٢٤٠، وابن أبي حاتم في تفسيره ١/٢٣٣، وصحح إسناده أ.د. حكمت بشير في التفسير الصحيح ١/١٧٧. ويلاحظ في عبارة مجاهد رحمه الله تجاوزه لمعنى الآية بتعميمه أن كل حجر يتفجر منه الماء أو يتشقق عن ماء أو يتردى من رأس جبل أن كل ذلك من خشية الله. والذي تدل عليه الآية أن بعض الحجارة يتفجر منه الأنهار، وأن بعضها يتشقق منه الماء، وأن بعضها يهبط من خشية الله، ولا يلزم منه أن كل حجر سقط فمن خشية الله - كما هو ظاهر كلام المفسرين الذين فسروا الآية على ظاهرها -، ولذلك خصص بعض العلماء المراد بالحجر الهابط من خشية الله بالجبل الذي

وقال قتادة: "قست قلوبهم من بعد ما أراهم الله الآية، فهي كالحجارة أو أشد قسوة، ثم عذر الحجارة، ولم يعذر شقيّ ابن آدم فقال: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَسْقَى فَيَجْرُجُ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾" (١).

وروي نحوه عن ابن عباس بسند ضعيف (٢)، كما روي عن أبي العالية والربيع ابن أنس (٣).

هذه أقوال السلف في تفسيرها.

وقال بعض المفسرين: إن المراد بالخشية هنا انقياد الحجر لما يريد الله جل وعلا من أمره التكويني، وعدم امتناعها عما يريد، وكأن لها خشية حقيقية تخشع بها، وتنقاد بسببها على طريقة الاستعارة بتشبيهها بما يدرك ويميز ويخشى الله تعالى (٤).

ثانياً: أول من قال بالوجه المُحدث:

تبين من تقرير المسألة أن السلف قد كثرت نقولاتهم في تفسير الآية، واتحدت في حمل الخشية على ظاهرها، ثم حدث القول الآخر الذي صرف الخشية عن ظاهرها؛ إلا أنه لم يتبين لي أول من قال بهذا القول.

وأول من وقفت عليه ممن أورده الطبري قائلاً: "وقال آخرون: بل قوله ﴿يَهْبِطُ

جعله دكاً لما تجلى له حين دعا الكليم موسى ربنا سبحانه أن ينظر إليه، وقد حكى الطبري في تفسيره ٢/٢٤١ هذا القول ورده، كما ذكره ابن حزم في الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم الأندلسي الظاهري، أبو محمد علي بن أحمد، المتوفى سنة ٤٥٦، دار الكتب العلمية، لبنان بيروت، ط الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ١/١٠٣، ١٠٤. والله أعلم.

(١) رواه عبدالرزاق الصنعاني في تفسير القرآن، الصنعاني، عبد الرزاق بن همام (ت ٢١١هـ)، ت: مصطفى مسلم، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م، ١/٥٠، والطبري في تفسيره ٢/٢٤٠، واللفظ له.

(٢) رواه الطبري في تفسيره من طريق عطية العوفي ٢/٢٤٠.

(٣) انظر: تفسير ابن أبي حاتم ١/٢٣٣.

(٤) انظر: تفسير الطبري ١/٢٤٢، والكشاف ١/١٥٧، وتفسير الرازي ١/١٢٠، ١٢١، والتحرير والتنوير ١/٥٤٧، ٥٤٨.

مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ ﴿ كَقَوْلِهِ ﴿ جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ ﴾ [الكهف: ٧٧] ولا إرادة له، قالوا: وإنما أريد بذلك أنه من عظم أمر الله يرى كأنه هابط خاشع من ذل خشية الله...^(١)، ثم أعقبه بالرد عليه كما سيأتي.

ثم أخذ بعض المفسرين عن الطبري كابن عطية الذي قال: "وحكى الطبري عن فرقة أن الخشية للحجارة مستعارة"^(٢)، ونحوه قال القرطبي والشوكاني^(٣).

ومن أوائل من شهر القول وأظهره قائلاً به: الزمخشري، حيث يقول: "والخشية مجاز عن انقيادها لأمر الله تعالى، وأنها لا تمتنع على ما يريد فيها، وقلوب هؤلاء لا تنقاد ولا تفعل ما أمرت به"^(٤).

ثم تبعه عليه كثير من المفسرين^(٥).

ثالثاً: من استبعد هذا القول بسبب حدائته:

كثير هم العلماء الذين ردوا القول الحادث بسبب صرف اللفظ عن ظاهره، لا سيما وأن هناك ما يشهد لظاهره من كتاب الله تعالى وصحيح السنة.

لكني لم أفق على من رده بسبب مخالفته لأقوال السلف إلا الطبري رَحِمَهُ اللَّهُ، حيث ذكر عدداً من الأقاويل التي قيلت في معنى الآية - ومنها القول الذي سقته -، ثم قال: "وهذه الأقوال وإن كانت غير بعيدات المعنى مما تحتمله الآية من التأويل فإن تأويل أهل التأويل من علماء سلف الأمة بخلافها، فلذلك لم نستجز صرف تأويل الآية إلى معنى منها"^(٦).

رابعاً: ملامح من مناهج العلماء في حكاية هذا القول:

(١) يلاحظ في هذا القول أنه لا يمكن أن يجمع بينه وبين قول السلف؛ فإما أن

(١) تفسير الطبري ٢/ ٢٤٢.

(٢) المحرر الوجيز ١/ ١٦٧.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ١/ ٥٠٢، وفتح القدير ١/ ٢١٥.

(٤) الكشاف ١/ ١٥٧.

(٥) مثل البيضاوي في تفسيره ١/ ٧٠، وأبي السعود في تفسيره ١/ ١١٥.

(٦) تفسير الطبري ٢/ ٢٤٣.

تكون الخشية حقيقة - ولو كان ذلك في بعض الحجارة لا جميعها-، وإما أن تكون مجازاً، ولا يمكن الجمع بينهما؛ إذ القائلون بالمجاز يعممون ذلك على جميع الحجارة حسب ظاهر كلامهم.

(٢) تميز الطبري رَحْمَةُ اللَّهِ بِرْد هذا القول بسبب مخالفته لأقوال السلف.

(٣) بعض المفسرين قد ردوا هذا القول بسبب صرفه للفظ عن ظاهره، رغم أن هناك ما يشهد لظاهره من كتاب الله تعالى وصحيح سنة النبي ﷺ^(١)، وسبحان العليم القدير اللطيف الخبير.

(٤) بعض المفسرين لم يوردوا قول السلف في تفسير هذه الآية أصلاً، وإنما أوردوا هذا القول الحادث، وبعضهم أورد أقاويل أخرى فيها بُعد، وتكلف ظاهر، ومن هؤلاء الزمخشري والرازي والبيضاوي وأبو السعود والألوسي وابن عاشور^(٢).

المثال الرابع: المراد بطمس الوجوه وردها على أدبارها في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ أُوْتُوا الْكِتَابَ ءَامِنُونَ بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ مِّن قَبْلِ أَن نَّطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَىٰ أَدْبَارِهَا أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّا أَصْحَابَ السَّبْتِ﴾.

أولاً: بيان المسألة المختلف فيها، والوجه المحدث فيها:

قال الله ﷻ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ أُوْتُوا الْكِتَابَ ءَامِنُونَ بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ مِّن قَبْلِ أَن نَّطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَىٰ أَدْبَارِهَا أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّا أَصْحَابَ السَّبْتِ﴾ [النساء: ٤٧].

وقد اختلف المفسرون من السلف في المراد بطمس الوجوه وردها على أدبارها في قوله تعالى: ﴿مِّن قَبْلِ أَن نَّطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَىٰ أَدْبَارِهَا﴾ على أقوال كثيرة،

(١) منهم الزجاج في معاني القرآن ١/١٥٧، وابن عطية في المحرر الوجيز ١/١٦٧، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن ١/٥٠٣، وأبو حيان في البحر المحيط ١/٤٣١-٤٣٣، وابن كثير في تفسيره ١/٤٥٦، ٤٥٧، وإليه مال الألوسي في روح المعاني ١/٢٩٦.

(٢) الكشف ١/١٥٧، وتفسير الرازي ١/١٢٠، ١٢١، وتفسير البيضاوي ١/٧٠، والتحرير والتنوير ١/٥٤٧، ٥٤٨.

أشهرها قولان:

أحدهما: أن المراد بذلك طمس الوجوه بمحو آثارها حتى تصير كالأقفاء، أو طمس العيون خاصة وتجعل في أقفائهم يمشون القهقري، روي ذلك بإسناد ضعيف عن ابن عباس^(١)، وصح عن قتادة بلفظ "نحول وجوههم قبل ظهورهم"^(٢). والثاني: أن المراد بطمس الوجوه ردها عن الحق إلى الضلالة، صح ذلك عن مجاهد^(٣)، وروي عن الحسن، والسدي، والضحاك، ومقاتل^(٤). ثم إن بعض المفسرين بعد عصر الصحابة والتابعين قالوا: إن المراد بطمس الوجوه ليس محو الآثار، بل أن تكون منابت شعرهم في وجوههم كالقروء، فتصير وجوههم كأقفائهم^(٥).

ثانياً: أول من قال بالوجه المحدث:

لم يتبين لي أول من قال به، لكن أول من أورده فيما اطلعت عليه الفراء في معاني القرآن، بل ورجحه واستدل له، حيث يقول عن تفسير هذه الآية: "فيه قولان، أحدهما: أن يحول الوجه إلى القفا، والآخر: أن يجعل الوجه منبتاً للشعر كما كان وجه القرد كذلك، فهو رده على دبره؛ لأن منابت شعر آدميين في أدبارها، وهذا أشبه بالصواب لقوله ﴿أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعْنَا أَلْحَبَّ السَّبْتِ﴾ يقول: أو نسلخهم قردة"^(٦). ثم أورده الطبري والزجاج غير منسوب لقائله^(٧)، ثم أورده بعض المفسرين ونسبوه إلى الفراء^(٨).

(١) رواه الطبري في تفسيره ٨/٤٤٠، ٤٤١ من طريق عطية العوفي عنه، ورواه عن عطية من قوله.

(٢) رواه عبدالرزاق في تفسيره ١/١٦٣ عن معمر عن قتادة.

(٣) رواه الطبري في تفسيره ٨/٤٤١، ٤٤٢، وانظر: التفسير الصحيح ٢/٦١.

(٤) انظر: تفسير الطبري ٨/٤٤٢، وزاد المسير ص ٢٨٩.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ١/٢٧٢، وتفسير الطبري ٨/٤٤٣، وزاد المسير ص ٦٣.

(٦) معاني القرآن ١/٢٧٢.

(٧) تفسير الطبري ٨/٤٤٢، ومعاني القرآن للزجاج ٢/٥٩.

(٨) انظر: زاد المسير ص ٢٨٩، والبحر المحيط ٣/٢٧٨، وروح المعاني ٣/٤٨.

ثالثاً: من استبعد هذا القول بسبب حديثه:

لم أقف على من استبعد هذا القول سوى الطبري رَحِمَهُ اللهُ، وقد استبعده مستشهداً على خطئه بخروجه عن قول أهل العلم من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، قائلاً: "وأما الذين قالوا: معنى ذلك: من قبل أن نجعل الوجوه منابت الشعر - كهيئة وجوه القرود - فقول لقول أهل التأويل مخالفٌ. وكفى بخروجه عن قول أهل العلم - من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من الخالفين - على خطئه شاهداً"^(١).

رابعاً: ملامح من مناهج العلماء في حكاية هذا القول:

(١) لم أقف على من استبعد هذا القول بسبب حديثه وجدته سوى الطبري.
(٢) يلاحظ على هذا المثال أنه قد يكون داخلاً في جملة أقوال السلف؛ ذلك أن الخلاف محصور عند التأمل في مجموع الأقوال الواردة في تفسيرها في قولين: أن يكون الطمس حسيًا، أو يكون معنويًا، وكلاهما قد قال به السلف، وهذا القول الحادث داخل في الطمس الحسي، ليدخل في تفاصيل كيفية الطمس وهيئته، وهو أمر خارج عن حد تفسير اللفظ القرآني إلى تصور الكيفية التي يكون عليها الطمس. والله أعلم.

(٣) لم أقف على من رجح هذا الوجه الحادث في تفسير الطمس سوى الفراء، لكنني لم أقف على من توقف عند هذا القول أصلاً، بل يذكره المفسرون على أنه أحد الأقوال في الكيفيات التي قد يكون الطمس عليها (٢).

المثال الخامس: المراد بتثبيت الأقدام في قول الله ﷻ: ﴿وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ﴾.

أولاً: بيان المسألة المختلف فيها، والوجه المحدث فيها:

يقول الله ﷻ مذكراً عباده المؤمنين ببعض تدبيره لأمرهم يوم بدر بما أنزله

(١) تفسير الطبري ٨ / ٤٤٤.

(٢) انظر: معاني القرآن للزجاج ٢ / ٥٩، والمحرر الوجيز ٢ / ٦٣، وزاد المسير ص ٤٨، والبحر المحيط ٣ / ٢٧٨، وتفسير أبي السعود ٢ / ١٨٥، وروح المعاني ٣ / ٤٨.

عليهم من المطر الذي أذهب به عنهم رجز الشيطان، وربط به على قلوبهم وثبت به أقدامهم: ﴿إِذْ يَغْشِيكُمْ النُّعَاسَ أَمْنَةً مِّنْهُ وَيُنزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ وَيُذْهِبَ عَنْكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ﴾ [الأنفال: ١١].

وقد اتفق مفسرو السلف على أن المراد بتثبيت الأقدام هنا التثبيت الحسي، وذلك أن المسلمين قد أصبحوا يوم بدر على غير ماء، فأنزل الله عليهم مطراً تطهروا منه، وأذهب عنهم وسوسة الشيطان بعدم طهارتهم، وربط بذلك على قلوبهم وطابت نفوسهم، وكانوا على أرض تسوخ فيها الأقدام، فلما نزل المطر تلبدت، فثبت الله ﷻ بذلك أقدامهم حين القتال.

روي ذلك عن علي، وابن عباس رضي الله عنهما، وروي عن عروة بن الزبير، وسعيد بن المسيب، ومجاهد، والشعبي، وقتادة، والسدي، وعبدالرحمن بن زيد بن أسلم، وغيرهم ^(١).

ثم قال بعض المفسرين: إن المراد بذلك تثبيت الأقدام المعنوي، بإفراغ الصبر عليهم؛ فيثبتون لعدوهم ^(٢).

ثانياً: أول من قال بالوجه المُحدث:

أشار الطبري رحمته الله حين نقل هذا القول إلى قائله دون أن يسميه، فقال: "وقد زعم بعض أهل العلم بالغريب من أهل البصرة أن مجاز قوله: ﴿وَيُثَبِّتَ بِهِ الْأَقْدَامَ﴾: ويفرغ عليهم الصبر وينزله عليهم، فيثبتون لعدوهم" ^(٣).

ومن الواضح أنه يقصد أبا عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢٠٩هـ) صاحب مجاز القرآن ^(٤)، ولم أقف على من سبقه إلى هذا القول.

ثم تبعه بعض المفسرين في حكاية هذا الوجه مقروناً بالوجه الآخر المشهور

(١) انظر الروايات عنهم في: تفسير الطبري ١٣/٤٢١-٤٢٧، والدر المشور ٣/٣١٠، ٣١١. وانظر: التفسير الصحيح ٢/٣٨٧، ٣٨٨.

(٢) انظر: مجاز القرآن ١/٢٤٢.

(٣) تفسير الطبري ١٣/٤٢٧.

(٤) وقوله بلفظه في مجاز القرآن ١/٢٤٢.

في تفسير الآية^(١).

ثالثاً: من استبعد هذا القول بسبب حدائته:

لم أقف على من استبعد هذا الوجه في تفسير الآية بسبب مخالفته لأقوال السلف في التفسير سوى الطبري رَحْمَةُ اللَّهِ، حيث قال معقّباً عليه: "وذلك قولٌ خلافٌ لقول جميع أهل التأويل من الصحابة والتابعين، وحسب قولٍ خطأً أن يكون خلافًا لقول من ذكرنا، وقد بينا أقوالهم فيه..."^(٢).

على أن بعض المفسرين قد استبعده لكن لعدم مناسبة السياق، وليس لخروجه عن أقوال السابقين، كما سيأتي بعد قليل.

رابعاً: ملامح من مناهج العلماء في حكاية هذا القول:

(١) انفرد الطبري رَحْمَةُ اللَّهِ برد هذا القول (أن الثبیت معنوي) لمخالفته لأقوال جميع أهل التأويل من الصحابة والتابعين، وقد كثرت أقوالهم فيه، واستفاض بينهم، وورد بذلك عنهم روايات كثيرة.

(٢) أورد أبو عبيدة هذا القول وحده، وكأنه هو المراد بالآية فقط، كما اتضح من سياق كلامه السابق.

(٣) بعض المفسرين أوردوا القول بأن الثبیت معنوي كأنه قولٌ نظير للقول المشهور عند السلف، وهو أن الثبیت حسبيّ بتلبد الأرض بعد نزول المطر، ومثال ذلك ما قاله ابن الجوزي: "في هاء (به) قولان: أحدهما: أنها ترجع إلى الماء، فإن الأرض كانت رملة، فاشتدت بالمطر...، والثاني: أنها ترجع إلى البط، والمعنى: ويثبت بالربط الأقدام"^(٣).

(٤) كثير من المفسرين أوردوا القول بأن الثبیت معنوي على أنه وجه يجوز حمل الآية عليه، وليس على أنه قول مستقل يبطل به ما قاله السلف من الثبیت

(١) انظر على سبيل المثال: معاني القرآن للزجاج ٢/٤٠٤.

(٢) تفسير الطبري ١٣/٤٢٨.

(٣) زاد المسير ص ٥٤٣، ونحوه في ذلك القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ٧/٣٣١، وأبو حيان في البحر المحيط ٤/٤٦٣، والشوكاني في فتح القدير ٢/٤١٩.

الحسي، كما قال الزجاج: "وجائز أن يكون [زين (١)] به للربط على قلوبهم، فيكون المعنى: وليربط على قلوبكم ويثبت بالربط الأقدام" (٢).
وكما قال الرازي: "وذكروا فيه وجوهاً: أحدها: أن ذلك المطر لبد ذلك الرمل...، وثانيها: أن المراد: أن ربط قلوبهم أوجب ثبات أقدامهم" (٣).
ومثلهم في ذلك الزمخشري، وابن عطية، والبيضاوي، وأبو السعود، والألوسي (٤).

(٥) رجح بعض المفسرين القول المشهور، وهو أن التثبيت حسي بتليد الأرض، واحتجوا بأن ذلك هو المناسب لسياق المطر، وهو الذي حكاه أهل المغازي والسير، وبعضهم لم يورد سوى الوجه المشهور، ولم يتلفتوا إلى القول الآخر، ولكن ذلك لبعده القول في نفسه فيما يظهر، وليس لمخالفته لأقوال الصحابة والتابعين (٥). والله أعلم.

المثال السادس: قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمْئِهِمْ﴾

قال الله ﷻ: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمْئِهِمْ فَمَنْ أُوْفِيَ كِتَابُهُ، بِيَمِينِهِ، فَأُولَٰئِكَ يَقْرَءُونَ كِتَابَهُمْ وَلَا يُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [الإسراء: ٧١].

فسر كثير من السلف والخلف قوله تعالى ﴿بِإِمْئِهِمْ﴾ على وجوه وأقوال كثيرة، فمنهم من قال: هو نبيهم ومن يقتدون به في الدنيا ويأتمون به، ومنهم من قال: كتاب أعمالهم، وقيل: كتابهم المنزل عليهم (٦).

(١) كذا في المطبوعة بين يدي، ولعل صوابها [ضمير]، كما هي عبارة ابن الجوزي، ونسب القول إلى الزجاج.

(٢) معاني القرآن ٢/٤٠٤.

(٣) تفسير الرازي ١٥/١٠٨.

(٤) انظر: الكشاف ٢/١٩٧، والمححر الوجيز ٢/٥٠٧، وتفسير البيضاوي ١/٣٧٧، وتفسير أبي السعود ٤/٩، وروح المعاني ٥/١٦٥.

(٥) رجح أبو حيان في تفسيره ٤/٤٦٣ أن التثبيت حسي، ولم يورد ابن جزى ولا ابن كثير ولا ابن عاشور سوى هذا القول. انظر: التسهيل ١/٣٤٠، وتفسير ابن كثير ٤/١٦٨، ١٦٩، والتحرير والتنوير ٩/٣٧.

(٦) انظر أقوالهم في: تفسير الطبري ٨/١١٥، ١١٦، والدر المنثور ٤/٣٥١، ٣٥٢.

وقال محمد بن كعب القرظي (ت ١٢٠هـ أو قبلها): "قيل: يعني: بإمھاتهم، وفيه ثلاثة أوجه من الحكمة، أحدها لأجل عيسى ﷺ، والثاني: لشرف الحسن والحسين، والثالث: لئلا يفتضح أولاد الزنا"^(١).

وتخريج هذا القول على أن (إمامهم) جمع (أمّ)، كـ(خِفافٍ) جمع (خف)^(٢). قال الزمخشري: "ومن بدع التفاسير: أن (الإمام) جمع (أمّ)، وأن الناس يُدعون يوم القيامة بأمھاتهم، وأن الحكمة في الدعاء بالأمھات دون الآباء رعاية حق عيسى ﷺ، وإظهار شرف الحسن والحسين، وأن لا يفتضح أولاد الزنا. وليت شعري! أيھما أبداع؟ أصحة لفظه أم بهاء حكمتھ؟"^(٣). وقد نقل عنه هذا التعقيب بعض المفسرين، كالرازي، وأبي حيان، والسمين الحلبي^(٤).

وعقب عليه السمين بقوله: "قلت: وهو معذور؛ لأن (أم) لا يجمع على (إمام)، هذا قول من لا يعرف الصناعة ولا لغة العرب..."^(٥).

ووصف الزمخشري للقول بأنه من (بدع التفاسير) قد يظهر بادي الرأي أنه يريد به خروجه عن الإجماع، أو مخالفته لتفسير السلف، لكون لفظ البدعة دالاً على العمل على غير مثال سابق^(٦)، وهو موهم لما خالف الإجماع؛ إلا أنه بالاستقراء لا يصف بهذا الوصف إلا الأقوال الغريبة المتكلفة - حسب ما يراه -، ولا يريد بذلك خروجه عن أقوال السلف^(٧).

(١) أورده - دون إسناد - الثعلبي في الكشف والبيان ١١٦/٦، والبغوي في معالم التنزيل، البغوي،

الحسين بن مسعود (ت ٥١٦هـ)، ت: محمد عبد الله النمر وآخرين، دار طيبة، الرياض، ط ٥،

١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، ٢/٦٩٧. ولم تتبين لي وجوه الحكمة أمّن قول محمد بن كعب أم زيادةً عليه؟

(٢) انظر: تفسير البيضاوي ١/٥٧٨، وفتوح الغيب ٩/٣٤٥.

(٣) الكشف ٢/٦٥٥، ٦٥٦.

(٤) تفسير الرازي ٢١/١٥، والبحر المحيط ٦/٦٠، والدر المصون ٧/٣٩٠.

(٥) الدر المصون ٧/٣٩٠.

(٦) انظر: الكليات، الكفوي، لأيوب بن موسى الحسيني (ت. ق. ١٠٩٤هـ)، ت: د. عدنان درويش

ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٩٤١هـ-١٩٩٨م، ص ٢٤٣.

(٧) قال ابن عاشور في التحرير والتنوير ١/٢٨: "قال شرف الدين الطيبي في شرح الكشف في سورة

ونظراً لكون وصف (بدع التفاسير) موهماً لبيان خروجه عن الإجماع في التفسير، وأنه قول جديد محدث في التفسير فقد أوردت هذا المثال رغم أنه قد لا يسلم بانطباق شرط مخالفة الإجماع عليه، لتقدم زمن قائله إن صح عنه.

المثال السابع: في قوله تعالى: ﴿ خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾

أولاً: بيان المسألة المختلف فيها، والوجه المحدث فيها:

قال الله ﷻ: ﴿ خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، وقد اختلف المفسرون من سلف الأمة في المراد بها على أقوال، أشهرها قولان:

الأول: أن الإنسان خلق عجبواً، وجعل من كثرة عجلته كأنه قد خلق منها.

والثاني: أنه قد خلق من تعجيل في خلق الله إياه، ومن سرعة فيه، وعلى عجل^(١). ثم إن بعض المفسرين بعد عصر الصحابة والتابعين قال: إن هذه الآية على مذهب القلب في الكلام على عادة العرب في ذلك، وأن المراد: خلق العجل من الإنسان، أي خلقت العجلة من الإنسان، كما نقل عنهم قولهم: حسرت كفي عن السريال، وأصله: حسرت السريال عن كفي^(٢).

ثانياً: أول من قال بالوجه المحدث:

أقدم من تبين لي أنه قال بهذا الوجه المحدث في تفسير الآية، وأنها من المقلوب هو قطرب (ت ٢٠٦ هـ)^(٣)، ثم أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢٠٩ هـ)^(٤)، ثم ابن قتيبة

الشعراء: شرط التفسير الصحيح أن يكون مطابقاً للفظ من حيث الاستعمال، سليماً من التكلف، عرياً عن التعسف، قال ابن عاشور: وصاحب الكشاف يسمي ما كان على خلاف ذلك (بدع التفاسير). انتهى كلامه، ويتبع ما في الكشاف من هذا الوصف وقفت على قرابة (٢٠) موضعاً وصف فيها الزمخشري أقوالاً بأنها من بدع التفاسير، والجامع بينها الغرابة والتكلف، وإن كان بعضها موضع نظر.

(١) والأول هو الأشهر. انظر القولين ومن قال بهما من السلف في: تفسير الطبري ٩/٢٦، ٢٧، وزاد المسير ص ٩٢٨، ٩٢٩، والدر المنثور ٤/٥٧٣.

(٢) انظر: مجاز القرآن ٢/٣٨، وتفسير الطبري ٩/٢٧، ٢٨.

(٣) الأزمنة وتلبية الجاهلية، قطرب، محمد بن المستنير (ت ٢٠٦ هـ)، ت: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط ٢، ١٤٠٥ هـ-١٩٨٥ م، ص ٢٦.

(٤) مجاز القرآن ٢/٣٨، ٣٩.

(ت ٢٧٦هـ)^(١)، ثم ثعلب (ت ٢٩١هـ)^(٢).

وقد نسبته بعض المفسرين إلى أبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ)^(٣) فإن صحت نسبته إليه فهو أقدم من قال بهذا الوجه.

ثالثاً: من استبعد هذا القول بسبب حدائته:

كثير هم المفسرون الذين استبعدوا هذا القول كما سيأتي بعد قليل، لكنني لم أقف على من استبعده بسبب مخالفته للإجماع سوى الطبري رَحِمَهُ اللهُ، حيث قال: "وفي إجماع أهل التأويل على خلاف هذا القول الكفاية المغنية عن الاستشهاد على فساده بغيره"^(٤).

رابعاً: ملامح من مناهج العلماء في حكاية هذا القول:

(١) انفرد الطبري رَحِمَهُ اللهُ باستبعاد هذا القول ووصمه بالفساد مستشهداً بخلافه لإجماع أهل التأويل.

(٢) عد الطبري رَحِمَهُ اللهُ هذا القول مخالفاً للإجماع رغم أن السلف قد اختلفوا فيه على قولين ذكرهما الطبري نفسه، ومراده بذلك الإجماع خروج القول الجديد عن مجمل أقوال السلف.

(٣) قال بهذا القول بعض أئمة اللغة المعتمنين بالتفسير كقطرب، وابن قتيبة، وثلث ممن سبق ذكرهم، وذلك على وجه الجزم بأنه هو المراد بالآية، وتجاهل الأقوال الأخرى.

(١) تأويل مشكل القرآن، الدينوري، عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، ت: أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦، ص ٢٢١، ونسبته إلى أبي عبيدة.

(٢) نسبه إليه ابن سيده في المحكم والمحيط الأعظم، بن سيده، علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨هـ)، ت: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ١/٣٢٤.

(٣) نسبه إليه بالشك قطرب في الأزمنة ص ٢٦، قائلاً: "وأظن ذلك محكيًا عن أبي عمرو بن العلاء"، ونسبه بالقطع إلى أبي عمرو: الكرمانى في غرائب التفسير وعجائب التأويل، الكرمانى محمود بن حمزة بن نصر (ت نحو ٥٠٥هـ)، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة - مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ٢/٧٣٩، وأبو حيان في البحر المحيط ٦/٢٩٠، وغيرهما.

(٤) تفسير الطبري ٢٨/٩.

(٤) رد كثير من المفسرين هذا القول لتضمنه مجازات، وخروجه عن ترتيب لفظ الآية دون مسوغ، لكن ليس بسبب مخالفته لإجماع المفسرين قبله، ومن هؤلاء: النحاس، والرازي، وأبو حيان^(١).

المثال الثامن: المشار إليه في قوله تعالى: ﴿جُنْدٌ مَا هُنَالِكَ مَهْرُومٌ مِنَ الْأَحْزَابِ﴾.

أولاً: بيان المسألة المختلف فيها، والوجه المحدث فيها:

قال الله ﷻ: ﴿وَأَنْطَلِقُ الْمَلَائِكَةُ مِنْهُمْ أَنْ أَمْشُوا وَأَصْبِرُوا عَلَىٰ آهَاتِهِمْ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ﴾^(٦) مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي آيَةِ الْأَخْرَجَةِ إِنَّ هَذَا إِلَّا أَنْخِلَقُ^(٧) أُنزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْ ذِكْرِي بَلْ لَمَّا يَدُورُوا عَذَابٍ^(٨) أَمْرٌ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ الْعَزِيزِ الْوَهَّابِ^(٩) أَمْ لَهُمْ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَلْيَرْتَقُوا فِي الْأَسْبَابِ^(١٠) جُنْدٌ مَا هُنَالِكَ مَهْرُومٌ مِنَ الْأَحْزَابِ^(١١) كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ وَعَادٌ وَفِرْعَوْنُ ذُو الْأَوْنَادِ^(١٢) وَتَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ لَيْكَةِ^(١٣) أُولَئِكَ الْأَحْزَابُ^(١٤) [سورة ص].

وموطن الشاهد فيها في اسم الإشارة في قوله تعالى: ﴿جُنْدٌ مَا هُنَالِكَ﴾، وغالب عبارات المفسرين من السلف تدور حول وقعة بدر، أو فتح مكة، أو الخندق، وأن الجند في الآية هم كفار قريش كما هو ظاهر السياق القرآني^(١٥). وقال الفراء (ت ٢٠٧هـ) في معنى هذه الآية: "مغلوب عن أن يصعد إلى السماء"^(١٦).

ونقله الطبري قائلاً: "وكان بعض أهل العربية يتأول ذلك: جند ما هنالك مغلوب عن أن يصعد إلى السماء"^(١٧).

(١) حكاه عن النحاس القرطبي في الجامع لأحكام القرآن ٢٥٤/١١. وانظر قول الرازي في تفسيره ١٤٩/٢٢، وقول أبي حيان في البحر المحيط ٢٩٠/٦. ومثلهم أيضاً الألويسي في روح المعاني ٤٧/٩. كما أن بعض المفسرين لم يوردوا هذا القول أصلاً كالفراء، والزمخشري، وابن كثير، وأبي السعود.

(٢) انظر بعض أقوالهم في: تفسير الطبري ٥٥٥/١٠، والجامع لأحكام القرآن ١٣٦/١٥، والبحر المحيط ٣٧٠/٧.

(٣) معاني القرآن ٣٩٩/٢.

(٤) تفسير الطبري ٥٥٥/١٠.

وفي عبارة الطبري هذه إشارة إلى تجافيه عن هذا القول، لكنه لم يصرح باستبعاده وتوهينه لمخالفته للإجماع كما فعل في مواضع متعددة من تفسيره.

وقال الشيخ الأمين الشنقيطي^(١): "ف قوله في هذه الآية الكريمة ﴿فَلْيَرْتَقُوا فِي الْأَسْبَابِ﴾ أي: فليصعدوا في أسباب السماوات التي توصل إليها، وصيغة الأمر في قوله ﴿فَلْيَرْتَقُوا﴾ للتعجيز، وإيرادها للتعجيز دليل على عجز البشر عن ذلك مطلقاً، وقوله جل وعلا بعد ذلك التعجيز ﴿جُنْدٌ مَا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِنَ الْأَحْزَابِ﴾ يفهم منه أنه لو تنطع جند من الأحزاب للارتقاء في أسباب السماء أنه يرجع مهزوماً صاعراً داخراً ذليلاً، ومما يدل على أن الآية الكريمة يشار فيها إلى شيء ما كان يظنه الناس وقت نزولها إبهامه جل وعلا لذلك الجند بلفظة (ما) في قوله ﴿جُنْدٌ مَا﴾ وإشارته إلى مكان ذلك الجند، أو مكان انهزامه إشارة البعيد في قوله ﴿هُنَالِكَ﴾، ولم يتقدم في الآية ما يظهر رجوع الإشارة إليه إلا الارتقاء في أسباب السماوات^(٢).

فالآية الكريمة يفهم منها ما ذكرنا، ومعلوم أنها لم يفسرها بذلك أحد من العلماء، بل عبارات المفسرين تدور على أن الجند المذكور الكفار الذين كذبوه ﷺ، وأنه سوف يهزمهم، وأن ذلك تحقق يوم بدر أو يوم فتح مكة، ولكن كتاب الله لا تزال تظهر غرائبه وعجائبه متجددة على مر الليالي والأيام، ففي كل حين تفهم منه

(١) كتب الشيخ الأمين الشنقيطي هذا الكلام عند تفسيره لقوله تعالى ﴿وَحَفِظْنَاهَا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ رَجِيمٍ﴾ [الحجر: ١٧]، نفيًا للعود إلى القمر، وأن البشر عاجزون عن ذلك، لأن القمر في السماء، والآيات دالة على عجز البشر عن الارتقاء إليها. وليس هذا مقصد المسألة هنا، وإنما المراد مناقشة الوجه الجديد في تفسير آية سورة ص، ومناهج العلماء في التعامل مع هذا الوجه.

(٢) لابن عاشور في التحرير والتنوير ٢٣/ ١٢٠، ١٢١ كلام نفيس في إطلاق لفظة الجند، واسم الإشارة، ملخصه: أن عادة الأخبار الجارية مجرى البشارة أو النذارة بأمر مغيب أن تكون مرموزة، والرمز في هذه البشارة هو اسم الإشارة من قوله ﴿هُنَالِكَ﴾، فإنه ليس في الكلام ما يصلح لأن يشار إليه بدون وجه تأول، فيجوز أن يراد به مكان بدر، ويجوز أن يكون الخندق، ولعل اختيار اسم الإشارة البعيد رمز إلى أن هذا الانهزام سيكون في مكان بعيد غير مكة. وهذه الإشارة قد علمها النبي ﷺ، وهي من الأسرار التي بينه وبين ربه... وأما ظاهر الآية الذي تلقاه الناس يوم نزولها فهو أن الجند هم كفار أهل مكة، وأن التنوين فيه للنوعية، أي ما هم إلا جند من الجنود الذين كذبوا فأهلكوا.

أشياء لم تكن مفهومة من قبل، ويدل لذلك حديث أبي جحيفة الثابت في الصحيح^(١)... فقله ﷺ: "إلا فهمًا يعطيه الله رجلاً في كتاب الله" يدل على أن فهم كتاب الله تتجدد به العلوم والمعارف التي لم تكن عند عامة الناس، ولا مانع من حمل الآية على ما حملها عليه المفسرون وما ذكرنا أيضاً أنه يفهم منها؛ لما تقرر عند العلماء من أن الآية إن كانت تحتل معاني كلها صحيحة تعيّن حملها على الجميع"^(٢).

ثانياً: دراسة المثال، ووجه الحداثة فيه:

أورد الشيخ الأمين الشنقيطي رحمه الله هذا التفسير لقوله سبحانه ﴿جُنْدُ مَا هُنَالِكَ مَهْزُومٌ مِنَ الْأَحْزَابِ﴾ على أنه وجه جديد تحتمله الآية ولم يره عند من سبقه، وبين أن عبارات المفسرين تدور على أن الجند المذكور الكفار الذين كذبوه ﷺ، وأنه ﷺ سوف يهزمهم، وأن ذلك تحقق يوم بدر، أو يوم فتح مكة.

ووجه الحداثة هنا في شقين:

الشق الأول: في المراد بالجند في قوله تعالى ﴿جُنْدُ مَا﴾، ودخول كفار اليوم الذين يحاولون الارتقاء في أسباب السماوات في هذا اللفظ المطلق الذي زيد في إطلاقه إبهامه بـ(ما). وجدة هذا الشق مسلّمه للشيخ رحمه الله في جدته، ولم أره عند غيره.

الشق الثاني: تفسير الموضع المشار إليه بلفظة ﴿هُنَالِكَ﴾ بأنه: الارتقاء في أسباب السماوات. وهذا الشق قد سبقه إليه الفراء، وقد نقلت كلامه من قبل. وظاهر كلام الشيخ رحمه الله ظنّ الجدة في قوله للشقين معاً، وكأنه لم يستحضر مذهب الفراء في ذلك.

(١) رواه البخاري في صحيح البخاري، البخاري محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٨هـ)، مع شرحه فتح الباري، دار السلام، الرياض، ط ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، كتاب الجهاد والسير، باب فكاك الأسير، ح (٣٠٤٦) ٢٠١/٦.

(٢) أضواء البيان ٣/٩٢، ٩٣.

وعلى أي حال فالشُّقان جديدان، ولم يرَدا عن السلف، ولكن الفرق في أن أول من قال بالأول هو الشيخ الشنقيطي، وأول من قال بالشق الثاني هو الفراء (ت ٢٠٧هـ).

ثالثاً: التفريق بين الوجه الجديد وبين الاستنباط في كلامه على هذه الآية في هذا

المثال

الذي ظهر لي بعد تأمل مقاله الشيخ، ومقارنته بأقوال المفسرين، وعرضه على أصول التفسير وقواعده مايلي:

أولاً: أن الشق الجديد الأول في كلامه - وهو دخول كفار اليوم في مطلق لفظ ﴿جُنْدُ مَا﴾ - ليس وجهاً جديداً في تفسير الآية، وإنما هو استنباط منها. وذلك الاستنباط بأحد وجهين:

الوجه الأول: أن لفظة ﴿جُنْدُ﴾ مطلق، ينطبق على كفار قريش، وعلى من يأتي بعدهم، وإن كان سياق الآيات في كفار قريش، ثم جاءت لفظة (ما) لإبهام الجند، فاستنبط منها دخول أي جند يحاولون الارتقاء في أسباب السماوات.

الوجه الثاني: أنه وإن قيّد الجند بكفار قريش بدلالة السياق فإن الحكم واحد في عدم قدرة البشر على الارتقاء في الأسباب، ويدل عجز أولئك على عجز اللاحقين، ولذا أمرهم الله جل وعلا أمراً تعجيزياً بقوله في الآية السابقة ﴿فَلْيَرْتَقُوا فِي الْأَسْبَابِ﴾.

ثانياً: أن الشق الثاني الجديد في كلامه - وهو الموضوع المشار إليه باسم الإشارة ﴿هُنَالِكَ﴾، وهو الارتقاء في أسباب السماوات - وجهٌ جديدٌ في تفسير الآية، وليس استنباطاً، ولا تفصيلاً لكلام السابقين، فإن الموضوع المشار إليه إما أن يكون مكة، أو بدرأ، أو الخندق، أو نحو ذلك مما قاله المفسرون، أو يكون الموضوع المشار إليه أسباب السماوات؛ فلا يسوغ أن يكون استنباطاً، ولا تفصيلاً لقول سابق، وإنما هو وجه جديد في بيان الموضوع المشار إليه.

رابعاً: من ناقش قول الشنقيطي في هذه الآية:

لم أف أف على من ناقش قول الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ - في قضية إحداث وجه جديد -

سوى د. خالد السبت^(١)، ود. رأفت المصري^(٢)، وقد أقرّاه في الجملة على إحداث الوجه الجديد، وعلى تعبيره بأن يكون أحد احتمالات الآية، وعدم إبطال قول السابقين في تفسيرها.

وقد اختلفا في ماهية قوله الجديد: أوجهٌ جديدٌ في تفسير الآية هو أم تفصيلٌ لقول السابقين؟، فالدكتور خالد السبت يرى أنه تفصيل لقول السابقين، وليس وجهاً جديداً، والدكتور رأفت يرى أنه وجه جديد في تفسير الآية. والذي ترجح لدي ما سقته أولاً من تفصيل كلامه إلى شقين، وأن أحدهما استنباط، والآخر وجه جديد، مع التنبيه على أن الوجه الجديد قد سبقه إليه الفراء. والله أعلم.

المثال التاسع: تأويل آيات صفات الله ﷻ.

أولاً: توضيح مذهب السلف في آيات الصفات:

يتفق أهل السنة على أن مذهب السلف في آيات صفات البارئ جل وعلا إجراؤها على ظاهرها في الجملة، وأنهم يتوقفون عن الخوض في كيفياتها، ومن مشهور مقولاتهم في ذلك ما قاله الإمام مالك في صفة استواء الله ﷻ على عرشه: "الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والسؤال عنه بدعة"^(٣). وكلامهم في غير صفة الاستواء ككلامهم فيها.

وأكتفي بثلاثة نقول عن أئمة أعلام تبين مذهب السلف في صفات الله تعالى. قال القرطبي رحمه الله: "وقد كان السلف الأول ﷺ لا يقولون بنفي الجهة، ولا ينطقون بذلك، بل نطقوا هم والكافة بإثباتها لله تعالى كما نطق كتابه وأخبرت

(١) في قواعد التفسير ١/٢٠٣، ٢٠٤.

(٢) في بحثه: إحداث قول جديد في التفسير بين المانعين والمجيزين (ضمن العدد ١٠٥ من مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت) ص ١٧٢، ١٧٣.

(٣) نقل عن عدد من السلف، واشتهر عن الإمام مالك، وهو عنه ثابت بطرق كثيرة. انظر: الأثر المشهور عن الإمام مالك رحمه الله في صفة الاستواء للدكتور/ عبدالرزاق البدر (بحث منشور ضمن مجلة الجامعة الإسلامية العدد ١١١).

رسله^(١)، ولم ينكر أحد من السلف الصالح أنه استوى على عرشه حقيقة^(٢).
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وأما الذي أقوله الآن وأكتبه - وإن كنت لم أكتبه فيما تقدم من أجوبتي وإنما أقوله في كثير من المجالس - أن جميع ما في القرآن من آيات الصفات فليس عن الصحابة اختلاف في تأويلها. وقد طالعت التفاسير المنقولة عن الصحابة وما رووه من الحديث ووقفت من ذلك على ما شاء الله تعالى من الكتب الكبار والصغار أكثر من مائة تفسير فلم أجد - إلى ساعتي هذه - عن أحد من الصحابة أنه تأول شيئاً من آيات الصفات أو أحاديث الصفات بخلاف مقتضاها المفهوم المعروف؛ بل عنهم من تقرير ذلك وتثبيته وبيان أن ذلك من صفات الله ما يخالف كلام المتأولين ما لا يحصيه إلا الله"^(٣).

وقال ابن كثير: "وأما قوله تعالى ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] فللناس في هذا المقام مقالات كثيرة جداً، ليس هذا موضع بسطها، وإنما نسلك في هذا المقام مذهب السلف الصالح: مالك والأوزاعي والثوري والليث بن سعد والشافعي وأحمد وإسحاق بن راهويه، وغيرهم من أئمة المسلمين قديماً وحديثاً وهو إمرارها كما جاءت من غير تكييف ولا تشبيه ولا تعطيل، والظاهر المتبادر إلى أذهان المشبهين منفي عن الله، لا يشبهه شيء من خلقه، وليس كمثل شيء، وهو السميع البصير.

بل الأمر كما قال الأئمة منهم: نعيم بن حماد الخزازي شيخ البخاري، قال: من شبه الله بخلقه كفر، ومن جحد ما وصف الله به نفسه فقد كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه، فمن أثبت لله تعالى ما وردت به الآيات الصريحة والأخبار الصحيحة على الوجه الذي يليق بجلال الله، ونفى عن الله تعالى النقائص فقد سلك سبيل الهدى"^(٤).

(١) مع الأخذ بعين الاعتبار أن لفظ الجهة لم يرد في صفات الله تعالى في الكتاب ولا في السنة، وإنما دلت الأدلة على أنه في السماء كما لا يخفى.

(٢) الجامع لأحكام القرآن ٧/١٩٦.

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٦/٢٣٧.

(٤) تفسير ابن كثير ٤/٤٣.

ثانياً: الأقوال الحادثة في آيات الصفات:

يجمع الأقوال الحادثة في آيات الصفات تأويلها، بصرف معانيها عن ظواهرها، إلى معانٍ أخرى، بزعم تنزيه الله تعالى عن الشبيه والمثيل، وتختلف عباراتهم، وتتنوع تأويلاتهم، فاختلَفوا في تفسير الاستواء على العرش -مثلاً- على أزيد من عشرة أقوال^(١)، من ذلك قول الزمخشري في معنى الاستواء: "لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يردف الملك جعلوه كناية عن الملك فقالوا: استوى فلان على العرش، يريدون: ملك، وإن لم يقعد على السرير البتة"^(٢)، وقول النسفي في معناه: "استولى"^(٣)، وهو قريب من سابقه^(٤).

ثالثاً: مسوغ مخالفة السلف في تفسير آيات الصفات:

الذي ظهر لي أن مسوغ مخالفة السلف في تفسير آيات الصفات هو ظنُّ كثيرٍ من المؤولة والمتكلمين أن مذهب السلف في الصفات الإلهية هو التسليم بها، مع تفويض معانيها إلى الله، وذلك لسكوتهم عن معانيها، لظهور المراد بها، وعدم الخوض في كيفياتها، وفسروا على هذا قول الإمام مالك السابق: "الاستواء معلوم، والكيف مجهول"^(٥).

فبعض السلف سكت عن تفسير بعض الصفات؛ لكونها أظهر من أن يبين معناها، فسوغ بعض المتأخرين لأنفسهم تفسير آيات الصفات بتأويل معانيها لغير

(١) انظر: الجامع لأحكام القرآن ١٩٦/٧.

(٢) الكشف ٥٠/٣.

(٣) تفسير النسفي، النسفي، عبد الله بن أحمد بن محمود، تحقيق: مجدي منصور، المكتبة التوقيفية، مصر، القاهرة، ٧٣/٢.

(٤) وقد اخترت كتابين منتشرين في أصقاع العالم الإسلامي، وإلا فكتب التفسير ملأى بتأويل آيات الصفات، مما لا يخفى على متخصص.

(٥) انظر: أساس التقديس، الرازي، محمد بن عمر (ت ٦٠٦هـ)، ت: د. أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ص ٢٣٦، والإتقان في علوم القرآن، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، ت: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ١٤٢٦هـ، ٤/١٣٥٤-١٣٥٧.

ظاهرها، ظناً منهم أن تأويلاتهم داخلية في مجمل كلام السلف، زاعمين أن طريقة السلف أسلم، وأن طريقة الخلف أعلم^(١).

وقد أجاب الأئمة الأعلام عن هذه الشبهة بما هو مقرر في كتب العقائد مما لا يسع المقام تناوله، وخلاصته: أن السلف قد آمنوا بما وصف الله ﷻ به نفسه، دون الحاجة إلى بيان معناه؛ لجلاء المراد منه، ودون أن يخوضوا في كيفياتها، مع استصحاب تنزيه الله جل وعلا عن أن يكون كمثل شيء. ولا يعني ذلك إيمان السلف بألفاظ لا حقائق لها كما يزعمه من يدعي أن مذهب السلف التفويض. وأن طريقة السلف أسلم وأعلم وأحكم من طريقة الخلف^(٢).

ويترتب على هذا الفهم الخاطئ لطريقة السلف في الإيمان بالصفات نقض الإجماع الذي يحكيه أهل السنة عن السلف أنهم لم يكونوا يؤولون الصفات الإلهية^(٣).

المثال العاشر: تفسير الطير الأبايل بما يشبه الذباب أو البعوض أو الكائنات المجهرية. أولاً: بيان المسألة المختلف فيها، والوجه المحدث فيها:

قال الله ﷻ في قصة أصحاب الفيل، في سورة الفيل ﴿وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ﴾^(٤) ولم أقف على خلاف بين المفسرين في أن المراد بها طير، وإنما اختلفوا في تعيين نوعها أو بيان وصفها، واختلفوا في المراد بالأبايل على أقوال متقاربة، يدور غالبها حول أنها جماعات من الطير^(٥).

(١) يريدون بقولهم "أعلم" أنه أحوج إلى مزيد من العلم والتوسع فيه للقدرة على تأويله!. انظر: البحر المحيط للزركشي ٤١/٥.

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام (ت ٧٢٨ هـ)، ت: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط ٢، ١٤١١ هـ-١٩٩١ م، ٣٧٩/٥، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ٩/٥، وما بعدها.

(٣) تحدث د. حسين الحري - فأجاد - في كتابه قواعد الترجيح عن مخالفة أقوال الخلف لتفسير السلف في آيات الصفات. انظر مختصر قواعد الترجيح ص ١٠٧-١١٣.

(٤) انظر: زاد المسير ص ١٥٩٠، ١٥٩١، وروح المعاني ١٥/٤٦٨.

ثم إن بعضهم في العصر الحديث جَوَّز تفسير الطير الأبايل بأنها البعوض أو الذباب التي يعلق في أرجلها بعض الطين المسموم، فيعلق بجلد من يقع عليه!
ثانياً: أول من قال بالوجه المُحدث:

أقدم من وقفت عليه ممن قال بجواز أن يكون المراد بالطير الأبايل البعوض أو الذباب عبدالرحمن الكواكبي (ت ١٣٢٠هـ) إذ يقول في معرض حديثه عما جاء بيانه في القرآن من المكتشفات الحديثة: "وكشفوا وجود المكروب وتأثيره والجذري وغيره من الأمراض، والقرآن يقول: ﴿وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ﴾ أي: متتابعة مجتمعة، ﴿تَرْمِيهِمْ بِحِجَارَةٍ مِّن سِجِّيلٍ﴾ أي: من طين المستنقعات اليابس"^(١).

وشهر هذا القول محمد عبده (ت ١٣٢٣هـ)، حيث يقول: "والطير هو ما يطير في الهواء، سواء كان صغيراً أو كبيراً، وسواء كان مرئياً لك أم غير مرئي... فيجوز لك أن تعتقد أن هذا الطير من جنس البعوض أو الذباب الذي يحمل جراثيم بعض الأمراض، وأن تكون هذه الحجارة من الطين المسموم اليابس الذي تحمله الرياح، فيعلق بأرجل هذه الحيوانات، فإذا اتصل بجسد دخل في مسامه..."^(٢).

وتابعهم على هذا التفسير أحمد مصطفى المراغي^(٣)، ومحمد فريد وجدي^(٤)، وغيرهما^(٥). وأكثر ما يشيع هذا القول عند أصحاب المدرسة العقلية في التفسير^(٦).

(١) طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، الكواكبي عبدالرحمن (ت ١٣٢٠هـ)، ط: كلمات عربية للنشر، ص ٣٣.
(٢) تفسير القرآن الكريم - جزء عم، لمحمد عبده (ت ١٣٢٣هـ)، ط ٣، ١٣٤١هـ، مطبة مصر، ص ١٥٧، ١٥٨. ولا أدري أم محمد عبده أسبق إلى هذا القول أم الكواكبي؟ فإنهما من حقبة واحدة، إلا أن الكواكبي أسبق في الوفاة، ولذلك قدمته.

(٣) تفسير المراغي، المراغي، أحمد بن مصطفى (ت ١٣٧١هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ١، ١٣٦٥هـ-١٩٤٦م، ٣٠/٢٤١-٢٤٣.

(٤) المصحف المفسر، وجدي، محمد فريد (ت ١٣٧٣هـ)، مطبعة العلوم، ط ٥، ١٣٦٨هـ-١٩٤٨م، ص ٨١١.
(٥) مثل: محمد عبداللطيف الخطيب في كتابه أوضح التفاسير، ابن الخطيب، محمد محمد عبداللطيف (ت ١٤٠٢هـ)، المطبعة المصرية، ط ٦، ١٣٨٣هـ-١٩٦٤م، ص ٧٣٦، وسعيد حوى في الأساس في التفسير ٦٦٨٦/١١.

(٦) للاستزادة عن المدرسة العقلية في التفسير ينظر: اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر ٧١٥/٢ وما بعدها. وانظر للاستزادة في التعليق على هذه المسألة: إحداث قول جديد في التفسير بين المانعين =

ثالثاً: تعليقات المتخصصين على هذا الوجه في تفسير الطير الأبايل:

لم يظهر هذا القول -على حد علمي- إلا في بدايات القرن الرابع عشر الهجري كما تبين معنا، وهي حقبة زمنية شهدت انفتاحاً على العالم، وتجديداً في عدد من مناحي الفكر والثقافة، نتيجة التواصل العالمي، ونتيجة الاستعمار لكثير من الدول الإسلامية والعربية، ونتيجة لانتشار العلم والمعرفة بالعلوم التجريبية وكثرة المكتشفات الحديثة.

مما أوجد -على مستوى العالم- صراعاً فكرياً وثقافياً، وأحدث تيارات فكرية متضادة، فأورث ذلك بعض المسلمين الرغبة في تحسين صورة الإسلام، ومحاولة الخروج من بعض مطاعن أعداء الإسلام فيه بتأويل بعض حقائقه من المعجزات والغيبات^(١).

وقد اعتذر بعضهم بهذا العذر للقائلين بهذا الوجه في تفسير الطير الأبايل^(٢). وعلى الرغم من أن من حكى هذا القول ذكره على وجه جواز حمل الآية عليه^(٣)، وليس على وجه الجزم بأن هذا هو المراد إلا أن ذلك لم يمنع غالب من علق على هذا القول من رده بسبب خروجه عن استعمال العرب للفظ (الطير)، فإنهم لا يسمون الحشرات طيراً، وإن كانت تطير، فضلاً عن الكائنات المجهرية التي لا تطير أصلاً^(٤).

(١) والمجيزين (ضمن العدد ١٠٥ من مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت) ص ١٧٥.
(٢) انظر: اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، الرومي، فهد بن عبدالرحمن، ط ١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م، ٧١٥/٢ وما بعدها.

(٣) انظر: تنمة أضواء البيان سالم، عطية محمد، مطبوع بذييل أضواء البيان = يرجع لمعلومات طبعة (أضواء البيان). ٢٨٦/٩، والمنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير ومصادره، الحسن محمد علي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ص ٦١.

(٤) جميع من نقلت كلامهم في مطلع المثال، صرحوا بأنه يجوز حمل الآية عليه، ما عدا أولهم -وهو عبدالرحمن الكواكبي- الذي تحمل عبارته أن يكون وجهاً أو يكون هذا هو قوله في تفسير الطير الأبايل.

(٤) انظر: التفسير والمفسرون، الذهبي، محمد حسين (ت ١٣٩٨هـ)، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٦،

وانفرد د. رأفت - فيما اطلعت عليه - برد هذا القول بسبب آخر، وهو خروجه عن الإجماع في تفسير الطير الأبايل، وإبطاله لكلام السلف في تفسيره^(١). وهذا الوجه في التفسير وإن صاغه القائلون به على أنه يجوز تفسير الآية به، وأنه أحد محتملاتها، إلا أنه في الحقيقة ملغ لإجماع السابقين على أن الطير طيرٌ على الحقيقة، وعلى المشهور من استعمال العرب، وواقع القصة أنها قد حصلت مرة واحدة، فيما أن تكون طيراً على الحقيقة - أيّاً كان وصفه - وإما أن تكون من جنس ما زعمه هؤلاء. والله أعلم.



١٤١٦هـ-١٩٩٥م، ٢/٦١٠، وتنمة أضواء البيان ٩/٢٨٦، ودراسات في علوم القرآن الكريم، الرومي، فهد بن عبدالرحمن، ط ١١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م، ص ٢٦٣، وإحداث قول جديد في التفسير بين المانعين والمجيزين (ضمن العدد ١٠٥ من مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت) ص ١٧٥.

(١) إحداث قول جديد في التفسير بين المانعين والمجيزين (ضمن العدد ١٠٥ من مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت) ص ١٧٦.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على نبيه ومصطفاه، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهداه، أما بعد:

فقد أتممت بحثي الذي سميته: "إحداث وجه جديد في التفسير بين المجيزين والمانعين"، الذي كانت فكرته ناشئة من تساؤل داخلي أثارته القراءة في المسألة وملاحظة تطبيقاتها في كتب التفسير، وخلصت في ختامه إلى النتائج التالية:

• أن الراجح جواز إحداث وجه جديد في التفسير، شريطة أن يكون مما تحتمله الآية، ويمكن الجمع بينه وبين ما قاله السابقون، فيذكره قائله على أنه أحد المحتملات في الآية لا على أنه القول الصواب فيها.

• أن الإجماع القطعي في التفسير عزيز، وغالب ما يذكر فيه من الإجماع الظني المبني على الاستقراء الذي تتفاوت حججته حسب الجزم بخرق الإجماع من عدمه.

• أنه ولو لم يثبت الإجماع في التفسير، فإنه لا ينبغي الخروج عن أقوال السلف، فضلاً عن خروجه عن أقوال السابقين جميعاً.

• أن المراد بالإجماع إجماع المجتهدين في الفن المجمع على مسألة منه في عصر معين، وهو في كثير من أحواله ظني، إلا أنه قد يرتقي إلى اليقين أو يقاربه إذا استقرأ كتب التفسير من لدن عصر التدوين إلى العصر الحاضر في هذا القرن، كما هو الحال في الآيات المفسرة بالمكتشفات الحديثة.

• جماهير العلماء على أنه لا يجوز إحداث قول جديد في التفسير يبطل به قول السابقين.

• يظهر من تطبيقات بعض المفسرين التجوز في تطبيق اشتراط ذكر القول الجديد على أنه لا يبطل به قول السابقين: إما لعدم ثبوت الإجماع عندهم، وإما لكونهم يرون أن هذا الوجه الجديد لا ينقض الإجماع وليس قولاً مستقلاً، وإما ثقة بفهم القارئ أن هذا الوجه الجديد إنما هو احتمال وإن صيغ على أنه قول.

- تنقسم الأقوال الجديدة في التفسير إلى قسمين: قسم يمكن الجمع بينه وبين قول السابقين ويكون داخلاً في محتملات الآية، وقسم لا يمكن الجمع بينه وبين قول السابقين، والقول بأحدهما مستلزم لإبطال الآخر.
- قد يتبادر إلى الذهن عند الاطلاع على بعض الأقوال الحديثة في التفسير، ثم عند التمحيص يتبين أنها داخلة تحت أقوال السلف، وليست قولاً جديداً في التفسير.
- انفرد الطبري - من بين المفسرين - بتنبهه على الأقوال الجديدة في التفسير، على أن رأيه الاقتصار على أقوال السلف ولو كانت الأقوال الجديدة محتملة. ولم يشركه في خصيصة التنبيه على الأقوال الجديدة إلا قلة من المفسرين في مواضع نادرة من كتبهم.
- ثم إنني أوصي بمشروع علمي يستقصي الأقوال الجديدة في التفسير بعد عصر التدوين، لاستخراج الأقوال الجديدة في التفسير التي لا يمكن الجمع بينها وبين قول من سلف من المفسرين، ويلزم من القول بأحدهما إسقاط الآخر.
- وختاماً: قد قلت ما قلت، فما كان من صواب فمن الله، وما كان من خطأ فمن نفسي ومن الشيطان، وأسأل الله جل وعلا أن ينفع بهذا البحث كاتبه وقارئه، وأن يجعله في ميزان الحسنات، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



المصادر والمراجع

- ١- اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، الرومي، فهد بن عبدالرحمن، ط ١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.
- ٢- الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ)، ت: مركز الدراسات القرآنية، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ١٤٢٦هـ.
- ٣- الأثر المشهور عن الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ فِي صِفَةِ الاسْتِواءِ، البدر، عبدالرزاق ابن عبدالمحسن، بحث منشور ضمن مجلة الجامعة الإسلامية العدد ١١١، السنة ٣٣.
- ٤- الإجماع في التفسير جمعاً ودراسة، الجُماعي، عمار بن محمد، دار ابن الجوزي، الدمام، ط: ١، ١٤٣٦هـ.
- ٥- الإجماع في التفسير، الخضير، محمد بن عبدالعزيز، دار الوطن، الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- ٦- إحداث قول جديد في التفسير بين المانعين والمجيزين، المصري، رأفت "محمد رائف" رأفت، بحث منشور ضمن مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة الكويت، العدد ١٠٥، السنة ٣١.
- ٧- الإحكام في أصول الأحكام، الأمدي، علي بن أبي علي (ت ٦٣١هـ)، ت: عبدالرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت.
- ٨- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، العمادي، أبو السعود محمد ابن محمد (ت ٩٥١هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٤، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م.
- ٩- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، الشوكاني، محمد بن علي (ت ١٢٥٠هـ)، دار ابن حزم، لبنان، ط ١، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

- ١٠ - الأزمنة وتلبية الجاهلية، قطرب، محمد بن المستنير (ت ٢٠٦هـ)، ت: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط ٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- ١١ - أساس التقديس، الرازي، محمد بن عمر (ت ٦٠٦هـ)، ت: د. أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- ١٢ - الأساس في التفسير، حوى، سعيد (ت ١٤٠٩هـ)، دار السلام، القاهرة، ط ٦، ١٤٢٤هـ.
- ١٣ - أسباب نزول القرآن، الواحدي، علي بن أحمد (ت ٤٦٨هـ)، ت: أحمد صقر، دار القبلة، ط ٢، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- ١٤ - أصول الفقه، الحنبلي، محمد بن مفلح (ت ٧٦٣هـ)، ت: د. فهد بن محمد السدحان، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- ١٥ - أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، الشنقيطي، محمد الأمين (ت ١٣٩٣هـ)، خرج آياته وأحاديثه محمد عبدالعزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٦ - الإعجاز العلمي إلى أين؟، دار ابن الجوزي، الدمام. الطيار، مساعد بن سليمان، ط ٢، ١٤٣٣هـ.
- ١٧ - الإقناع في مسائل الإجماع، ابن القطان، علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي (ت ٦٢٨هـ)، ت حسن فوزي الصعيدي، دار الفاروق الحديثة، ط ١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- ١٨ - الإكسير في علم التفسير، الطوفي سليمان بن عبد القوي (ت ٧١٦هـ)، ت: أ.د. عبدالقادر حسين، مكتبة الآداب، القاهرة.
- ١٩ - إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي، علي بن يوسف (ت ٦٤٦هـ)، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٢م، دار الفكر العربي، القاهرة - مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.
- ٢٠ - أنوار التنزيل وأسرار التأويل، البيضاوي، عبد الله بن عمر (ت ٧٩١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٢م.

- ٢١- أوضح التفاسير، ابن الخطيب، محمد محمد عبداللطيف (ت ١٤٠٢هـ)،
المطبعة المصرية، ط٦، ١٣٨٣هـ-١٩٦٤م.
- ٢٢- البحر المحيط، الزركشي، محمد بن بهادر بن عبدالله (ت ٧٩٤هـ)، ت:
لجنة من علماء الأزهر، دار الكتبي، مصر - دار الخاني، الرياض، ط١،
١٤١٤هـ
- ٢٣- البحر المحيط، الغرناطي، أبو حيان محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ)، ت:
عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١،
١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- ٢٤- بحوث في أصول التفسير ومناهجه، الرومي، لفهد بن عبدالرحمن، ط٧،
١٤٢٤هـ.
- ٢٥- تأويل مشكل القرآن، الدينوري، عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، ت:
أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦.
- ٢٦- تمة أضواء البيان سالم، عطية محمد، مطبوع بذيل أضواء البيان = يرجع
لمعلومات طبعة (أضواء البيان).
- ٢٧- التجديد في التفسير مادة ومنهجاً، أبو حسان جمال، بحث أهده الباحث
بصيغة word لملتقى أهل التفسير بتاريخ ٢٠/٢/١٤٢٦هـ، وتم الاطلاع
عليه بتاريخ ١٠/١/١٤٣٧هـ - على الرابط التالي: <http://vb.tafsir.net/tafsir3236/#.V0Uh3TUrLIU>.
- ٢٨- التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، المرادوي، علي بن سليمان
(ت ٨٨٥هـ)، ت: د. عبدالرحمن الجبرين وآخرين، مكتبة الرشد، الرياض.
ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ٢٩- التحرير والتنوير، ابن عاشور، لمحمد الطاهر (١٣٩٣هـ)، مؤسسة التاريخ
العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- ٣٠- التسهيل لعلوم التنزيل، الكلبي، محمد بن أحمد بن جزي (ت ٧٤١هـ)،

- ت: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٣١- تشنيف المسامع بجمع الجوامع، الزركشي، محمد بن عبدالله بن بهادر (ت ٧٩٤هـ)، ت: د. سيد عبدالعزيز، ود. عبدالله ربيع، مكتبة قرطبة، الرياض، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٣٢- التفسير الصحيح (الصحيح المسبور من التفسير بالمأثور)، ياسين، حكمت ابن بشير، دار المآثر، المدينة، ط ١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٣٣- تفسير القرآن العظيم مسنداً عن الرسول ﷺ والصحابة والتابعين، الرازي، عبدالرحمن بن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، ت: أحمد بن عبدالله العماري الزهراني، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- ٣٤- تفسير القرآن العظيم، بن كثير، إسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤هـ)، ت: أ.د. حكمت بن بشير ياسين، دار ابن الجوزي، الدمام، ط ١، ١٤٣١هـ.
- ٣٥- تفسير القرآن الكريم - جزء عم، لمحمد عبده (ت ١٣٢٣هـ)، ط ٣، ١٣٤١هـ، مطبة مصر.
- ٣٦- تفسير القرآن، الصنعاني، عبد الرزاق بن همام (ت ٢١١هـ)، ت: مصطفى مسلم، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- ٣٧- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، الرازي، محمد بن عمر (ت ٦٠٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- ٣٨- التفسير اللغوي للقرآن الكريم، الطيار، مساعد بن سليمان، دار ابن الجوزي، الدمام. ط ٢، ١٤٢٧هـ.
- ٣٩- تفسير المراغي، المراغي، أحمد بن مصطفى (ت ١٣٧١هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط ١، ١٣٦٥هـ - ١٩٤٦م.
- ٤٠- تفسير النسفي، النسفي، عبد الله بن أحمد بن محمود، تحقيق: مجدي منصور، المكتبة التوقيفية، مصر، القاهرة.

- ٤١ - التفسير والمفسرون، الذهبي، محمد حسين (ت ١٣٩٨هـ)، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٦، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- ٤٢ - تقريب التهذيب، العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢هـ)، ت: أبي الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني، دار العاصمة، الرياض، ط ١، ١٤١٦هـ.
- ٤٣ - التكميل في أصول التأويل، الفراهي، عبد الحميد بن عبد المحسن (ت ١٣٤٩هـ)، ت: محمد سميع مفتي، متاح على شبكة المعلومات بصيغة pdf، تم الاطلاع عليه بتاريخ ٦ / ١١ / ١٤٣٨هـ، على الرابط التالي: <http://library.tafsir.net/book/7243>.
- ٤٤ - تكوين ملكة التفسير، العوني، لشريف حاتم بن عارف، مركز نماء للبحوث والدراسات، الرياض - بيروت، ط ١، ٢٠١٣م.
- ٤٥ - التمهيد في أصول الفقه، أبو الخطاب الحنبلي، محفوظ بن أحمد بن الحسن، (ت ٥١٠هـ)، ت: مفيد أبو عمشة ومحمد علي إبراهيم، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ط ١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.
- ٤٦ - جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، تخريج: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر، ط ٢. وأعزو إلى هذه الطبعة ما كان قبل تفسير سورة إبراهيم ﷺ.
- ٤٧ - جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ)، ط ٣، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م، دار الكتب العلمية، بيروت. وأعزو إلى هذه الطبعة ما كان بعد تفسير سورة إبراهيم ﷺ.
- ٤٨ - الجامع لأحكام القرآن، القرطبي محمد بن أحمد الأنصاري (ت ٦٧١هـ)، ت: عبد الرزاق المهدي، ط ٤، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، دار الكتاب العربي، بيروت.

- ٤٩ - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت ٧٥٦هـ)، ت: د. أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، بيروت ط ١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- ٥٠ - الدر المنثور في التفسير بالمأثور، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ))، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ٥١ - درء تعارض العقل والنقل، ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام (ت ٧٢٨هـ)، ت: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط ٢، ١٤١١هـ-١٩٩١م.
- ٥٢ - دراسات في علوم القرآن الكريم، الرومي، فهد بن عبدالرحمن، ط ١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.
- ٥٣ - الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات، الداني، عثمان بن سعيد (ت ٤٤٤هـ)، ت: دغش بن شبيب العجمي، دار الإمام أحمد، الكويت، ط ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ٥٤ - رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب، الأشعري، علي بن إسماعيل (ت ٣٢٤هـ)، ت: عبدالله شاعر الجنيدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، ١٤١٣هـ.
- ٥٥ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الألوسي، شهاب الدين محمود (١٢٧٠هـ)، ت: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
- ٥٦ - روضة الناظر وجنة المناظر، ابن قدامة المقدسي، عبدالله بن أحمد (ت ٦٢٠هـ)، ت: أ.د. عبدالكريم النملة، مكتبة الرشد، الرياض، ط ٧، ١٤٢٤هـ-٢٠٣٣م.
- ٥٧ - زاد المسير في علم التفسير، ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ)، دار ابن حزم، بيروت. ط ١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

- ٥٨ - شرح مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية، شرحه الطيار، د. مساعد، ط ٢، ١٤٢٨هـ، دار ابن الجوزي، الدمام.
- ٥٩ - الصارم المنكي في الرد على السبكي، بن عبد الهادي الحنبلي، لمحمد بن أحمد (ت ٧٤٤هـ)، ت: عقيل بن محمد المقطري اليماني، مؤسسة الريان، بيروت، ط ١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- ٦٠ - صحيح البخاري، البخاري محمد بن إسماعيل (ت ٢٥٨هـ)، مع شرحه فتح الباري، دار السلام، الرياض، ط ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ٦١ - طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، الكواكبي عبد الرحمن (ت ١٣٢٠هـ)، ط: كلمات عربية للنشر.
- ٦٢ - طبقات المفسرين، الداودي، محمد بن علي بن أحمد (ت ٩٤٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٦٣ - طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، لمحمد بن الحسين (ت ٣٧٩هـ)، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الرياض، ط ٢.
- ٦٤ - العذب النмир من مجالس الشنقيطي في التفسير، السبت، خالد بن عثمان، دار ابن القيم- دار ابن عفان، ط ١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- ٦٥ - غاية المأمول في شرح ورقات الأصول، الرملي، أحمد بن حمزة (ت ٩٥٧هـ)، ت: مكتب قرطبة، مؤسسة قرطبة، ط ١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- ٦٦ - غرائب التفسير وعجائب التأويل، الكرمانى محمود بن حمزة بن نصر (ت نحو ٥٠٥هـ)، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة - مؤسسة علوم القرآن، بيروت.
- ٦٧ - فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، الشوكاني محمد بن علي (ت ١٢٥٠هـ)، ت: عبد الرحمن عميرة، دار الوفاء، المنصورة، ط ٢، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- ٦٨ - الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم الأندلسي الظاهري، أبو محمد علي بن أحمد، المتوفى سنة ٤٥٦هـ، دار الكتب العلمية، لبنان بيروت، ط الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

- ٦٩- فصول في أصول التفسير، الطيار، مساعد بن سليمان، دار النشر الدولي، الرياض، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- ٧٠- قواعد التفسير، السبت، خالد بن عثمان، دار ابن عفان، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ.
- ٧١- الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف، العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر (ت ٨٥٢هـ)، (مطبوع بحاشية الكشاف)، رتبه محمد عبد السلام شاهين، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٧٢- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، الزمخشري، لمحمود بن عمر (ت ٥٣٨هـ)، رتبه محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.
- ٧٣- الكشف والبيان، الثعلبي، لأحمد بن محمد (ت ٤٢٧هـ)، ت: أبي محمد ابن عاشور، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ٧٤- الكليات، الكفوي، لأيوب بن موسى الحسيني (ت. ق. ١٠٩٤هـ)، ت: د. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- ٧٥- كيف يجب علينا أن نفسر القرآن الكريم؟ الألباني، محمد ناصر الدين (ت ١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.
- ٧٦- اللباب في علوم الكتاب، بن عادل الحنبلي، أبو حفص عمر بن علي (ت بعد ٨٨٠هـ)، ت: عادل أحمد عبدالموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
- ٧٧- مباحث في إعجاز القرآن، مسلم، مصطفى، ط٣، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، دار القلم، دمشق.
- ٧٨- مباحث في علوم القرآن، الصالح، صبحي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١٨، ١٩٩٠م.

- ٧٩- مباحث في علوم القرآن، القطان، مناع (ت ١٤٢٠هـ)، ط ٢، ١٤١٩هـ-
١٩٩٨م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ٨٠- مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢٠٩هـ)، ت: محمد فؤاد
سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١هـ.
- ٨١- مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، اعتنى بها عامر الجزار وأنور
الباز، دار الوفاء، المنصورة، ط ٣، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- ٨٢- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، بن عطية الأندلسي عبد الحق بن
غالب (ت ٥٤٦هـ)، ت: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية،
بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- ٨٣- المحصول، الرازي، محمد بن عمر (ت ٦٠٦هـ)، ت: د. طه جابر العلواني،
مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- ٨٤- المحكم والمحيط الأعظم، بن سيده، علي بن إسماعيل (ت ٤٥٨هـ)، ت:
عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ٨٥- مختصر الصواعق المرسله على الجهمية والمعتلة لابن القيم (ت
٧٥١هـ)، اختصره الموصلي، محمد بن ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٨٦- مختصر قواعد الترجيح عند المفسرين، الحربي، حسين بن علي، دار ابن
الجوزي، الدمام، ط ١، ١٤٢٩هـ.
- ٨٧- مذكرة في أصول الفقه، الشنقيطي، لمحمد الأمين بن محمد المختار
(ت ١٣٩٣هـ)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ٥، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- ٨٨- المسودة في أصول الفقه، آل تيمية: الجد مجد الدين عبدالسلام، والأب
عبدالحليم، والحفيد شيخ الإسلام أحمد، ت: محمد محيي الدين
عبد الحميد، دار الكتاب العربي.
- ٨٩- المصحف المفسر، وجدي، محمد فريد (ت ١٣٧٣هـ)، مطبعة العلوم، ط
٥، ١٣٦٨هـ-١٩٤٨م.

- ٩٠ - معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة، الجيزاني، لمحمد بن حسين ، دار ابن الجوزي، الدمام، ط ٥، ١٤٢٧هـ.
- ٩١ - معالم التنزيل، البغوي، الحسين بن مسعود (ت ٥١٦هـ)، ت: محمد عبد الله النمر وآخرين، دار طيبة، الرياض، ط ٥، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- ٩٢ - معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، إبراهيم بن السري (٣١١هـ)، ت: عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- ٩٣ - معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه، قطرب، محمد بن المستنير: (ت ٢٠٦هـ)، مخطوط في الزاوية العثمانية في طولقة - بسكرة - الجزائر، وهو متاح على عدد من مواقع الإنترنت.
- ٩٤ - معاني القرآن، الفراء، يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ)، ت: محمد علي النجار وآخرين، دار السرور.
- ٩٥ - المعجزة القرآنية حقائق علمية قاطعة، أبو شوفة، دار الكتب الوطنية، ليبيا، أحمد عمر ٢٠٠٣م.
- ٩٦ - معجم الأدباء (أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، الحموي، ياقوت بن عبدالله (ت ٦٢٦هـ)، ط ١، ١٤١١هـ-١٩٩١م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٩٧ - مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر، الطيار، مساعد بن سليمان، ط ٢، ١٤٢٧هـ، دار ابن الجوزي، الدمام.
- ٩٨ - مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير، الطيار مساعد بن سليمان، دار المحدث، الرياض، ط ١، ١٤٢٥هـ.
- ٩٩ - المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير ومصادره، الحسن محمد علي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ١٠٠ - مناهل العرفان في علوم القرآن، الزرقاني، محمد عبدالعظيم (ت ١٣٦٧هـ)، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- ١٠١ - الموافقات في أصول الشريعة، الشاطبي، إبراهيم بن موسى (ت ٧٩٠هـ)، ط ٢، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م، عباس الباز، مكة.

- ١٠٢ - الناسخ والمنسوخ في كتاب الله ﷺ، النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل (٣٣٨هـ)، ت: سليمان بن إبراهيم اللاحم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.
- ١٠٣ - النبأ العظيم، دراز، محمد عبدالله (١٣٧٧هـ)، ت: عبدالحميد الدخايني، دار طيبة، الرياض، ط٢، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- ١٠٤ - نفائس الأصول في شرح المحصول، القرافي، أحمد بن إدريس (٦٤٨هـ)، ت: عادل عبدالوجود وعلي معوض، مكتبة نزار الباز. ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- ١٠٥ - نهاية السؤل شرح منهاج الوصول، الإسنوي، عبدالرحيم بن الحسن (٧٧٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- ١٠٦ - نهاية الوصول في دراسة الأصول، الهندي محمد بن عبدالرحيم الأرموي، (٧١٥هـ)، ت: د. صالح اليوسف ود. سعد السويح، المكتبة التجارية، مكة، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
- ١٠٧ - الهداية إلى بلوغ النهاية، القيسي مكي بن أبي طالب، (مجموعة رسائل علمية)، جامعة الشارقة، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.
- ١٠٨ - الواضح في أصول الفقه، ابن عقيل، لعلي بن عقيل بن محمد (٥١٣هـ)، ت: د. عبدالله التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

* * *

**ملخصات البحوث
باللغة الإنجليزية**

Create a new direction in the interpretation between those who allow and prevent, study the originality of application

Dr. Amin bin Aish al-Muzaini

Professor of Interpretation and Sciences of the Qur'an Co
Faculty of Holy Quran Islamic University

Abstract

The research aims at editing the issue of creating a new aspect of interpretation and studying its fundamental and interpretational aspects, in addition to its belief aspect which appeared to influence the theorizing of this issue. The researcher also tried to harmonize the theory between the principles of jurisprudence books, and its application in the interpretation books.

The research appeared in two chapters: The first chapter addressed the establishing aspect of the issue of creating a face in the interpretation, presenting the meaning of creating a new face, the consensus proof, the scholars disagreement regarding the permissibility of creating a new face in the interpretation, and the validation regarding this issue. In addition, the conditions of creating a new face by those who permits it, concluding the chapter by explaining the causes of disparity between theorizing the issue and its application.

The second chapter addressed ten sample application in which occurred saying and interpretation aspects after a previous consensus on its disagreement, taking to consideration that these examples to be throughout the ages, in order to explain the scholars positions regarding theses sayings or new faces.

The research concluded by validating the permissibility of creating a new face, provided that it does not invalidate a previous consensus in the interpretation of the verse. As it also concluded that consensus in interpretation is precious and most of it is based on thought and not on complete certainty.

Keywords : Creating, face, new, interpretation, Saying, Consensus.

* * *

The rule (saying that agrees with the type of sura is more important and applicable than others) rooting and representation

Dr. Aliawi bin Abdullah Al - Shamrani

Associate Professor at Tabuk University

Faculty of Education and Arts - Department of Islamic Studies

Abstract

Research Title: The rule of saying that what confirms to the type of sura is better than any other... **rooting and representation**).

If interpreters had a dispute over the meaning of an aya; a difference on the type of that Ayas whether Medinan or Meccan?

The saying most likely acceptable: the saying that interprets the aya according to its type, without any exception from the aya in general, being that the Meccan sura has Meccan ayas only, and the Medinan suras have only Medinan ayas, exception other than origin, unless there is a clear argument, or clear evidence of the exclusion of one of the ayas of the type of sura.

The research presented a rooting for (The rule of saying that what confirms to the type of sura is better than any other thing) from deriving the interpreters' words and a representation for it through the study of the meaning of eight ayas, over which interpreters had difference concerning their meanings arising from their dispute whether they were Medinan or Meccan. The researcher thinks that the best saying to be adopted is the one that confirms to the type of sura.

The researcher pointed to the controls and evidence to be considered when there is a difference about the type of aya; lest the aya would not be taken out of its type without a clear evidence.

* * *

The familiar meanings of the Holy Quran and methods and applications of Ibn al-Qayyim may Allah have mercy on him

Dr. Kholoud Shaker Abdali

Assistant Professor - Faculty of Sharia and Regulations - Department of readings

Abstract

This study came to highlight the importance of knowledge of "The Customary of the Meanings from the Holy Quran and Its Methods" in interpretation, weighting, choice, and weaken some interpretative statements, dismiss the false statement, and to show the position of Ibn al-Qayyim: In this section of another opinion. This is the achievement of novelty in its chapter. Although Ibn al-Qayyim keenness of the fundamentals of interpretation, but he did not elaborate on the study.

The Research Aims to:

- 1- Indicate the origins of interpretation and its importance, and disclose its imperative.
- 2- Highlight Ibn al-Qayyim's efforts in the disclosure of the customary of the Holy Quran, and inference thereof.
- 3- State the impact of the knowledge of the customary of the Holy Quran in Ibn al-Qayyim opinion through its applications in interpretation, weighting, choice, and weaken some interpretative statements, and dismiss the false statement.

Research Approach:

Inductive, analytical and descriptive approach.

The research came in a preface, and three approaches:

- 1- Define "The Meanings of the Holy Quran, Its Methods", and The Importance of knowledge thereof.
- 2- Imperative for the opinion of Ibn al-Qayyim
- 3- Its applications in Ibn al-Qayyim

Important Results:

- 1- The meaning of the Holy Quran's meanings and its methods: What was known repeatedly in the Holy Quran of meanings and methods, steadily was, or majority.
- 2- The importance of the knowledge of the Qur'an in Ibn al-Qayyim opinion has emerged as being one of the fundamentals of interpretation, and in the inference in the weighting and chose, and weaken the interpretation statements, and dismiss the false statements that are contrary to tradition.
- 3- This indicates the care of Ibn al-Qayyim: the customary of the Holy Qur'an, and the emergence of many imperatives in his writings. It is sometimes mentioned in one form, and other times mentioned in one place by two forms.

The Research Recommended the Following:

- 1- The extrapolation of all citizens of the Holy Quran meanings at Ibn al-Qayyim in a thesis.
- 2- A study of the Holy Qur'an by Al Shankitti, Ibn Ashour, and Islam Sheikh: Ibn Taymiyah.

Keywords: Interpretation – Customary of the Holy Qur'an - Methods of Holy Quran - Ibn al-Qayyim - Weighting Rules.

* * *

The construction of the Quranic text in light of the Pauses and Starts

Dr. Ali Salama Abdel Halim

Associate Professor Arabic Language (grammar and morphology)
In the Faculty of Education University of Prince Sattam bin Abdul Aziz in
Al-Kharj

Abstract

The formation of the Quranic text according to the stopping marks, The research aims to study the stopping marks in the text of the Holy Quran. And the effect of these marks in the building of the text And the efforts of the scientists of stopping marks in setting the positions of stopping.

* * *

The unique letters of Abu Abdul Rahman Qutaiba Azadani to Imam Mohammed bin Mohammed Al Moqre' Al Shirazi Known for Al zafrani (845 H)

study and investigation by

Dr. Salwa bint Ahmed Al Harthy

Assistant Professor at Taif University

Abstract

This research entitled with: The letters in which Abu Abdul Rahman Qutaybah Al Azzani, for Muhammad ibn Muhammad Al Shirazi, which famous of Al Zafarani, died a year after 845 AH.

In which she mentioned the importance of the novel Qutaiba ibn Mehran, and that it is of true ones, and indicated its status today in terms of acceptance and response. She mentioned some reasons for reading abnormalities.

This study came in an introduction, a martyr, two sections, a conclusion, and scientific indexes.

The introduction: Included the importance of the subject, reasons for its selection, research aims, previous studies, search plan, and investigation approach.

Then the preamble: included the translation of Imam Qutaybah ibn Mehran, and a brief introduction to his novel.

Followed by the first section, which is the study. It included a translation of the author of the book, the political status of his time, the study of the book in terms of its name and documentation of its relation to its author, research approach, its sources, the scientific value of the book, and description of the written version.

Section 2: Contains the Complete Text

The research concluded with the most important results, and two indexes, one of which is for references, the other one is for research topics.

* * *

Nafae's Al Hamza fi Waqf Hisham and Hamzah by Imam Afifuddin Osman Al-Nashiri (848 H)

study and investigation by

Professor Dr. Mohammed bin Ibrahim Al Mashhadani

Professor of Interpretation and Sciences of the Koran and Quranic readings
at the College of the greatest Imam University in Mosul

Abstract

Praise be to Allah, peace and blessings be upon the Prophet Muhammad, and his family and companions and followers until the Day of Resurrection.

Thereafter, this research dealt with a very important subject not only in the Quran sciences but also in science readings. It included a study and investigation of a valuable book in Quran readings. It is concerned with pauses on Hamza of Arabic Alphabetic system as narrated by HishamAbdullah bin Amer al-Shami, and Hamza bin Habib al-Zayat kufi, a book :(The Values of Al-Hamza in Pauses of Hisham and Hamza).

The author was the reciter Sheikh Afif al-Din Abu Mohammed Osman al-Nashiri, al-Zubaidi Yamani (May Allah bless him), the deceased door in Yemen Year: (848) of the Immigration and despite the magnitude of the benefit of this book and the rise of its author did not emerge visible, did not know him that few students of science, he is priceless book in the door, and its author Nharir world, enough that a student imam recited in his time of Imam Abu Khair Mohammad bin island of Damascus.

Then the talk in this research -mn came after Almekdmh- in two chapters and a conclusion:

Chapter I of the study:

a speech in which pave and two sections:

Boot: In terms of the moratorium on the Hisham Hamza, Hamza:

The first topic: the author of the book:

It is: in eight points, namely: his name and lineage, and his nickname, and accounted for and title, and his birth, aging, and his students, and his books, and his death.

The second topic: the book:

It is: in eight points as well, namely: the name of the book, and document attributed to the author, content, and importance of, and the sources of the author, and copied the manuscript, and the methodology to achieve, and models of his manuscripts.

The second chapter: the text of the book investigator:

Conclusion: a summary of the most important what has been achieved in this research:

This .. and ask God to help us all that is good, and that's wrong, and spare us harm, and that the vent Krbena, removes Gmana, Amen.

Allah bless him and bless our Prophet Muhammad, his family and his companions, companions, and Praise be to Allah.

* * *

Historical information contained in the sedition of Dawood "peace be upon him" in Surat (ص)

collection, investigation and study by

Dr. Ahmed bin Abdulaziz Al-Qaseer

Assistant professor at the University of Qassim

Faculty of Arts and Sciences in Rass, Department of Islamic Studies

Abstract

This research deals with: the collection and investigation and study the effects contained in the interpretation of the verses [21-25] from Surat (r), where male commentators effects related to the shrine of the prophet of God, David, peace be upon him; and that he signed him to the desirability of a woman one of his soldiers, and that he sought in the murder of her husband, then He married her after him, God Fatbh on it. Whereas in these effects ratio is not worthy of the shrine of the prophet of God, David, peace be upon him, has worked to collect and investigate these effects and then studied scientific study according to academic research methods, and the result was that these effects do not prove them something, and then stage a statement of meaning the right to interpret the verses.

Archaeology, Cuteness, David, Explanation, Investigation.

* * *

Research abstracts
in English

Introduction of edition (31)

In the name of Allah the most Gracious and most Graceful

Praise be to Allah who taught the use of the pen, taught man which he knew not, and peace and blessings be upon the teacher who taught people the good, Mohammed bin Abdullah and his family and companions. To proceed;

This is the 31st issue of the TIBYAN Magazine for Quranic Studies, which we offer to researchers, scientists and students of science, including a number of distinguished researches in the readings, archaeological interpretation, the fundamentals of interpretation and the sciences of the Quran.

Tibyan Magazine for Quranic studies is devoted to publishing research in the field of Quranic studies, and is issued four times a year by the Saudi Scientific Society for the Holy Quran and its Sciences (Tibyan). The first issue was issued in 1428H (2007). The Magazine seek entrepreneurship in the dissemination of accurate research in Quranic studies according to international professional standards. In addition, it aims to create a scientific reference for researchers in the field of Quranic studies and to preserve the identity of the nation through the dissemination of accurate research that contribute to the development of society and progress and meet the needs of researchers locally and regionally.

The magazine has an electronic platform to receive and audit research electronically from the first step until the result. The magazine is based on an accurate evaluation system that is fair, objective, fast and easy to carry out. The editorial board begins with the extent to which the research investigates the conditions of publication in terms of the value of the scientific subject, its seriousness and scientific addition, the validity of the methodology of research, in addition to the extent of highlighting of the personality of the researcher and good processing of the subject, and the result is calculated by the average grades given by members of the editorial board.

The research shall then be examined by at least two arbitrators, with a scientific rank equal to or greater than that of the scientific researcher. This is done according to precise criteria including: accuracy in the choice of title and quality of the wording, and matching between the title and the content, and to prove and refer to the previous studies and demonstrate a full presentation thereof, and highlight the scientific addition. In addition to the validity of research in terms of language, grammar, spelling, printing, methodological integrity, the integrity of the method of writing and eloquence, conciseness, clearance and coherence, as well as the quality of scientific content. Besides, the value, originality and seriousness of the scientific addition. In terms of sources, it must be original, modern, diverse, comprehensive and, finally, the findings, recommendations and quality of the research in terms of relevance, realism and comprehensiveness.

We ask Allah to make people benefit from these efforts and to accept them in our good deeds.

In conclusion, we present our sincere thanks and appreciation to the Custodian of the Two Holy Mosques, King Salman bin Abdulaziz Al Saud, and the Crown Prince, His Royal Highness Prince Mohammed bin Salman, for their service and care of the book of Allah in the land of the two Holy Mosques.

And we thank Imam Mohammed ibn Saud Islamic University represented by its Honored Director, Dr. Sulaiman bin Abdullah Aba Al-Khail on supporting science and scientific research.

May Allah save our country, its security, its faith and its stability, and grant success to our rulers, guard our borders, and grant victory to our soldiers.

May Allah make this work purely for good and to approach him.

May Allah bless the Prophet Mohammed, his family and all his Companions.

Editorial Board Head

Prof. Dr. Mohamed Bin Sarea' Bin Abdullah Al Sarea'

Second: If the Reference is Stat ed Again

The title of the book in bold followed by a comma, family name followed by a comma, and then the page followed by a full stop.

Example:

Al Sehad Tajul Lughah & Sehad of Arabic Language, Al Jawhari, 2/46.

- **Referencing Prophetic Hadeeth:** follow the same steps above, and add Hadeeth number and its judgment.
- Referencing a research in a journal: In addition to the above, research title shall be added after the journal's name in bold and then issue number.

All correspondence and subscription requests to be addressed to

The editor-in-chief of the Editorial Board

Kingdom of Saudi Arabia - Riyadh

B. O. Box: 5701 Riyadh: 11432

Phone: 2582705, Fax: 2582695

E-mail:

quranmag@gmail.com

Facebook: www.facebook.com/Quranmag

Twitter: <https://twitter.com/quranmag1>

Association Address:

B. O. Box: 5701 - Riyadh - 11432, Phone: 2582695 -

0546667141

Association website:

www.alquran.org.sa

*** * ***

Technical Specifications of the Research:

- The font (Traditional Arabic) is used for Arabic language typing with size of (18) white for content and bold for titles, and the size (14) White for footnotes and summary.
- The font (Times New Roman) is used for English language typing with size of (11) white for content and bold for titles, and the size (10) White for footnotes and summary.
- Number of research pages is (50) pages (A4).
- Leave an indent at the beginning of each paragraph of no more than 1 cm.
- The space between lines is single.
- Margins of the page up, down and left are 2.5cm and from the right are 3.5cm.
- Quranic verses are written in accordance with the E-Qur'an Book at King Fahd Complex for Printing the Holy Quran with the size of 14 plain-colored (non-bold).

Method of Referencing

Referencing Verses:

- Verses in the text are referenced directly following the Quranic text mentioning the Sura followed by a colon and then verse number within two brackets as follows: [Al-Baqarah: 255].

Referencing texts:

- The text to be referenced to be annexed within the content with a small upper number after the punctuation mark.
- Lower footnotes shall be then written down the page with separate numbering for each page and they shall be automatically adjusted the and not manually.

First, when a source is mentioned for the first time, as well as in the reference list at the end of the search.

The **title of the book in bold** followed by a comma, family name followed by a comma, first and second name, date of death of the author in brackets followed by a comma, publisher followed by a comma, place of publication followed by a comma, Edition number followed by a comma, date of publication followed by a comma and then part of the page followed by a full stop.

Example:

Al Sehah, Al Jawhari, Ismail Bin Hammad (1205 H), investigated by Ahmed Abdul-Ghafoor Atta, Dar Al Ilm Lil Malayeen, Beirut, Second Edition, 1404, 1984, 2/46.

- The arbitration decision depends on average marks by arbitrators including the following possibilities:
 - In case the research exceeds the degree of 90%, it is considered accepted to be published on its condition.
 - If it gets 60% to 89%, it needs amendment.
 - If it gets less than 60%, it shall be refused.
- In case of the need to re-edit the search with the amendments required from the researcher, in turn, he makes the amendment and if he confirms his view he shall respond the arbitrator's remark with illustration and confirmation of this view.
- After the research being re-edited, the researcher returns the research to the arbitrator for the final decision. The decision includes one of two possibilities:
 - Accepted for publication in the event of receiving a 90% and above.
 - Refused in the event of receiving a 90% or below.

Publishing Conditions:

- In case of accepting the research for publication, all copyright shall be assigned to the journal, and may not be published in any other publisher in paper copy or electronically without written permission of the Chief Editor of the journal. The journal has the right to publish the research on the Association's site and other sites of electronic publishing.
- The research shall be published electronically in the journal's website and in the same journal according to publishing a priority depending on the search's date of acceptance and considerations determined by the editorial staff, such as research variability into a single issue.
- In case of the research's acceptance for publication, the researcher sends acceptance of publishing, and when refused he will receive an apology for publishing.
- It is required to pay costs of evaluation in the following cases:
 - If sincerity of the acknowledgement is not proven.
 - If researcher violated the undertaking.
 - If the researcher withdraws his research after the evaluation.
 - If the researcher does not abide to deliver the research in its final form according to the approved terms of publishing in the journal.
- The researcher, when approving his research for publication, is committed to submit it in final form as referred to in the approved technical specifications.

- Submitting a file of translating the abstract, title of the study, researcher's name, title and keywords into English language. The translated abstract should be approved by a specialized translation office.

Arbitration Proceedings:

- The Editorial Board considers the extent to which the search achieves terms of publishing if it is identical to the terms of the Arbitration.

Evaluation Criteria	Full Mark	Actual Mark	Weaknesses
Scientific value of the subject	25		
Significance and scientific addition of the subject	25		
Correct research methodology	25		
Researcher's character and good treatment of the subject	25		
Total	100		

- The result is taken by average marks of the Editorial Board members.
- The research passes initial acceptance to be presented to arbitrators if it exceeds 60%.
- Research is governed by a minimum of two arbitrators with an academic title that equals or higher than the researcher's.
- Research is governed according to the following criteria:

Evaluation Criteria	Full Mark	Actual Mark	Weaknesses
Title: Quality of formation, matching title with content	5		
Research Annexes: an abstract, introduction, conclusion, recommendations, references and basic elements of each of them.	5		
Review of Literature: complete, clear relation in the study and academic addition.	5		
Language: grammar, dictation and printing	5		
Methodology: Clearness, correctness, compliance, plan accuracy and correct distribution.	10		
Style: explanation, concise, connectedness and clearness	20		
Scientific Content: matching title and objectives, scientific integrity, strength, clear and valuable scientific addition.	15		
References: originality, modernity, variability, comprehensiveness	5		
Findings: based on the subject, comprehensiveness and accuracy	5		
Recommendations: Based on the subject	5		
TOTAL	100		

Conditions & Procedures of Publishing In "Tibian" Journal for Quranic Studies

Scientific and Methodological Properties:

- Scientific honesty.
- Originality and innovation.
- Correct tendency.
- Correct research methodology.
- Considering basics of scientific research in quoting and referencing, correct language, dictation and printing.
- Writing an introduction that contains: (subject of the study, study problem, limitations, objectives, methodology, procedures, research plan, previous studies - if any - scientific and additions by the researcher).
- Dividing the study into chapters, sections and parts according to nature of the study, its subject and content.
- Writing a conclusion with a comprehensive summary that includes the most significant (Results) and (recommendations).
- Writing a list of references of the study, according to the technical specifications referred to later.

Terms of delivering the study:

- The study should not have been published.
- The study should not be taken from a research or a thesis given a scientific degree to the researcher. If this is the case, the researcher must refer to the matter, and it should have been already published, for the editorial board to consider the extent of scientific benefit from its publication.
- **Number of pages should not be more than 50 pages with - complete with annexes - after adherence to technical specifications for printing the research in terms of font type, size, spacing, and margins.**
- The search should be submitted to the website of the journal in an electronic version (Microsoft Word) and another copy with the format (PDF) without researcher's data.

Research Attachments upon Delivery:

- Submitting a file including search title and biography.
- Submitting a file including an abstract of the study not more than (200) words including the following elements: (study title, researcher's name and academic title, subject of the study, objectives, methodology, the most significant findings and the most significant recommendations) with keywords that accurately reflect the subject of the study and issues addressed so as not to exceed (6) words.

Tebian Journal for Quranic Studies

The General Supervision

Dr. Abdullah Hamoud Al-Amaj

Chairman of the Board of Directors of the Saudi Association for Holy Quran and its Sciences

Advisory Board

- 1-Prof.Muhammad Abdulrahman Al-Shay'e
Department of Quran and its Studies, Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University
- 2-Prof.Ali Ibn Sulaiman Al-Obaid.
Vice president of the affairs of the Prophet Mosque
- 3- Prof.Fahad Abdulrahman Al-Roomi
Department of Quranic Studies, King Saud University in Riyadh.
- 4-Prof.Ibrahim Ibn Saeed Al-Dawsary.
Head of the Science of the Holy Quran in Al Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University and King Abdullah Ibn Abdulaziz Chair Professor of the Holy Quran in Al Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University
- 5-Prof.Ahmad Sa'ad Muhammad Muhammad Al-Khateeb.
Dean of the College of Islamic and Arabic Studies, Al-Azhār University, Egypt.
- 6-Prof.Dhulkifl Ibn Alhaj Muhammad Yusoff Ibn Alhaj Ismail.
Dean of the Islamic Studies Academy, University of Malaya, Malaysia.
- 7-Prof.Tayar Altı Qolaj.
Chairman of the Board of Trustees, University of Istanbul, Turk.
- 8-Prof.Abdulrazaq Hermas.
Professor of higher education, College of Arts, Ibn Zohr University, Kingdom of Morocco.
- 9-Prof.Ghanim Qaduri Al-Hamad.
College of Education, University of Tikrit, Iraq.
- 10-Prof.Zayd Ibn Omar Al-Ees.
Supervisor of Bayinat Centre for Quranic Studies in the Hashemite Kingdom of Jordan.

Editor-in-chief

Prof.Muhammad Suraie Al-Suraie
Department of Quran and its Studies,
Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic
University -

Abdullah Khalid Alhassan
Lecturer, Al-Imam Muhammad Ibn
Saud Islamic University
Editorial Board

- 1- Prof.Essa Nasser Al-Duraibi.
Department of Quranic Studies,
King Saud University in Riyadh.
- 2- Prof.Ahmad Ali Al-Sudais.
Dean of the College of Quran and
Islamic Studies, Islamic University in
Madinah, Vice Chairman of the Board
of directors of Tebian Association.
- 3- Prof.Abdulrahman Ma'adah Al-Shehri.
Department of Quranic Studies, King
Saud University in Riyadh.
- 4- Prof.Yahiya Ibn Muhammad
Zamzamy.
Professor of Quranic Recitations at
Umm Alqura University in Makkah Al-
Mukkaramah
- 5- Prof.Ibrahim Ibn Muhammad
Alhomaidi
Professor of Quran and its Sciences at
Qassim University
- 6- Prof.Hussain Ibn Ali Al-Harby.
Professor of Quran and its Sciences at
Jazan University.

Ammar Adel Salem
Editorial Secretary

Contents

Address	Page
Forewords: Editor-in-chief research	17
1. Historical information contained in the sedition of Dawood "peace be upon him" in Surat (ص) Dr. Ahmed bin Abdulaziz Al-Qaseer	21
2. Nafae's Al Hamza fi Waqf Hisham and Hamzah by Imam Afifuddin Osman Al-Nashiri (848 H) Professor Dr. Mohammed bin Ibrahim Al Mashhadani	71
3. The unique letters of Abu Abdul Rahman Qutaiba Azadani to Imam Mohammed bin Mohammed Al Moqre' Al Shirazi Known for Al zafrani (845 H) Dr. Salwa bint Ahmed Al Harthy	151
4. The construction of the Quranic text in light of the Pauses and Starts Dr. Ali Salama Abdel Halim	227
5. The familiar meanings of the Holy Quran and methods and applications of Ibn al-Qayyim may Allah have mercy on him Dr. Kholoud Shaker Abdali	273
6. The rule (saying that agrees with the type of sura is more important and applicable than others) rooting and representation Dr . Aliawi bin Abdullah Al - Shamrani	341
7. Create a new direction in the interpretation between those who allow and prevent, study the originality of application Dr. Amin bin Aish al-Muzaini	411
Research abstracts in English	491

* * *



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المجربة الحبيبة الموعزة المبركة الموقرة

مجلة تبيين للدراسات القرآنية

مجلة علمية دورية محكمة



KINGDOM OF SAUDI ARABIA
Ministry Of Education
Al-imam Muhammad Ibn Saud
Islamic University
Saudi Academic Association
The Holy Qur'an and Its sciences



TBEIAN

FOR QUR'ANIC STUDIES

Refereed Scholarly Journal



31

العدد الواحد والثلاثون - رجب 1439 هـ ، إبريل 2018 م

TBEIAN FOR QUR'ANIC STUDIES

Issue 31 - Rajab 1439 AH/ April 2018

موضوعات العدد الواحد والثلاثون

- * الآثار الواردة في فتنة داود عليه السلام في سورة (ص) «جمع وتحقيق ودراسة». د. أحمد بن عبدالعزيز القصير
- * نفاثس الهمزة في وقف هشام وحمزة للإمام عفيف الدين عثمان الناشري (٨٤٨هـ) «دراسة وتحقيق». د. محمد بن إبراهيم المشهداني
- * الحروف التي تفرّد بها أبو عبد الرحمن قتيبة الأزداني للإمام محمد بن محمد المقرئ الشيرازي الشهير بالزعرفاني (٨٤٥هـ) «دراسة وتحقيق». د. سلوى بنت أحمد الحارثي
- * بناء النص القرآني في ضوء الوقف والابتداء. د. علي سلامة عبدالحليم
- * المعهود من معاني القرآن الكريم وأساليبه وتطبيقاته عند ابن القيم رحمه الله. د. خلود بنت شاكر العبدلي
- * قاعدة (القول الذي يتفق مع نوع السورة أولى من غيره) التأصيل والتمثيل. د. عليوي بن عبدالله الشمراني
- * أحداث وجه جديد في التفسير بين المجيزين والمعانين «دراسة تأصيلية تطبيقية». د. أمين بن عائش المرزني

Contents

- * Historical information contained in the sedition of Dawood "peace be upon him" in Surat (ص). Dr. Ahmed Abdulaziz Al-Qaseer
- * Nafae's Al Hamza fi Waqf Hisham and Hamzah by Imam Afifuddin Osman Al-Nashiri (848 H) «study and investigation». Prof. Mohammed Ibrahim Al Mashhadani
- * The unique letters of Abu Abdul Rahman Qutaiba Azadani to Imam Mohammed Al Moqre' Al Shirazi Known for Al zafrani (845 H) «study and investigation». Dr. Ali Salama Abdel Halim
- * The construction of the Quranic text in light of the Pauses and Starts. Dr. Salwa bint Ahmed Al Harthy
- * The familiar meanings of the Holy Quran and methods and applications of Ibn al-Qayyim may Allah have mercy on him. Dr. Kholoud Shaker Abdali
- * The rule (saying that agrees with the type of sura is more important and applicable than others) rooting and representation. Dr. Aliawi bin Abdullah Al - Shamrani
- * Create a new direction in the interpretation between those who allow and prevent « study the originality of application». Dr. Amin bin Aish al-Muzaini